



الصَّيَاءُ

لِلْعَلَّامِ الرَّبِّيِّ الْمُنِيرِ سَلِيمِ بْنِ مَسْلَمِ الْعَوْنِيِّ



تقديم وإشراف

سَعَادِي الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّبِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّبِّيِّ
رَبِّ مَسْجِدِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ



تحقيق

الحاج سليمان بن إبراهيم بابريز الوارجلاني داود بن عمرو بابريز الوارجلاني

أنواع الصلوات

الجزء السابع

الجنائز وأحكامها

الجزء الثامن

الضياء

الجزء السابع والجزء الثامن

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية
سلطنة عمان

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الالكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواء وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

الضِّيَاءُ

لِلْعَلَّامَةِ أَبِي الْمُنْذِرِ سَلَمَةَ بْنِ سَلَامِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَوْتَبِيِّ

(ت: القرن ٦ هـ / ١٢م)

تقديم وإشراف

سَعَادِي الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّامِيِّ
وَزَيْرِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤْنِ الدِّيْنِيَّةِ

تحقيق

داود بن عُمر بَابِزِيزِ الْوَارِجَلَانِيِّ

الحاج سُلَيْمَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بَابِزِيزِ الْوَارِجَلَانِيِّ

تَتِمَّةُ كِتَابِ الصَّلَاةِ:
أَنْوَاعُ الصَّلَوَاتِ وَأَحْكَامُهَا

الجزء السابع

أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ

الجزء الثامن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**تَتَمَّةُ كِتَابِ الصَّلَاةِ:
أَنْوَاعُ الصَّلَاةِ وَأَحْكَامُهَا**



باب ٢٨ (١) في صلاة العَرِيَّانِ

تقول: عَرِيٌّ فُلَانٌ عَرَوَةٌ وَعَرِيَّةٌ شَدِيدَةٌ وَعَرِيَّانٌ، وهو عَرِيَّانٌ، وعَرِيَّانَةٌ وعَارِيٌّ وعَارِيَّةٌ. وتقول: فَرَسٌ عَرِيٌّ ولا تقول: رَجُلٌ عَرِيٌّ^(٢).

مسألة^(٣): [في صلاة العرابة]

والعرابة يصلُّون قعودًا، ويؤمُّهم أحدهم ويكون في وسط الصفِّ، ويومئون إيماءً. وإن قدروا على شجر أو رمل ردُّوا منه على أنفسهم ليستتروا في الصلاة.

(١) ترقيم هذا الجزء السابع وفصله عن الجزء السادس الذي قبله أخذناه من النسخة (س) في مكتبة السيّد محمد البورسعيدي (برقم ١٨٤) جاء فيه: «الجزء السادس من كتاب الضياء في القبلة وأحكامها والمساجد وأحكامها وما يجوز فيها وما لا يجوز وفي الأذان وأحكامه وما يجوز وما لا يجوز وفي الصلاة ومعانيها وحدودها وحدود أوقاتها وما يجوز فيها وما لا يجوز وما يكره فيها من لبس الثياب وما لا يجوز وغير ذلك، والله أعلم. يتلوه الجزء السابع من كتاب الضياء في: صلاة المسافر وصلاة العيدين وصلاة الجمعة وأحكام ذلك»؛ فعلى هذا حاولنا فصل أنواع الصلوات عمّا سبقها مع مراعاة ترتيب الأبواب التابعة للجزء الذي سبق، ثم أضفنا إليها بعد ذلك الجزء المستقلّ بنفس الترقيم - دون النظر إلى تكرار بعض الأبواب أو تداخلها - من نسخة الشيخ عامر المالكي المصورة بمكتبة التراث (رقم ٥٢٨) ناسخها: زاهر بن عبد الله الكندي بتاريخ: ٨ جمادى ١٣٤١هـ. والنسخة (ت) مصورة من التراث تحت رقم: ١٠٠٢، منسوخة بتاريخ: ١ رمضان ١٢٥٥هـ.

(٢) انظر: كتاب العين، (عري).

(٣) في (م): فصل.

ومن كان معه ثوب صغير لا يمكن الاشتمال به، فإن أمكنه أن يعقده في رقبتة ولو وصله بحبل فليفعل، وكذلك إذا كان سراويل فيعقد تكّة في رقبتة. فإن لم ينل وقدر على حبل وصلها بحبل^(١). وإن لم يجد حبلاً فقول: إن وجد شجراً وضعه على منكبيه وصلّى، وإن لم يجد فمعدور. والصلاة قائماً على حال أولى به، ولا يصلي قاعداً إلا أن يكون عرياناً لا ثوب معه.

مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ الْعُرْيَانِ]

قال أبو مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: العُرْيَانُ يَصَلِّي قَائِماً؛ لقول الله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨)؛ لأنّه فرض^(٢) الصلاة على من قدر بإجماع، والفرض إذا وجب لم يسقط إلا بما يوجب سقوطه^(٣)، وفرض القيام لا يسقط إلا بالعجز عنه. وقال أصحابنا: العراة يصلون قعوداً.

وقال - أيضاً - في موضع آخر: وإذا لم يقدر العُرْيَانُ على ثوب يستر به عورته صلّى قاعداً يومئ إيماء؛ لأنّ فرض /٤٦٦/ السترة أكد من الأفعال. والدليل على ذلك: أنّ الرجل يبتدئ التطوّع على الراحلة إيماء، وليس له أن يصلّي بغير ستر مع القدرة عليه. وإذا كان هذا هكذا لزمه ما هو ستر له وصلّى إيماء من قبل أنّه لو ركع أو سجد لبداً من عورته ما لم يكن يبدو. وإذا أوماً إيماء قلنا: إنّ فرض القيام سقط عنه - أيضاً - من قبل أنّ ليس في الأصول صلاة الإيماء، فأمرناه بالتعود في الصلاة ليأتي بها على نحو ما في الأصول، والله أعلم.

(١) في (ت): «فإن لم يكن ميل وقدر على وصلها بحبل»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه من (م).

(٢) في (ت): فوق كلمة «فرض»: «لعله القيام».

(٣) في (ت): «إلا ما يجب سقوطه».



قال: ويحتمل عندي - أيضًا - من جهة النظر أن يجوز له أن يصلي قائمًا ويركع ويسجد بغير ستر.

فإن قال قائل: ولم أجزت صلاته قائمًا بغير ستر؟

قيل له: إن الركوع والسجود فرض - أيضًا -، وإن الستر فرض من فروض الصلاة، فلمَّا لم يمكنه فعل الستر وأمكنه فرض الصلاة كان عليه فعل ما أمكنه وعُدِرَ بترك ما عجز عنه^(١)، والله أعلم.

غيره: ومن أصيب في البحر وليس معه ثوب ولا يقدر على أحد يأخذ منه ثوبًا، فليصل على الأرض قاعدًا ويومئ إيماء.

ومن أجنب في ثوبيه جميعًا أو تنجس عليه ببعض النجاسات، وحضرت الصلاة فنزع ثوبيه وتعزى منهما، وقعد في الأرض ودفن عورته بالتراب حتى تغطت وصلّى؛ فقد تمّت صلاته - إن شاء الله -.

ولكن كان الوجه أن يصلي بثوبيه جميعًا أو بأحدهما ولو كانا نجسين إذا خاف فوت الصلاة /٤٦٧/ قبل وصوله إلى الماء ليطهرهما أو إلى موضع يجد فيه ثوبًا طاهرًا. وإذا^(٢) قد جهل ذلك؛ فأرجو أن تكون صلاته تامّة.

وقال أبو مُحمَّد رَحِمَهُ اللهُ: وإذا كان الثوب نجسًا؛ فعند أصحابنا أنّه يصلي قائمًا إذا لم يجد ثوبًا طاهرًا. والنظر يوجب عندي: أن له أن يصلي قاعدًا على ما ذهبوا إليه، ويلقي النجس عن نفسه، ويصلي عُريَانًا قاعدًا؛ لأنّهما فرضان: الستر الطاهر^(٣) مع الوجود، أو القيام مع القدرة؛ فإذا كان

(١) في (ت): أعجزه.

(٢) في (ت): وإذا.

(٣) في (م): «الستر الطاهرة».

مدفوعاً^(١) إلى ترك أحدهما كان له ترك أيّهما شاء لاستواء^(٢) حالهما، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [فِي مَنْ كَانَ بَيْنَ الْعِرَاةِ لَهُ ثَوْبٌ]

والعراة إذا كان فيهم مَنْ عنده ثوب؛ فينبغي أَنْ يعطيهم فيصلُّوا به واحداً بعد واحدٍ. وإذا وجد العاري ثوباً وقد صلَّى بعض صلواته لبسه وأعاد. وكذلك المتيَّم إذا وجد الماء وهو في الصلاة نقض ما صلَّى وأعاد.

وكذلك من أمر بالصلاة على وصف فلم يفعل ذلك لعذر أو عجز، ثم ارتفع العذر عنه؛ عاد إلى ما كان مأموراً بفعله، ما لم يكن قضى ما أمر بفعله مع العذر، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [فِي مَنْ كَانَ عَارِيًّا فِي فِلَاةٍ]

ومن كان عاريًّا في فلاة من الأرض وأصاب ثوباً؛ فإنه يؤدِّي فرضه على ما يقدر ولا يأخذ الثوب، وليس هو كالذي يضطرُّ إلى^(٣) الطعام؛ فذلك عليه أن يأخذ من الطعام ويحيي به نفسه.

وكذلك إذا كان العُريان في الحضر ولم يعط شيئاً من الثياب أدى فرضه، وعلى /٤٦٨/ من طلب إليه أن يكسوه ولا يتركه عُرياناً، والله أعلم.

(١) في (ت) و(م): مرفوعاً، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) في (ت): بأسوا.

(٣) في (م): يظهر على.



مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ الْعُرَاةِ جَمَاعَةً]

قال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: وَالْعُرَاةُ جَائِزٌ أَنْ يَصَلُّوا جَمَاعَةً، وَيَكُونُ إِمَامَهُمْ أَوْسَطُهُمْ قَعُودًا، وَيَرُدُّونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ شَجْرًا أَوْ رَمْلًا.

وَإِذَا سَلِبَ جَمَاعَةٌ فَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْأُزْرُ، وَأَرَادُوا أَنْ يَصَلُّوا جَمَاعَةً صَلُّوا بِهَا وَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ، وَإِنْ كَانُوا عُرَاةً صَلُّوا وَكَانَ الْإِمَامُ وَسْطَ الصَّفِّ، وَصَلُّوا قَعُودًا لَا قِيَامًا.

فصل: [فِي صَلَاةِ الْعَرِيَّانِ]

اختلف مخالفونا في صلاة العاري؛ فقالت طائفة: يصلُّون قعودًا، وروي هذا القول عن ابن عمر، وبه قال عطاء وعكرمة وقتادة والأوزاعي وأصحاب الرأي.

وقال أصحاب الرأي: يومئون إيماء والسجود أخفض من الركوع، وإن صلُّوا قِيَامًا أَجْزَأَهُمْ. وقالت طائفة: يصلُّون قِيَامًا، وهو قول مجاهد ومالك والشافعي. وقول ثالث: إِنَّهُمْ إِنْ شَاءُوا صَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ شَاءُوا صَلُّوا قَعُودًا.

واختلفوا في صلاتهم جماعة؛ فعن ابن عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُمْ | يَصَلُّونَ جَمَاعَةً، وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ وَالشَّافِعِيُّ. وَفِيهِ قَوْلٌ: إِنَّهُمْ يَصَلُّونَ فِرَادَى. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُمْ يَصَلُّونَ | فِرَادَى | يَتَّبِعُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي لَيْلٍ مُظْلَمٍ لَا يَتَّبِعُنَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ صَلُّوا جَمَاعَةً وَتَقَدَّمَهُمْ إِمَامُهُمْ. وَقَالَ قَتَادَةُ وَالشَّافِعِيُّ: يَقُومُ إِمَامُهُمْ مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ.

واختلفوا في ركوعهم وسجودهم؛ فقال مالك والشافعي وأحمد: يركعون ويسجدون ولا يومئون.

وقال قتادة وأصحاب الرأي: /٤٦٩/ يومئذ، وروي ذلك عن عمر وابن عباس. وقال قوم: يركعون ويسجدون احتجاجاً بعموم قول النبي ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا^(١)، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَجَالِسًا^(٢)»، فَإِنْ صَلَّى مِنْ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ قَاعِدًا أَعَادَ.

وقال أبو حنيفة: العريان يصلي قاعداً؛ لأنَّ القيام فرض وستر العورة فرض، وإذا ازدحم الفرضان وجب أولاهما، وستر العورة أولى من القيام؛ لأنَّ المتطوع يصلي قاعداً ولا يصلي عرياناً. ثمَّ ناقض فقال: إذا صلى قائماً أجزأته صلاته.

(١) في (م): قياماً.

(٢) رواه البخاري، عن عمران بن حصين بلفظ قريب، كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب، ر١١١٧، ٥١/٢. وأبو داود، مثله، كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد، ر٩٥٢، ٢٥٠/١.

باب ٢٩ في صلاة السكران

قال أبو محمد رَحِمَهُ اللهُ: لا تجوز صلاة السكران؛ لأنَّ الفرض لا يزول إلاَّ بِنِيَّةٍ. ومن لم يقل بوجوب الفرض لم يجز فعله؛ لأنَّه لم يقصد إلى تأديَةِ ما أمر به. وليس السكر بمسقط عنه فرض الصلاة التي خوطب بها في وقتها، وقد غلط قوم في قولهم: إن السكران نهي عن الصلاة في حين سكره؛ واحتجَّوا بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: ٤٣). وليس التأويل على ما ذهبوا إليه؛ لأنَّ الله تعالى لا يسقط عن^(١) المكلفين الفرائض لتشاغلهم عنها، ولا بفعل نهاهم عنه. فالمعنى في ذلك أنَّه نهاهم عن المسكر الذي لا يعقلون معه الصلاة، والله أعلم.

ووجدت أنا | عن ابن عباس أن هذه الآية منسوخة؛ كان هذا قبل تحريم الخمر، نهاهم الله تعالى^(٢) أن يقربوا الصلاة وهم سكارى. /٤٧٠/.

وعن المفضل: إنَّ هذه الآية نزلت قبل تحريم الخمر. وقال أبو الحسن: كان هذا والخمر حلال، فقال: لا تشربوا حتَّى تسكروا ثمَّ تحضروا الصلاة وأنتم سكارى، وليس يعني: لا تصلُّوا، ولكن لا تسكروا وتأتوا الصلاة.

(١) في (ت): على، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من (م).

(٢) في (ت): + عنه.

فصل: [في معنى السكر]

وأصل السكر: استدار الفهم على صاحبه واحتباسه، من قولهم: سكرت الماء: إذا حبسته، ويقال لما يحبسه: السكر - بكسر السين - . ويقال: أسكره الشراب وغيره، وسكره. قال العجاج:

إذ نحن في ضبابة التسكير والعصر قبل هذه العصور^(١)
فأنا ساكر، وهو مسكور.

والأصل في الشرب^(٢)، ثم جعل كلّ ذاهب العقل سكران. والاسم منه السكر، والسكر بالتخفيف^(٣) والتثقيل، والسكر بالفتح والتثقيل، وهو المصدر سكر يسكر سكرًا.

وأشده الفراء عن أبي السفاح السلوتي^(٤):

فجأؤونا بهم سكرّ علينا فأجلى اليوم والسكران صاحي^(٥)
وأشده غيره: بهم سكر^(٦)؛ أي: من غيظهم وغيّهم^(٧)، فلمّا غلبناهم وهزمناهم أفاقوا^(٨) من ذلك وعرفوا أمرهم.

ويقال: سكران وسكارى وسكارى - بضمّ السين وفتحها -، وسكرى

(١) البيت من الرجز للعجاج. انظر: ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري، ٣٢٦/١.

(٢) في (ت): والشرب.

(٣) في (ت): التخفيف.

(٤) كذا الزيادة من (م)، ولم نجد علمًا بهذا الاسم ولا من نسب هذا البيت إلى أحد.

(٥) في (ت) و(م): «فحبابا بهم... فأضحى اليوم...»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه من: تهذيب اللغة، ولسان العرب، وأساس البلاغة، (سكر). ولم نجد من نسب هذا البيت.

(٦) هكذا في (ت)، بعدها بياض قدر خمس كلمات.

(٧) في (ت): «غضبهم وعنهم»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه من (م).

(٨) في (م): أقاموا.



على فَعَلَى جمع سكران، وهو: الذاهب العقل من شرب أو غضب أو إعياء أو نسيان^(١) أو شبه هذه.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة السكران]

ومن سكر من الشراب حَتَّى ذهبته الصلاة فلا عذر له، وعليه الكفَّارة، والله أعلم.

والسكران إذا حضرته الصلاة في حال سكره وصلَّأها في وقتها؛ فلا بدل عليه ولا كفَّارة.

وليس السكر بمسقط عنه فرض الصلاة التي خوطب بها في وقتها.

ومعنى قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾؛ أي: لا تفعلوا السكر الذي تتركون منه الصلاة، والله أعلم | ٤٧١/.

قال أبو مُحَمَّد: من كان يدين بتحريم نبيذ الجرّ، ثمَّ شربه شهراً، ثمَّ تاب؛ فعليه بدل تلك الصلاة إذا لم يمَسَّ ثيابه وجسده. فإن مسَّ ثيابه وجسده فعليه كفَّارة الصلاة. العلة في ذلك أنه مُحَرَّم، وما حرَّمه الله تعالى ورسوله ﷺ فهو نجس.

(١) في (ت): «أو غضب أو غنى أو شباب».

باب ٣٠ في صلاة المجنون

ومن عناه المجنون بعد دخول وقت الصلاة ففاتته؛ فعليه بدلها إذا رجع
| عقله | إليه.

وإن عناه قبل دخول الوقت ولم يفق حتى فات الوقت فلا شيء عليه،
وكذلك المسحور.

ولا تجوز صلاة المغلوب على عقله؛ لأنَّ الفرض لا يزول إلاَّ بِنِيَّةٍ،
ولا نِيَّةٍ مع المغلوب على عقله.

والمجنون والمغمى على عقله إذا أفاقا بعد خروج وقت الصلاة ولم
يكن الوقت دخل عليهما، فقد سقط عنهما فرض الصلاة من قبل زوال
العقل؛ لعدم الدليل على إيجاب ذلك عليهما، هكذا عنه^(١) في الجامع.

وعنه في تأليف له آخر: أن المجنون والمغمى عليه إذا أفاقا بعد خروج
الوقت فالقضاء عليهما، وفيه قول آخر - وهو أنظر عندي والله أعلم
بأصحهما -: والمجنون لا بدل عليه ولا كفارة إلاَّ لمن كان يعقل في وقت
دخول الصلاة ثمَّ جُنَّ، فإن أفاق فعليه البدل.

والمغمى عليه يصلِّي إذا أفاق ولا كفارة عليه، وقد قالوا: إن دخل عليه
وقت الصلاة وهو يعقل ثمَّ انقضى الوقت ولم يفق؛ / ٤٧٢ / أنه لا بدل عليه.

(١) انظر: ابن بركة: الجامع، ٥٠١/١ (بتصرف).

باب ٣٨ في صلاة الأعجم

قال أبو مُحمَّد: الأعجم يصلي كما يعرف، ولا ولاية له. وقال أبو الحسن: الأعجم إذا كان لا يعرف ما يقول ولا ما يقال له من أمر الصلاة لم أقل: إنَّه ^(١) يضرب على ما لا يعرف، وأمَّا الطهارة؛ فإنَّه يعلم بالإيماء ويزجر كأدب الصبي والدابة حتَّى ينتهي عن الأنجاس لمخالطته ^(٢) من يعاشره في الطعام أن لا ينجسه.

فإن كان يعرف إذا قيل له: قل: سبحان الله، علِّم ذلك وأومئ إليه أن يقوله ويصلي به، ويعلم القيام والقعود للصلاة، ويقول: سبحان الله في القيام والركوع والسجود والقعود، وذلك يجرئه إذا لم يفهم القرآن ولم يقدر أن يتكلَّم به. فإن لم يفهم كما وصفت لك فأمره إلى الله تعالى يلي حسابه كيف شاء، وهو بعباده عليهم كريم ^(٣).

وقال: لا كفارة عليه في الصلاة ولا غيرها إذا لم يفهم التعليم ولا الإيماء.

والأعجم إذا كان لا يفقه حدود الصلاة وكان في الصف؛ فلا أقول: إنَّ الصلاة تفسد، والله أعلم، وهو بمنزلة الصبي؛ فتدبر ذلك.

(١) في (ت): + لم.

(٢) في (ت): لمحال ظنه.

(٣) في (م): «عليم خبير رحيم».

باب ٣٢ في صلاة الأصمّ

قال أبو مُحمَّد: الأصمّ الذي لا يسمع من الإمام تكبيرة الإحرام في قول بعض أصحابنا: إنّه يتهجّس الناس، فإذا غلب على رأيه أنّهم قد أحرموا أحرم. وقال بعضهم: يوافق إنسانًا يحركه إذا أحرم الإمام ليستدلّ على /٤٧٣/ إحرام الإمام. وأمّا الذي ذكره مُحمَّد بن جعفر قال: الأصمّ يحرم إذا ركع الإمام. فعلى قول ابن جعفر: إذا سلّم الإمام سلّم الأصمّ، ويكون بمنزلة من لحق الإمام وهو راعع، ويحتمل أن يكون عليه قراءة^(١) الذي فاته مع الإمام.

وقال أبو معاوية: والأصمّ إذا حضر العيد ولا يسمع التكبير فليصلّ معهم، فإن سمع من التكبير شيئًا أجزاءه ما صلّى معهم ولا إعادة عليه للتكبير، والله أعلم. وكذلك صلاة الجنّاة وإن هو كبر على حسن^(٢) الظنّ لم أر عليه بأسًا، والله أعلم.

(١) في (ت): قوله.

(٢) في (ت): أحسن.

باب ٣٣ في صلاة الجاهل

قال جابر بن زيد: الأُمِّيُّ إذا لم يقرأ في صلاته؛ فإنَّه يعيدها ويتعلَّم القرآن، ولا يكلف الله نفسًا إلا ما آتاها.

ومن حضرته الصلاة وهو يتعلَّم فلم يفهم من معلِّمه حتَّى فاتت؛ فلا بدل عليه، وأرجو أن يكون معذورًا إن شاء الله.

عن ابن أبي أوفى: أنَّ رجلاً جاء إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، علِّمني شيئاً أقوله في الصلاة يجزئني عن القراءة، فقال: «تقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(١). وفي رواية زيادة: «ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العليِّ العظيم». وفي خبر: أنَّ أعرابياً قال: يا رسول الله، لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فقال له النبيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، [وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ]»^(٢) الحديث، فأقام كلَّ كلمة مقام كلِّ آية من فاتحة الكتاب.

وعن ابن محبوب: أنَّه كان يلقن الهند /٤٧٤/ الذين أسلموا أن يقولوا: «سبحان الله» في ركوعهم وسجودهم حتَّى يتعلَّموا.

(١) رواه الطبراني في الدعاء، عن ابن أبي أوفى بلفظ قريب، ر ١٦٠٥. والدارقطني، نحوه، ر ١٢٠٩.

(٢) رواه النسائي عن ابن أبي أوفى بلفظه وزيادة، ما يجزئ من القراءة...، ر ٩١٥. والبيهقي في معرفة السنن والآثار نحوه، ر ١٢٧١.

باب ٣٤ في صلاة^(١) الممنوع^(٢) عن إتمام الصلاة بالعجز وغيره

ومن صَلَّى في قُبَّةٍ أو ما يشبه ذلك ولم يقدر على القيام فليصل كما يقدر، ولا يصلي قاعدًا إلا بالعجز عن القيام إذا كان غيث، أو ما لا يقدر أن يصلي لأجله خارجًا. وقال أبو الحسن: من لم تمكنه الصلاة قائمًا صَلَّى كما أمكنه، وإن قدر قائمًا لم يجز له قاعدًا ولو كان مقيدًا.

والشيخ الزَّيْنِ والمرأة إذا لم يحضر^(٣) محرماً، والخائف من العدو^(٤)؛ تجوز صلاتهم في المحمل.

وقيل: من كان قائمًا وهو يومئ في طين ولم يجد غيره؛ فإنه إذا أراد الركوع جعل يديه فوق فخذه، وإذا أراد السجود جعل يديه فوق الركبتين^(٥)، وجعل السجود أخفض من الركوع، ويقرأ التحيات قائمًا. وكذلك عن أبي عبد الله وأبي زياد. وإذا أصاب المسافر الغيث؛ فإنه يصلي قائمًا ويومئ لسجوده، ويكون سجوده أخفض من ركوعه وصلاته كلها قائمًا، ولا يسجد على خشبة ولا حجر.

(١) في (ت): «صلاتهم».

(٢) في (ت): الممنون.

(٣) في (ت): تحض.

(٤) في (ت): و.

(٥) في (م): «مع ركبتيه».

ومن كان في بريّة^(١) ذات ماء وطين، ولا يجد حيث يسجد إلا طينًا وماءً؛ فإنه يركع ويسجد قائمًا، ولا يضع رأسه في الماء.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المكره]

ومن أخذه السلطان فقال له: إن صليت قتلتك، فليومئ. فإن قال: إن حرّكت رأسك^(٢) قتلتك، فليكبّر في نفسه خمس تكبيرات. وإن قال: إن كبرت قتلتك، فليكبّر في نفسه. فإن كان على غير وضوء فأحبّ أن يعيده إن قدر على ذلك.

ومن خاف القتل من جبار إن صلى؛ فإنه يصلّي بعينه. فإن قال له: إن صليت بعينيك /٤٧٥/ قتلتك صلى في نفسه، وهي صلاة لا بدل عليه فيها. ومن أخذه المشركون فقالوا له: إن صليت قتلناك، وكذلك إن أومأت برأسك، فليومئ^(٣) بقلبه ولسانه قدر ما تتحرّك شفتاه ولا يحرك رأسه؛ لأنّ هذا موضع الضرورة.

ومن حيل بينه وبين الصلاة؛ فإنه يصلّيها كما أمكنه ولو بخمس تكبيرات، ولا عذر لتارك الصلاة بحال، وعليه فعلها كيف قدر، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المحبوس]

قال أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ومن حبس في السجن فليؤدّ فرضه على ما يمكنه. وكذلك العبد يحبس مولاه ويقمطه وتحضره الصلاة ولا يطلقه؛ فإنه

(١) في (م): تربة.

(٢) في (ت): لسانك.

(٣) في (ت): فيؤم، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

يؤدّي فرضه على ما يمكنه، ولا كفّارة على المولى. ومن منع عن الصلاة فلم يصلّ كما أمكنه جهلاً منه لذلك ففي الكفّارة اختلاف؛ منهم من لم ير له عذراً ورأى عليه الكفّارة، ومنهم من عذره، والكفّارة إنّما هي عقوبة^(١) للمتعبّد بها.

وقال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ومن كان محبوساً في مضيق أو لا يعرف ليلاً من نهار ولا يعرف الشهور؛ فإنّه يحتاط على نفسه ويصليّ في الوقت الذي يغلب على ظنه أنّه وقت الصلاة، وكذلك الصوم حتّى لا يشكّ في دخول الشهر. فإذا صلى بعد الوقت أو صام بعد الشهر فإنّما هو قد قضى، وقبل الوقت لا ينفع فعله، فيجتهد بالتحري وإصابة الوقت أو بعده.

ومن كان مرتهنّاً محبوساً في منازل مغصوبة^(٢) فإنّ صلاته جائزة إذا اضطرّ ٤٧٦/ إلى ذلك ولم يمكنه الخروج منها إلى غيرها للقهر؛ لأنّ هذا اضطرار، وعليه أن يؤدّي الصلاة كيف أمكن وقدر.

ومن كان معتقلاً محبوساً فدخل عليه السيل وكان الماء كثيراً وبقي موضع عال، ولم يقدر أن يخوض الماء ولا أن يصل إلى الموضع الجاف، فصلّى في الطين كما أمكنه ممّا قد قال به الفقهاء من الطين؛ جاز له ولا بدل عليه.

ومن كان مقيّداً فلم يتمكّن أن يصليّ قائماً للقيّد أو لعلّة من العلل صلّى قاعداً على ما يمكنه، والمعذور من عذره الله تعالى.

وقال أصحابنا جميعاً: من كان محبوساً في حدّ السفر؛ صلّى صلاة السفر ما لم ينو المقام، ولم يحُدوا له حدّاً. وإن نوى المقام لزمه التمام.

(١) في (ت): مثوبة.

(٢) في (م): معتصة.



ومن كان في مقطرة^(١) ووجهه زائل عن القبلة ولم يقدر على القبلة بحيلة؛ جاز له أن يصلِّي حيث كان وجهه، قال الله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، وإن أمكنه القبلة لم يجز له هذا، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [في الممنوع من الصلاة]

قال أبو مُحَمَّد: من حضره الصلاة، فجاء رجل فمنعه عنها، وقال: لا أتركك تصلِّي حتَّى تعطيني دينارًا؛ فإن كان يقدر على دفع الدينار إليه ولا يضرُّ به ولا بعياله ضرًّا يؤدِّي إلى الهلاك، وكان بين الرجاء والخوف أنه يقدر على قتاله أو لا يقدر؛ فإنه عليه دفع الدينار إليه ويصلِّي.

فإن قال قائل: لم أوجب عليه أن يدفع إليه، وقد «نهى رسول الله ﷺ عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ»^(٢)، وهذا يطلب /٤٧٧/ منه باطلاً، وكأنَّه يدفعه إليه كالمضيق لماله؟

وقيل له: ليس هذا مضيقًا، وهذا محرز لدينه بما لا يضرّه.

والواجب عليه أن لا يهلك نفسه وهو يقدر على فدائها، ولا شيء أكثر

(١) المقطرة: الفلق، وهي خشبة فيها خروق، كلَّ خرق على قدر سعة السَّاق، يدخل فيها أرجل المحبوسين، مشتق من قَطَار الإبل؛ لأنَّ المحبوسين فيها على قِطَار واحد مضموم بعضهم إلى بعض أرجلهم في خروق خشبية مفلوكة على قدر سعة سوقهم. انظر: العين، اللسان، التاج؛ (قطر).

(٢) رواه البخاري، عن المغيرة بن شعبة بمعناه، باب ما ينهى عن إضاعة المال، ٢٢٧٧، ٨٤٨/٢. ومالك في الموطأ عن أبي هريرة بمعناه، باب ما جاء في إضاعة المال وذو الوجهين، ١٧٩٦، ٩٩٠/٢.

هلاكا من فساد الدين. وهذا لا ينقص ماله دفع هذا المقدر الذي يطلبه إليه، وعليه أن يفدي نفسه ودينه بما لا يضره، ولو طلب إليه أكثر مما ذكرنا إذا كان يقدر على ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥)، وهذا منهي عنه أن يهلك نفسه بفساد دينه وهو يقدر على فدائه. فإن لم يكن معه إلا ما يخاف أن يضر به وبعياله إن سلم إليه ما يطلب؛ فليس له (١) ذلك وعليه أن يجاهده بما قدر. وإن كان يخاف أن يضر به وبعياله حتى يتعب (٢) نفسه؛ فإنه يصلي كما أمكنه بالإيماء وغيره.

وكذلك إن كان حاملاً حملاً ثقيلاً وهو في صحراء ولا يجد من يرفعه عليه، أو عنده دابة يخاف فوتها إن تركها وليس معه من يمسكها، وكان في ذهاب جميع ما ذكرته ما يضر به وبعياله ضرراً يؤدي إلى هلاك النفس؛ فإنه يصلي كما أمكنه، والله أعلم.

غيره: ومن منع رجلاً الصلاة حتى ذهب وقتها؛ فما نرى على المجبر إلا الصلاة إذا تمكّن منها، وأما المانع فما نعرف عليه إلا الوزر. فإن أجبره على الإفطار؛ فإن كان في شهر رمضان وخاف القتل فما نرى عليه بأساً، والوزر على من أجبره.

ومن حُبس فلم يمكن من الخروج للصلاة، فتيّم وصلّى في الحبس (٣)؛ فلا بدل /٤٧٨/ عليه إذا خرج، إلا أن (٤) يخرج والوقت قائم فعليه البدل، وبالله التوفيق.

(١) في (م): عليه.

(٢) في (م): يفيت.

(٣) في (م): «فليتيمم وليصل في السجن».

(٤) في (ت): + يكون.



مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ الْمُحْتَاجِ]

ومن كان حاملاً على دابّة حملاً، و^(١) حضرت الصلاة وليس عنده أحد، وخاف أن دابّته تربض ولا يجد من يعينه على المعاكمة^(٢)؛ فقد قيل: إنّه جائز له أن يصلي وهو يمشي وكيف أمكنه، ولا يجوز لغير المضطر أن يصلي ماشياً، والله أعلم.

وكذلك المسافر تكون عنده دابّة وتحضر الصلاة وليس معه من يمسكها ولا يجد ما يربطها به من شجرة أو غيرها؛ فإنّه يصلي كما أمكنه، ويمسك حبل الدابّة، فإن جرت فلا يجرها، ولكن يمسك الحبل بيده، ويصلي والحبل في يده، فإن جرت ولم يكن له إلا أن يجذبها؛ فالله أعلم.

فإن كان حاملاً حملاً ثقیلاً ولم يجد من يرفعه عليه، وخاف إن وضعه عنه لم يجد من يرفعه عليه ولا يقدر هو أن يرفعه على نفسه، وحضرت الصلاة؛ فليصل كما أمكنه ويومئ إيماء، فإن لم يكن على وضوء فليتيّم، فإن لم يمكنه أن يطلق يده^(٣) من الحبل فيضرب به على الحمل^(٤) إن كان به غبار ويمسح بيده على وجهه ويديه، فإن لم تنل يده؛ لأنّه ممسك الحمل بها فالله أعلم.

وكذلك إن كان تحت المسافر دابّة صعبة لا يمكنه النزول عنها، ويُحرم مستقبلاً القبلة ثم يصلي حيث كان وجهه ووجهة دابّته في سيرها، ولو أدبر بالقبلة بعد إحرامه إليها؛ فصلاته تامّة /٤٧٩/ وتكون صلاته إيماء، والله أعلم.

(١) في (ت): أو.

(٢) عَكَمَ الْمُتَاعَ يَعْكِمُهُ عَكْمًا: شدّه بثوب، وهو أن يبسطه ويجعل فيه المتاع ويشدّه ويُسمّى حينئذ عَكْمًا. والعكّم ما عكّم به وهو الحبل الذي يُعكّم عليه. انظر: لسان العرب، (عكم).

(٣) في (م): يديه.

(٤) في (م): «فيضرب بيديه على الحمل».

باب ٣٥ في اختلاف صلاة المصلي في صلاته لاختلاف أحواله وأوقاته

قال أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أجمعوا أن من صَلَّى وهو يرى أنه متوجه إلى القبلة، ثم تَبَيَّنَ له أنه كان يصلي لغير القبلة لمانع مَنَعَهُ من غيم أو غيره؛ أنه لا إعادة عليه في الوقت ولا في غير الوقت.

وأجمعوا أنه لو صَلَّى وهو يرى الوقت قد دخل، ثم تَبَيَّنَ له أنه صَلَّى في غير الوقت؛ أن عليه أن يعيدها متى علم بذلك في الوقت وفي غير الوقت. وأجمعوا أن أول وقت الصلاة أفضل وأوفر على المصلي ثوابًا.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة من ارتفع عنه العذر]

وإذا وجد العاري ثوبًا وقد صَلَّى بعض صلاته؛ لبسه وأعاد الصلاة. وكذلك المتيَّم إذا وجد الماء وهو في الصلاة، نقض ما صَلَّى وأعاد.

وكذلك من أمر بالصلاة على وصف فلم يفعل ذلك لعذر أو لعجز، ثم قد ارتفع العذر عنه؛ عاد إلى ما كان مأمورًا بفعله ما لم يكن قضى ما أمر بفعله مع العذر، والله أعلم.

وأما من كان مأمورًا في الصلاة بالابتداء على وصف ولم يكن أمر بغيره فعجز ووجب العذر، ثم انتقل إلى حال ثانية فلزمه زيادة فرض؛ لم يلزمه الخروج مما أمر به حتى يتمه. وهذا مخالف للأول نحو: الأمة تعتق وهي في



الصلاة؛ فعليها ستر رأسها والبناء على ما صلّت؛ لأنّها لم تكن في الابتداء في الصلاة، مأمورة بستر رأسها، فلمّا عتقت لزمها زيادة فرض وهو ستر الرأس.

وكذلك /٤٨٠/ المُقْعَد إذا حدث له الصّحّة بنى على صلاته قائماً، إلا أن يكون صحيحاً قبل ذلك فحدث العجز فيه، فعذر بالعجز فأمر بالعود، ثمّ وجد القدرة إلى ما كان عليه من حال القيام المأمور به في الصلاة قبل ذلك؛ فهذا ينقض صلاته ويبتدىء بها.

وأما من علّم شيئاً من القرآن في الصلاة ولم يكن يعلمه، ولا يعلم شيئاً من القرآن قبل ذلك؛ فإنّه يبني على صلاته، وهذا زيادة فرض في الصلاة؛ ألا ترى أن أهل قباء لمّا جاءهم الخبر بتحويل القبلة وهم في الصلاة تحوّلوا إليها وبنوا على صلاتهم، وكان التحوّل في الصلاة بالخبر الواصل إليهم زيادة فرض، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [فِي الْأَمَّةِ الَّتِي تَعْتَقُ وَهِيَ فِي الصَّلَاةِ]

اختلف أصحابنا في الأمّة تعتق وهي في الصلاة ورأسها مكشوف؛ قال بعضهم: تستر رأسها وتستأنف الصلاة، ووافقهم بعض قومنا. وقال بعضهم: عليها أن تستر رأسها وتبني على صلاتها، وإلى هذا القول يذهب أبو مُحَمَّد وأبو الحسن - رحمهما الله - . وعلى الأمّة إذا أعتقت في الصلاة أن تستر رأسها بإجماع؛ لأنّ فرض الحرّيّة قد لزمها.

مَسْأَلَةٌ: [فِي الْقِيَاءِ وَالرِّعَافِ]

ومن عناه قيء أو رعاف وهو في الصلاة ذهب، فتوضّأ وبنى على صلاته ما لم يتكلّم؛ فهذا سنّة عن النبي ﷺ.

وأما من انتقض وضوؤه بغير قيء أو رعاف فإنَّ صلاته تفسد بإجماع؛ هكذا عن أبي مُحمَّد. وعنه /٤٨١/ في موضع آخر: وعندي أنَّ القياء والرعاف حدث ينقض الطهارة ويقطع الصلاة، فالله أعلم بأصحتها.

مَسْأَلَةٌ: [في ابتداء صلاة من انتفى عنه العذر]

وقال أبو الحسن: إذا صَلَّى المصلِّي وهو غير بالغ بعض صلاته ثمَّ بلغ؛ فإنَّه يبتدئ الصلاة؛ لأنَّ ذلك نافلة، وإنَّما لزمه الفرض في حال بلوغه فليبتدئ بها، والله أعلم.

ومن صَلَّى قاعدًا ثمَّ قدر على القيام في حاله تلك؛ فإنَّه يبتدئ الصلاة، كالمتميم إذا وجد الماء وهو في الصلاة انتقضت طهارته ويتوضأ وليبدلها. والعريان إذا وجد الثوب لبسه وابتدأ بالصلاة.

ومن صَلَّى بعض صلاته بثوب نجس ولم يعلم ثمَّ علم؛ فإنَّه ينقض ويبتدئ صلاته.

من صَلَّى بعض صلاته بالإيماء لضعف ثمَّ وجد القوَّة، فإنَّ قدر أن يسجد سجد وابتدأ الصلاة. وإذا لم يقدر المريض أن يصلِّي قائمًا صَلَّى قاعدًا، فإنَّ وجد قوَّة ابتداء الصلاة، فإنَّ صَلَّى قائمًا ثمَّ وجد ضعفًا قعد، ثمَّ بنى على صلاته.

والمصلِّي في السفينة إذا كان يسجد على شيء فرفع؛ فلا بأس عليه أن يوميء في أوَّل صلاته، فإذا صار^(١) بين يديه شيء يمكن السجود عليه فليسجد لما بقي من صلاته.

(١) في (ت): «في أوَّل صلاة فصار»، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.



مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ الْمَعْذُورِ]

ومن صَلَّى بعض صلاته ثم طلعت الشمس، أو كان متيمّمًا فرأى الماء، أو أمّيًا فحفظ آية، أو عُريَانًا / ٤٨٢ / فوجد ثوبًا، أو قاعدًا^(١) أو نائمًا فقدر على القيام؛ فإنّ هؤلاء كلّهم تفسد صلاتهم ويستقبلونها، هكذا عن بعض قومنا.

وقد وافقوا في التيمّم والعارى والقاعد والنائم، وخالفوا^(٢) في طلوع الشمس والأمّي؛ لأنّ عند أصحابنا أنّ من صَلَّى ثمّ طلعت الشمس أمسك عن إتمامها حتّى يستكمل طلوعها ثمّ يبني على صلاته، والأمّي عندهم أنّه يبني على صلاته، وبالله التوفيق.

(١) في (ت): «أو قائمًا»، وهو سهو؛ والصواب ما أثبتنا لدلالة السياق على ذلك.

(٢) في (ت): وخالف، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

باب ٣٦ في صلاة المرضى

والمريض يصلي كما أمكنه؛ لِمَا وري عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١). وثبت «أَنَّهُ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسٍ فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ فَصَلَّى جَالِسًا»^(٢). قال الكسائي: الجحش: هو أن يصيبه شيء فينسجج^(٣) منه جلده، وهو كالخدش أو أكبر من ذلك. يقال منه: جَحَشَ يُجَحَشُ فهو مجحوش جحشًا. وقال غيره: الجحش دون الخدش. وفي الحديث: «أَنَّ أَبَا جَهْلٍ جَحَشَتْ رَكْبَتَهُ»؛ يعني: خدشت.

وأجمع أهل العلم على أَنَّ فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالسًا. وقال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: والمريض - في بعض الحديث - يصلي كما يمكنه إن قدر قائمًا، وإن لم يقدر فقاعدًا، فإن لم يقدر فعلى جنبه مستقبلًا بوجهه القبلة، فإن لم يقدر على جنبه صلى مستقلًا على قفاه وتكون رجلاه نحو القبلة، ويقبل بوجهه /٤٨٣/ نحو القبلة. فإن قدر أن يقرأ أو يومئ صلى كذلك. وإن لم يقدر أكبر خمس تكبيرات، وإن لم يقدر أكبر

(١) رواه أبو يعلى، عن جابر بن عبد الله بمعناه، ١٨١١، ٣٤٥/٣. والطبراني في الكبير، عن ابن عمر بمعناه، ١٣٠٨٢، ٢٦٩/١٢.

(٢) رواه البخاري، عن أنس بمعناه، باب صلاة القاعد، ر١٠٦٣، ٣٧٥/١. ومسلم، عن أنس بمعناه، باب ائتمام المأموم بالإمام، ر٤١١، ٣٠٨/١.

(٣) في (م): فيجش.



له مكّبر وهو يتبعه. وإن لم يفهم أو لم يقدر فلا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها^(١).

ومن صَلَّى قاعداً كان على هيئته لو برئ كان مستقبلاً للقبلة. وقيل: إذا صَلَّى مضطجعاً مال على شقه الأيمن وجعل وجهه تجاة القبلة، كما يفعل به عند الموت في القبر. وإن شقّ عليه استقبال القبلة؛ فحيث كان وجهه جاز.

ومن صَلَّى بالإيماء؛ فإنه يومئ بطرفه، وقد روي عن النبي ﷺ من طريق عليّ بن أبي طالب وابن عمر كذلك على الترتيب - أيضاً - وفي آخره: «فإن لم يستطع فالله أولى بالعدر»^(٢). وعن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «من استطاع منكم أن يسجد فليسجد، ومن لم يستطع منكم أن يسجد فلا يرفع إلى وجهه شيئاً، فليومئ إيماء، وليجعل سجوده ركوعاً ويومئ برأسه»^(٣). وفي خبر علي: «ويجعل السجود أخفض من الركوع»^(٤) بالإيماء.

قال أبو الحسن: إذا لم يمكن المريض التحول عن فراشه صَلَّى عليه وإن كان غير^(٥) طاهر، ويترك بحاله ويصلي بالإيماء، ويكون إيماءه للسجود أخفض من الركوع. وإن كان ثوبه غير طاهر ولم يقدر على إخراجه عنه صَلَّى به. فإن كان عليه ثوب طاهر صَلَّى به على حاله. وإن كان يقدر أن يصلي بثياب طاهرة / ٤٨٤ / فلا يصلي بثياب نجسة.

(١) في (م): وسعها.

(٢) رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، عن ابن عمر بلفظه وزيادة، ٤٠٦٥٢.

(٣) رواه عبدالرزاق، عن ابن عمر موقوفاً بمعناه، ٤١٣٧، ٤٧٥/٢.

(٤) رواه الإمام زيد في مسنده، عن عليّ بلفظه وزيادة، ١١٧. ورواه الترمذي وغيره عن

يعلى بن مروة، بنحوه، ٣٧٦.

(٥) في (ت): على.

وإن قدر أن يتوضأ بالماء توضأً، وإن لم يقدر وضأه^(١) بأمره ونيتته لذلك من كان معه من عبد أو ولد أو جارية أو زوجة، فإن لم يمكنه ذلك تيمم، وإن لم يمكنه بنفسه يئمه من حضر من أهله.

وإن كانت به نجاسة فقدر أن يستنجي ويتوضأ فعل، أو زوجته توضحه، وإن لم يتمكن لم يتعز بغيرهم تيمم بالتراب وصلّى.

وإن لم يقدر صلى كلّ صلاة في وقتها جمعاً، وإن لم يقدر [أن] يحفظ وضوءه جمع الصلاتين. وقد أجاز بعض للمريض أن يجمع الصلاة بالتكبير، ولا أحب ذلك. وإن قدر أن يكبر في وقت كلّ صلاة فهو أحبّ إليّ من الجمع، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [في حدّ المريض]

وحدّ المريض الذي يجوز للمريض فيه الصلاة قاعداً: هو أن يضعف عن القيام، ولا يقدر أن يقوم بنفسه ويركع ويسجد؛ فإذا عجز عن ذلك صلى قاعداً للعجز عن القيام لا لغير العجز عنه. وإذا صار المريض إلى حدّ الضعف، واشتدّ عليه الوضوء؛ جمع بين الصلاتين وصلّى تمامًا. وإذا صار في حدّ لا يحفظ الصلاة ولا يقدر على إتمامها؛ كبر لكلّ صلاة خمس تكبيرات، وإن لم يقدر أن يكبر فيستحبّ أن يكبر له مكبر من رجل أو امرأة وهو يتبعه بلسانه إن قدر وإلا فقبله، وإن لم يفهم ذلك فلا يكبر له. والأجنبيّ والوليّ سواء في هذا التكبير. وما أقول: إنّ على المريض الذي يكبر توجيهها ولا تسليمًا /٤٨٥/.

وإذا صار المريض في حدّ التكبير في الصلاة فجهله فلا كفارة عليه، وإنما عليه البدل.

(١) في (ت): «وضئ»؛ وفوقها: وضأه.



وقيل: كان الوضّاح يلقّن والده عُقْبَةَ التَّكْبِيرِ وهو يومئذ مريض لصلاة المغرب والعشاء، والوتر خمس عشرة تكبيرة في ساعة واحدة يجمع ذلك. وقيل: إنَّ أبا بكر الموصلي أمره بذلك، وقال: بغير توجيه ولا تسليم. والتكبير يقول: «الله أكبر»، ولا تسليم عليه لعجزه عن ذلك.

وأما هاشم بن غيلان فكان يقول: يوجّه له «سبحان الله وبحمده»؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ نَقُومُ﴾ (الطور: ٤٨). وقال أبو مُحمَّد: والذي يصلّي بالتكبير لا يجمع الصلاتين بالتكبير، وذلك مثل التيمّم إنّما هو بدل من الماء إذا عدم الماء، فإن عدم المبدل منه رجع إلى البدل، وكذلك الميتة والمذكّي. وقال: لا يجوز له أن يجمع تكبير صلاتين في موضع واحد، وبين أصحابنا في ذلك اختلاف.

وقال سليمان: يكبّر المريض خمسًا غير تكبيرة الإحرام، وكذلك في الحرب.

مَسْأَلَةٌ: [في تكبير المريض للصلاة]

اختلف أصحابنا في تكبير المريض للصلاة؛ فقال بعضهم: لكلّ صلاة خمس تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام. وكذلك هذا الاختلاف في تكبير المسايقة، والله أعلم.

والمريض إذا لم يقدر على الصلاة إلّا بالتكبير فكبّر، ثمّ وجد خِفًا من عِلّته وهو في وقت تلك /٤٨٦/ الصلاة التي صلّاها بالتكبير؛ فلا تلزمه إعادتها بالقراءة، إلّا أن يكون جنبًا فعليه الغسل وإعادة الصلاة بعد الغسل، والله أعلم.

ومن حضر المريض الذي يومئ أو يكبّر فلقّنه وحفظ عليه، وهو على غير وضوء، فما أقول: إنَّ به بأسًا، والله أعلم.

والمريض إذا جهل التكبير وهو مَمَّن لا يقدر إلا عليه؛ | فعلية | إعادة الصلاة، وإن تركه عامدًا لزمته الكفارة.

ومن جمع بين الصلاتين بالتكبير، فكَبَّرَ للأولى خمس تكبيرات في وقتها، ثم ذهب عنه شدة الوجد وقَدَرَ أَنْ يَصَلِّيَ قبل انقضاء وقت الأولى؛ فلا أرى عليه إعادتها ولو بقي من وقتها شيء، وأمَّا صلاة الآخرة فأرى عليه إعادتها إذا دخل وقتها بتمام ركوعها وسجودها إذا قدر على الصلاة؛ لأنَّه صَلَّى هذه الآخرة في غير وقتها وهو في بلده.

وأمَّا المسافر فجمعه تام ولا إعادة عليه إن ذهب عنه شدة الوجد؛ لأنَّ المسافر يجوز له الجمع في أول الوقت وآخره.

ومن صَلَّى إحدى الصلاتين تمامًا وبالتكبير ثم وجد خوفًا فقد تَمَّتْ صلاته التي صَلَّىها على ما صَلَّى، ويصلي الثانية على ما أمكنه أو يؤخرها إلى وقتها إن كان في حدِّ الأولى.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن لم يقدر على شيء ثم قدر عليه]

ومن صَلَّى قائمًا ثم ضعف، فجائز أن يتمَّ صلاته قاعدًا أو نائمًا. | ومن صَلَّى نائمًا أو قاعدًا | ثم وجد قوَّة على القيام ابتداء الصلاة، فإن خاف فوتها إن ابتداء بها قائمًا فليبتدئ بها قائمًا، ولا بأس عليه أن يتمَّها حتَّى يفوت وقتها.

وإن / ٤٨٧ / افتتح الصلاة نائمًا ثم قدر أن يقعد؛ فإنَّه يبتدئ الصلاة قاعدًا ولا يعتدُّ بما صَلَّى نائمًا^(١).

(١) في (ت): + «وفي موضع أنه عن أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من غير الكتاب: في المصلي قاعدًا أو نائمًا إذا وجد خوفًا وخاف إن ابتداء الصلاة فأت الوقت؛ فإنه يبني على صلاته وهو حسن إن شاء الله. رجع».



فإن كان على فراش غير طاهرٍ وشقَّ عليه التحوُّل عنه صَلَّى عليه. وقيل: ولا يصلي عليه إذا كان غير طاهر. وعن موسى بن عليٍّ: أنه إن اضطرَّ إلى ذلك فلا أرى عليه نقضًا.

ومن صَلَّى على فراش نائمًا على جنبه ولم يقدر على القعود^(١)، فنفس في صلاته حتَّى ذهب عقله؛ فعليه إعادة الوضوء والصلاة.

ومن صَلَّى قاعدًا فإن شاء جمع بين الصلاتين، وإن شاء أفرد كلَّ صلاة في وقتها. والمقعد عليه السجود.

وعن موسى بن عليٍّ قال: كلٌّ من لا يقدر على السجود أو مآءً برأسه، والمرضى يومئٍ ولو على جنبه، وقيل: يومئٍ ببصره إن قدر ولم^(٢) يقدر على غيره.

والمرضى يصلي على القُرطاط إذا اضطرَّ إليه، فإن كان فيه أذى فلا يصلي عليه إلا أن يضطر. (والقُرطاط: البرذعة، وهي الجلُّس الذي يُلقى تحت الرِّحل، والجمع: براذع).

مَسْأَلَةٌ: [في صفة صلاة المريض]

قال أبو مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وإذا كان على المريض ثوب قَزَّ أو حرير؛ فلا يصلي به إن كان متكفِّسًا به لابسًا له. وإن كان لابسًا غيره وهو متكفِّس به فلا يجوز - أيضًا -، إلا أن يكون في حال الضرورة فجاز أن يصلي وهو لابس له.

(١) في (ت) و(س): للقعود.

(٢) في (م): وإن لم.

وقال أبو الحسن: إذا لم يتمكّن المريض أن يتورّك صَلَّى كما /٤٨٨/
أمكنه، وإن ترَبَّع |ركع| كيف يمكن من حال إلى حال، و|كذلك السجود|
إن قدر سجد وإلا أوماً. وقيل: إذا كان على مصلى سجد إذا قدر، وإن كان
على فراش أوماً. وكذلك في قعوده إن قدر تورّك وقعد كما يفعل للصلاة،
وإن لم يقدر وقدر [أن] يترَبَّع ترَبَّع، وكيف قدر فعل وجاز.

وإن صَلَّى نائماً كانت يداه مبسوطتين كما كان يصلي وهو صحيح إلا
أن لا يقدر، فكيف قدر وضع يديه.

وإن لم يقدر المريض على النزول إلى الصلاة صَلَّى على فراشه. وقيل:
إنه يومئ للركوع والسجود برأسه.

ومن كان مريضاً في محمل وثقل عليه النزول؛ فإنه يومئ على المحمل؛
فإن دين الله تعالى يسير. فإن كان على فراش يشقّ عليه استقبال القبلة ولم
يقدر: فحيث كان وجهه فثمّ وجه الله. وإن كان في موضع غير طاهر ولم
يجد من يحوِّله فليصل كما هو.

ومن صَلَّى قاعداً؛ وضع يديه للركوع على فخذه، وللسجود فوق
ركبتيه. وقال أبو محمد: من صَلَّى قاعداً فأفتاه رجل: أن ارفع حصاة إلى
جبهتك فاسجد عليها ففعل؛ فلا بدل عليه ولا كفارة، سواء كان المفتي ثقة
أو غير ثقة هو مفت.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المريض]

قال أبو حنيفة: يقول أصحابنا في صلاة المريض: إذا عجز عن القيام
والقعود^(١) صَلَّى مستلقياً على قفاه مستقبلاً للقبلة؛ واحتجّ في ذلك بخبر عن

(١) في (ت): + و، ولعلّ الصواب حذفها.



النبي ﷺ أنه قال في المريض إذا لم يمكنه القيام والقعود: /٤٨٩/ «إنه يصلي مستلقياً على قفاه وقدماه نحو القبلة»^(١). وقال الشافعي: على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة، والله نسأله التوفيق للصواب.

مَسْأَلَةٌ: [في إمامة المريض]

وإذا صَلَّى المريض وكان إماماً^(٢) لمريض مثله كذلك.

وإن^(٣) كان في الرجال رجل مريض يقرأ ولا يقدر على القيام؛ كان إلى جنب الإمام على يمينه في الصلاة، ويقرأ وهو قاعد، ويتولّى الإمام بقيّة الصلاة.

وإن كان خلف الإمام مريض قاعد أو نائم؛ صَلَّى بصلاته كما أمكنه، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [في جمع المريض للصلوات]

وجمع الصلوات للمريض الذي يشقُّ عليه الطهارة لكلِّ صلاة في وقتها جائز^(٤).

واختلفوا في أيِّ وقت يجمع؟ قال قوم: يتوسّط الوقت. وقال قوم: آخر الوقت. قال أبو الحسن: وأحبُّ قول من قال: متى صَلَّى جاز له.

(١) رواه الطبراني في الأوسط، عن ابن عباس بمعناه، ر ٣٩٩٧، ٣٨٧/٤. والدارقطني، عن عليّ بمعناه، وعن ابن عمر موقوفاً، باب صلاة المريض، ر ١٦٩٠، ٢٨/٢.
 (٢) في (م): «المريض إيماء كان إماماً لا».
 (٣) في (س): - إن.
 (٤) في (ت): «لكل صلاة ولكل صلاة في وقتها جائزة»، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

وقيل: المريض يجزّ الآخرة إلى الأولى في ^(١) الجمع، فإن انتظر بالأولى إلى الآخرة ثمّ وجد خفًا فصلّى الأولى؛ فلا بأس.

والمبطلون يجوز له جمع الصلاتين في بلده تمامًا. وقيل: المبطلون الذي لا يستمسك | بطنه | يتيمّم ويكبّر خمسًا. ويجوز للمجدور والمُبْرَسَم ^(٢) الثقيل جمع الصلاتين في بلده تمامًا.

وإذا ثقل على المريض أن يصلّي كلّ صلاة في وقتها فله أن يجمع الصلاة، لا كما يجمع المسافر؛ لأنّ المسافر يقدّم ويؤخّر فجائز له ذلك لاشتغاله بسفره، فأما المريض فينتظر آخر وقت الأولى وأول الأخرى فيجمعهما؛ /٤٩٠/ إلا أن يعنيه حال يثقل عليه عن الصلاة، فإن تقدّم مخافة ذلك أو اشتغل فأخّر فلا بأس.

وقد جوّز للمريض والمسافر الجمع بين الصلاتين في أوّل الوقت وفي آخره، | أو | جائز ذلك كله.

وبلغنا أنّ ابن عبّاس كان أميرًا بالبصرة فصلّى الظهر والعصر جميعًا في وقت الظهر، والمغرب والعشاء الآخرة، وقال رأيت ﷺ صلاهما كذلك.

وقال أبو الحسن: الجمع للمبطلون المسترسل والمريض الذي يتعب في القيام إلى الوضوء جائز؛ لِمَا يلحقهم من التعب في ذلك، ويصلُّون تمامًا. وإن قدر توضأ واحتشى وتنفّر بثوب غير ثيابه التي يصلّي بها وقاية لها، ثمّ صلّى قائمًا، فإن لم يقدر قائمًا فالتكبير. وإن كان إذا احتشى وتنفّر لا يقري ما يخرج منه، حفر حفرة وقعد عليها، أو قعد على سرير وتشاجى، ويصلّي كما يقدر.

(١) في (ت): و.

(٢) المُبْرَسَم: هو الذي أخذه البرسام. والبرسام: علّة يهذي فيها، وهو ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والأمعاء ثمّ يتصل إلى الدماغ. انظر: تاج العروس، (برسم).



مَسْأَلَةٌ: [فِيمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا]

قال أبو مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُلٌّ مِنْ وَجَدَ حَالَةَ تَمْنَعِهِ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْتِيَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا فَهُوَ بِالْجَمْعِ مَخِيرٌ، كَانَ مَرِيضًا مِنْ سَائِرِ الْعِلَلِ، أَوْ مَبْطُونًا، أَوْ مُسَافِرًا، أَوْ يَوْمَ غَيْمٍ لَا يَعْرِفُ وَقْتَ الصَّلَاةِ، أَوْ كَانَ مَطْرًا يَمْنَعُهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا؛ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ جَمْعُ الصَّلَاةِ.

والمسترسل بطنه جائز له التيمم، ولا يجوز لغيره ممن يسترسل به دم رعاف أو جرح أو بول ولا ينقطع.

مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ الْمَرَعُوفِ وَمَنْ لَمْ يَرِقْ دَمَهُ]

ومن رعف ولم يرق^(١) دمه ولم ينقطع^(٢) صلى قاعدًا، ويوقى ثيابه /٤٩١/ أن يصيبها الدم، ولتكن صلاته جالسًا في رمل أو رماد حيث لا ينتثر^(٣) الدم به، فيحفّر بين يديه حفرة ليقطر الدم فيها، ويصلي كما أمكنه بطهارة الماء إلا موضع الحدث إذا لم يمكنه سدّه ولا يمتنع من خروجه به؛ هكذا قال أصحابنا. وقال بعضهم: يتيمم لما بقي من موضع طهارته.

قال: فالنظر يوجب عندي أن المرعوف ومن لم يرق دمه يجزئهما الجمع للصلاطين، قياسًا على المستحاضة وهذا أشبه بأصول أصحابنا؛ لأنّ المستحاضة جاز لها الجمع للمشقة، وكان الجمع من الله تعالى لها تخفيفًا^(٤)

(١) في (م): يقر.

(٢) في (ت): + و.

(٣) في (ت): ينتقر.

(٤) في (م): تخفيض.

عنها ورخصة لها. قال: وكذلك الجمع للمسافر رخصة من الله تعالى لمشقة السفر.

وقال بعض أصحابنا: المبطون يجمع الصلاتين للمشقة عليه في الطهارة والتعب الذي يلحقه. وكذلك قالوا بجواز الجمع في اليوم المَطْر للمشقة.

والذي اخترنا فيمن رعف أو كان في معناه ولم ينقطع دمه؛ أن الجمع له | جائز، و| في صلاته قاعدًا نظرًا^(١)، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [فِي الرِّعَافِ وَمَنْ بِهِ دَمٌ لَمْ يُمْكِنَهُ غَسْلُهُ]

ومن أصابه الرعاف صلى قاعدًا بالإيماء، ويجعل الدم يقطر في الأرض، ويجوز له إن قدر أن يحمل في منخره ما يمسك به الدم أن يصلي قائمًا، ويتوق^(٢) ثيابه لا يصيبها الدم.

الرعاف: خروج الدم من الأنف؛ يقال: رَعَفَ يَرَعُفُ رِعَافًا^(٣) فهو راعف، قال الشاعر: /٤٩٢/

أِنْ بَانَ أَحْبَابٌ عَلَيْكَ أَعْزَةٌ وَظَلَّ غَرَابُ الْبَيْنِ بِالْبَيْنِ يَهْتَفُ
بَكَيْتَ دَمًا حَتَّى لَقْدَ قَالَ قَائِلٌ أَهَذَا الْفَتَى مِنْ جَفْنِ عَيْنَيْهِ يَرَعُفُ^(٤)

(١) في (م): نظروا.

(٢) في (ت): يصلي قاعدًا ويتشوف.

(٣) في النسختين: ويرعف، والتصويب من: العين، (رعف).

(٤) البيتان ذكرهما أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني في: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ٥٢٠/٨، ونسبهما إلى الفقيه عبد الوهاب بن ناصر المالكي. وجاء صدر البيت الأول بلفظ: «ولما حدا الحادي بعيس أحبتي».



وقال جميل:

تَصَمَّخْنَ بِالْجَادِيِّ حَتَّى كَأَنَّما [الـ] أَنْوْفُ إِذَا اسْتَعْرَضْتَهُنَّ رَوَاعِفُ^(١)

الجادِيِّ^(٢): الزعفران.

وقال أبو مُحَمَّد: ومن صَلَّى وبه دم لم يمكنه غسله صَلَّى كما أمكنه في جبائر أو غيرها، ولا إعادة عليه؛ لأنَّ المستحاضة تصلي مع سيلان الدم منها.

والمجروح إذا لم يرق^(٣) دمه صَلَّى مع سيلان الدم منه إذا خشي فوت الصلاة، وذلك^(٤) جائز. وقد روي: أن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يصلي والدم يرمي من طعنته، والله أعلم.

ومن انطلق من حلقة عرق يرمي الدم ودام به، وحضرته الصلاة؛ صَلَّى قائماً، وبزق عن يمينه وشماله، وتوقى ثيابه.

ومن أصابه جرح في الليل فخرج الدم فغسله وصلي، فلما أصبح رأى الدم في الجرح؛ فلا بدل عليه.

ومن أصابه القيء يوماً وليلة ولم ير منه إفاقة صَلَّى قاعداً، ويكون قدامه رماداً يرمي عليه القيء.

(١) البيت من الطويل لجميل. انظر: أساس البلاغة، ٢٣٧/١. وجاء البيت في (ت) بلفظ:

«تصمخن بالحاادي حتى كأنها أنوف إذا استعرفتهن رواعف»

(٢) في (ت): الحادي؛ والصواب ما أثبتناه من أساس البلاغة، ٢٣٧/١.

(٣) في (م): يقر.

(٤) في (ت): وكذلك.

مَسْأَلَةٌ: [فِي الْمَغْمَى عَلَيْهِ]

ومن أغمي عليه أيّامًا ثمّ أفاق، ولم يكن صلّى ولا أكل في تلك الأيام؛ فلا بدل عليه في الصلاة، فأما الصيام فذلك اليوم الذي أغمي عليه فيه وقد دخل في صومه فهو تامّ.

ومن أغمي عليه عند حضور /٤٩٣/ الصلاة، ثمّ انتبه وقد فاتته الصلاة؛ فعليه بدلها. وإن أغمي عليه قبل وقت الصلاة فلم ينتبه حتّى فاتت؛ فلا بدل عليه. وأما النائم قبل دخول وقت الصلاة حتّى يفوت وقتها؛ فعليه بدلها باتّفاق.

وقال غيره - أيضًا - : من أغمي عليه قبل حضور وقت الصلاة فلم يفق إلى أن فات وقت الصلاة فلا بدل عليه؛ لأنّ الخطاب سقط عمّن هذه صفته. وقد روي أنّ ابن عمر أغمي عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض ذلك، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ الْمَصَابِ]

ومن رعف ولم يرق^(١) دمه فليحشْ أنفه، فإن لم يمسه الحشو فليقعده ويومئ ويثقي ثيابه، ويجعل بين يديه طستًا أو رمادًا أو بطحا^(٢) أو ترابًا.

ومن أصابه جرح فلم يقترّ دمه ولم يقدر على سدّه، وخاف فوت الصلاة؛ فإنّه يصلّي.

(١) في (م): يقر.

(٢) البطحاء والأبطح: كلّ مسيل فيه دفاق الحصى. وقيل: الرمل المنبسط على وجه الأرض. انظر: معجم البلدان، ٧٤/١.



ومن أصابه جرح فعصبه وقام يصلي، فلمّا أخرج الدم من الجرح؛ فليتنظر ما لم يخف فوت الصلاة. فإن خاف فوتها توضأ وصلى. ومن كان في كفه جرح لا يقدر أن يضعها على الأرض، ولا يقدر أن يسجد لذلك؛ فليومئ إيماء.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المبتلى بالتقطير]

ومن ابتلى بالتقطير في الصلاة فشبه له وهو في الصلاة أنه قد قطر؛ فليمض في صلاته، فإذا فرغ فليتنظر. فإن رأى بللاً فليتوضأ وليعد الصلاة، وإن لم ير شيئاً فلا شيء عليه.

وإن كان تقطيره دائماً لا ينقطع فليحش ذكره بالقطن ويجعله في كيس فيه تراب /٤٩٤/ نظيف، فإذا فرغ نظر؛ فإن رأى بللاً ألقى ذلك التراب وجعل غيره عند كل صلاة. وذكر محبوب: أنه كانت به الحصاة فصلّى والطست تحته وهو قاعد عليها، وقال: لم ينقطع تقطيره فصلّى في مكانه.

مَسْأَلَةٌ: [في الصلاة كما أمكن]

ومن وجد في رأسه وجعاً فليصل كما أمكنه، فإن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها. فإن لم يقدر قائماً ولم يقدر أن يسجد؛ صلى قاعداً وأوماً. وكذلك إن أصابته علة في رأسه ولم يمكنه السجود؛ فليصل ويومئ برأسه ولا يسجد.

وكل من لم يمكنه السجود لعلّة تواطأ إلى الأرض، وأوماً برأسه ولم يسجد، ويأتي بالصلاة على حالها ويسجد كيف أمكنه.

مَسْأَلَةٌ: [فِي نَزُولِ مَاءِ الْعَيْنِ]

ومن نزل في عينيه الماء فقليل له: إِنَّكَ إِذَا فَتَحْتَ مِنْ عَيْنِكَ الْمَاءَ اسْتَلْقَيْتَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ؛ لَا يَصَلِّي إِلَّا مُسْتَلْقِيًّا، وَلَا بِأَسْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ. وقيل: يَصَلِّي عَلَى قَفَاهُ وَعَلَى جَنْبِهِ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وروي: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمَّا كَفَتْ بَصْرَهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْ يَصْبِرَ لَهُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ يَصَلِّي عَلَى قَفَاهُ. قيل: فَأَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمَا يَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ مِتَّ فِي هَذِهِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ فَكَيْفَ تَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى بِصَلَاتِكَ فِيهَا؟! فَتَرَكَ مَعَالَجَةَ بَصْرِهِ لِذَلِكَ وَلَمْ يَعَالَجْهُ.

وقال بعض أصحابنا: /٤٩٥/ يَجْزئُهُ أَنْ يَصَلِّيَ مُسْتَلْقِيًّا، وَهُوَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ.

ومن صَلَّى وَبِهِ عِلَّةٌ فَكَانَ رَجُلٌ يُمَسِّكُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ؛ فَإِنَّهُ جَائِزٌ.

باب ٣٧ في صلاة الخوف، [والحرب]

والخائف على دمه يصلي كما أمكن له؛ قال الله تعالى وَعَجَلَ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (البقرة: ٢٣٩) يقول: صلُّوا على أرجلكم أو على دوابكم حيث كان وجهه، فمن لم يستطع السجود في الأرض صلى بالإيماء؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٠٣) فالصلاة عند الخوف جائزة على الدواب والرجال.

وصلاة المطلوب دمه الهارب | خمس تكبيرات، فأما الطالب فصلاته تمامًا. فمن صلى بالتكبير وهو خائف على دمه فلا بدل عليه بعد ذلك. فإن قدر أن يصلي في وقت الصلاة وأمن من ذلك الخوف؛ قال أبو الحسن: فأحب أن يبذل الصلاة، ولا بدل عليه بعد الوقت.

وقال ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾؛ يقول: إذا ذهب عنكم الخوف وأمنتم من عدوكم ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ إن كنتم في السفر فصلاة السفر، وإن كنتم في الحضر فأربع ركعات.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الخائفين]

وإذا لم يقدر الراكب على النزول مخافة العدو؛ صلى على دابته واقفًا وسائرًا حيث كان وجهه. وإن كان هو الطالب صلى صلته تمامًا، وإن كان

٤٩٦/ منهزمًا مطلوبًا صَلَّى خمس تكبيرات لكل صلاة؛ لأنَّ صلاة الحرب والقتال خمس تكبيرات حيث كان وجهه. ولم نسمع أنه يجمع الصلاتين بالتكبير عند الضراب، وإنما التكبير للخائف على دمه المطلوب إذا لم يكن باغياً، فإن كان من البغاة فقد قيل: عليه الصلاة تامّة، والله أعلم.

باب: في صلاة الحرب

قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنُفِّخَنَّ مِنْهَا نَفْثًا كَثِيرًا ۚ وَاتَّقِ اللَّهَ ۚ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِ سَهَوْنَ فَاكْفُرُوا بِاللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَاءُ لَمَّا يَسْأَلُونَ ۚ ﴾ (النساء: ١٠٢) (١) الآية. اقال: وا عن ابن عباس: أنه لما حضرت صلاة العصر قال المشركون: إنهم يستقبلون صلاة هي أحب إليهم من الدنيا وما فيها، فأتى جبرائيلُ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا - فعلمه صلاة الحرب، وأنزل عليه هذه الآية: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ۖ ﴾ الآية.

وعن ابن عباس قال: أنزلت آية صلاة الحرب بعُسفان^(٢)، ليست بمكة ولا بمدنيّة. (عُسفان: موضع بالحجاز). وقال الكلبي: نزل ذلك لأنَّ النبي ﷺ صَلَّى الظهر وأصحابه جميعاً بعسفان، وهو يقاتل الحصر^(٣) بن محارب. فلمّا

(١) وتامهما: ﴿ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَجَدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۖ ﴾

(٢) عُسفان: تعني في اللغة: قطع المفازة بلا هداية ولا قصد. وهي: بلدة بين الجحفة ومكة. وقيل: هي من مكة على مرحلتين بين المسجدين. وقيل: قرية جامعة بها منبر ونخيل ومزارع على ستة وثلاثين ميلاً من مكة وهي حد تهامة. انظر: الحموي: معجم البلدان، (عسفان).

(٣) كذا في (ت)، وفي (م): الحرث. ولعلَّ الصواب: غورث بن الحارث المحاربي، كما في =



فرغوا من الصلاة لام العدو أنفسهم أن لا يكونوا أشدوا عليهم، فقال: الآن^(١) تأتيهم صلاة هي أحب إليهم من أنفسهم ونسائهم، فنزل عليه جبرائيل - صلى الله عليهما - بالآية.

مَسْأَلَةٌ: [صفة صلاة الحرب]

وصلاة الحرب هي: أن يقوم الإمام وطائفة معه خلفه، وتقوم طائفة /٤٩٧/ من القوم في نحر العدو، وإن كان العدو أمام الإمام فإنَّ الطائفة تكون في نحر العدو حيث كان. | ويوجَّه الإمام | وتوجَّه الطائفتان جميعاً وهم مقبلون إلى القبلة، ثمَّ يحرم الإمام والطائفتان جميعاً ولا يتكلَّمون، فإن تكلمت الطائفة التي لم تصلَّ وهي موافقة للعدو فسدت صلاتها^(٢)؛ إلا أن يعينهم^(٣) من عدوهم شيء؛ فلا بأس أن يتكلَّموا في معانهم. وإن تكلم واحد من الطائفة التي كانت صلَّت أثناء الركعة الأولى فلا بأس عليه، ثمَّ يقرأ الإمام والطائفة التي خلفه فاتحة الكتاب. ويقرأ الإمام في صلاة الهاجرة والعصر فاتحة الكتاب وحدها | ويقرأ في المغرب والعتمة والفجر فاتحة الكتاب وسورة |. ويصلي ركعتين في كل صلاة في السفر والحضر؛ لأنَّ صلاة الحرب ركعتان في الحضر والسفر. فإذا قرأ ركع وركعت الطائفة التي خلفه وسجد وسجدت. فإذا رفع رأسه من السجود قام وقامت الطائفة التي خلفه ذهبت إلى موضع الطائفة التي في نحر العدو. فإذا وصلوا إليهم

= تفسير البغوي، ٤٧٥/١. أو: دعثور بن الحرث من بني محارب، كما في تفسير البحر المحيط، ٤٥٦/٣.

(١) في (م): إلا أن.

(٢) في (ت): صلاتهما.

(٣) في (م): يعينهن.

رجعت هذه الطائفة إلى مقام الطائفة التي خلف الإمام، فقرأ بهم وركع وسجد وركعوا معه وسجدوا. فإذا رفع رأسه من السجود وقعد قرأ التحيات وقرأت الطائفة التحيات، وليس على الطائفة التي في نحر العدو قراءة التحيات؛ لأنهم قد صلوا معه الركعة الأولى. فإذا قرأ الإمام التحيات وسلّم سلّموا جميعاً.

ولا يزل^(١) أحدهم إلا أن يأتيهم العدو /٤٩٨/ ولا يلتفت إلا أن يلتفت إلى العدو. فإذا زلّ عن موضعه و^(٢)التفت في غير معنى العدو؛ لم أر له أن يدخل في صلاة الإمام إذا سبقه بشيء منها. وإن كان مع الطائفة التي خلف الإمام؛ دخل وأبدل ما سبق به إذا كان في السفر، وأما إذا كان في الحضر لم أر له أن يدخل في الصلاة من صلاة السفر.

وللإمام أن يأمر من يصلّي بالجيش غيره، ويكون هو خلفه ويصلّي به غيره بأمره، وبالله التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [فِي سَنِيَّةِ صَلَاةِ الْحَرْبِ]

والأذان والإقامة في صلاة الحرب.

وإن صلّى الإمام ومن معه فرادى أو تمامًا بحضرة العدو، أو صلّى جماعة أو صلّى بطائفة منهم جماعة؛ الصلاة تمامًا إن كانوا في الحضر، أو قصرًا في السفر، وتكون طائفة في نحر العدو، فإذا قضى هؤلاء الصلاة رجعوا إلى مقام الآخرين في نحر العدو، وابتدأ هؤلاء بالصلاة فصلّوا

(١) في (م): يزال.

(٢) في (م): أو.



وحدهم، ولا يصلُّون صلاة الحرب؛ فذلك جائز وصلاتهم جائزة^(١)؛ وإنَّما صلاة الحرب رخصة^(٢) من الله تعالى، ونحب^(٣) لهم أن يصلُّوا صلاة الحرب؛ لأنَّها سنَّة، وليس على من لا يصلِّيها^(٤) هلاك، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [الوتر في صلاة الحرب]

وقيل: صلاة الحرب: ركعتان في الحضر والسفر في كلِّ الصلوات.

وأما الوتر فركعة، وقيل: يصلِّي كلُّ واحد منهم الوتر بغير إمام إذا تَمَّوا صلاة العتمة. وقال آخرون: يصلِّي الوتر جماعة بالطائفة التي ٤٩٩/ لم تصلَّ خلفه، ويسلِّم وتنصرف الطائفة فتقوم تلقاء العدو مكاناً^(٥)، ويصلِّي بالآخرين إماماً لهم، منهم يصلِّي بهم الوتر جماعة ركعة واحدة، وهذا على قول من يجيز الوتر جماعة في السفر. والقول الأوَّل قول من لا يجيز ذلك إلا في شهر رمضان، وكلا القولين جائز عندنا لمن أخذ به، وبالله التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الضَّرَبِ والطَّعَانِ والمَسَايِفَةِ]

وصلاة الضَّرَبِ والطَّعَانِ خمس تكبيرات، يكبِّر حيث كان وجهه. فإن أمكنه الوضوء أو التيمُّم فعل، وإلا ذكر التيمُّم في نفسه وكبَّر خمساً حيث كان وجهه. وإن كان الدم في ثيابه؛ فإن كان هازماً لعدوِّه توضأً إن كان معه

(١) في (م): تامة.

(٢) في (ت): رحمة.

(٣) في (م): ويجب.

(٤) في (م): «على من يصلِّي».

(٥) في (م): «ومكان» وبياض قدر كلمتين.

ماء، وإلا تيمم وصلى أربع ركعات إن كان مقيماً، وإن كان مسافراً فركعتين. وإن كان منزهماً^(١) يخاف الدرك صلى صلاة المسايقة خمس تكبيرات.

ومن صلى وعليه أداة الحرب والمغفر^{(٢)(٣)} على وجهه وجبينه، وسجد عليه وليس في حدّ موافقة ولا في صلاة الحرب إلا أنه في حدّ الخوف؛ فصلاته تامّة، ولا بدل عليه.

ومن انتقضت عليه صلاة الحرب صلى أربع ركعات في الحضر، وركعتين في السفر في الوقت وبعد الوقت.

ومن صلى صلاة المسايقة فانجلت الحرب وعليه وقت من الصلاة؛ فلا يعيد الصلاة ركعتين وقد مضت صلاته.

ومن صلى صلاة الحرب عند المسايقة، فلما مضى وقتها ذكر أن ثوبه الذي صلى به جنابة، أو غيرها^(٤) ممّا / ٥٠٠ / ينقض الصلاة؛ فليعدها ركعتين؛ لأنّ صلاة الحرب ركعة مع الإمام وقيامه تلقاء العدو، و^(٥) في الثانية هما ركعتان.

(١) في (م): مهزوماً.

(٢) أصل الغُفْرِ: التغطية والستر، يقال: غَفَرَ اللهُ ذنوبه أي سترها. والمِغْفَرُ والمِغْفَرَةُ والغفارة: زَرْدٌ ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة غير أنها أوسع يُلْقِيها الرجل على رأسه فتبلغ الدرع. وقيل: هو زَفْرُفٌ كالبيضة إلا أن فيه أطرافاً مسدولة على قفا اللابس وأذنيه، وربما جعل منها وقاية لأنفه أيضاً. وقيل: هو حلقٌ يَتَّقَعُ به المُتَسَلِّحُ. وقيل: حلقٌ يجعلها الرجل أسفل البيضة تُسَبِّغُ على العنق فتقيّه. والمِغْفَرُ أيضاً: ما يلبسه الدارع على رأسه من الزرد ونحوه، والغفارة: خرقة تلبسها المرأة فتغطي رأسها ما قبل منه وما دبّر غير وسط رأسها. انظر: اللسان، (غفر). صبح الأعشى، ٢٤٦/١ (ش).

(٣) في (ت): + و، ولعلّ الصواب حذفها.

(٤) في (ت): غيرهما.

(٥) في (م): - و.



مَسْأَلَةٌ: [في صفة صلاة الحرب]

فإذا وقف المسلمون أمام عدوهم^(١) ولم تقع الحرب بينهم؛ قاموا فصَّووا جميعاً، وتقدَّم الإمام، ووجهوا جميعاً، فإذا أحرم أحرموا إلى القبلة ووجههم إلى القبلة جميعاً، ثمَّ تثبت مع الإمام طائفة في مقاماتهم، وتنصرف طائفة فيستقبلون بوجههم نحو عدوهم فيقومون ولا يتكلمون، ويصلي الإمام بالطائفة الأخرى التي خلفه ويقراً ويقرأون ويركع ويركعون ويسجد ويسجدون، ثمَّ يقوم الإمام فيتمهل ويمسك عن القراءة، وتنصرف الطائفة التي صلت خلفه، فيمشون على هيئتهم حتى يصفوا في مقام الطائفة التي كانت تلقاء العدو ولا يتكلمون ولا يقرأون، وترجع تقوم هذه الطائفة خلف الإمام، ويقراً ويركع ويركعون ويسجد بهم ويجلس، وتكون همتهم جميعاً إلى تكبير الإمام^(٢)، فإذا علمت الطائفة التي تلقاء العدو أن الإمام قد جلس بالذين خلفه قرؤوا^(٣) التحيات وهم قيام على حالهم ووجههم إلى العدو، فإذا قرأ الإمام ومن خلفه التحيات سلَّم حتى يُسمعهم جميعاً، فيسلَّمون كلَّ طائفة منهم كما هي. وليس لما بين الإمام ومن خلفه والذي تلقاء العدو حدًّا؛ ولكن يكونون حيث يسمعون / ٥٠١ / تكبير الإمام، وحيث يرون أنَّهم أَمَنَ لهم من عدوهم، وبالله التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [في عدد انعقاد صلاة الخوف]

قال أبو مُحمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وصلاة الحرب إذا كانت جماعة؛ لم تنعقد عندي بأقلَّ من خمسة أنفس؛ لقوله - تبارك وتعالى - : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ

(١) في (م): «واقف المسلمون عدوهم».

(٢) في (م): الإحرام.

(٣) في (ت): قرأ، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

الصَّلَاةُ .. ﴿الآية، والطائفة في هذا الموضوع اثنان فما فوقهما؛ لأنه قال تعالى: ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ فهذا جمع، ثم قال وَعَجَلٌ: ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ (النساء: ١٠٢)، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [وقوع صلاة الخوف]

قال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: «بلغنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْحَرْبِ عِنْدَ مَوَاقِعَةٍ (١) الْعِدُوِّ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوْ مَرَّتَيْنِ جَمَاعَةً» (٢)، ثُمَّ لَمْ يَصَلِّهَا بَعْدَ، وَلَا صَلَّاهَا، أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ.

وهي عند أصحابنا ركعتان، لكل طائفة ركعة. وليس على الذين في وجه العدو تشهد ولا تحيات، ولكن يسلمون إذا سلم الإمام.

مَسْأَلَةٌ: [في أنواع صلاة الحرب]

قال أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْبُوبٍ رَحِمَهُ اللهُ: صَلَاةُ الْحَرْبِ سِتُّ تَكْبِيرَاتٍ، وَإِنْ خَافَ الرَّجُلُ وَطَرْدًا (٣) فَتَكْبِيرَةٌ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ. وَصَلَاةُ الْحَرْبِ إِنْ كَانَتْ صَلَاةً رَكَعُوا فِيهَا وَسَجَدُوا. فَمَنْ سَهَا فَعَلِيهِ السَّهُوُ، وَإِنْ كَانَتْ تَكْبِيرًا فَلَا سَهُوَ فِيهَا.

(١) في (م): موافقته.

(٢) وذلك في غزوة ذات الرقاع، كما روى الربيع في صحيحه صفة صلاتهم عن جملة من أصحاب النبي ﷺ بمعناه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب صلاة الخوف، ر ١٩٣، ٥١/١. والبخاري، بمعناه، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، ر ٤١٢٩، ٦٣/٥. ومسلم، مثله، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الخوف، ر ٨٤٢، ٥٧٥/١. انظر: جامع البسيوي، مسألة في صلاة الخوف، ص ٣٤٨.

(٣) في (ت): وطرّد.



والذي بلغنا عن الصلاة عند المسايفة أنَّها خمس تكبيرات، وعسى تجزئه تكبيرة واحدة إذا لم يقدر على أكثر منها.

وعن وائل قال: تكبيرة^(١) تجزئ الرجل في الحرب إذا كان طالباً أو مطلوباً ٥٠٢/٥ تلقاء وجهه. وقال أبو مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : صلاة المسايفة خمس تكبيرات. وقال قوم من أصحابنا البصريين: إنَّها ست تكبيرات.

فمن قال بخمس قال: لأنَّ الصلاة خمسة حدود، وهي خمس فرائض، فأقاموا مقام^(٢) كلِّ فريضة تكبيرة، فقالوا: لَمَّا كانت الصلاة خمسة حدود، وهي القواعد التي لا تتم الصلاة إلاَّ بها؛^(٣) جعلوا التكبير خمساً إذا كانت صلاة المسايفة بالتكبير، فقالوا^(٤): الإحرام والقراءة والركوع^(٥) والسجود والتحيات فهذه خمس، واستخرج أصحاب الستِّ هذه التكبيرة السادسة؛ لأنَّ السجدين معهم حدان، فقد صحَّ أصل هؤلاء - أيضاً -، وبالله التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [في الثياب الجائز في صلاة الحرب]

وكلُّ ما يجوز للنساء من الثياب فجائز في صلاة الحرب للرجال، وأمَّا في صلاة غيرها فلا يجوز لهم إلاَّ الصوف والقطن والكتان.

ولا يُصلَّى بالثوب الملحم إلاَّ في الحرب، ولا بأس بقباء الديباج في الحرب، وفي غير صلاة الحرب لا يجوز وأرى عليه البدل.

(١) في (م): «خمس تكبيرات».

(٢) في (م): مكان.

(٣) في (ت): + لأنهم.

(٤) في (ت): فقال.

(٥) في (ت): «والركوع والقراءة».

والسيف رداء مع الإزار، إذا لم يكن غيره في الحرب، وإذا كان به دم تَرَبَّ فصلِّي به، وليس على صاحبه غسله بالماء، وتجوز الصلاة به ولو كان حليته ذهبًا، وهو رداء على القميص.

فصل: [في انتفاء صلاة الخوف]

قال أبو يوسف: ليس في هذا اليوم صلاة الخوف^(١)؛ لأنَّ ذلك إنَّما كان لفضل الصلاة خلف النبي ﷺ، وأنَّ المسلمين اليوم قد كثروا، وإنَّما قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾. فقال من عارضه في ذلك: فقد قال الله ﷻ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة: ١٠٣)، فينبغي أن لا يؤخذ /٥٠٣/ من أموالهم اليوم؛ لأنَّ الذي أمر بالأخذ قد ذهب ﷻ.

مَسْأَلَةٌ: في | صلاة | الخوف أيضًا

ومن ابتلي بقتل فخرج هاربًا مطلوبًا مطرودًا؛ فإنَّه يصلِّي خمس تكبيرات. ومن أخذه السلطان يريد ظلمه، فهرب وتبعه أعوان السلطان^(٢) فخشي أن يدركوه، فاستتر في موضع يُبصرهم منه إذا قام وحضرت الصلاة وخشي فوتها، فصلَّى جالسًا وهو يراهم يدخلون منازل النَّاس في طلبه؛ فإن كان^(٣) في وقت تلك الصلاة فعليه بدلها، وإن فات الوقت وهو في حال الخوف فلا بدل عليه. ومن كان خائفًا من بلده في بلد آخر، فكان يجمع وينزل بلده في أوقات ويرجع | في أوقات |؛ فإنَّه يصلِّي في البلد تمامًا، ويجمع في السفر.

(١) في (م): الحرب.

(٢) في (م): الظالم.

(٣) في (م): وكان.

باب ٣٨ في صلاة الكسوف

عكرمة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا: كسفت الشمس، ولكن قولوا: خسفت الشمس»^(١). وقال ابن أبي أوس: الكسوف ذهاب بعضه، والخسوف ذهاب كله.

وقال أبو عبيدة: خسف وكسف واحد، معناه: ذهب ضوءه. وقال الخليل: الشمس تخسف يوم القيامة خسوفاً، وهو دخولها في السماء، كأنما تكوّرت في حجر. وقد كسف القمر وهو يكسف كسوفاً، وكذلك الشمس. وبعض يقول: انكسف وهو خطأ. قال الشاعر:

فالشمس طالعةٌ ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نجوم الليل والقمر^(٢) / ٥٠٤

أراد: ما طلع نجم وما طلع قمر، ثم صرفه ونصبه. وهذا كما تقول: لا آتيك مطر السماء وطلوع الشمس ثم صرفته فنصبته.

وقال عروة بن الزبير: لا تقولوا: كسفت الشمس، ولكن قولوا: خسفت.

(١) رواه مسلم، عن عروة بلفظ: «لا تقل...»، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ر ٩٠٥، ٦٢٥/٢. وابن حجر: فتح الباري، عن عروة موقفاً بلفظه، باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت، ٥٣٥/٢.

(٢) البيت من البسيط لجريير. انظر: جمهرة اللغة، (خسف). وتهذيب اللغة، (كسف). والزاهر لابن الأنباري، ٢٨٤/١.

وقال أبو بكر ابن المنذر^(١): وذكر الخسوف والكسوف موجود في الأخبار، غير أن بعضهم استحب أن يقال: خسفت؛ لقوله جلّ ذكره: ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ (القيامة: ٨).

وقال أبو مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ: يقال: خسف القمر وكسفت الشمس، ولا يقال: كسف القمر.

مَسْأَلَةٌ: [فِي الْخُسُوفِ وَالْكَسُوفِ]

قال أبو المؤثر: من صَلَّى عند خسوف القمر جماعة فلا بأس بذلك، ويؤمّمهم أحدهم ويجهر بالقراءة بهم، وإن صلّوا فرادى فحسن. ومختلف في صلاة كسوف الشمس.

وعن عبدالرحمن بن سَمُرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «بينما أنا أرمي بأسهم حتّى كسفت الشمس فقلت: لَأَتِيَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْظِرَهُ مَا يَصْنَعُ. قَالَ: فَأَتَيْتَهُ فوجدته قد برز من البيت يريد المسجد يجزّ رداءه، ثمّ صَلَّى ركعتين على صلاتنا هذه، ثمّ رجعت الشمس»^(٢). قال: وبهذا يأخذ الفقهاء في كسوف الشمس الدعاء. قال: ولا يقول: إِنَّهُ تُصَلَّى جَمَاعَةً فِي النَّهَارِ تَطَوُّعًا، إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ.

وعن الربيع: في صلاة الشمس والقمر قال: لِيُصَلَّ مَا بَدَأَ لَهُ، أَوْ يَقْعُدَ فَيَدْعُو.

(١) مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر (٢٤٢ - ٣١٩هـ): عالم مفسر، فقيه مجتهد، حافظ. كان شيخ الحرم المكي. له: تفسير القرآن، والأوسط في الشنن والإجماع والاختلاف، والإشراف على مذاهب أهل العلم... وغيرها. انظر: الزركلي: الأعلام، ٢٩٤/٥.
(٢) رواه البخاري، عن أبي بكره بمعناه، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، ١٠٤٠، ٣٠/٢. والنسائي، بمعناه، كتاب الكسوف، باب الأمر بالصلاة عند الكسوف حتّى تنجلي، ١٤٦٤، ٢٧/٣.



وبلغنا أن جابر بن زيد: قعد ودعا حتى انجلى كسوف الشمس.
وقال غيره: لم يبلغني أن أحداً من أهل العلم صلى الجماعة بإظهار
/٥٠٥/ القراءة عند كسوف الشمس والقمر.
والذي جاء عن الفقهاء في كسوفها الدعاء والصلاة فرادى، ولا يظهر
القراءة فيها. وأمّا القمر فتصلى جماعة، يؤمهم أحدهم ويجهر القراءة بهم.
| قال أبو قحطان: | وممّا سنّه أهل العلم الصلاة عند كسوف القمر،
ويستحبُّ تطويل القيام والرغبة إلى الله تعالى. وأمّا كسوف الشمس فيصلُّون
فرادى، ويكثرون الدعاء والرغبة.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الخسوف والكسوف]

وقال أبو مُحمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وَمِمَّا سَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عند كسوف الشمس: ركعتين،
وهما من سنن النفل.

وروى أبو بكر قال: كُنَّا عند رسول الله ﷺ فكسفت الشمس، فقام إلى
المسجد يجزّ رداءه من العجلة، وأتى إليه ناس فصلّى بهم ركعتين كما
يصلُّون، فلمّا كشف عنّا خطبنا وقال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتٌ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ
يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ، فَإِنَّهُمَا لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ مِنْهُمَا شَيْئًا
فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَكْشِفَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

وقال: قاسوا القمر بالشمس^(٢)؛ لَأَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ فِي الشَّمْسِ.

قال: وقيل: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ جَمَاعَةً عِنْدَ كَسُوفِ الشَّمْسِ، فَإِذَا
خَسَفَ الْقَمَرَ صَلُّوا جَمَاعَةً.

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل.

(٢) في (ت): الشمس والقمر.

قال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: روي أَنَّ الشمس كسفت يوم مات إبراهيم ولد النبي ﷺ، فقال الناس: «أصيبت الشمس لموت إبراهيم»، فبلغه ذلك ﷺ، فصلَّى ركعتين جماعة وأطال فيهما القيام والقراءة، فلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ خطب ٥٠٦/ الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثمَّ قال: «يا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا تَكْسِفَانِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَكِنْ يُذَكِّرُ بِذَلِكَ عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا، وَارْغَبُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَنْجِلِي كَسْفَ أَيُّهُمَا كَسْفٌ»^(١)، [وهذا] معنى الرواية ليس الإسناد بعينه.

واختلف الناس في ذلك؛ فمنهم من قال: إِنَّهُمَا تَصَلِّيَانِ جَمَاعَةٍ. وقال قوم: القمر فرادى، والشمس جماعة.

وقال: في آثار أهل عُمان: أَنَّ القمر جماعة، والشمس فرادى. قال: وأقول: «إِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى» كما قال في الحديث، وصلاة الجماعة عند كسوفهما جائزة، وسنة فضيلة.

وروي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كُسِفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَصَلُّوا كَأَحَدٍ صَلَاةً صَلَّيْتُمُوهَا»^(٢). وروي عنه: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ تَطَوُّعٌ بِجَمَاعَةٍ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ، جَعَلَ وَقْتُهَا حَالًا كَصَلَاةِ الْعِيدِينَ.

(١) رواه الربيع، عن عائشة ببعض لفظه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في صلاة الكسوف، ١٩٥، ٥٢/١. والبخاري، عن عائشة مثله، كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، ١٠٤٤، ٣١/٢. والنسائي، مثله، كتاب الكسوف، باب نوع آخر من صلاة الكسوف، ١٤٧٤، ١٣٢/٣.

(٢) رواه النسائي في المجتبى، عن النعمان بن بشير، بلفظ: «إذا خسفت...»، ١٤٨٨، ١٤٥/٣. والبخاري، عن النعمان بن بشير بلفظه، ٣٢٩٤، ٢٣٥/٨.

والصلاة في كسوف القمر تطوّع في وقت أحوال القمر كسائر التطوّع، فإن كان آخر الليل أجزأ^(١) الوتر عنها؛ ألا ترى إلى قول النبي ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسَ حَتَّى يَزْكَعَ رَكَعَتَيْنِ»^(٢)، فلو صَلَّى الفريضة إذا دخل المسجد أجزأه عن الركعتين، ولا يصلي في الأوقات التي نهى عنها. وروى بعض أهل الخلاف «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَجَهَرَ فِيهِمَا يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمَ» /٥٠٧/.

فصل: [في أحكام الخسوف والكسوف]

عن أبان بن أبي عيَّاش^(٣) عن الحسن البصري أنّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَفْزَاعِ شَيْئًا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»^(٤).

وعن عائشة أنّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا».

(١) في (م): آخر.

(٢) رواه الربيع، عن جابر بن زيد مرسلًا بلفظ قريب، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في سبحة الضحى وتبردة الصلاة، ٢٠١، ٥٤/١. والبخاري، عن أبي قتادة مثله، كتاب الصلاة، باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين، ٤٤٤، ١٣١/١. ومسلم، مثله، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين...، ٧١٤، ٤٩٥/١.

(٣) في (ت) و(س): عباس، والتصويب من كتب الحديث والتراجم. وأبان بن أبي عيَّاش: هو أبو إسماعيل أبان بن فيروز البصري (ت: ١٤٠هـ): متروك. روى عن أنس. من أصحاب الحسن. كان شعبة سيء الرأي فيه. انظر: البخاري: الضعفاء الصغير، ٣٢، ٢٤/١. تقريب التهذيب، ١٤٢، ٥١/١.

(٤) رواه البخاري، عن عائشة بلفظ: «فَلِإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبَّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا»، كتاب الكسوف، باب الذكر في الكسوف، ١٠٥٩، ٣٧/٢. ومسلم، مثله، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، ٩١٢، ٦٢٨/٢.

واختلف قومنا في صلاة الكسوف؛ فقال قوم: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ»^(١)، وروى قوم: «أَنَّه رَكَعَ سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ»^(٢). وقال قوم: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَصَلَاتِنَا هَذِهِ»^(٣)، وروى ذلك أبو بكر^(٤)، وبهذا الحديث يقول الكثير منهم.

واختلفوا في قراءة صلاة الكسوف؛ فروى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ: قرأ في الركعات الأولى بالبقرة، وقرأ في الأواخر بسورة آل عمران. وروى عن علي: أَنَّهُمْ جَوَّزُوا قِرَاءَةَ الرَّوْمِ أَوْ يَسٍ أَوْ الْعَنْكَبُوتِ. وعن أبان بن عثمان: أَنَّهُ قرأ ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾، وفيه اختلاف كثير.

وعن أبي مالك أَنَّهُ قال: لم أسمع أَنَّ السجود يطول في صلاة الكسوف، وهو مذهب^(٥) الشافعي وغيره. ورأت فرقة من أصحاب الحديث تطويل السجود في صلاة الكسوف.

(١) رواه البخاري، عن عائشة بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ»، كتاب الكسوف، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، ر ١٠٦٦، ٣٨/٢. ومسلم، مثله، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ر ٩٠١، ٦٢٠/٢.

(٢) رواه مسلم، عن عائشة بلفظ: «صلى ست...»، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ر ٩٠١، ٦٢١/٢. وأبو داود، عن جابر بن عبد الله بمعناه، باب من قال أربع ركعات، ر ١١٧٨، ٣٠٦/١.

(٣) رواه أبو داود، عن قبيصة بمعناه، كتاب الصلاة، باب من قال صلاة الكسوف أربع ركعات، ر ١١٨٥، ٣٠٨/١. والنسائي، بمعناه، كتاب الكسوف، باب كيف صلاة الكسوف، ر ١٤٨٦، ١٤٤/٣.

(٤) لا ندري من المقصود به، ولعلّه يريد أن يقول: «أبو داود» وهي من روايته، أو «أبو حنيفة» وهي من قوله كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في «مسألة صلاة الكسوف» قال: «ركعتان في كلّ ركعة ركوعان، وعنه في كلّ ركعة أربع ركوعات. وقال أبو حنيفة: صفتها كصلواتنا هذه ثمّ الدعاء حتّى تنجلي لنا حديثان»، انظر: التحقيق في أحاديث الخلاف، ٥١٦/١.

(٥) في (م): واختلف.



واختلفوا في الخطبة بالكسوف؛ فقال بها قوم، ورووا عن عائشة «أنَّ النبي ﷺ صَلَّى فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ ثُمَّ انصَرَفَ وَقَدْ انجَلتِ الشَّمْسُ؛ فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى /٥٠٨/ عَلَيْهِ». وقال مالك: ليس للكسوف خطبة، وهو مِمَّن روى حديث عائشة الذي فيه ذكر الخطبة، ووافقه يعقوب فقال: ليس في الكسوف خطبة ولا خروج؛ إنَّما الصلاة في مسجد الجماعة.

وروي أنَّ ابن عَبَّاسٍ: صَلَّى الكسوف والقمر، وبه قال عطاء والحسن والنخعي والشافعي وأصحاب الحديث وغيرهم. وكان مالك يقول: ليس في كسوف القمر صلاة كصلاة كسوف الشمس.

واختلفوا في وقت صلاة الكسوف؛ فقال طائفة: يذكرون الله ويدعون. وقال قوم: يصلُّون بعد الفجر ما لم يطلع حاجب الشمس، وبعد العصر ما لم يَصِفِ الغروب.

باب ٣٩ في صلاة الزلزلة

اختلف قومنا في الصلاة عند الزلزلة وسائر الآيات؛ فقالت طائفة: يُصَلَّى عندها كما يُصَلَّى عند الكسوف؛ استدلالاً بأنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ الشَّمْسَ والقمر آيتان من آيات الله تعالى».

وكذلك الهادُّ وما أشبه ذلك من آيات الله تعالى.

وروي عن ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ صَلَّى فِي الزَّلْزَلَةِ بِالْبَصْرَةِ».

فقال ابن مسعود: وإذا سمعتم هادًا من السماء فافزعوا إلى الصلاة. وكان مالك: لا يرى ذلك، وبه قال الشافعي.

قال أصحاب الرأي: الصلاة في ذلك خشية^(١)، يعني: في الظلمة.

ووجدت لأصحابنا - رحمهم الله - في صلاة الرجفة قولاً: إِنَّهَا كصلاة الشمس، وبالله التوفيق.

(١) في (م): حسنة.

باب ٤٠ في [صلاة] الاستسقاء

حَدَّثَنَا عَبْدُ: أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَحَطُوا قَحَطًا شَدِيدًا، فَأَتَوْا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْ خَرَجْتَ عِنْدَنَا فَاسْتَسْقَيْتَ، فَخَرَجَ / ٥٠٩ / وَخَرَجَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ إِلَّا خَرَجَ مَعَهُمْ حَتَّى اسْوَدَّتِ الْجِبَالُ. فَقَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَانَ قَدْ أَذْنَبَ مِنْكُمْ ذَنْبًا فَلْيَرْجِعْ»، فَارْجَعَ نَاسٌ مِنْ نَاسٍ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَارْجَعَ نَاسٌ، فَمَا زَالَ يَقُولُ: «مَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ ذَنْبًا فَلْيَرْجِعْ»، فَارْجَعَ النَّاسُ كُلُّهُمْ حَتَّى مَا بَقِيَ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ أَعُورٌ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا لَكَ يَا فَتَى لَمْ تَصُبْ ذَنْبًا؟» فَقَالَ الْفَتَى: «أَمَا وَاللَّهِ شَيْءٌ أَعْلَمُهُ فَلَا، [غَيْرَ] أَنْنِي كُنْتُ يَوْمًا أَصْلَبِي وَمَرَّتْ امْرَأَةٌ فَانظَرْتُ إِلَيْهَا بَعِينِي هَذِهِ، فَمَا جَاوَزَتْ الْمَرْأَةَ حَتَّى أَدْخَلَتْ أَصْبَعِي فِي عَيْنِي فَانْتَزَعَتْهَا فَأَتْبَعَتْهَا الْمَرْأَةَ». فَقَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ صَاحِبِي فَمُ فَادِعْ حَتَّى أَوْمِّنَ أَنَا عَلَى دَعَائِكَ»، فَدَعَا الرَّجُلُ وَأَمَّنَ عِيسَى عَلَى دَعَائِهِ، فَتَخَلَّلَتِ السَّمَاءُ سَحَابًا، ثُمَّ صَبَّتْ عِزَالِيهَا، فَسَقَاهُمُ اللَّهُ مَطْرًا تَامًا وَغِيثًا جَوْدًا.

والعزالي: جمع العزلاء، وهو مصب الماء من الراوية [والقربة في أسفلها] حيث يستفرغ ما فيها، ولذلك سميت: عزالي السحاب تشبيهاً بها؛ يقال: أرسلت السماء عزاليها، إذا جادت بمطر منهمر.

عن عائشة قالت: شكا الناس إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قحوط المطر، فأمر بمنبر فوضع له في المصلّى، ووعد الناس يخرجون فيه. قالت عائشة: فخرج صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

حين بدا حاجب الشمس، وقعد على المنبر وكَبَّرَ وحمد الله وأثنى عليه، ثمَّ قال: «إِنَّكُمْ شَكَّوْتُمْ جَدَبَ دياركم، واستتَخَّرَ المطر عن إِبَّانِ زمانه عنكم، /٥١٠/ وقد أمركم الله أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم»، ثمَّ قال: «الحمد لله ربَّ العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين، لا إله إلاَّ الله يفعل ما يريد، اللهمَّ أنت الله الذي لا إله إلاَّ أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوَّةً وبلاغاً إلى حين»، ثمَّ رفع يده فلم يزل في الرفع حتَّى بدا بياض إبطيه ﷺ، ثمَّ حول إلى الناس ظهره، وقلب - أو حول - رداءه وهو يرفع يديه، ثمَّ أقبل على الناس ونزل وصلى ركعتين. فأنشأ الله سحابة فرعدت وبرقت ثمَّ أمطرت بإذن الله ﷻ، فلم يأت مسجده حتَّى سالت السيول، فلمَّا رأى سرعتهم إلى الكنِّ ضحك حتَّى بدت نواجده، فقال: «أشهد أن الله على كلِّ شيءٍ قدير، وأنِّي عبد الله ورسوله»^(١).

أنس بن مالك قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، لقد أتيناك وما لنا بغير يئطٍّ ولا صبيٍّ يغطُّ. وأنشد:

أتيناك والعذراءُ تُدْمِي لبانها	وقد شَغَلَتْ أُمَّ الصَّبِيِّ عن الطفل
وألقى بكفِّه الفتى لاستكانه	من الجوع هوناً ما يمرُّ وما يحلى
ولا شيءٌ ممَّا يأكل الناس عندنا	سوى الحنظل العامي والعنقر الفصل ^(٢)
وليس لنا إلاَّ إليك فراژنا	وأين فراژ الناس إلاَّ إلى الرُّسل

قوله: «بغير يئطٍّ»: أطيظ الإبل يكون أنينها من ثقل الحمل عليها، أو

(١) رواه أبو داود، عن عائشة بلفظ قريب، وقال: «هذا حديث غريب إسناده جيد»، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ٩٩٢. والحاكم نحوه، ١١٧١.

(٢) كذا في (ت)؛ وفي الدعاء للطبراني، ٥٩٧/١: «والعلهز الفسل». والعلهز: هو شيء يتخذونه في سنين المجاعة، وقيل: شيء ينبت ببلاد بنى سليم له أصل كأهل البردى. والفسل: هو الرديء من كلِّ شيء. انظر: النهاية، ٢٩٢/٣، ٤٤٧.



صوت ما عليها، /٥١١/ أو أُنِينهَا لِلْكَبْطَةِ^(١). والأَطِيْطُ والأَطُّ: صوت المحامل، والأَطِيْطُ: شِدَّةُ الجوع.

وقوله: «يغَطُّ»: الغَطْغَطَةُ: ضرب من الصوت. وقوله: «العامي»: اليابس. وقوله: «العنقر»: أَوَّلُ ما يَنْبِت من أصول القصب ونحوه [وهو] غَضٌّ رَخِصٌّ، قبل أن يظهر من الأرض، والواحدة: عنقرة. وقوله: «القصل»: يريد به المقطوع من وسطه أو أسفل من ذلك؛ وإِنَّمَا سُمِّي القصيل الذي يعلف به الدواب قصيلاً لسرعة اقتصاله ورخصته.

فقام رسول الله ﷺ يَجْرُ رداءه حَتَّى صعد المنبر؛ فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثُمَّ رفع يده إلى السَّمَاء، فقال: «اللَّهُمَّ اسقنا غَيْثًا مَغِيثًا مَرِيئًا مَرِيئًا غَدَقًا طَبَقًا، عاجلاً غير راثث، نافعًا غير ضارٍّ، تملأ به الضرع وتنبت به الزرع، وتحيي به الأرض بعد موتها^(٢)».

فوالله ما رَدَّ يديه إلى نحره حَتَّى التفت السماء بأبراقها، وجاءت بمطر كأفواه القرب وعزالي المزاد، حَتَّى جاء أهل البطاح^(٣) يَضْجُون «الغرق الغرق!». قال: فردَّ رسول الله ﷺ السحاب وأحدق بالمدينة كالإكليل، فضحك رسول الله ﷺ حَتَّى بدت نواجذه، ثُمَّ قال: «لله درُّ أبي طالب لو كان حياً قَرَّتَا عيناه، من ينشدنا شعره»، فقال علي بن أبي طالب: بأبي وأمي أنت يا رسول الله، لعلك تريد قوله حيث قال: /٥١٢/

(١) كَطَّهُ يَكْطُهُ، كِطَّةٌ أي: غمه من شدة الأكل وكثرته، ويجوز كَطَّهُ كَطًّا. انظر: العين، (كظ).

(٢) في (م) - «وكذلك تخرجون». وهي ليست من حديث الطبراني، ولكن جاءت في رواية البيهقي.

(٣) في (ت): البطانة، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من كتاب الدعاء للطبراني، ٥٩٧/١. والتمهيد لابن عبد البر، ٦٤/٢٢.

وأبيض يستقي الغمام بوجهه شمال اليتامى عصمة للأرامل
تطوف به الهلاك من آل هاشم وهم عنده في نعمة وفواضل^(١)

أبيات له، فقال النبي ﷺ: «ما ذاك أردت يا أبا الحسن»، ثم نزل. وكان ابن عمر كثيرًا ما ينشد نعتة هذا في مسجده ﷺ، ويقول من سمعه: هكذا كان رسول الله ﷺ.

قوله ﷺ: «مريعًا»: المريع: من الكالأ الكثير، تقول: مرعَ يمرع، وهو الكالأ والمرعى، وقد أمرع القوم: إذا أصابوا الكالأ المريع، وأمرع المكان والوادي: إذا زاد الكالأ والمرع الأسمر من ذلك.

والغدق: الكثير، ومطر مغدوق: كثير. والطبق: العام الذي يتسع وتضيق الأرض. والرائث: البطي. والعزالي قد مرّ تفسيره. والنواجذ: جمع ناجذ، وهو السنّ بين الناب والأضراس. وقول العرب بدت نواجذه: أي بدا ذلك منه ضحكًا أو غضبًا.

وقال أبو طالب: «شمال اليتامى»: أي غياثهم.

وقوله: «عصمة للأرامل»: العصمة: كلّ شيء اعتصمت به، وقد اعتصمت إذا لجأت إلى شيء اعتصمت به، والغريق يعتصم بما تناله يده: أي تلجأ إليه. وقال النابغة:

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْرِ زَانَةً بَعْدَ الْأَيْنِ وَالنَّجْدِ^(٢)

(١) روى الحديث والأبيات البيهقي في دلائل النبوة عن أنس، ٣١٣/٦ (ش). والطبراني في كتاب الدعاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ر ٢١٨٠، ٥٩٧/١. وابن عبد البرّ في التمهيد، ٦٤/٢٢ - ٦٥؛ مع اختلاف بسيط في بعض ألفاظ الأبيات.

(٢) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه، ص ٢٢.



المَّلَاح: صاحب السفينة. والخيزرانة^(١): الشُّكَّان. والأين: الإعياء. والنَّجد: الغرق.

وقوله: «الهلاك»: هم الصَّعاليك الذين يتناولون الناس لطلب معروفهم؛ قال جميل: /٥١٣/

أَبَيْتُ مَعَ الْهَلَاكِ ضَيْفًا لِأَهْلِهَا وَأَهْلِي قَرِيبٌ مُوسِعُونَ ذُوو فَضْلٍ^(٢)

والصعاليك: جمع صعلك، وهو الذي لا مال له. قال الشاعر:

كَأَنَّ الْفَتَى لَمْ يَعْرِ يَوْمًا إِذَا اكْتَسَى وَلَمْ يَكُ صُعْلُوكًا إِذَا مَا تَمَوْلَا^(٣)

وقيل: إنما قلب النبي ﷺ رداءه في الاستسقاء لكي ينقلب القحط إلى الخصب، وحَوَّلَ الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر.

أبو أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مُطِرَ قَوْمٌ قَطُّ إِلَّا بِرَحْمَةٍ، وَلَا قَحَطُوا إِلَّا بِسَخَطٍ»^(٤).

أبو هريرة عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «[لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُمَطَّرَ النَّاسُ]»^(٥) مَطْرًا لَا تُكِنُّ مِنْهُ بَيْتُ الْمَدْرِ، وَلَا تُكِنُّ مِنْهُ إِلَّا بَيْتُ الشَّعْرِ»^(٦) «وليس السنَّة بأن لا تمطروا، ولكن السنَّة أن تمطروا معاً وتمطروا ثم لا تنبت الأرض شيئاً»^(٧).

(١) في (ت): والخزروانة؛ والصواب ما أثبتناه من ديوان النابغة، ص ٢٢.

(٢) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه، ص ٨٢.

(٣) البيت من الطويل، لم نجد من نسبه. انظر: ديوان الحماسة للتبريزي، ١١٠/١. ومحاضرات الأدباء للأصفهاني، ٥٩١/١.

(٤) رواه الأصبهاني: العظمة، عن أبي أمامة بلفظ قريب، ر ٧٣٩١٢، ٤/١٢٦٠.

(٥) في (ت) و(س): «ليمطرون» بدل ما بين المعقوفين. والحديث رواه أحمد، عن أبي هريرة بلفظه، ٧٢٤٨.

(٦) رواه أحمد، عن أبي هريرة بلفظه، ٧٢٤٨.

(٧) الشطر الثاني رواه الشافعي في مسنده، عن أبي هريرة بلفظ قريب، ٣٤٢.

السنة عند العرب: الجذب؛ يقال: أرض بني فلان سنة، إذا كانت مجدبة. قال الكسائي: أصابتهم سنة أزمتهم أزمًا؛ أي: استأصلتهم.

فصل: [في استسقاء عمر]

وفي الحديث: أن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خرج إلى الاستسقاء، فصعد المنبر فلم يزد على الاستغفار حتى نزل، فقيل له: إنك لم تستسق! قال: لقد استسقيت بمَجَادِيحِ السَّمَاءِ.

والمَجَادِيحُ: واحدها مَجَدَحٌ، وهي نجم من النجوم، وكانت العرب تقول: إنَّها تمطر به، كقولهم في الأنواء.

والذي يراد من هذا الحديث: أنه جعل من الاستغفار استسقاء، يتأول قول الله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ (نوح: ١٠ - ١١). وقول عمر هذا لا على تحقيق الأنواء، إنما هي كلمة جارية على السنة العرب، فجعل /٥١٤/ الاستغفار هو المَجَادِيحِ الأنواء.

مَسْأَلَةٌ: [في الاستسقاء بالاستغفار أو بالصلاة ووصفتها]

قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قيل: الاستغفار سنة، وفي ذلك الطلب إلى الله تعالى، فأما الواجب فلا؛ قال الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيُنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (نوح: ١٠ - ١٢)، وقال تعالى مؤكِّدًا ذلك: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىءِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأعراف: ٩٦)، وعند تتابع المطر ودوام النعم لشرط التوبة والتقوى.

وروي أن النبي ﷺ جاءه رجل وهو يخطب على المنبر وسأله الاستسقاء؛

فقال ﷺ: «اللهم اسقنا الغيث من غير صلاة». وعلى هذا المثل قيل مضى [عمر] لَمَّا قيل له: يا أمير المؤمنين استسق لنا، فقال: لقد سألت الله. وروي «أن النبي ﷺ خرج بالناس إلى المصلّى فاستسقى لهم قائماً، ثمّ توجّه إلى القبلة وحول رداءه فسقوا»^(١). وروي: «أنّه خرج بالناس وحول ظهره إليهم وحول رداءه، وصلى ركعتين؛ فإنه استسقى لهم وأنهم سقوا». وروى ابن عباس: «أن النبي ﷺ خرج إلى الاستسقاء متخشّعا، فصنع كما صنع في الفطر والأضحى»^(٢). وقيل: صلى ركعتين فيهما القراءة.

مَسْأَلَةٌ: [في صفة صلاة الاستسقاء]

قال: وإذا أراد واحد فعل ذلك؛ فإنّه يبرز بمن معه إلى الجبان وقت الضحى، ويقلب ثوبه أو لا يقبله، ويصلي بالناس ركعتين أو أربع ركعات جماعة، ويجمع بالقراءة ثمّ يحمد الله بما فتح له، ويصلي على نبيّه مُحَمَّد ﷺ / ٥١٥ / ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ثمّ يسلم، ثمّ يسأل الله تعالى من فضله ويحمده، ويسأله أن يسقيه غيثاً مغيثاً عامّاً يخصب به البلاد ويصلح به العباد، ويدعو ويجتهد في الدعاء بما فتح الله تعالى له من حوائج الدنيا والآخرة. وقال: وليس ذلك بواجب.

فصل: [دعاء الاستسقاء]

استسقى الناس بمكّة في قحط أصابهم، إذ أقبل غلام أسود عليه قطعتا خيش^(٣) مؤتزراً بإحدهما ومرتدٍ بالأخرى، فوقف في غمار الناس في

(١) رواه الدارقطني، عن عباد بن تميم عن عمه بلفظ قريب، ١٨٢٣.

(٢) رواه الطبراني في الكبير، عن ابن عباس بلفظ قريب، ١٠٦٦٦.

(٣) في (ت) و(س): «خيستان»، وهو خطأ والتصويب من: الغزالي: إحياء علوم الدين، ٣١٦/١. وابن الجوزي: صفة الصفوة، ٢٣٨/١ (ش).

المسجد الحرام، فُسِّمِعَ وهو يقول: «إلهي وسيدي ومولاي، أخلقت الذنوب وجوهنا، يا حليمًا ذا أناة، يا من لا يعرف عباده منه إلاَّ الحسن الجميل، اللهم اسقهم الساعة الساعة»، وبكى، فتغيّمت السماء وأقبل المطر من كلِّ مكان حتّى خاض الناس في الماء، ثمَّ صلّى المغرب وخرج من المسجد.

باب ٤١ في صلاة الضحى

الضحى: ارتفاع النهار. و[قيل]: الضحى فويق ذلك. والضحاء - ممدود -: إذا اشتدَّ النهار، وأكثرت [الشمس] أن تتنصف. وقال بعض: الضحى مقصور عند شروق الشمس، والضحاء - ممدود - عند انبساطها. وقال الشاعر:

أَعَجَّلَهَا أَقْدَحِي ^(١) الضَّحَاءَ ضُحَى وَهِيَ تُنَاصِي دَوَائِبَ السَّلَمِ ^(٢)

ويقال: ضحى الرجل يضحى ضحى، إذا أصابه حرُّ الشمس؛ وفي القرآن: ﴿لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ (طه: ١١٩)؛ أي: لا يؤذيك حرُّ الشمس. وقال عمر بن أبي ربيعة:

رَأَيْتَ ^(٣) رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ ^(٤)

الخصر: من البرد تجده في أصابعك. وقد تسمى الشمس ضحَاء - ممدودًا -، وتقول: إضح يا رجل - بكسر الألف -؛ ٥١٦/ أي: أبرز للشمس ^(٥)، وتقول للقوم: اضحوا بصلاة الضحى؛ أي: أخروها إلى ارتفاع الضحى. والضحيان: من كل شيء البارز للشمس.

(١) في (ت): فرحها، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من جمهرة اللغة، (حضو).

(٢) البيت من المنسرح للنايعة الجعدي. انظر: جمهرة اللغة، (حضو)، ١٠٥٠/٢.

(٣) كذا في (ت)؛ وفي ديوان عمر ابن أبي ربيعة، ص ١٥١، وغيره من كتب اللغة: «رأت».

(٤) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ١٥١.

(٥) في (ت): الشمس، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

فصل: [في فضل صلاة الضحى]

عن أبي صفوان^(١) عن عبد الله بن الحارث بن نوفل: أن ابن عباس كان لا يصلي الضحى، فأدخلته على أم هانئ، فقلت: أخبرني هذا بما أخبرتيني به، فقالت: «دخل علي رسول الله ﷺ يوم الفتح في بيت، فأمر بماء فصب في قصعة، ثم أمر بثوب فأخذ بيني وبينه فاغتسل، ثم رش ناحية البيت، فصلّى ثماني ركعات قيامهنّ وركوعهنّ وسجودهنّ سواء، وجلوسهنّ سواء، قريب بعضهم من بعض»، فخرج ابن عباس وهو يقول: «لقد قرأت القرآن مئتين، فما عرفت قطّ إلا الساعة [معنى] ﴿يُسَبِّحَنَّ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ (ص: ١٨)، وكنت أقول: أي صلاة الإشراق؟! ثم قال: هي صلاة الإشراق^(٢).

قال أبو المؤثر: ذكر لنا عن ابن عباس أنه كان إذا قرأ هذه الآية: ﴿يُسَبِّحَنَّ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ يقول: أي: صلاة هذه؟ حتى حدّثه أم هانئ: «أن النبي ﷺ دخل عليها بمكة ثم دخل بيتاً، فلف عليه سترًا فيما بينه وبينهم، ثم أتى بماء ثم اغتسل وتوضأ ورش ناحية البيت ثم صلى الضحى».

وقال أبو الحسن: روي عن ابن عباس قال: ما ظننت أن صلاة الضحى فضيلة، حتى أتيت على هذه الآية: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحَنَّ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ (ص: ١٨). وفي رواية: ما فطنت لصلاة الضحى وفضلها حتى أتيت على هذه الآية.

(١) أيوب بن صفوان مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي المحدث عن أم هانئ عن النبي ﷺ. روى عنه: سعيد بن أبي عروبة وسعيد عن متوكل. انظر: البخاري: التاريخ الكبير، ١٣٣٧، ١/٤١٨. ابن حبان: الثقات، ٦٦٩٨، ٥٥/٦.

(٢) رواه الحاكم في المستدرک، عن ابن عباس بلفظ قريب، ٦٩٧٥.



مَسْأَلَةٌ: [في فضل صلاة الضحى]

وروي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أوصاني جبرائيل بصلاة الضحى»^(١).
وعنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يا معاذ، إِنَّ لِلجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الضُّحَى، /٥١٧/
لا يدخل من ذلك الباب إِلَّا من كان مصليًا للضحى»^(٢). وعنه ﷺ:
«من حافظ على شفعة الضحى غفر الله له ذنوبه»^(٣)، ولم نسمع بالشفع
مؤنثًا إِلَّا في هذا الحديث، ولعلَّه ذهب فيه إلى الفِعْلَةَ الواحدة.
أبو هريرة عن النبي ﷺ: «قد كانت صلاة الضحى أكثر صلاة
داود ﷺ»^(٤).

ابن عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مَسْجِدَ قِبَاءٍ، فَإِذَا قَوْمٌ يَصَلُّونَ صَلَاةَ
الضحى، فَقَالَ: «هذه صلاة رغبة | ورهبة |، كان الأوابون يصلُّون حين ترمض
الفصال»^(٥). الرمض: حرُّ الحجارة من شِدَّةِ حرِّ الشمس، والاسم الرمضاء.
ورمض الإنسان وهو يرمض رمضًا: إذا مشى على الرمضاء. والرمضاء متلَهَّبَةٌ:
يعني شِدَّةُ الحرِّ على الأرض.

(١) لم نجد من ذكره بهذا اللفظ.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط، عن أبي هريرة بمعناه، ر٥٠٦٠، ١٩٥/٥. والهيثمي، عن أبي هريرة بمعناه، ٢٣٩/٢.

(٣) رواه الترمذي، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب ما جاء في صلاة الضحى، ٤٧٦،
٣٤١/٢. وابن ماجه، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب ما جاء في صلاة الضحى، ١٣٨٢،
٤٤٠/١.

(٤) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٥) رواه مسلم، عن زيد بن أرقم ببعض لفظه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب
صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، ٧٤٨، ٥١٥/١. وأحمد، مثله، ١٩٤٨٥،
٢٦٧/٤.

مَسْأَلَةٌ: [سُنِّيَّةُ صَلَاةِ الضَّحَى وَوَقْتُهَا]

أقال أبو قحطان: سَنَّ النَّبِيُّ ﷺ رُكُوعَ الضَّحَى وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ، وَبَعْضُ ذَلِكَ أَوْكُدٌ مِنْ بَعْضٍ. وَيُقَالُ: إِنَّ صَلَاةَ الْأَوْابِينَ هِيَ الضَّحَى. وَقَالَ أَبُو الْمُؤَثَّرِ: صَلَاةُ الضَّحَى لَهَا فَضْلٌ وَلَيْسَتْ بِعَزِيمَةٍ.

وقال أبو الحسن: صَلَاةُ الضَّحَى سُنَّةٌ فَضِيلَةٌ أَقْلُهَا رُكْعَتَانِ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ. وَوَقْتُهَا مَذْ تَرْتَفِعُ الشَّمْسُ قَدْرَ رَمَحٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، وَأَفْضَلُ ذَلِكَ إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ - عَلَى مَا قَالُوا بِهِ - . قَالَ: وَأَقُولُ: أَفْضَلُ الْوَقْتُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْعَبْدُ أَشَدَّ نَشَاطًا أَوْ إِقْبَالًا عَلَى الصَّلَاةِ، أَيَّ سَاعَةٍ كَانَتْ.

وعن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الضَّحَى حِينَ تَكُونُ الشَّمْسُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ بِقَدْرِ مَا تَكُونُ مِنَ الْمَغْرَبِ وَقْتُ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ كَتَبَ لَهُ أَجْرُ يَوْمِهِ وَحَسَنَتِهِ، وَكَفَى إِثْمَهُ وَخَطِيئَتَهُ»^(١). وَرَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / ٥١٨ / صَلَّى يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ضُحْوَةَ النَّهَارِ رُكْعَتَيْنِ» - أَوْ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ الشُّكُّ مَنِّي - ؛ فَصَارَتْ سُنَّةً مَتَّبَعَةً.

وقال أبو علي: رُكُوعَ الضَّحَى نِصْفَ النَّهَارِ فِي الشِّتَاءِ وَلَا بِأَسْ، وَأَمَّا فِي الْحَرِّ فَقَدْ كَرِهَهُ، وَلِلْمُصَلِّيِّ مِنَ الْفَضْلِ دَرَجَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ. وَمَا^(٢) صَلَّى مِنَ الضَّحَى أَجْزَأُ، وَكَلَّمَا أَكْثَرَ كَانَ أَفْضَلَ. وَقِيلَ: لَا يَحْفَظُ عَلَى صَلَاةِ الضَّحَى إِلَّا كُلُّ مَنْ يَطْلُبُ الْخَيْرَ، وَهِيَ صَلَاةُ الْأَوْابِينَ.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) في (ت): من، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.



مَسْأَلَةٌ: [الاختلاف في الضحى وركعاته]

روي عن النبي ﷺ «أَنَّه صَلَّى الضحى يوم فتح مكة»، قال قوم: «ركعتين»، وعن أم هاني: «ثمانى ركعات»^(١).

وروي: «أَنَّه لم يصل إِلَّا مَرَّةً ثُمَّ لم يعد»، وكانت عائشة تسمّى: تسبيحات الضحى.

بلغنا أَنَّ النبي ﷺ «لم يكن يصلُّها إِلَّا أن يقدّم من سفر فيصلِّي الضحى قبل أن يدخل إلى أهله»^(٢).

وعن عكرمة: أَنَّ ابن عَبَّاس كان^(٣) يصلِّي الضحى يومًا، ولا يصلُّها عشرة أيام.

وقيل: كان أبو عبيدة يصلُّها ويتركها زمانًا. ووجدت الربيع أَنَّهُ لقي أبا عبيدة في الجَبَان فقال: انتظرنى حتَّى أصلي، فلا عهد لي بها منذ حين.

(١) رواه أحمد، عن أم هاني بلفظه، ٢٧٤٣١، ٤٢٥/٦. والطبراني في الكبير، عن أم هاني، ٩٨٧، ٤٠٦/٢٤.

(٢) رواه مسلم، عن كعب بن مالك بمعناه، باب استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر، ٧١٦، ٤٩٦/١. وأبو داود، عن كعب بن مالك بمعناه، باب في الصلاة عند القدوم من السفر، ٢٧٨١، ٩١/٣.

(٣) في (ت): + لا، ولعلَّ الصواب حذفها.

في صلاة التطوع وهي النافلة

التطوع: ما تبرّعت به من ذات نفسك ممّا لا يلزمك فريضته. والمطوّعة: القوم الذين يتطوّعون بالجهد، [و] يخرجون إلى المرابطات^(١).

وقول الله **وَعَجَلْ**: ﴿ **وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا** ﴾ (البقرة: ١٥٨)؛ أصله: التطوّع، معناه: يفعل غير المفترض عليه من طواف أو صلاة أو زكاة، أو نوع من أنواع الطاعة ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ** ﴾ (البقرة: ١٥٨)؛ أي: مجاز له بالأعمال. الشكر هاهنا /٥١٩/ الجزاء.

﴿ **الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** .. ﴾ (التوبة: ٧٩)، قال المفضل: أراد المتطوّعين، فأدغمت التاء في الطاء فصارتا طاء مشدّدة. وقال: والمطوّع: الذي يعطي الشيء طوعاً بسهولة من غير شدة، ثم جعلوا من يفعل ما لا يجب عليه متطوّعاً؛ لأنّه ليس يُكره نفسه ولا يُكره عليه.

والنافلة تأويلها: ما يتبع الأصل بعد الفريضة. ويعقوب نافلة بعد إسحاق **عَلَيْهِ السَّلَامُ**^(٢): أي فضل، والله أعلم.

(١) انظر: العين، (طوع).

(٢) في (ت): + تعالى، وهو خطأ.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ **وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً** ﴾ (الأنبياء: ٧٢).



قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ (الأنفال: ١)، وهي الغنائم، اشتقاقه من تنافل، والنفل: غنيمة بعد غنيمة، وأصله: ما يعطى للرجل فضلاً على قسطه، فكله يرجع إلى أنه غنيمة وفيء، إلا أن كل واحد قد خصّ باسم؛ فكأنَّ النافلة من الصلوات فضل^(١) وزيادة على الفرض الواجب، وهي غنيمة للمتأمل، والله أعلم. قال لييد:

إِنَّ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرُ نَفْلٍ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلٍ^(٢)
أي: خير كسب كسبه الإنسان؛ يقول: بإذن الله إبطائي وعجلتي، يقول:
كله من الله وَعَجَلٍ.

وقال الخليل: النافلة: العطية يعطيها تطوعاً بعد الفريضة من صدقة أو عمل خير. قال: والنافلة أيضاً: ولد الولد.

فصل: [في النوافل وفضلها]

في الخبر: «النافلة هديّة المؤمن إلى ربّه، فليحسن أحدكم هديّته وليطيّبها»^(٣).

وجاء الحديث: «لا تقبل نافلة حتّى تؤدّي الفريضة»^(٤). وقيل: «لا تقبل نافلة بتضييع فريضة»^(٥)، والتطوع لا يقبل حتّى يؤدّي اللّازم.

(١) في (ت): أفضل، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت من الرمل للييد بن ربيعة العامري في ديوانه، ص ٧٩.

(٣) أخرجه العجلوني عن الديلمي من حديث عبد الله بن براء الليثي عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظه، وقال: «قال: الفاري لا أصل له بهذا المعنى وإن كان يصحّ من حيث المعنى». انظر: كشف الخفاء، ١١٣٨، ٣٥٨/١ (ش).

(٤) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٥) أخرجه البيهقي، عن عليّ بلفظ قريب، ر ٣٨١٧، ٣٨٧/٢. وابن أبي شيبة، موقوفاً عن أبي بكر، ٣٧٠٥٦.

وعن النبي ﷺ عن ربه ﷻ: «ابن آدم صلّ في أوّل الليل أكفك آخره»^(١)، وفي خبر: «في أوّل النهار أربع ركعات أكفك آخره»^(٢). وعنه ﷺ: «من صلّى في النهار اثنتي عشرة ساعة بنى الله له بيتاً / ٥٢٠ / في الجنة»^(٣).

عقبة بن عامر: أنّه خرج مع النبي ﷺ في غزوة تبوك، فجلس يوماً ﷺ يحدث أصحابه فقال: «من قام إذا استقلت الشمس فتوضأً وأحسن الوضوء، ثمّ قام فصلّى ركعتين؛ كفر له خطاياہ وكان كما ولدته أمه»^(٤). وعنه ﷺ: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصّحة والفراغ»^(٥)، فالحذر الحذر فإنّ ما عند الله خير وأبقى.

عن حفصة: «أنّ النبي ﷺ كان يصلّي قبل الإقامة ركعتين خفيفتين مثل صلاة الضحى».

قال قومنا: أجمعوا أنّ الركعتين قبل الفجر وبعد الظهر وقبل العصر وبعد المغرب وقيام شهر رمضان تطوّع كلّہ، من شاء فعله ومن شاء تركه. وعند أصحابنا - رحمهم الله - أنّ التطوّع على وجوه، وبعض ذلك أوكد من بعض، وقد مرّ هذا في أوّل الجزء.

- (١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وانظر الحديث الذي بعده بلفظ: «أول النهار...».
- (٢) رواه أبو داود، عن نعيم بن همار بمعناه، باب صلاة الضحى، ١٢٨٩، ٢٧/٢. والترمذي، عن أبي الدرداء وأبي ذر بمعناه، باب ما جاء في صلاة الضحى، ٤٧٥، ٣٤٠/٢.
- (٣) رواه مسلم، عن أمّ حبيبة بمعناه، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن...، ٧٢٨، ٥٠٣/١. والنسائي في الكبرى، عن أمّ حبيبة بمعناه، ١٤٦٩، ٤٥٩/١.
- (٤) رواه البيهقي، عن أبي ذر بمعناه، كتاب الصلاة، باب ذكر خبر جامع لأعدادها (الضحى) وفي إسناده نظر، ٤٦٨٥، ٤٨/٣.
- (٥) رواه البخاري، عن ابن عبّاس بلفظه، كتاب الرقائق، باب ما جاء في الصّحة والفراغ...، ٦٠٤٩، ٢٣٥٧/٥. والترمذي، مثله، كتاب الزهد، باب الصّحة والفراغ نعمتان...، ٢٣٠٤، ٥٥٠/٤.



وقيل: إن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، ما يهدم الذنوب السالفة؟» فقال ﷺ: «النوافل بعد أداء الفرائض»^(١).

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «اجعلوا لبيوتكم نصيباً من صلاتكم تبتغون بها البركة»^(٢). هاشم عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم بعد صلاة الجماعة»^(٣). وعن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: الصلاة للرجل في بيته نور. وقيل: صلاة النافلة في البيت أفضل.

وقيل: أفضل الصلاة في النهار ما بين الظهر إلى العصر؛ عمر قال: ٥٢١/ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أربع ركعات بعد الزوال قبل الظهر يعدلن صلاة السحر»^(٤).

مَسْأَلَةٌ: [في أحكام صلاة التطوع]

وليس في صلاة التطوع أذان ولا إقامة.

ومن صلى تطوعاً قرأ في كل ركعة الحمد وسورة، أو ما تيسر من القرآن بعد^(٥) الحمد لئلاً كان أو نهائراً.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) رواه البخاري، عن ابن عمر بمعناه، كتاب أبواب التطوع، باب التطوع في البيت، ر ١١٧٨، ٧٠/٢. ومسلم، مثله، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته...، ر ٧٧٧، ٣٥٨/١.

(٣) رواه البخاري، عن زيد بمعناه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف...، ر ٧٢٨٩، ١٨٠/٨. ومسلم، مثله، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، ر ٧٨١، ٥٣٩/١.

(٤) رواه الترمذي، عن عمر بن الخطاب بمعناه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النحل، ر ٣١٢٨، ٢٩٩/٥. وابن أبي شيبة، عن أبي صالح بلفظ قريب، كتاب الصلوات، باب في الأربع قبل الظهر من كان يستحبها، ر ٥٩٤٠، ١٦/٢.

(٥) في (ت) و(م): عند. ولعلّ الراجح ما أثبتناه.

ولا يجوز أن يصلي تطوعًا بفاتحة الكتاب وحدها، وأجاز ذلك أبو الحواري، وزعم هاشم عن بشير: أن من قرأ في صلاة النافلة فاتحة الكتاب أجزأه.

وحفظ عن هاشم أنه قال: لم أسمع أحدًا يقول: بأن فاتحة الكتاب تجزئ قراءتها في النوافل، إلا موسى بن أبي جابر، وكره ذلك غيره.

ولا تجوز صلاة النافلة بعد صلاة العصر إلى الليل، ولا بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك، إلا من أراد أن يقضي صلاة عليه فجائز. وقيل: يجوز أن يصلي النافلة محتبياً ومتربباً ونائماً، ويحرم مستقبلاً للقبلة، ثم يصلي حيث كان وجهه وطريقه. وقيل: إذا أراد الماشي أن يركع أو يسجد فليرجع إلى القبلة، والقول الأول أحب إلي.

وكذلك الراكب يصلي النافلة وهو راكب دابته، ويحرم إلى القبلة ويتم صلواته كلها حيث كان وجهه، ويركع ويسجد بالإيماء.

قال مُحَمَّد بن هاشم: إن والده هاشمًا كان يصلي النافلة محتبياً وليس على ظهره شيء، فقال سعيد بن محرز: كنت أحب معرفة ذلك.

ومن صلى ركعتين ثم ذكر أن ثوبه كان جنبًا؛ فما تلزمه إعادة في صلاة النَّافِلة، إلا في قيام شهر رمضان؛ فإنَّ الإعادة أحب إلينا، يصلي ما فتح الله له من ذلك كل ليلة.

ومن صلى تطوعًا ركعة قائمًا وركعة قاعدًا فلا بأس.

ومن صلى النافلة /٥٢٢/ نهارًا لم يجهر بالقراءة، وأمًا في الليل فجائز له ذلك. وقيل: إنما نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ (الإسراء: ١١٠) في صلاة التطوع، لا في صلاة الفريضة، والله أعلم.



مَسْأَلَةٌ: [في صلاة النفل]

ومن صَلَّى الفريضة في المسجد ثمَّ أراد أن يتنفل؛ فعن منير: أنه لا توجيه عليه ما دام في المسجد، إن شاء لم يوجّه واجتزأ بتوجيه الفريضة. ومن قام للصلاة؛ فإنه يوجه ويستعيد في أوّل صلاة، وتجزئه مرّة حتّى ينصرف أو يتكلّم، فإن تكلم استقبل التوجيه والاستعاذة، فإن لم يتكلّم ولم ينصرف؛ فإنه يجزئه كلّما سلم أن يكبّر ويقرأ.

قال أبو الحسن: من صَلَّى تطوُّعًا ليلاً أو نهارًا واستعاذ كلّما أراد أن يدخل في الصلاة فهو أحبّ إليه، وإن لم يفعل إلّا في المرّة الأولى فلا بأس عليه.

وذكر المنذر أنه رأى أزهري بن عليّ يصلي نافلة، ويدخل يده في منخره كأنه يستخرج منه شيئًا. وقال سليمان: لا بأس بذلك.

وقال سليمان: من صَلَّى نافلة على غير طهر ثمَّ ذكر، أو كان ثوبه غير طاهر؛ فعليه البدل.

وقال أبو قحطان: أحبّ إلينا أن يصلي الرجل ركعتين تطوُّعًا يوم الفطر، ولا بأس بالصلاة تطوُّعًا قبل صلاة النحر وبعدها، وذكر آخرون: الصلاة بعد النحر. قال: وما أراهم كرهوا إلّا إلى الزوال، فإذا زالت الشمس فليصل ما شاء.

مَسْأَلَةٌ: [التوجيه في التطوع]

قال أبو الحواري: من كان يصلي تطوُّعًا قائمًا أو قاعدًا، أو قيام شهر رمضان، فلمّا سلّم قال: أستغفر الله وأتوب إليه، وكان قال: «كفراً بالشیطان»، ثمَّ قام يصلي بلا توجيه؛ فإنه يكره / ٥٢٣ / له ذلك بعد قوله: أستغفر الله

وأتوب إليه، وإعادة التوجيّه أحبّ إلينا، فإن لم يوجّه فلا بأس عليه، وذلك في النافلة. وأمّا قوله: «كفرًا بالشیطان» فعليه التوجيّه.

مَسْأَلَةٌ: [في ركعات صلاة التطوّع]

ولا يجوز لأحد أن يتطوّع بركعة سوى الوتر، ولا أربع ولا ثلاث، بل ركعتين؛ لقول النبي ﷺ: «[صلاة] اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»^(١)، وأجاز بعض أربع ركعات.

وقال أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وليس لأحد أن يصلّي التطوّع الكثير لا يقطع بينه بالتسليم.

وقيل: قالوا: إنّ الذي يقطع نحْبَ أن يقطع بين كلّ ركعتين بالتسليم أو أربع ركعات، وهذا أكثر ما قالوا.

وصلاة الليل مثنى مثنى في قول أبي يوسف ومُحَمَّد بن الحسن وغيرهما، وفي قول أبي حنيفة: إن شئت ركعتين، وإن شئت أربعًا، وإن شئت ستًّا، وإن شئت ثمانيا ليس بينهنّ تسليم. وعنه أنّه قال: الأفضل أربعًا أربعًا، ولا يجوز أن يزداد بالنهار على أربع، وبالليل على ثمان. وقال الشافعي: أفضل التطوّع مثنى مثنى، ولا يجوز أكثر منه.

وقال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: صلاة الليل مثنى مثنى، يحتمل الجلوس كلّ ركعتين للفصل بينهما، وأمّا صلاة النهار فإن شئت فصلّ ركعتين، وإن شئت فصلّ أربعًا، ونحن نسلم في كلّ ركعتين.

(١) رواه أبو داود، عن ابن عمر بلفظه، كتاب التطوّع، باب في صلاة النهار، ١٢٩٥، ٢٩/٢. والترمذي، مثله، كتاب الجمعة، باب ما جاء أنّ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، ٥٩٧.



مَسْأَلَةٌ: [فِي كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ]

وجائز في التطوع أن يصلي الإنسان قائماً وقاعداً، ويصلي بعضها قائماً / ٥٢٤ / وبعضها قاعداً؛ كل ذلك جائز؛ وروي أن النبي ﷺ فعل ذلك كله.

وعنه ﷺ «كان يصلي على راحلته في السفر مقبلاً ومدبراً حيث ما توجّهت»^(١)، فأنكر كثير من العلماء الصلاة لغير القبلة، وقالوا: إن ذلك في النوافل ويحرم للقبلة.

وقال أبو محمد: يجوز للرجل التطوع على راحلته وهو سائر حيث ما توجّهت به، إذا ابتداءً بصلاته نحو القبلة، وروي ذلك ابن عمر وأنس بن مالك: «أن النبي ﷺ كان إذا سار وأراد أن يصلي تطوعاً على دابته استقبل بناقته القبلة وكبر، ثم أرسلها حيث ما توجّهت»^(٢). وفي الرواية عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ ربّما أوتر على الراحلة»^(٣).

وفي جامع أبي قحطان قال: بلغنا «أن النبي ﷺ كان يصلي نافلة وهو راكب على حمار يريد خيبر».

مَسْأَلَةٌ: [أَفْضَلُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ]

قال أبو جابر في الجامع: إن أفضل صلاتنا التطوع في نصف الليل إلى آخره، وبالنهار بين الصلاة الأولى والعصر.

(١) رواه أحمد، عن ابن عمر بمعناه، ر٤٧١٤، ٢٠/٢.

(٢) رواه أحمد، عن أنس بلفظ قريب، ر١٣١٣١، ٢٠٣/٣. وعبد بن حميد في مسنده، مثله، ١٢٣٣، ٣٧٠/١.

(٣) ذكره ابن المنذر في الأوسط، عن ابن عمر بمعناه، ر٢٧٣٥.

قال أبو مُحَمَّد: الذي سمعنا أن الصلاة للتطوُّع في النصف الأوَّل من الليل أفضل؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ (المزمل: ٦)، وصلاة النَّهار كلها سواء بعد صلاة الضحى.

وأما قوله: «إذا رمضت الفصال»؛ فالذي عندنا أن صلاة الأوَّيين التي ندب الله تعالى إليها بقوله ﷺ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ^(١)﴾ (غافر: ٥٥)، ٥٢٥/ والله أعلم.

قال: ومن جمع الصلاتين العشاء^(٢) والعمرة؛ فيكره له أن يصلي تطوُّعاً قبل صلاة العشاء، ولو أخرها إلى العمرة فمكروه له أن يصلي تطوُّعاً، وليس هذا من الوقت، كالوقت من بعد العصر إلى إياب الشمس.

ويستحبُّ في النفل أربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر.

ولا يجوز للإنسان أن يصلي نافلة إذا كان مخاطباً بالجماعة؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

ويجوز أن يصلي في الكعبة تطوُّعاً، وقد مرَّت هذه المسألة في أوَّل الكتاب.

(١) في (ت): والإشراق. ولعلَّ المصنَّف يقصد قوله تعالى في سورة (ص) الآية: ١٨: ﴿يُسَبِّحَنَّ بِالْعُتِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾.

(٢) يقصد بالعشاء هنا: «صلاة المغرب»؛ لأنَّ العشاء عند القائلين بجواز هذه التسمية هو آخر ساعة من النهار عند المغرب، رغم أنَّ بعضاً أنكر تسمية المغرب بالعشاء، وقد سبق تفصيل ذلك في «الباب ٧: أسماء أوقات الصلوات» من الجزء السابق، كما أنَّ بعض الفقهاء يطلقون عليها: «صلاة العشاء الأولى»، وكلَّها وارد، والله أعلم.



مَسْأَلَةٌ: [من دخل في النفل ثم نقضه]

ومن دخل في صلاة التطوع أو صوم يوم؛ فإنه يتنفل به، ثم أفطر في يومه بعد أن دخل فيه، أو قطع صلاته بعد أن صلى بعضها؛ فعن أبي مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه كره له ذلك الفعل.

قال: واختلف أصحابنا في إلزامه الإعادة لذلك؛ فقال بعضهم: عليه الإعادة. وقال بعضهم: لا إعادة عليه.

وحجّة من أوجب الإعادة عندهم: أنه ألزم نفسه شيئاً لم يكن لزمه قبل ذلك؛ فيجب أن يتّمه، وهو عندهم بمنزلة من قال: عليّ لله أن أفعل كذا، وإن لم يكن قبل ذلك لازماً له، وكالذي ينذر فهو يلزمه وإن كان قبل ذلك غير لازم له، وكالذي يدخل نفسه في حجة نفل، وإحرام بعمره، ويتنفل بها، فليس له قطع شيء من ذلك، وعليه تمامه بإجماع الأمة. فهذا ونحوه من أدلتهم على ما يذهبون /٥٢٦/ من إيجاب الإعادة.

وحجّة أصحاب الرأي الثاني الذين لم يوجبوا الإعادة، قالوا: لمّا كان التقرب إلى الله عِبَادَةً بالطاعة التي لم يفرضها عليه، وكانت ممّا يذهب الإنسان إلى فعله إذا ما فعله استحقّ الجزاء عليه، وإن لم يتقرب به فلا لوم عليه إذا قطعه من قبل أن يتّمه، وهو بمنزلة من أراد فعل خير فلم يفعل. قالوا: فالله أعدل من أن يلوم على فعل، لم يفرضه، أو يعذب عليه ولم يكن أوجبه. والله أعلم بأعدل القولين.

مَسْأَلَةٌ: [في النفل قبل وبعد الوتر وغيرها]

ومن أراد أن يركع بعد العشاء الآخرة تنفلاً؛ فليركع قبل الوتر وبعده. قال: وأحبّ إليّ أن يركع قبل الوتر ويجعل الوتر آخر صلاته، ويوتر

قبل أن يطلع الفجر ويتبين. وقال أبو الحسن: من تنفل فليتنفل بعد الوتر.

ومن صلى التطوع ومعه من يصلي الفريضة؛ فلا يجهر بالقراءة فيخلط عليه.

ومن صلى الفريضة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة؛ فليصل معهم فتكون صلاته الثانية معهم تطوعاً؛ وقد روي أن النبي ﷺ قال لرجلين: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْجَمَاعَةَ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»^(١).

مَسْأَلَةٌ: [فِي مَنْ أَتَى بِالنَّضْلِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ]

ومن صلى نافلة بثوب نجس ولم يعلم، ثم علم بعد ذلك؛ فعن أبي مُحَمَّد: أَنَّهُ لَا بَدَلَ عَلَيْهِ. قال: ومن حجَّ نافلة ثم فسد عليه حجُّه؛ فعليه البدل للحجِّ باتِّفاق.

(١) رواه الترمذي، عن يزيد بلفظ قريب، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، ر ٢١٩، ٤٢٤/١. والنسائي، مثله، كتاب المساجد، باب إعادة الفجر مع الجماعة...، ر ٨٥٨، ١١٢/٢.

باب ٤٣ في قيام الليل

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ثَلَاثُ [هِنَّ] عَلَيَّ فَرِيضَةٌ، وَهِيَ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: قِيَامُ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرُ، وَالسَّوَاكُ»^(١)؛ قال أبو الحسن: فأما قيام الليل فهو تطوع لغير النبي ﷺ، وأما الوتر فقد صار واجبًا وليس بتطوع، والسواك فقد صار سنة؛ لقول النبي ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي لِأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٢)، وهو من الكلمات التي ابتلى إبراهيم ربه بهنَّ على ما قيل، والله أعلم.

قيل: أتى جبرائيل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا - ذات ليلة وهو موعوك قد تزمّل بشيابه، فحرّكه برجله ثم قال له: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْزَلُ * فَرَأَيْتَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ إلى آخر الآية (المزمل: ١-٥)^(٣)، فقام النبي ﷺ وهو موعوك على أطراف قدميه حتّى تفتّرت قدماه. قال له: ﴿وَمَنْ أَلِيلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ...﴾ (الإسراء: ٧٩)^(٤) الآية. وقال: ﴿فَإِذَا فَرَعْتَ * مِنَ الرِّسَالَةِ * فَانصَبْ * وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾.

(١) رواه الطبراني في الأوسط، عن عائشة بلفظ: «ثلاث هنَّ عليَّ فريضة وهو لكم سنة الوتر والسواك وقيام الليل»، ٣٢٦٦، ٣١٥/٣.

(٢) رواه الربيع، عن أبي هريرة بلفظه وزيادة، كتاب الطهارة، باب (١٤) في الاستجمار، ٨٦، ٢٢١، ٥٢/١. والبخاري، بلفظ قريب، باب (٨) السواك يوم الجمعة، ٨٨٧، ٢٤١/١. ومسلم، مثله، باب (١٥) السواك، ٢٥٢، ٢٢٠/١.

(٣) وتمام الآيات: ﴿نَضْفَهُ أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَبُّهُ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا * إِنْ سَأَلْتَنِي عَلَيْكَ قَوْلًا تَقِيلاً﴾.

(٤) وتمامها: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾.

الموعوك: المحموم، والوَعَك: دمعة المرض. وتقول: وعكته الحمى وهي تعكّه؛ أي: دكّته.

المزَّمَل: يريد المتزَّمَل، وهو المتلّف؛ فأدغم التاء في الزاي. قال امرؤ القيس:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينِ وَدَقِيهِ كَبِيرُ أَنْسَابٍ فِي بَجَادٍ مُزَّمَلٍ^(١)

والبجاء: كساء من وبر الإبل. والمزَّمَل: الملتف في كسائه، وكذلك المدثر يريد المتدثر فأدغمت التاء في الدال، وهو المتغطّي بثياب فوق ثياب.

عن النبي ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي فِي اللَّيْلِ، فَإِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا ذِكْرُ النَّارِ تَعَوَّذَ، وَإِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَنْزِيهِ لِلَّهِ ﷻ سَبَّحَ».

التنزيه: وهو تطهير الله ﷻ /٥٢٨/ من الأولاد والشركاء. وأصل التنزيه في كلام العرب: البعد ممّا فيه الأذناس والقرب إلى ما فيه الطهارة؛ من ذلك الحديث الذي روي أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إلى أبي عبيدة: إِنَّ الْأَرْضَ الْأُرْدُنَّ أَرْضُ غَمَقَةَ^(٢)، وإن الجابية أرض نَزْهَةٌ، فاطهر بمن معك من المسلمين إليها.

الأردن: أرض بالشام. والغمقة^(٣): التي فيها الوباء والنّدى. والنزهة: البعيدة من ذلك.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه، ص ٨.

(٢) في (ت): عميقة. وفي (م): عمقة؛ والصواب ما أثبتناه من: ابن سلام: غريب الحديث، ٨١/٣. والزاهر لابن الأنباري، ٢٢٥/١.

(٣) في (ت): والعميقة. وفي (م): والعمقة؛ والصواب ما أثبتناه من: ابن سلام: غريب الحديث، ٨١/٣. والزاهر لابن الأنباري، ٢٢٥/١.



وعن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فِي اللَّيْلِ أَصْبَحَ نَشِيطًا، وَإِذَا نَامَ اللَّيْلَ أَصْبَحَ مُوصِمًا^(١)». الوصم: الفترة والكسل يكون في الجسد؛ قال لبيد:

وَإِذَا رُمْتَ رَحِيلًا فَارْتَحِلْ وَاعْصِ مَا يَأْمُرُ تَوْصِيمُ الْكَسَلِ^(٢)

يقال: رجل موصم: إذا كان فيه ثقل وإبطاء فتور. فقد وصم توصيمًا: إذا وصف بذلك.

وقيل: قام النبي ﷺ حتَّى ورم قدماه، فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله، أليس قد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخر؟ فقال ﷺ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»^(٤).

عائشة: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ».

أنس بن مالك قال: كُنَّا نَشَاءُ أَنْ نَرَاهُ ﷺ مُصَلِّيًا مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا رَأَيْنَاهُ، وَلَا كُنَّا نَشَاءُ أَنْ نَرَاهُ نَائِمًا إِلَّا رَأَيْنَاهُ.

أبو هريرة أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَيْنِ»^(٥).

(١) في (ت): موصمًا. وقد وردت هذه الكلمة ومشتقاتها في (ت) بالضاد؛ والصواب ما أثبتناه من (م) ومن كتب اللغة.

(٢) لم نجد من ذكره بهذا اللفظ.

(٣) البيت من الرمل للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص ٨١.

(٤) رواه البخاري، عن المغيرة بن شعبة بلفظه، باب قوله ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر...، ر ٥٤٥٦، ١٨٣٠/٤. ومسلم، مثله، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، ر ٢٨١٩، ٢١٧١/٤.

(٥) رواه مسلم، عن أبي هريرة، بلفظ: «فليفتح»، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ر ٧٦٨، ٥٣٢/١. وأبو داود، نحوه، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، ر ١٣٢٣، ٣٦/٢.

عائشة / ٥٢٩ / قالت: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له صلاة يصليها^(١) في الليل فنام عنها؛ فإنما هي صدقة تصدق الله عليه بها، وكتب له أجرها»^(٢).

فصل: [الترغيب في صلاة الليل]

روي - والله أعلم - أن الله تعالى قال: «أيحسب راعي غنم أو إبل حتى إذا أوى الليل عليه انجدل^(٣)؛ أن أجعله كمن يبيت ساجداً أو قائماً وأنا الحكم العدل».

وقيل: يقول الله - جلّ ثناؤه - : «كذب من يدعي محبتي، وإذا جنّه الليل نام عني؛ أليس كلّ حبيب يحبّ حبيبه؟ أليس كلّ خليل يأنس إلى خليله؟ ها أنا مطّلع على أحبائي إذا جنّهم الليل، جعلت أبصارهم في قلوبهم ومثلت نفسي بين أعينهم، فخطبوني على المشاهدة، وكلموني على الحضور».

وقيل: قال موسى ﷺ: «إلهي ما جزاء من قام بين يديك يصلي؟» قال: «يا موسى، أباهي به ملائكتي راعياً وساجداً وقائماً، ومن باهيت به ملائكتي لم أعذبه بالنار».

فصل: [في فضل قيام الليل]

وعن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل التطوع قيام الليل، وتخفيف الله على العبد يوم القيامة»^(٤).

- (١) في (ت): فليصلها، ولعلّ الصواب ما أثبتنا ليستقيم معنى الحديث.
- (٢) رواه النسائي في المجتبى، عن عائشة بمعناه، ١٧٨٥، ٢٥٨/٣. وابن حبان عن أبي ذر أو أبي الدرداء بمعناه، ٢٥٨٨، ٣٢٣/٦.
- (٣) انجدل: انصرع واضطجع على مضجعه. انظر: القاموس المحيط، وتاج العروس؛ (خفس). والمعجم الوسيط، (جدل).
- (٤) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وروي بمعناه فيما مضى، وفي كتاب الله.

جابر أنه ﷺ قال: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»^(١). قيل: معناه: حسن عمله وتوجهه في إخوانه. والمعنى: من كان يصلي بالليل فليحسن عمله بالنهار، ولا يكون عمله مخالفاً لصلاة الليل. وقيل: إذا عمل العبد في الليل طاعة أو معصية أصبح عليه علامتها.

وعنه ﷺ: «من قام في ليلة العيد وليلة النصف من شعبان / ٥٣٠ / لم يمت قلبه يوم تموت القلوب»^(٢).

فصل: [فيمن ضعف عن القيام]

ابن عباس قال في قوله الله تعالى وَجَلَّ: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ مَا يَهْتَمُّونَ﴾ (الذاريات: ١٧): أي ما ينامون، ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الذاريات: ١٨) يصلون. يقول: ينامون أول الليل ويصلون آخر الليل تطوعاً. قوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ (آل عمران: ١٧) المصلين في الأسحار.

وكان جابر بن زيد: يذكر أن رجلاً أتى سليمان فقال: يا عبد الله، إنني أضعف عن قيام الليل. فقال له سليمان: على الخير سقطت^(٣)، انظر ما نهاك

(١) رواه ابن ماجه، عن جابر بلفظه، باب ما جاء في قيام الليل، ر ١٣٣٣، ٤٢٢/١. والبيهقي في الشعب عن جابر بلفظه، ر ٣٠٩٥، ١٢٩/٣. «هذا حديث ضعيف ذكره ابن الجوزي في الموضوعات... حديث باطل لا يصح». انظر مصباح الزجاجة ١٥٧/١.

(٢) رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية، عن ابن كردوس عن أبيه بلفظ قريب، ر ٩٢٤، ٥٦٢/٢. وقال: «وهذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ». والذهبي: ميزان الاعتدال، مثله، ر ٦٥٥٢، ٣٧٢/٥. وقال: «وهذا حديث منكر مرسل».

(٣) في (ت): «على الخير سقطت»؛ والصواب ما أثبتناه. وقولهم: على الخير سقطت: أي: إنك سألت عن الأمر الخبير به، والخبير العالم، والخبير العلم، والخبرة التجربة، لأن العلم يقع معها، وفي القرآن ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَسْتَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾. والسقوط هاهنا بمعنى المصادفة، ومثله قولهم: سقط العشاء به على سرحان؛ أي: صادف به السرحان. انظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ٤٦/٢.

الله عن المحارم فانتبه عنه، وصلِّ الصلوات الخمس، وأدِّ زكاة مالك، وضم رمضان، وحج البيت، وأنا زعيمك بالجنة.

وقيل: إذا لم تقدر على صيام النهار وقيام الليل؛ فاعلم أنك محروم مكبّل قد كبّلتك الذنوب.

قال شاب للحصين: أعياني قيام الليل. [ف]قال: قيدتك خطاياك.

قيل لبعض الزهاد: ما تقول في صلاة الليل؟ قال: خف الله بالنهار ونم بالليل.

وسمع بعض الزهاد رجلاً يقول: أهلكهم النوم، فقال: بل أهلكتهم اليقظة.

قال مؤرّق العجلي: ولأن أبيت نائمًا، وأصبح نادمًا؛ أحب إلي أن أبيت قائمًا وأصبح ناعمًا.

مَسْأَلَةٌ: [في أي صلاة الليل أفضل]

روى أبو هريرة أنه سأل النبي ﷺ قال: يا رسول الله، أي الليل فيه الصلاة أفضل؟ فقال: «وَسَطَ اللَّيْلِ»^(١). الفرق بين وَسَطَ و وَسَطَ بفتح السين وجزمها؛ لأنَّ الفتح للاسم، والجزم للظرف؛ تقول: وسط الدار حسن؛ لأنَّه اسم، وتقول زيد وسط الدار فتسكن السين؛ لأنَّه ظرف.

وفي ٥٣١/ الأفضل من الأوقات لصلاة النافلة اختلاف، وقد مرّ تفسيره في باب التطوع قبل هذا الباب.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.



مَسْأَلَةٌ: [فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ اللَّيْلِ]

ومن صَلَّى في الليل نافلة وأراد أن يجهر بالقراءة؛ فله ذلك، وأمّا في النهار فلا يجهر بالقراءة في فريضة ولا نافلة، وبالله التوفيق.

ومن صَلَّى في الليل وقرأ وهو جالس، ثمّ قام إذا فرغ من القراءة فركع وسجد فجائز ذلك^(١)؛ يكبّر، ثمّ يستفتح ثمّ يجلس فيقرأ، فإذا أتى على سجدة؛ فليقم فيسجد، وليكبّر حين يسجد، ثمّ يقرأ وهو جالس حتّى يفرغ، ثمّ يقوم فيركع ويسجد. وقال مُحَمَّد بن محبوب: فما أحسب أنّي أفعل ذلك^(٢).

(١) في (ت): «وسجد وهو يرد ذلك»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه من (م) ص ٢٧٥.

(٢) في (م): «وقال أظن مُحَمَّد بن محبوب إنّه فعل ذلك»، ص ٢٧٥.

باب ٤٤ في صلاة التراويح

التراويح: جمع ترويح، وسميت الترويح في شهر رمضان لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات. و[الراحة]: وجدانك راحة بعد مشقة؛ تقول: أرحني إراحة أستريح. وقال الأعشى:

مَتَى مَا تُنَاجِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تراحي وتلقى من فواضله ندى^(١)

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة التراويح وباديتها]

وصلاة التراويح في شهر رمضان بعد العشاء الآخرة من السنة، وليس هو شيء مفروض. وصلاة التراويح في شهر رمضان إلى ما فتح الله تعالى. وجاء في الرواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ برز أول ليلة من شهر رمضان؛ فصلَّى وصلَّى الناس معه، فلمَّا كان في الليلة الثانية لم يبرز، وبرز الليلة الثالثة، وَأَنَّهُ قَالَ ﷺ: «لم يمنعني من البروز إِلَّا أَن أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، وَأَنْ يَتَّخِذُهَا سُنَّةً»^(٢).

وكان يصلِّيها فرادى في شهر ٥٣٢/ رمضان والمسلمون من غير أن يجعل عليهم مؤكِّداً. فلمَّا مات ﷺ وكان أيام عمر شاور أصحابه في أن

(١) البيت من الطويل للأعشى. انظر: العين، (روح).

(٢) في (ت): + لا.

(٣) رواه الربيع، عن عائشة بمعناه، باب الإمامة في النوافل، ر٢٠٤، ٨٩/١. والبخاري، عن عائشة بمعناه، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل...، ر١٠٧٧، ٣٨٠/١.



يصلُّوا التراويح جماعة، وأمر أُبيًّا^(١) أن يصلِّي بهم في مسجد رسول الله ﷺ، وكانوا على ذلك.

ومضى أثرًا متَّبَعًا وفضلًا مجتمَعًا عليه؛ فمن فعل كذلك فهو خير له وفضل. ومن لم يَقم في شهر رمضان فقد أساء ولا شيء عليه. وقيل: صلَّى بهم أُبيُّ بن كعب تسعًا وثلاثين ركعة بصلاة الوتر ثلاث ركعات.

والموجود في غير هذا الكتاب: أنَّها لم تكن سُنَّة مكتوب بها إلى الأُمصار في عهد رسول الله ﷺ، وكتب بها عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى الأُمصار، فصارت سُنَّة متَّبَعَة عندنا وعند كثير من أهل الخلاف، غير الشَّيعِ^(٢) فلم يُصلُّوها خلافًا لِأَمير المؤمنين، والله أعلم.

فصل: [في جمع الناس على التراويح]

جاء في الحديث: أنَّ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خرج ليلة في شهر رمضان والناس أوزاع، فقال: إنِّي لأظنُّ لو جمعناهم على قارئ واحد كان أفضل، وأمر أُبيُّ بن كعب فأتمَّهم، ثمَّ خرج ليلة وهم يصلُّون بصلاته فقال: «نعم هذه البدعة، والتي^(٣) ينامون عنها أفضل من التي يقومون»^(٤).

الأوزاع: الفرق، يريد أنَّهم كانوا يتنفلون في شهر رمضان بعد صلاة

(١) كذا في (ت)، وفي الهامش فوق الصفحة: لعله أُبيُّ بن كعب.

(٢) كذا في (ت)، ويقصد بها: الشيعة؛ لأنَّهم يرونها من سنن أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب التي جمع الناس عليها فرَدُّوها، كما أنكروا عليه بعض الأحكام التي وافقته عليه الصحابة ولم يخالفوه فيها.

(٣) في (ت): والذي، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه، وسيأتي شرح هذه المقالة في نهاية المسألة.

(٤) رواه البخاري، عن عبد الرحمن بن عبد القاري بلفظ قريب، باب فضل من قام رمضان،

العشاء فرقا. ومنه يقال: وَزَعَتْ / ٥٣٣ / الماء بينهم، إذا فَرَّقْتَهُ. وقال المسيب بن علس:

أخَلَّتْ بَيْتَكَ بِالْجَمِيعِ وَبَعْضُهُمْ مَتَفَرَّقَ لِتَحَلِّ بِالْأَوْزَاعِ^(١)
والتوزيع: القسمة، تقول: وَزَعْنَا الْجُزُورَ بَيْنَكُمْ^(٢).

وقوله: «والتي ينامون عنها أفضل»: يريد: صلاة آخر الليل خير من التي يقومون فيها؛ يعني: صلاة أوله.

مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ جَمَاعَةً]

قال أبو مُحَمَّد: صلاة التراويح في الجماعة أفضل من صلاة المنفرد؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «فُضِّلَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ بِضِعِّ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»^(٣)، ولم يخص جماعة من جماعة.

وعن عمر رضي الله عنه كان يأمر أبي بن كعب يصلي بالناس التراويح في شهر رمضان ويحثه على ذلك، ولا يجوز أن يأمره بصلاة غيرها أفضل منها.

مَسْأَلَةٌ: [فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ]

اختلف أصحابنا في مصلي التراويح أيوجه لكل شفع أم لا؟ فقال بعضهم: توجيه واحد يجزئه لجميع ما يصلي من جميع النوافل ما لم

(١) البيت من الكامل للمسيب بن علس. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة، ٦٠٦/١.
(٢) في (ت): «الحرور بيتكم»، ولعل الصواب ما أثبتناه من كتاب العين وتاج العروس؛ (وزع).
(٣) رواه الربيع، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، ر ٢١٥، ٥٨/١. والبخاري، عن ابن عمر بمعناه، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، ر ٦٤٥، ١٧٩/١. ومسلم، مثله، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، ر ٦٥٠، ٤٥٠/١.



يقبل إلى المشرق ويتكلم؛ وبه يأخذ أبو عبد الله، كان يوجه إذا ابتداء النافلة، ثم كلما صلى ركعتين وسلم قام وكبر محرماً واستعاذ واجتزا بالتوجيه الأول، كان إماماً أو غير إمام. وعنه أنه قال: أنا أستعيد في كل شفيع.

وقال بعضهم: بل [بعد] كل تسليم توجيه. والأول عليه العمل أكثر.

وقيل: من صلى بقوم في شهر رمضان الفريضة، فلما قضاها قام يصلي / ٥٣٤/ بهم بلا توجيه؛ فإنه يجتزي بالتوجيه الأول إن شاء الله.

وعن أبي عبد الله: في إمام يؤم في قيام شهر رمضان، [ثم] تكلم بعدما سلم، ثم كبر لإحرامه ولم يكبر الذين من خلفه لإحرامهم؛ لأن على الإمام التوجيه إذا تكلم، وليس على من خلفه توجيه إلا أن يتكلموا.

ومن قرأ في كل ركعة عشر آيات من سورة طويلة الآيات جاز وهو أوسط، وأقل ما يقرأ خمس آيات. وقال أبو عبد الله: بلغني أن والدي كان يقرأ بالناس في كل ركعة ثلاثين آية؛ فليل للربيع: يا أبا عمرو، إن أبا سفيان يطيل القراءة في كل ركعة ثلاثين آية، فقال الربيع: كان ضمام يقرأ في كل ركعة خمسين آية.

وقال أبو عبد الله: إنما يقرأ في القيام «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» إذا تمت السورة، وإما كلما قام من سجوده وقرأ فاتحة الكتاب ترك قراءة «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١). وقال زياد بن الوضاح: كان موسى بن علي يقرأ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في كل ركعة من القيام.

(١) عند إتمام السورة التي سبق قراءتها في الركعة التي سبقتها.

ومن نظر في المصحف، أو صَلَّى بسورتين أو ثلاث من ظهر قلبه ويكرّهن، فجائز ما فعل.

وإن كان الإمام لا يحفظ القرآن فقرأ من مصحف فلا بأس. وإن حفظ شيئاً من القرآن /٥٣٥/ فردّه فجائز.

وإن كان الإمام لا يقرأ، وكذلك من خلفه من الرجال، وكان معهم امرأة تقرأ؛ كانت في وسط صفّ النساء المقدم وقرأت، فإذا فرغت من القراءة ركع الإمام وسجد، وإنما هذا في النافلة وكذلك المرأة تصلي بالنساء النافلة.

ولا تصلي بهم الفريضة. وكذلك إن كان صبي يقرأ ولم يكن الإمام ولا أحد من خلفه يقرأ؛ قرأ الصبي من الصفّ، وكبر الإمام وتولّى بقية الصلاة.

ومن حفظ القرآن أو بعضه ولم يكن قائماً؛ فصلاته وحده - قيل - أفضل من صلاة مع الإمام، وذلك في القيام.

ومن صَلَّى وحده القيام؛ فأحبّ إلينا أن يجهر بصلاته. وإن لم يجهر فلا بأس. وإن جفّ حلقة من القراءة، فأسأله بجرعة من ماء؛ فعليه التوجيه، ولا توجيه على من خلفه.

وعن سعيد بن المسيّب قال: إذا كان الرجل يحفظ ما يقرأ به ليلة؛ فلا يقرأ في المصحف وليكرّر ما معه.

مَسْأَلَةٌ: [أفضل القيام]

وأفضل القيام خمس ترويحيات، ومن صَلَّى أقلّ فجائز.

وكَلَّمَا صَلَّى الْإِنْسَانُ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِهِ؛ فَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقِلِّلْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْثِرْ»^(١).

مَسْأَلَةٌ: [إِمَامَةُ النَّاسِ فِي الْقِيَامِ]

ويقال: من أمَّ الناس في شهر رمضان فليأخذ بهم باليسر، فإن كان ثقیل القراءة فليختم ختمة، وإن /٥٣٦/ كانت القراءة بين القراءتين فختمة ونصف، وإن كان سريع القراءة فختمتين.

ولا يصلح الإمام في القيام أن يقوم يصلي والناس جلوس. ومن شقَّ عليه القيام خلف الإمام فليقم معه حين يقوم، فإذا قرأ فاتحة الكتاب فليجلس، حتَّى إذا أراد أن يركع قام هو فركع معه. ولو أنه قعد فلم يقم حتَّى إذا أراد الإمام أن يركع قام هو فركع معه جاز، والله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [فِي أَحْكَامِ التَّرَاوِيحِ]

ولا بأس أن يصلي ناس بصلاة الإمام في شهر رمضان، إذا سمعوا صوته وبينهم وبينه دار وحائط ما لم يكن بينهم طريق.

وإذا سها الإمام في صلاة القيام فصلَّى ركعة ثمَّ قعد فسلم، فليقم الذين خلفه يزيدون ركعة ثمَّ يسلمون إذا لم ينتبه لذلك فيقوم بهم.

ويستحبُّ للمسافر إذا ترك القيام والصيام في شهر رمضان، ثمَّ رجع إلى الحضر فأبدل الصيام؛^(٢) أن يصلي في الليل بما فتح الله له، وليس ذلك بواجب عليه.

(١) رواه أحمد، عن أبي ذر بمعناه، ٢١٥٨٦، ١٧٨/٥. والطبراني في الكبير، مثله، ٧٨٧١، ٢١٧/٨.

(٢) في (ت): + إلى، ولعلَّ الصواب حذفها.

مَسْأَلَةٌ: [فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ يَصَلِّي الْقِيَامَ]

قال الوضَّاح: لا يجوز لرجل ولا امرأة أن يصلِّي الوتر في مسجد وراء قوم يصلُّون القيام في شهر رمضان.

وعن الفضل: فيمن يأتي المسجد والناس في صلاة الفجر أو في صلاة القيام في شهر رمضان؛ فإنَّ له أن يصلِّي العتمة، وله أن يوتر خلفهم، ولا بأس عليه إذا كانت صلاة غير صلاتهم؛ قال: ويصلِّي خلفهم - أيضًا - نافلة وهم /٥٣٧/ يصلُّون القيام إذا شاء.

مَسْأَلَةٌ: [فِي صَلَاةِ غَيْرِ الْفَرَضِ جَمَاعَةً]

ولا يُصلِّي الوتر جماعة عند أصحابنا إلاَّ في شهر رمضان بعد القيام، وإنَّ صلَّى القيام بعد الوتر جاز.

ومن صلَّى ليلة العيد، أو ليلة الجمعة، وليالي العاشوراء، أو غير ذلك جماعة فجائز.

وبلغنا عن هاشم: أنَّ قومًا من أهل خراسان كانوا يقومون شهر رجب. وقيل: إنَّ أبا حنيفة صلَّى ليلة الفطر بالناس بالعسكر.

وقيل: إنَّ مخلد بن الوليد^(١) قال: صلَّيت بوارث الإمام في مسجد ليلة التروية - أو قال: عرفة - . وسئل سليمان عن ذلك فقال: نعم، وكلَّ ليلة جمعة.

(١) مخلد بن الوليد: لم نجد من ترجم له، ويظهر أنه من علماء القرن الثاني الهجري الذين كان يقدمهم الإمام الوارث بن كعب (ح ١٧٧ - ١٩٢هـ) في إمامته للصلاة. وعاصر سليمان بن عثمان وعبد المقتدر وغيرهما من العلماء المرابطين بحصن دَمَا.



وقال زياد بن مثوبة: كانوا بدمًا مرابطين، فأمرهم عبدالمقتدر أن يقوموا ليالي العشر؛ فأقاموا وهو فيهم.

وإذا صَلَّى إمام المسجد بمن كان معه في شهر رمضان، وصَلَّى - أَيْضًا - بهم الوتر جماعة، ثمَّ أتى قوم من بعدهم فَصَلُّوا القيام وأوتروا - أَيْضًا - جماعة في الموضع الذي صَلَّى فيه الإمام جماعة؛ قال أبو الحواري قولاً: إِنَّ عَلَى هَؤُلاءِ المؤخِّرين النقص في وترهم، فَإِنْ كان الإمام ومن معه لم يَصَلُّوا الوتر جماعة؛ جاز لهؤلاء المؤخِّرين أَنْ يَصَلُّوا الوتر جماعة؛ لأنَّ الوتر غير العتمة^(١).

(١) توقَّفت النسخة (ت) المصورة من التراث (برقم: ١٠٠٢) إلى هذا الحدِّ، وكتب الناسخ: «تَمَّ كتاب الضياء ١ رمضان ١٢٥٥هـ» وانتهى الكتاب، ثمَّ ضممننا إليها ما وجدناه في نسخة الشيخ عامر المالكي المصورة بمكتبة التراث (رقم ٥٢٨)، نسخها: زاهر بن عبد الله الكندي بتاريخ: ٨ جمادى ١٣٤١هـ، وقد سقط منها الباب الأوَّل، ورقمناها كما هي موجودة في المخطوط دون التصرّف فيها.

(١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ١ في فضل صلاة الجمعة

عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «عرضت عليّ الأيام فرأيت فيها نوراً فقلت: يا جبريل، ما هذا؟ قال: هذه الجمعة»، «ورأيت فيها نكتة سوداء فقلت: يا جبريل، ما هذه النكتة السوداء في هذا البهاء والنور؟ قال: تلك الساعة تقوم يوم الجمعة»^(٢).

قيل: «إنّ النبي ﷺ سأل جبريل ﷺ عن اسم يوم الجمعة في السماء، فقال: سيّد الأيام، وفيه تقوم الساعة، وفيه خلق آدم، وفيه تزخرف الجنّة، وتسجر جهنّم يوم الجمعة»^(٣).

وقيل: «في كلّ ساعة من يوم الجمعة لله تعالى ثلاثمئة ألف عتيق من

(١) تبدأ نسخة الشيخ عامر بن خميس المالكي (المصوّرة بوزارة التراث، رقم: ٥٢٨، نسخ: زاهر بن عبدالله الكندي بتاريخ: ٨ جمادى ١٣٤١هـ) في الصفحة الخامسة من المخطوط بعد ذكر «ترتيب أبواب هذا الكتاب» في خمسة وخمسين باباً، وسماه في الصفحة الرابعة بـ: «الجزء الخامس من كتاب الضياء في صلاة الجمعة وصلاة السفر وصلاة العيدين والنوافل وغسل الميت والصلاة عليه وأحكام ذلك»، وهذه النسخة الوحيدة التي عثرنا عليها في هذه الأبواب مع وجود تكرار وتداخل في الأبواب مع النسخ الأخرى، إلّا أننا حاولنا إثبات النسختين مع مراعاة عدم التكرار النصّي.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط، عن أنس بمعناه، ٧٤٤٦.

(٣) رواه البيهقي في الشعب، عن أبي هريرة ببعض معناه، فضل الجمعة، ٢٨٣٤.



النار». ويقال: «لله تعالى في كل يوم جمعة ستمئة ألف عتيق من النار». ويقال: «الغسل يوم الجمعة يسّل الخطايا سلاً».

ويقال: «اختار أهل التوراة يوم السبت، واختار أهل الإنجيل يوم الأحد، واختار الله تعالى لأمة مُحَمَّد ﷺ يوم الجمعة، فهو يوم عيدهم الأكبر».

وقيل: «للصادق المخلص بكل خطوة إلى الجمعة كفارة مئة سنة»^(١). وفي حديث آخر: «كفارة ألف سنة»^(٢). وقيل: «يومان يكثر الله تعالى فيهما العتاق [من النار: يوم الجمعة، ويوم عرفة، فتنافسوا في الخير وأدخروا ليوم الحساب]»^(٣) /٦/.

[عن جابر بن عبد الله قال]: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس، توبوا إلى الله وَرَبِّكُمْ قبل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشتغلوا، وصلوا الذي بينكم وبين ربكم وَرَبِّكُمْ بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة في السرّ والعلانيّة تُرزقوا وتنصروا وتجبروا. واعلموا أنّ الله وَرَبِّكُمْ افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا في عامي هذا إلى يوم القيامة، فمن تركها في حياتي أو بعد مماتي وله إمام عادل أو جائر استخفافاً بها [أو جحوداً لها] فلا جمع الله شمله ولا بارك الله في أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا زكاة له، ألا ولا حجّ له، ألا ولا صوم له، ولا برّ له حتّى يتوب، فمن تاب تاب الله عليه. ألا لا تؤمّ المرأة رجلاً، ولا يؤمّ أعرابي مهاجرًا، ولا يؤمّ فاجر مؤمناً [ألا أن يقهره بسُلطان يخاف سيفه وسوطه]»^(٤).

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) رواه الفاكهي في أخبار مكّة، عن كعب بلفظ قريب، ذكر فضل يوم عرفة على سائر الأيام وفضل أهل عرفة، ٢٦٨٦.

(٤) رواه ابن ماجه، عن جابر بن عبد الله بلفظه، كتاب إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة، ١٠٧٧.

ابن عباس قال: أوّل جمعة جمعت بعد جمعة المدينة جمعة البحرين،
بقرية عبد القيس، يقال لها: جَوَائِي^(١).

واختلف الناس في الساعة التي يستجاب فيها الدعاء من يوم الجمعة؛
فعن أبي هريرة أنّه قال: هي بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وبعد صلاة
العصر إلى غروب الشمس.

وقال الحسن أيضاً: إنّهُ إذا قعد الإمام حتّى يفرغ.

وقال أبو المؤثر: هي الساعة التي اختار الله وفيها الصلاة.

وقال أبو الشوان^(٢): /٧/ في نفسي منها شيئاً.

وقال أبو عبد الله: خراسان أرض الجوف، ولا نرى الجمعة في أرض
الجوف.

(١) جَوَائِي (بالضمّ ويُمدُّ ويقصر): قَرْيَةٌ من قُرَى الْبَحْرَيْنِ يسكنها عبد القيس. وَقِيلَ: هي مدينة.
وقيل: جَوَائِي: اسم حصن بالبحرين، وفيها أوّل جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بعد المدينة. انظر: لسان
العرب، (جوث). الحازمي: الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، بابُ
جَوَائِي وَحَوَايَا، ٢٢٥.

(٢) كذا في الأصل، ولم نستطع معرفته.

باب ٢

[على كم تجب الجمعة]^(١)

.....

(١) هذا الكتاب ذكره الناسخ في الافتتاح من «ترتيب أبواب هذا الكتاب» ولم يشبهه هاهنا؛ فإما أنه لم يجده في النسخة التي نقل منها، أو سقط منه سهواً، وقد تتوزع معاني هذا الباب في ثنايا مسائل الأبواب القادمة مثل: «مسألة في أقل ما تصح الجمعة» من الباب التاسع وغيرها من المسائل المتفرقة.

من تجب عليه الجمعة ومن لا تجب

تميم الداري: أن رسول الله ﷺ قال: «الجمعة واجبة إلا على امرأة أو مريض أو عبد أو مسافر أو صبي»^(١)، ولا رخصة لأحد في ترك الجمعة إذا كان أميرًا بَرًّا أو فاجرًا.

والجمعة على الضرير إذا وجد قائداً.

والمملوك إذا أذن له سيده جمع؛ فإن كان عليه ضريبة لا تشغله عن أدائها إذا جمع فعليه الجمعة، وإن كانت تشغله فلا جمعة عليه، وإن كان يخدم أهله فأذن له مولاه في الجمعة فعليه الجمعة.

والذي لا اختلاف فيه أن صلاة الجمعة يجب حضورها على أهل المصر من الأحرار البالغين.

قال أبو المؤثر: الذي سمعنا أنه كان يعذر من الجمعة: النساء والعبيد والمريض والمسافر والأعمى والذي لا يجد قائداً إلى المسجد، ولا تجب على النساء ولا على الصبيان ولا المماليك. ومن حضر الجمعة من النساء والعبيد أجزاءهم ركعتان مع الإمام.

قال أبو المؤثر: من حضر الجمعة من امرأة أو مسافر أو عبد أو صبي، أو مريض يطيق الصلاة فإنهم يصلون بصلاة الإمام ركعتين.

(١) رواه البيهقي، عن تميم الداري بمعناه، كتاب الجمعة، باب من لا تلزمه الجمعة، ر ٥٢٥١.



مَسْأَلَةٌ: [في وجوب الجمعة]

قال أبو مُحمَّد: وليس على مسافر جمعة في سفره، ولا يصلِّي إلا صلاة / ٨/ السفر.

وصلاة الجمعة تجب على الناس كافة إلا من قام الدليل بعذره، مثل: المسافر والعبء والمرأة والصبي، والخطاب لهم لازم، سواء كان إمامًا جائرًا أو عادلاً فالجمعة لازمة لهم، وذلك في الأمصار التي مَصَّرَهَا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال: إِنَّ الله - تبارك وتعالى - فرض على الناس أن يصلُّوا الظهر في يوم الجمعة ركعتين في المواضع التي ذكرناها.

مَسْأَلَةٌ: [في وعيد تارك الجمعة، وأنواع العذر]

عن ابن عَبَّاس: من ترك الجمعة أربعًا متواليات لا يكون له من تركها عذر؛ فقد نبذ الإسلام وراء ظهره. وعن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ»^(١).

والعذر من صلاة الجمعة الخوف من عدوٍّ أو مرض أو حرًّا أو برد أو مطر يخاف منه المضرة، أو جنازة يلي الصلاة عليها، والاشتغال بالقوت وطلبه.

مَسْأَلَةٌ: [على من تجب الجمعة، وفرائضها]

قال: والجمعة يجب فرضها على من تصحَّ فيه أو صاف العقل والحرِّيَّة والبلوغ والمقام.

(١) رواه ابن ماجه، عن جابر بلفظه، كتاب إقامة الصلاة، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر، ر ١١٢٢. والحاكم في المستدرک، مثله، كتاب الجمعة، ر ١٠١٨.

ومن فرائض الجمعة: الوقت، والخطبة، والنداء للصلاة.

فالحجّة في لزوم إتيانها ما أمر الله تعالى بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩). والذكر هو الصلاة، والسعي هو القصد؛ على ما رواه لي بعض من يوصف بمعرفة اللغة أنّه في اللغة كذلك.

وأجمعوا جميعاً أنّ الله - جلّ ثناؤه - خاطب بهذا الخطاب البالغين الأصحاء العقول أهل الإقامة والحرية ٩/ من الرجال دون النساء، وفرّق الخطاب بالصفات ما كان موجوداً بالمخاطبين ممّا لهم فرضها.

قال أصحابنا: ليس على المسافر والعبيد والمرأة جمعة، والإجماع على ذلك إذا حضروها صلّوا مع الإمام ويسقط الفرض عنهم. وفي نفسي من ذلك شيء؛ لأنّهم أتوا بما لم يؤمروا به، وتركوا الفرض الذي أمروا به، فأرى الفرض باقياً عليهم، والله أعلم، ولكن لا حظّ للنظر مع الاتفاق والنصّ.

وأجمع أهل العلم على أنّ لا جمعة على النساء، وأجمعوا أنّهنّ إذا حضرن فصلين أجزأ عنهنّ. واختلفوا في العبيد، وأكثر القول أنّ لا جمعة عليهم.

وقال أكثر أهل العلم: لا جمعة على المسافر. وقيل: «إنّ النبيّ ﷺ صلّى الظهر بعرفة وكان يوم الجمعة»^(١)، وفي ذلك دليل على أنّ لا جمعة على المسافر.

واختلف في المطر هل هو عذر في الجمعة؟ فقال قوم: ليس هو بعذر في حضور الجمعة، وروي أنّه قول مالك. وقال قوم: هو عذر؛ واحتجّوا

(١) رواه ابن المنذر في الأوسط، عن أنس بلفظه، كتاب صفة الصلاة، ١٦٩٢.



بالخبر عن النبي ﷺ من طريق عبد الرحمن أنه قال: «إِذَا كَانَ [يَوْمٌ] مَطَرٍ وَابِلٌ، فَلْيُصَلِّ أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ»^(١).

وقال: فَإِنْ صَلَّى الْمَسَافِرُ وَالْعَبْدُ أَجْزَأَهُمْ عَنْ فَرَضِهِمْ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِيمَا عَلِمْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا السَّعْيُ الْمَأْخُوذُ بِهِ إِلَى الْجُمُعَةِ فَهُوَ الْحَثُّ عَلَيْهَا وَالْوَصُولُ إِلَيْهَا، فَمَنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَفَعَلَهَا مَاشِيًا / ١٠ / أَوْ رَاكِبًا فَقَدْ سَعَى. وَقَوْلٌ مِنْ قَالَ: إِنَّ السَّعْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْقَدَمَيْنِ خَاصَّةً فَغَلَطَ؛ الدليل على ذلك قول طرفة شعراً:

سَعَيْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تَنْوِشُنِي وطرفي يخوض الموت والقلب ثابت^(٢)

يخبر عن نفسه أنه سعى إليها وهو راكب.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِذَا دُعُوا: «إِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ»، وَهُوَ الْمَبَادِرَةُ. وَأَصْلُ الْحَفْدِ فِي اللُّغَةِ: مُدَارَكَةُ الْخَطْوِ وَالْإِسْرَاعُ [فِيهِ]. يَقُولُ: حَفَدَ الْحَادِي وَرَاءَ الْإِبْلِ: إِذَا أَسْرَعَ وَدَارَكَ خَطْوَهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِلْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ: حَفْدَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْرَعُونَ إِلَى الْخِدْمَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً﴾ (النحل: ٧٢)؛ يريد بذلك - والله أعلم - أنهم بنون وأنهم حفدة^(٣).

من أثر: ولا جمعة على النساء والصبي والمساfer والمملوك والمريض، والشيخ والكبير الذي لا يطيق المشي.

(١) رواه أحمد، عن عبد الرحمن بن سمرة بلفظه، مسند البصريين، ٢٠١٢٦. وابن المنذر في الأوسط، مثله، كتاب صفة الصلاة، ١٧٠٠.

(٢) البيت من الطويل، نسبه ابن بركة في جامعه (٥٣٣/١) إلى طرفة، ولم نجده في ديوانه.

(٣) كذا في الأصل؛ وفي غريب الحديث لابن قتيبة (١٧٠/١) بلفظ: «أنهم بنون وهم خدم».

مَسْأَلَةٌ: [في وجوب الجمعة]

ومن كان معه مريض، أو له ماء يسقيه، فإن أمكنه أن يضع مكانه من يقوم على مريضه ويسقي ماءه؛ فعل، ولا يدع الجمعة.

ومن كان يريد الجمعة إلى أن ضاق به الوقت ولا يدرك الصلاة؛ فلا بأس إن جلس في منزله.

جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: «يا أيُّها الناس، توبوا إلى الله قبل أن تموتوا، وبادروا إلى الله بالأعمال الصالحة، وتَقَرَّبوا إليه بالصدقة سِرًّا وعَلَانِيَةً تُرْزُقُوا وتُنصَرُّوا، ثُمَّ اعلَمُوا أَنَّ الله قد فَرضَ عليكم الجمعة / ١١ / في مقامي، في ساعتَي هذه، في يومي هذا، وجمعتي هذه، في شهري هذا، في عامي هذا، فريضة واجبة إلى يوم القيامة؛ فمن تركها جحودًا بها واستخفافًا بها وعليه أمير برّ أو فاجر؛ فلا جمع الله شمله، ولا برك الله له في أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا زكاة له، ألا ولا حجّ له، ألا ولا جهاد له، ألا ولا ولاية له، فمن تاب تاب الله عليه. ألا ولا تؤمنُّ امرأة رجلًا، ألا ولا يؤمنَّ فاجر برًّا، إلا أن يكون سلطانه يخاف سوطه أو سيفه».

والجمعة واجبة على أهل الأمصار إلا امرأة أو صبيّ أو مريض أو خائف أو مملوك، فمن استغنى عنها بلهو أو تجارة استغنى الله عنه؛ والله غنيّ حميد.

قال أبو المؤثر: في الأعرابي إذا كان يحسن الصلاة ويقرأ القرآن؛ فلا بأس أن يؤم أهل القرى إذا كان صالحًا.

ولا رخصة لأحد في ترك الجمعة إذا كان أمير برّ أو فاجر. ولا جمعة على المسافر في موضع الجمعة، فإن كان معه قوم مسافرون فليس لهم



ولا للمقيمين إذا فاتتهم الجمعة حيث تلزم أن يصلُّوها جماعة. وأمَّا في سائر القرى حيث لا تلزم الجمعة؛ فلا بأس على المسافرين والمقيمين أن يصلُّوا إذا فاتتهم الجمعة في مسجد أو غير مسجد.

وعن الحسن في قوله تعالى: ﴿فَأَسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾. قال: أمَّا والله ما هو سعي على الأقدام، لكن سعي بالقلوب، وسعي بالنيَّة، وسعي بالرغبة /١٢/. ويقال: كان في عهد رسول الله ﷺ يرخَّص في الجمعة للأعمى الذي لا يجد قائدًا، والمريض، والمملوك الذي يخدم مواليه، والخائف على دينه، وصاحب الجنازة التي يتخوَّف عليها.

وقال هاشم: وإذا حضر من لا جمعة عليه من النساء والعييد الجمعة؛ فإنَّ عليهم الصلاة. وإن تكلموا والإمام يخطب؛ لزمهم ما يلزم من عليه الجمعة.

وعن ابن عبَّاس: أنَّه أمر مناديه في يوم مطير فنادى: «الصلاة في الرحال». وقد رأى أصحابنا أنَّه في اليوم المطير، والحزَّ الشديد، والبرد الشديد، والخوف والمرض، لا جمعة في هذه الخصال.

وعن ابن عبَّاس أنَّه قال لمؤذِّن في يوم جمعة مطير: إذا بلغت «حيَّ على الفلاح» فأمسك حتَّى آمرُك، فلمَّا بلغ «حيَّ على الفلاح» قال: نادِ «الصلاة في الرحال»، فنظر الناس، وقال: ما شأنكم كأنكم تُنكرون، قد فعله من هو خير منِّي، إنَّ الجمعة عزيمة، وإنِّي كرهت أن أُحرجكم فتمشوا في الطين والدَّحض^(١).

(١) في الأصل: « وأمضى عزمه أكره أن يؤمَّهم » غير مفهوم، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من رواية مسلم. انظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر، ١١٦٣. والطحاوي: مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي فيما يقال فيه في المطر، ٥٣١٠. والبيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب الجمعة، ١٧٢٣.

قتادة: عن أبي المليح عن أبيه: أنه شهد رسول الله ﷺ في [يوم حنين] يوم مطير أمر مناديه فنادى: «الصلوة في الرحال»^(١).

وبلغنا أن جابرًا كان يمشي في الطين، فإذا بلغ باب المسجد مسح رجليه بالأرض ودخل فصلّى.

قيل: من ترك الجمعة ثلاث جمع بلا عذر فهو هالك، وذلك حيث تجب.

ولا يستحب لمن يصلي الجمعة أن يصلي الفريضة قبلها، وينبغي له إذا صلى أن لا يأتي المسجد حتى يعلم / ١٣ / أنهم قد فرغوا من صلاتهم، ولا ينبغي أن يفرط في الجمعة، ولا يصلي في بيته إلا من عذر؛ لأنه جاء الحديث «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ جَمْعٍ مُتَوَالِيَاتٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ حَيْثُ تَجِبُ فَهُوَ مُنَافِقٌ»^(٢)، وأحسب أنه قال: «أربع جمع متواليات»^(٣)، والله أعلم.

وروي أن رجلاً سأل ابن عباس: عن رجل لا يصلي الجمعة ولا جماعة شهرًا؟ قال: صاحبكم في النار.

قال أبو محمد: من تركها ثلاث جمع متعمدًا من غير عذر، فهو هالك بذلك، وهذا فيه اتفاق وسنة، وليس على السنة اعتراض.

ومن احتج بأن صلاة الجمعة خلف أئمة قومنا لا تجوز؛ لأنهم مسافرون؛ فالحجة عليه: أن كل من يلزمه تمام الصلاة أو قصرها من مقيم أو مسافر

(١) رواه أبو داود، عن أبي المليح بلفظ قريب، كتاب الصلاة، باب الجمعة في اليوم المطير، ٩٠٦. ورواه البخاري، عن ابن عمر بمعناه، كتاب الأذان، باب هل يصلي الإمام بمن حضر...، ٦٦٨، ١/١٨٤.

(٢) رواه الطيالسي، عن أبي هريرة نحوه، ٢٥٤٦.

(٣) رواه البيهقي في الشعب، عن ابن عباس بمعناه، فضل الجمعة، ٢٨٦٦.



فإنَّما يصلي الجمعة ركعتين، كان إمامًا أو مأمومًا. أيضًا: وأنَّهم يصلُّون الظهر والعصر أربعًا.

ومن ترك صلاة الجمعة خلف أئمة الجور برأيه من غير رغبة عن الصلاة ولا تخطئة لمن صلاها خلفهم من المسلمين، وتولَّى من صلاها خلفهم، فقد قال المسلمون: إنَّهم لا يتركون ولايته ولا يبرؤون منه، والله أعلم.

والمخاطب بالجمعة غير مخاطب بالظهر؛ لأنَّ الله تعالى لم يخاطب بالجمعة والظهر في وقت واحد.

ومن كان لا يقدر على الوصول إلى الجمعة إلَّا بأن يلحقه ألم وأذى، ولا يقدر على ركوب؛ فأرجو أنَّه يكون معذورًا؛ لأنَّ الجمعة على من يقدر على الوصول /١٤/ إليها بلا مشقَّة، ولا ألم يصيبه، فإن كان يقدر على مركوب فليفعل، ومن حمل نفسه على التعب كان أفضل. وأمَّا المريض فلا جمعة عليه.

باب
٤ما يستحب من اللباس وغيره
في يوم الجمعة

قال مجاهد في قول الله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (الأعراف: ٣١)، قال: اللباس يوم الجمعة بأفضل ما يجد، ويطيب بأفضل ما يجد.

قال أبو المؤثر في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، قال: بلغنا أن المشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ولا يأكلون إلا قوتاً أيام التشريق، فأنزل الله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١)، والإسراف هاهنا أن يحرموا ما أحل الله لهم، والزينة هاهنا اللباس.

ويستحب للرجل يوم الجمعة أن يغتسل ويتطيب ويلبس من جيد ثيابه، فإن فعل ذلك فهو أفضل، فإن لم يفعل وتوضأ ولم يغتسل فلا بأس.

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ خطب يوم الجمعة فقال: «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم جمعته سوى ثوبي مهنته»^(١)؛ يعني: ثوبي بذلته. ومنه يقال: أمهنتي القوم؛ أي: أبذلوني، والأصل الخدمة. ويقال: مهنت القوم أمهنتهم وأمهنهم. ويقال: مهنة القوم - بكسر الميم - أيضاً.

(١) رواه ابن ماجه، عن عبد الله بن سلام بلفظه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، ١٠٩١. وعبد بن حميد في مسنده، مثله، ر ٥٠٠.



وقال أبو المؤثر: يروى عن النبي ﷺ: ١٥٠ / «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِيدًا لَكُمْ، فَمَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَهوَ أَفْضَلُ»^(١).

عن نافع عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢). قال أبو المؤثر: ذلك شيء استحسنته رسول الله ﷺ [ليس] بواجب؛ لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَهوَ أَفْضَلُ»^(٣). ولو كان سُنةً واجبة لم يرخص ﷺ في تركها، وقد جاء الحديث في الرخصة كما جاء الحديث بالأمر.

وقال ابن عباس: يغتسل الرجل ويمس من طيب أهله.
وذكر أنَّ عمر كان إذا عاتب أهله قال: لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة.

وقال محبوب: بلغنا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

وقال ﷺ: «معاشر المسلمين، إنَّ هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا، ومن كان معه طيب فلا يضره أن يمس منه، وعليكم بالسواك»^(٤).
وقال مُحَمَّد بن محبوب: ويقال: إذا أراد الرجل أن يذهب إلى الجمعة فليصل ركعتين قبل أن يذهب، فأما الفطر والأضحى فلا.

(١) لم نجد من أخرج بهذا اللفظ، وسيأتي اللفظ المروي بعد قليل.
(٢) رواه البخاري، عن ابن عمر بلفظه، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، ٨٥١. ومسلم، عن عمر بلفظه، كتاب الجمعة، ١٤٤١.
(٣) رواه أبو داود، عن سمرة بلفظه، كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ٣٠٣. وأحمد، مثله، مسند البصريين، ١٩٧٣١.
(٤) رواه مالك في الموطأ، عن عبيد بن السباق بلفظ قريب، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك، ١٤٢. والبيهقي، نحوه، كتاب الجمعة، باب السُّنة في التنظيف يوم الجمعة بغسل، ٥٥٦٦.

وقال عروة: يستحب أن يصلي قبل صلاة الجمعة أربعاً وبعدها ركعتين على متابعة سنة الظهر. قال: وإذا أتيت المسجد يوم الجمعة فلا تتخط رقاب الناس وصل ركعتين، ١٦١/ فإذا أذن المؤذن فصل أربع ركعات، فإذا فرغ الإمام من صلاته فصل أربع ركعات ثم ركعتين، فإذا جئت والإمام قد فرغ فصل كما تصلي الظهر.

وفي كتاب ابن قحطان: ليس قبل صلاة الجمعة ولا بعدها في التطوع شيء مؤقت، ولكن ليصل ما تيسر، إلا أننا نستحب أن يصلي قبلها وبعدها ركعتين، فإن لم يصل شيئاً إلا الفريضة فقد أداها ولا شيء عليه.
عن قتادة: أن ابن مسعود كان يصلي في بيته ركعتين، وبعدها أربع ركعات.

أوس بن أبي أوس^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم غدا وابتكر ومشى ولم يركب وأنصت ولم يلغ كتب له به عمل سنة»^(٢). وفي خبر: «كتب له بكل قدم عمل سنة وقيامها وصيامها».
وعن أبي صفرة عن محبوب: أن من اغتسل يوم الجمعة ثم أراق الماء؛ أنه لا غسل عليه ويتوضأ.

(١) في الأصل: «أويس بن أبي أويس»، والتصويب من كتب الحديث والتراجم وهو: أوس بن حذيفة الثقفي، يقال له: أوس بن أبي أوس (ق: ١هـ): جد عثمان بن عبد الله بن أوس. كان في الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من بني مالك فأنزلهم في قبة المسجد وبين أهله، فكان يختلف إليهم فيحدثهم بعد العشاء الآخرة. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب، ٣٨١/١ (ش).

(٢) رواه أحمد، عن أوس بن أبي أوس بألفاظ قريبة، مسند المدنيين، ١٥٨٧٢. والنسائي في الكبرى، كتاب الجمعة، فضل الإنصات، ١٧١٠.

باب ٥ الأذان يوم الجمعة

قال سفيان: إنَّ الأذان كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر - رحمهما الله - أذان وإقامة حين يخرج الإمام؛ فإذا خرج الإمام أذن، وإذا نزل من المنبر أقام. وهذا الأذان الذي زادوه محدث، فأما الأذان فالأول، وإنَّما أحدثه عثمان حين كثرت الناس بالمدينة فأمر أن يؤذَّن على الدور ليسمع الناس على ذلك حتَّى يأتوا المسجد.

وقال أبو المؤثر: الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ / ١٧/ وأبي بكر وعمر - رحمهما الله - أشدَّ محافظة ومسارة، فإذا أذن المؤذَّن أذاناً واحداً فمن حين ما يفرغ من أذانه يقوم الخطيب، والناس اليوم اشتدَّت غفلتهم فينتبهون بالأذنين الأولين لينتبهوا إلى إتيان الجمعة، وليس هو بأذان تام. فإذا أذن المؤذَّن الأذان التام أقام الخطيب من بعد أن يفرغ المؤذَّن من أذانه، وليس بالنداءين الأولين بأس لتنبيه الناس.

وقال أبو المؤثر: سمعنا أنَّ البيع كُره إذا زالت الشمس، فمن اشترى بعد زوال الشمس قبل أن يصلِّي الإمام؛ فمنهم من يرى نقض البيع، ومنهم من كره ولا ينقضه. قال أبو المؤثر: نحن نأخذ بنقض البيع؛ لنهي الله تعالى بقوله - جلَّ ذكره -: ﴿إِذَا تُودِيَكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. وقال: إذا أذن المؤذَّن [الأذان] الأخير قبل زوال الشمس لم يحرم البيع والشراء حتَّى تزول الشمس.

وقال: الذي سمعنا أنه إذا أخذ المؤذن في الأذان الثالث إذا فرغ منه قام الخطيب؛ فإنه يمسك حتى يفرغ المؤذن. قال: ولا بأس بالكلام إن تكلمت متكلم قبل أن يفرغ المؤذن من الأذان، فإذا فرغ من الأذان وقام الخطيب انقطع الكلام. وقال بعض: خروج الإمام يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام. وقال بعض: قعود الإمام على المنبر يقطع الصلاة، وكلامه يقطع [الكلام].

وإنما يعني قعوده على المنبر انتظاره للمؤذن / ١٨ / أن يفرغ [من] الأذان، وبهذا نأخذ. وقد كنا أدركنا الناس من قبل في أيام المهنا وطائفة في أيام الصلت، وهم إذا فرغ المؤذن من الأذان قام الناس فصلوا ركعتين، وكان بعض أهل البصرة لا يفعل ذلك إلا عامة الناس والأخلاق الذين لا فقه لهم، وقالوا: إنها بدعة ابتدعتها رجل، أحسب أنهم قالوا: فيض بن اليمان بن الجهل الجبل^(١) - والله أعلم - أهو أم غيره ركع ركعتين بعد الأذان، وكان يلي الخطبة ثم خطب الناس؛ هكذا ذكر لي.

وربما كانت البدعة يعمل بها حتى كانت كأنها سنة، ثم كلمنا محمد بن محبوب في إمامتها ورد الناس على ما كانوا عليه ففعل، وكان هو الخطيب وكلمناه في أيام الصلت ففعل فرجع الناس عن^(٢) هذا، وكان إذا فرغ المؤذن من الأذان قام خطيباً ولم ينظر الناس ولم يركع فانتهى الناس.

وقال: إن الجمعة في غير الأمصار الممصرة مع إمام العدل تُصلى ركعتين، ولا يجوز البيع والشراء مذ تزل الشمس حتى يُصلى [لو] لم يؤذن إذا كانت الشمس قد زالت.

(١) كذا في الأصل، ولم نجد من ترجم له أو ذكره كاملاً بهذا الاسم، وقد ذكر الكندي مسألة في اليمين رواها عن فيض بن اليمان عن بعض إخوانه. انظر: بيان الشرع، ٢٣/٢٦.

(٢) في الأصل: على، ولعل الصواب ما أثبتناه.



وقال هاشم: من اشترى بعد الزوال فالبيع فاسد، وإن اشترى بعد الأذان فالبيع تام^(١). وقال أبو عبد الله في نقض البيع إذا أذن بالجمعة، والله أعلم. على قول هاشم فينبغي أن ينقض البيع إذا كان بعد الزوال؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ أي: إذا وجبت الجمعة، وقد دخل الثمن في البيع وغير ذلك. فلو أنَّ رجلاً لم يبع /١٩/ ولم يشتر ولكن جلس في حر [فة]^(٢) أو ضيعة^(٣) أو تاجر على دكانه ولم يبع^(٤) شيئاً، ورجل تقاضى من يحمله إلى بلد آخر، أو تزوج امرأة وقعد في البيت يفاكه امرأته؛ فكلُّ هذا مكروه فعليه بعد زوال الشمس يوم الجمعة، وقد كنت لا أتقدّم على النقض، وأحسب أنَّ ذلك رأي أبي عليّ، والله أعلم.

والمسافر لا بأس عليه أن يشتري ويبيع يوم الجمعة إذا نودي للصلاة، وكذلك من ليس عليه جمعة.

(١) إذا كان الأذان قبل الزوال.

(٢) في الأصل: بياض قدر كلمة، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٣) ضَيْعَةُ الرجل: حِرْفَتُهُ وصِنَاعَتُهُ ومعاشُهُ وكسبه. يقال: ما ضَيْعَتُكَ؟ أي: ما حِرْفَتُكَ؟. قال شمر: كانت ضَيْعَةُ العرب: سِيَّاسَةُ الإِبِلِ والغنم، ويدخل في الضَيْعَةِ الحِرْفَةُ والتجارة. وقال الأزهري: الضَيْعَةُ والضِّيَاعُ عند الحاضرة مال الرجل من النخل والكزْم والأرض والعرب لا تعرف الضَيْعَةَ إلا الحِرْفَةَ والصَّنَاعَةَ. والضَيْعَةُ: العَقَارُ، والأرض المُغْلَّةُ. وجمعها: ضَيْعٌ وضِيَاعٌ. انظر: اللسان، (ضيع).

(٤) في الأصل: «يبلغ». وجاء في الهامش: «يبيع»، ولعلَّ الصواب كما أثبتناه.

باب ٦ فيمن تجوز صلاة الجمعة خلفه ومن لا تجوز، وبدلها

ولا رخصة لأحد في ترك صلاة الجمعة إذا كان [له] أمير برًّا أو فاجرًا.
قال أبو المؤثر: ذكر لنا أنّ حبيبًا كان مع جابر بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خلف الحجَّاج في يوم الجمعة، فقال جابر بن زيد: الرواح إلى الجمعة، فقال له حبيب: أخلف الحجَّاج؟! قال له جابر: نعم، إنّها صلاة جامعة وسُنَّة مَتَّبَعَةٌ^(١).
وقيل: إذا كانت في أيدي الجبابرة فلا بأس على من تركها.
وقيل: كان أبو عبيدة لا يرى في شيء من أرض الأعاجم جمعة. وكان ضمّام يقول: كلّ أرض من أرض أهل الذمّة والعرب أقيمت فيها الحدود جمع فيها. وقال: والجمعة تجب بضَحَار^(٢) والبحرين والبصرة والكوفة ومكّة والمدينة والشام واليمن وراء إمام العدل والجبابرة، وسل عنها.
وحدّث شعيب بن معروف الشعبي^(٣) أنّه سأل أبا عبيدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن

(١) انظر: جامع ابن جعفر، ٤٠٧/٢.

(٢) ضحار: مدينة عُمانية من أقدم وأهم المدن الساحلية في عُمان، تقع على بعد ٢٤٠ كلم شمالي غربي العاصمة مسقط، ويطلق عليها اسم مَجَان، وقيل: سمّيت نسبة إلى صحار بن أرم سام بن نوح النبي ﷺ.

(٣) شعيب بن المعروف البصري، أبو معروف (ت: ق ٢هـ): ولد بمصر وانتقل إلى البصرة، أخذ عن أبي عبيدة مسلم، وصاحب الربيع وخالفه في مسائل ثلاث. ولمّا سمع بخلاف ابن فندين للإمام عبد الوهّاب رحل إلى تيهرت وعاضد النُّكَّار وهاجموا المدينة على حين =



الجبابرة آتيهم؟ قال: لا، فأعدت المسألة ثانية /٢٠/ قال: لا. قلت له: تكون جمعة إلا عند إمام؟ فسكت، فرأيته كأنه كاره أن ينهى عن الصلاة معهم. وقال عمر لربيع^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: صَلَّيْنَا عِنْدَ رُوَّسِ الْأَفَاعِي - يَعْنِي الْجَبَابِرَةَ - ، فَعِنْدَ أَذْنَابِهَا أَحَقُّ أَنْ تَصَلِّيَ؛ يَعْنِي الْأَتْبَاعَ مِنْهُمْ مِمَّنْ فَارَقْنَا، فَالصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ جَائِزَةٌ مَا صَلَّوْهَا لَوْ قَتَلَهَا.

وإذا كان بعمان إمام أخذ الإمامة عن مشهور العلماء وأعلام الدعوة، ولم يحدث حدثاً يزيل عنه الإمامة؛ فالجمعة معه لازمة، والمعطل لها معطل الفريضة. وإذا كانت في أيدي الجبابرة فلا بأس على من تركها.

والجمعة ثابتة بصحار ما كان أمر المسلمين قائماً ولو مات الإمام، فإن مات أو سافر صلى الناس بعده أربع ركعات. وإن صلى بالناس الجمعة مسافر ركعتين برأي الإمام فجائز، وقد فعل ذلك أبو علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولا بأس بالصلاة خلف قومنا في الجمعة وغيرها، والذي نحن عليه ومضى أسلافنا من الفقهاء أنه لا بأس بالصلاة خلف أئمة قومنا إذا أقاموا الصلاة لوقتها، وقد كان جابر بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يصلي خلف الحجاج.

فإن قال قائل: إنه لا يرى الجمعة خلف أئمة قومنا تصح له، وأخبر برأي المسلمين؛ فإن رجع فذلك الواجب عليه، وإن ثبت على قوله كان بذلك في الصدر منه حرج، ولا تسقط ولايته حتى يزعم أن جابراً أو غيره ممن لم ير

= غرة، فقتل ابن فندين، وهرب شعيب إلى طرابلس وواصل معارضة الإمام عبد الوهاب، فخلعه الربيع وأعلن البراءة منه. وإليه تنسب الشعبية. انظر: الدرر الجيني: الطبقات، ٥٤١/٥٥ - الراشدي: أبو عبيدة وفقهه، ص ٢٣٣. التراث: معجم أعلام المغرب، تر ٥٤٥، ٤٤٦/٣. الربيع وآخرون: الرسالة الحجة، ملحق تراجم الأعلام.

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب أن يقول: «أبو عمرو الربيع بن حبيب»، والله أعلم.

بالصلاة خلفهم بأسًا ليسوا على صواب وأنهم كانوا في ذلك على غير الحق. وإذا صار إلى هذه المنزلة استتابه المسلمون ٢١١/ من ذلك؛ فإن تاب وترك ما اختار من رأيه لم تسقط ولايته، وإن أصرَّ كان حقيقًا على المسلمين البراءة منه.

وقال من قال: يُصَلِّي خلف أهل البرِّ والتَّقَى، وذلك ما لا اختلاف فيه. وقال من قال: يُصَلِّي خلف البار والفاجر من أهل القبلة. وقيل: إِنَّمَا يُصَلِّي خلف الجبابة إذا ملكوا الأرض. وقال بعض المسلمين: قد اتَّفقتُم على أن تصلوا خلف أهل البرِّ والتَّقَى، واختلَّفتُم فيها خلف الفاجر وكذب بعضهم بعضًا؛ فما اجتمعتم عليه فهو الحقَّ فخذوه، وما اختلَّفتُم ففي ذلك الضلال والباطل فدعوه، والرواية عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِيَوْمِكُمْ خِيَارِكُمْ فَإِنَّهُمْ قُرْبَانِكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ، فَلَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ إِلَّا خِيَارِكُمْ»^(١).

وروي أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا وَجَّهَ وَفَدَهُ إِلَى مَعَاوِيَةَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ وَاجْعَلُوا صَلَاتِكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنَ الْمُتَّقِينَ.

وقال أصحاب النبي ﷺ: «يا رسول الله، إِنَّكَ قُلْتَ: «سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَقْتَدُونَ بِي وَلَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِ رَبِّهِمْ»، فَكَيْفَ بِالصَّلَاةِ مَعَهُمْ إِذَا أَدْرَكْنَاهُمْ؟ قَالَ: «صَلُّوا فِي بَيْوتِكُمْ وَاجْعَلُوا صَلَاتِكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً»^(٢).

قال يزيد بن أبي زياد^(٣): كَلَّمَنِي إِبراهيم النخعي وسعيد بن جبیر يوم

(١) رواه الدارقطني، عن مرثد الغنوي بمعناه، كتاب الجنائز، باب نهي رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام، ١٦٤٨. والحاكم، نحوه، كتاب معرفة الصحابة، ر٤٩٣٣.

(٢) رواه مسلم، عن أبي ذر بمعناه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، ر١٠٦٧. وأحمد، نحوه، مسند الأنصار، ر٢٠٨٩١.

(٣) يزيد بن أبي زياد القرشي الكوفي، أبو عبد الله (ت: ١٣٦هـ): أخو برد بن أبي زياد مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيًا. أخرج له =



الجمعة والإمام يخطب، كانا قد صلّيا في بيوتهما، وكان الحسن يفعل ذلك. وقال الفضل: إنَّ جابراً صلّى الجمعة خلف الحجّاج بالبصرة، وأجازوا الصلاة خلف/٢٢/ الجبّارة. وقال: أدركت أشياخي يقولون: أصل الجمعة بعمان بصحار، قيل له: ما لك لا تصلّي الجمعة بصحار؟ قال: أنا مسافر، ولو كنت مقيماً لصلّيتها.

وقيل: كان أبو مالك رضي الله عنه يصليّ جمعة ويتأخّر جمعيتين، وربّما رادف جمعيتين ولم ير إجازة التأخّر ثلاث جمع.

فصل: [في تأخير الولاة للجمعة]

بلغنا أنّ الحجّاج بن يوسف أخّر صلاة يوم الجمعة يوماً في مكّة، فقال عبد الله بن عمر: الصلاة، أما ترى الشمس إلى ما فعلت؟ قال الحجّاج: يوشك أحدكم أن يبان رأسه من جسده. فخرج عبد الله بن عمر وهو يقول: لا عدت أصليّ معك أبداً.

بلغنا أنّ جابر بن زيد [إذا] كان مع الحجّاج في المسجد يوم الجمعة، فإذا خاف المساء صلّى وأوماً وهو جالس مخافة على نفسه من الحجّاج. وقال: إنّه كان يصليّ أربعاً.

وقيل: إن جابراً صلّى بالإيماء يوم الجمعة والحجّاج يخطب إلى أن فات الناس الوقت. وقال جابر بن زيد: اليوم نفع كلّ ذي علم علمه.

وقيل: إنّ الحجّاج لمّا وُلّي - لعنه الله - أتى يوم الجمعة فصعد المنبر قبل صلاة الظهر فلم يزل يتكلّم حتّى انقضى وقت الظهر، ثمّ لم يزل يتكلّم

= البخاري تعليقاً ومسلم مقروناً بغيره. انظر: البخاري: التاريخ الكبير، ٨ / ٣٣٤. المزي: تهذيب الكمال، ٣٢ / ١٣٥ - ١٤٠. الجوزجاني: أحوال الرجال، ص ٩٢.

أيضًا حتَّى انقضى وقت العصر وخيف أن ينقضي، فقام رجل من المسلمين فقال: أصلح الله الأمير، الصلاة. فقال له: يا لُكع أو ليس نحن في الصلاة؟! قيل: ثمَّ أمر بضرب رقبتة.

وقيل: إنَّ جابر بن زيد وقومًا من المسلمين كانوا لا يتركون الجمعة وقد علموا ذلك منه، فلمَّا مات /٢٣/ الحجَّاج وظهر المسلمون قيل: الحمد لله الذي ردَّ علينا جمعتنا، لو كانت الجمعة بخراسان لأتيناها.

وقيل: كان عبيد الله بن زياد إذا صعد المنبر فمذ يصعد وهو يدعو الله على المسلمين، والمسلمون في المسجد يسمعون لا يقدرّون دفعًا لأنفسهم. قيل: فصعد ذات يوم المنبر فأكثر الدعاء على المنبر. قيل: فضرب المرداس^(١) يده على الحصى ليخصيه به وهو على المنبر، وكان خلفه جابر فكفَّ يده ومنعه تقيّة ومخافة. وكان عبيد الله يومئذ عاملًا ليزيد بن معاوية على البصرة.

مَسْأَلَةٌ: [فِيمَنْ شَكَّ فِي الْجُمُعَةِ]

كان المسلمون إذا شكّوا في الجمعة صلّوا ركعتين مع الإمام، ثمَّ أعادوا أربعًا للاحتياط. فإن كانت صلاة الجمعة تامّة كانت صلاتهم التي صلّوها أخيرًا تطوّعًا، وإن كانت صلاة الجمعة فاسدة فالتّي صلّوها أخيرًا أربع ركعات هي صلاتهم.

قال: ويُحضر النيّة إذا صلّوا أربعًا بعد صلاة الجمعة، إن كانت صلاة الجمعة تامّة فهي صلاتهم وهذه تطوّع، وإن كانت فاسدة فهذه صلاتهم؛ لأنَّ

(١) هو: المرداس بن حدير بن عامر الربيعي الحنظلي التميمي (ق: ١هـ)، وقد سبقت ترجمته في الجزء الثالث.



صلاة الجمعة ليس في كلِّ موضع واجبة، ولا خلف كلِّ سلطان جائزة؛ لأنَّ الذي أدركنا عليه أشياخنا أنَّهم كانوا يقولون: الجمعة واجبة وراء السلطان العدل والجور في الأمصار الممصرة، فإذا كان عليهم إمام عدل يقيم الحدود فإنَّ الصلاة - صلاة الجمعة - خلفه واجبة، فإن كان سلطان جور كانت أربع ركعات ولم تكن جمعة. ٢٤/ فإن صلَّى بالناس ركعتين يوم الجمعة بالقهر منه لهم فإنَّهم يعيدونها أربعًا، وإن شاءوا لم يحضروها صلُّوا في بيوتهم أربعًا، وإن شاءوا في مساجدهم أربعًا إلا أن يخافوا عقوبة سلطانهم الجائر. فإذا صلُّوها في مساجدهم أذَّنوا وأقاموا إن أمنوا.

وإن شكَّوا في إمامته بدروا وصاروا عندهم بمنزلة [.] في أصل إمامته ارتيابًا منهم في عدل من قدَّمه، أو^(١) تقدَّم هو عليهم بالغلبة، أو أحدث منكرًا؛ فأحسن ذلك أن يأتوا الجمعة ولا يتركونها، ثمَّ يعيدونها أربعًا بالاحتياط كما فعل المسلمون.

ويكره أن يصلِّي المسافر الجمعة حيث تلزم الجمعة، ولا نقض عليهم إن صلُّوا عند إمام عدل أو سلطان جائر، كلُّه سواء.

وقيل: كلُّ قوم صلُّوا حيث تجب الجمعة جماعة قبل الإمام أو بعده فصلاتهم منتقضة. وأمَّا حيث لا تلزم الجمعة فذلك مكروه، ولا يبلغ به إلى فساد. وينبغي أن تكون جماعتهم يوم الجمعة [واحدة]^(٢)، [فإذا صلُّوا] ركعتين فصلاتهم منتقضة لو صلُّوا بعد صلاة الإمام إن كانت صلاة الظهر.

(١) في الأصل: «و»، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) هذه الإضافة من جامع ابن جعفر، ٣٩٩/٢. والإضافة التي بعدها من عندنا ليستقيم المعنى.

والبلد الذي ليس فيه جمعة إذا فاتت الجمعة فإنَّهم يصلُّون جماعة ويؤذنون.

وقال: الصلاة خلف الجبابرة جائزة.

قيل: فما بال راشد^(١) لم يكن يُصلي الجمعة؟ قال: لم يكن يملك عُمان كلها.

قيل: فمن ملك ضحار ولم يملك شيئاً من عُمان؟ قال: هي أم القرى الجمعة فيها جائزة.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الجمعة خلف الجبابرة، ومن يقوم بها]

قال أبو مُحمَّد: اختلف أصحابنا في صلاة الجمعة /٢٥/ خلف الجبابرة؛ فقال بعضهم: لا تجوز معهم، وهم الأقلُّ؛ وحجَّتهم في ذلك: أنَّ الجمعة وجبت في الأصل مع الإمام العادل باتِّفاق الأُمَّة، فهي واجبة مع الإمام العادل للإجماع على ذلك واختلَفوا في لزومها مع غير العادل.

وقال الباقر: الجمعة تجب مع العادل وغير العادل؛ لأنَّ فرضها وجب بأمر الله تعالى لقوله: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾؛ فهذا أمر عام فلا يزول فرضها إلاَّ بالإجماع، ولم يكن في الأمر عادل ولا غير عادل، وهذا القول الأخير عندي أشبه القولين وأقربهما إلى الحجَّة.

(١) لعله يقصد: أبا غسان راشد بن سعيد اليعمدي (ت: ٤٤٤٥هـ): إمام بعمان ببيع بعد الخليل بن شاذان سنة ٤٢٥هـ على الشراء ثمَّ على الدفاع، وسار فيهم سيرة حميدة، ومدحه الحضرمي في قصيدة طويلة. له شعر رقيق، وتنسب إليه سيرة في الولاية والبراءة، وله عهود ورسائل إلى ولاته في البلاد. توفِّي في محرَّم ٤٤٥هـ، ودفن في مقبرة الأئمَّة بنزوى. انظر: الشماخي: السير، ٤٤٢/٢ - ٤٤٣. معجم أعلام إباضيَّة المشرق (ن. ت).



وتجوز الصلاة خلف الجبّار مع فسقه، جمعة كانت أو غير جمعة؛ لأنّ الجمعة فرض عليه كما أنّها فرض على سائر المسلمين، فإذا صلّاها فهو مؤدّ لذلك الفرض، وصلاته ماضية مع فسقه؛ لأنّ الفسق لا يفسد الصلاة، ذلك أنّ الفاسق لا يعيد الصلاة إذا ترك فسقه كما يعيد صلاته إذا كان غير متطهّر، فإذا كان فسقه لا يفسد صلاته فصلاة من خلفه أخرى أن لا يفسدها. والكافر بالله لا تجوز الصلاة خلفه؛ لأنّ الكافر إنّما تجب الصلاة عليه بعد خروجه إلى الإسلام، كما أنّ المحدث إنّما أمر بالصلاة أن يتطهّر، ولا تجوز الصلاة خلفهما؛ لأنّهما أمرا بالصلاة بعد الإسلام والتطهّر. والعاصي لربّه الفاسق في فعله مأمور بالصلاة مع /٢٦/ فسقه ومعاصيه.

فإن قال: أفليس الغاصب لا تجوز صلاته في الموضع الذي اغتصبه على قول بعض أئمّتكم؟ قيل له: نعم.

فإن قال: أو ليس هذا الجبّار قد غصب مقام الإمام العادل ومنعه منه والإمام أولى به منه؟

قيل له: موضع الإمام للصلاة ليس بمُلك، ولا يجوز أن يكون مغصوبًا، ولكن قد منع الإمام موضعًا هو أولى به منه فصلاته جائزة مع ذلك؛ لأنّه عزم أن لا يدع الإمام أن يصلّي فيه. كما أن الجبّار إذا منع المسلمين عن دخول البلد الذي فيه الجمعة فإن صلاته جائزة؛ لأنّه مع ذلك مأمور بالصلاة.

فإن قال: أو ليس قد روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «من صلّى يقوم وهم له كارهون فلا تجوز صلاته»^(١)؟

(١) رواه عبدالرزاق، عن الحسن بمعناه، كتاب الصلاة، ٣٧٦٤. والطبراني، عن طلحة بن عبيد الله بمعناه، ر ٢١٠.

قيل له: هذا مثل قوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(١)؛
لم يرد بذلك إلا نقصان أجرها، والله أعلم.

وليس للإمام أن ينهى الجبار عن صلاة ليس هو حاضر لها؛ لأنَّ في ذلك إضاعة الفرض وترك إقامة الصلاة.

وليس الخطبة تقوم مقام ركعتين؛ لأنها لو كانت بدلاً من الركعتين لكان من لم يدرك الخطبة يعيدها أربعاً. وأيضاً: فلو كانت تقوم مقام الركعتين لجاز أن يقال: بعض الصلاة استقبل بها القبلة وبعض استدبر بها.

[مَسْأَلَةٌ: فِيمَنْ يَقُومُ بِالْجُمُعَةِ]

وللمسلمين أن يصلُّوا جمعة إذا عُدِمَ قائمٌ بها من إمام عادل أو جائر، إذا اليد يد المسلمين وهم القوام بإقامة الأئمة /٢٧/ وإليهم الحل والعقد، جازوا أن يأمروا رجلاً من المسلمين يرضونه لصلاتهم، فيصلِّي بهم الجمعة، ويصلِّي بهم ركعتين بعد خطبة، يوحد الله فيها ويشني عليه ويصلِّي على نبيِّه ﷺ. ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات؛ لأنَّ الأمر بالصلاة عام للمسلمين لقوله - جلَّ وعزَّ -: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾. وقد كان أهل الكوفة أخرجوا عاملهم في ولاية عثمان وهو سعيد بن العاص، وقدموا أبا موسى الأشعري فصلِّي بهم ركعتين بعد خطبة. وكذلك أهل البصرة قدموا الحسن البصري فصلِّي بهم ركعتين بعد خطبة، وكانت قد خلت من أمير. وهذا عمل من أهل المصريين^(٢) يدلّ

(١) رواه الربيع، عن ابن عباس، كتاب الصلاة، باب (٤٤) في المساجد...، ٢٥٦، ١٠٨/١.

وعبدالرزاق، عن عليّ بلفظه، كتاب الصلاة، باب من سمع النداء، ١٩١٥، ٤٩٧/١.

(٢) في الأصل: «وهذا عيل خ عمل من أهل البصريتين خ المصريين»، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.



على أن صلاة الجمعة واجبة مع الإمام وغير الإمام، وفرضها على المسلمين عامًا، ولم نعلم أن أحدًا نقل أن عثمان أنكر على أهل الكوفة ذلك الفعل الذي كان منهم؛ لأن الإمام يعرف رعيته ما ذهب عليهم من دينهم وينكر فعل الخطأ منهم ويرسل بذلك إليهم؛ لأنه أحد المؤدبين لهم والمسؤول يوم القيامة عن رعيته، والله أعلم وبه التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن حضر الجمعة في غير موضعها]

ومن حضره يوم الجمعة في غير موضعها؛ فليقم حيث شاء من صفتهم؛ لأنهم ليس هم في صلاة جائزة لهم. وقد كان أبو مالك [يقول]: يدخل معهم بغير وضوء، وقال: يكون قيامه معهم في طرف الصف؛ لأجل أن لا يقطع على من يدين /٢٨/ بصلاتهم. قال: أو يقول: «سبحان الله» إلى حين ما يفرغ من صلاتهم.

مَسْأَلَةٌ: [في التخلف عن الجمعة فوق الثلاث]

قال أبو الحسن: من ترك الجمعة ثلاثًا بلا عذر فهو هالك حيث تلزم. وصلاة الجمعة جائزة في الأمصار السبعة خلف كل بار وفاجر؛ لأنها واجبة هنالك، ولا توجد إلا في ذلك الموضع في ذلك الوقت فهي عندهم جائزة. وقد صلى المسلمون خلف الجبابرة وخلف الحجاج، ولم أر أصحابنا يجيزون التخلف عن الجمعة فوق الثلاث، وفيها الاختلاف خلف الجبابرة.

قال أبو محمد: ومن ترك ثلاث جمع متواليه بلا عذر هلك، ولا بدل عليه في صلاته التي صلاها يوم الجمعة حيث تلزم الجمعة.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن فسدت عليه الجمعة]

ومن فسدت عليه صلاة الجمعة فذكر في الوقت؛ صَلَّى أربع ركعات باتِّفاق الجميع. وإن ذكر بعد الوقت ففيه قولان؛ قال موسى بن عليّ: يصليّ ركعتين إذا فات الوقت. وقال مُحَمَّد بن محبوب: يصليّ أربعاً في الوقت وغير الوقت؛ لأنّ الذي عليه أن يصليّ في هذا الوقت صلاة الظهر، وقد مضى وقت الجمعة.

وقال: الجمعة إذا انتقضت على المقيم صَلَّى في الوقت أربعاً وبعد الوقت ركعتين^(١).

قال: والجمعة إذا فات وقتها صلاحاً أربعاً، ولا أعلم بين أحد من الناس اختلافاً في ذلك.

مَسْأَلَةٌ: [في الصلاة خلف العادل، وفيمن انتقضت جمعته]

قال أبو الحسن: والسلطان العادل لا خلاف في الصلاة خلفه، والاختلاف بينهم خلف الجبابة.

ومن انتقضت /٢٩/ عليه صلاة الجمعة في الوقت صَلَّى؛ أربعاً في صلاة الظهر، وبعد الوقت ركعتين صلاة الجمعة. وقيل: يصليّ أربعاً في الوقت وغيره، وهو قول أبي زياد وعمر بن المفضل.

مَسْأَلَةٌ: [في تقديم الإمام غيره للجمعة]

قال أبو مُحَمَّد: وإذا قدّم الإمام يوم الجمعة رجلاً لم يشهد الخطبة لغيبته عن المسجد ولم يسمعها؛ فالصلاة تامّة.

(١) تصلى الجمعة ركعتين بعد الوقت في حال فسادها لا في حال فواتها، فليتنبه، والله أعلم.



وعنه: وإذا فسدت على الإمام الصلاة يوم الجمعة فقدّم رجلاً لم يحضر المسجد في حال الخطبة فصلّى؛ أن الصلاة فاسدة، وإن كان حاضرًا في موضع لا يسمع الخطبة منه فأصغى واستمع فلم يسمعها؛ فصلاتهم تامّة. وإن كان من قدّمه الإمام يتكلّم في حال الخطبة؛ فصلاته وصلاتهم فاسدة.

باب ٧ في الخطبة والصلاة

وهما مقرونتان لا يفرق بينهما؛ قال بشير: اختلفوا في الجمعة بعد النبي ﷺ، وأجمعوا أنها كانت فريضة في أيامه ﷺ. قال: وذكر لنا أنه لما نزلت صلاة الجمعة صليت ركعتين وكانت الخطبة مكان ركعتين. قال: ولا صلاة جمعة إلا بخطبة.

وقال: خطبة الجمعة فريضة؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا **أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا**﴾، فالقيام هاهنا لا يكون إلا للخطيب، ولا يكون إلا قائمًا كما ذكر الله تعالى لنبيه ﷺ؛ يعني: قائمًا خطيبًا، وذلك أن رسول الله ﷺ كان يخطب يوم الجمعة إلى أن أقبلت /٣٠/ غير من الشام فابتدرها الناس، فقاموا من المسجد وتركوا رسول الله ﷺ قائمًا إلا نفر قليل - أحسب أنهم قالوا -: اثنا عشر أو ثلاثة عشر رجلًا وامرأة -، فقال رسول الله ﷺ لو اتبع أحرکم أولکم لسال علیکم الوادي نارًا. قال: فعرفنا أن الصلاة لا تجوز إلا بالخطبة كما تأولها رسول الله ﷺ.

قال: وصلاة الجمعة فريضة، وقد صلاها النبي ﷺ بخطبة والأئمة من بعده، وكان ﷺ يقرأ في الخطبة.

وعن ابن مسعود: قصروا في الخطبة وأطيلوا الصلاة.

ولا يخطب الأعرج الذي لا يقدر أن يقوم. فإن لم يجدوا من يخطب



غيره فلا صلاة إلا بخطبة ولا خطبة إلا بقيام، فإذا عدموا من يخطب لهم - وهي مسألة ضيقة - صلُّوا أربع ركعات فرادى؛ غير أنَّهم لا يقدرُونَ أن يكون الإمام أو غيره ممَّن يقوم فيحمد الله ويصلي على النبي ويستغفر له وللمؤمنين، ويدعو الله بما فتح كلمات موجزات، ويصلُّوا ركعتين. وليس له أن يفرق بين الخطبة والصلاة، وله أن يجمع بينهما، فإن فرق بينهما أعاد الخطبة. وإن لم يعد الخطبة وصلُّوا أعادوا الصلاة أربعًا كل واحد وحده.

وسنة الجمعة أن يؤذن الإمام ويطول المؤذن الأذان الثالث^(١) وقد حضر الإمام وقد حضر الخطيب، ٣١/ فيقعد الخطيب على المنبر [٠].^(٢) وقد فرغ من الركوع^(٣).

وإذا أخذ المؤذن في الأذان أمسك الناس عن الصلاة، وإن قعد الخطيب على المنبر منتظرًا لفراغ المؤذن فلا بأس.

فإذا فرغ المؤذن من الأذان فقال من آخر أذانه: «لا إله إلا الله» انتشى الخطيب فاستفتح بالخطبة، فإن قام قبل أن يفرغ المؤذن وحين دنا فراغه فلا بأس في ذلك، ولكن لا يستفتح الخطبة حتى يقول المؤذن: «لا إله إلا الله»، فيأخذ في خطبته ثم لا ينزل من المنبر حتى يقول المؤذن: «قد قامت الصلاة». وليكن آخر كلامه من الخطبة [٠...]^(٤): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُم

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: الثاني.

(٢) في الأصل بياض قدر كلمة. والعبارة التي بعدها لا علاقة لها بما قبلها، والله أعلم بالساقط.

(٣) لعله: فرغ من ركوع تحية المسجد.

(٤) في النسخ: + عند قول المؤذن «قد قامت الصلاة»، ولعل الصواب حذفه كما فعلنا، والله أعلم.

لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿ (النحل: ٩٠)، «واذكروا الله يذكركم، واستغفروا الله لي ولكم»، ثمَّ ينزل ولا يسلم.

فإن كان هو الإمام هو أفضل أن يلي الخطبة، وإن ضعف الإمام عن الخطبة ولم يحسن فلا بأس أن يأمر غيره، فهذا من حق الجمعة.

قال: وإن ارتقى على العتبة الثالثة فلا بأس. وقال أبو المؤثر: أدركنا أشياخنا لا يرون أن يقعد الخطيب في خطبة الجمعة إذا بدأ بها حتى يفرغها. قال: وأول من أحدث القعود عثمان بن عفان فيما بلغنا.

وإن خطب العبد بإذن سيده فلا بأس. وإن أذن له سيده بإتيان الجمعة فلما دخل الجمعة أمره الإمام بالخطبة لم أقدم على /٣٢/ نقض صلاتهم. وإن أتى الجمعة بغير إذن سيده فخطب على هذا وصلوا بخطبته خفت عليهم النقض.

ولا ينبغي أن يلي أمور الناس إلا الثقة. فإن خطب غير الثقة وصلوا لم أر عليهم نقضاً إذا خطب برأي الإمام. والعبد إذا أمره سيده وأمره الإمام بالصلاة فلا بأس.

وإذا خطب الإمام ثمَّ أحدث فلا بأس أن يصلي بالناس^(١) من أدرك الخطبة إذا كان حدثه بعد انقضاء الخطبة. وإن كان لم يتم الخطبة أمر رجلاً أن يتم الخطبة من حيث بلغ الإمام منها. وإن لم يحضر الإمام رجل ممن له بصر بالصلاة والخطبة إلا رجل لم يدرك من الخطبة شيئاً؛ فإنه يبتدئ الخطبة ولو بكلمات موجزات، ثمَّ يصلوا ركعتين يكون بأمر الإمام.

قد قالوا: إنَّ الإمام إذا خطب ففرغ من الخطبة فإنهم يعيدون الخطبة بما

(١) في الأصل: + إلا.



كان ولو بكلمات موجزات، ثمَّ يصلُّوا ركعتين، ولا يفرِّقوا ما بين الصلاة والخطبة.

وإن أمر الإمام رجلاً بالصلاة فصلَّى بالناس ولم يدرك الخطبة، فصلَّى بالناس ركعتين؛ فعليهم الإعادة.

وإن أحدث الإمام بعد أن فرغ من خطبته فقدم رجل مِمَّن حضر الخطبة أو بعضها سمعها أو كان في المسجد بعيداً لا يسمعها؛ فإنه يصلِّي بالقوم ركعتين، ويجزئه الحضور سمع أو لم يسمع.

فإن حضر رجلاً؛ فإنه يخطب لهما ويصلِّي بهما ركعتين؛ لأنَّ الاثنين /٣٣٣/ جماعة.

وإن كان الإمام وحده [و]لم يحضر أحد صلَّى أربعاً ولم يخطب. وإن صلَّى معه رجلاً خُطب وصلَّى ركعتين بهما ولو كانا مسافرين أو عبيدين. وأمَّا المرأتان؛ فإنه يصلِّي أربع ركعات فرادى، وأمَّا الخنثاوان فالله أعلم.

وإن خطب الإمام ودخل في الصلاة، وتفرق الناس عنه لفرع أصابهم بعد تكبيره وتكبيرهم؛ فإنه يصلِّي بمن بقي معه، كان واحداً أو أكثر صلاة الجمعة؛ لأنَّه حين دخل فيها بينهم فقد انعقدت عليه وعليهم، ولم يضره فرارهم ولو فروا جميعاً ولم يبق معه أحد بعد أن كبر؛ فإنه يصلِّي أربعاً. قال أبو المؤثر: إذا فروا جميعاً ولم يبق معه أحد بعد أن كبر؛ فإنه يصلِّي ركعتين. قال أبو المؤثر: فذلك إن أحرم ثمَّ ذهبوا عنه صلَّى ركعتين. ونحن نقول: لا يجزئهم إلا أن يخطب على وضوء؛ لأنَّ الخطبة قد قامت مقام الركعتين اللتين تركهما من الظهر من أجل الخطبة فهو في صلاة إذا خطب.

وإذا خطب الخطيب على وضوء ثمَّ انتقض وضوؤه وهو يخطب فإن

أحسن ذلك أنَّ يقدِّم خطيباً بهم ويذهب يتوضَّأ. وإن لم يفعل وأتم خطبته ثمَّ أمر من يصلِّي بهم وذهب هو يتوضَّأ فجائز.

وإن خطب الإمام فانتقض وضوؤه وأمر من يتمَّ الخطبة وذهب هو يتوضَّأ؛ فإن رجع فصلَّى بهم ركعتين فجائز، وإن لم يرجع فصلَّى الذي خطب ركعتين فجائز.

وإن انتقض وضوء الخطيب؛ فالإمام أولى أن يأمر من يتمَّ /٣٤/ الخطبة، فإن أمر الخطيب ولم يأمر الإمام وصلَّى الإمام بالناس ركعتين؛ فلا أقدم على نقض صلاتهم، وأحبُّ إليَّ أن يأمر الإمام من يخطب. فإن أمر الإمام من يتمَّ بهم الخطبة فابتدأ خطبة فجائز، وأحبُّ أن يأمر الإمام أن يبتدئ الخطبة.

والذي نقول في الخطيب إن خطب يوم الجمعة ثمَّ انتقض وضوؤه فذهب يتوضَّأ ولم يأمر من يصلِّي بهم: فليعد الخطبة خطبة موجزة ويصلِّي بهم ركعتين. فإن صلَّى بهم ركعتين ولم يعد الخطبة؛ فإن كانوا في الوقت فليعيدوا الخطبة وليصلُّوا ركعتين، هذا ما لم يخافوا فوت الوقت، فإن خافوا فوت الوقت فليصلُّوا فرادى أربع ركعات.

مَسْأَلَةٌ: [في وقت صلاة الجمعة، وأدائها]

وكلَّ عيد فهو صدر النهار إلَّا الجمعة؛ فإنَّه لا تقوم خطبتها ولا صلاتها إلَّا بعد زوال الشمس؛ فإن كانت الخطبة قبل الزوال والصلاة بعد الزوال لم يصلُّوها ركعتين، فإن صلُّوا ركعتين أعادوها أربعاً فرادى، وإن صلُّوها جماعة أربعاً فإنَّهم يعيدون الصلاة جماعة فرادى. وإن صلَّوها ركعتين ولم يعيدوا الخطبة فليعيدوا الصلاة فرادى أربع ركعات. ولا تكون خطبة ولا صلاة جمعة إلَّا بعد زوال الشمس.



ولو أنّ إمامًا خطب بقوم وأمر غيره يصليّ بهم وهو حاضر فجائز،
ويصليّ المأموم بهم ركعتين إذا كان قد حضر الخطبة /٣٥.
وسئل هل تكون الخطبة إلاّ على المنبر؟ فقال: الله أعلم.

مَسْأَلَةٌ: [في انعقاد الجمعة وأحكامها]

قال أبو مُحمَّد: والجمعة تنعقد باثنين فما فوقهما؛ لأنّ الجماعة تنعقد
باثنين لقول النبيّ ﷺ: «الاثنان فما فوقهما جماعة»، [و]لقوله ﷺ: لَمَّا رَأَى
رَجُلَيْنِ يَصَلِّيَانِ جَمَاعَةً قَالَ: «هَذَانِ جَمَاعَةٌ»؛ ففي الخبر دليل على أنّ كلّ
جماعة في جمعة وغيرها تنعقد باثنين، وفيه دليل آخر يدلّ على الاثنين جمع.
وقد قال أكثر أصحابنا: إنّ صلاة الجمعة لا تنعقد باثنين حتّى يكون
أكثر من ذلك، وأقل ما قالوا مع اختلافهم: ثلاثة إمام ومأمومان.

والخطبة للجمعة من شرط فرائضها، وليست بعضها، كما قال بعض من
خالفنا في هذا: إنّها بدل من ركعتين.

ويجوز أن يخطب الرجل ويكون الإمام غيره؛ إذا كان المتقدّم أولى
بالصلاة.

وتجوز صلاة الجمعة بلا إمام عند فقد الإمام؛ لأنّ الله تعالى أمر بها أمرًا
عامًا، فغيبية الإمام لا تسقط فرض الجمعة؛ لأنّ الأمر بها ليس فيه شرط إمام.
والجمعة إذا فات وقتها صلّوها أربعًا. ولا أعلم بين أحد خلافاً في ذلك.

وإذا أحرم الإمام في صلاة الجمعة ثمّ نفر الناس عنه وتفرّقوا ولم يبق
أحد؛ كان عليه إتمام ما لزمه فرضه بدخوله فيه، والموجب عليه غير ذلك
محتاج إلى دليل.

وأقْلَ الخطبة التي تصحّ بها الجمعة، وتنعقد بها صلاة العيدين، /٣٦/
ويتمّ بها النكاح ما حفظنا عن الشيخ أبي مالك رَضِيَ اللهُ وَهِيَ: «الحمد لله ربّ
العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على
مُحَمَّد خاتم النبيين وسلّم، اللهم اغفر لنا ولجميع المسلمين».

وقال أبو حنيفة: تجزئ بتسبيحة واحدة؛ لأنّها ذكر الله تعالى. وعندني أنّ
تسبيحة واحدة لا يقع عليها اسم خطبة.

وروي أنّ عليّاً خطب قبل الزوال، والذي نذهب إليه أنّه لا تجوز الخطبة
للجمعة إلا بعد الزوال؛ لإجماع العمل على ذلك. وما روي من فعل عليّ من
تقديم الخطبة قبل وجوب الصلاة فلم يرد الخبر به مجيء الأخبار التي ينقطع
بها العذر، فإن صحّ ففعل غيره من الصحابة أولى أن يتبع؛ لأن الحجّة تؤيّد.
ولا تجوز الخطبة إلا من قائم، وروي أنّ عليّاً خطب قائماً فلم يجلس.
وقد جاءت الرواية الصحيحة مع نقل مخالفيها: أنّ أبا بكر وعمر كانا
لا يقعدان في الخطبة، وأوّل من قعد معاوية. وروي عن الشعبي أنّه قال: إنّما
خطب معاوية جالساً حين كثر شحم بطنه ولحمه. وقال طاوس: الجلوس
يوم الجمعة بدعة، وأوّل من فعله معاوية، ثمّ ردّوه من بعده.

مَسْأَلَةٌ: [في أحكام الجمعة]

قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ: روي أنّ رسول الله ﷺ نزل عليه أمر الجمعة،
فصلى الجمعة في المدينة أوّل ما صلاها في أربعين رجلاً.

وعن ابن عباس: أنّ النبيّ ﷺ خطب خطبتين وجلس جلسيتين، /٣٧/
فإذا فرغ من خطبته أقام المؤذنّ وصلى بهم ركعتين؛ هكذا روي عنه ﷺ
والإجماع عليه.



وإذا حضر وقت الجمعة ونودي للصلاة حرّم البيع ووجبت الجمعة. ويكون الأذان متّصلاً بالخطبة والخطبة متّصلة بالإقامة والإقامة متّصلة بالصلاة، والقراءة فيها جهراً ركعتين، ويسلم ويدعو بما فتح الله.

وإذا لم يخطب الإمام لم تكن جمعة وصلّوا أربعاً، ولا بُدّ من الخطبة يوم الجمعة حيث تلتزم.

وأقلّ الخطبة أن يحمد الله، ويصليّ على النبيّ، ويستغفر لذنبه والمؤمنين والمؤمنات. قال ابن جعفر: ثمّ يقوم ذلك مقام الخطبة، وما كان دون ذلك فليس عندي خطبة.

وإن ذهب الناس عن الإمام وبقي وحده قبل أن يحرم صليّ أربعاً. وإن أحرم وذهبوا عنه صليّ صلاة الجمعة، وإن صليّ معه واحداً أو أكثر صليّ ركعتين.

وأقلّ ما تجب به الجمعة اثنان غير الإمام؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿فَأَسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، فإذا سعى إليه جماعة غير المنادي اثنان فصلّى بهما وجبت بهم الجمعة. وقيل: أكثر من ذلك.

وإذا لم يحضر إلاّ سفّار أو نساء أو عبيد وصبيان؛ لم تكن جمعة وصلّى أربعاً؛ لأنّ هؤلاء لا جمعة عليهم.

مسألة: [الخطبة شرط لصلاة الجمعة]

وقال أبو مالك: ومن شرط صلاة الجمعة الخطبة، فإن لم تكن خطبة فليست بجمعة، وصلّى أربع ركعات /٣٨/ صلاة ظهر.

قال: ولا أقول الخطبة من الصلاة ولا بدّل من الركعتين؛ لأنّي لو قلت

ذَلِكَ لَقِلْتُ: إِنَّ مِنْ فَاتَتِهِ الْخُطْبَةَ وَلِحَقِّ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا الْجُمُعَةُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ بَدَلُ رَكْعَتَيْنِ لِأَجْلِ الْخُطْبَةِ الَّتِي فَاتَتْهُ. فَلَمَّا أَجْمَعَ الْجَمِيعُ أَنَّ مِنْ فَاتَتِهِ الْخُطْبَةَ وَلِحَقِّ الرَّكْعَتَيْنِ أَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ دَلَّنِي عَلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ لَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ احْتَجَّ عَلَيَّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَحْبُوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ نَازَرْتَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: لَوْ كَانَتِ الْخُطْبَةُ مِنَ الصَّلَاةِ لَكَانَ الْخَطِيبُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْبُرَ بِالْقِبْلَةِ، وَكَانَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَأْخُذُوا أَنْفُسَهُمْ فِي حَالِ قَعُودِهِمْ بِمَا يَأْخُذُونَ بِهِ أَنْفُسَهُمْ فِي حَالِ الصَّلَاةِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ وَهُوَ مُسْتَدْبِرٌ بِالْقِبْلَةِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ مَتَى أَدْبَرَ بِالْقِبْلَةِ أَنَّ صَلَاتَهُ فَاسِدَةٌ، وَأَنْ لِلْحَاضِرِينَ أَنْ يَلْتَفِتُوا وَأَنْ يَنْتَقِلَ أَحَدُهُمْ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ وَيَفْعَلُ مَا لَا يَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

وقال أبو مالك: أقول: إِنَّ الْخُطْبَةَ مِنْ شَرَطِ الْجُمُعَةِ، فَإِذَا كَانَتْ خُطْبَةٌ كَانَتِ الْجُمُعَةُ رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ خُطْبَةٌ لَمْ تَكُنْ رَكْعَتَيْنِ. كَمَا أَنِّي أَقُولُ: مِنْ شَرَطِ الصَّلَاةِ النِّيَّةُ، فَإِذَا كَانَتِ النِّيَّةُ لِلصَّلَاةِ كَانَتِ صَلَاةً مُؤَدَّى بِهَا الْفَرَائِضُ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً لَمْ تَكُنْ صَلَاةً، وَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ غَيْرَ النِّيَّةِ إِلَّا أَنَّ النِّيَّةَ مِنْ شَرَطِهَا.

مَسْأَلَةٌ: [فِي شَرَطِ الْقِيَامِ فِي الْخُطْبَةِ]

قال أبو مُحَمَّدٍ: وَلَا تَجُوزُ /٣٩/ الْخُطْبَةُ لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مِنْ قِيَامٍ؛ وَرَوَى أَنَّ عَلِيًّا خَطَبَ قَائِمًا فَلَمْ يَجْلِسَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ عَلِيًّا خَطَبَ قَائِمًا فَلَمْ يَجْلِسَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْلِسُ فِي خُطْبَتِهِ كُلِّهَا حَتَّى يَفْرَغَ؛ فَلِذَلِكَ رَوَى أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا؟!!



قيل له: هذا غلط منك في معنى الخبر، وسوء تأويل ذهبت إليه؛ لأنَّ الناس اختلفوا في الخطبة؛ فقال قوم: إنَّ فيها جلسة خفيفة. وقال آخرون: لا جلوس فيها، وإنَّما فعل ذلك عثمان في آخر أيَّامه للكبير. وقال قوم: إنَّ ذلك أحدثه معاوية.

والصحيح ما روي أنَّ معاوية هو الذي أحدث الجلوس بعد عليّ، ويدلُّك على سبيل الإنكار لفعله أنَّ عليًّا كان يخطب قائمًا. ولو كان للخطبة جلسة خفيفة كما روي أنَّ النبيَّ ﷺ فعل ذلك؛ لروي أنَّ عليًّا كان يخطب قائمًا إلاَّ مقدار الجلسة التي ادَّعاهم مخالفتونا، فلمَّا لم يرو ذلك صحَّ ما قلناه، وأنَّ فائدة الخبر إجرأه على ظاهره، إذ لا دليل لمن ادَّعى فيه تخصيصًا. ويؤيد هذا التأويل الذي ذهبنا إليه قول الله تعالى مخاطبًا لنبيِّه بذلك: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ في حال الخطبة، ولا خلاف بين أحد من أهل القبلة في ذلك، وبالله التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [في الفرض الذي لا تقوم الجمعة إلاَّ به]

والفرض الذي لا تقوم الجمعة إلاَّ به: الخطبة، والإمام، وقراءة الحمد وسورة جهراً، والركعتان. فهذا / ٤٠ / ما لا تكون جمعة إلاَّ به.

ومن أدرك مع الإمام ركعة واحدة؛ فعليه أن يأتي بالحمد وسورة في الركعة الثانية؛ لأنَّ القراءة في صلاة الجمعة فرض فعليه أن يأتي بها.

وإذا تركت الخطبة حيث تلزم الجمعة ولم يكن فيهم من يحسن الخطبة؛ لم يصلُّوا ركعتين وإنَّما يصلُّون أربعاً؛ لأنَّ الخطبة من فرائضها. فإذا نقص شيء من الفرائض فسد ما بقي، فلمَّا فسد هذا الزمانهم أن يصلُّوا البدل وهو أربع. ولا يسعهم ترك الخطبة جميعاً وهم هالكون بتركها؛ ألا ترى أنَّ من

كان من جيران المسجد الذي تلزم فيه الجمعة فتركها من غير عذر عجز به عنها؛ أنه يصلي أربعاً، وكان هذا بدلاً من الركعتين، وكان تركه ثلاث جُمع متعمداً من غير عذر أنه هالك بذلك.

قيل: فلم هلكتهم إذا تركوا الخطبة جميعاً؟ قال: لأنَّ الخطبة من فرض الجمعة، والخطبة فرض على الكفاية من حيث تلزم الجمعة فإذا قام البعض سقط عن الباقي، فإذا كان قيام البعض بها مجزئاً عن من بقي كان تركهم جميعاً لها كفرًا، وبالله التوفيق.

فصل: [في طول الصلاة وقصر الخطبة]

وفي غريب الحديث: عن ابن مسعود: «أنَّ طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل». قال أبو زيد: المئنة كقولك: مَخْلَقة لذلك [و]مَجْدرة ومَحْرة لذلك ونحو ذلك.

وقال الأصمعي: يقول: هو علامة لذاك وخليق لذاك. قال أبو عبيد: يعني ٤١/ أن هذا ممَّا يعرف به فقه الرجل ويستدلُّ به عليه، وكلَّ شيء ذلك على شيء فهو مئنة له. ومئنة على مثال مغبة، قال الشاعر فيها:

فتهامسوا شيئاً فقالوا عَرَسوا من غير تَمَّئِنَةٍ لغير مُعَرَسٍ^(١)

يقول: قالوا ذاك القول في غير موضع تعريس، ولا علامة لهم تدلُّهم على ذلك^(٢).

(١) في الأصل: «مشوا سرًّا فقالوا»، وهو سهو، والتصويب من كتب اللغة. والبيت من الكامل للمرار الفقعسي. انظر: الصحاح، التهذيب، اللسان؛ (مأن).

(٢) انظر: ابن سلام: غريب الحديث، ٦١/٤ - ٦٢.

باب ٨ ما يجوز للإمام والمأموم في صلاة الجمعة، ويستحبُّ فيها لهما، وما يكره لهما

والخطيب يقدّم رجله اليمنى فيضعها على العتبة، وإن أراد أن يفتل على يمينه حتّى يقبل إلى الناس. ومن شهد الجمعة استقبل القبلة ولا يستدبرها إلا الإمام الذي يلي الخطبة؛ فإنّه لا بُدّ له أن يستقبل الناس، وكذلك الخطيب يدبر بالقبلة ويستقبل الناس، والإمام غير محتاج إلى استقبال القبلة في الخطبة بالإجماع.

ولا يتكلّم الإمام إذا مضى إلى المنبر يوم الجمعة. وإن ارتقى على العتبة الثالثة فلا بأس.

وللخطيب يوم الجمعة إذا قام أن يقول للناس: «السلام عليكم ورحمة الله»، ولم نسمعهم يرفعون بذلك أصواتهم ولا يسلمون إذا انقطع الكلام، وأكثر ما كنّا نسمع يختمون به كلامهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ الآية.

ولا يستفتح الخطبة حتّى يقول المؤذن: «لا إله إلا الله»، فيأخذ في الخطبة [و] لا ينزل حتّى يقول المؤذن: «قد قامت الصلاة».

ويستحبُّ للخطيب أن لا يأمر ولا ينهى ولا يعارض الناس في خطبته إلا كنعو ما يكون من المخاطبة في القرآن بالموعظة، فإن فعل فلا

نقض عليه حتّى يلغو. وقد أجازوا له أن يعظ في كلامه بيت شعر أو غيره، وتَرَكَ ذلك وتَرَكَ الروايات أحبّ إليّ. وفي كتاب أبي قحطان: والخطبة لا يلغى فيها، ولا يروون فيها الروايات، ولا يقال فيها بشعر؛ ومن فعل شيئاً من هذا أعاد الخطبة.

ولا يتكلّم فيها إلّا بذكر الله وتوحيده، وذكر النبي ﷺ والوصيّة بتقوى الله والموعظة، وقراءة القرآن والصلاة على النبي ﷺ، والدعاء والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات.

وقال الفضل: إذا روى الخطيب رواية فلا أعرف على الناس إعادة، إلّا أنّ سعيد بن أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يخطب بصُحار فروى قول أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إني وليتكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوّموني»، فأعاد مُحَمَّد بن محبوب الصلاة.

والخطيب يوم الجمعة إذا تكلم بالشعر وبما لا ينبغي له أن يتكلم به؛ فسدت صلاة نفسه، وعليه الإعادة. فإن كان الخطيب هو الإمام بالقوم في صلاتهم، فسدت صلاته وصلاتهم جميعاً، ويرجع يخطب بهم، ويصلّي صلاة الجمعة ما كان ذلك في وقت الجمعة.

قال: ومن لغا والخطيب يخطب أو بعدما نزل قبل الصلاة فسدت عليه؛ إلّا أن يخرج من باب المسجد قبل الصلاة، ثمّ يدخل من باب آخر غير الذي خرج منه، أو من الباب الذي /٤٣/ خرج منه، فإذا فعل ذلك تَمَّت صلاته. فإن خرج إلى الدرجة على الباب في موضع لا يصلّي فيه الناس فلا بأس عليه؛ لأنّ ذلك ليس من المسجد.

ويدعى في الخطبة للإمام، ولقضاة الدين، والعافية والرزق وسلامة الأرزاق وللمسلمين، ويدعو على عدوّهم. وسمعت مُحَمَّد بن محبوب يدعو



في خطبة الجمعة على أهل سقطرى، إلا أنه لا يسمِّي بهم إنما يقول:
النصارى الناكثين. ويدعو بأداء الأمانة.

وأحبُّ إلينا أن يدعو للإمام ولا يدعو لأحد، فإن فعل ذلك فلا أرى
نقضاً في خطبته. وسمعت مُحَمَّد بن محبوب يدعو على عدوِّ المسلمين ولم
أسمعه يخضُّ أحداً، ويدعو بالغيث في خطبة الجمعة.

وإن خطب جالساً أعاد الخطبة، فإن خطب ووصلَّى أعاد الخطبة والصلاة.
وإذا نزل الخطيب فلا^(١) يسلم.

والخطيب يرسل يديه إرسالاً، فإن عبث في الخطبة فلا يفسد عليه
ولا يشير بيديه في دعائه.

وقال سفيان: والقنوت يوم الجمعة بدعة، ورفع الإمام يديه والناس في
الجمعة وهو يخطب بدعة، إنما كان يشير بإصبعيه.

وإن أمسك الخطيب بالعود من المنبر إذا خطب لم يكن عليه نقض.
والذي يؤمر به إرسال يديه في الخطبة.

وإن قرأ الإمام في صلاة الجمعة السجدة فليسجد. وأما خطبة الجمعة
وكلَّ خطبه فلا يقرأ فيها السجدة، فإن قرأ فليُنزل من المنبر ٤٤ / فيسجد،
وما أحبُّ له قراءتها في خطبة الجمعة ولا غيرها من الخطب.

وروي أن عثمان بن عفَّان كان يقول في خطبته - قلَّ ما يدع ذلك - إذا
خطب يوم الجمعة: «استمعوا وأنصتوا، فإنَّ المنصت الذي لا يسمع له من
الخطبة مثل ما للمستمع المنصت^(٢)».

(١) في الأصل: «فلم»، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه لاستقامة المعنى.

(٢) في الأصل: «له من الحظ ما لا للسامع المنصت»، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من: مصنف

قال أبو المؤثر: بلغنا عن عمرو بن شعيب^(١) عن أبيه عن جدّه أنّ رسول الله ﷺ قال: «يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةَ [نَفَرٍ]: فَحَاضِرٌ يَحْضُرُهَا يَلْغُو وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا، وَحَاضِرٌ يَحْضُرُهَا يَدْعُو فَذَلِكَ رَجُلٌ دَعَا رَبَّهُ فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ وَإِنْ شَاءَ حَرَمَهُ، وَحَاضِرٌ يَحْضُرُهَا بِصَمْتٍ فَهُوَ حَقُّهَا»^(٢). ورفع الحديث مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ، وَمَنْ قَالَ: صَهْ فَقَدْ لَغَا»^(٣).
والإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب واجب بإجماع على من قرب وبعد، سمع أو لم يسمع.

ومن تكلم والإمام يخطب فلا يجوز لأحد أن يقول له: اسكت ولا اصمت، إنّما يشير إليه بالإمساك، ومن ردّ عليه باللفظ فقد شاركه في أمره. وحكي عن بعض أنّه كان يحصب من تكلم تنبيهاً له. قال أبو المؤثر: وصه في لغة العرب: اسكت.

قال أبو المؤثر: إن كان لا يسمع الخطيب؛ فلا بأس أن يقرأ في نفسه ويحرّك به لسانه، أو يذكر الله أو يسبح، ولا يسمعه جليسه فإن أسمع ذلك وهو يذكر الله لم أر عليه نقضاً ولكن لا يفعل ذلك. وأمّا حيث يسمع الخطيب فلا يفعل شيئاً / ٤٥ / ويصمت، إلّا أن يذكر الله تعالى في نفسه ويصلي على مُحَمَّدٍ ﷺ فلا بأس ما لم يسمعه الذي يليه. ولا بأس إن احتبى الرجل والإمام يخطب.

(١) في الأصل: «عن عمر بن سعيد»، والتصويب من كتب الحديث.

(٢) رواه أبو داود، عن عبد الله بن عمرو بمعناه، كتاب الصلاة، باب الكلام والإمام يخطب، ٩٥٢.

(٣) رواه أبو داود، عن عليّ بمعناه، كتاب الصلاة، باب فضل الجمعة، ر ١٠٥١، ٢٧٦/١. وعبدالرزاق في مصنفه، عن يحيى بن أبي كثير بلفظ قريب، كتاب الجمعة، باب ما يقطع الجمعة، ر ٥٤٢٠، ٢٢٣/٣.



وبلغنا أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فقرأ آية، فقال رجل: متى نزلت هذه الآية، فلمَّا قضاوا الصلاة قال رجل من أصحابه ﷺ: أعد صلاتك أربعًا، وأحسب أن الرجل سأل النبي ﷺ فأمر بذلك.

أبو هريرة عن النبي ﷺ: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت [والإمام يخطب] فقد لغوت»^(١)، عليك نفسك.

صه: كلمة زجر للسكوت. قال:

إذا قال حادينا لتشبيهه نبأ^(٢) صه لم يكن إلا دويّ المسامع

/ ٤٥ / ويقال: صهصهت القوم. ويقال: لغا في كلامه يلغو لغوا، وقد لغا بالشيء يلغى [به] لغى: إذا أولع به.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: يجوز للرجل أن يسلم على الناس يوم الجمعة والإمام يخطب، ويجوز الردّ عليه، والردُّ أوكد.

وعن النبي ﷺ: «إذا قلت لصاحبك: أنصت فقد لغوت»؛ يريد بذلك والإمام يخطب يوم الجمعة.

ولا بأس بالتزويج^(٣) والإمام يخطب.

ومن تكلم والإمام يخطب؛ فإنه يؤمر أن يخرج من باب المسجد حيث لا تكون الصلاة مع الإمام، ثم يرجع يدخل. وإن لم يخرج وصلّى بعد الكلام؛ فليل صلاته منتقضة.

(١) رواه البخاري، عن أبي هريرة بلفظه، كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، ٩٠٦. وأحمد، مثله، مسند بني هاشم، ٧١٧١.

(٢) في الأصل: «حاديهم لتشبيهه ببناء»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه من ديوان ذي الرمة (ص ١٩٤)، والبيت له. انظر: العين، (صه).

(٣) كذا في الأصل، ففي العبارة نظر، فما علاقة التزويج هنا بالخطبة؟ أو ما المقصود هنا بالتزويج؟

وعن أبي عبد الله: لو قال لرجل: اتق الله /٤٦/ أو أمره أو نهاه فعليه النقص، إلا أن يخرج من باب المسجد ثم يدخل.

وقيل: إن تكلم بشيء من أمر الصلاة عند الإقامة فقال لإنسان: تقدّم أو تأخّر وأمره بتقويم الصفّ أو نحو ذلك فلا بأس. ويكره أن يتكلم بذلك قبل وقت الصلاة.

ولا بأس يوم الجمعة بالسفر من أوّل النهار إذا حضر الرّجل، وأحبّ إلينا أن يشهد الجمعة ثمّ يسافر. قال أبو المؤثر: بلغنا أنّ حاجبًا خرج أصحابه إلى الحجّ، وانتظر الجمعة حتّى أدركهم على مرحلتين.

وقال أبو المؤثر: إذا اشتدّ الزحام ولم يمكن المصلّي السجود على الأرض؛ فإن شاء فليمسك عن السجود حتّى يرفعوا رؤوسهم ثمّ يسجد على الأرض، وهو أحبّ إلينا. وإن سجد على ظهر رجل أجزاءه، وصلاته تامّة. وقيل: من زحمة الناس فصلّى على ظهر رجل أجزاءه، وبذلك قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: يمنع الكلام إذا قام الخطيب يخطب. وأكره أن يتكلم الخطيب بالروايات يوم الجمعة.

ومن أوما برأسه أو بيده يوم الجمعة فليس هو كلام حتّى يتكلم، وإن تكلم بشيء من أمر الصلاة فلا بأس.

ومن دخل المسجد والخطيب يخطب فليسلم على باب المسجد، وعلى أهل المسجد الردّ عليه. وقال: لا أحبّ له أن يسلم إلا على باب المسجد.

وقال هاشم: أكره السلام يوم الجمعة والخطيب يخطب، فإن سلّم فليردّوا عليه. وقال بعض: أحبّ ألا يردّوا عليه السلام /٤٧/ حتّى يقضوا الصلاة ثمّ يردّوا؛ بمنزلة المصلّي.



واختلف إذا كان الخطيب يخطب فيمن يذكر الله تعالى أو يذكر النبي ﷺ أو يهتّل ويدعو فيسأل الله تعالى الخير، أو يستجير به من الشر؛ فقال قوم: لا يقول الرجل مثله ويسكت، حتّى إذا فرغ فأقام المؤذنّ دعا. وقال قوم: يذكر الله تعالى معه، ويحمده، ويصلّي على النبي ﷺ معه.

قيل لابن محبوب أو لأبي زياد: فما الأفضل عندك؟ قال: الله أعلم.

وقال أبو عبد الله: بعد الأذان الثالث يوم الجمعة ركوع. وقال: من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب فله أن يركع في المسجد.

ومن تبسّم يوم الجمعة والخطيب يخطب، فليخرج من المسجد ثمّ يدخل. فإن أوماً بيده إلى رجل أو صافحه لم ينقض هذا عليه. وقال أبو عبد الله: إن تصافحا ولم يتكلّما؛ فأرجو أن لا يبلغ بهما إلى فساد.

وجائز أن ينظر الرجل إلى سقف المسجد ويحتبي وينظر وراءه والخطيب يخطب يوم الجمعة.

وإذا كان الخطيب يخطب ومّر بذكر الله، أو بذكر مُحَمَّد ﷺ، أو هلّل أو دعا فسأل الله الخير، أو يستجير به من الشر؛ فقال من قال: إن الرجل يسكت، فإذا فرغ فأقام المؤذنّ ثمّ يدعو. وقال من قال: يذكر الله معه، ويحمده، ويصلّي على النبي ﷺ معه.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: من قال لرجل: يا فلان أفسح لي، أو قال: /٤٨/ قَوْموا الصفّ، أو يا فلان استأخّر معي، وقد أقيمت الصلاة؛ فلا بأس إذا كان إنّما يتكلّم في أمر الصلاة.

مَسْأَلَةٌ: [في المستحبِّ للخطيب، وما ينهى عنه المأموم]

قال أبو مُحمَّد: والمستحبُّ للخطيب أن يتوكَّأ على قوس أو عصا أو سيف تأسيا برسول الله ﷺ.

وإذا أخذ الإمام في الخطبة قطع الناس الكلام واستقبلوه، ما كان وجوههم إلى القبلة، ولا أعلم أن أحدًا رخص في الانحراف عنه.

واختلف أصحابنا في حكم كلام من يحضر الجمعة والإمام يخطب؛ فقال بعضهم: تفسد صلاته، ويأمرونه بالخروج من المسجد، ثم يدخل من باب آخر؛ لأنَّ الكلام عندهم يفسد الجمعة عليه، لقول النبي ﷺ: «من لغا فلا جمعة له». قالوا: فلمَّا كان الصمت عندهم واجبًا، فترك الواجب وتكلَّم بما نهى عنه عند الخطبة، وهي ما لا يكون الجمعة ولا تصحَّ إلا بها؛ لم تصحَّ له جمعة، فأمره بالخروج من المسجد، وأمره بالدخول إليه في جملة الداخلين ليكون حكمه حكم من دخل معه في ذلك الوقت، وفاته ما كان يستحقُّه من الثواب بالسبق الذي لو لم يفسده بالكلام، كما فات من دخل معه ثواب السابقين إليها بالغد، وكما جاءت الرواية في البدنة ثم نزلت إلى البيضة.

وقال بعضهم: إذا تكلَّم بذكر الله وما يقرب إليه من الدعاء والتسبيح ونحو هذا، لم تفسد جمعته ولم يكن /٤٩/ لاغيًا؛ لأنَّ اللغو؛ الكلام المكروه عندهم أن الجمعة تفسد به؛ لأنَّه اللغو.

وحجَّة الأول عندي أنها أقوى؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «من لغا فلا جمعة له» و«من قال لجاره: صه فقد لغا»^(١). ومعنى صه: اسكت، فلو كان بعض الكلام لا يفسدها، لكان لا يفسدها الأمر بالمعروف.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وقد سبق معناه في حديث: «مَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةٌ لَهُ، وَمَنْ قَالَ: صَه فَقَدْ لَغَا».



وقال بعضهم: إن اللغو لا يبطل فرضها، بل يكون المصلِّي وإن لغا مؤدِّياً لفرضه، ساقطاً عنه، وإنما ورد النهي ليكمل الثواب لمن حضر لتأدية فرضه؛ لأنَّ الكلام والإمام يخطب، ليس بكلام في الصلاة؛ لأنَّ الخطبة والوقت الذي هو فيه، غير وقت الصلاة الذي تفسد فيه أو تتم.

وهذا النهي عند أصحاب هذا القول كنعو ما ورد عن النبي ﷺ من قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلَّا في المسجد»، وقد أجمعوا أنَّ جار المسجد لو صلَّى في بيته لسقط فرض الصلاة عنه، فهذا معنى قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلَّا في المسجد»؛ لأنَّه لا تضعيف لصلاته من الثواب لذلك عند أصحاب هذا القول، أنَّه منع ﷺ من حضر الجمعة أن يتكلم والإمام يخطب، لقوله: «من لغا فلا جمعة له» على هذا المعنى، والله أعلم.

والرواية من عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الجمعة يحضرها ثلاثة نفر: فرجل يحضرها بلغو وهو حظُّه منها، ورجل / ٥٠ / يحضرها بدعاء فهو رجل سأل ربَّه إن شاء أعطاه وإن شاء منعه، ورجل يحضرها بإنصات وسكون ولم يتخطَّ رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً فهو كفَّارة له إلى الجمعة التي تليها»^(١).

ويجوز للرجل في صلاة الجمعة وغيرها التحوُّل لسدِّ الفرجة في الصلاة ولا يؤذي أحداً؛ لما روي في ذلك من الفضل: «أن أفضل خطوة في الأرض يخطوها المسلم خطوة يسدُّ بها فرجة في الصلاة، أو فرجة في صفِّ في سبيل الله»^(٢).

(١) سبق تخريجه في هذا الجزء من حديث ابن عمرو: «يحضر الجمعة ثلاثة نفر...».

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

و«نهى رسول الله ﷺ عن الحُبُوةِ يوم الجمعة والإمام يخطب»^(١) كذا جاءت الرواية، وعندني أن ذلك إنما يكون بالثوب لا باليد؛ لأن الرواية «أنَّ النبي ﷺ كان إذا قعد احتبى بيده»^(٢)، وهذا خبر يدل على جوازه في حال الانتظار للصلاة وغيره، ومن رخصه^(٣) كان مُحتاجًا إلى دليل.

ومن دخل المسجد والإمام يخطب جلس وأنصت ولم يركع؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَا»^(٤). وفي هذا الخبر دليل على غلط الشافعي وفي تجويزه التطوُّع والإمام يخطب، وإذا كان ممنوعًا من الأمر بالمعروف مع وجوبه كان من صلاة التطوُّع أشدَّ منعًا، والله أعلم.

فإن تعلق بخبر رواه عن النبي ﷺ أن سليكا الغطفاني^(٥) قال له النبي ﷺ: «قُمْ فَارْكَعْ / ٥١ / رَكَعَتَيْنِ وَلَا تَعُدْ لِمِثْلِ هَذَا»^(٦) يقال له: إن صحَّ الخبر فقد منعه عن العود إلى مثله.

(١) رواه أبو داود، عن معاذ بلفظه، كتاب الصلاة، باب الاحتباء والإمام يخطب، ٩٤٩. والترمذي، مثله، باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب، ٤٩٦.

(٢) أخرجه مسلم، عن ابن عباس بمعناه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ١٣١٧.

(٣) أي: الاحتباء بالثوب الذي ورد فيه النهي يحتاج إلى دليل.

(٤) رواه البخاري، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب...، ٨٩٢، ٣١٦/١. وأحمد، مثله بلفظه وزيادة، يوم الجمعة، ١٠١٣٢، ٤٧٤/٢.

(٥) في الأصل: سليل؛ والصواب ما أثبتنا، وهو: سُلَيْكُ بن عمرو أو ابن هُدبة الغطفاني (ق: ١هـ): صحابي جليل من غطفان. روى حديثه جابر بن عبد الله. روى له أصحاب الصحاح والسنن. انظر: الإصابة، ٣٤٣٢، ١٦٥/٣.

(٦) رواه مسلم، عن جابر بلفظه: «وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا»، كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، ٨٧٥، ٥٩٧/٢. ورواه الدارقطني، بنحو لفظ المصنف، كتاب الجمعة، باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب: ١٤٠٩.



وروي من طريق جابر «أنَّهُ دخل المسجد والنبيُّ ﷺ يخطب على المنبر»، ولم يذكر أنه قال له وهو يخطب؛ وهذا يوجب أن يكون في غير الخطبة. ولا يجوز لداخل المسجد والإمام يخطب أن يسلم على الناس، وليس لهم أن يردوا عليه. ولا يشمت العاطس؛ لأنَّهم أمروا بالإنصات في حال الخطبة كما أمروا بالإنصات في حال الصلاة؛ لأنَّا قد نهينا عن الأمر بالمعروف في ذلك الوقت.

ولا بأس أن يسافر الإمام أو غيره يوم الجمعة ما لم يدخل المؤذن في الأذان؛ لأنَّ السعي إلى الجميع يلزم بالأذان، فمتى ما لم يلزم السعي، لم يمنع من السفر، والله أعلم.

والذي عندي أن الخطبة جزء من الصلاة، أو ممَّا لا تقوم الصلاة إلاَّ به، وأن الكلام لا يجوز استباحته فيها ابتداءً ولا جواباً.

وعن النبيِّ ﷺ أنه كان يخطب فقرأ عليهم سورة [تبارك]، فأقبل أبو ذرٍّ على رجل إلى جنبه فقال: متى نزلت هذه السورة؟ فأعرض عنه، فلمَّا انصرف من صلاته قال له الرجل: مالك من صلاتك إلاَّ ما لغوت، فسأل النبيَّ ﷺ عن ذلك فقال: «صدق»^(١).

وعن الحسن «أن رجلاً جاء إلى يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فجعل يتخطى رقاب الناس حتَّى صلَّى مع النبيِّ ﷺ، ٥٢/ فلَمَّا فرغ قال: «أما جمعت يا فلان؟»، فقال: يا رسول الله، أما رأيتني جمعت معك؟ قال: «رأيتك أديت وأنيت»^(٢).

(١) رواه ابن ماجه، عن أبيِّ بمعناه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها، ر١١٠٧.

(٢) رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار بلفظه، كتاب الجمعة، تخطي رقاب الناس، ر١٨٠٩. وذكره ابن سَلام في غريب الحديث، ٧٤/١ - ٧٥.

قال الأصمعي: آتيت: أخرت المجيء وأبطأت، ومنه قول الشاعر:
وآتيت العشاء إلى سهيل أو الشعرى فطال بي الآناء^(١)
ومنه قيل للمتمكث في الأمور: متأن^(٢).
ابن مسعود: [إذا رأيته]^(٣) يتكلم والإمام يخطب فأقرع رأسه بالعصا.
وكان ابن عمر يحصب من سلم^(٤) والإمام يخطب، وكره ذلك بعض.
وأجازوا الإشارة لمن يتكلم بالسكوت، ولما روي من إشارة من كان
بحضرة النبي ﷺ إلى الرجل حين قال لرسول الله ﷺ: متى^(٥) قيام
الساعة؟.

وعن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي يتكلم يوم الجمعة
والإمام يخطب كالجمار يحمل أسفارا»^(٦).
وأجمع الناس في جواز الصلاة يوم الجمعة نصف النهار؛ لأن في

- (١) البيت من الوافر للخطيب. انظر: ابن سلام: غريب الحديث، ٧٥/١.
- (٢) في الأصل: «للمسكت في الأمر: متأنى خ ماني». والصواب ما أثبتناه من غريب الحديث لابن سلام، ٧٥/١.
- (٣) الزيادة من: طرح التشريب في شرح التقريب للعراقي، ١٧٦/٣.
- (٤) كذا في الأصل. وفي مصنف عبدالرزاق، ٢٥٣/٣: «كان ابن عمر يحصب الذين ينامون والإمام يخطب».
- (٥) في الأصل: من. والصواب ما أثبتناه من: سنن البيهقي الكبرى، ٢٢١/٣، «باب الإشارة بالسكوت دون التكلم به». ونص الحديث أن: شريكاً سمع أنس بن مالك يقول: «دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ على المنبر يوم الجمعة، فقال: يا رسول الله، متى الساعة؟ فأشار إليه الناس أن اسكت، فسأله ثلاث مرات كل ذلك يشيرون إليه أن اسكت، فقال له رسول الله ﷺ عند الثالثة: ويحك ماذا أعددت لها».
- (٦) رواه أحمد، عن ابن عباس بمعناه، ٢٠٣٣، ٢٣٠/١. وابن أبي شيبه في مصنفه عن ابن عباس بلفظ قريب، في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب، ٥٣٠٥، ٤٥٨/١.



الرواية التي نهى النبي ﷺ عن الصلاة نصف النهار وقال: «إنَّهَا سَاعَةٌ تُسَجَّرُ فِيهَا جَهَنَّمُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ جَهَنَّمَ لَا تُسَجَّرُ فِيهِ»^(١).

ولا يجوز لمن دخل المسجد والإمام يخطب أن يركع، ولا يتخطَّ رقاب الناس؛ لِمَا روي أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ امْتَلَأَ الْمَسْجِدَ وَأَخَذَ النَّاسُ مَجَالِسَهُمْ، وَأَتَى الْأَشْعَثُ فَجَعَلَ يَتَخَطَّى حَتَّى دَنَا مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: غَلَبْتَنَا عَلَيْكَ الْحَمْرَاءُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: /٥٣/ مَا بَالُ هَذِهِ الضِّيَاطِرَةِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَ النَّاسُ مَجَالِسَهُمْ جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَهُمْ.. ونحو هذا من الكلام. ومعنى الضياطرة: الحمير^(٢). والله أعلم ما كان معنى كلام عليٍّ، وفي أيِّ حال كان هذا الكلام منه؛ فإن كان أراد بهذا القول الأشعث وحده وقصده بهذا القول وهو يدلُّ على ما كان، أن بينهما حالاً ليست بالصالحة.

وقد قال النبي ﷺ للذي تخطَّى رقاب الناس يوم الجمعة: «رَأَيْتَكَ إِلَّا [أَذَيْتَ وَأَنْيْتَ]»^(٣).

[و] عن الحسن: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَعَلَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ حَتَّى صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

وليس للإمام ولا لمن حضره أن يتكلَّم وقت الخطبة؛ فإذا كان الخبر

(١) رواه أبو داود، عن أبي قتادة بمعناه، باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال، ر ١٠٨٣، ٢٨٤/١.

(٢) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب: «الرماح الحُمْر»، ومعنى الضياطرة في معاجم اللغة: جمع ضيطار، وهو الجبان العظيم الخلق الذي لا يحسن حمل السلاح. وقيل: الضخام الذين لا غناء عندهم ولا نفع. انظر: مقاييس اللغة، اللسان، (حمر، ضطر). وغريب الحديث لابن سلام، ٤٨٤/٣.

(٣) في الأصل: بياض قدر كلمتين، والتقويم من: رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار، عن الحسن، كتاب الجمعة، تخطي رقاب الناس، ر ١٨٠٩.

صحيحاً فيحتمل أن يكون عليّ لم يدخل في الخطبة، ويحتمل أن يكون خرج منه ذلك القول على وجه الموعظة للناس، والله أعلم.

ومن قال: «لا إله إلا الله» والخطيب يخطب؛ فبعض أفسد، وبعض لم يفسد. وأمّا سوى ذلك من الكلام فمفسد لها، والسُّنَّة تؤيّد هذا، عن النبي ﷺ: «من قال: صه [فقد تكلم، ومن تكلم] فلا جمعة له»^(١). وصه: اسكت.

مَسْأَلَةٌ: [فِي رُخْصِ الْجُمُعَةِ]

وقال أبو مالك: قد جاء في الجمعة من الترخيص للمصلّي ما لم يجيء في غير الجمعة حتّى قيل: لو لم يكن للمصلّي السجود إلا على ظهر رجل لأجزّته صلاته إذا لم يجد موضعاً غيره، وأنّه متى خرج من هذه الصلاة لا يجدها في موضع آخر، كما يجد في سائر الصلوات. فإن دفعه الناس لضيق المكان حتّى تحوّل وجهه عن القبلة وأدبر بها فصلاته فاسدة.

مَسْأَلَةٌ: [فِيمَا يَسْتَحَبُّ لِلخَطِيبِ، وَيَكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ]

قال أبو الحسن: ويستحبُّ للخّيب أن لا يلغو ولا يعارض أحداً في خطبته إلا بما كان في القرآن من المخاطبة والموعظة الحسنة، ولا يتكلم الإمام إذا مضى إلى المنبر يوم الجمعة، ويقول في آخر خطبته: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾ (النحل: ٩٠)^(٢)، وما يكون مثله من ذكر الله.

(١) رواه أحمد، عن عليّ بلفظه من حديث طويل، مسند علي، ر ٧٠٨.

(٢) وتماها: ﴿.. وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.



ومن تكلم والخطيب يخطب فقد لغا.
وقيل: من قال عند تسوية الصفوف بعد الخطبة لرجل: تقدّم؛ فلا بأس،
ويكره مع الخطبة.
ومن تكلم أو ولىع^(١) بثيابه أو ضحك والإمام يخطب؛ فإذا تكلم فلا
جمعة له. وقال قوم: لا تضاعف. وقال قوم: فاسدة ويبدلها. وولعه بثيابه
لا يفسد عليه.

ولا ينتقض طهر من تكلم والإمام يخطب عند أصحابنا فيما أعلم، إنَّما
قالوا: إنَّه يبرز، ثمَّ يدخل من باب آخر ويرجع. وقيل: لا جمعة لمن لغا.
وإن روى الخطيب أبياتاً من الزهد، أو ذكر فضل شهر رمضان وأيام
الحجِّ وعاشوراء، ورعّب الناس في العمل بطاعة الله في هذه الأوقات؛ فكلُّ
ذَلِكَ جائز له في الوصية بالطاعة لله تعالى في ذلك. ويستحبُّ له أن يختم به
حديثه أن يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ..﴾ الآية.

مَسْأَلَةٌ: [في الكلام حال الخطبة]

قال الشيخ أبو مُحَمَّد: من قال والإمام يخطب: «لا إله إلا الله» أو قال:
«سبحان الله»، أو قال لَمَّا سمع ذكر النار: «نستجير بالله» أو «نستعيد بالله»، ثمَّ
تكلم بشيء من الكلام؟

فأمَّا قول: «لا إله إلا الله»؛ فمنهم من أفسد عليه. ومنهم من قال: لا شيء
عليه. وأمَّا ما سوى ذَلِكَ من الكلام؛ فباتفاق لا خلاف فيه بين أحد من
الناس أن ما تكلم به فهو مفسد.

(١) كذا في الأصل، ولعلَّه يقصد به أنَّه أولع به وانبهر وأعجبه الثوب فانشغل عن الخطبة
والذكر، والله أعلم.

وأيضاً: فَإِنَّ السُّنَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَوَيَّدَ هَذَا الْقَوْلَ، وَهِيَ أَقْوَى دَلِيلٌ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: صَهْ فَلَا جُمُعَةَ لَهُ». وَمَعْنَى صَهْ: أَي اسْكُتْ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ: مَنْ تَكَلَّمَ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ ثُمَّ صَلَّى فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

وَقَالَ: إِذَا تَكَلَّمَ رَجُلٌ فِي حَالِ مَا يَخْطُبُ الْإِمَامُ؛ فَقِيلَ: يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَيُصِيرُ إِذَا خَرَجَ كَأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجُمُعَةِ، فَإِذَا دَخَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ كَانَ سَبِيلَهُ سَبِيلَ الدَّخَالِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَفِي الْأَثَرِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالتَّلَفِّتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ، وَكَذَلِكَ الْمَصَافِحَةُ لِلرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ. وَلَا بَأْسَ بِرَدِّ السَّلَامِ^(١).

مَسْأَلَةٌ: [فِي أَحْكَامِ الْخُطْبِيبِ وَالْمَأْمُومِ]

وَمَنْ تَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلَا جُمُعَةَ لَهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ يَفْسُدُ صَلَاةَ غَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ قَصْدُهُ حَتَّى يَتَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَقْطَعُ عَلَى مَنْ قَصْدُهُ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ قِفا الْإِمَامِ، وَلَا يَقْطَعُ فِي سَائِرِ الصُّفُوفِ عَلَيْهِ عَلَى مَا قَالَ أَصْحَابُنَا /٥٦/.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلِّي فِي حَالِ الْخُطْبَةِ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْرِ ابْنِ عَمْرٍ: «إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا

(١) اختلف الفقهاء في السلام وردّه يوم الجمعة والإمام يخطب إلى أقوال؛ قال ابن محبوب: يجوز له السلام والردّ عليه. وكره هاشم السلام وجوز الردّ عليه إن سلم. وقال عطاء: يردّ عليه في نفسك إذا كان يسمع الخطبة ويُسْمِعُهُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ. وقيل: يُرَدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ قِضَاءِ الصَّلَاةِ. وقال ابن بركة: ليس له أن يُسَلِّمَ وليس لهم أن يردّوا عليه؛ لأنّهم قد أمروا بالإنصات حال الخطبة، وقد مرّ تفصيل ذلك في بداية هذا الباب.



كَلَامٌ»^(١). وروى: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ». وقوله ﷺ: «خُرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الْكَلَامَ، وَكَلَامُهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ»^(٢). وعن عليٍّ أَنَّهُ قَالَ: أَخْطَأُ السُّنَّةَ مِنْ صَلَّى وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.

وقال الشافعي: يصلي ركعتي التحية. ووافق أصحابنا في هذا أبو حنيفة، والله الموفق للصواب.

ومن صلى خلف المسجد ممّا يلي البحر بصلاة الإمام يوم الجمعة؛ فعن أبي عبد الله أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ الَّذِينَ يَصَلُّونَ خَلْفَ الْمَسْجِدِ يَنْظُرُونَ إِلَى الَّذِينَ يَصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ قِيَامًا أَوْ قَعُودًا؛ جازت صلاتهم هنالك. قال الرافع لهذا الجواب من بعد أن وصفت له: إِنَّ الْمَسْجِدَ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِقَامَةِ رَجُلٍ أَوْ أَكْثَرِهِ.

قال أبو عبد الله: إِنَّ مَنْ صَمَتَ لِاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّنْ دَعَا، وَالصَّامِتُ دَاعٍ؛ لِأَنَّ الْخُطِيبَ هُوَ لِسَانُ الْجَمَاعَةِ وَالِدَاعِي لَهُمْ.

عن الزهري يرفعه: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعَمْرٌ جَالِسٌ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ عَمْرٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ.

قال أبو المؤثر: سَمِعْنَا فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: كُنَّا نَتَحَدَّثُ وَالْمُؤَذِّنُ يُوذِّنُ، فَإِذَا سَكَتَ وَقَامَ الْخُطِيبُ سَكَتْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

(١) رواه عبد الرزاق، عن سعيد بن المسيّب موقوفاً بمعناه، كتاب الجمعة، باب جلوس الناس حين يخرج الإمام، ٥٣٥١، ٢٠٧/٣. وروى أحمد معنى شطره الأخير عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً، ١١٧٨٥، ٨١/٣.

(٢) رواه البيهقي، عن أبي هريرة بمعناه مرفوعاً، وقال البيهقي: «وهذا خطأ فاحش، فإنما رواه عبد الرزاق، عن معمر عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيّب من قوله غير مرفوع... الخ»، كتاب الجمعة، باب الصلاة يوم الجمعة...، ٥٣٠٢.

وإذا لم يتم الخطيب الخطبة ونزل /٥٧/ لأمر عناه، وتكلم رجل؛ فقال:
إن كان الخطيب لم يخرج من المسجد ولم يتكلم؛ فإنه يبنى على الخطبة،
والذي تكلم قد لغا. وإن كان لَمَّا عناه المعنى تكلم أو خرج من المسجد
أعاد الخطبة، والذي تكلم والخطيب يخطب لم يلغ.

ويجوز للرجل النظر إلى سقف المسجد، وأن يحتبي وينظر وراءه يوم
الجمعة.

ومن قال لرجل: يا فلان افسح لي، أو قال: قوموا الصف، أو يا فلان
استأخر معي وقد أقيمت الصلاة يوم الجمعة؛ قال أبو عبد الله: لا بأس عليه
إذا كان إنما تكلم في أمر الصلاة.

ومن التفت والخطيب قائم يوم الجمعة فلا بأس.

ومن كان قاعدًا في المسجد يوم الجمعة والخطيب قائم، فجاء رجل
فرحّب به فأعطاه يده ولم يتكلم؛ فلا بأس عليه إن شاء الله.

قال أبو المؤثر: من كان لا يسمع الخطيب فلا بأس أن يقرأ.

باب ٩ في المضيِّ إلى الصلاة، ومن فاتته أو فاتته شيء منها

عن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي [عن أبيه^(١)] - وكانت له صحبة - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الَّذِي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ، كَالجَارِّ قَصْبَهُ فِي النَّارِ»^(٢).

عن سليمان بن عثمان: أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْجُمُعَةِ لَا يَكَلِّمُ أَحَدًا. قال سفيان في قول الله تعالى: ﴿فَأَسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، قال: إِنَّمَا هُوَ فَامَضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ. وكان ابن مسعود يقرأها /٥٨/ «فامضوا إلى ذكر الله». يقول: إِنَّمَا السَّعِي فِي الْعَمَلِ لَيْسَ بِالْحَمَزِ^(٣). قال ابن شهاب: كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقرأها: «فامضوا إلى ذكر الله».

(١) في الأصل: «عثمان بن أبي أرفع المخزومي»، والتصويب من كتب الحديث، وهو: عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري (ت: ٤٤هـ): صحابي. خال النبي ﷺ. أسلم يوم الفتح، وصار كاتباً له. ثم استكتبه أبو بكر وعمر، وكان على بيت المال أيام عمر كلها، وستين من خلافة عثمان، واستقال. أجازته عثمان بثلاثين ألف درهم، فلم يقبلها. حدثت حفصة أنه قال لها: لولا أن ينكر علي قومك لاستخلفت عبد الله بن الأرقم. انظر: ابن حجر: الإصابة في معرفة الصحابة، ٤٥٢٨، ٤/٤. الزركلي: الأعلام، ٧١ / ٤.

(٢) رواه الحاكم في المستدرک، عن الأرقم بن أبي الأرقم بلفظه، كتاب معرفة الصحابة، ذكر الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي، ٦١٤٩. وأحمد، مثله، مسند المكيين، ٥١٧٥.

(٣) كذا في الأصل، ولعله مأخوذ من الحمازة، وهي: الشدة، ويقال: فلان أَحْمَزُ أَمْراً من فلان أي أشد. وفلان أَحْمَزُ أَمْراً: إذا كان مُتَّقَبِّضُ الأَمْرِ مَشْمُورَهُ، ومنه اشتق حَمْزَةٌ. انظر: اللسان، (حمز).

والسعي في كتاب الله العمل والفعل بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ (البقرة: ٢٠٥)، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾ (عبس: ٨، ٩)، وقال: ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ ﴿فَحَشَرَ فَنَادَىٰ﴾ (النازعات: ٢٢، ٢٣)، وقال: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ (الليل: ٤)؛ فليس السعي الذي ذكر الله على الأقدام و^(١) الاشتداد، وإنما ذلك الفعل والعمل.

وعن ابن عَبَّاسٍ: «فامشوا»، وفي موضع: فامضوا. وعن أبي عبيدة: أجيئوا، وليس من العَدْوِ. وعن ابن قتيبة: أجيئوا بالنيَّة والجِدِّ، ولم يرد العدو والإسراع في المشي. وعن الجبائي: وسارعوا. وفي قراءة أُبَيِّ: «فامضوا». وعن ابن مسعود أنه قال: لو قرأت ﴿فَأَسْعُوا﴾ لَسَعَيْتَ حَتَّى يَسْقُطَ رِدَائِي. والسعي: الذهاب، والسعي: الإسراع، والسعي في العمل.

والسعي: ولاية الصدقة. وقال:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا فكيف لو قَدْ سَعَى عَمْرُو وَعَقَاصُ^(٢)

مَسْأَلَةٌ: [في إدراك بعض الجمعة]

ومن سبقه الإمام بصلاة الجمعة أقام الصلاة وصلَّى أربعًا.

وقال ابن شهاب: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فليصلَّ إليها ركعة أخرى. قال: وهي السُّنَّة.

(١) في الأصل: «والا الاشتداد»؛ ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت من البسيط لعمر بن العداء الكلبي بلفظ: «عمر وعقالين». انظر: العين، والفائق، والتهذيب؛ (عقل). غريب الحديث لابن سلام، ٢١١/٣.



قال أبو المؤثر: بلغنا عن ابن عباس أنه قال: إذا أدركت الإمام قبل أن يسلم فدخلت في صلاته فقرأت التحيّات تامّة قبل أن يسلم؛ فإنك تبدل ركعتين كما صلّى /٥٩/ الإمام.

قال: وحدثني مُحَمَّد بن محبوب أنّ موسى بن أبي جابر كان يأخذ بهذا وهو قوله.

وكان محبوب يقول: إذا أدرك الإمام حين رفع رأسه من آخر سجدة فدخل في صلاتهم وقرأ التحيّات ثمّ سلّم الإمام فيقصر بركعتين. وإن فاتته تحيّات الإمام فقد فاتته الصلاة، ولا يدخل معهم ويصلّي أربع ركعات.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: أحسب أنّ موسى بن عليّ كان يأخذ برأي جده موسى بن أبي جابر.

وأحسب أنّ مُحَمَّد بن محبوب كان يأخذ برأي والده.

قيل لِمُحَمَّد بن محبوب: كيف تعرف إذا أدركت تحيّات الإمام؟ قيل: هو أن يدرك الإمام وقد رفع رأسه من السجود؛ فهناك يدرك تحيّات الإمام.

قال أبو المؤثر: من صلّى مع الإمام صلاة الجمعة فسبقه الإمام بحدّين غير الحدّ الذي هو فيه، فيكون في حدّ والإمام في حدّ وبينهما حدّ خلا؛ فإنّه يعيد صلاته أربعاً؛ لأنّه لم يدخل مع الإمام في شيء.

قال: وإن هو أعاد التوجيه وأدرك مع الإمام شيئاً من الصلاة؛ فإنّه يصلّي ما أدرك ويقضي ما سبقه به الإمام.

قال: وإذا صلّى رجل يوم الجمعة خلف الإمام في الرحبة أو في شيء من الدور، وكانت الصفوف متّصلة؛ فلا بأس بذلك وصلاته تامّة، إلّا أن

يقطع الصفوف طريق. فإن اتّصلت الصفوف حتّى اتّصلت بالطريق فصلّوا في الطريق /٦٠/ وكانت الطريق نظيفة؛ فصلاتهم تامّة.

وعن الحسن أنّه قال: من لم يدرك الجمعة فلا يصلّي الظهر في جماعة. قال أبو المؤثر: نعم، حيث تجب الجمعة، وهو قول المسلمين وبه نأخذ.

ومن صلّى في غير موضع الجمعة صلاة الظهر قبل أن يصلّي أهل البلد في مسجد جامعهم الجمعة فجائز.

وكان الوضّاح يقول: يستحبّ لمن تجب عليه الجمعة في موضعها أن لا يصلّي حتّى يصلّي الإمام، فإن صلّى فصلاته تامّة.

قال: والذي سمعنا أنّه يستحبّ أن يصلّيها بعد صلاة الإمام من يجب عليه حضورها فتخلّف عنها.

وأما من لا جمعة عليه مثل النساء والعييد والمسافر والصبيان؛ فلا بأس عليهم إن صلّوا قبل الإمام وبعده إذا حضر الوقت.

وقال أبو المؤثر في مريض صلّى صلاة الظهر ثمّ وجد راحة من المرض فأتى الجمعة فأدركها مع الإمام: فالتى صلاها في بيته هي الفريضة، والتي صلاها مع الإمام نافلة.

«رحم الله من بكرّ وابتكر وغسّل واغتسل»^(١). وفي خبر: «من بكرّ وابتكر وغسّل واغتسل واستمع الخطبة كان كفّارة له ما بين جمعتين»^(٢).

بكرّ: من البكور، وابتكر بعده. وغسّل (بالتخفيف): وضوء الأعضاء، واغتسل للجمعة. وغسّل (بالتشديد): غسل غيره.

(١) سبق تخريجه في حديث: «من غسل واغتسل يوم الجمعة ثمّ غدا وابتكر...».

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وقد سبق معناه فيما مضى.



وقال: كل فريضة قُدمت فهي الصلاة، والتي يصلّيها بعدها هي نافلة.
وقال من قال: صلاة الجمعة ليس كغيرها؛ من صلاها في بيته /٦١/
فظنَّ أنَّ الإمام قد صلّى، ثم أدرك الجمعة مع الإمام؛ فالنافلة هي الأولى،
وصلاة الجمعة التي صلاها مع الإمام هي صلاته. وقول أبي المؤثر عندنا
أعدل القولين، وبه نأخذ.

وإذا فرط الإمام في صلاة الجمعة حتّى ينقضي وقت الظهر ويدخل
وقت العصر؛ فقد فاتت الجمعة، ويصلّي أربع ركعات، وعليه الكفارة إذا
اعتمد على تركها. قال: إنّما كان يؤخّرها الحجاج ولا يقتدى به.

مَسْأَلَةٌ: [في ترك الجمعة أو إدراك بعضها]

قال أبو مُحمَّد: ومن ترك الجمعة ثلاثاً متعمّداً هلك، وهذا فيه اتّفاق
وسنّة، وليس على السنّة اعتراض.

ومن أدرك مع الإمام ركعة من صلاة الجمعة؛ فعليه أن يأتي بقراءة
الحمد وسورة في الركعة الثانية؛ لأنّ قراءة السورة فرض، فإذا كانت فرضاً
فعليه أن يأتي بها.

ومن أدرك الإمام وهو في التشهُّد؛ فقد أدرك الجمعة ويقضي ركعتين؛
لقول النبي ﷺ: «فليصل ما أدرك، وليبدل ما فاته»^(١).

وإذا صلّى المأموم مع الإمام الجمعة فنسي سجدة لم يذكرها حتّى جاوز
حدّاً ليس فيه الإمام ولا هو في مثله فصلاته تفسد، وفي نفسي من هذا معنى؛

(١) رواه الربيع، عن أنس بمعناه، باب (٣٦) في صلاة الجماعة، ر٢١٧. ومسلم، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيّاً، ر٦٠٢، ٤٢١/١. وأحمد، نحوه، ر٩٥١٠، ٤٢٧/٢.

لأنني لم أعرف وجه قول أصحابنا في هذا. والنظر يوجب عندي فعل ما نسي في آخر الصلاة، ولا تبطل جمعته لقول النبي ﷺ: «فليصل ما أدرك وليبدل ما فاته»، والذي نسيه وسبقه فقد فاته، سواء كان دخل معه في الصلاة أو لم يدخل؛ لعموم الخبر، والله أعلم. ولقوله ﷺ: ٦٢/ «الإمام يركع قبلكم ويسجد قبلكم»^(١).

ومن أدرك من صلاة الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى وتمت صلاته.

ومن أدرك التشهد صلى أربعاً وفاتته الجمعة، وهذا مذهب عليّ، وبين أصحابنا في هذا اختلاف، وقد كان في الصحابة من يخالف عليّاً في هذه المسألة، وكان يرى أنّ من أدرك التشهد فقد أدرك الجمعة ويأتي بركعتين، والله أعلم بالأعدل من القولين. وقلّ من تعسف مذاهب السلف بغير علم إلاّ حرم التوفيق.

مَسْأَلَةٌ: [فِيمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ حَضَرَ الْجُمُعَةَ]

ومن صَلَّى الظهر يوم الجمعة ثمّ دخل في صلاة الإمام بالجمعة؛ ففيه قولان: منهم من قال: فرضه الظهر. ومنهم من قال: فرضه صلاة الجمعة. وفيه قول آخر: إنّ فرضه الجمعة إذا كان في الجمعة الثالثة؛ لأنّه مضيق عليه ولم يضيق عليه إلاّ ما عليه فرض، وقبل ذلك فغير مضيق عليه.

واختلف أصحابنا فيمن صَلَّى الظهر في بيته يوم الجمعة، ثمّ حضر الجمعة؛ فقال بعض: إنّ الأولى تنتقض ويلزمه فرض الجمعة؛ لأنّ الأمر بالسعي لا يجتمع مع فرض الظهر. وقال بعضهم: الظهر هي صلاته التي صلّاها ولا تنتقض، وتكون الجمعة له نفلاً.

(١) رواه مسلم، عن حطان بن عبد الله الرقاشي بلفظ: «فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم»، باب التشهد في الصلاة، ر٤٠٤، ٣٠٣/١. وأبو داود، مثله، باب التشهد، ر٩٧٢، ٢٥٥/١.



مَسْأَلَةٌ: [في وجوب السعي للجمعة]

قال أبو الحسن: قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾؛ يعني: فامضوا إلى صلاة الجمعة الركعتين مع الإمام ﴿وَذُرُوا الْبَيْعَ﴾ (الجمعة: ٩)^(١). ثم قال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ فهذه رخصة بعد النهي ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠) /٦٣/ من رزق الله.

ومن دخل في صلاة الجمعة صلّى ركعتين وإن أدرك التشهّد؛ لأنّ النبي ﷺ قال: «صلّ ما أدركت من صلاة الإمام وتقضي ما سبقك به»^(٢). وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنّه قال: «لقد هممتُ أن أمر رجلاً يصلي بالناس، ثمّ أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة ثيوتهم»^(٣).

قال أبو مُحمَّد: قال الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾، فإذا زالت الشمس من يوم الجمعة صعد الإمام المنبر وأذن المؤذن بين يديه، وخطب بالذكر، وهو الذي أمر الله تعالى بالسعي إليه، والله أعلم؛ لأنّ ليس بعد الأذان يوم الجمعة ذكر يجب السعي إليه إلاّ الخطبة، ووجوب السعي إليه دليل على وجوبه وتأكيد، وأكّد ذلك ما روي عن النبي ﷺ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَا».

(١) وتماها: ﴿...ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) رواه مسلم، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، ٩٧٩. وأحمد، نحوه، ٩٣٣١.

(٣) رواه الربيع، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في أوقات الصلاة، ١٨٢، ٤٨/١. والبخاري، مثله، كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، ٦٤٤، ١٧٩/١. ومسلم بلفظ قريب، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، ٦٥١، ٤٥١/١.

مَسْأَلَةٌ: [في أقل عدد تصحّ به الجمعة]

وأقلّ ما تصحّ الجمعة من العدد من يقع عليه اسم عدد من الرجال؛ لقوله - جلّ ذكره -: ﴿فَأَسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، فأقلّ ما ينعقد بأربعة أنفس: مؤذّن يدعو إليها، وإمام، ورجلان أقلّ الجمع، والله أعلم.

وإذا حضر الجمعة رجلان رجوت أن يجزئ؛ لأنّ الاثنين يقومان خلف الإمام مقام الجماعات الكثيرة.

مَسْأَلَةٌ: [من أدرك من الجمعة ركعة]

ومن أدرك مع الإمام في صلاة الجمعة ركعة واحدة؛ فعليه أن يأتي بالحمد وسورة في الركعة الثانية؛ لأنّ القراءة في صلاة الجمعة فرض، /٦٤/ فإذا كانت فرضاً فعليه أن يأتي بها.

فصل: [في الاغتسال والتبكير للجمعة]

روي عن النبي ﷺ من طريق أبي هريرة أنّه قال: «من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكّر وابتكر وغدا وانتظر غُفِرَ له ما بين الجمعة إلى الجمعة»^(١).

وقيل: معنى قوله: «غَسَلَ وَاغْتَسَلَ» هو على التأكيد والمبالغة، وأحد اللفظين يقوم مقام الآخر. وقيل: معنى «غسل» يريد وضوء الأعضاء، «واغتسل» يريد به بدنه.

وقيل في «بكّر وابتكر»: إنّه على التأكيد أيضاً. وقيل: «بكّر» في الزمان «وابتكر» في المكان؛ أي: جلس في الصفّ الأوّل قريباً من الإمام ليكون من

(١) سبق تخريجه في حديث: «من غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يوم الجمعة تُمَّ...».



أَوَّلُ المصليِّن خلفه، فَإِنَّ باكورة الشيء متقدِّمه وأوَّله، حتَّى استعاروا ذلك فقالوا: بَكَرَ فلان في طلب العلم وطلب الولد، وفي الزهد، وفي طلب الحديث.

ومن بعض الكتب: ولا ينبغي لأحد أن يجلس يوم الجمعة على أبواب المسجد. قال أبو المؤثر: نعم، إلَّا أن لا يجد مجلسًا ويضيق به المجلس؛ فَإِنَّه يقعد فيه ويصلي إذا كان متَّصلًا بالصفِّ.

عن الحسن قال: إذا جلسوا يوم الجمعة على باب المسجد فتخطَّاهم فَإِنَّهم لا حرمة لهم، «نهى رسول الله ﷺ أن يقعد يوم الجمعة على أبواب المسجد»^(١).

(١) لم نجد من أخرج بهذا اللفظ.

باب ١٥ في صلاة الإمام وولاية المسافر والمقيم والمحبوس والعبد والمرأة يوم الجمعة

والمسافر إذا أراد صلاة الجمعة مع الإمام ونوى أن يجمع إليها العصر جاز له ذلك، وينوي أنه /٦٥/ يصلي بصلاة الإمام. وكذلك تكون نيته في سائر الصلوات. وليس عليه أن ينوي أنه يصلي صلاة مسافر أو مقيم إلا أنه يصلي صلاة الإمام.

وإذا مات إمام العدل في صلاة الجمعة فأمر^(١) رجلاً يصلي بهم فلا يجوز. وإن أمر مسانيد^(٢) الدعوة رجلاً يصلي بهم صلى ركعتين، فإن انتقضت صلاة الذي أمره مسانيد الدعوة فأراد أن يأمر من يصلي بهم فلا يجوز؛ لأن هذا مأمور فليس له أن يأمر بالتقديم.

قال أبو عبد الله: إذا مات الإمام فجأة ولم يكن أمر أحداً يصلي بالناس الجمعة، فأمر أحد من القوادين أو أشياخ أهل البلد رجلاً صلى بهم الجمعة ركعتين؛ أن ذلك غير جائز. ولكن إذا مات الإمام وكان أمر المسلمين قائماً جامعاً فليأمر أولو العلم - الذين يسالم بهم ويحارب، ويوالي بهم ويعادي - من يصلي بهم الجمعة ركعتين، وذلك جائز لهم.

(١) المقصود: أنه يأمره عند حضور الموت ورؤية أماراته لا بعد موته؛ لأن ذلك لا يعقل، وكلام أبي عبد الله بعد ذلك يدل على ما هذا، والله أعلم.

(٢) المسانيد: هم جماعة الدعوة الذين أسند إليهم الأمر من أهل الحل والعقد.



قال: فإن أمر الإمام رجلاً يصلي بهم الجمعة بعد موته فذلك جائز، وللمأمور أن يصلي والصلاة تامّة. وليس لهذا المأمور أن يأمر رجلاً يصلي إلا أن يكون الإمام أمره بذلك، ولكن إذا دخل هذا المأمور في الصلاة ثمّ عناه حدث؛ فهذا حدّ عذر فيه أن يقدم رجلاً يتمّ بالمسلمين الصلاة.

قال: وإن لم يظن هذا المأمور فيقدم رجلاً يتمّ بهم الصلاة فليقدم رجل منهم يتمّ بهم الصلاة ركعتين؛ فإن ذلك جائز لهم. قال: /٦٦/ ولو لم يظن لذلك إلا رجل من آخر الصفوف فله أن يمشي حتى يتقدم بالناس. فإن لم يظنوا لذلك جميعاً ولم يتقدم أحد منهم يتمّ بهم الصلاة؛ فليبنوا على صلاتهم ركعتين كلّ واحد وحده.

قال أبو محمد: الله أعلم، لا أقول في أمر الجمعة شيئاً.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن حضر الجمعة ممن لا تجب عليه]

وليس على العبيد والنساء والمسافرين جمعة، ومن حضرها منهم وصلّاها أجزّته عن فرضه بإجماع الأمة.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة المرأة في مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي صَحْنِ دَارِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي صَحْنِ دَارِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ»^(١).

ولأنّ الجمعة لم تجب إلا على أهل الأمصار، فليس العبيد من أهلها؛ لأنّ المصر لمواليهم والآية في الأحرار؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا

(١) رواه أبو داود، عن ابن مسعود بمعناه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، ر ٥٧٠، ١٥٦/١. وابن عبد البر، عن أبي هريرة بمعناه، ٣٩٩/٢٣.

إِنِّي ذَكَرْتُ اللَّهَ وَذَرُّوا الْبَيْعَ، وليس للعبيد من البيع إلا ما أُذِنَ لهم فيه بعد أن أُذِنَ له مولاه، والآية فيمن له ذلك.

والمسافر ينوي في صلاة الجمعة وغيرها من الصلوات أنه يصليَّ بصلاة الإمام، وليس عليه أن ينوي إلا أنه يصليَّ بصلاة الإمام.

مَسْأَلَةٌ: [الجمعة بالمصر]

قال أبو الحسن: وإذا لم يحضر إلا سَفَّار أو نساء وعبيد وصبيان لم تكن جمعة، وصلَّاهَا أربَعًا؛ لأنَّ هؤلاء لا جمعة لهم.

وقال ابن جعفر: وأحبَّ النظر في ذلك، ولم نعلم أن رسول الله ﷺ صَلَّى / ٦٧ / الجمعة في شيء من أسفاره ولا صلَّاهَا إلا في مصره؛ فلا تجوز إلا في مصره.

وكذلك روي عنه: أنه لم يصلَّ الجمعة يوم الجمعة بعرفات، وإنما صلَّى صلاة السفر؛ لأنَّه لم يجهر بالقراءة؛ فلا تقام إلا في الأمصار.

مَسْأَلَةٌ: [في العائدين من سفر يوم الجمعة]

قال أبو عبد الله مُحَمَّد بن محبوب: إنَّ المسافرين إذا قدموا من سفرهم يوم الجمعة حيث تلزم الجمعة؛ لهم أن يصلُّوا جماعة قبل أن يدخلوا في حدِّ التمام القرية التي فيها الجمعة واجبة.

مَسْأَلَةٌ: [أحكام الإمام في الجمعة]

وإذا سافر الإمام صَلَّى خلفته بالناس أربع ركعات. ولا بأس بالبيع والشراء.



وكذلك إذا حدث بالإمام حدث الموت، وحضرت الجمعة ولم يقدم المسلمون إماماً؛ فإنهم يصلون أربع ركعات. وقال آخرون غير ذلك. غير أنني شاهدت يوم الجمعة في نزوى وكان المهتأ الإمام مريضاً، وقام الخطيب على المنبر، فبينما هو في الخطبة إذ جاء رجل فأخبرهم بموت الإمام، فقطع الخطيب الخطبة وصلى على النبي ﷺ ودعا ونزل من المنبر، وصلوا أربع ركعات.

وأحسب أنه كان في المسجد مُحَمَّد بن محبوب ومُحَمَّد بن عليّ ولم أبصرهما، ولكنني توهمت ذلك؛ لأنهم اجتمعوا في بيت المشورة فيمن يقدمونه إماماً، ولا أتهم إلا أن قد كان مُحَمَّد بن محبوب في المسجد، وأحسب قد كان في المسجد هلال بن منير^(١) أيضاً.

وإذا سافر الإمام لم يصل الجمعة في مسيره، ويقوم /٦٨/ الحدود في مسيره إذا عرض له حد.

وإن خلف الإمام أو الوالي خليفة على مثل الأمصار المصّرة صلى الخليفة الجمعة ركعتين ولم يصل أربع ركعات، والوالي في ضحار يصلي الجمعة ركعتين [و]الخطبة.

قال: شاهدت الجمعة وكان الإمام المهتأ مريضاً، وكان مُحَمَّد بن نصر^(٢) هو الخطيب، وكان جابر بن مُحَمَّد هو المعدي^(٣)، إلى أن قضى مُحَمَّد بن

(١) هلال بن منير (حيّ في: ٢٣٧هـ): عالم فقيه، من فضلاء أهل نزوى. كان في المسجد يوم موت المهتأ بن جيفر سنة ٢٣٧هـ، ولعله ممّن حضر بيعة الإمام الصلت بن مالك. انظر: تحفة الأعيان، ١٥٠/١. ومعجم أعلام إباضيّة المشرق، (ن. ت).

(٢) مُحَمَّد (محمود) بن نصر (ق: ٣هـ): عالم فقيه، عاصر الشيخ موسى بن عليّ ومُحَمَّد بن محبوب وغيرهما. انظر: فواكه العلوم، ٢٤٦/١. إتحاف الأعيان، ٤٣٧. معجم أعلام إباضيّة المشرق (ن. ت).

(٣) جابر بن مُحَمَّد الفراهيدي (ت: ٢٧٥هـ): من وجوه آل فراهيد بن مالك بن فهم. كان =

نصر الخطبة ونزل من على المنبر وتقدّم بالناس، ولا أعلم ما عندهم إلا أن المعدّي لم يُصلّ؛ فصاح الناس بالكلام وقالوا: هذا لا يجوز لمُحمّد بن نصر أن يصلّي الجمعة بغير رأي الإمام، وقالوا: إنّ الإمام لم يكن أمر أحدًا يصلّي؛ فكره جابر أن يصلّي حيث لم يؤمر. فلقيني بشير بن المنذر ومعه مُحمّد بن محبوب فقال لي: نقضتَ صلاتك؟ فقلت: نعم، وقد كنت نقضتها قبل ذلك؛ فلولا أن مُحمّد بن محبوب رأى نقضها لم يقل لي ذلك بشير بمحضر منه.

فرجع مُحمّد بن نصر فقام خطيبًا وقال في خطبته: «إنا قد شابت رؤوسنا في هذه الدولة»، وخطأ من عاب عليه ما فعل.

ولو أنّ واليًا كان على مصر من الأمصار حيث تجب الجمعة، فلمّا خطب الجمعة قَدِمَ والٍ فعزله قبل أن يدخل في الصلاة؛ فلا أرى لهذا الوالي القادم عزل هذا الوالي عن الصلاة، ولكن ليدعه فليصلّ بالناس إذا بدأ بالخطبة ويصلّي خلفه. فإن جهل وعزله؛ فلا يصلّي هو حتّى يعيد الخطبة. فإن لم يعد الخطبة فلا أرى له أن يصلّي بالناس /٦٩/ ركعتين، والله أعلم.

وإن كان مع الوالي وقد أدرك الخطبة إلى أن جاء عند ذلك الوالي فأمرهم بالعمل؛ فإن شاء تُرك يصلّي بالناس إذا بدأ الخطبة، وإن شاء تقدّم هو فصلّي بالناس ركعتين واكتفى بخطبة الوالي المعزول إذا شاهدها وسمعها، والله أعلم.

= المعدّي: (الذي ينفذ أحكام الإمام). خرج مع شاذان بن الصلت لعزل راشد بن النضر، وشارك في وقعة الروضة ضدّ الإمام راشد، وقتل فيها سنة ١٧٥هـ. انظر: تحفة الأعيان، ٢٣١/١. معجم أعلام إباضيّة المشرق (ن. ت).



ولو أن إمامًا جهل فصلّى يوم الجمعة صلاة الظهر حين زالت الشمس أربع ركعات بالناس كسائر الصلاة في غير يوم الجمعة، ثمّ خطب أو لم يخطب أو كان قدّم الخطبة؛ فالذي نحّب له ولمن صلّى خلفه أن يعيدوا الصلاة أربع ركعات فرادى. وإن خطب الناس؛ فإنّنا نحّب له أن يعيد الخطبة ويصلّي ركعتين ما لم يخف فوت الوقت. فإن خافوا فوت الوقت فالذي نستحبّ أن يعيدوها فرادى أربع ركعات، ولا يعيدوها جماعة في وقتها ولا بعد انقضاء وقتها.

وقد كانت الأئمّة يرابطون إلى دَمَا^(١) ومعهم الفقهاء فلا يصلّون الجمعة كصلاتهم في البلد الذي يقيمون فيه، وإنّما كان الناس يجتمعون ويخطب الخطيب ويصلّون الصلاة كصلاة الظهر في غير الجمعة، والمسافر معهم يصلّي ركعتين والمقيم يصلّي أربع ركعات، إلّا أن يكون الذي يؤمّمهم مقيمًا يتمّ الصلاة فإنّ المسافر يصلّي خلفه بصلاته تمامًا.

وإن سافر الخليفة سفرًا فحضرت الجمعة وهو في غير قرية جماعة؛ فليس له أن يجمع ولو كان ٧٠/ معه من الناس ما يكون مثل أهل القرية أو مثل أهل مصر؛ لأنّه في موضع لا جماعة فيه، والخليفة وغيره في ذلك سواء.

وإذا صلّى المسافر الظهر في سفره، ثمّ أتى مصره فأدرك معهم الجمعة في مصره؛ فإنّ صلاته [هي] الأولى، وهذه التي صلّاها مع القوم نافلة. والعبد والمرأة إذا صلّيا صلاة الظهر يوم الجمعة، ثمّ أتيا الجمعة؛ فصلاتهما هي الأولى، والتي مع القوم لهما نافلة.

(١) دَمَا: إحدى مناطق محافظة مسقط بعمان، ولا تزال آثار حصن المرابطين باقية إلى اليوم في ولاية السيب على طريق الباطنة.

وإذا صَلَّى المحبوس الظهر في الحبس يوم الجمعة، ثمَّ يسَّر له الطلاق فحضر الجمعة؛ فصلاته في الحبس هي الفريضة، وصلاته مع القوم له نافلة.

مَسْأَلَةٌ: [في المَصْرِ ووجوب الجمعة على المقيم دون المسافر]

قال أبو مُحَمَّد: ثبت أنَّ النبي ﷺ صَلَّى بعرفة صلاة الظهر والعصر صلاة المسافر وكان يوم الجمعة؛ فهذا يدلُّ على أنَّ الإمام إذا سافر فوافق الجمعة كان حكمه حكم المسافرين. وقولُ من قال: إنَّ الإمام حكمه في السفر والحضر وصلاة الجمعة سواء وأنَّه حيث خصَّ الجمعة صَلَّى صلاة المقيم باطلٌ؛ لأنَّه لم يجهر بالقراءة في صلاة الظهر بعرفة كما يفعل الإمام في صلاة الجمعة، والرواية بذلك صحيحة، فمن ادَّعى أنَّه جهر بالقراءة كان عليه إقامة الدليل.

ولا تجوز الجمعة إلا في مصر، أو في موضع إقامة الإمام فيه؛ فأما المصر فلاجل أنَّ عمر مَصْر الأمصار للجمعة، فصار على ذلك الاتفاق ولم يخالف عليه أحد في فعله. واختلفوا في غير هذه الأمصار، والاتفاق حجة والاختلاف فلا حجة به.

وأما الإقامة فالحجة به: /٧١/ أنَّ النبي ﷺ لم يُرَوْ عنه ﷺ أنَّه صَلَّى الجمعة في شيء من أسفاره وإن كان مروره على قرى كثيرة.

الدليل على ذلك: أنَّ أهل الأمصار متى تركوا الجمعة عوقبوا عليها وسقطت عدالتهم، وليس كذلك شأن أهل القرى، ولا يقيمها إلا ذو سلطان أو بأمره؛ لأنَّ فرض الظهر لا يسقط إلا بعد سقوط شرائط الجمعة. وفي شروطها الإمام المطلق، أو إمام يأمره؛ ألا ترى ما روي عن النبي ﷺ أنَّه



قال: «لقد هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ رَجُلًا يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحْرَقَ عَلَيَّ رِجَالٌ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بِيوتِهِمْ».

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المسافرين الظهر يوم الجمعة]

وإذا صَلَّى المسافرون الظهر يوم الجمعة جماعة حيث تُصَلَّى الجمعة فصلاتهم تامة. وإن فعل ذَلِكَ مقيمون لم تجز صلاتهم وكان عليهم البدل؛ الفرق بين ذلك: أَنَّ المسافرين لم يخاطبوا بالجمعة والمقيمون مخاطبون، فلمَّا كانوا مخاطبين لم يجز لهم أَنْ يَصَلُّوا جماعة.

والمسافر ينوي في صلاة الجمعة وغيرها من الصلوات أَنَّهُ يَصَلِّي بِصَلَاةِ الإِمَامِ، وليس عليه إِلَّا أَنْ ينوي أَنَّهُ يَصَلِّي بِصَلَاةِ الإِمَامِ.

والإجماع أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لجماعة الظهر يوم الجمعة حيث تُصَلَّى الجمعة.

مَسْأَلَةٌ: [ليس على الإمام جمعة في سفر]

وليس على الإمام جمعة في سفر، ولا يَصَلِّي في السفر إِلَّا صَلَاةَ المسافر؛ وروي عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِأَهْلِ مَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ». وإن عَلِيًّا صَلَّى بِهِمُ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٧٢/ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ التفت إليهم فقال: «أَتَمُّوا صَلَاتِكُمْ». وكان يرى أَنَّ القصر على الإمام وغيره في السفر، وكان لا يرى الجمعة إِلَّا في مصر جامع.

باب ١١ في صلاة الجمعة أيضاً، والقراءة فيها

وينبغي للإمام أن يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة في الركعتين جميعاً، يقرأ في كلِّ واحدة منها بأمِّ الكتاب وسورة، ما شاء من سور القرآن. و«كان النبي ﷺ يقرأ بالجمعة والمنافقين»^(١)، و«يقرأ بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١) و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعُنْثِيَّةِ﴾ (الغاشية: ١)»^(٢).

وقال أبو المؤثر: أدركنا الأئمة [يقرأون] ما تيسر ومعهم الفقهاء وما علمناهم عابوا ذلك، إلا أننا نستحبُّ في الجمعة طول الصلاة وقصر الخطبة، وإن كان يوم شديد الحرِّ والزحام فلا بأس ما خفف الإمام على الناس.

وعن ابن مسعود في صلاة الجمعة: «قصِّروا في الخطبة وأطيلوا الصلاة».

مَسْأَلَةٌ: [في الجاهل والشاكِّ والعاجز في الجمعة]

ومن شكَّ في الجمعة بعد علمه بها أو كان جاهلاً بها، فقامت عليه الحجَّة بها فشكَّ؛ فلا يكون مشرِّكاً ولكِنَّه كافر.

(١) رواه مسلم، عن ابن عبَّاس بمعناه، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة، ١٥٠١.

(٢) رواه أبو داود، عن سمرة بمعناه، كتاب الصلاة، باب ما يقرأ به في الجمعة، ٩٦٣. والترمذي، عن أبي هريرة، باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة، ٥٠٢.



فإن قال: ليس جمعة بعد علمه بها، أو قيام الحجّة عليه؛ فلا يكون بذلك مشرّكًا. وعن أبي زياد أنّه قال في هذه: يقتل، ونحن نقول: إنّ كافر لا يقتل ولا يبلغ به إلى الشرك - والله أعلم - إذا كان مقرًّا بأن الظهر أربع.

ومن صلّى جماعة يوم الجمعة في بلد فيه الجمعة، وأفتى أنّ الجماعة جائزة في البلد الذي تلزم فيه الجمعة، فيقال له: لا صلاة جماعة في البلد الذي فيه الجمعة، فيقول: بل صلاة /٧٣/ الجماعة جائزة؛ فهو رجل عاجز ضعيف العقل إذا خالف برأيه رأي الفقهاء، وقد قالوا: لا جماعة في مصر الجمعة، فيؤمر أن لا يخالف على الفقهاء قولهم، ويؤمر أن لا يسرع فينا من رأيه خلاف ما مضى عليه الأولون من أهل الفضل؛ فإن قيل قبل منه، وإن تمادى في ذلك فهو عاجز ضعيف، ولا أقدم على ترك ولايته إن كانت له ولاية قبل ذلك، وهو عندي خسيس الحال.

مَسْأَلَةٌ: [في أحكام الجمعة]

قال أبو الحسن: ويستحبُّ أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة، والثانية فاتحة الكتاب و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾، وما قرأ جازت به الصلاة يجهر بالقراءة. وروي عن النبي ﷺ أنّه قرأ بغيرهما، وروي عن بعض الصحابة أنّه قال: «أمرنا نبينا أن نقرأ في صلاتنا بفاتحة الكتاب وما تيسر»^(١).

وقال مُحَمَّد بن محبوب: كلّ قوم صلُّوا جماعة يوم الجمعة حيث تكون الجمعة ركعتين؛ فصلاتهم منتقضة، ولو صلُّوا بعد صلاة الإمام إن كانت

(١) رواه أبو داود، عن أبي سعيد بمعناه، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ٨١٨، ٢١٦/١. وأحمد، مثله، ١١٠١١، ١١٤٣٣ ... ٣/٣.

صلاة الظهر. وإذا فاتت الجمعة قومًا في بلد ليس فيه جمعة؛ فلهم أن يصلُّوا جماعة ويؤذِّنوا.

وقال: ليس الجمعة إلا في الأمصار.

ومن صلَّى مع الإمام الجمعة ثمَّ لم يركع بعد ذلك حتَّى صلَّى العصر فلا بأس، إنَّما هي سنَّة.

ومن نام عن صلاة الجمعة أو نسيها حتَّى خرج وقتها؛ لم يجز إتيانها بإجماع، ولولا الإجماع لوجب ذلك؛ /٧٤/ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(١)، غير أن لا حظَّ للنظر مع الإجماع.

(١) رواه الربيع، مرسلًا بمعناه عن جابر بن زيد، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في أوقات الصلاة، ر ١٨٤، ٤٩/١. ومسلم، عن أنس وغيره بمعناه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة ...، ر ٦٨٤، ٤٧٧/١.

باب ١٢ في صلاة السفر

ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «المتُّم [الصلاة] في السفر كالمقصر في الحضر»^(١)، «والصائم في السفر كالمفطر في الحضر»^(٢)، و«لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(٣)، و«خياركم من أفطر وقصر في السفر»^(٤).

قال بشير: من جمع الصلاتين فلما صَلَّى الأولى ودخل في الثانية انتقض وضوؤه، فذهب فتوضأ؛ فليس عليه أن يعيد الأولى إلا أن يكون أحدث حدثاً آخر وهو ذاهب يتوضأ أو تكلم؛ فإنه يبتدىء.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني: إذا سرتهم، ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ يعني: ليس عليكم حرج ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ يعني: ما خلا المغرب والغداة فلا قصر فيهما ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: ١٠١).

(١) رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، عن أبي هريرة بلفظه، ر ١٣٦٠.

(٢) رواه ابن ماجه، عن عبد الرحمن بن عوف بلفظ قريب، كتاب الصيام، باب ما جاء في الإفطار في السفر، ١٦٦٢. والنسائي، مثله، باب ذكر قوله الصائم في السفر...، ر ٢٢٨٤، ١٨٣/٤.

(٣) رواه البخاري، عن جابر بن عبد الله بلفظه، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر، ر ١٨٤٤، ٦٨٧/٢. ومسلم، مثله بلفظ قريب، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر...، ر ١١١٥، ٧٨٦/٢.

(٤) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

وروي عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «أَنَّه أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ لَيَالٍ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَيَقُولُ لِأَهْلِ مَكَّةَ: أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ»^(١). قال أبو الحسن: إِنَّه أَقَامَ ثَمَانَ عَشْرَةَ لَيْلَةً يَقْصِرُ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ، وَيَقُولُ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «أَتَمُّوا صَلَاتِكُمْ».

نافع عن عمر: عن النبي ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأُولَى وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةَ فِي سَفَرٍ، وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَهُوَ مُقِيمٌ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ. قال أبو سفيان: ذَلِكَ رَأَيْنَا /٧٥/.

والقصر واجب على كل مسافر، وهو بالخيار بين الجمع والقصر والإفراد، وإن شاء قصر وصلّى كل صلاة في وقتها وإن شاء جمع بين الصلاتين قصرًا.

فمن أراد أن يجمع بين الصلاتين قصرًا صلّى الظهر والعصر جميعًا في وقت واحد كل واحدة منهما ركعتين، كلّمًا فرغ من واحدة منهما سلّم، يبدأ بالظهر ثمّ العصر ولا يركع بينهما ركعتي الظهر.

وكذلك العشاء والعتمة إن أراد أن يصلّيها بالجمع صلاهما جميعًا في وقت واحد، يصلّي المغرب ثلاثًا والعتمة اثنتين، كلّمًا صلّى واحدة منهما سلّم، يبدأ بالعشاء الأولى ثمّ العتمة ولا يركع بينهما للعشاء الأولى شيئًا، وإذا سلّم من العتمة، صلّى الوتر وحده. وأمّا صلاة الغداة فلا تجمع مع شيء من الصلوات.

وقال أبو الحسن: إِنَّه [ﷺ] أَقَامَ ثَمَانَ عَشْرَةَ لَيْلَةً يَقْصِرُ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ وَيَقُولُ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «أَتَمُّوا صَلَاتِكُمْ».

(١) رواه أبو داود، عن عمران بن حصين بمعناه، كتاب صلاة المسافر، باب متى يتم المسافر، ١٢٢٩، ٠٩/٢. وأحمد، مثله بلفظ قريب، ١٩٨٧٨، ٤٣٠/٤.



ومن أراد أن يصلِّي قصرًا ولا يجمع الصلاتين؛ صلَّى كلَّ صلاة في وقتها، صلَّى الظهر ركعتين وهي صلاة الفرض، ثمَّ سلم وركع بعدها ركعتي الظهر. فإذا جاء وقت العصر صلَّاهَا وحدهَا ركعتين. وإذا جاء وقت العشاء الأولى صلَّاهَا تمامًا ثلاث ركعات، وإذا جاء وقت العتمة صلَّاهَا وحدهَا ركعتين ثمَّ سلَّم، وصلَّى الوتر بعد العتمة ثلاثًا، وإن أوتر بوحدة فقد أجاز ذلك المسلمون، ١٧٦/ وله أن يصلِّي الوتر أيَّ وقت شاء من الليل ما لم يطلع الفجر.

والجمع سنَّة وفي إحياء سنن الإسلام أعظم الثواب.

وقيل: يجوز جهل الجمع ولا يجوز جهل القصر؛ لأنَّه فريضة. والذي عندي أنَّ جهل القصر جائز حتَّى يحضر وقته، فإذا حضر وقته فصلَّى الصلاة تمامًا ولم يقصرها حيث يجب عليه قصرها؛ لم يسعه حينئذ ذلك.

فمن سَفَر من حيث هو مقيم سفرًا يتعدَّى فيه الفرسخين^(١) وخرج ذلك من عمران بلده لزمه، فإن خرج يريد إلى الفرسخين لا يتعدَّاهما؛ فإنَّه يتم الصلاة حتَّى يصل إليهما، فإذا وصل إليهما قصر.

وقيل: الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع. وقال قوم: من العمارة، وقال من قال: يكون القياس من حدِّ المسجد الأكبر.

فمن سار جمع، ومن كان لابتًا في بلد فالقصر أفضل ويصلِّي كلَّ صلاة في وقتها إلا أن يريد الجمع لإحياء السنَّة فإنَّ ذلك أفضل. وإن جمع لغير ذلك وهو ماكث أيضًا فلا بأس. وقال أبو بكر الموصلي: الجمع سنَّة أماتها الناس.

(١) الفَرَسَخ: جمع فراسخ، وهو لفظ معرب، يعني الفرجة في اللغة. وفي الاصطلاح: هو مقياس من مقياس المسافات = ١٢ ألف ذراع = ٣ أميال = ٥٥٤٤ م. (الميل = أربعة آلاف ذراع). انظر: الشماخي: الإيضاح، ٦٢٣/١. قلعه جي: معجم لغة الفقهاء، (فرسخ).

والمسافر إذا كان نيَّته أن يفرد الصلاة فتوانى حتَّى ذهب وقتها ودخل وقت الأخرى ثمَّ أراد أن يجمع فجائز له ذلك. وقال أبو زياد: لا يستأخر بعد ذلك.

وإذا أفرد العشاء وحدها فالى ثلث الليل، فإن أفر إلى نصف الليل فلا بأس عليه إن شاء الله.

وجمع المغرب /٧٧/ والعتمة إلى ثلث الليل جائز للمسافر.

[وإن] جمع المغرب والعتمة؛ فإنَّه يصلِّي الوتر بعدهما ركعة، فإن صلَّى ركعتين ثمَّ سلم ثمَّ صلَّى الوتر واحدة فحسن إن شاء الله. فإن أفرد صلَّى الوتر ثلاث ركعات.

وإذا جمع المسافر؛ فإنَّه يوجِّه للوتر، وأمَّا النافلة فله أن يقوم بتكبيرة ما لم يتكلَّم أو يتحوَّل عن مقامه أو يلتفت مشرقًا. وكذلك المقيم إذا أراد أن يوتر؛ فإنَّه يوجِّه للوتر.

ومن خرج مسافرًا وقد حضرت الصلاة فأتى حدَّ القصر وعليه وقت من تلك الصلاة؛ فإنَّه يصلِّيها تمامًا وهو رأي أهل إزكي. وقال بعض المسلمين: يصلِّيها قصرًا.

فإن حضر عليه وقت صلاة وهو في حدَّ القصر فمضى حتَّى دخل بلده وقد بقي عليه وقت من تلك الصلاة؛ فإنَّه يصلِّيها تمامًا ولم نعلم في هذا اختلافًا.

وإذا سَفَر قوم فصلُّوا صلاة السفر، ثمَّ رجعوا حتَّى كانوا قريبًا من مصرهم فحدَّثوا بحدِّث من وباء وغيره فكرهوا قدومه فأقاموا مكانهم؛ فإنَّهم لا يتمُّون الصلاة حتَّى يدخلوا في مصرهم.



ومن ضلّت له دابّة أو غلام فخرج في طلبهما ولا يدري أين هما، ونيتته أن يطلبهما حيث يرجو أن يجدهما قريباً أو بعيداً؛ فإنه يصلّي تماماً حتّى يجاوز الفرسخين ثمّ يقصر. وأمّا إذا نوى أن يتعدّى الفرسخين فإذا خرج من عمران بلده لزمه القصر. وإن رجع نوى /٧٨/ بعد أن جاوز العمران أنّه لا يجاوز الفرسخين؛ فإنه يرجع إلى التمام.

ومن خرج سافراً فلمّا بلغ رأس فرسخ حضرت الصلاة فصلّى الركعتين، ثمّ سار قريباً من نصف فرسخ فذكر شيئاً نسيه في منزله فرجع فبدا له أن يقيم؛ فصلاته التي صلاها جائزة.

ومن جمع الصلاتين وقت العصر أو المغرب فنفرت دابّته أو كلّ إنساناً أو دُعي إلى طعام، فالتفت إلى أخذ دابّته أو إلى صاحبه أو أخذ طعاماً من بعد أن صلّى الظهر أو المغرب؛ فإن تعجّل إلى أن يصلّي الثانية من الصلاتين من حينه صلاها وجمع إن شاء الله، وإن طول في ذلك أحرّ المؤخّرة من الصلاتين إلى وقتها. قال هذا هاشم برأيه.

ومن صلّى الظهر والعصر جميعاً وصلّى بينهما ركعتين فليس بينهما إذا جمع ركوع، فإن فعل ناسياً أو جاهلاً مضت صلاته. وإذا صلّى الظهر والعصر جميعاً في وقت الظهر في سفره جاز له ذلك.

ومن جمع الصلاتين؛ فعن موسى أنّه لا بأس عليه فيما تكلم بين الصلاتين.

والأسير إذا انتهى إلى أوطان العدو؛ فلا أراه إلاّ بمنزلة المسافر حرّاً كان أو عبداً.

وقال أبو معاوية: من كان سافراً فأراد أن يجمع فصلّى الظهر، ثمّ تنحّى

من ذَلِكَ الموضع لحاجة أو لغير حاجة؛ فَإِنِّي أكره ذَلِكَ، ولا أرى عليه نقضاً إلا أن يذهب مكاناً بعيداً.

فإن كان في مسجد فصلَّى الظهر، ثمَّ تنحَّى إلى آخر /٧٩/ المسجد فصلَّى العصر؛ فقد أساء إذ تنحَّى من مقامه، وصلاته تامَّة.

فإن كان يقصر الصلاة فصلَّى مع إمام يتم الصلاة؛ فله أن يصلِّي العصر مع إمام إذا سلَّم الإمام من الظهر إذا نوى أن يجزَّ إليها العصر. فإن انتحى من مقامه إلى آخر المسجد فصلَّى العصر فصلاته جائزة، ولو صلَّاه في مقامه ذَلِكَ كان أحبَّ إليَّ.

وعن أبي عبدالله رضي الله عنه أنَّ بعضاً قال: لا يفرِّق بين الجمع بكلام ولا خطوة ولا صلاة حتَّى يتمَّهما.

فإن نوى مسافر أن يصلِّي الظهر والعصر جميعاً، فلمَّا أحرم لم ينو عند إحرامه أنه يجمع إلا أنه على نيَّته قبل الإحرام وبعد الإحرام، إلا أنه سها عن نيَّته للجمع عند الإحرام؛ فهو على نيَّته من الجمع. فإن حول نيَّته عن الجمع بعد أن صلَّى بعض صلواته فلا يجوز له أن يجمع. فإن رجع حول نيَّته إلى الجمع فلا تنفعه نيَّته في الجمع، ولا يجوز له أن يجمع إذا كان حوَّل نيَّته عن الجمع وهو في الصلاة، ثمَّ رجع حول نيَّته إلى الجمع وهو في الصلاة؛ فلا ينتفع بهذه النيَّة ولا يجوز له أن يجمع.

ومن أراد سفرًا إلى إزكي فلمَّا كان بفرق صلَّى ركعتين، ثمَّ بدا له أن يرجع؛ قال: أظنَّ قال أبو زياد: إنَّه يصلِّي تمامًا وصلاته جائزة، وقال: إنَّه يحفظ هذا.



ومن خرج سافرًا فلمَّا جاوز عمرانَه صَلَّى في سفره تمامًا، فلمَّا رجع من سفره دخل عمرانَه في أوَّل الليل وصَلَّى العشاء الأولى وجمع إليها العشاء الآخرة فصَلَّاهما جميعًا؛ فأتمَّ صلاته في سفره ٨٠/ تمامًا فعليه بدلها قصرًا ولا كفَّارة عليه، وأمَّا صلاته العشاء في حضره جمعًا فإن كانت في وقت الأولى فقد ثبتت له وعليه بدل العشاء الآخرة والكفَّارة؛ لأنَّه ضيع صلاته في حضره.

مَسْأَلَةٌ: [في القصر على المسافر وحدَه]

قال أبو مُحَمَّد: إن سأل سائل فقال: من أين قلتُم: إنَّ القصر يجب على من أراد سفرًا يتعدَّى فيه الفرسخين، وجعلتم حدَّ القصر فرسخين؟ قيل له: «إنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا خرج من المدينة غازيًا أو حاجًا قصر من ذات الحليفة وهي من المدينة على مقدار فرسخين»، فلمَّا فعل ذلك ﷺ في جميع غزواته وأسفاره علمنا أنَّ هذا المقدار حكم يجب على كلِّ مسافر. إذا كان النبيَّ ﷺ هو المبيِّن لنا ما يُحتاج إليه من أحكام أدياننا، وإن لم يأتنا عنه خبر أو فعل يرد ما ذكرناه؛ فوجب بهذا التمسك بالفعل الذي جاء منه ﷺ.

وقد قيل أيضًا: إنَّ ابن مسعود لَمَّا خرج إلى الكوفة قصر بالقادسيَّة، وهي منها على ذلك المقدار.

مَسْأَلَةٌ: [في الموضع الذي يجب فيها القصر]

اختلف أصحابنا في الموضع الذي يجب قصر الصلاة فيه للمسافر؛ فقال بعضهم: إذا خرج من منزله يريد سفرًا قصر الصلاة. وقال بعضهم: إذا ابتدأ العمران بعمران بلده لم يقصر حتَّى يخرج من العمران. والنظر يوجب

أَنَّ اتِّصَالَ الْعِمْرَانَ لَا يُسَمَّى بِهِ الْمَرْءُ وَهُوَ فِيهِ مَسَافِرًا مِنْ طَرِيقِ اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِسْفَارِ. وَمَنْ كَانَ فِي الْعِمْرَانِ لَا يُقَالُ لَهُ: قَدْ أَسْفَرَ؛ /٨١/ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَرْءَ إِذَا كَشَفَتْ عَنْ وَجْهَهَا الْغَطَاءَ يُقَالُ: أَسْفَرَتْ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

وَكُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى تَبَرَّقَعْتُ لَقَدْ رَابَنِي مِنْهَا الْغَدَاةَ سُفُورُهَا^(١)

ويقال: أسفر النهار: إذا زالت عنه ظلمة الليل، والذي اخترناه هو قول علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة.

مَسْأَلَةٌ مِنَ الْأَثَرِ: [فِي جَمْعِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ]

وجائز للمسافر أن يجمع الصلاتين في حال سفره، وأن يضم الأخيرة إلى الأولى، فليصلهما في [وقت] الأولى، [وإذا كان في] ^(٢) وقت الأخيرة فليصلهما جميعاً فيه. وكذلك في صلاة المغرب والعشاء؛ لما روي عن معاذ بن جبل قال: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك، «وكان ﷺ إذا ارتحل وقد زالت الشمس جمع، وإذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر وصلّاها مع العصر قبل أن يمضي وقت العصر، وكذلك في المغرب والعشاء»^(٣).

وذكر بعض مخالفينا: أن الجمع إنَّما يجوز أن يجزّ الثانية إلى الأولى؛ قياساً على الجمع بعرفة. وقال غير صاحب هذا القول من أهل الخلاف: إنَّ

(١) البيت من الطويل للشماخ الذيباني في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٢) في الأصل: إلى، ولعلّ الصواب ما أثبتنا لبيان المعنى.

(٣) رواه الترمذي، عن معاذ بمعناه، أبواب العيدين، باب ما جاء في الجمع بين الوقوف، ٥٥٣، ٤٣٨/٢. والدارقطني، نحوه، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر،

١٤٤٧، ٣٠٦/٢.



الجمع لا يجوز إلا أن يقرب بين الصلاتين فيصلِّي كلَّ صلاة في وقتها، وصاحب هذا القول قد غلط غلطاً بيِّناً؛ لِمَا روى معاذ بن جبل وغيره عن النبي ﷺ من أفعاله في أسفاره وفي الجمع بعرفة، والله الموفق للصواب.

ومن الدليل على جواز الجمع بين الصلاتين ما أجمع عليه الكلُّ في وجوب /٨٢/ الجمع بعرفة. ومن بعض قول مخالفينا: إن ذلك للمسافرين دون أهل مكة، والاعتبار في ذلك العذر والمشقة التي تلحق بترك الجمع. وزعم بعض أصحاب أبي حنيفة: أنهم أجمعوا أن الظهر لا يجوز تأخيرها بعرفة إلى وقت العصر. قلنا: وكيف يكون هذا أصلاً لها.

مَسْأَلَةٌ: [في حالات قصر المسافر]

وللمسافر أن يقصر الصلاة إذا كان في أحد شيئين؛ إمَّا في واجب، وإمَّا في مباح. وأمَّا إذا كان مَحْظُورًا مِمَّا نهى الله تعالى عنه فلا يجوز له أن يقصر؛ كالعبد يَأْبُق من سيِّده، والمرأة تنشز عن زوجها، والرجل يهرب عن غريمه وهو يطيق لأداء حقِّه، واللصُّ يخرج قاطعًا لطريق المسلمين. فهذا كله لا يجوز لمن سافر فيه أن يقصر الصلاة، فإن قصر أعاد.

وقال في الجامع^(١): وقصر الصلاة في أيِّ سفر كان المسافر في سفره طائئًا أو عاصيًا، إذا كانت الصلاة عليه في جميع أحواله مطيعًا كان أو عاصيًا. والموجب عليه التمام في حال سفره إذا خرج عاصيًا محتاج إلى دليل.

وقال في موضع آخر: ومن غضب نفسه حتَّى يجاوز حدَّ الفرسخين صلَّى قصرًا. وكذلك العبد الأبق وكذلك الباغي.

(١) ابن بركة: الجامع، ٥٧٧/١ - ٥٧٨.

مَسْأَلَةٌ: [في نيّة الجمع والقصر وحدّ السفر]

ولا يَجُوزُ الجمع للصّلاتين إلّا بنية يقدّمها بعد دخول الأولى قبل دخول وقت الثانية.

وحدّ السفر - عندي - : فرسخان مع انقطاع العمار، وهو أقلّ ما يقع عليه اسم سفر؛ لأنّ النبي ﷺ / ٨٣ / إذا سافر وصار بذوي الحليفة حاجًا أو غازيًا قصر.

ومن جهل التمام في وضع التمام فعليه الكفّارة، ومن جهل في موضع القصر فعليه البدل.

ومن لا يقصر ولا يرى القصر إلّا مسير ثلاثة أيّام إلى أن مات فهو هالك.

مَسْأَلَةٌ: [الرخصة في تقصير الصلاة]

أجمع المنسوبون إلى العلم معنا - إلّا من لا يعدّ خلافه خلافًا - أنّ للمسافر أن يقصر الصلاة مع الأمن من ^(١) فئة الكافرين؛ لِمَا روى بعض الصحابة قال: سألت عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقلت: يا أمير المؤمنين، قال الله ﷻ: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ونحن اليوم نقصر مع الأمن؟! فقال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عجبت ممّا عجبت منه، فسألت النبي ﷺ فقال: «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» ^(٢) بمعنى الرخصة؛ لأنّ الرخصة تفضّل، فسَمَى النبي ﷺ الرخصة باسم الصدقة؛ لأنّها تفضّل.

(١) في الأصل: في، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) رواه مسلم بلفظ قريب، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، ٦٨٦، ٤٧٨/١. وأبو داود، مثله، كتاب صلاة السفر، باب صلاة المسافرين، ١١٩٩، ٣/٢.



وأول الرخصة في تقصير الصلاة كان لأجل الخوف من الذين كفروا أن يفتنهم، وأن يحملوا عليهم في صلاتهم وتشاغلهم بها، ثم جعل الله تعالى بهذه الرخصة الثانية وإن أمن الناس.

وأما الجمع في الحضر الذي ادّعه بعض مخالفينا مما روي «أنَّ النبي ﷺ جمع في الحضر»^(١) فالله أعلم كيف كان جمعه، إن كان ما رواه صحيحًا.

وعن ابن عباس أنه قال: /٨٤/ الرخصة من الله صدقة، فلا تردوا عليه صدقته.

مسألة: [في الجمع بين الصلاتين]

وإذا صَلَّى الرجل الجمع وقد جرَّ الآخرة إلى الأولى ثم فسدت عليه الثانية؛ أعاد الثانية وحدها إذا كان في مقامه ما لم يخرج عن الصلاة وهو متشاغل بها. وقال بعض: إن فسدت عليه الثانية وهو في مقامه آخرها إلى وقتها وقد صحَّت له الأولى. ومن يقول بهذا يقول: إذا دخل في الصلاة على نية الجمع ثم بدا له فنوى الإفراق فجاز له ذلك.

وإذا أحرَّ الأولى إلى الآخرة ففسدت عليه الأولى، وقد صَلَّى الآخرة معها؛ فإنه يصلي الأولى والثانية. فإن فسدت الآخرة وهو في مقامه ذلك أعادها وحدها، وإن خرج من مقامه ذلك أعاد الأولى ثم الآخرة.

ومن صَلَّى الأولى في السفر يريد [أن] يجمع إليها العصر ثم انتقض

(١) رواه مسلم، بمعناه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الوقوف في الحضر، ٧٠٥، ٤٩٠/١. وأبو داود، بلفظ قريب، كتاب تفريع أبواب صلاة السفر، باب الجمع بين الوقوف، ١٢١١، ٦/٢.

وضوؤه؛ فقد تَمَّتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ صَلَّاهَا^(١) لَوْ قَتَّهَا، وَيُؤَخَّرُ الْآخِرَةَ إِلَى وَقْتِهَا. وَإِنْ كَانَ آخَرَ الْأُولَى إِلَى الْآخِرَةِ فَإِذَا تَوَضَّأَ ابْتَدَأَ صَلَّاهُمَا.

وَمَنْ كَانَ بَيْتُهُ عَلَى حَاجِرِ الْوَادِي وَخَرَجَ مَسَافِرًا فَتَخَطَّى الْوَادِي سَافِرًا فَوْقَ الْفَرَسَخِينَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَصْرُ وَالْجَمْعُ إِنْ شَاءَ. وَإِنْ كَانَ يَسْمَعُ كَلَامَ مَنْ فِي بَيْتِهِ فَإِنَّ الْوَادِي قَدْ قَطَعَ بَيْنَ الْعِمْرَانِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا جَاءَ مَنْ سَفَرَهُ قَصْرٌ وَجَمَعَ قَبْلَ أَنْ يَقْطَعَ الْوَادِي. وَلَوْ مَدَّ لَهُ الْعِمْرَانُ فِي سَفَرِهِ لَكَانَ يَصِلِي تَمَامًا وَلَوْ مَدَّ لَهُ إِلَى خِرَاسَانَ /٨٥/.

وَالْعِمْرَانُ: هُوَ الَّذِي لَا يَقْطَعُ بَيْنَهُمَا وَادٍ، الْمَتَّصِلَةُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْعِمْرَانِ وَادٍ، وَكَانَ بَيْنَ الْعِمْرَانِ غَيْرَ [كَذَا] لَيْسَ هِيَ مِنَ الْعِمَارَاتِ مِثْلُ: الْغَافِ^(٢) وَالْعَرِينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِلْتَفٌ مِتَّصِلٌ بِالْعِمَارِ؛ فَإِنَّ هَذَا يَقْطَعُ بَيْنَ الْعِمْرَانِ كَمَا تَقْطَعُ الْأُودِيَّةُ.

وَمَنْ كَانَ يَرِيدُ سَفَرًا يَتَعَدَّى الْفَرَسَخِينَ، فَإِذَا رَكِبَ دُونِيجَةَ^(٣) أَوْ سَفِينَةَ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْعِمَارِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْقَصْرُ.

وَمَنْ كَانَ يَصْطَادُ وَلَا يَرِيدُ أَنْ يَتَعَدَّى الْفَرَسَخِينَ، وَهُوَ يَتَمَّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَتَعَدَّى الْفَرَسَخِينَ ثُمَّ يَقْصُرُ؛ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَوَخَّى الْفَرَسَخِينَ مِنْ مَنْزِلِهِ.

قَالَ: وَالْفَرَسَخُ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ أَوْ خَطْوَةٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: صَلَّاهَا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٢) الْغَافُ: نَبَاتٌ مَخْشُوشٌ مَعْمَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْقَرْنِيَّةِ، يَوْجَدُ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ، ذُو فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ الشُّوكِ، أَوْ رَاقِهِ مَرْكَبَةٌ رِيْشِيَّةٌ ذَاتُ وَرِيْقَاتٍ صَغِيرَةٍ وَأَزْهَارٍ قَصِيرَةٍ الْعِنَقِ، وَثَمَرَتَهَا قَوْنٌ مُسْتَقِيمٌ حَلْوُ الطَّعْمِ أَمْلَسٌ. انْظُرْ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيْطُ، (غَاف).

(٣) الدُّونِيْجَةُ: مِنَ السَّفَنِ الْبَحْرِيَّةِ الطَّوِيلَةِ السَّرِيْعَةِ الْجَرِيِّ، شَبَّهَهَا بِالطَّائِرِ، كَالنُّهْبُوغِ، مُعَرَّبٌ دُونِي. انْظُرْ: الْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ، الْعِبَابُ الزَّائِرُ؛ (نَهْج).



قال أبو سليمان فيمن كان أخذ الشيخ: إن في صلاته اختلافاً؛ منهم من أوجب عليه التمام إذا كانت القرية بتماشيه [كذا]. ومنهم: من أوجب عليه صلاة القصر.

وإذا كان بلد له طريقان أحدهما أقلّ من الفرسخين، والآخر فرسخان وأكثر من فرسخين؛ فإنه إذا أخذ الطريق التي هي أقلّ من فرسخين أنه يصليّ تمامًا.

ومن خرج سافرًا يتعدّى الفرسخين، ثمّ حوّل نيّته على الرجوع من بعد ما خرج من عمران البلد وصار في حدّ السفر؛ فإنه يصليّ تمامًا إذا حوّل نيّته إلى الرجعة إلى بلده.

وإذا جمع المسافر الصلاتين فصلّى الأولى ثمّ دخل في الثانية فانتقضت؛ فإن كان في وقت الأولى فقد تَمّت ويؤخّر الثانية، ٨٦/ وقد قيل: يحكمها. فإن كانت في وقت الأخيرة من الصلاتين وفسدت الأخيرة؛ ففيه اختلاف: منهم من قال: يبتدئ الصلاتين. ومنهم من قال: يحكم الثانية.

مَسْأَلَةٌ: [في أحكام السفر]

وإذا كان المسافر لا يدين بجمع ولا بقصر، وصلّى في سفره بالتمام ثمّ رجع إلى الرأي أو لم يرجع؛ فقيل: إذا كان يصليّ بديانة فلا بدل عليه. ومن خرج إلى السفر جاوز فيه عمران بلده؛ فعليه أن يقصر، وله أن يجمع، والجمع مخيّر فيه، والقصر هو الذي عليه. وكذلك في رجوعه من سفره قبل أن يصل إلى عمران بلده^(١) يقصر ويجمع، وكذلك قيل إذا رجع من سفره، وكذلك يُتّم.

(١) في الأصل: + و.

وعمران البلد الأكبر يقال: هو النخل والمنازل.
وجائز للمسافر الجمع في السفر؛ صَلَّى في أوّل الوقت أو آخره.
وإذا صَلَّى المسافر الجمع في السفر صَلَّى في أوّل الوقت، فقرأ في
الأوّلَةِ إلى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣٣)^(١) وسَلَّمَ؛ فجائز. وقال
أبو الحسن: من فعل ذلك مرارًا ناسيًا فلا إعادة عليه؛ لأنّه لو أتَمَّ ذلك في
الجلسة الأوّلَة فيما يتّم به الصلاة لم تنتقض صلاته على السهو. إنّما اختلفوا
إذا كان الذي يجمع يتعمّد لذلك؛ فأوجب قوم البدل، ولم يلزم آخرون.
ومن صَلَّى الهاجرة والعصر جميعًا، وصَلَّى بينهما سنّة الهاجرة جهلاً أو
عمدًا منه، وفات الوقت؛ فعليه البدل ولا كفارة. قال أبو مُحَمَّد: وفي بعض
الأثار يوجد: أنّه جائز/٨٧/.

ومن خرج في حاجة له ولم ينو السفر ولا يريد [أن] يتعدّى الفرسخين،
فمضى حتّى جاوز الفرسخين ثمّ رجع، فدخل عليه وقت الصلاة وهو في
أقلّ من الفرسخين؛ فعليه القصر.

ومن خرج من حدود القرية من موضع فأدبر به وبقي شيء من عمرانها
عن يمينه وشماله وليس هو في وجهة؛ فليقصر هنالك ذاهبًا وراجعًا.
ومن نوى في الجمع أن يجزّ الأولى إلى الآخرة في وقت الأولى، ثمّ رجع
فحوّل النيّة وأراد جزّ الآخرة إلى الأولى في وقت الأولى؛ فذلك جائز له.

مَسْأَلَةٌ: [في الجمع وحد السفر]

قال أبو الحسن: وللمسافر السائر أن يجمع الصلاتين في أوّل الوقت
أو آخره إذا نوى الجمع عند حضور الأولى؛ لِمَا روي عن رسول الله ﷺ

(١) وبدايتها: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ...﴾.



«أَنَّهُ كَانَ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَهُوَ نَازِلٌ لَمْ يَرْحَلْ حَتَّىٰ يَصَلِّيَ، وَإِذَا رَحَلَ قَبْلَ الْوَقْتِ أَخَّرَ الْأُولَىٰ إِلَى الْآخِرَةِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا»^(١). وقد روي «أَنَّهُ كَانَ يَفْرُدُ فِي الصَّلَاةِ وَيَجْمَعُ إِذَا شَاءَ»^(٢)، و«أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَفِي مَنَى وَجَمَعَ وَعَرَفَاتَ». واتفق الأئمة على إجازة الجمع في عرفات والمزدلفة (وجمع) ومنى، وفي إجماعهم هذا دحض لحجة من أبطل الجمع.

وروي ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ لَيْلَةً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ»، ويقول لأهل مكة: «أَتِمُّوا صَلَاتِكُمْ». وفعل ذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، أَتِمُّوا الصَّلَاةَ فَإِنَّا قَوْمٌ مُسَافِرُونَ»./٨٨/

وروي عن ابن مسعود: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَيَفْطِرُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ»^(٣).

والسفر الذي تجوز عندنا فيه صلاة السفر فرسخان؛ لِمَا روي عن النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ غَازِيًّا صَلَّى صَلَاةَ السَّفَرِ فِي ذِي الْحَلِيفَةِ»^(٤)، وبينهما فرسخان من المدينة فدلَّ ذلك على السفر.

(١) رواه مسلم، عن معاذ بمعناه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، ٦٨٦، ٤٧٨/١. وأبو داود، نحوه، كتاب صلاة السفر، باب صلاة المسافر، ١١٩٩، ٣/٢.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) رواه أحمد، عن ابن مسعود بلفظ قريب، ٣٧٠١. والطحاوي في شرح معاني الآثار، نحوه، باب صلاة المسافر، ١٥٤٣.

(٤) رواه مالك في الموطأ موقوفاً على ابن عمر بمعناه، باب ما يجب فيه قصر الصلاة، ٣٣٧، ١٤٧/١. وعبد الرزاق، مثله، ٤٣٢٤، ٥٣٠/٢. والطبراني في الأوسط، عن أبي هريرة بمعناه، ٣٥٦١، ٤١/٤. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، مثله، ٣٣٩٧، ٤٨٩/٢.

وروى لي بعض: «أن النبي ﷺ خرج ذات يوم وأصحابه معه حتى إذا صار في [ذي] الحليفة صلى فيها ثم رجع»، فسئل عن ذلك؟ فقال: «أردت أن أعرفكم صلاة السفر» - أو قال: - «حدّ السفر»^(١)؛ فهذا تعلّقنا ولم نأخذ بقول من قال: ثلاثة أيّام.

والقراءة في صلاة السفر هي القراءة في صلاة الحضر سواء.
ومن أتّم الصلاة في موضع السفر فعليه البدل بلا كفارة. ومن قصر الصلاة في موضع التمام لزمه البدل والكفارة.

مَسْأَلَةٌ: [في العمران وما يقطعه]

وعن أبي عبد الله قال: إنّما العمران بين القرى في تمام الصلاة اتّصال النخل بالنخل ولو عاضدٌ واحد مادّ، واتّصال المنازل، فأما اتّصال الزراعة فلا يلتفت إليه وإن كان رستاق يرى بعضه بعضًا.

فإن كانت قرى بائناً بعضها من بعض فلا يتمّ حتى يدخل قريته، وإن كانت النخل متّصلة مختلطة فهي قرية واحدة ولا يقصر من حيث خرج حتى يخرج من العمران.

والأودية التي تقطع في هذه القرى /٨٩/ ليس هي عندي ممّا يقطع الاتّصال، إلّا أن يكون واديًا يقطع على شيء قليل من النخل من بعد ذهاب النخل والبيوت والعمران؛ كنحو الوادي الذي في طريق ضحار من قبل أن يصل إلى مَجَز^(٢)؛ فإنه يقطع على شيء قليل من النخل؛ فليل: يقصر عنده

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) مَجَز: من قرى منطقة الباطنة بعمان، تابعة لولاية ضحار الساحلية، يحدها من الشرق مسقط، ومن جهة الغرب ضلّان، كما سيأتي قريبًا.



ولا ينظر في الذي بقي من النخل. وقيل: عمران الباطنة يجري [مَجْرَى] الأودية التي تقطع بين القرى، إلا وادي معمور فلا يقطع، مثل: وادي سمر وأفقه [كذا].

وقال أبو عبد الله: إِنَّ حَدَّ ضَحَارِ وادي صَلَّانٍ من غربي، ووادي مَجَزٍ من شرقي، وأنا شاكٌّ في وادي مجز، ولعله وادٍ دون ذلك، وانظر في الكتب تجده. وقال الفضل: وإذا كانت قرية في وسطها وادي قاطع والقرية على الحاجرين، فخرج رجل من أحد الحاجرين يريد سفراً فقطع الوادي ودخل في الحاجر الآخر ومنزله في الحاجر الآخر؛ فلا يقصر الصلاة لأنَّها قرية واحدة. وقالوا: من خرج من نزوى يريد سفراً، فدخل سمد؛ أنه لا يقصر إلا من حيث يقصر أهل سمد، وكذلك أهل سمد، والوادي قاطع بينهما.

ومن خرج من نزوى يريد سفراً؛ فإن مرَّ [من] طريق فَرْقٍ^(١) فإنَّما يقصر إذا خَلَّفَ المَجَازَةَ^(٢) وقطع الوادي. وإن مرَّ الطريق الآخر قَصَرَ إذا خَلَّفَ المسجد وصعد على الجَنَّةِ^(٣).

ومن خرج إلى الروضة^(٤) / ٩٠ / فإنَّما يقصر إذا خَلَّفَ المَجَازَةَ العليا. ومن خرج يريد بُهَلًا قَصَرَ إذا خَلَّفَ اللجيمين^(٥)، وهذا حدود انقطاع العمران.

-
- (١) فَرْقٍ: من قرى نزوى بالمنطقة الداخلية بعمان قريبة منها.
 (٢) المَجَازَةُ في عرف العُمانيين، هي: الموضع المخصَّص على ساقية الفلج، يكون مستحماً ومغتسلاً تختص به النساء. وفي هذا النص يقصد به اسم موضع في نزوى قبل وادي الخضراء بنزوى.
 (٣) الجَنَّةُ: آخر موضع في نزوى قريبة نزوى جهة من فرق.
 (٤) لعلَّه يقصد روضة تنوف تبعد عن نزوى حوالي فرسخين.
 (٥) اللجيمين أو اللجمتين: لا نجد ذكرها اليوم، ولعلَّها المسماة اليوم بالعقبتين، وهي آخر نزوى من طريق بُهَلًا، والله أعلم.

وقال أبو زياد: من خرج من نزوى يريد سفراً، فمَرَّ^(١) [من] طريق عَمَلًا^(٢) قصر إذا صعد جناة رشد^(٣)، وإن مرَّ طريق فَرَّق قصر إذا جاوز المجازة.

وقد كان زياد بن الوضَّاح قاس ما بين نزوى وعملاً فدخل شيء من النخل في الفرسخين في نخل عملاً. قال: فخرجنا مع مجبر^(٤) لَمَّا أراد الخروج إلى مكَّة وكان ثمَّ سعيد بن محرز ومُحمَّد بن محبوب، وكُنَّا إذا أردنا أن نصلِّي خرجنا من النخل إلى وادي غربي القرية ثمَّ قصرنا.

[مَسْأَلَةٌ: متى يقصر الرجل إذا أراد سفراً؟]

واختلفوا متى يقصر الرجل إذا أراد سفراً؛ فقال بعض: إذا خرج من العمران وكان في موضع لا يسمع الصوت. وقال بعض: حين ما يخرج من العمران قصر. وقال: أدركنا أشياخنا يقولون: إذا خرج من العمران قصر.

وإذا كانت قرى متصلة معروفة حدودها إلا أن العمران متَّصل؛ فمن خرج من أحد القرى فدخل في الأخرى يريد سفراً فلا يقصر، وإن سافر فيها فرسخين وهي متصلة؛ لأنَّ التسمية لا تقطع، وإنما يقصر إذا انقطع العمران.

(١) في الأصل: فمن، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) عملاً: قرية تابعة لبُهلاء بالمنطقة الداخلية بعمان.

(٣) جناة رشد: منطقة بين نزوى وبهلاء.

(٤) مجبر أو المحبَّر بن محبوب بن الرحيل (ق: ٣هـ): عالم فقيه من العائلة الرحيلية. ولد بالبصرة وانتقل إلى عُمان في أوائل القرن الثالث، وكان أصغر سنًا من أخويه سفيان ومُحمَّد، وقد وُكِّل هو وأخوه أبا صفرة أن يبيع لهما بيتًا بالبصرة قبل بلوغهما. له آراء وأجوبة بينه وبين أخيه مُحمَّد. انظر: إتحاف الأعيان، ١٦٥ - ١٦٦. بابيز: الإمام مُحمَّد بن محبوب، ص ٤٢.



ومن جاوز عمران بلده فسار في الخراب أقلّ من فرسخ، ثمّ دخل عمران بلد آخر؛ قصر الصلاة إذا لم يكن البلد /٩١/ الذي هو فيه متّصلاً ببلده، ولم يجاوز الفرسخين؛ إذا أراد مجاوزة الفرسخين.

مَسْأَلَةٌ: [في تعدّي الفرسخين]

وقال أبو الحسن: وكلّ مسافر خرج من بلده فتعدّي فرسخين؛ فإذا صار في حدّ الفرسخ وجاوز العمران صلّى صلاة السفر حتّى يرجع. وإذا رجع فهو على صلاة السفر حتّى يدخل عمران بلده. والعمران: اتّصال النخل والمنازل، وأمّا الزراعة فلا يلتفت إليها.

مَسْأَلَةٌ: [في نيّة المسافر وصلاته]

والمسافر إذا كان في بلد غير بلده ولا ينوي المقام فيه؛ فهو مسافر، ويقصر الصلاة ويجمع إذا أراد. وإن نوى المقام لزمه التمام، فإن عاد من بعد [و]عزم على الخروج فهو على تمامه يصلّي تمامًا لحال نيّة المقام حتّى يخرج.

فإن خرج لحاجة فتعدّي الفرسخين ثمّ رجع؛ فإنّه يصلّي قصرًا، إلا أن يرجع ينوي المقام بها فيصلّي تمامًا.

وقال جابر في الذين يخرجون سُفَّارًا في تجارة لهم فيقيمون الخمس سنين والعشر: إنَّهم سُفَّار، وعليهم أن يصلُّوا قصرًا.

ومن كان في بلد مسافرًا يقصر الصلاة فيه إلى أن نوى المقام فيه، ثمّ رجع حوّل نيّته إلى الخروج منه، وإلى نيّته الأولى من قبل أن يصلّي صلاة؛ فإنّه يلزمه التمام بنيّته المقام حتّى يخرج من ذلك البلد، ولا يرجع إلى قصر

الصلاة وقد كان أحدث نيّة المقام والتمام. ولا ينهدم عليه التمام بتلك النيّة التي رجع إليها /٩٢/ أنّه لا يقيم في هذا ولا يتّخذ دارًا؛ ولكن يلزمه التمام حتّى يخرج، وسواء ذلك رجع إلى نيّة السفر، وأنّه لا يتّخذ هذا البلد دارًا من بعد أن صلّى صلاة واحدة أو أكثر بالتمام، أو من قبل أن يصلّي أو هو في وقت صلاة، أو من قبل أن يدخل عليه وقت صلاة؛ فكلّ ذلك عندي سواء، ويلزمه التمام بتلك النيّة التي كان أحدثها أنّه كان يتمّ الصلاة ويتّخذ هذا البلد دارًا.

ولو أنّه نوى المقام في هذا البلد في غير وقت الصلاة، ثمّ رجع أيضًا فحوّل نيّته عن المقام وإلى أنّه مسافر من قبل أن يدخل عليه وقت الصلاة؛ فإنّه يلزمه التمام على كلّ حال حتّى يخرج من هذا البلد.

وإن رحل من هذا البلد من موضع منزله فيه وسار يريد الخروج منه، فدخل عليه وقت الصلاة من بعد أن سار، ومن قبل أن يخرج من حدود هذا البلد، فأراد أن يصلّي في هذا البلد من قبل أن يخرج من حدوده؛ فإنّه يصلّي قصرًا. وقيل: يصلّي تمامًا - والله أعلم -؛ لأنّه لم يخرج من حدود البلد الذي لزمه فيه التمام. وإن دخل عليه وقت الصلاة من قبل أن يسير خارجًا؛ فليصلّ تمامًا ما كان في هذا البلد، أو من بعد أن خرج من حدوده.

ومن كان مسافرًا وأقام في بلد سنة ولم ينو المقام، فسأل من سأل فقال له: أتتمّ الصلاة، فأتمّ ورجع إلى وطنه، فسأل بعد /٩٣/ ذلك؟ فقيل له: عليك البدل؛ فعن أبي عبد الله أنّه يلزمه أن يصلّي قصرًا ما كان صلّى في سفره تمامًا حيث يلزمه ولا تلزمه الكفّارة، إلّا أن يكون كان يدين بدين من يرى أن المسافر إذا لبث في موضع عشرة أيّام - وقال بعض أهل الخلاف: خمسة عشرة يومًا، وقال بعضهم: ثلاثة أيّام - صلّى تمامًا. فإن كان من قبل



[أن] يدين بهذا القول ويأخذ به، ثمَّ رجع إلى قول المسلمين ورأيهم؛ فإنَّه لا يلزمه نقض ما كان صلَّى في سفره تمامًا. وإن كان دينه دين المسلمين ورأيه رأيهم، وإنَّما صلَّى في سفره تمامًا جهلاً منه بقول المسلمين، وفعل كما أفتاه من خالف دين المسلمين؛ فلا عذر له ويبدل تلك الصلوات.

ومن صلَّى في السفر تمامًا عمدًا؛ فعليه البدل، وإن فات الوقت فعليه الكفَّارة. وإن صلَّى بديانة ورأي ثمَّ تاب؛ فلا بدل عليه ولا كفَّارة.

مَسْأَلَةٌ: [في اتخاذ الأوطان]

وإذا كان رجل مولود في قرية وماله بها وولده أيضًا، ثمَّ تزوج في قرية أخرى فسكن فيها؛ فإنَّه يصلِّي قصرًا إلاَّ أن ينوي المقام فيها صلَّى تمامًا. فإن نوى أن يقيم فيها ما دامت امرأته حيَّة فإن ماتت رجع إلى بلده؛ فليس هذا بمقيم ويصلِّي قصرًا.

فإن خرج الرجل إلى والديه وماله؛ فإنَّه يصلِّي تمامًا إذا كان ينوي المقام في القرية التي فيها زوجته، /٩٤/ وينوي أن يسكن أيضًا القرية التي ماله بها ووالده؛ فيتم فيهما ويقصر فيما بينهما. فإن لم ينو السكن في قريته، وإنَّما يدخلها لحاجة ثمَّ يخرج؛ فإنَّه يصلِّي فيها قصرًا.

وإذا خرج رجل من أهل هِجَار^(١) إلى صُحَار، فأراد أن يقيم فيها سنة أو أكثر ولا^(٢) ينوي فيها مقامًا، ونيتته الرجعة إلى بلده، إلى أن يخرج من صُحَار

(١) هِجَار: من قرى وادي بني خروص التابعة لولاية العوابي بمنطقة الباطنة، منها: الإمام الوارث بن كعب (١٧٨هـ) والعالم أبو قحطان خالد بن قحطان الهجاري (ق: ٣هـ)، والأديب أبو العباس مُحمَّد بن يزيد المبرِّد (٢١٠-٢٨٦هـ) وغيرهم كثير.

(٢) في الأصل: فلا، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

إلى نزوى في حاجة فمرَّ بهجار خاطفًا، فحضر وقت الصلاة؛ أَيْصَلِّي قَصْرًا
أو تمامًا؟ وقلت: إن غرس به جُمَّارَه^(١) يومًا أو يومين فحضر وقت الصلاة
كيف يَصَلِّي؟

فعن أبي عبد الله وغيره: أنَّه يلزمه تمام الصلاة في بلده ولو كان مجتازًا
لم يحطَّ رحله بها ما لم يقطع نيَّته منها أنَّه يَتَّخِذُهَا دَارًا.

ولو أنَّه نوى المقام بصحار واتَّخِذَهَا دَارًا ولم يقطع نيَّته من هجار، فإذا رجع
إلى هجار في حاجة أو مرَّ بها مجتازًا إلى غيرها في حاجة؛ فعليه تمام الصلاة.

ومن تزوَّج بالمدينة وله بها منزل ووالدته على رأس عشرة فراسخ،
فيتقدَّم عليها وهو يَصَلِّي بالناس؛ فجائز الصلاة خلفه؛ لأنَّه إذا قدم على
والدته وفيه وُلِدَ وهو منزله؛ فعليه أن يَصَلِّي أربعًا. وإذا قدم على امرأته
صَلَّى أربعًا. وإن كان بين الموضعين فهو^(٢) مسافر حتَّى يبلغ حدَّ الموضعين.
ومن كان له سكن في قريتين أنَّه يتمَّ فيهما ويقصر بينهما.

ومن كان خائفًا من بلده وليس هو فيه، وإنَّما يدخله أوقات [يكون]
خائفًا؛ فإن كان الموضع الذي هو فيه خائف /٩٥/ وفيه جالس ينويه مقامًا
ولا ينوي المقام في بلده الذي هو خائف منه؛ فإنَّه إذا دخل بلده قصر
الصلاة. وإن كان لا ينوي المقام في البلد الذي هو خائف فيه، وليس له
مقام بموضع معلوم غير بلده؛ فإنَّه إذا دخل بلده أتَمَّ الصلاة؛ لأنه مقامه

(١) الجُمَّار: يقصد به فسيل النخل، وجاء الجُمَّار في اللغة بمعنى: شحم النخلة الذي في قِمْة
رأسها في جوفها بيضاء كأنَّها قطعة سَنَامِ صَحْمَةٍ، وهي رَحْصَةٌ تُؤْكَل بالعسل، ووحدة
الجمار جُمَّارَةٌ. وجَمَرَ النخلة: قطع جُمَّارَها أو جامورَها، وفي الحديث: «كأني أنظر إلى
ساقه في غَزْزه كأنَّها جُمَّارَةٌ» الجُمَّارَةُ: قلب النخلة وشحمتها شبه ساقه ببياضها. انظر:
اللسان، تاج العروس؛ (جمر).

(٢) في الأصل: وهو، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.



حتّى لا ينوي المقام وحتّى يحوّل مقامه إلى غيره. فإذا كان مقامه في غير بلده ثمّ دخل بلده الذي هو خائف منه الذي لا ينوي فيه المقام؛ قصر الصلاة أو جمع.

ومن كان له مالان أو أموال متفرّقة في قريتين أو قرى شتّى؛ فمختلف في ذلك؛ قال بعض: يكون له بلدان وزوجتان. ومنهم من قال: أربع زوجات وأربعة أوطان. والذين قالوا أيضًا: له نيّة واحدة ومقام واحد، لم يكن له عندهم إلاّ وطن واحد؛ لأنّه لا يكون حاضرًا غائبًا ولا مقيمًا سافرًا، ولا يدري متى يموت أو يخرج أو لا يخرج.

ومن سكن قرى عدّة؛ فينبغي له أن ينوي المقام فيهنّ كلّهنّ ويتمّ الصلاة، إلاّ أن تكون قرية لا يريد المقام فيها، وإنّما يدخلها لحاجة وإقامة ضيعة، ويخرج منها وهو فيها مسافر؛ فيقصر الصلاة فيها.

مَسْأَلَةٌ: [في مجاوزة الثلاثة الأيام]

والحجّة على من قال: إنّ الجمع^(١) لا يكون إلاّ في السفر الذي يُجاوز الثلاثة الأيام، فإذا حصل المسافر في بلد من البلدان كان عليه إتمام الصلوات: فعلى النبي ﷺ أنّه خرج بأصحابه حتّى إذا صار /٩٦/ في [ذي] الحليفة صلّى فيها صلاة السفر ثمّ رجع، فسألوه عن ذلك فقال: «أردتُ أن أعرفكم صلاة السفر»^(٢)، «وكان ﷺ إذا خرج حاجًا أو غازيًا فإذا بلغ [ذي] الحليفة صلّى صلاة السفر»، وبين [ذي] الحليفة وبين المدينة فرسخان؛ فثبت من قوله وفعله أن حدّ السفر فرسخان.

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: القصر.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

ولم يَتَّفَقْ أيضًا على الثلاث؛ لأنَّ من قوله ﷺ الذي احتجوا به في الثلاث: «لا تُسافِرُ المرأةُ بعدَ ثلاثٍ إلَّا مع ذي مَحْرَمٍ»^(١)، وفيها قول آخر إنَّه: «لا تُسافِرُ المرأةُ إلَّا مع [ذي] مَحْرَمٍ»^(٢)، ولم يحدِّ ثلاثًا ولا يومًا، ولم يكن في هذا الخبر ما يدلُّ على أنَّ السفر ثلاثة دون غيره.

مَسْأَلَةٌ: [في جمع المسافرين المقيمين]

وإذا أقرَّ المسافر في بلد ولو أقام فيه سنة أو سنتين وهو ينوي الرجوع إلى بلده إذا قدر؛ فعند أصحابنا: أنَّه يصلِّي صلاة السفر إذا لم ينو الإقامة. وأكثر قولهم: إنَّه يصلِّي كلَّ صلاة في وقتها، وبعض رخص له في الجمع. وحجَّة من أوجب كلَّ صلاة في وقتها يقول: إنَّها صلوات مفروضة في أوقات معلومة لا تؤدَّى إلَّا فيها إلَّا من عذر ورخصة المشقَّة للسفر. فأما من أوجب الجمع ورخص فيه يقول: «إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد جمع في السفر»، وكلَّ من كان عليه اسم سفر جاز له الجمع.

وبعض الشيعة يحتجُّ «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جمع في السفر والحضر من غير سفر ولا مرض». وهذا المعنى عندنا أنَّ وفد ثقيف أو غيرهم لَمَّا قدموا عليه /٩٧/ واشتغل بهم حتَّى أَمَسَى إلى آخر وقت صلاة الظهر، فصلَّى الظهر في آخر وقتها وقد حضر وقت العصر فجمعها إليه؛ فهذا معنى جمع النَّبِيِّ ﷺ في الحضر، وصلَّاهما تمامًا ولا يكون الجمع في الحضر إلَّا تمامًا.

(١) رواه البخاري، عن ابن عمر بلفظ قريب، كتاب الجمعة، باب في كم يقصر الصلاة، ر ١٠٥٠. ومسلم، عن أبي سعيد نحوه، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، ٢٤٦١.

(٢) رواه البخاري، عن ابن عبَّاس بلفظه، كتاب الحج، باب حج النساء، ١٧٧٢. ومسلم، عن أبي سعيد بلفظه، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، ٢٤٦٨.



وقال الخليل: الفرسخ: ثلاثة أميال^(١). و[قيل]: تسعة^(٢) آلاف خطوة.

مسائل منثورة من الباب

قال مُحَمَّد بن محبوب: الفرسخ: اثنا عشرة ألف ذراع. قيل: بذراع من؟ قال: هكذا جاء.

ومن كانت له مزرعة في موضع قريب من بلده أقلّ من فرسخين، فاحتال ليكون سافرًا، فخرج عمدًا حتّى خلف الفرسخين ثمّ رجع إلى المزرعة؛ فلا يجوز له القصر، فإن فعل فأخاف عليه الكفّارة. وكذلك في صيام رمضان إذا خرج حتّى جاوز الفرسخين، ثمّ رجع إلى هذا المزرع فأفطر فيه، وإنّما أراد الحيلة لترك الصيام؛ فلا يجوز ذلك وعليه الكفّارة.

وكذلك إذا احتالت المرأة فعملت لنفسها دواء في حجّها حتّى ذهب عنها الحيض أيّام حيضها، فإذا شربت هذا الدواء حيلة لذهاب حيضها فلم يجئها لوقتها في أيّام حجّها؛ لم يجز ذلك لها ويفسد^(٣).

ومن خرج مسافرًا وكان قد احتلم في الحضر قبل خروجه إلى السفر غير أنّه نسى، فلمّا بلغ حدّ السفر الذي منه يقصر الصلاة وكان معه ماء بقدر ما يتوضأ فتوضأ وصلّى وهو ناس لاحتلامه، ثمّ دخل المفازة فلم

(١) انظر: العين، (فرسخ).

(٢) في الأصل: + «خ سبعة»، ولعلّ الصواب أن يقول: الفرسخ: تسعة آلاف ذراع بذراع القدماء كما قال الكرمانى مع الخلاف في ذلك، لا كما ذكر المصنف «خطوة». انظر: تاج العروس، (ميل).

(٣) هذه المسألة اختلف فيها العلماء إلى أقوال، وقد ذهب الأكثر اليوم إلى جواز ذلك، وخاصة في الحج؛ لأنّه يأتي مرّة واحدة في العمر، وفي أوقات محدّدة، لا طاقة للحاجّ فيه أن يتقدّم أو يتأخّر، بخلاف استعجال ذلك في رمضان بغية صومها مع الناس، فهذا الذي لا يجوز عند جمهور الفقهاء، والله أعلم.

يَجِدُ الْمَاءَ /٩٨/ فَيَتِمُّمُ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ نَاسٌ لَاحْتِلَامِهِ وَصَلَّى بِالتَّيَمُّمِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا بِقَدْرٍ مَا يَتَوَضَّأُ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى؛ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنَفُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا.

وَإِذَا صَلَّى الْمَسَافِرُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا فَلَا يَرْكَعُ رُكُوعًا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ فَعَلَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَصَلَّاهَا مَضَتْ صَلَاتُهُ. وَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ فِي سَفَرِهِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ.

وَمَنْ أَجْنَبَ فِي سَفَرِهِ فِي ثَوْبِيهِ فغَسَلَ بَدَنَهُ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَغْسَلُ ثَوْبِيَهُ وَصَلَّى؛ فَإِنْ هُوَ تَرَّبَ أَقْلَ الثَّوْبَيْنِ جَنَابَةً فَلْيَصِلْ بِهِ، وَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَرَّبْ فَلْيَعِدْ.

وَقَالَ بَعْضُ: إِنَّ عَلَيْهِ إِعَادَةَ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَّبَ الثَّوْبَيْنِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الصَّعِيدَ إِنَّمَا جَعَلَ لِبَدَنِهِ لَمْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ لِلثَّوْبَيْنِ.

وَمَنْ جَاءَ مِنْ سَفَرٍ وَحَضَرَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَخَّرَ الْجَمْعَ حَتَّى دَخَلَ بَلَدَهُ وَحَضَرَتِ الْعَتَمَةُ فِيهِ، وَكَانَ عَامِيًّا؛ فَعِنْدِي أَنَّهُ يَصَلِّي الْأُولَى كَمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ، وَيَصَلِّي الْحَاضِرَةَ تَمَامًا، وَإِنْ فَاتَتْ جَمِيعًا فَلَا أَمْنٌ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ وَهِيَ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَسَلَّ عَنْهَا.

وَإِذَا أَرَادَ الْمَسَافِرُ الْجَمْعَ وَهُوَ يَرِيدُ بَلَدَهُ، وَأَخَّرَ الْأُولَى فَلَمْ يَصِلْ حَتَّى دَخَلَ بَلَدَهُ فَفَاتَ وَقْتِ الْأُولَى فِي السَّفَرِ؛ فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَصَلِّي الْأُولَى قَصْرًا وَالثَّانِيَةَ تَمَامًا.

وَإِذَا حَضَرَتْ صَلَاةُ الْأُولَى وَهُوَ فِي بَلَدِهِ، وَمَضَى سَافِرًا فَصَارَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ، وَلَمْ يَصِلْ الْأُولَى حَتَّى دَخَلَتْ الثَّانِيَةَ؛ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ فِي الْأُولَى.

وَمِنْ /٩٩/ صَلَّى الْجَمْعَ ثُمَّ تَكَلَّمَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِأَمْرٍ؛ فَلَا أَحْفَظُ فِيهِ،



ولكنّي أرجو إن كان شيئاً لا بُدَّ له منه مثل: أن يأمر بدابّته أن تحفظ؛ فأرجو أن يجوز هذا. وإن كان قعد يلغو فما أبعد من الفساد، وعرفني ما رأيت.

ولا بأس أن يصليّ المسافر صلاة في مكان، ويعتزل فيصلّي الثانية في مكان قريب من ذلك، وإذا صلىّ الأولى ثمّ تكلم قبل أن يصليّ الآخرة؛ فلا بأس بذلك. والوتر حيث أراد صلّاه، إن أراد في أوّل الليل، وإن أراد في آخره. وأخبرنا هاشم: أنّ بشيراً جمع الصلاتين بهلا في منزل ابنته، قال: ونحن معه. قال: وسألته فقلت: أجمع إذا خلا من الليل ربع؟ قال: نعم. قال: وقال لي: إذا أردت السير وقد دنا الفياء، أو حضرت صلاة المغرب؛ فجزّ العصر إلى الظهر والعتمة إلى المغرب.

قال هاشم: وإذا كنت على مسير^(١) آخر وقت العصر وجزّ وقت العتمة. وإن كنت على غير مسير فاجمع عند آخر وقت الظهر وأوّل وقت العصر، وكذلك المغرب والعشاء الآخرة فهو أحبّ إليّ.

وإذا قدم المسافرون الأمصار فلا يؤذّنون للأولى في يوم الجمعة، ولا يؤذّنون يوم الجمعة بالأولى في الأمصار سوى أذان الجمعة، وليصلّوا فرادى.

وإذا صلىّ المسافر الأولى، ثمّ رأى قومًا مسافرين يجمعون الأولى والعصر؛ فلا يصليّ معهم العصر.

ومن خرج من بلده يريد بلدًا يلزمه فيه القصر وصلىّ الأولى قصرًا، فلمّا خرج على حدّ السفر ولقي حاجته دون الفرسخين؛ فإنّه يقصر إن كان على

(١) في الأصل: + «قال».

نية السفر/١٠٠/ ما كان هناك، وإن نوى الرجعة لزمه التمام ما أقام هنالك. فإن عاد عزم على السفر وهو على حال؛ يصلّي تمامًا لحال تلك النية حتى يخرج ثم يقصر.

وللمسافر إذا أراد أن يدخل بلده أن يجمع الصلاتين قبل ذلك في وقت صلاة الأولى، وقد اكتفى بذلك، وقد فعل ذلك موسى بن عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومن خرج من بلده وقد دخل وقت الأولى وصار في حدّ القصر في وقتها أيضًا؛ فقال بعض: يصلّي هذه الصلاة تمامًا ويصلّي الثانية قصرًا ويجمعهما، وقال بعض: يصلّي الأولى والثانية قصرًا ويجمع، وقال بعض: يصلّي الأولى تمامًا وحدها ولا يجمع في هذا المكان، والأول أحبّ إليّ أن يصلّي الأولى تمامًا ويجمع الثانية إليها قصرًا إن أراد الجمع.

وإن دخل وقت الصلاة عليه وهو في بلده، ثمّ خرج سافرًا فلم يخرج من عمران بلده حتى فات وقتها ولم يصلّها؛ فأخاف عليه الكفارة، فقد أساء وبيدّلها تمامًا.

ومن دخل عليه وقت صلاة وهو مسافر فأخّرها حتى دخل بلده في وقتها؛ فعليه أن يصلّيها تمامًا. وإن تركها حتى فات وقتها وهو في السفر ويريد أن يجمعها إلى الثانية فلم يجمع حتى دخل موضع تمامه؛ فقد أخطأ في ذلك، فإن كان بسبب عذر أو جهالة فلا نقدم على كفارة تلزمه، وعليه أن يصلّي الأولى قصرًا كما لزمه ويصلّي الثانية تمامًا.

والذي نحبّ لمن يجمع أن لا يقطع بين الصلاتين بشيء من صلاة ولا غيرها، ولو ركع بينهما ركعتين أو أكثر بجهالة/١٠١/ أو أكل أو شرب أو قعد قدر ساعة فلا نقض عليه. وكذلك له إن نفرت دابّته أو خاف على طعامه أو غيره من دابّة أن يذهب في إحراز ذلك أو يأمر به ثمّ يصلّي الثانية.



وإن صَلَّى الأولى في موضع [و]الأخرة في موضع آخر؛ فلا بأس بذلك. وكذلك إن صَلَّى الأولى ثم انتقض وضوؤه؛ ذهب فتوحاً ثم صَلَّى الثانية، إلا أن يكون الماء بعيداً أو يذهب إليه.

فإن صَلَّى الأولى في وقتها وقد نوى الجمع، ثم بدا له أن يؤخر الأخرة إلى وقتها أو أخرها؛ فلا نقض عليه، ولا أحبّ إلا أن يمضي على ما نوى قبل أن يدخل في الأولى. وكذلك إن صَلَّى ثم نسي فظنَّ أنه قد جمع، ثم ذكر بعد؛ فإنه إن صَلَّى الأولى في وقتها أخر الأخرة إلى وقتها.

وإذا خرج الرجل يريد سفراً يتعدى الفرسخين قصر إذا خرج من حدود القرية، وإن خرج يريد الفرسخين لا يتعداهما؛ فإنه يتم الصلاة حتى يصل إليهما، فإذا وصل إليها قصر هو.

إن خرج من القرية قبل دخول وقت الظهر، ثم جمع الظهر والعصر جميعاً، ثم بدا له أن يرجع من سفره ويقيم فرجع إلى القرية وقت الظهر أو وقت العصر؛ فلا اختلاف فيه أن صلاته تامة. وإن دخل وقت الظهر؛ فقال من قال: عليه إعادة العصر. وقال آخرون: لا إعادة عليه، وهو أحبّ إليّ.

ومن خرج في طلب غلام له، ولا ينوي مجاوزة الفرسخين إلا أن يجد علامة فيتبعه ويطلبه؛ /١٠٢/؛ فإنه يتم الصلاة ولو جاوز عمران بلده حتى يكون على رأس الفرسخين أو يجاوزهما، ثم يقصر الصلاة في مضيه ورجعته إلى بلده.

ومن خرج من بلده إلى بلد آخر، ونوى أن يتم فيه إلى موت رجل سمّاه أو إلى عزل وال قد عرفه؛ فعليه القصر لأنه ليس بمقيم وقد حدّ حدّاً، وإنما المقيم ما اتخذ البلد دار مقام.

وقال: خرج سعيد بن محرز يريد إزكي، فمضيت معه أنا ومحمد بن محبوب فقال: يا أبا جعفر، صلّ تماماً إذا خرجت^(١) من القرية، فقال له سعيد بن محرز: لا يا أبا عبد الله، أصليّ قصرًا.

مَسْأَلَةٌ: [متفرقات في السفر]

قال أبو الحسن: من خرج يريد سفرًا من منزله فصار على مقدار نصف فرسخ، فالتقى به بعض أصحابه فسأله الجلوس عنده ثلاثة أيام فجلس؛ فإنه إذا خرج من عمران بلده يريد سفرًا فوق الفرسخين صلى قصرًا ما كان عليه نيّة السفر. وكذلك إذا رجع من سفره وقعد عند صاحبه قبل أن يدخل عمران بلده فيصلّي قصرًا حتّى يدخل عمران بلده، وبالله التوفيق.

والعمران عند أصحابنا: اتّصال المنازل والنخل، وليس الزراعة عندنا من العمران، ويقطع البلدان عن بعضها بعض الوديان والخرابات التي بينها، وبالله التوفيق.

ومن أراد سفرًا وقد حضرت العتمة وهو في منزله فلم يصلّ حتّى صار في حدّ السفر؛ ففيه اختلاف: منهم من يقول: يصلّيها أربعًا، ومنهم من يقول: يصلّيها اثنتين صلاة السفر؛ والأنظر عندي يصلّيها قصرًا، /١٠٣/ وبالله التوفيق.

وجائز للمسافر إن شاء جمع وإن شاء قصر، وإن شاء صلى يومًا قصرًا ويومًا جمعًا إذا كان في البلد.

ومن صلى الجمع ففسدت عليه العصر وقد صلى الظهر وقت العصر؛ فإنه يعيدهما جميعًا؛ لأنه أخزها إلى العصر فصارتا صلاة واحدة وإنّما

(١) في الأصل: «صلى تمامًا إذا خرج»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.



أتمّها بها. فإن فسدت العصر في وقت الظهر أخرها إلى وقتها وقد تَمَّت الظهر.

وإذا نسي المسافر النيّة وقت الهاجرة ولم يؤخّرهما إلى العصر حتّى حضرت العصر؛ فإنّه يصلّي، وأكثر القول: لا كفّارة عليه، وبعض أوجب الكفّارة. فإن ذكرها قبل العصر فأخّرها إلى آخر وقتها جهلاً أو تعمّداً؛ فالجواب واحد.

ومن أهمل النيّة في تأخير الصلاة في الجمع إن فات الوقت؛ ففي الكفّارة اختلاف: بعض أوجبها، وبعض أسقطها. وقال أبو الحسن: لا كفّارة عليه إلا بترك الصلاة متعمّداً.

ومن جمع فصلّى الظهر، ثم رأى في قبلته خزقاً، ولم يعلم أنّه خزق غراب ولا غيره فتحوّل عنه وصلّى العصر؛ فلا يتمّان له على بعض القول، إلا أن تكون الظهر في وقتها فقد جازت ويبدل العصر، والذي رآه قدّامه لا يقطع عليه. وعلى بعض القول: إذا تحوّل لمعنى فصلّى العصر^(١) لم تفسد عليه.

ومن صلّى الجمع فتكلّم بينهما؛ فعلى قول الشيخ أبي مُحمّد: لا يجوز له أن يتكلّم، فإن تكلم أعاد. وفيما وجدناه في الآثار: إن كان لمعنى فلا نقض. وإن كان صاحب شكوك فالجواب واحد في الاختلاف / ١٠٤ / على صاحب الشكوك أو غيره.

وإذا حضر المسافر صلاة الجمع الظهر والعصر فتركهما^(٢) عامداً؛ فعليه كفّارة واحدة مع البدل، والتوبة تجزئ. وقد قيل: تلزمه كفّارتان، لكلّ صلاة كفّارة.

(١) في الأصل: + و.

(٢) في الأصل: فتركها، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

غيره: وموضع القصر من نزوى إذا خرج إلى بهلا إذا دخل السود^(١)، ومن سمد إذا دخل المجازة إذا أراد كُدم والرسّاق أو غيرهما ممّا يجاوز الفرسخين.

وموضع القصر من نزوى إذا أراد مغرباً من وادي قمطا إذا خلف النخل، ومن نزوى إذا أراد إزكي ومنح أو غيرهما الوادي الأبيض الذي يصعد منه إلى فرق.

قيل: ما بال هذه الحدود أبعد؟ فقال: زعموا أنّ النخل من نزوى كانت إلى الوادي الأبيض، وكذلك حفظ الوضّاح بن عقبة عن سليمان بن عثمان.

قال أبو عبد الله: من أراد سلوت من نزوى؛ فإذا خلّف الجناة من وادي قمطا قصر. وقال أبو زياد مثل ذلك، وقال: هي الجناة المعروفة بجناة سدّه.

وقال أبو عبد الله: من كان بلده الباطنة وأراد سفراً؛ فإذا خلف المنازل والنخل صلّى قصرًا، فإذا لم تكن نخل فإذا خلّف منازل الحيّ الجامع لهم صلّى قصرًا. فأما البيوت الشاذة في الركايا^(٢) فلا يقتدي الناس بها، ولا تنظر في عمارة الزراعة، وإنّما الحدّ في ذلك المنازل.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن خرج في طلب حاجة]

ومن خرج في طلب عبد آبق أو دابّة لا يدري أين يجدهما، فلمّا أن تعدّى العمران نوى أنّه يجمع /١٠٥/ الصلاتين، وصلّى بعد أن جاوز الفرسخين

(١) السود: غير معروف اليوم، ويظهر أنه موضع في نزوى على طريق بهلا جهة المجمع الصّحّي حاليًا.

(٢) الرّكايا: جمع ركيّة، وهي البئر التي يكون بها ماء، ولا يقال: ركيّة إلا إذا كان فيها ماء قلّ أو كثر، وإلا فهي بئر. انظر: العين، (ركي). الثعالبي: فقه اللغة، ص ٤ (ش).



جميعاً في الصلاة الأخيرة وقد فاتت الأولى؛ فعليه البدل والكفارة، وكذلك إن صلاهما جميعاً في وقت الأولى منهما قبل أن يجاوز الفرسخين.

مَسْأَلَةٌ: [في فساد إحدى الصلاتين في الجمع]

ومن كان يصلي الجمع ففسدت عليه صلاة العصر، وقد صلى الظهر في وقت العصر أعادهما جميعاً؛ لأنه أخرها إلى العصر فصارتا صلاة واحدة، وإنما يتمها بها.

فإن فسدت العصر في وقت الظهر أخرها إلى وقتها وقد تمت الظهر؛ لأن وقت العصر متأخر، فإن أبدل العصر في هذا الوقت لم تثبت له.

فصل: [في أقل السفر والإقامة]

قال أبو حنيفة: أقل السفر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، يعتبر فيه مسير الإبل ومشى الأقدام، ولا يعتبر فيه الإسراع المفرط ولا الإبطاء.

وقال الشافعي في بعض أقاويله: «مسيرة يوم وليلة»، وفي بعضها: «مسيرة يوم وليلتين»، وفي بعضها: «ستة وأربعين ميلاً».

واحتج أبو حنيفة بقول النبي ﷺ: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها»، فبان أن أقل ما يثبت به حكم السفر مسيرة ثلاث. وقال: يدل عليه أنه إذا خرج قوله: «ثلاثة أيام»، فخرج التفسير لأقل مدة السفر.

وكلا قولهما مخالف لقول أصحابنا، والله تعالى نسأله التوفيق للصواب.

قال أبو حنيفة: أقل الإقامة خمسة عشر يوماً. وقال الشافعي: أربعة أيام.

وعن ١٠٦/ ابن عمر أنه قال: إذا عزم الرجل على المقام في بلد واحد

خمسة عشر يومًا صار مقيمًا، وإن قال: أخرج اليوم، أخرج غدًا؛ لم يصر مقيمًا وإن طال مكثه. وعن ابن عباس مثل ذلك، وبهذا يقول أبو حنيفة أيضًا. وعن ابن عباس في رواية أخرى: إذا قام تسعة عشر يومًا صار مقيمًا، وعن عليٍّ: عشرة أيام. وعن سعيد بن المسيّب روايتان؛ أحدهما مثل قوله، والثانية: إذا قام خمسة عشر يومًا؛ فتعارضتا.

ولا خلاف أنّ من دخل بلدًا عازمًا على الإقامة فيه أن يصير مقيمًا في الحال بالنية وينقطع حكم سفره، ولا ينقطع حكم إقامته حتّى يخرج عنه، وإلى هذا ذهب أصحابنا.

وقال الشافعي: إن أقام أربعة أيام صار مقيمًا.

مَسْأَلَةٌ: [في اتّخاذ الوطن وصلاة المسافر]

ومن خرج من بلده ورجع إليه ولا ينوي المقام فيه؛ فإنّه يصلّي قصرًا. وكذلك إذا سار في الأرض لا يتخذ مستقرًا في موضع فيصلّي قصرًا.

وإذا استحقّ الإنسان اسم المسافر جاز له قصر الصلاة؛ لأنّ الله تعالى لم يخصّ سفرًا من سفر، ولا ضرب في السفر المباح فيه القصر حدًا، والضارب للحدّ في السفر يحتاج إلى دليل؛ هكذا عن ابن عباس.

المنصوري في كتاب المصباح^(١).

وعن بعض أصحابنا: أنّ المستحقّ لاسم المسافر من بلغ سفره الفرسخين، ولهم في ذلك دليل من الشنّة. وعند بعضهم: أنّه متى خرج المسافر يريد سفرًا لزمه قصر الصلاة، وهذا القول موافق لمعنى قول المنصوري، والله أعلم.

(١) المنصوري في كتاب المصباح: لم نهتد إليهما.



وجاء عن النبي ﷺ في غير وجه أنه قال: «صلاة المسافر ركعتان»^(١).

وعن /١٠٧/ ثمامة بن شراحيل^(٢) قال: كنا نصلّي في سفرنا بعضنا ركعتين وبعضنا أربعاً، قال: فدخلت على ابن عباس، فوجدت عنده رجلاً من أهل العراق يسأله عن آية في القرآن، فقلت له: يا ابن عباس، أرايت قول الله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (النساء: ١٠١) ألنا هي أم للمهاجرين؟ قال: يا ابن أخي، ليس قصرها ركعتين ولكن قصرها ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (البقرة: ٢٣٩) صلاة الخوف.

قلت: أرايت إن صلّيتها أربعاً؟ قال: بل أصلها ركعتين أحب إليّ من [أن] أصلها عشرًا للسنة.

قال: ثم خرجت إلى عبد الله بن عمر، فقلت: يا ابن عمر، ما صلاة المسافر؟ قال: ركعتان إلا صلاة المغرب. قال: فقلت: أرايت إن كنا بذوي المجاز؟ فغضب وقال: ما ذي المجاز؟ إن الرجل إذا لم يكفه أدنى الحديث وقع في المهجر. (قلت: ذو المجاز: موضع نجتمع فيه عشرين ليلة أو^(٣) خمسة عشر ليلة). قال: أيها الرجل كنت بأذربيجان - ولا أدري قال: أربعة أشهر أو شهرين - فرأيتهم يصلّون ركعتين ركعتين، ثم رأيت رسول الله ﷺ بصر عيني يصلّي ركعتين، وقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة.

(١) رواه ابن ماجه، عن عمر موقوفاً بلفظ قريب، كتاب إقامة الصلاة، باب تقصير الصلاة في السفر، ر ١٠٦٣، ٣٣٨/١. والنسائي، عن عمر موقوفاً بلفظه، كتاب تقصير الصلاة في السفر، باب (٥١)، ر ١٤٤٠، ١١٨/٣.

(٢) ثمامة بن شراحيل اليماني: تابعي ثقة من اليمن. روى عن: سمي بن قيس وابن عباس وابن عمر. وروى عنه: يحيى بن قيس المأربي وجبر بن سعيد أخو فرج. انظر: ابن حبان: الثقات، ٩٨/٤. تهذيب التهذيب، تر ٤٧، ٢٥/٢.

(٣) في الأصل: و. والصواب ما أثبتناه من: مسند أحمد، ٥٥٥٢، ٨٣/٢.

مَسْأَلَةٌ: [في القصر وأحكام الجمع]

والقصر في كلِّ صلاة تكون أربع ركعات، فما كان أقلَّ من ذلك فلا قصر فيه.

ومن أثر: ومن خرج مسافرًا ونِيَّته يتعدَّى الفرسخين فأخَّر الأولى إلى الآخرة، فلمَّا / ١٠٨ / كان في وقت الآخرة بدا له الرجعة ولم يكن تعدَّى الفرسخين؛ فالذي وجدت أنه إذا نوى الرجعة من بعد أن فات الوقت؛ فإنه يصلي الظهر ركعتين، والله أعلم.

ومن كان له امرأتان بينهما مسير يوم؛ فإنه يقصر في السفر، ويصلي عند كلِّ واحدة منهما صلاة المقيم.

ومن صلى بين صلاتي الجمع ركعتين فيكره له، وإن فعل لم يضره ذلك. والمسافر إذا كان في بلد وعزم على الإقامة في وقت الصلاة أو قبل وقتها، ثمَّ حضرت له نية لا يتم؛ فإنه يصلي تمامًا فقد لزمه فرض المقيم.

قال بشير: من جمع الصلاتين، فلمَّا صلى الأولى ودخل في الثانية انتقض وضوؤه فذهب يتوضأ؛ فليس عليه أن يعيد الأولى، إلا أن يكون أحدث حدثًا وهو ذاهب يتوضأ أو تكلم؛ فإنه يبتدىء.

مَسْأَلَةٌ: في صلاة المسافر

وإذا كان بلدان بينهما أقلَّ من فرسخين ووسعهما في الطول والعرض كلَّ واحد ثلاثة فراسخ، فخرج رجل من أحدهما إلى بلد آخر؛ فإنه يصلي [١]. فإن كان يصلي قصرًا ثمَّ ذهب في البلد في بعض معانيه فتعدَّى

(١) في الأصل: بياض قدر كلمة.



الفرسخين من بلده، إلا أنه في عمران البلد الثاني لم يخرج منه؛ فإنه يكون على القصر حتى يرجع إلى عمار بلده. وأمّا إن كان على التمام في البلد الآخر ولم يتعدّ الفرسخين، ثمّ تعدّى الفرسخين من بلده لبعض معانيه على صلاة السفر؛ كان في خراب /١٠٩/ أو عمار على قول. ومنهم من قال أيضًا: بالتمام حتى يخرج من عمارة البلد الثاني.

فإن كان بين عمار هذين البلدين أقلّ من فرسخين إذا قيس من العمار، وإذا قيس من الجامع إلى الجامع كان أكثر من فرسخين ومن ثلاثة، فخرج هذا الرجل من قرب جامع أحد البلدين إلى جامع الآخر؛ فإنه يصلّي قصرًا إذا خرج من عمارة بلده.

ومن خرج من بلده مسافرًا، فإذا صار إلى الحد من الفرسخين من بلده من موضع السفر؛ صلّى صلاة السفر ثمّ هو على صلاة السفر، ولا يلزمه التمام إلا أن يرجع إلى عمار بلده. وقيل: إنّه إذا تعدّى الفرسخين من بلده قصر، كان في خراب أو عمار. وقيل: حتى يخرج من عمار بلده ثمّ يصلّي صلاة السفر، وبين أصحابنا فيه اختلاف.

وقال بعض: إن من خرج من بلده مسافرًا قصر مذ يخرج من بيته ولو كان في خراب أو عمار.

ورأينا أنّ المسافر إذا خرج من عمران بلده يريد سفرًا يتعدّى فيه موضع المقام؛ صلّى صلاة السفر كانت القبلة في تلقاء وجهه أو في قفاه، وكره بعض ذلك، ولا أعلم ما الحجّة في كراهة هذا، ولا يصحّ ذلك إلاّ بدليل.

ومن خرج من عمران بلده سافرًا يتعدّى مجاوزة الفرسخين؛ فمعي أنّه في بعض ما قيل: إنّه يتمّ حتى يجاوز الفرسخين. وقيل: من حين ما يخرج من عمران بلده /١١٠/.

باب ١٣ في صلاة الإشكال (*)

وإذا أشكل على المسافر وقت حضور الصلاة فلم يدر الموضع الذي يكون من بلده فرسخين أو أقلّ أو أكثر؛ فإنه يصليّ تمامًا حتّى يعلم أنّه قد تعدى الفرسخين.

وقال الفضل بن الحواري: ومن خرج من بلده فلم يدر وصل الفرسخين أم لا، فإذا لم يكن في شكّ من الفرسخين أنّه بلغهما قصر.

والرهائن المعتقلون^(١) إذا كانوا مسافرين جاز لهم الجمع وعليهم صلاة السفر، وإن كانوا مقيمين فعليهم التمام. وإن كانوا لا يدرون في موضع الإقامة هم أو في موضع السفر، ولا يدرون أمقيمين أو مسافرين؛ فالاحتياط لهم أن يصلّوا صلاة الإقامة وصلاة السفر.

وقال أبو الحسن: وقد صلّيت أنا في الرهائن زمانًا قصرًا وتماّمًا؛ لمعنى ما شككت فيه في هذا الأمر.

وأهل السجن يقصرون، [وأهل الدماء وأهل الحبس وغيرهم إذا كانوا محبوسين في قرية؛ يلزمهم القصر فيها.

(١) في الأصل: «المتعلقون لعله المعتقلون».

(*) في معنى الإشكال انظر الفصل الأخير من هذا الباب.



ومن خرج من بلد يريد الحطب لأهله، ولا يعرف حدَّ القصر ويشتبه عليه؛ فإذا أتى على الفرسخين فليقصر، وما اشتبه عليه من ذلك فليتمَّ الصلاة حتى يستبين له منتهى الفرسخين.

وإذا اختلف الناس في قرية؛ فقال بعض: إنَّ فيها جمعة. وقال آخرون: لا جمعة فيها، فصلَّى فيها رجل من المسلمين ركعتين / ١١١ / مع الإمام للجمعة، وصلَّى بنفسه أربع ركعات، يقول: أيُّهما كان فقد أدركت؛ فحسن ذلك جميل.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن أشكل عليه موضع التمام والقصر]

وقال أبو مُحمَّد: إذا كان الإنسان قد خرج من حدِّ بلده ولا يعلم أنه صار في موضع القصر، فأخبره جماعة نفر أو واحد منهم ثقات أو غير ثقات أنه قد صار في حدِّ ما يجب القصر؛ فقله حجة.

ومن جلب جلوبة يريد بيعها ولا يدري أين يوافق المشتري، ولا يكون له نية معروفة في السفر، فصلَّى صلاة السفر وهو في حدود السفر، ثمَّ وجد المشتري ورجع ولم يتعد الفرسخين؛ فعليه البدل والكفارة واحدة لكل صلاة صلاًها.

ومن أشكل عليه الموضع في التمام والقصر فالتمام أولى به، فإن علم بعد ذلك أو أخبره ثقة أنه قد جاوز الفرسخين أعاد الصلاة قصرًا^(١).

(١) في الأصل: + «وعن أبي عبد الله مُحمَّد بن عيسى السري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وحفظه: فيمن خرج من بلده إلى بلد آخر ولم يعلم أنه جاوز الفرسخين أو لم يجاوزهما، فصلَّى تمامًا حتى خلت مدة ثمَّ تبين إليه أنه كان قد جاوز الفرسخين؛ فَإِنَّهُ يوجد عن أبي الحواري في مثل هذا أن عليه البدل قصرًا وعليه الإعادة لو علم أنه تعدى الفرسخين. وقال من قال: على أيِّ الوجهين صلى ثمَّ علم أنه صلى على غير الوجه فعليه الإعادة. وقال من قال: عليه الإعادة إن صحَّ أنه قصر في موضع التمام، ولا / ١١٢ / إعادة عليه إن صلى تمامًا ولو صحَّ أنه =

مَسْأَلَةٌ: [من شكَّ في دخول وقت الصلاة فصلَّى]

ومن شكَّ في دخول وقت الصلاة، فصلَّى وهو لا يعلم دخول الوقت؛ كانت صلاته باطلة باتِّفاق^(١).

= تعدى الفرسخين لأنه صَلَّى على الأثر. وأما من كان جاهلاً بما يلزمه في هذا المعنى إذا لم يعلم أنَّه جاوز الفرسخين فلعله أشد، وقد بينت لك الاختلاف الذي يوجد في الأثر، والله أعلم. والموجود أنَّه إذا لم يعلم أنَّه جاوز الفرسخين فالتمام أولى به، فإذا بان إليه أنَّه كان قد تعدى الفرسخين فقد مضى الجواب، والله أعلم. انقضى الذي عن أبي عبد الله مُحَمَّد بن عيسى - حفظه الله - . صح. وقال أبو العرب مُحَمَّد بن سليمان - حفظه الله - : فيمن جهل المعرفة في حدِّ السفر وصلى صلاة الحضر سنين إلى أن بان إليه أنَّه موضع السفر؛ ففي ذلك اختلاف: منهم من قال: إذا صلى موضع السفر صلاة التمام فلا شيء عليه حتَّى يعلم أنَّه قد تعدى الفرسخين، ثمَّ عليه البدل. وقال بعضهم: عليه البدل لأنَّه صلى الصلاة على غير ما تجب عليه. وقال بعضهم: إن صلى في السفر صلاة الحضر فلا شيء عليه، وإن صلى في الحضر صلاة السفر فعليه البدل والكفارة. وبعضهم أزمه أيضًا في صلاة السفر إذا صلاها تمامًا البدل والكفارة، وبعضهم أزمه البدل، وأسقط الكفارة عنه آخرون إذا لم يعلم أنَّه قد تعدى الفرسخين، والله أعلم. انقضى الذي عن أبي العرب مُحَمَّد بن سليمان الكلباني. رجع إلى الكتاب». وهي زيادات من غير كتاب الضياء كما يدلُّ على ذلك قول الناسخ «رجع إلى الكتاب» فلهذا أدرجناها هنا في الهامش.

(١) في الأصل: + «وعن أبي عبد الله مُحَمَّد بن عيسى/١١٣/ السري - حفظه الله - : فيمن تطهر للصلاة وخرج من الماء، وخفي عليه وقت الصلاة فلم يعلم أنَّه قد فات أو بعد قائم لم يفت؛ فإنَّه يكون على يقينه الأول أن الوقت قائم حتَّى يصح عنده أنَّه قد فات، والله أعلم. ومن خرج من الماء وقد فات وقت الصلاة فإنَّه يعتد قضاء الصلاة المفروضة عليه التي فات وقتها، والله أعلم. ومن صلى ثمَّ شكَّ في صلاته، وأراد أن يحتاط ويصلي بدلها ثانية؛ فيروى عن سعيد بن عبد الله أنَّه يقول: اللهم أيَّ الصلاتين أذكى وأطيب وأحب إليك وأوجب فهي صلاتي الواجبة عليّ، والأخرى عن بدل صلاة فائتة. وقد قيل: إنَّه ينوي إن كانت الأولى قد صحت فهذه نافلة، وإن لم تصح فهذه بدلها، والله أعلم. وإن لم يقل كذلك وأهمل التي شكَّ فيها، وعقد الثانية جديدة صحيحة؛ قال: لا بأس بذلك إن شاء الله، والله أعلم. انقضى رجع إلى الكتاب». وهي ليست من الكتاب لهذا أدرجناها هنا في الهامش، والله أعلم.



فصل : [في معنى الإشكال]

الإشكال: الأمور المختلفة فيما يتكلف فيها ويهتم لها.
أشكل الأمر علينا فهو مشكل، ويقال: شكل وأشكل وحكّل واحتكل
بمعنى.

وقال أبو عثمان المازني: يقال: أشكل، ولا يقال: شكل.
ومعنى أشكل: أي اختلط بغيره، والأشكل عند العرب: اللونان
المختلطان.

قال الشاعر:

فما زالتِ القَتلى تَمورُ دِماؤُها بِدِجَلَةٍ حَتَّى ماءِ دِجَلَةٍ أَشْكَلِ^(١)

(١) البيت من الطويل لجريير. انظر: العين، وتهذيب اللغة، واللسان، وتاج العروس؛ (شكل).

باب ١٤ في صلاة المرأة والعبد والصبّي في السفر

١١٤/ والمرأة تبع لزوجها في الصلاة، إلا أن يكون لها شرط سكن في موضع عند عقدة النكاح؛ فهي تتم حيث شرطها، وحيث خرجت مع زوجها فهي تقصر ولو أتمّ هو، إلا أن تدع شرطها وتنوي المقام. فإن صلّت تمامًا في بلده ولم تنقض شرط سكنها عنه، فاتّخذت بلده دارًا؛ فإنّ عليها بدل تلك الصلوات.

وإن تزوّجها أيضًا من بلدها ولم يكن لها شرط سكن فإنّها تتم في بلدها ويقصر زوجها إن لم يكن له نيّة مقام حتّى يخرج بها من ذلك الموضع. وإذا سفرت منه ثمّ رجعت إليه؛ فهي فيه تبع لزوجها ولو كان بلدها إذا لم يكن لها فيه شرط سكن.

وقال في امرأة كان شرطها على زوجها أن يكون سكنها موضع أهلها، وهم بداءة ليس لهم وطن معروف: إن هذا شرط غير معروف وهو منتقض، فما دامت معهم أوّل مرّة فهي تتمّ، وإذا خرجت فهي لزوجها تبع، وكذلك إن رجعت إليهم.

وأما العبد فمن حين اشتراه المشتري فهو تبع لمولاه.

ومن كان له زوجة وعبيد وأولاد صغار في بلده، فتزوّج في بلد آخر وأتمّ وخرجوا إليه؛ فأما في الطريق فإن كان سفرًا قصرُوا الصلاة، وأما عبيده



في ذلك البلد فإن كانوا خرجوا برأيه فصلاتهم القصر حتى يرجعوا إلى وطنهم، وإن أمرهم بالمقام معهم أتموا الصلاة.

ومن كان له عبيد، وكان للمولى داران يتم فيهما الصلاة؛ /١١٥/ فإن العبيد يتم من حيث يتم المولى ويقصر حيث يقصر المولى.

ولو أن رجلاً أتى إلى قرية فاشترى منها عبداً، وليس المشتري من أهل تلك القرية وهو ممن يقصر في تلك القرية؛ كان على العبد ساعة يرجع في ملك الرجل المسافر القصر، إلا أن يكون قد اشتراه من بعد حضور صلاة قد حضرت وهو في ملك الذي من أهلها.

وكذلك المرأة يطلقها زوجها وهي في بلده وبلدها غير بلده، وإنما أتمت الصلاة في بلده بتمامه، فلما طلقها زوجها أرادت الرجعة إلى بلدها؛ فعليها تمام الصلاة حتى ترجع من بلده.

وإذا تزوج الرجل المرأة فهي تتم حتى ينقلها، وإن كانت مسافرة فتزوجها في بلده فهي تقصر حتى يعلمها المقام. وقال الفضل: إذا أدى إليها عاجلها فهي تتم وسبيلها سبيل زوجها.

وقال من قال: إذا تزوج رجل امرأة في غير بلده؛ فإنها تصلي صلاة نفسها حتى تخرج معه. وإن حوّلها إلى بلده ثم طلقها؛ فإنها تصلي ما دامت في بلده على ما كانت حتى تتم العدة. وقال: أحب قول من قال: تصلي على ما كانت تصلي عنده حتى تخرج. ومنهم من قال: إذا انتقضت العدة إن شاءت نوت المقام، وإن شاءت صلت صلاة السفر، والأول أحب.

والمسافر إذا تزوج بامرأة ولم ينو أن يقيم عندها؛ فإنه يصلي ركعتين، وعلى امرأته أن تصلي /١١٦/ صلاة المقيمين.

والمسافر إذا اشترى عبداً مقيماً؛ فعليه أن يصلّي بصلاة مولاه حين اشتراه ركعتين.

فإن تزوّج المسافر امرأة مقيمة فإنّها تصلّي صلاة المقيم حتى تخرج مع زوجها إلى بلده، ثمّ إذا عادت إلى بلدها صلّت بصلاة زوجها. وإن أخرج غلامه في بلد سوى بلده إلى أجل معلوم أو غير أجل؛ فالله أعلم بصلاته؛ ما أراه إلا يقصر يصلّي صلاة المسافر.

والعبد إذا استأذن سيّده أن يسكن بلداً غير بلده ويقيم فيها، فأذن له وسكن تلك البلد؛ فإنّه يتمّ الصلاة، فإن كان مسافراً كان عليه الجمع.

مَسْأَلَةٌ: [في سفر الطاعة والمعصية]

وقال أبو محمّد: والعبد الأبق لا يجوز له قصر الصلاة إذا سافر، فإن قصر أعاد. وقال في موضع آخر: إنَّ العبد إذا أبق من مولاه صلّى قصرًا إذا جاوز الفرسخين. وقال في الجامع: إنّه على المسافر قصر الصلاة كان طائعاً أو عاصياً، والله أعلم بالأصحّ من ذلك.

مَسْأَلَةٌ: [المتابعة في الصلاة]

أبو الحسن: وجدت في بعض الكتب: أنّ من استأجر مملوكاً إلى غير مدّة معلومة أنّه يكون في الصلاة تبعاً لمن استأجره.

ومن كان معتقلاً ونوى المقام وصلّى تماماً وله زوجة في البلد؛ فهي تتبع له على ما هو فيه حتى يخرج. فإن وصلت إليه إلى صحار وهو يصلّي تماماً؛ فلتصلّي بصلاته حتى تخرج بإذنه ثمّ تجمع، فإن رجعت إلى البلد؛ فإنّها تصلّي صلاة المسافر إلا أن يأمرها بالمقام / ١١٧ / هنالك.



وإذا كان شرط المرأة غير معروف في السكن انتقض، وإن كان معروفًا فلها شرطها وتتم في بلدها، وحيث خرجت مع زوجها صلّت صلاة السفر. ومن كانت له زوجة وعبيد وأولاد صغار، وأنه خرج إلى بلد وأقام فيه فخرجوا إليه؛ فأما عبيده فإن خرجوا إليه برأيه صلّوا بصلاته معه، وإن كان بلا رأيه فصلاتهم صلاة السفر حتّى يرجعوا إلى مواضعهم، وإن أمرهم بالمقام أتمّوا الصلاة.

والزوجة تصليّ صلاة السفر حتّى يأمرها بالمقام معه. وأولاده الصغار تبع له، وإن أمرهم وأمر الزوجة بالمقام في بلدهم قصرُوا حتّى يرجعوا.

مَسْأَلَةٌ: [المتابعة في الصلاة]

وإذا سافر رجل وامرأته، ثمّ نوى الرجل المقام في بلده ولم يعلم المرأة وكانت تصليّ صلاة السفر؛ فلا إعادة عليها ما لم تنو المقام أو ترجع إلى وطنها. والصبيّ تبع لوالده في الصلاة حتّى يبلغ، فإذا بلغ لم يكن تبعًا له.

وإذا كان عبد بين رجلين فخرجا إلى بلد، فأقام أحدهما به ونوى الآخر أن لا يقيم، فصار أحدهما مقيمًا والآخر مسافرًا؛ فصلاة العبد تمامًا أولى به لأنهم قالوا: إذا وقعت الشبهة فالتمام أولى من القصر.

ومن أثر: وإذا كان عند المسافر زوجة، وعزم هو على الإقامة ولم تعزم هي؛ فإذا ألزمها طاعته فليس لها أن تعصيه وتصلّي بصلاته، فإن لم / ١١٨ / يلزمها طاعته، فإذا أخبرها وأذن لها؛ كان أمرها في النية إلى نفسها إن أقامت أو سافرت.

وإذا سافر ثمّ نوى الرجل المقام في بلدة غيره ولم تعلم امرأته؛ فليس عليها بأس فيما صلّت ركعتين ما لم تنو هي المقام كما نوى الرجل ويُعلمها المقام.

باب ١٥ في صلاة البادي في السفر

والبادي يصلّي تمامًا حيث نصب عموده وابتنى المقام، إلا أن يكون نصب عموده لمبيت ليلة أو نحو ذلك؛ فإنه يقصر.

وعن موسى بن أبي جابر أنه قال في بدوي له وطن يتحول فيه من بعضه إلى بعض: إنه يتم فيه سار أو ضرب بيته، فإذا خرج من وطنه المعروف مسير فرسخين فليقصر وليضرب بيته. وعن بشير أنه قال: قد قال ذلك بعض المسلمين، وقال بعضهم: إن البادي إذا ضرب بيته فعلية التمام، وإذا سار قصر في وطنه وغير وطنه؛ هذا أكثر القول.

وإذا ضرب البادي عموده في القيظ، وهو حاضر في قرية ولم ينو المقام؛ فإنه يقصر لأنه لا يريد المقام، إلا أن تكون هي بلاد له يسكنها في ذلك الوقت كل سنة فينبغي أن ينوي المقام فيها ويتم الصلاة.

وإذا رحل البادي من الموضع الذي ضرب عموده وأتم الصلاة وقلع عموده، فإذا سار قصر وإن كان أهله في موضعهم، وخرج هو في حاجة في سفر يتعدى الفرسخين ويرجع؛ فإنه يقصر إذا /١١٩/ تعدى من موضعه ذلك بقدر ما يسمع الأصوات.

وأحب إن كان للبادي أيضًا موضع معروف وهو موضعه وسكنه؛ أن يتم الصلاة فيه. فإن كان يخرج ويرجع إليه ولا ينوي المقام حتى يرجع إلى



مكانه الذي فيه مقامه ويتمّ هو الصلاة [فجائز له]. وإن كان لا يعتمد على المقام في موضع إلا حيث كان الغيث والكلأ؛ فهذا الذي حيث ضرب عموده ومكث أتمّ.

وإذا ضرب البادي عموده ولزمه التمام، وكان بينه وبين الجمعة حيث تلزم الجمعة أقلّ من فرسخين؛ فعليه الجمعة.

وقال جابر بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: في القوم يبدون من مصرهم إلى البرية؛ فإنهم يتمُّون الصلاة من البعد والقرب ما داموا بداءة.

وإذا كان رجل من البادية له وطن يكون فراسخ، فأراد الخروج من وطنه إلى حاجة أو انتجع خصبًا؛ فإذا قلع عموده قصر، وإذا ضربه أتمّ الصلاة. وإذا خرج إلى حاجة فإذا صار في موضع لا يسمع الأصوات قصر.

وزعم موسى أنّ البادي الذي له وطن معروف وينتقل فيه ولا يعدوه إلا أن ينتجع؛ فحيث ما تحوّل من الوطن فإن كان مسير يوم أو يومين؛ فإنه يتمّ فيه حيث ما كان سائرًا أو مقيمًا إذا انتجع من وطنه حتى يرجع إلى وطنه. قال هاشم: فأخبرت بشيرًا بذلك فقال: فيه قولان: هذا أحدهما، والآخر: حيثما نصب عموده أتمّ وهو وطنه، وإذا سافر / ١٢٠ / قصر.

وقال الربيع: الراعي وطنه غنمه يصلّي أربعًا.

مَسْأَلَةٌ: [في أحكام السائح والبدوي والراعي]

قال أبو الحسن: ومن كان من السائح ليس له وطن معروف - والله أعلم ليس في هذه الأمة سياحة، في هذه الأمة الغزو في سبيل الله -، فإن كان هذا الرجل سائرًا في الأرض لا مال له ولا ولد له ولا مستقرّ له ولا وطن ولا مقيمًا هو ولا مسافرًا ولا مقيمًا؛ صلّي الصلاتين جميعًا. وإن كان مسافرًا

كالبُداء والحِيق^(١)؛ فإذا سافر جمع، وإذا لبث صَلَّى صلاة المقيم، وإذا سار صَلَّى صلاة السفر، والله أعلم.

غيره: والسائح إذا لم ينو رجعة إلى بلده وهو يسبح في الأرض فليتم الصلاة، فإن نوى رجعة إلى بلده فليقصر حتى يرجع.

والبُدويّ الذي يلزمه التمام إذا ضرب عموده أتمّ الصلاة وإذا سار قصر؛ لأنّه قد ضرب عموده للكأ ولا يدري متى يخرج؛ فإنّه مقيم وإنّما طلبه العشب. وكذلك الزاهد السائح يتمّ الصلاة من حيث كان؛ لأنّه ليس له وطن معروف.

والبادي إذا كان له مال يحضره في القيظ؛ فمن الفقهاء من قال: يتمّ فيه الصلاة، فإذا تربّع وخرج صَلَّى صلاة السفر، فإذا ضرب عموده للعشب أتمّ الصلاة، إلّا أن يكون ضربه لمبيت أو لمقيل وهو مسافر؛ فإنّه يصليّ صلاة السفر [لمّا] يلبث للرعي. وقال آخرون: البادي في كلّ حال حيث ضرب عموده صَلَّى صلاة السفر. ومنهم من قال: إذا حضر في قرية في القيظ، ولا ينوي المقام؛ فهو مسافر، وعليه صلاة السفر. وقال /١٢١/ أبو عبد الله: إذا حضر أهل البدو القيظ قصرُوا.

والراعي إذا كان يرعى من منزله أكثر من فرسخين؛ فإنّه يقصر الصلاة.

(١) الحِيق في المعجم الوسيط (حاق): ما يصيب الإنسان من مكروه. والحِيقُ: هم حرفيُّون

يتنقلون من بلد إلى بلد. وقال الشيخ السالمي في الجواهر:

«والبدو مثل الحيق في الأوطان إذ لم يقروا قط في مكان»

في صلاة الإمام إذا عقد له وعمّاله

والإمام إذا عقد له في موضع الإمامة، ونوى المقام؛ أتمّ الصلاة ولو لم يكن ذلك بلده. وأحبّ إليّ إذا لم يكن ذلك بلده أن ينوي المقام فيه، وإن سافر قصر في السفر حتّى يرجع إلى موضع تمامه.

وقيل: على كلّ من وصل إليه من الشراة والمدافعة الذين ينفق عليهم وتلزمهم طاعته أن يتمّوا عنده الصلاة إذا كانوا لا يخرجون إلّا برأيه.

وقيل: إذا لم يعزموا على المقام قصرُوا، والرأي الأوّل أكثر.

ومن وجّهه الإمام في رباط أو معنى معروف أو وقت محدود في ولاية أو غيرها؛ فعلى أولئك القصر في ذلك الموضع إذا كانوا سفّاراً فيه، إلّا الوالي الذي يوليه الإمام على قرية ولا يحدّد له حدّاً؛ فإنّه يتمّ الصلاة.

وكلّ من أخذ ذلك الوالي من أصحابه فهو يتمّ الصلاة أيضاً، فإذا سفر الوالي في ولايته وتعدّى فرسخين من موضع مقامه؛ قصر الصلاة حتّى يرجع إليه. ومن وصل إليه من أصحابه الذين ولّاهم على القرى؛ فقيل: يتمّون عنده حتّى يرجعوا إلى موضعهم^(١).

(١) في الأصل: + «وعن أبي عليّ الحسن بن أحمد بن مُحمّد بن عثمان: في الإمام إذا ولّي والياً على صحار ونواحيها وجعل إليه ولاية توام ونواحيها، ثمّ ولّي هذا الوالي والياً على توام، ثمّ إن والي/١٢٢/ توام جعل رجلاً يخلفه مكانه في ولاية توام إذا غاب؛ فإنّه إذا =

ومن أتمَّ الصلاة في قريته، ثمَّ اعتزل من ولايته أو غير ذلك؛ فهو على تمامه حتَّى يخرج منها.

وإذا كان رجل من أهل ضُحار ينفق عليه الإمام؛ قال أبو معاوية: إنَّه يتمَّ الصلاة إذا حضر الإمام إذا كان يلزم نفسه طاعة الإمام ولا يخرج إلَّا بإذنه، وزوجته تبع له فإن أتمَّ أتمَّت وإن قصر قصرت. وأمَّا بنوه إن كانوا بالغين فهم يقصرون، إلَّا أن تكون نيتهم أنَّهم مع أبيهم حيث كان إن أقام أقاموا وإن خرج خرجوا؛ فإنَّهم تبع له، وعليهم ما عليه، ويلزمهم ما يلزمه من التمام والقصر، والله أعلم.

وإذا خرج الوالي وارتفع عن ولايته وخلف على البلاد خليفة؛ فإنَّه يتمَّ الصلاة إذا حيث يخرج.

وقال أبو عبد الله في صاحب والي بلد خرج الوالي مرتفعًا إلى الإمام من ولايته، ويخلف صاحبه في تلك البلاد في حاجة له: إنَّه يصلي تمامًا حتَّى يخرج من ذلك البلد. وكذلك الوالي المعزول يصلي تمامًا حتَّى يخرج من ذلك البلد.

= كان استخلافه لمدة معلومة صلى صلاة نفسه كانت قصرًا أو تمامًا، وكذلك الوالي إذا ولي مدة معلومة صلى صلاة نفسه، والله أعلم. رجع إلى الكتاب».

باب ١٧ في صلاة الجمعة في اليوم المطير وغيره

والجمعة في اليوم المطير / ١٢٣ / جائز، غير أن صلاة المقيم [فيه] أربعاً، وقد جاء الأثر بذلك، وبلغنا ذلك عن النبي ﷺ، وقد جمع من جمع من المسلمين الصلاتين في المسجد الحرام عند المطر.

وللناس أن يجمعوا في اليوم المطير في أول وقت الأولى، أو آخر وقت الأولى، وليس لهم أن يجمعوا في آخر وقت الآخرة.

وإن جمعوا في أول وقت الأولى ثم أقلع المطر في أول الصلاة الأولى فليصلوا الآخرة في وقتها، وإن لم يقلع المطر إلا في وقت الآخرة فصلاتهم بالجمع تامة إن شاء الله.

والمطر الذي يجوز فيه الجمعة إذا كان مطراً شديداً يخاف منه. وأما الذي يجوز فيه التيمم فالمطر الذي تنزل منه^(١) فيه الآفات المخوفة مثل: الحجارة وغيرها، فإذا كان كذلك وخاف الرجل على نفسه الهلكة أن يخرج من موضعه الذي كُنس^(٢) فيه أو اكتنَّ فيه ليتوضأ؛ جاز له التيمم - إن شاء الله - إذا لم يمكنه الماء الذي كنس فيه؛ فذلك له في السفر والحضر إن

(١) كذا في الأصل: «منه»، ولعلها زائدة.

(٢) يقال: كُنسَ الطَّبِيُّ يَكْنُسُ (بالكسر) وَتَكَنَّسَ: دَخَلَ الْكِنَاسَ، وَالْكِنَاسُ: مَوْلِجُ الْوَحْشِ (من البَقْرِ وَالظَّبَاءِ وَغَيْرِهَا) وَمَوْضِعُهَا فِي الشَّجَرِ تَكْتَنُّ وَتَسْتَنْظِلُ فِيهِ مِنَ الْحَرِّ. وَجَمَعَهُ: كُنُسٌ وَكُنْسٌ. انظر: الصحاح، الجمهرة، المحيط، اللسان؛ (كنس).

تيمّم؛ لأنّه في حال خوف ذهاب نفسه، وتلك حال ضرورة، والله أعلم بالصواب.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: للمريض وللمستحاضة وللناس في اليوم المطير أن يجمعوا في أوّل وقت الأولى [أو] أوّل وقت الآخرة، وإن جمعوا في أوّل وقت الأولى وآخر وقت الآخرة لم تفسد صلاتهم.

وعنه أيضًا: وللمريض /١٢٤/ وللمستحاضة وللناس يوم المطر [و] المظمئنين من المسافرين مشتغلين أو فارغين، أن يجمعوا الصلاتين في آخر وقت الأولى وأوّل وقت الآخرة، فإن جمعوا في [آخر] وقت الآخرة رجوت أن لا يبلغ بهم إلى فساد إن شاء الله. وأمّا المظمئنون من المسافرين فإن جمعوا أوّل وقت الأولى أو في آخر وقت الآخرة؛ جاز لهم ذلك إن شاء الله.

وكذلك للناس أن يجمعوا الصلاتين في بيوتهم إذا أصابهم الغيث الدائم في [ال]يوم المطير والليلة المطيرة، ويصلونهما تمامًا.

وقيل: جمع الصلاتين للمبطون والذريع، والذي ترضأ فغلب على عقله من الجهد، والذي يقطر بوله لا يتمالك، ومثل هذا إذا جاء العذر جمع.

مَسْأَلَةٌ: [في أصحاب الجمع]

قال أبو مُحَمَّد: وقد أجاز أصحابنا الجمع للمستحاضة في الحضر؛ روايات ثبتت عندهم عن النبي ﷺ بإجازة ذلك^(١)، وأجاز بعض أصحابنا

(١) وذلك بتأخير الصلاة الأولى وتقديم الثانية «فَأَمَرْتُ أَنْ تُعَجَّلَ الْعَصْرَ وَتُؤَخَّرَ الظُّهْرُ وَتُعْتَسَلَ لهُمَا غُسْلًا وَأَنْ تُؤَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجَّلَ الْعِشَاءُ وَتُعْتَسَلَ لهُمَا غُسْلًا وَتُعْتَسَلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ غُسْلًا»؛ فيكون جمعًا صوريًا؛ وهذه الروايات ذكرها أبو داود، عن عائشة في امرأة (سهلة بنت سهيل)، كتاب الطهارة، باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلاً، =



الجمع للمبطلون، والصحيح في اليوم المطير للمشقة والضرورة، أو لخبر عندهم في ذلك. وعندني أنّ الله تعالى له أن يبتلي هؤلاء ويمتحنهم بأعظم من هذا، وإن كان عليهم في ذلك مشقة، إذا صلُّوا كلّ صلاة في وقتها وهم مقيمون.

وقد روي عن ابن عباس أنّه قال: [قال النبي ﷺ]: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنَ الْكِبَائِرِ»^(١).

مَسْأَلَةٌ: [في جمع المستحاضة والمريض]

قال أبو قحطان: والمستحاضة ١٢٥/ والمريض إذا جمعا بين المغرب والعتمة وهما مقيمان؛ فليس لهما أن يصلّيا بينهما شيئاً حتّى يصلّيا العتمة، فإذا فرغا من الصلاتين صلّيا من النافلة ما شاء.

مَسْأَلَةٌ: [في الجمع]

قال أبو الحسن: لا يكون الجمع في الحضر إلّا تمامًا، ولا يقول أصحابنا بالجمع في الحضر إلّا من علة [ك]المستحاضة والمريض^(٢).

= ٢٩٥، ٧٩/١. والترمذي، عن حمنة بنت جحش بمعناه، باب ما جاء في المستحاضة أنّها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ر١١٨. وابن ماجه، باب ما جاء في البكر إذا ابتدأت مستحاضة أو كان لها أيام حيض فنسيتها، ر٦١٩.

(١) رواه الترمذي، عن ابن عباس بلفظ قريب، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر، ر١٨٨، ٣٥٦/١.

(٢) هذا القول ليس على إطلاقه بل ذكر الربيع رواية عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْأَخْرَةَ جَمِيعًا فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ وَلَا سَحَابٍ وَلَا مَطَرٍ» (باب (٤٣) القرآن في الصلاة، ٢٥١)، ممّا يدلُّ على الإباحة كما سئل ابن عباس عن ذلك؟ فقال: «أراد أن لا يُحْرَجَ أحدًا من أمته» أو «أراد التوسعة على أمته»، لكن =

والمحارب لا يجمع، فإذا كان مقاومًا للعدو ولا يقدر أن يصلي فليصل الصلاة في وقتها. ويجوز الجمع في اليوم المطير أيضًا.

فصل: [في الجمع من غير عذر]

بعض الشيعة يحتج «أن النبي ﷺ جمع في الحضر والسفر من غير مرض ولا سفر»^(١).

وهذا المعنى عندنا؛ أن وفد ثقيف أو غيرهم لما قدموا على النبي ﷺ واشتغل بهم حتى أمسى إلى آخر وقت الظهر صلى الظهر آخر وقتها، وكان قد حضر وقت العصر فجمعها إليها؛ فهذا معنى جمع النبي ﷺ في الحضر، فصلاهما تمامًا، ولا يكون الجمع في الحضر إلا تمامًا.

فصل: [أدلة الجمع في المطر]

في الحديث: «جمع ﷺ عند المطر في المسجد الحرام»^(٢)، وفي بعض الحديث: «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال»^(٣).

= لا يُتخذ الجمع عادة أو هو الأصل كما يحتج به الشيعة في الفصل الآتي؛ لأن هذه العادة تخالف قول الله تعالى في ذكر الصلاة أنها ﴿كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾، والله أعلم وأحكم.

(١) وجاء أيضًا في رواية الربيع التي ذكرناها قبل قليل من غير تعليل. ورواه مسلم أيضًا بمعناه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، ر ٧٠٥، ٤٨٩/١، ٤٩٠. وأبو داود، مثله، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ر ١٢١٠، ٦/٢. وأحمد، عن ابن عباس بمعناه، ر ٣١٣١. والبيهقي، نحوه، كتاب الصلاة، باب الجمع في المطر بين الصلاتين، ر ٥١٦٧.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) رواه البخاري، عن ابن عمر وغيره بمعناه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر...، ر ٦٣٢، =



وجاء الحديث أنه أصاب المسلمين يوم خيبر الرُّك من المطر^(١)، فنادى منادي رسول الله ﷺ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ»^(٢). والرُّك: المطر الضعيف.

عن ابن عمر أنه أذن في ليلة ذات ريح، فقال: «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ». /١٢٦/ ثم قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ مَطَرٍ أَنْ نَصَلِّيَ فِي الرِّحَالِ»^(٣).

وعن أبي المليح عن أبيه قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحُحَيْنَ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ، فَنَادَى مَنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ».

وعن ابن عمر قال: «نَادَى مَنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ فِي الْمَدِينَةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالغَدَاةِ الْقَرَّةِ»^{(٤)(٥)} /١٩٠/.

= ١٧٦/١. ومسلم، مثله، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر، ر٦٩٧، ٤٨٤/١.

(١) في الأصل: + «الرُّكُّ هُوَ الْمَطَرُ الضَّعِيفُ»، ويظهر أنه زيادة من النَّسَاح، وسيذكره في نهاية الرواية.

(٢) رواه البخاري، عن ابن عمر بلفظه، كتاب الأذان، باب الرخصة في المطر لذي العلة أن يصلي في رحله، ر٦٦٦، ١٨٣/١. ومسلم، مثله، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال، ر٦٩٧، ٤٨٤/١.

(٣) رواه مسلم، عن ابن عمر بمعناه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر، ر١١٦١. وأبو داود، نحوه، كتاب الصلاة، باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة أو الليلة المطيرة، ر٩١٠.

(٤) رواه أبو داود، عن ابن عمر بلفظ قريب، كتاب الصلاة، باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة أو الليلة المطيرة، ر٩١١.

(٥) يتلو هذه الفقرة «باب في صلاة العريان» وأبواب أخرى مكررة بتصريف وقد سبق ذكرها في بداية هذا الجزء المحقق؛ لهذا ضربنا صفحاً عن ذكرها وإعادتها، والله الموفق للصواب.

باب ١٨ في الاستسقاء

حدَّثنا عبّاد: أنّ بني إسرائيل قحطوا قحطاً شديداً، فأتوا عيسى عليه السلام فقالوا له: يا نبي الله، لو خرجت عندنا فاستسقيت، فخرج وخرج الناس معه فلم يبق أحد إلا خرج معهم حتّى اسودت الجبال، فقال عيسى عليه السلام: «من كان قد أذنب منكم ذنباً فليرجع»، فرجع الناس كلّهم حتّى ما بقي إلا رجل واحد أعور بعين، فقال له عيسى: «ما لك يا فتى، لم تصب ذنباً؟!»، فقال الفتى: «أما والله شيئاً أعلمه فلا، إلا أنّي كنت يوماً أصليّ ومرّت امرأة عليّ فنظرت إليها بعيني هذه، فما^(١) جاوزت المرأة حتّى أدخلت أصبعي في عيني فانزعته فأتبعته المرأة»، فقال عيسى عليه السلام: «أنت صاحبي، قم فادع حتّى أوّمن عليك في دعائك»، فدعا الرجل وأمّن عيسى على دعائه، فتجلّت السماء سحاباً ثمّ صبّت عواقها، فسقاهم الله غيثاً عامّاً تامّاً مطراً جوداً^(٢).

مَسْأَلَةٌ: [في حكم الاستسقاء ومشروعيتها]

قال أبو الحسن رضي الله عنه: قيل: الاستسقاء سنة، ١٩١١ / وفي ذلك المطلب إلى الله تعالى، فأما واجب فلا.

(١) في الأصل: فلما، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) هذه الرواية ذكرها ابن جعفر في جامعه (٤٢٢/٢). ونحوها في الدعاء للطبراني عن شهر بن حوشب، باب ما ينبغي للإمام من استحضار الصالحين عند الاستسقاء، (٨٩١).



قال الله تعالى: ﴿ فَكُلْتُ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ﴿ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مَدْرَارًا ﴾ ﴿ وَيُمِدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴾ (نوح: ١٠ - ١٢). وقال مؤكِّدًا ذلك: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَنَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الأعراف: ٩٦)، وعند تتابع المطر دوام النعم بشرط التوبة والتقوى. وقال ﴿ اُدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (غافر: ٦٠) وعد الإجابة بشرط الدعاء والتقوى.

وروي في هذا المعنى أنَّ رسول الله ﷺ جاءه رجل وهو يخطب على المنبر وسأله الاستسقاء، فقال ﷺ: «اللهم اسقنا»^(١) من غير صلاة. وعلى هذا المثال - قيل - مضى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَسْقِ لَنَا، فقال: «لقد سألت الله».

وروي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ إِلَى الْمَصَلَّى يَسْتَسْقِي لَهُمْ، فَدَعَا قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَحَوَّلَ رِءَاءَهُ، فَأَسْقُوا»^(٢).

وروي «أَنَّهُ خَرَجَ بِالنَّاسِ وَحَوَّلَ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ وَحَوَّلَ رِءَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^(٣)، فذكر أَنَّهُ اسْتَسْقَى؟! فقيل: إِنَّهُمْ سُقُوا.

وروى ابن عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ خَرَجَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ مَتَخَشَّعًا [مَتَذَلَّلًا

(١) رواه البخاري، عن أنس بلفظه، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، ٩٨١. وابن ماجه، نحوه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء، ١٢٦٥.

(٢) رواه البخاري، عن عبد الله بن زيد بن عاصم بلفظ قريب، كتاب الجمعة، باب الدعاء في الاستسقاء قائمًا، ٩٩١. ومسلم، عبد الله بن زيد الأنصاري بمعناه، كتاب صلاة الاستسقاء، ١٥٣٦.

(٣) رواه البخاري، عن عبد الله بن زيد بن عاصم بمعناه، كتاب الجمعة، باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء، ٩٩٢. رواه مسلم، نحوه، كتاب صلاة الاستسقاء، ١٥٣٧.

متبدلاً]، فصنع كما يصنع في الفطر والأضحى»^(١). وقيل: «صَلَّى ركعتين فيهما القراءة».

مَسْأَلَةٌ: [في صفة الاستسقاء]

قال: وإذا أراد أحد فعل ذلك؛ فإنه يبرز بمن معه إلى الجبان وقت الضحى، ويقلب ثوبه أو لا يقبله، ويصلي بالناس ركعتين أو أربعاً، ويصل^(٢) القراءة جهراً جماعة بمن حضر معه، ثم يحمد الله بما فتح له / ١٩٢ / ويصلي على نبيه مُحَمَّد ﷺ ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ثم يسأل الله من فضله ويحمده على نعمه ويسأله أن يسقيه من الغيث غيثاً مغيثاً عامّاً يخصب به البلاد ويصلح به العباد، ويدعو ويجتهد في الدعاء بما فتح الله له من حوائج الدنيا والآخرة. قال: وليس ذلك بواجب.

وفي الحديث: أن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خرج إلى الاستسقاء وصعد المنبر ولم يزد على الاستغفار حتى نزل، فقيل له: إنك لم تستسق؟! فقال: «لقد استسقيت بمَجَادِيحِ السَّمَاءِ». والمجاديح: واحدها مجدح، وهو نجم من النجوم. وكانت العرب تقول: إنمّا نمطر به، كقولهم في الأنواء.

والذي يراد من هذا الحديث أنه جعل الاستغفار استسقاء يتناول قول الله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * ﴾. وقول عمر هذا لا على تحقيق الأنواء، إنما هي كلمة جارية على السنة العرب، فجعل الاستغفار هو مجاديح الأنواء.

(١) رواه الحاكم، عن ابن عباس بلفظه، كتاب الاستسقاء، ١١٥٠. وأحمد، عن ابن عباس بمعناه، ٢٣٤٨.

(٢) كذا في الأصل، وقد ذكر ابن جعفر هذه المسألة في الجامع بلفظ: «...ويصلي بالناس ركعتين أو أربعاً أو جماعة، ويجهر بالقراءة، ثم يحمد الله تعالى...».



وقيل: إنّما قلب النبي ﷺ رداءه في الاستغفار لكي ينقلب القحط إلى الخصب، وحول الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر.

عن عائشة قالت: شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر، فأمر بمنبر فوضع له في المصلّى ووعد الناس [يوماً] يخرجون فيه. قالت عائشة: فخرج [رسول] ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعده على المنبر، فكبّر وحمد الله، ثم قال: /١٩٣/ «إنكم شكوتُم جذب دياركم واستئخار المطر عن إبان زمانه عنكم، وقد أمركم الله ﷻ أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم»، ثم قال: «الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين، لا إله إلا الله، يفعل ما يريد. اللهم أنت الله الذي لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوّة وبلاغاً إلى حين». ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ﷺ، ثم حوّل إلى الناس ظهره وقلّب - أو حوّل - رداءه وهو يرفع يديه، ثم أقبل على الناس ونزل فصلّى ركعتين، فأنشأ الله سحابة فرعدت وبرقت ثم أمطرت بإذن الله تعالى، فلم يأت مسجده حتى سألت السيول؛ فلما رأى سرعتهم إلى الكنّ ضحك حتى بدت نواجذه، فقال: «أشهد أنّ الله على كلّ شيء قدير وأنّي عبد الله ورسوله ﷺ»^(١).

(١) رواه أبو داود، عن عائشة بلفظه، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ر١٠٠٥. والحاكم، نحوه، كتاب الاستسقاء، ر١١٥٧.

باب ١٩ في قيام شهر رمضان

وقيام شهر رمضان بعد العشاء الآخر من السُّنَّة أيضًا، وليس هو شيء مفروض إلا ما فتح الله، ويصلُّون جماعة.

وإن كان الإمام لا يحفظ القرآن الكريم فقرأ في مصحف؛ فلا بأس، وإن حفظ شيئاً من القرآن فردَّده فكلُّ ذلك جائز.

وإن كان الإمام لا يقرأ، وكذلك من خلفه من الرجال، وكان معه امرأة تقرأ؛ كانت في وسط صف النساء المقدم وقرأت، فإذا فرغت / ١٩٤ / من القراءة ركع الإمام وسجد، وإنما ذلك في النافلة.

وكذلك المرأة تصلي بالنساء النافلة ولا تصلي بهنَّ الفريضة.

وكذلك إن كان صبي يقرأ، ولم يكن الإمام ولا أحد من خلفه يقرأ؛ قرأ الصبي من الصفِّ، وكبَّر الإمام وتولَّى بقيَّة الصلاة.

ومن حفظ القرآن أو بعضه ولم يكن تاماً؛ فصلاته وحده - قيل - أفضل من صلاته مع الإمام، وكذلك في القيام.

ومن صلى ليلة العيد أو ليلة الجمعة وليالي العاشوراء وغير ذلك جماعة جائز. وبلغنا عن هاشم: أنَّ قومًا من المسلمين من أهل خراسان كانوا يقومون شهر رجب.

وقيل: إنَّ أبا حذيفة صلى ليلة الفطر بالناس بالعسكر.



وقيل: إنَّ مخلد بن الوليد قال: صَلَّيت بوارثِ الإمام في مسجد ليلة تروية - أو قال -: عرفة، وسئل سليمان عن ذلك، فقال: نعم، وكلَّ ليلة جمعة.

وقال زياد بن مثوبة: كانوا بدَمًا مُرابطين، فأمرهم عبدالمقتدر أن يقوموا ليالي العشر، فقاموا وهو فيهم.

وتوجيه واحد أوَّل ما يقوم المصلِّي للنافلة يجزئه لجميع ما صَلَّى من النوافل ما لم يقبل من [المغرب] إلى المشرق أو لم يتكلَّم، وكذلك الاستعاذة. وعن أبي عبد الله قال: أنا أستعيد في كلِّ شفيع.

ومن صَلَّى بقوم في شهر رمضان الفريضة، فلمَّا قضاها قام يصليَّ بهم بلا توجيه؛ فإنَّه يجتزئ بالتوجيه الأوَّل إن شاء الله /١٩٥/.

ومن صَلَّى في رمضان فمختلف فيه: أيوجِّه لكلِّ شفيع أم لا؟ والذي كان يأخذ به أبو عبد الله أنَّه كان يوجِّه إذا ابتدأ النافلة، ثمَّ كلَّمَا صَلَّى ركعتين قام وكبَّر محرماً واجتزأ بالتوجيه الأوَّل واستعاذ، كان إماماً أو غير إمام.

فإن دخل مع قوم في صلاتهم وقد قرأ الإمام فاتحة الكتاب؛ فمختلف فيه: أيقراً فاتحة الكتاب أم يستمع؟ والذي كان يأخذ به أبو عبد الله قول من قال من الفقهاء: إذا دخل في صلاتهم وقد فرغ الإمام من فاتحة الكتاب ودخل في قراءة السورة ينصت وليستمع، ويجزئه الاستماع إذا أدرك من بعد إحرامه من قراءة الإمام آية واحدة اجتزأ بها، وإن أدرك بعد إحرامه من قراءة الإمام أقلَّ من آية؛ فعليه إذا سلَّم الإمام أن يقوم فيتمَّ ما بقي عليه من صلاته ويقراً فاتحة الكتاب.

ومن صَلَّى القيام فإذا قرأ عشر آيات من سورة طويلة الآيات، وهو وسط، وأقلَّ ما يقرأ خمس آيات.

وقال أبو عبد الله: بلغني أنّ والدي كان يقرأ بالناس في كلّ ركعة ثلاثين آية؛ قال من قال للربيع: يا أبا عمرو، إنّ أبا سفيان يطيل القراءة في كلّ ركعة بثلاثين آية! فقال الربيع: كان ضُمَّام يقرأ في كلّ ركعة خمسين آية.

وقال أبو عبد الله في القيام: إنّما يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» إذا تَمَّت السورة، وأمّا كلّما قام من سجوده وقرأ /١٩٦/ فاتحة الكتاب ترك قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»^(١).

ومن سها في قيام رمضان وهو إمام فصلّى ركعة، ثمّ قعد فسلم؛ فليقم الذين خلفه يزيدون ركعة ثمّ يسلمون إذا لم ينتبه لذلك فيقوم بهم.

وقال زياد بن الوضّاح: كان موسى بن عليّ يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في كلّ ركعة من القيام.

ومن نظر في المصحف أو صلّى بسورتين أو ثلاث من ظهر قلب يُكرهن؛ فجائز ما فعل من ذلك، وبين كلّ ركعتين يسلم.

ومن صلّى وحده القيام فأحبّ إلينا أن يجهر بصلاته، وإن لم يجهر فلا بأس.

ولا يصلح للإمام في القيام أن يقوم يصلّي والناس جلوس.

وإذا جفّ حلق المصلّي فأسلاه بجرعة من ماء؛ فعليه التوجيه، ولا توجيه على من خلفه.

ومن شقّ عليه القيام خلف الإمام فليقم معه حين يقوم، فإذا قرأ فاتحة الكتاب فليجلس، حتّى إذا أراد أن يركع قام فركع معه. ولو أنّه قعد فلم يقم حتّى يريد أن يركع قام، فركع ركع معه؛ جاز له. سل.

(١) كذا في الأصل، وفي هذا القول بهذه الصفة نظر يحتاج إلى تأكّد وتثبت.



ويقال: من أمَّ الناس في رمضان فليأخذ بهم باليسير؛ فإن كان ثقیل القراءة فليختم بهم ختمة، وإن كانت قراءة بين القراءتين فختمة ونصف، وإن كان سريع القراءة فمرّتين.

ولا بأس أن يصلي ناس بصلاة الإمام في رمضان إذا سمعوا صوته وبينه وبينهم دار أو حائط، ما لم يكن بينهم طريق ويسمعوا الصوت.

ويستحبُّ للمسافر إذا ترك القيام والصيام /١٩٧/ في رمضان ثمَّ رجع إلى الحضر فأبدل الصيام أن يصلي في الليل ما فتح له، وليس بواجب.

وعن سعيد بن المسيّب قال: إذا كان مع الرجل ما يقرأ به ليلة؛ فلا يقرأ في المصحف، يكرر ما معه.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة التراويح جماعة]

قال أبو مُحمَّد: وصلاة التراويح في الجماعة أفضل من صلاة المنفرد؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «فصل صلاة الجماعة يزيد على صلاة المنفرد ببضع وعشرين درجة»^(١)، ولم يخص جماعة من جماعة.

وروي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه كان يأمر أبي بن كعب يصلي بالناس التراويح في شهر رمضان، ويحثُّه على ذلك ويبعثه عليه، ولا يجوز أن يأمره بصلاة غيرها أفضل منها.

(١) رواه الربيع، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في صلاة الجماعة والقضاء في الصلاة، ٢١٥، ٥٨/١. والبخاري، عن ابن عمر بمعناه، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، ٦٤٥، ١٧٩/١.

مَسْأَلَةٌ: [في بداية التراويح وعددها]

قال أبو الحسن: الرواية عن النبي ﷺ «أَنَّه بَرَزَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَلَّى وَصَلَّى النَّاسَ، فَلَمَّا كَانَ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَبْرَزْ، وَبَرَزَ اللَّيْلَةَ الْآخِرَى»، فروي أنه قال: «لم يمنعني من البروز إلا أن أشقَّ على أمّتي وأن لا يتخذوها سنّة»^(١) - الشكُّ منِّي في ذلك - وأظنُّ أنه قال: «لا أشقُّ عليهم». وكان يصلّيها فرادى في رمضان والمسلمون من غير أن يجعل ذلك عليهم مؤكّدا، فلمّا مات رسول الله ﷺ وكان أيّام عمر شاور أصحابه في أن يصلّوا القيام جماعة، و^(٢) أمر أبا أن يصلّي بهم في مسجد رسول الله ﷺ وكانوا على ذلك، فمضى /١٩٨/ أثرًا متبعا وفضلا يجتمع عليه.

وأفضله: خمس ترويحيات، ومن صلّى أقلّ فجائز، وإن زاد كان أفضل، وكلّما صلّى الإنسان كان أعظم لأجره؛ وقد روي عن رسول الله ﷺ أن «الصَّلَاةَ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقِلِّلْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْثِرْ»^(٣).

ومع ذلك فقد ذكر الله في كتابه فقال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (العنكبوت: ٤٥)، فإذا ذكرته في الصلاة فذكرك بخير كان ذكر الله لك بالخير أفضل من ذكرك إيّاه في الصلاة.

ومن لم يقم في رمضان فيصلّي كما يصلّي الناس فقد أساء، ولا شيء عليه أوجب، ومن فعل خيرا فهو خير له.

(١) رواه الطبراني في الأوسط، عن عائشة بمعناه، ر١٠٥٠. وابن راهويه في مسنده، نحوه، ٧٥٣.

(٢) في الأصل: أو، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٣) رواه أحمد، عن أبي ذر بمعناه، ٢١٥٨٦، ١٧٨/٥. والطبراني في الكبير، مثله، ٧٨٧١، ٢١٧/٨.



مَسْأَلَةٌ: [في اختلاف الصلاتين]

قال أبو الوضّاح: لا يجوز لامرأة ولا لرجل أن يصلّي الوتر في مسجد وراء قوم يصلّون القيام في رمضان.

وعن الفضل: فيمن يأتي المسجد والناس في صلاة الفجر^(١) أو في صلاة [القيام في] شهر رمضان: أنّ له أن يصلّي العتمة، وله أن يوتر خلفهم، ولا بأس عليه إذا كانت صلاته غير صلاتهم. قال: ويصلّي خلفهم أيضاً نافلة، وهم يصلّون القيام إذا شاء.

فصل: [في جمع عمر للناس في التراويح]

جاء في الحديث: أنّ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خرج ليلة في شهر رمضان والناس أوزاع، فقال: إنّي لأظنّ لو جمعناهم على قارئ واحد كان أفضل، وأمر أبيّ بن كعب فأَمَّهُم، ثمّ خرج ليلة وهم يصلّون بصلاته فقال: «نعم البدعة / ١٩٩ / هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون». الأوزاع: الفرق؛ يريد أنّهم كانوا يتنقلون في شهر رمضان بعد صلاة العشاء فرقاً^(٢). وفيه يقال: وزّعت المال بينهم، إذا فرّقه فرقاً. وقال المسيّب بن علس^(٣):

أَحَلَّتْ بَيْتَكَ بِالْجَمِيعِ وَبَعْضُهُمْ مَتَفَرَّقَ لِيَحْلَلَ بِالْأَوْزَاعِ^(٤)

(١) كذا في الأصل وفي جامع ابن جعفر (٤٣٦/٢)، والله أعلم.

(٢) في الأصل: فريقاً. والصواب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: + «حيث يقول».

(٤) البيت من الكامل للمسيّب بن علس. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة، ٦٠٦/١.

وقوله: والتي ينامون عنها أفضل (يريد: صلاة آخر الليل) من التي^(١) يقومون فيها (يعني: صلاة أوّله).

عن أبي عبد الله: في إمام قوم في قيام رمضان تكلم بعدما سلّم، ثمّ كبر لإحرامه ولم يكبر الذين [من خلفه]^(٢) لإحرامهم؛ فعلى الإمام التوجيه إذا تكلم، وليس على من خلفه توجيه إلا أن يتكلموا.

(١) في الأصل: الذين. والصواب ما أثبتناه من: غريب الحديث لابن قتيبة، ٦٠٦/١. ومن النسخة (ت).

(٢) كلّ التصويبات والزيادات في هذه الفقرات من النسخة (ت).

باب ٢٠ في صلاة العيدين

قال أبو صفرة: لم أر أحدًا من المسلمين يغسل عشيّة عرفة، وأمّا صبيحة النحر فإنّي رأيتهم يغسلون ونحن نفعله، وكانوا يغسلون الصبيان.

أجمع فقهاء المسلمين أنّ صلاة العيدين سنّة في الأمصار والقرى والجماعة، ولا ينبغي أن تترك. ولو اجتمع قوم من أهل الأمصار على تركها؛ لكانوا قد تركوا أمرًا واجبًا يأثمون به. ولو ترك واحد أو جماعة بعد أن يقوم به غيرهم رجونا أن لا يكونوا مآثومين، فهو من الواجب الذي يكفي فيه بعض عن بعض.

والسنّة أن يخرج الإمام بعد طلوع الشمس في الوقت الذي تجوز فيه /٢٠٠/ الصلاة، فيصلّي بالناس في مسجدهم أو مصلاهم إن كان لهم سري^(١) المسجد. وصلاة العيدين حين ترتفع الشمس فذلك هو أفضل.

وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ أنه لَمَّا هاجر إلى المدينة وقد كان للأنصار عيدان في الجاهلية يأكلون ويشربون من أشربتهم، فلَمَّا هاجر ﷺ وأنزل

(١) كذا في الأصل، ولعلّه بمعنى ما جاء عن السريّ في كلام العرب: هو الرفيع، مأخوذ من سراة كلّ شيء: ما ارتفع منه وعلا. وسرور الثوب عتيّ: كشفته. انظر: تهذيب اللغة، أساس البلاغة؛ (سري).

عليه فرض صيام شهر رمضان، فلَمَّا انقضى رمضان وكان صبيحة شوال أمر الناس أن يجتمعوا إليه رجالهم ونساءهم، فلَمَّا طلعت الشمس وارتفعت نهض بهم إلى الجبان، فصلَّى بهم فكبر ثم قرأ ورُكع وسجد، ثم قام فبدأ بالقراءة في الركعة الثانية بأَمِّ القرآن وسورة كما فعل في الأولى، ثم كَبَّر بعد القراءة تكبيرًا ثم ركع ثم كَبَّر ورُكع وسجد، فلَمَّا قضى الركعتين بلا أذان ولا إقامة ركب راحلته، ثم خطب الناس وحثَّهم على دينهم ورغَّبهم في الإسلام. ثم تنحَّى إلى النساء فخطب عليهنَّ خطبة وحثهنَّ على دينهنَّ ورغبنَّ في الإسلام. وقد كان أمرهنَّ بأخذ زينتهن ولباس الجيد من ثيابهم من قدر ذلك منهم، ثم قال لهم: «قد كان لكم عيدان في الجاهلية، وقد أبدل لكم الله في الإسلام بعيدين أفضل منهما تعبدون الله بهما»^(١).

وأفضل صلاة العيدين ما بكر فيهما بعد شروق الشمس إلى ربيع النهار، فمن تأخَّر في الربع الثاني إلى أن ٢٠١/ ينتصف النهار فقد أخَّر، ولا نحب أن يتعدَّى نصف النهار. وإن كانت الصلاة في ربيع النهار وأطال الخطبة إلى الزوال لم نر عليهم نقضًا، ولا ينبغي أن يفعل ذلك الخطيب.

وينبغي للخطيب أن يوجز في خطبته يوم النحر، وخطبة يوم النحر أقصر وأوجز. وخطبة يوم الفطر لا بأس إن أطالها على خطبة النحر من غير أن يسأم الناس؛ وقد روي عن جابر بن زيد أنه قال: حدَّث [سوا] الناس [ما] رمقوكم بالحدق^(٢). ولا ينبغي للمذكَّر في كلِّ مجلس من مجالس الذكر أن

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) تقويم العبارة من جامع ابن جعفر، ٤١٥/٢.



يحمل على الناس السامة بالإطالة، إلا أن يكون يعلمهم دينهم ويفقههم فيه؛ فلا بأس بذلك.

وروى جابر بن زيد أنه قال: لليل حديث وللنهار حديث؛ فأما حديث الليل: فالدعاء والرغبة والموعظة والتخويف. وأما حديث النهار: فالفقه في الدين، وذكر ما وقعت فيه الأمة من الاختلاف والضلالة والفتنة، وشرح الإسلام وبيان الحق.

مَسْأَلَةٌ: [في ثبوت هلال العيد]

ومن غمّي عليه الهلال ليلة الفطر، فإذا صحّ معه الخبر في النهار وقامت بذلك البيّنة العادلة؛ فإن كان في نصف النهار الأوّل أفطروا وصلّوا صلاة العيد، وإن كانوا في النصف الثاني؛ فقال من قال: إنهم يفترون ويؤخّرون صلاة العيد إلى الغد. وقال من قال: إنهم يصلّونها إلى العصر، والقول الأوّل أحبّ إلينا، والله أعلم.

وروي «أن النبي ﷺ / ٢٠٢ / أمرهم أن يفتروا، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم»^(١)، وبه قال الأوزاعي والثوري.

موسى بن عليّ: أن جدّه كان يقول: إذا خفي على الناس الهلال في الشكّ حتّى يأتيهم علم ذلك في النهار أفطروا، ويؤخّرون الصلاة إلى الغد. فقال هاشم: نعم، هذا قول أهل إزكي. وبلغنا عن بشير أنه قال: يخرجون من يومهم ذلك ما لم يصلّوا العصر. قال هاشم: وقال: لو خرجوا في الليل كان أحبّ إليّ من تأخيرهم إيّاه إلى الغد.

(١) رواه أبو داود، عن ربعي بلفظ قريب، كتاب الصوم، باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال، ٢٣٣٩، ٣٠١/٢. وأحمد بمعناه، ر١٩٠٢٩، ٣١٤/٤.

مَسْأَلَةٌ: [في خطبة العيدين]

وخطبة العيدين من بعد الصلاة، كذلك سُنَّة رسول الله ﷺ، وفعله أبو بكر وعمر - رحمهما الله - بعد النبي ﷺ، حتَّى استخلف عثمان فحوَّل الخطبة قبل الصلاة، فتبعه على ذلك من تبعه من الناس؛ وسُنَّة رسول الله ﷺ خير من بدعة عثمان.

فكلّ من شهد خطبة العيد استقبل القبلة ولا يستدبر بها، إلاّ الإمام الذي يلي الخطبة؛ فإنّه لا بُدّ له أن يستقبل الناس، وكذلك الخطيب يدبر بالقبلة ويستقبل الناس.

وعلى الناس أن ينصتوا في العيدين إذا قام الخطيب كما ينصتون في الجمعة، سمعوها أو لم يسمعوها.

وإن خطب العبد بإذن سيّده خطبة العيدين فلا بأس، فإن كان بغير رأي سيّده فانصرفوا على ذلك فعليهم إعادة الصلاة.

وعن ابن عباس قال: [الكوثر] هو الخير / ٢٠٣ / الكثير الذي أعطاه الله إيّاه - يعني النبي ﷺ - . وأكثر ما جاءت به الأخبار أنّه نهر في الجنّة.

عن مُحمّد بن كعب القرظي أنّه قال: يقول في هذه الآية: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾؛ يقول: إن ناسًا يصلُّون لغير الله ينحرون لغير الله، فإذا أعطيناك الكوثر يا مُحمّد، فلا تُكِنِّ صَلَاتِكَ ولا نَحْرَكَ إِلَّا [لي] ^(١). وقال بعض: صلّ الأضحى وانحر البدن.

وقال آخرون: انحر القبلة بنحرك، أي: استقبلها. تقول العرب: بيوتنا تناحر، أي: تتقابل.

(١) بياض في الأصل قدر كلمة، والتقويم من: تفسير الطبري، ٦٥٤/٢٤.



وأحبُّ ألاَّ يلي أمور الناس إلاَّ الثقة، فإن خطب بهم غير الثقة فذلك يجزئهم إن شاء الله.

والعبد إذا أمره سيِّده بصلاة العيد ورضي به القوم فلا بأس، فإن صلَّى بغير رأيه فقد مضى الجواب.

ولا يصلُّ الرجل بالقوم صلاة العيدين وهم له كارهون.

وخطبة العيد سنَّة. وقيل: إنَّها فريضة؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ (الكوثر: ١، ٢)، يقول: صلِّ صلاة العيد وانحر البدن. الكوثر: الهدى.

وقد كانوا يستحبُّون أن يكون مصلِّي العيدين غير المسجد الذي تُصلَّى فيه الجماعة، يكون واسعًا على الناس؛ لأنَّ رسول الله ﷺ فعل ذلك، وكان يصلِّي العيدين في غير المسجد. إلاَّ أهل مكَّة لم يزالوا يصلُّون العيد وهو الفطر في المسجد الحرام، ولم يكن لهم مصلِّي غيره، لا^(١) لمن تقدَّم منهم ولا لمن تأخَّر فيه؛ وذلك أنَّهم لم يروا / ٢٠٤ / موضعًا أفضل من المسجد، وكرهوا أن يخلوا الكعبة ويصلُّوا عند غيرها وهي القبلة، وكان كلما قرب من القبلة فهو أفضل عندهم، وكذلك الصنْفُ الأوَّل أفضل الصفوف في كلِّ موضع، لأنه^(٢) أقربها إلى القبلة.

ولو أحدث رجل ثمَّ حضر العيد فليس عليه شيء، فأما الإمام فلا يجوز له ذلك إلاَّ أن يتيَّم ويصلِّي معهم ولا يكون إمامًا.

ويستحبُّ يوم العيد أن تحضره النساء والصبيان والرجال، وأن يحشد المسلمون له وتكثر جماعتهم.

(١) في الأصل: إلاَّ، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: لأنها، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ الضمير يعود على الصنْفِ الأوَّل.

وإذا فرغ من صلاته فلا بأس أن يرجع ركبًا. وإن أتى العيد ركبًا لم يكن عليه في ذلك حرج إن شاء الله.

ومن سها خلف الإمام في صلاة العيدين؛ فعليه سجدتا الوهم.

وروي «أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشيًا من طريق ويرجع من طريق غيره»^(١)؛ فنحب للناس فعل ذلك.

وعن أنس قال: «ما خرج رسول الله ﷺ في يوم فطر قط حتى يأكل تمرات»^(٢). وقيل: «كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم الأضحى حتى يرجع»^(٣).

ومن ترك صلاة العيدين عشر سنين من رجل أو امرأة ديانة لا يدين بها؛ فلا حظ له في ولاية المسلمين، وأقل ما يصنع به [أن] يكف عن ولايته. وإن تركها لمعنى مثل: بكر تستحي، أو رجل يحفظ منزله، أو يبعد عليه موضع الجبان، أو يستحي لتقصير لباسه، ولا يدين بترك صلاة العيدين؛ فالذي نستحسنه ٢٠٥/ أن لا يدع صلاة العيدين ما قدر. فإن لم يفعل فقد روي عن مُحَمَّد بن محبوب أنه قال: لا أتقدم على ترك ولايته.

ومن لم يذهب إلى صلاة العيد فإن صلى ركعتين أو أربع ركعات فحسن، وإن لم يفعل فلا بأس عليه.

(١) رواه ابن ماجه، عن ابن عمر بمعناه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق، ر١٢٩٥.

(٢) رواه البخاري، عن أنس بمعناه، كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، ٩٥٣، ٤/٢. وابن ماجه، نحوه، كتاب الصيام، باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج، ١٧٥٤، ٥٥٨/١.

(٣) رواه الترمذي، عن بريدة بمعناه، كتاب الجمعة (أبواب العيدين)، باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج، ٥٤٢، ٤٢٦/٢. وأحمد نحوه، ٢٣٠٣٤، ٣٥٢/٥.



وإذا كان ثلاث رجال: الإمام ورجلان فصاعداً، فما زاد معهم من رجال أو نساء بعد ذلك فهو أفضل. وقال: إذا كان الجبان عنهم بعيداً فيصلّي^(١) ويخطب لهم.

ولا أرى بأساً أن يصلّي رجل وامرأة. ولو أن رجلين صلّيا العيد لم أعتفهما في ذلك.

ومن حجّ فلا يصلّ صلاة العيد، وأمّا من لم يحجّ من أهل مكّة فإنّهم يصلّون صلاة العيد يوم الأضحى في المسجد، وقد يستخلف عليهم فيما بلغنا من يصلّي بهم؛ لأنّ أهل مكّة كلّهم لا يحجّون.

والذي جاءت به السُنّة عن النبي ﷺ أنّ الركعة الأولى يبتدئ بالتكبير فيها قبل القراءة، ثمّ يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة، ويبتدئ بالقراءة في الركعة الثانية فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة، ثمّ يكبر وترّاً، ثمّ يكبر تكبيرة الركوع ويركع ويسجد.

ولم يرفع إلينا وقت في تكبير رسول الله ﷺ، إلاّ أنّ الفقهاء قد قالوا بتكبير صلاة العيد - غير تكبير الإحرام وغير تكبير الركوع والسجود - ثلاثة عشرة وإحدى عشرة وتسع وسبع، وكلّ ذلك سنّة.

[مَسْأَلَةٌ: فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ]

واختلف قومنا في تكبير العيدين على اثني عشر قولاً، وأقربهم إلى قول أصحابنا ٢٠٦/ قول يروى عن ابن عباس، والله أعلم.

واختلفوا أيضاً فيما يقال بين كلّ تكبيرتين اختلافاً فيه، وسئل الأوزاعي: هل بين التكبيرتين شيء؟ قال: ما علمته.

(١) في الأصل: + خ.

فمن قال بثلاث عشرة؛ فمنهم من يقول: يكبر الإمام بعد تكبيرة الإحرام خمسا، ثم يقرأ ويركع ويسجد، وفي الثانية بعد القراءة يكبر خمسا ثم يكبر ويركع، ثم يرفع رأسه فيقول: سمع الله لمن حمده، فإذا استوى قائما فقال: «ربنا لك الحمد» كبر ثلاثا وهو قائم، ثم خر ساجدا بتكبيرة. ومنهم من قال: يكبر ستا بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة، ثم يقرأ ويركع ويسجد ويقوم، ثم يقرأ ثم يكبر سبعا، ثم يخر بتكبيرة للركوع غير السبع، ثم يمضي على صلاته ولا يكبر بعد الركوع شيئا إلا بتكبيرة السجود.

وأحب أن يكبر ستا، ثم يكبر سبعا، ولا يكبر بعد الركوع ثلاثا، والله أعلم. وكل هذه أقاويل المسلمين، فمن صلى بأحد هذه الأقاويل أجزاء ذلك وصلاته وصلاة من خلفه تامة.

ومن قال بإحدى عشرة؛ فإنه يكبر في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ستا، وفي الركعة الثانية يكبر بعد القراءة خمسا.

ومن قال بالتسع؛ فإنه يكبر بعد تكبيرة الإحرام أربعا في الركعة الأولى، وفي الركعة الثانية خمسا. وقال قوم: يكبر في الأولى ستا وفي الثانية ثلاثا.

ومن قال بالسبع؛ فإنه يكبر بعد الإحرام أربعا في الأولى وفي الثانية ثلاثا.

والتكبير في صلاة العيد على الوجوه كلها: ثلاث عشرة وإحدى عشرة وتسع وسبع. وأواخر التكبير وتر في جميع الركعة الثانية.

والتكبير في الركعة الأولى قبل القراءة بالإجماع والسنة، والركعة الثانية مختلف فيها بين الناس، وهذا الاختلاف بيننا وبين مخالفينا.



وقيل عن أبي مالك في تكبير صلاة العيدين بوجه خامس وهو: سبع عشرة تكبيرة؛ سبع بعد تكبيرة الإحرام في الركعة الأولى، وسبع بعد القراءة في الركعة الثانية، وثلاثة بعد الركوع من الركعة الثانية، فذلك سبع عشرة تكبيرة، والله أعلم.

واختلف أصحابنا في تكبير صلاة العيد مع اتفاقهم أنّها ركعتان. وقول ابن عباس: إنّ التكبير يجرى سبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة، وكلّ سِنَّة.

مَسْأَلَةٌ: [في خطبة العيدين وغيرها]

ولو خطب الإمام ثمّ صَلَّى بعد الخطبة لكان مخالفاً لسنّة رسول الله ﷺ، ولا نرى نقضاً عليه ولا على من خلفه، ولا نحبّ أن يفعل هذا فإنّها هي بدعة عثمان.

ومن صَلَّى بالناس فأراد أن يجتزئ بالقراءة عن الخطبة؛ فلا بد من الخطبة، ولا تجزئه القراءة. ويجوز أن يصليّ ويأمر غيره بالخطبة، وإن خطب هو كان أحسن.

ومن أدرك من صلاة العيد ركعة، فإذا سلّم الإمام فكبّر التكبير الذي كبّره الإمام في نفسه ثمّ يقرأ بفاتحة /٢٠٨/ الكتاب وسورة، ويركع ويسجد ويقضي صلاته كما صَلَّى الإمام. وإن لم يحسن التكبير قام فصلّى ركعة إلى الركعة التي أدركها حتّى يشفع فلا بأس عليه ويجزئه.

وسمعنا أنّ من فاتته صلاة الإمام يوم العيد وقد برز إلى الجبان؛ فإنّه يُصليّ صلاة العيد بتكبيرها جانباً من الجبان، ثمّ يدنو إلى الخطبة فيستمعها إن أمكنه، وإن لم يمكنه لكثرة الناس فليكبّر مع الناس المحسنين للخطبة.

وأقول: إنه إن برز إلى الجبَّان وقد انصرف الإمام من الخطبة؛ فلا شيء عليه إلا أن يشاء أن يصلي تطوُّعًا كسائر الصلوات.

وأحبُّ أن يصلي ركعتين إن كان يوم الفطر، وإن كان النحر؛ فقليل: لا بأس إن صلى بعدها وقبلها، وكره آخرون الصلاة بعدها، وما أراهم كرهوها إلا إلى زوال الشمس فإذا زالت فليصل ما شاء.

ومن صلى يوم الفطر مع الإمام ولم يكبر فصلاته جائزة.

وإذا أحدث الإمام وهو في صلاة العيد قدّم من يتمّ بالناس صلاتهم ويخطب بهم، فإن رجا الإمام أن يصل الماء فيتوضّأ ويرجع فيدركهم في الصلاة فليفعل ذلك، وإن تباعد الماء تيمّم ودخل في صلاتهم، فإذا سلّم الذي يؤمّمهم قام ففضى ما سبقه من الصلاة. فإن كان الماء قريبًا وخاف أن يفرغ متوضّئًا وقد قضوا الصلاة فليتيّم ويدخل معهم في الصلاة.

وإن أحدث الإمام في الخطبة فلا بأس أن يتمّ الخطبة إذا كان قد قرأ، فإن لم يقرأ فليمض على خطبته، فإن قرأ آية /٢٠٩/ أو آيتين فلا بأس.

والجنب والغائط لا يقرأ آية أو نصف آية، وإن كان غير جنب أو غائط فلا بأس بالآيتين والثلاث. وإن كان أحدث ولم يكن قرأ فلا بأس أن يقرأ آية ويتمّ خطبته.

ولا يرفع الإمام ولا من خلفه أيديهم في شيء من تكبير الصلاة في العيدين ولا غيرها.

وإن قرأ الإمام السجدة في صلاة العيدين فليسجد.

وخطبة العيدين وكلُّ خطبة فلا يقرأ فيها السجدة، فإن فعل فقرأ سجدة سجد وسجد من خلفه.



ولا يخطب للعيدين إلا قائماً، ولا يخطب إلا واحداً، ولا يخطب اثنان ولا ثلاثة؛ فإن خطب اثنان أو ثلاثة فلا نقض عليهم.
وإن أحدث الخطيب في خطبة العيدين فليتم خطبته.

مَسْأَلَةٌ: [في تكبيرات العيد]

وفي تكبير العيد اختلاف بين مخالفينا؛ قال قوم: عشر تكبيرات. وقال قوم: أربع عشرة تكبيرة، وقيل في الفطر: إحدى عشرة. وقيل: اثنتا عشرة تكبيرة، وقيل في الأضحى: خمس. وكان ابن مسعود يكبر سبعا في الفطر والأضحى.

والحدود في صلاة العيدين: تكبيرة الإحرام حدّ، ثمّ التكبير كلّ بعد تكبيرة الإحرام حدّ، ثمّ القراءة حدّ، والركوع حدّ، ثمّ التكبير حدّ، ثمّ السجدة كلّ سجدة حدّ.

مَسْأَلَةٌ: [من زاد أو ترك شيئاً في العيدين]

وإن جهلوا فأقاموا في صلاة العيدين أو نسوا وصلّوا؛ فلا أرى نقضاً، وصلاتهم تامّة. وكذلك لو أذّنوا وأقاموا جهلاً أو نسياناً فصلاتهم تامّة.

ومن صلّى ركعة من صلاة العيدين وهو إمام ثمّ نسي فقعد، ثمّ ذكر فأقام صلّاتهم؛ فعليه / ٢٠٨ / سجدة الوهم. فإن وهم فقعد في الركعة الأولى فليسبح له من خلفه، فإن وهم فقعد في الركعة الأولى ثمّ لم يذكر حتّى قرأ التحيّات فليقم فيتّم صلاته ما لم يتكلّم بغير التسليم أو يدبر بالقبلة.

ومن نسي تكبيرة من تكبير صلاة العيدين فأنقصها ناسياً؛ فصلاته [صلاة] من خلفه منتقضة ويعيدها. فإن فعل ذلك اعتماداً ثمّ جاوز إلى حدّ

ثان، ثمَّ أراد أن يقولها في الحدِّ الثاني؛ فليرجع يكبِّرها ثمَّ يرجع فيبتدئ الحدِّ الذي يليه. وإن كان لم يُعدها حتَّى صار في حدِّ ثالث أعاد الصلاة.

ومن زاد في تكبير العيدين ناسيًّا؛ قال مُحَمَّد بن محبوب: اختلفوا في ذلك: فمنهم من قال: لا نقض عليه وهو بمنزلة نقصان. ومنهم من قال: عليه النقص، فإن فعل ذلك تعمَّدًا فزاد تكبيرة فعليه النقص.

ومن نسي تكبيرة من تكبير الركعة الأولى، ثمَّ ذكر بعد فراغه من القراءة؛ فليعد التكبير والقراءة، ويمضي على الصلاة حتَّى يتمَّها، وتلزمه سجدة الوهم.

وإذا نسي إمام تكبيرة من تكبير الركعة الأولى، ثمَّ ذكر قبل أن يقرأ؛ فليكبِّرها ثمَّ يقرأ. فإن أخذ في القراءة، ثمَّ ذكرها فقالها وهو في القراءة جاهلاً وظنَّ ذلك جائزًا؛ فتلزمه إعادة الصلاة إن لم يرجع يقرأ.

وقالوا فيمن نسي تكبيرة من تكبير الصلاة: فمتى ما ذكرها قالها، وليس ذلك في صلاة العيدين /٢١١/.

ومن نسي تكبيرة من تكبير الركعة الأولى من صلاة العيد، فلم يذكر حتَّى أتت القراءة وركع؛ فعليه إعادة الصلاة وعلى من خلفه.

ومن نسي تكبيرة الإحرام، ثمَّ ذكر بعدما فرغ التكبير وأخذ في القراءة؛ فليعد تكبيرة الإحرام ثمَّ يعيد التكبير.

ومن أراد أن يكبِّر ثلاث عشرة وهو إمام، فكبِّر في الركعة الأولى أربع تكبيرات ونقص تكبيرة ناسيًّا، ثمَّ ذكر وهو في القراءة وقد أتتها؛ فإن رجع وكبِّر خامسة وأعاد القراءة فجائز ويمضي على صلاته.

وإن هو مضى على صلاته فإذا قام في الركعة الثانية فقرأ؛ فليرجع فليكبِّر ثلاثًا أو خمسًا، ثمَّ يتمَّ صلاته، وصلاة من خلفه تامَّة.



فإن كان قد صار في الركوع فليمض على صلاته، فإن كان في الركعة الثانية قرأ ثم كبر ثلاثاً أو خمساً.

فإذا نسي فترك تكبيرة فلم يذكرها حتى صار في الحد الثالث، وصار فيما بين ذلك حدّ خلا؛ فصلاته وصلاة من خلفه فاسدة.

ومن كبر خمساً في الركعة الأولى ثم ركع وسجد، فلما قام في الركعة الثانية كبر خمساً قبل القراءة ثم قرأ ناسياً؛ فلا نقض، إلا أنهم قد اختلفوا في ذلك ولا أرى نقضاً.

ولو أن إماماً صلى العيد بالناس وكبر في الركعة الأولى خمساً، ثم قرأ وركع وسجد ثم قام فكبر خمساً متعمداً، ثم قرأ وركع ثم قام فكبر ثلاثاً ومضى على صلاته؛ لم أر عليه نقضاً في صلاته، /٢١٢/ ولا أرى عليه سجدتي الوهم في هذا.

ومن أمّ قوماً في العيد وكبر في الركعة الثانية قبل القراءة، ثم ركع ونسي القراءة، ثم ذكر وهو في ركوعه؛ فليقم فيقرأ ثم يكبر ثم يركع.

ومن أمّ قوماً فقرأ في الركعة الثانية، ثم نسي التكبير حتى ركع ورفع رأسه من ركوعه ثم ذكر؛ فليكبر ثم يركع. وإن قرأ في الركعة الثانية، ثم نسي التكبير حتى ركع وسجد؛ فعليه النقض وعلى من خلفه.

وتكبير العيدين خمسة عشر /٢١٤/ قولاً:

قال قوم: في الأولى سبع عشرة بتكبيرة الإحرام، وفي الآخرة خمس غير تكبيرة الإحرام. وقال قوم: سبع تسع. وقوم: أربع، وفي الثانية ثلاث.

وقال قوم: يوم الفطر ثلاث عشرة؛ سبع في الأولى سوى تكبيرة الإحرام وسوى تكبيرة الركوع، وفي الآخرة ستّ منهنّ تكبيرة الركعة ومنهنّ خمس

قبل القراءة وواحدة بعدها. قال قوم: خمس تكبيرات في الأولى وفي الأخرى سوى تكبيرتي الركوع.

وقال قوم: التكبير في الصلاة كالتكبير في الجنائز، أربع أربع. وقال قوم: الأولى أربع سوى تكبيرة الصلاة، والثانية ثلاث سوى تكبيرة الصلاة.

وقول ثالث: عن ابن عباس: يوم الفطر ثلاث عشر؛ سبع في الأولى ومنهنّ /٢١٣/ تكبيرة الافتتاح ومنهنّ تكبيرة، ومنهنّ ستّ قبل القراءة وواحدة بعدها، وفي الآخرة ستّ تكبيرات منهنّ تكبيرة الركعة ومنهنّ خمس قبل القراءة وواحدة بعدها.

وقول رابع: عن الحسن قال: الأولى خمس تكبيرات، وفي الأخرى ثلاث سوى تكبيرتي الركوع.

وقول خامس: إنّ التكبير في العيدين كالتكبير في الجنائز؛ روي هذا عن ابن مسعود وغيره.

وقول سادس: وهو أن يكبّر في الأولى أربع قبل القراءة سوى تكبيرة الصلاة، وفي الثانية ثلاث بعد القراءة سوى تكبيرة الصلاة، وهو قول جابر بن عبد الله.

[وقول] سابع: قاله مُحَمَّد بن سيرين: يكبر الإمام واحدة يفتتح بها الصلاة، ثمّ يكبّر ثلاثاً ثمّ يقرأ ثمّ يكبّر ويركع ويسجد.

وقول ثامن: عن الحسن قال: التكبير يوم الأضحى والفطر تكبيرة واحدة يفتتح بها الصلاة، ثمّ يكبّر ثلاثاً ثمّ يقرأ، ثمّ يكبّر فيركع ويسجد، ثمّ يقوم فيقرأ ثمّ يكبّر ثلاثاً فيركع ثانية^(١) ويسجد.

(١) في الأصل: ثالثة، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.



وقول تاسع: وهو قول من فرّق بين تكبير الأضحى والفطر، روي عن عليّ: أنّه كَبَّرَ يومَ الفطر إحدى عشرة [تكبيرة]؛ يفتتح بتكبيرة واحدة ثمّ يقرأ، ثمّ يكبّر خمسًا يركع بإحداهنّ، ثمّ يقوم فيكبّر، ثمّ يكبّر خمسًا يركع بإحداهنّ. وكان يكبّر خمسًا في الأضحى؛ تكبيرة واحدة الذي توجب بها الصلاة ثمّ يقرأ، ثمّ يكبّر ثنتين يركع بإحداهما، ثمّ يقوم يقرأ، ثمّ يكبّر ثنتين يركع بإحداهما. وروي عن عليّ: أنّه كان يكبّر في الفطر اثنتي عشرة تكبيرة، وفي الأضحى خمسًا.

وقول عاشر: روي عن يحيى بن يعفر أنّه قال في الأضحى: يكبّر تكبيرتين ثمّ يقرأ بفاتحة الكتاب، وفي رواية أخرى: مثل ذلك، وفي الفطر مثل قول ابن مسعود: في الأولى أربع، وفي الأخرى ثلاثًا سوى تكبيري الركوع.

وقول حادي عشر: عن أحمد بن سليمان: ليس في العيد شيء مؤقّت. وقول ثاني عشر^(١): وهي رواية أخرى عن ابن عبّاس: أنّ التكبير يوم الفطر ويوم النحر سبع تكبيرات، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة؛ كلّ سُنَّة.

تكبير العيدين الأولى سبع والثانية خمس، وهو قول الشافعي وجماعة. وقال في السبع: تكبيرة الافتتاح والتكبيرة الخمس تكبيرة القيام، وتسع وسبع. وروي ذلك عن ابن عبّاس والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك وغيرهم.

ومن خطب في العيدين أو الجمعة فليرسل يديه إرسالاً، ولا يشر في دعائه في خطبة الجمعة، إلّا أن يشير بكفيه في العيدين وأن يرفع كفيه؛ فلا بأس بذلك.

(١) انتهى هنا إلى القول الثاني عشر، وقد بقيت ثلاثة أقوال من خمسة عشر قولاً؛ ويظهر أنّها مذكورة في البداية قبل ذكر القول الثالث كما أن ما يلي هذا القول أيضًا يعدّ قولاً قد يضاف إليها، والله أعلم.

والذي يصعد المنبر يقدم رجله اليمنى فيضعها على العتبة، وإن أمسك بالعود من المنبر في خطبة أو غير خطبة الجمعة فجائز. ولا بأس إن اتكأ الخطيب على سيف أو خشبة. وأحب أن لا يمسك بشيء إذا أمكنه ذلك، فإن ضعف فأمسك فلا بأس.

وإذا أتى قوم والإمام يخطب فليصلوا جماعة، فإن كان الإمام قد فرغ من الخطبة فليصل بهم أحدهم ويخطب بهم، وإن خطب بهم وصلّى في الموضوع الذي صلّى فيه القوم؛ فلا بأس بذلك؛ لأنه مصلى، /٢١٥/ ولا بأس أن يصلّي قوم بعد قوم.

ومن صلّى مع الإمام صلاة العيدين ثم انتقضت صلاته؛ فإنه يعيدها كصلاة الإمام متى ما ذكر ولو قعد أياما، إلا أن لا يحسن تكبير العيدين فقد رخص بعض الفقهاء للذي أدرك مع الإمام من صلاة العيد شيئا وفاته منها شيء أن يعيد ما فاته بلا تكبير، فمن هنالك رأيت عليه أن يعيد الركعتين بلا تكبير إذا لم يحسن التكبير، [وإذا أحسن التكبير] فليعهما بالتكبير، [وهو رأي محبوب]^(١).

مسألة: [في بعض أحكام العيدين]

ومن صف في آخر الصعيد يوم العيد ولا يسمع تكبير الإمام؛ فليوجّه ويقف حتى يرى الناس قد ركعوا، ثم يحرم فيركع معهم، فإذا سجدوا وقاموا في الركعة الثانية فليقرأوا فاتحة الكتاب، ثم يقف بقدر ما يرى أن الإمام قد قرأ سورة ثم كبر هو خمس تكبيرات، فإذا رأى الناس قد ركعوا فليركع معهم، فإذا استوى من الركوع فليكبّر ثلاث تكبيرات، فإذا سلّم الإمام ورأى

(١) تقويم هذه الفقرة من جامع ابن جعفر، ٤٢٠/٢ - ٤٢١.



الناس قد قاموا فليقم ببدل ما فاته من الصلاة، يبدأ بالتكبير ثم ليقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم ليقعد.

ومن صَلَّى يوم النحر، فلمَّا انصرف ذكر أَنَّهُ عَلَى غير طهور وثوبه ليس بطاهر؛ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ أَنْ يَصَلِّيَ الْبَدَلَ رَكَعَتَيْنِ.

ومن حضر صلاة العيدين ثم يحدث؛ فليتطهر بالماء ويركع ركعتين، وليس له أن يتيمم إذا كان يقدر عَلَى الماء، وَإِنْ فاتته صلاة العيد فليتوضأ بالماء، ويستحبُّ له أن يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ. /٢١٦/ قال مسَّح: يُؤْمَرُ بِالرَكَعَتَيْنِ.

ومن أنقص تكبيرة من صلاة العيدين؛ فلا نرى نقضًا - إِنْ شاء الله - إِلَّا أَنْ يتركها عمدًا.

وقال الوضَّاح بن العَبَّاس: إِنْ أَبَاهُ قَالَ: مَنْ فاته من صلاة النسك أو الجنابة شيء؛ فلا إعادة عليه.

وليس في هذه الصلاة تكبير بعد الركوع إِلَّا من كَبَّرَ ثلاث عشرة، ولا أذان ولا إقامة في العيدين.

وقيل: أَوَّلُ من أحدث الأذان في العيدين معاوية.

ويكره الكلام والقراءة والإمام يخطب يوم العيد.

وقيل: صلَّ قبل صلاة الفطر وبعدها ما شئت، وأمَّا النحر فإذا صلَّيت فانصرف، ولو صلَّيَ مصلِّ لم يكن بأس.

[مَسْأَلَةٌ: فِي أَقَلِّ مَا يَجْزِي فِي الْعِيدَيْنِ]

وقيل: إِذَا اجتمع يوم العيد ثلاثة: اثنان والإمام؛ صلُّوا جماعة. وقيل: حَتَّى يَكُونُوا خَمْسَةً. وقيل: حَتَّى يَكُونُوا سَبْعَةً. وقيل: حَتَّى يَكُونُوا عَشْرَةً.

وإذا صلُّوا جماعة فلا بد أن يتكلَّم بهم رجل بما فتح الله [عليه] من الكلام.

وإن لم يحضر الإمام إلا نساء وعبيد؛ فأحبَّ أن يصلِّي بهم ويخطب.
وفي صلاة العيد يستعيد بعد التكبير الأوَّل.

وعن الربيع قال: إذا اجتمع عشرة يوم الأضحى فليصلُّوا وليقدموا إمامًا يكبر ويخطب، فإن كان أهل القرية لم يخرجوا ولم يقدموا فليصلَّ كلٌّ لنفسه كما يصلي الضحى.

ومن ذهب عليه شيء من تكبير صلاة العيد من وسطها؛ أعاد الصلاة كما صلى الإمام، فإن لم يعرفها كما صلى الإمام فقام رجل /٢١٧/ إلى قربه فجعل يُكَبِّر له وهو يتبعه فلا أرى بأسًا عليه.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: لا أعلم أنَّ الكلام مكروه في الخطبة يوم العيد. ويوجد عن غيره: وعلى من حضر الخطيب في العيدين أن^(١) ينصت كما ينصت في خطبة الجمعة، سمعها أو لم يسمعها. وقال أبو المؤثر: نعم، هذا قولنا.

وقال أبو المؤثر: من تخلَّف مخافةً على منزله أن يسرق فلا بأس عليه. وقد سئل مُحَمَّد بن محبوب فقيل له: من كان معه ثياب لا يرضى بهنَّ؟ فقال: إذا كان معه ما يستره فليخرج، ولم يجعل له رخصة.

وقال هاشم: يخلف الرجل خادمه يحفظ منزله ولا بأس. ولو أن مسلماً خاف على منزله فتخلف لم أر عليه بأسًا.

(١) في الأصل: لأن، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.



ومن صَلَّى خلف الإمام ولم يسمعوا التكبير ولم يدروا كم يريد أن يكبّر؛ فليكبّروا إلى أطول ما يكون من التكبير الذي ينتهي إليه تكبير الإمام يوم الفطر والأضحى.

ومن أمّ الناس يوم النحر فلم يسمع الناس التكبير؛ فليكبر من سمع ومن لم يسمع فليكبّر على حياله سبعا أو تسعا أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة، فليس على من خالف الإمام في التكبير بأس ما لم يسمع، ومن سمع فليكبّر كتكبير الإمام، وهذا موسع.

ولا بأس بالصلاة قبل صلاة العيدين وبعدهما، وكان ضمّام يقول: قبل الفطر وبعده، والأضحى قبل ولا تعجبه الصلاة بعدها ينصرف إلى نسكه /٢١٨/ فيقضيه، وكلّ هذا موسع.

ويستحبُّ الغسل وليس بواجب.

وقال أبو عبد الله: من سبقه الإمام بركعة من صلاة العيد وهو لا يحسن التكبير فيصلّي ركعة إذا لم يحسن تكبير الصلاة.

وكذلك من فاتته الصلاة مع الإمام وهو وحده، أو لم يخرج الإمام بعد؛ صلّي ركعتين بلا تكبير مثل تكبيرة صلاة العيد.

ومن سبقه الإمام بشيء أبدله على ما كبر الإمام.

ومن لم يسمع تكبيرة خلف الإمام فلم يكبّرهما، وكبّر مع الإمام ما سمع ونسي فلم يكبّر ما لم يسمع؛ فعن أبي عليّ أنّه لا نقض عليه.

وقيل: من زاد تكبيرة أو نقصها فعليه النقض. وقيل: النقض على من نقص ولا نقض على من زاد. وقيل: لا نقض على من زاد ولا على من نقص، وهو رأي أبي عليّ وأبي عبد الله، كذلك وجدناه وهو أحبّ إلينا.

وقال أبو عبد الله - علي قول من قال: النقض على من نقص تكبيرة من صلاة العيد -: لو أنهم صلُّوا وانصرفوا، ثم صحَّ أن الإمام نقص تكبيرة من التكبير؛ فإن ذكروا ذلك قبل زوال الشمس من ذلك اليوم فليرجعوا يصلُّوا جماعة في موضع العيد أو في المسجد أو حيث شاءوا، ويردُّون الناس لذلك. وإن لم يذكروا حتَّى تزول الشمس من ذلك اليوم فلا يصلُّون جماعة تلك الصلاة، ويصلُّون فرادى كلِّ واحد منهم ٢/١٩١ ركعتين بغير تكبير صلاة العيد.

مَسْأَلَةٌ: [في حكم صلاة العيدين ومشروعيتها]

قال أبو مُحَمَّد: قال الله ﷻ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ (الأعلى: ١٤، ١٥)؛ قيل: إنها نزلت في صدقة الفطر وصلاة العيد، والله أعلم.

والرواية متواترة «أن النبي ﷺ صَلَّى العيد وحرَّض عليها وأمر بها، حتَّى أمر النساء بالخروج إليها»، ولولا الإجماع أنَّها ليست بفرض لكان هذا التأكيد يوجب فرضها.

ألا ترى إلى رواية أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخرج في العيدين الغواني وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين»^(١).

ويستحبُّ تعجيل الأضحى لِمَا يرجع الناس فيه إلى ضحاياهم.

(١) رواه البخاري، عن أم عطية بلفظ قريب، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى، ر٣٢٤، ١/٩٦. ومسلم، مثله، كتاب صلاة العيدين، باب (١) إباحة خروج النساء في العيدين...، ر٨٩٠، ٢/٦٠٥.



وسئل عمًّا وجد في الأثر: أنه ينتظر بصلاة النحر إلى أن ترمض الفصال، وقالوا أيضًا في غير ذلك. (فقال: الفصال: وهي السخال من الغنم إذا تأذت بالشمس في أول النهار في أيام شدة الشمس، فهذا معناه، والله أعلم).

قال في كلام له بلغني: إن من حضر معنا في صلاة الفطر عاب الركوع بعد صلاة الفطر وأنكر ذلك من قلة معرفته بأثار المسلمين وقوتهم في الدين، والذي حفظناه عن المسلمين: أن الركوع جائز قبل صلاة الفطر وبعدها، وصلاة النحر يركع قبلها ولا يركع بعدها؛ فعلى من لا يعلم أن لا يفعل ما لا يعلم حتى يتعلم ما يجوز له من القول والعمل، وعليه أن يحسن /٢٢٠/ الظن بالمسلمين ولا يعيب عليهم ما أثروه واستحسنوه من أعمال السنة والفرض والندب والفضل، وبالله التوفيق.

وقال: لا ينبغي لكل بالغ صحيح أن يتخلف عن صلاة العيدين.

وصلاة النافلة قبل صلاة الفطر وبعدها جائزة. وأمّا في يوم النحر؛ فقيل: يصلّي النافلة قبل صلاة النحر وأمّا بعدها فلا، قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾، فإذا صلى صلاة النحر رجع فنحر.

ومن فاتته صلاة العيد فعليه أن يصلّيها بالتكبير الذي في صلاة العيد، فإن لم يحسن التكبير صلى ركعتين بصلاة السنة.

عن ابن عباس «أن النبي ﷺ خرج في يوم أضحى فلم يصلّ قبلها ولا بعدها»^(١)، والناس مختلفون في ذلك؛ قال قوم: لا ينتفل قبلها ولا بعدها

(١) رواه البخاري، عن ابن عباس بمعناه، كتاب اللباس، باب القرط للنساء، ر٥٥٥٢. وابن ماجه، نحوه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها، ر١٢٨٧.

أصلاً. وقال قوم: ينتفل قبلها. وقال قوم: بعدها، وقال الشافعي: ينتفل قبلها وبعدها.

مَسْأَلَةٌ: [في حكم صلاة العيد وصفته ووقته]

قال أبو الحسن: وصلاة العيد سُنَّةٌ معمول بها على الكفاية ومرغَّب فيها، وهي من [أ] فضل السُّنَنِ، وهما ركعتان. وقالوا في قول الله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ (الأعلى: ١٤، ١٥): إِنَّهَا صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَصَلَاةُ الْفِطْرِ، وقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ إِنَّكَ شَانِتُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿ (الكوثر: ٢، ٣): إِنَّهَا صَلَاةُ النَّحْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: معناه: استقبل نحره النهار، أي: أوله. ويقال: استقبل القبلة بوجهك ونحرك. /٢٢١/ وقال الفراء: وسمعت بعض العرب يقول: منازلهم تناحر، أي: هذا ينحر هذا؛ يعني أنها متقابلة. وأنشده:

أبا حكم هل أنت عمُّ مجالدٍ وسيُّدُ أهلِ الأبطحِ المتناحرِ^(١)

قال: وهذا من ذاك ينحر بعضها بعضها.

فإذا خرج الناس إلى صلاة العيد خرجوا وعليهم السكينة والوقار، فإذا أراد الصلاة قدموا أفضلهم في دينه وأعلمهم بسُنَّةِ نبيِّه وأقرؤهم لكتاب ربه، ذَلِكَ أَزكى لصلاتهم، فإذا قضى الصلاة كانت الخطبة والرغبة إلى الله. ويوم الفطر يُسَمَّى يوم الجائزة.

وإذا قام الإمام للصلاة قام استقبل القبلة وأراد الصلاة، ونوى ذَلِكَ أداء السُنَّةِ صلاة العيد طاعة لله ولرسوله، ويكون إمامًا لمن يصلي خلفه بصلاته، يستحبُّ ذَلِكَ، ثُمَّ وَجَّهَ وَأَحْرَمَ.

(١) البيت من الطويل لبعض بني أسد. انظر: تهذيب اللغة، أساس البلاغة، اللسان؛ (نحر).



ومن لم يصل مع الإمام وصلّى وحده أو في بيته صلّى ركعتين بلا تكبير صلاة العيد على قول بعض الفقهاء.

وإذا اجتمع ثلاثة صلّوا جماعة، وقيل بأقل. وقيل: خمسة. وقيل: أكثر. ويؤمروا بالخطبة، وإن لم يحسنوا الخطبة قرؤوا القرآن.

وإن لم يحضر إلا نساء وعبيد صلّي بهم صلاة العيد، ويكون بروزهم إلى موضع مجتمعمهم ومخرجهم. وإن كان مطر صلّوا في المسجد، وإن لم يتفق فالصلاة في الرحال، ويكره الكلام.

والأصمّ الذي لا يسمع التكبير؛ فإنه يكبر بعدما يركع الإمام.

واختلفوا فيمن زاد /٢٢٢/ تكبيرة أو نقص؛ فبعض نقض، ولم يوجب آخرون ولم ير نقضًا؛ لأنّ ذلك سنّة، ومن نسي شيئًا من السنّة فلا نقض عليه. وقال أيضًا: أقول: لا نقض على من زاد أو أنقص ناسيًا.

ومن صلّى بقوم صلاة العيد، ثمّ حضره بعد ذلك رجال ونساء؛ لم يجز أن يصلّي بهم ثانية، والله أعلم.

واختلفوا في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها؛ فروى^(١) قوم: أنّ النبي ﷺ لم يصلّ قبلها ولا بعدها، وروي أنّه صلّى بعدها. وأصحابنا يصلّون قبل العيد ما شاءوا ولا يصلّون بعده. وأجاز منهم من أجاز بعد الفطر، ولم يصلّ بعد النحر، والله أعلم بذلك.

ويقطع صلاة العيد ما يقطع صلاة الفريضة.

ووقت صلاة العيدين منذ ترتفع الشمس قدر أثرين إلى وقت الزوال، ثمّ ينقضي وقتها؛ فمن توانى عن صلاتهما حتّى فات وقتهما لم يلزمه بدل.

(١) في الأصل: فأرو، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

ومن صلّى، ثم رأى في ثوبه نجاسة؛ فلا يلزمه بدل من حيث الوجوب، ولكن يستحبّ البدل؛ لأنّها سنّة.

وإن صلّى بهم إمام، ثم رأى في ثوبه أو بدنه جنابة؛ فأما الثوب فلا بدل عليهم، وأما الجنابة فعن بعض أصحابنا: أنّهم يبدلون صلاتهم إذا أعلمهم، وذلك في الفريضة، وهذه سنّة يبدلونها احتياطاً.

مَسْأَلَةٌ: [مخالفة السنّة في العيدين]

ومن قدّم القراءة على التكبير غلطاً منه في الركعة الأولى؛ فصلاته فاسدة لأنّه خالف الإجماع والسنّة. وأمّا الركعة الثانية فمختلف فيها بين الناس: فمنهم /٢٢٣/ من قال: التكبير في الركعة الثانية قبل القراءة. وقال قوم: بعد القراءة؛ فهذا الاختلاف بيننا وبين مخالفينا.

والحجّة لأصحابنا على من خالفهم في صلاة العيد: أنّ ذلك سنّة عن الرسول ﷺ ولولا ذلك لم يفعلوه، والآخرون أيضاً عندهم: أنّ ذلك سنّة.

والمأمور به الإنسان أن يمرّ إلى مجتمع الناس لصلاة العيد، كذلك السنّة. فإن صلّى وحده فبعد أن يصلّي الإمام، إلّا أن يكون في موضع لا يعلم أنّه يدرك صلاة العيد في الجماعة؛ فإنّه يصلّي ركعتين بلا تكبير على قول مُحَمَّد بن محبوب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإن كَبُرَ فجائز.

قال الشافعي: يقرأ في العيد في الركعة الأولى والثانية بعد التكبيرات. وقال أبو حنيفة: يقرأ في الأولى بعد التكبير وفي الثانية قبلها.



مَسْأَلَةٌ: [في وقت العيد]

ووقت العيد: حين يمتدّ الضحى، ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك، فإذا زالت الشمس خرج وقتها.

ويستحبُّ تعجيل الأضحى وتأخير الفطر قليلاً؛ لِمَا روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ كتب إلى عمرو بن حزم [وهو بنجران]: «أَنْ عَجَّلَ الأَضْحَى، وَأَخَّرَ الفِطْرَ، [وَذَكَرَ النَّاسَ]»^(١). ولو صَلَّى كلَّ واحدة منهما في وقت الأخرى لجاز إجماعاً.

ولا يؤذّن ولا يقام، وكلّ صلاة لا يؤذّن لها ولا يقام ينادى لها: «الصلاة جامعة»، كسوفاً كان أو استسقاءً أو غيرها؛ هكذا كان ينادى على عهد رسول الله ﷺ، وعن جابر «أَنَّ النبيَّ ﷺ / ٢٢٤ / صَلَّى العيدين بغير أذان ولا إقامة»^(٢)، ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك.

والمشي إلى الصلاة أفضل من الركوب، ولو ركب لم يكن مأثوماً؛ وروي «أَنَّ النبيَّ ﷺ ما ركب في عيد ولا جنازة قط»^(٣).

وإذا اجتمع عيدان فخاف أحد أن يضعف عنهما جميعاً؛ فعن أبي عبيدة أَنَّهُ قال: يترك العيد ويصلي الجمعة، وكذلك في بعض الآثار أيضاً. وفي ذلك اختلاف بين قومنا أيضاً.

(١) رواه الشافعي في مسنده، عن أبي الحويرث الليثي بلفظه، كتاب العيدين، ٢٩٩. والبيهقي في الكبرى، نحوه، كتاب صلاة العيدين، باب الغدو إلى العيدين، ٥٧٥١.

(٢) رواه مسلم، عن جابر بن سمرة بمعناه، كتاب صلاة العيدين، ٨٨٧، ٦٠٤/٢. وأبو داود، مثله، كتاب الصلاة، باب ترك الأذان في العيد، ١١٤٨، ٢٩٨/١.

(٣) رواه البيهقي، عن الزهري مرسلاً بلفظه، كتاب صلاة الخوف، المشي إلى العيدين، ١٩٠١.

إياس بن أبي رملة^(١) قال: شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم، أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين في يوم؟ قال: نعم. قال: فكيف صنع؟ قال: صلّيت العيد ورخصت في الجمعة، وقال: «من شاء أن يصلّي الجمعة فليصل»^(٢).

فصل: [في ذهابه ﷺ ورجوعه إلى العيد]

ثبت عن النبي ﷺ «أنّه كان يتوجّه يوم العيد إلى المصلّى في طريق ويرجع في أخرى»، وهو المستحب للإمام والناس.

واختلف الناس في اختياره ﷺ لذلك؛ فقليل: فعل ذلك تفاعلاً ورجاء أن ينقله الله تعالى من حال إلى حال هو أحسن منها. وقيل: فعل ذلك لأنّه أظهر للجماعة أنّ مضيّه والجمع معه في طريق وعودهم في أخرى أشدّ في الإعلان والإظهار له.

وقيل: «كان ﷺ إذا مضى في طريق يشرف أهلها، فعاد في أخرى أشرف أولئك أيضاً»^(٣).

وقيل: كان ﷺ إذا مرّ بموضع /٢٢٥/ سأله أهله عن معالم دينهم واستنبؤوه فيما نزل بهم، فعاد في طريق أخرى ليسأله أولئك أيضاً كما سأله غيرهم.

وقيل: كان ﷺ إذا مضى في طريق تصدّق على ساكنيه، فعاد في طريق آخر ليتصدّق على الآخرين.

(١) في الأصل: «إياس بن أرملة»، والتصويب من كتب الحديث، وهو: إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي أبو سلمة ويقال: أبو بكر المدني.

(٢) رواه أبو داود، عن إياس بلفظ قريب، كتاب الصلاة، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد، ٩١٧. وابن ماجه، مثله، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدين في يوم، ١٣٠٦.

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.



وقيل: كان ﷺ إذا مشى في طريق فرّبما سأله الفقراء فلم يحضره ما يعطيهم في الوقت، فعاد في طريق آخر إشفاقاً من إعادتهم المسألة.

وقيل: كان ﷺ ربّما صدّه المنافقون في بعض الطريق، فلعلّه عاد من طريق آخر بعداً منهم وإزالة لكيدهم.

وقيل: كان من عاداته ﷺ إذا عاد من سفره أو أمر توجه منه بدأ بمنزل فاطمة ؓ، ثمّ توافى إلى بيته فعاد من طريق أخرى.

وأيّ هذه الأمور كان؛ فالافتداء به ﷺ حسن.

[مسائل: في بعض أحكام العيدين]

قال أبو عبد الله: قال من قال: إنّه إذا فات قومًا صلاة العيد وكانوا عشرة صلّوا صلاة العيد على ما هي - وقال من قال: إذا كانوا سبعة، وقال من قال: إذا كانوا ثلاثة -، وسلّم بهم إمامهم يحمد الله ويشني عليه ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويصلّي على النبي ﷺ. وإن كانوا واحدًا أو اثنين فإنّهما يركعان كما يصلّيان الضحى.

قال: وقال من قال: إن تكبير العيد من زاد فيه أو نقص فعليه النقض، وقال من قال: إن نقص منه فعليه النقض وإن زاد فلا نقض عليه، وبه /٢٢٦/ يأخذ أبو عبد الله.

وقال: من انتقضت عليه صلاة العيد وكان صلّاها مع إمام فعليه أن يعيدها كما صلّاها، كان ذلك في الوقت أو بعد الوقت.

وقال أبو عبد الله في صفّ آخر الصعيد يوم العيد ولا يسمع تكبير الإمام: إنّه يوجّه فيقف حتّى يرى الناس قد ركعوا ثمّ يحرم فيركع معهم، فإذا

سجدوا وقاموا في الركعة الثانية فليقرأ فاتحة الكتاب، ثم يقف بقدر ما يرى أن الإمام قد قرأ سورة، ثم يكبر هو خمس تكبيرات، فإذا رأى الناس قد ركعوا فليركع معهم، فإذا استوى من الركوع فليكبر ثلاث تكبيرات، فإذا سلّم ورأى الناس قد قاموا فليقم بيدل ما فاته من الصلاة؛ يبدأ بالتكبير ثم ليقراً فاتحة الكتاب وسورة ثم ليقعد^(١).

ومن كَبَّرَ في مضيِّه إلى المصلَّى في العيدين فحسن، ومن لم يكبِّر فلا بأس عليه. وإن قال: «لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد» فحسن. وإن قال: «الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد» فحسن.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: التكبير من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق.

وقال: في التكبير اختلاف؛ أمّا أصحابنا من أهل مكّة فيقولون: «الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد»، وأمّا أهل عُمان فيقولون: «لا إله إلا الله والله أكبر كبيراً، / ٢٢٧ / لا إله إلا الله والله أكبر على ما هداننا»، وكلّه جائز.

والتكبير يوم النحر أن يكبِّر على إثر صلاة العصر من اليوم الثالث غير يوم النحر بعد النحر.

وقيل: إنَّ جابراً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صَلَّى بأصحابه بمنى ولم يكبِّر كما كَبَّر الناس أيام منى، ولم يكن موسى ولا غيره من الفقهاء يكبِّرون بإزكي، وعندنا أن كلَّ ذَلِكَ جائز.

ومن كان يجمع الصلاتين؛ فأرجو أن يكبِّر واحدة تُجزئه إذا جمع.

(١) في الأصل: + «باب ٣١ في».



ويستحبُّ الغسل، وليس بواجب، وقال هاشم: لا بأس بالأكل يوم الأضحى قبل الصلاة وبعدها، ولا بأس بالعمل فيه.

وقال أبو مُحمَّد: ويستحبُّ تعجيل الأضحى؛ لِمَا يرجع الناس في هذا إلى ضحاياهم، ويستحبُّ تأخير صلاة الفطر وانتظار الناس؛ لِمَا يشغلهم من الصدقة فيه وزكاة الأنفس المأمور بتعجيلها قبل الصلاة، ويستحبُّ يوم الفطر الأكل قبل الغدو إلى الصلاة، ويكره الأكل يوم النحر إلى بعد الصلاة؛ اقتداء برسول الله ﷺ أَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ.

ومن سنن النفل: غسل اليدين، والسواك، والتطيّب، واللبس الحسن.

وقال أبو الحسن: واجب الغسل يوم العيد؛ لِمَا روي من أمر النبي ﷺ بذلك. وكذلك يلبس من أفضل الثياب عنده، ويغدو إلى المصلّى جاهراً بالتكبير؛ لأنَّ الرواية عن النبي ﷺ كذلك، ثمَّ يقطعها إذا بلغ المصلّى /٢٢٨/.

ويؤمر بالتكبير يوم العيد؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وقال جلَّ وعزَّ: ﴿وَيَذَكِّرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ (الحج: ٢٨)، وقال: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣).

ويستحبُّ التكبير عند رؤية الهلال للفطر، ويوم الفطر عند الخروج إلى الصلاة، والتكبير أيضًا يوم النحر وعند الذبح وأيام التشريق؛ فهذا ما يستحبُّ، إلا أنَّ تكبير التشريق سنَّة وفضيلة.

تكبير أيام التشريق

عن عمر وابن مسعود: أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ»، وبه يقول النعمان. وقال: عن الشافعي «اللَّهُ أَكْبَرُ

الله أكبر الله أكبر» ثلاث. وعن ابن عباس «الله أكبر الله أكبر الله أكبر تكبيرًا، والله أكبر وأجلّ، الله أكبر والله الحمد». وقول رابع: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كلّ شيء قدير»، وروي هذا عن ابن عمر. وقال بعض: ليس فيه شيء مؤقّت.

وقال أبو مُحمَّد: ولا بأس على من لم يستمع الخطبة يوم العيدين.

وقال أبو الحسن: اختلفوا في تكبير التشريق، وهو عندنا إذا ذكر الله فقد كَبَّرَه، وإن قال: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلاّ الله، والله أكبر والله الحمد»؛ فذلك حسن إن شاء الله.

وفي صلاة العيد وغيرها يستعيد مع القراءة.

وعن بعض قومنا أنّه يقول: «الله أكبر الله أكبر» لا يزيد على هذا شيئًا، والله أعلم /٢٢٩/.

باب ٢١ في صلاة المسافرين والعبيد والنساء والصبيان في العيد

روي أن النبي ﷺ قال: «أخرجوا الغواني ذوات الخدور يشهدن العيد ودعوة المسلمين، وجنّبوا الحيض من مصلانا»^(١).

قال أبو المؤثر: إن كان الحديث حقًا فذلك شيء استحسنته رسول الله ﷺ، وأدب المسلمين به، ولو كان عزمًا لكفر من تخلف عنه.

وليس حضور النساء للعيدين بواجب إلا أنه أفضل لهنّ، وكذلك العبید والمسافرون إلا من أذن له من العبید أن يحضر وهو أفضل، وكذلك المسافر.

وقال أبو المؤثر: نعم، ويستحبُّ يوم العيد أن يحضر النساء والصبيان والرجال، وأن يحشد المسلمون له وتكثر جماعتهم.

قال أبو المؤثر: نعم، وإذا لم تخرج المرأة إلى العيدين استحياء منها، وهي لا تدين بذلك حتى تموت لم تترك ولايتها. وعلى الأبقار أن يخرجن إلى العيدين، فإن استحيين ولم يمكنهن وهن لا يدنّ بترك ذلك؛ فلا تترك ولايتهنّ. وأحبّ للمسافر إذا حضر بلدًا أن يصلّي العيدين عند الناس، فإن لم يفعل فلا شيء عليه.

(١) رواه البخاري، بمعناه، كتاب العيدين، باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد، ر ٩٨٠، ١١/٢. ومسلم، بمعناه، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين...، ر ٨٩٠، ٦٠٦/٢.

عن جابر قال: لم يرخص رسول الله ﷺ للنساء في الخروج إلا في العيدين، ولم يرخص لهنّ فيما سوى ذلك.

وأرى حضور العيدين على المسافر أوكد من حضور الجمعة.

وقالوا: السفار عليهم أن يصلّوا صلاة / ٢٣٠ / العيدين إذا كانوا عشرين رجلاً. وقيل: إذا كانوا عشرة رجال. وأقلّ ما سمعنا ثلاثة رجال؛ وذلك إذا كان فيهم من يحسن الصلاة والخطبة، وإلا^(١) فلا يلزمهم شيء.

والمرأة تستأذن زوجها إذا أرادت أن تذهب إلى العيدين، وما أحبّ له أن يمسكها. وكذلك البكر تستأذن أبها في العيدين، والبكر لا تستأذن أخاها ولا وليها للعيدين إن لم يكن لها أب، ولا تستأذن أيضاً أمها.

وما أرى للزوج ولا للأب حبسهما عن الخروج إلى العيد، ولا أحبّ لهما مخالفة الزوج والأب؛ فإن لم يخالفا فقعدتا فلا شيء عليهما. وإن استأذنتاهما فلم يأذنا لهما فذهبتا برأيهما لم تكونا آثمتين. وكذلك لو ذهبتا ولم يستأذناهما لم تكونا آثمتين.

والعبد يستأذن مولاه إذا أراد أن يذهب إلى العيدين، فإن لم يأذن له وذهب فلا أرى عليه إثماً.

وعبد اليتيم يستأذن وصيّ اليتيم؛ فإن لم يكن لليتيم ضيعة يشتغل بها فلا بأس على الوصي أن يأذن له. وإن كان لليتيم ضيعة فما أحبّ للوصي أن يأذن له.

وليس على الصبيّ والعبد صلاة العيد، فإن ذهب فحسن.

(١) في الأصل: «والصلاة»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.



وليس على العبد أن يستأذن سيّده في الذهاب إلى العيدين ولا له أن يذهب بلا رأي سيّده، وأحبّ لسيّده أن يأذن له إذا استأذنه. وليس للعبد أن يذهب بعد العيد أيّامًا كما يذهب /٢٣١/ الزنج بلا رأي سيّده.

والمطلّقة واحدة ولم تنقض عدّتها تخرج إلى العيدين، وهي بمنزلة غيرها من النساء في الخروج. وقالوا في المطلّقة واحدة: إنّها تخرج في حاجتها وتصلّ رحمها وترجع، ولا تنام إلّا في بيتها.

وليس على النساء أن يذهبن إلى عرفة^(١)، ولا أحبّ لهنّ ذلك؛ فإن فعلن وذهبن فلا بأس عليهنّ.

والنساء يخرجن لصلاة العيد، ولا بأس بخروج الحائض، وتكون خلف الناس لحال صلاتهم.

وعن سليمان بن عثمان: في القوم إذا كانوا عشرة وكانوا سُفّارًا، وحضر العيد؛ أنّهم يصلّون جماعة.

وعن الربيع: أنّهم إذا كانوا ثلاثة أيضًا خطب واحد واستمع اثنان، وعليهم صلاة العيد.

مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المرأة العيد]

قال أبو مُحمَّد: وصلاة المرأة في بيتها أفضل لها من الجماعة في غير العيد. وعن أمّ عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج إلى العيد الغواني وذوات الخدور، وأمر الحَيِّض أن يعتزلن مصليّ المسلمين».

(١) كذا في الأصل ومثله في جامع ابن جعفر (٢/٤٢٠)، ولا ندري ما علاقتها في هذا الموضوع؟! ولعلّه يقصد الذهاب إلى الحجّ من غير محرم، والله أعلم بالمراد.

مَسْأَلَةٌ: [في خروج النساء للعيد]

وإذا كان مع النساء من الثياب ما يسترهنّ فليخرجن [إلى] العيد، ويؤمرن بذلك، وليس عليهن أن يخرجن يوم عرفة.

وعن عائشة قالت: إن كانت الفتيات الكعاب تخرج مع رسول الله ﷺ وجب الخروج على كل ذات نطاق.

مَسْأَلَةٌ: [فيمن يخرج للعيد]

قال أبو الحسن: عن أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ / ٢٣٢/ أن نخرج في العيدين والغواني^(١) من الخدور، وأمر الحِيص أن يعتزلن مصلى المسلمين». فعلى هذا لا بُدّ للنساء من الخروج إلى العيدين.

قال: وتبرز النساء والعييد والصبيان، ويستحب ذلك من غير لازم للعييد ولا الصبيان، وهي فضيلة لمن رزقها^(٢).

(١) الغواني: هن ذوات الأزواج. وقيل: الشواب اللواتي يُعجبن الرجال ويُعجبهنّ الشبان. وقيل: الغانية الجارية الحسناء ذات زوج كانت أو غير ذات زوج، سميت غانية؛ لأنها غيّت بحسبها عن الزينة. وقيل: كل امرأة غانية. انظر: لسان العرب، (غنا).

(٢) إلى هذا الحدّ (السطر الرابع من الصفحة ٢٣٢) تنتهي نسخة الشيخ عامر المالكي (رقم ٥٢٨) من ذكر أنواع الصلوات، وتبدأ (إلى الصفحة ٥١٢) في ذكر «باب ٣٣: في الصلاة على الميت» وهو الجزء المتعلق بكتاب الجنائز الذي وجدناه مستقلاً بنفسه؛ فحاولنا مقارنة بعض أجزاءهما في محلّهما للتباين الواضح بينهما في الترتيب والصيغة، والله المستعان.

الضياء

للعلامة ابي المنذر سلمة بن مسلم بن ابراهيم العوفي

(ت: القرب ٦ هـ / ١٢ م)

تقديم وإشراف

سعاى الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الله السامى
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

تحقيق

داود بن عمر بابيز الوارجلاني

الحاج سليمان بن ابراهيم بابيز الوارجلاني

أحكام الجنائز

الجزء الثامن



كتاب
أحكام الجنائز



(١) الجزء [الثامن] (٢) من كتاب الضياء
في غسل الموتى وتكفينهم، وحملهم،
والصلاة عليهم، ودفنهم، والتعزية

ويتلوه:

الجزء [التاسع] (٣)

تأليف الشيخ الفقيه شمس الملة، ومنقذ الأمة من كل دُجنة مُضلة
أبي إبراهيم سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري
تغمده الله برحمته وأدخله فسيح جنّته، إِنَّهُ وَلِيّ ذَلِكَ والقادر عليه،
إِنَّهُ مَنْ كَرِيمٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ، آمين يا ربّ العالمين

(١) وجدنا هذه المقدمة وترتيب الأبواب في النسخة المستقلة (و) المصورة من وزارة التراث القومي (برقم: ٥٠٧)، أثبتناها وقدمناها واعتمدنا على ترتيبها ثمّ قارناها مع نسخة المالكي (م) (رقم: ٥٢٨) المتممة لكتاب الصلاة وأنواعها، بداية من «الباب السابع: في الصلاة على الميّت» بالسطر الرابع من الصفحة ٢٣٢، وتنتهي إلى الصفحة ٥١٢ في ذكر «باب ٣٣: في الصلاة على الميّت»؛ فحاولنا مقارنة بعض أجزائهما للتباين الواضح بينهما في الترتيب والصياغة، ووضعنا ما زاد في النسخة (م) بين عمودين هكذا: «...»، وما سقط من النسخة (م) وضعناه ما بين أربعة أعمدة هكذا: «...||...». كما أننا حذفنا ترتيب أبواب الكتاب لتكرارها وذكرها في المحتويات وهي ثمانية عشر باباً.
كما أن القارئ يلحظ فقرات مكررة وبعضها غير مرتبة رغم أننا حاولنا إقامة النص قدر المستطاع، والله الموفق.

(٢) بياض في النسخة (و).

(٣) بياض في النسخة (و).

باب ١ في غسل المَيِّت

فصل: [في مشروعية غسل المَيِّت]

[مشروعيته]: عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فُرِضَ عَلَيْكُمْ غَسْلُ مَوْتَاكُمْ»^(١). وقال النَّبِيُّ ﷺ: «فُرِضَ عَلَى أُمَّتِي غَسْلُ مَوْتَاهَا وَالصَّلَاةُ عَلَيْهَا»^(٢).

[حكمه]: غسل الموتى من فروض الكفايات.

وغسل المَيِّت فريضة بكفاية، وكذلك الصلاة عليه.

والأُمَّة مُجْمَعَةٌ عَلَى غَسْلِ مَوْتَاهُمْ.

فإن كان للمَيِّت أهل ففرض غسله لازم لهم، وأولاهم به دون غيره؛ لِمَا روي عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لِيُغْسَلَ الْمَيِّتَ أَوْلَى النَّاسِ مِنْ أَهْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّتْرِ وَالْأَمَانَةِ»^(٣).

و«ما من مسلم غسل ميتاً فرأى منه شيئاً فستر عليه إلا ستر الله - جلَّ وعزَّ - عليه في الدنيا والآخرة»^(٤).

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ. وله شواهد منها حديث: «غَسَّلُوهُ وَكَفَّنُوهُ...».

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وله شواهد ستأتي.

(٣) رواه الحارث في مسنده، عن عائشة بمعناه، باب (١٦) غسل المَيِّت، ٢٦٤، ٩٦/١.

(٤) رواه ابن ماجه، عن عليٍّ بمعناه، باب ما جاء في غسل المَيِّت، ١٤٥١. وأحمد، عن عائشة بمعناه، ٢٣٧٦٣.

مسألة: [في وجوب غسل المَيِّت]

قال الشيخ أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لم تَخْتَلَفِ الأُمَّةُ فِي وجوب غسل المَيِّتِ قبل الصلاة عليه وتكفينه وحمله والصلاة عليه.

وروي عن الحسن عن أَبِي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا قُبِضَ نَبِيُّ اللَّهِ آدَمَ ﷺ أَتَتْهُ الْمَلَائِكَةُ فَغَسَلُوهُ بِالسِّدْرِِ وَالْمَاءِ، وَكَفَّنُوهُ فِي وَتْرٍ مِنَ الثِّيَابِ، ثُمَّ لَحَدُوا لَهُ وَدَفَنُوهُ، ثُمَّ قَالُوا: هَذِهِ سُنَّةُ وَلَدِ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ»^(١).

ومن طريق ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ آدَمَ لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ أَتَتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِحَنُوطٍ مِنَ الْجَنَّةِ وَكَفَّنَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَغَسَلُوهُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ، أَوَّلَهُنَّ بِمَاءِ قُرَاحٍ، وَالثَّانِي بِمَاءِ وَسِدْرٍ، وَالثَّلَاثَ بِمَاءٍ فِيهِ كَافُورٌ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَكَبَّرُوا أَرْبَعًا، وَقَالُوا: يَا آدَمَ، هَذِهِ سُنَّةُ ذَرِّيَتِكَ مِنْ بَعْدِكَ»^(٢).

وواجب غسل المَيِّتِ قبل دفنه؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «اغسلوا موتاكم»^(٣). وغسلُ الموتى فرضٌ على الكفاية، إِذَا قام بذلك بعض سقط عن الباقيين.

وفي الرواية عن النَّبِيِّ ﷺ: «يُغْسَلُ الْمُحْرَمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»^(٤).

فصل: [معنى الغسل وحقيقة الموت]

الغسل: تَمَامُ غَسْلِ الجِلْدِ^(٥) كُلِّهِ، وَالْمَصْدَرُ: الغَسْلُ، وَالغِسْلُ: الخَطْمِيُّ.

(١) رواه عبد الرزاق عن أبي بن كعب بمعناه، ر ٦٠٨٦.

(٢) رواه ابن أبي شيبه عن أبي بن كعب موقوفاً بمعناه، كتاب الصلوات، باب ما قالوا في الميت كم يغسل...، ر ١٠٩١٢، ٤٥٠/٢. والحاكم، عن أبي مرفوعاً بلفظ قريب، كتاب الجنائز، ر ١٢٧٥، ٤٩٥/١.

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وقد سبقت له شواهد.

(٤) رواه الربيع، عن ابن عَبَّاسٍ موقوفاً بلفظه، باب في غسل المحرم، ر ٤٠٣.

(٥) لعله: «الجسد»، كما في شرح لامية ابن النضر.



قال عمرو بن كلثوم، شعراً:

فلم تُغَسَّلِ جماجمهم بِغَسَلٍ وَلَكِنْ بِالِدَّمَاءِ^(١) مُزْمَلِينَا^(٢)

والغسول: كل شيء غَسَلت به رأسك وثوباً أو نحوه.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ غَسَلِينِ﴾ (الحاقة: ٣٦) أي: شديد الحرّ. والمُعْتَسَل: موضع الاغتسال، وتصغيره مُغَيْسِل، والجمع المغاسل والمغاسيل. ومَغْسِل الموتى: حيث يغسلون. وورق السدر يقال له: غَسُول (كما في كتب اللغة).

ولا يبادر إلى غسل المَيِّتِ إِلَّا بِتَحَقُّقِ موته خوفاً من السكته، أو الريح العارضة؛ فذكر منها: سيلان الأنف، واسترخاء اليدين، وافتراق الزندين. واعتبر قوم حقيقة الموت: بخروج المنى، فقلّ من مات إِلَّا وأمنى. واعتبر ذَلِكَ بأن يُلَوِّح في عينه، فإن [لم] يتلوح فمَيِّت. واعتبر آخرون: بمسّ العرق الذي بين الكعب والعرقوب، وبمسّ عرق في الدبر.

فصل: [في كيفية غسل المَيِّتِ]

والمَيِّتِ إذا أردت غسله نزعته عنه ثيابه، إِلَّا خرقة تستر بها عورته، ثُمَّ غَسَلت كَفَّيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّيْهِ وضوء الصلاة، ثُمَّ تَغَسَله بسدر أو نحوه إن حضر ذَلِكَ، أو خَطْمِي^(٣)؛ فإن لم يكن ذَلِكَ فلا بأس.

(١) في كتب اللغة أيضاً: «في الدَّمَاء».

(٢) البيت من الوافر نسبة ابن عبد ربه في العقد الفريد لامرئ القيس يرثي إخوته، بلفظ: «فلم تغسل رؤوسهم بِسَدْر»، ولم نجد من نسبه إلى عمرو بن كلثوم. انظر: ٢٣٤/٣. وورد بلفظ: «مرملينا» بالراء في: أخبار المدينة لابن شبة. ٢٩٤/١. والأعاني، ٩٧/٩. والكامل في التاريخ، ٣٣٧/١، ٤٠٠.

(٣) الخَطْمِيُّ: ضرب من النبات يُغَسَل به الرأس. انظر: اللسان، (خطم).

وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ مُسْتَتِرٍ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَ سَقْفٍ فَحَسَنٌ.
ويبدأ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ، ثُمَّ عُنُقَهُ، ثُمَّ يَدَهُ
الْيَمْنَى وَمَا يَلِيهَا، ثُمَّ الْيَسْرَى، ثُمَّ جَنْبَهُ الْأَيْمَنَ وَمَا يَلِي ذَلِكَ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ وَمَا
يَلِيهِ، وَيَدْخُلُ الَّذِي يَغْسِلُهُ يَدَهُ فِي خَرْقَةٍ وَيَدْخُلُهَا تَحْتَ ثَوْبِهِ، وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ
وَدُبْرَهُ، وَآخِرَ يَصَبِّ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ رِجْلَهُ الْيَمْنَى ثُمَّ الْيَسْرَى.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْعُدَ وَيَعْصِرَ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيقًا، ثُمَّ يَفِيضُ عَلَيْهِ الْمَاءَ حَتَّى يَنْقَى.
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِ مَاءٍ شَيْءٍ مِنَ الْكَافُورِ.
ثُمَّ يَلْفَ فِي ثَوْبٍ | نَظِيفٍ | يَنْشِفُ مَأْوَهُ، ثُمَّ يُحِطُّ بِقَطْنٍ وَذَرِيرَةٍ، يَدْخُلُ
مِنْ ذَلِكَ فِي مَنْخَرِيهِ؛ وَعَلَى عَيْنَيْهِ وَفَمِهِ وَأُذُنَيْهِ وَفِي دُبْرِهِ.

وَإِنْ رَأَيْتَ الدَّمَ يَخْرُجُ مِنْ فَمِ الْمَيِّتِ إِذَا غَسَلْتَهُ أَوْ مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ دُبْرِهِ،
أَوْ شَيْئًا يُوَثِّبُ غَيْرَ الدَّمِ؛ فَاغْسِلْهُ وَاحِشَهُ بِالْقَطْنِ.

وَقِيلَ: إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ بَعْدَ غَسْلِهِ، فَإِنْ كَانَ سَائِلًا أَوْ قَاطِرًا
| أَعِيدَ | غَسْلُهُ | إِلَى خَمْسِ مَرَّاتٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَائِلًا وَلَا قَاطِرًا غَسَلَ | ذَلِكَ
وَاحِدَةً، وَذَلِكَ عِنْدِي قَبْلَ أَنْ يَكْفَنَ، فَإِذَا كَفَنَ فَلَا أَرَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ غَسْلُهُ.
هَكَذَا عَنْ أَبِي قَحْطَانَ فِي الْجَامِعِ، وَكَذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْبُوبٍ.

وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَغْسِلُ الْمَيِّتَ أَنْ يَسْتَرَهُ بِالْمَكَانِ، وَيَسْتَرِ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ
يَغْسِلُهُ بَعْدَ الْوَضُوءِ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ، | فَإِنْ حَضَرَ السِّدْرَ غَسَلَ بِهِ غَسْلَةً ثَانِيَةً،
وَإِنْ حَضَرَ الْكَافُورَ غَسَلَ بِهِ الثَّالِثَةَ. وَالْفَرَضُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ وَاحِدَةً بِالْمَاءِ
الْقَرَّاحِ |، وَالْمُسْتَحَبُّ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتَ كَغَسْلِ الْجَنْبِ، يَبْتَدِئُ بِتَنْقِيَتِهِ وَعَصْرَ بَطْنِهِ،
ثُمَّ يَنْحَى ثُمَّ يُوَضُّ كَوْضُوءِ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبَالِغُ لَهُ فِي الْمَضْمُضَةِ
وَالِاسْتِنْسَاقِ حَذْرَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ إِلَى فِيهِ وَخِيَاشِيمِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ، وَالْمَأْمُورُ أَنْ



يبتدئ بميامنه في الغسل، وإن غسل على غير ذلك أجزأ إن شاء الله، والله أعلم.

مسألة: [في صفة غسل المَيِّت وإزالة ما يخرج منه]

وقال أبو مُحَمَّد: إذا أردت غسل المَيِّت [فإنه] يمسح مسح الصلاة ثم يغسل بالماء القُرَاح، فإذا فرغ منه خلط له الماء بالغسل.

قال: ورأيته يأمر أن يضرب الغسل بالماء حتى يزبد، ثم يخرج منه الزبد، ويغسل ببقية الغسل بعد إخراج الزبد، ثم يغسل بالزبد لحال خفت الغسل؛ لئلا يبقى الغسل في لحيته، ثم يغسل بذلك غسلة ثم يغسل بماء، ويُسْتَحَبُّ أن يكون فيه شيء من الكافور، ثم يمسح بعد ذلك مسح الصلاة، ويدخل في الأكفان.

فإن كانت الثياب التي على النعش نجسة فذلك يكرهه ولم يفسده إذا لم تكن رطبة أو تَمَسَّ برطوبة.

وإذا خرج من المَيِّت غائط من دُبر وقد صار في الأكفان؛ غسل موضع النجاسة ولا يعاد عليه الغسل. فإن ذكروا أنه غسل بماء نجس فإن أمكن أن يخرج ويغسل فعل ذلك، وإن ضاق الوقت ولم يمكن غسل بالماء فإنه يجتزئ له بالتيمم، ودفن ولم يعد غسله.

وقيل: ليس في غسل المَيِّت وقت.

فإن صَلَّى عليه ثم ذكروا ما ينقض الصلاة من الإمام، أو ثوب نجس؛ فليعيدوا الصلاة عليه. وإن كان قد صار في اللحد؛ فالصلاة عليه في اللحد ما لم يدفن.

وقال في موضع: إن خرج من المَيِّت بعد غسله من دبره شيء سائل أو قاطر أعيد غسله إلى خمس مرّات.

وقيل: إن خرج من المَيِّت شيء بعد ما فرغ من غسله أعيد غسله. وقيل: إلى خمس غسلات؛ وقد روي أن النَّبِيَّ ﷺ قال لهم حين ماتت ابنته: «فإن خرج شيء فأعيدوا غسلها إلى خمس مرّات»^(١)؛ فيجب اتباع السُّنَّة.

وقال في كتاب الشرح^(٢): إنَّ الحيَّ إذا غسل المَيِّت فقد سقط عنه فرض الغسل في المَيِّت، فإن خرج منه حدث من الأحداث التي تنقض طهارة الحيِّ من مخارج النجاسات لم يجب على الحيِّ فرض ثانٍ؛ لأنَّ فرض غسل المَيِّت قد سقط عنه بغسله الأوَّل، والموجب عليه تكرر الغسل محتاج إلى دليل.

قال: والذي نختاره أن يغسل الحدث ويوضأ وضوء الصلاة، والله أعلم. والخرقة التي يستر بها عورة المَيِّت إنَّما يراد بها ستر الفرج، ولا بأس بالنظر إلى ركبته وسرته.

ولا يُقَصَّ للمَيِّت شعر ولا ظفر.

مسألة: [في صفة غسل المَيِّت أيضاً]

قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: اختلف في غسل المَيِّت؛ قال قوم: كغسل الجنابة يوضأ ثمَّ يغسل يميناً وشمالاً.

وقال قوم: تُستر عورته ثمَّ يغسَّل كفيه ثمَّ يوضئه وضوء الصلاة، ثمَّ يغسل بسدر أو نحوه إن حضر ذلك. ويغسل في موضع مستتر، ثمَّ يبدأ بشقِّ

(١) رواه الربيع، عن أم عطية بمعناه، كتاب الجنائز، باب (١٨) الكفن والغسل، ٤٧٥، ١٩٣/١. والبخاري، مثله، كتاب (٢٩) الجنائز، باب (٨) غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر...، ١١٩٥، ٤٢٢/١.

(٢) كتاب الشرح: هو شرح أبي مُحمَّد ابن بركة لجامع أبي جابر مُحمَّد بن جعفر الإزكوي الأصمِّ (ت: بعد ٢٧٧هـ)، وهي من الكتب المفقودة، ولم يبق منه إلا بعض ما تناثر في كتب المطوَّلات.



رأسه الأيمن على لحيته ومِمَّا يلي ذلك، ثم الأيسر ومِمَّا يلي ذلك، ويجعل الذي يغسله بيده خرقة ويدخلها تحت إزاره، فيغسل فرجه ثم يخرج يده فيغسل رجله اليمين ثم الشمال.

ويُستحبُّ أن يقعد فيعصر بطنه ثم يصبَّ عليه الماء حتَّى ينقَى. ويُستحبُّ أن يكون في آخر ماء يفاض عليه شيء من كافور.

وقال قوم: إذا أردت غسل المَيِّت أدرجته في ثوب يستر به عورته، ثم تبدأ بذكر اسم الله، ثم تغسل يدك غسلًا نظيفًا أو ثلاثًا، ثم تعصر بطنه عصرًا رقيقًا، ثم تغسل كفيّه، ثم تنجّي قلبه ودبره قبل أن تجعل على يدك خرقة وثيرة، لا تنجس فرج المَيِّت، وكلّما نجّيته مرّة غسلت الخرقة ويدك، ثم ترجع كذلك ثلاث مرّات، فإذا أحكمت الاستنجاء وضّأته وضوء الصلاة، وتجرى يدك بذلك على أسنان المَيِّت عند الوضوء، فإذا فرغت من وضوئه غسلته بماء فرد، تبدأ بشقّ رأسه الأيمن على لحيته ويده وجنبه، وما يلي ذلك من ظهره ثم الشمال، وما يلي ذلك من جنبه وصدره وظهره، ثم رجله اليمين ثم الشمال يصبّ عليه كذلك كلّ جانب ثلاثة أمواه، فإذا غسلته ثلاثًا [ثلاثًا] ألبسته الغسل وأجريت يديك عليه ثلاثًا ثلاثًا، وتبدأ بالأيمن ثم الأيسر على ما وصفت لك. فإذا عمّمته الغسل صببت عليه الماء حتّى ينقَى، تبدأ بشقّ رأسه اليمين ثم يده اليمنى، وما يلي ذلك من صدره وظهره، ثم شقّ رأسه الأيسر ثم يده اليسرى ومِمَّا يلي ذلك من جنبه وظهره.

وإذا فرغت من غسله، ففي آخر ماء يفاض عليه يُستحبُّ أن يكون فيه شيء من الطيب، ثم تلبسه ثوبًا تُجفّفه فيه غير ثيابه التي يكفن فيها؛ فإذا جفّ ألبسته الحنوط وأدرجته في أكفانه. وإن لم يكن للمَيِّت سدر ولا خطمي؛ فالماء القراح جائز، والله أعلم.

وغسلة واحدة للميت بالماء هو الفرض، والمستحبُّ ثلاث غسلات، وإن غسلته أكثر من ثلاث أجزاء.

ويجعل القطن في دبره وقبله وذقنه ومنخريه وأذنيه، وإن جعل على عينه فجائز. وإن لم يجعل عليها فلا بأس، والله أعلم. وليس عليه أن يجعل في موضع من جسده غير هذه المواضع. فإذا كفن فما خرج بعد ذلك فإنما يغسل الموضع وحده. وقال قوم: لا يعاد.

وقيل: إنَّ عمر بن الخطَّاب غسل وكان شهيدًا.

وقيل: لا يكشف وجه الميت لغير معنى، ومع الغسل فجائز.

ويجب أن تستر محارم الميت عند غسله، وهي: من حدِّ السرة إلى الركبة. وكذلك قال الشافعي. وقيل: هو حدُّ عورة الرجل.

وروي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ مَيِّتًا وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ»^(١).

مسألة: [فيما يخرج من الميت، ومن يغسله]

وإذا خرج من الميت بعد الطهارة ماء أو دم؛ أُعيدت الطهارة إن لم يكفن، فإذا كفن غسل ذلك الموضع وحده، وفيه اختلاف. فإن نزع دم منه أو ما ينكر^(٢) كيف ما أمكن غسل وكفن، وإن لم ينكر بعد انتهاء الغسل أدرج في أكفانه ودفن.

(١) رواه الطبراني في الكبير، عن ابن عباس بمعناه، ر ١١٩٧٩. والبيهقي في دلائل النبوة، عن

عائشة بمعناه، ٣١٩٦.

(٢) في (م): «ماء سكر».



وإن كان المَيِّت مَجْدُورًا أو متغيِّرًا^(١) لا يستمسك لمس الأيدي؛ صبَّ عليه الماء صبًّا يُجزئه. وقيل: يَتِيَّم.

وقيل: غسل المَيِّت كغسل الجنابة والحيض. وقيل: غير ذلك.

ولا يغسل المَيِّت إلا الثقات من النساء والرجال، وليتَّقوا الله ولا يبدون من شأن المَيِّت؛ فإنَّ ذلك ما لا يحلّ ولا يجمل.

مسألة: [في غسل المَيِّت ومن يتولَّى غسله]

وقال أبو مُحمَّد: يبدأ بعصر بطن المَيِّت عند غسله قبل أن ينجي، ويمسح مسحًا تامًّا، يغسل بماء فرد بغير غسل ولا أَشْنَان^(٢) غسلة واحدة يُمرّها الغاسل على أعضائه، الأوَّل يبدأ بشقِّ رأسه الأيمن، ويختم بقدمه الأيسر.

ثمَّ يغسله بماء ثان، فيجعل فيه الغسل والأشنان، كما وصفت لك الغسل الأوَّل. غسلة واحدة ويمرّها على أعضائه كلها يبدأ بشقِّ رأسه الأيمن ويختم بقدمه الأيسر، ثمَّ يعيد الماء عليه ثالثة كما وصفت لك الأولى والثانية.

واعلم أنَّ الماء الأوَّل نجس، وكذلك قال أبو مُحمَّد وأبو مالك.

ويُستحبُّ أن يكون في هذا الماء الأخير شيء من الكافور.

ومن جهل هذا الغسل وغسله غسلة واحدة يعركه فيها ثلاث عركات مع صبِّ الماء، غير أنَّه لا يصير إلى آخر أعضائه إلا عند كمال طهره في ماء

(١) في (و): «يجد وراء الموضوعين لعلَّ الرصغين».

(٢) الأشنان أو الحُرُض، وهو: رَمَاد إذا أحرق ورش عليه الماء انعقد وصار كالصابون.

أو حجر الجير. انظر: المعجم الوسيط، (حرض).

واحد، ثُمَّ يفيض عليه الماء بعد ذَلِكَ بما يمكن له وتطيب^(١) به نفسه من الطهارة؛ فذلك جائز، وقد غسله إن شاء الله.

وَجُمَّة الرجل تُغسل في الغسل.

وقال أبو الحسن: الواجب أن يبدأ بعصر بطن الأَمِيَّتِ ثُمَّ ينجِّيه؛ لأنَّ الاستنجاء هو أَوَّلُ الغسل. وقد قيل: إِنَّهُ إِنَّمَا يعصر بطنه أن يلبسه الغسل؛ لأنَّ ذَلِكَ أسلس للبطن، وكلاهما جائز.

ومن هلك ولم يوجد له ماء للغسل، ولم يقدرُوا على حمله؟ فعن مُحَمَّد بن هاشم: أَنَّهُ يُحِبُّ أن يتمم بالصعيد أحبَّ إليه من أن يدفن هذا من غير شيء.

[لا] يغسل [الأَمِيَّتِ] حتَّى ينقَى وينظف ويقلب على شِقِّه الأيمن والأيسر، ولا يُكفأ على وجهه، ولا يُقعد، ويستتر الفرجين المقدم والمؤخر، ويُغطى وجهه، ويبدأ في غسله برأسه ولحيته، ثُمَّ شِقِّه الأيمن ثُمَّ الأيسر، وذلك بعد أن ينظف من العذرة، ويغسل يديه ووجهه وذراعيه، ويغسل فمه وينشق منخرية بالماء، ويوضأ وضوء الصلاة بعد ما ينظف، ثم يعصر بطنه عَصْرًا رفيفًا مرَّتين أو ثلاثًا، ثُمَّ يغسل حتَّى ينقَى ثُمَّ يُجفَّف في ثوب نظيف ثُمَّ يكفَّن.

والأَمِيَّتِ يبدأ بتغسيل رأسه بالخطمي، ولا يصيبه دهن، ويغسل حتَّى ينظف ويمسح بطنه، ولا يبطح على وجهه، ولكن يحول على جنبه، ويُغطى فرجه بخرقه ولا يرى. فإن جرى من أنفه أو فيه أو مقعدته دم أو شيء حشِّي بقطن، وإن كثر ما يخرج حشِّي بالطين الحر.

(١) في (م): وتطمنن.



ومن حضر الموتى في طهورهم وتكفينهم؛ فينبغي أن يخبرهم بما عرف من ذلك من الغسل والكفن.

وقد نُحِبُّ أن يلي الطهور الأرحام، ومن طَهَّرَه فلا بأس. وبذلك قال الشافعي، واحتجَّ بأنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ عليِّ بن أبي طالب أن يغسل أباه أبا طالب. وقد تقدَّم من شرح غسل المَيِّت واختلافاته ما في بعضه كفاية إن شاء الله.

فصل: [في غسيل الملائكة]

وغسل الملائكة حنظلة بن أبي عامر^(١)، كان يقال له: الغسيل. قال: قال النبيَّ ﷺ: «رأيت الملائكة يغسلونه، وآخرين يسترونه»^(٢). قال عليُّ: قلت: يا رسول الله، كيف يقول الذي يغسل المَيِّت؟ قال يقول: «عَفوك عفوك»^(٣)، حتَّى يفرغ غسله.

مسألة: [في المُحْرَم]

والمحرم يُغسل بالماء، ويكفَّن في ثوبه اللذين أحرم فيهما أو مثلهما، ولا يلفَّ على رأسه الثوب ولا على وجهه، ولا يُحْتَطُّ.

(١) حنظلة بن (أبي عامر) عمر بن صيفي بن زيد بن أمية بن عوف الأنصاري الأوسي (ق: ١هـ): صحابي جليل من سادات المسلمين وفضلائهم. وهو المعروف بغسيل الملائكة؛ لما سمع الهيعة فخرج يوم أحد فاستشهد وهو جنب. انظر: الحسيني: الإكمال، ١٩٧، ١١١/١.

(٢) رواه الطبراني في الكبير، عن ابن عباس ببعض معناه، ر ١١٩٢٦.

(٣) لم نجده في غسل الميت وإنما جاء في الصلاة عليه كما في الكبير للطبراني عن ابن عباس ر ١٢٦٨٠. وجاء عن علي في تهذيب الآثار للطبري، ر ٢٧٢.

وفي الحديث: عن النبي ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَوَقَّصَتْ بِهِ نَافِثُهُ فِي أَحَاقِقِ جِرْدَانٍ فَمَاتَ»، فقال ﷺ: «عَسَّلُوهُ وَكَفَّنُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا - أَوْ قَالَ: - مَلْبِدًا»^(١).

مسألة: [في غسل الميّت الجنب]

اختلف في الجنب الميّت؛ قال: قوم: لا يغسل، وإن حنظلة قتل يوم أحد ولم يغسل. وقال قوم: يغسل، وإن حنظلة غسلته الملائكة (وكان يقال له: الغسيل).

وقال أبو حنيفة: الجنب يغسل من أجل الجنابة، وليس الناس كحنظلة، ألا ترى أن الملائكة غسلته.

وقال غيره: منهم من قال: لا يغسل.

ومن مات جُبًّا؟ قال أبو عبد الله مُحَمَّد بن محبوب: ما عندي فيها حفظ، وإنِّي لأرجو أن يكفيه غسل واحد. قال: ولو أن حائضًا ماتت كانت مثل ذلك.

[إسحاق بن الحارث قال رأيت:] خالد بن الحواري - رجلاً من الحبشة - كان من أصحاب النبي ﷺ أتى أهله فلمَّا فرغ حضره الموت، فقال: اغسلوني غُسلين: غُسلًا للجنابة، وغُسلًا للموت^(٢).

(١) رواه البخاري، عن ابن عباس بمعناه، كتاب الجنائز، ١٢٦٥. وابن ماجه نحوه، باب المحرم يموت، ٣٠٧٥. والنسائي مثله، ٢٦٦٦. وذكره أبو عبيد في غريب الحديث بلفظه، ٩٥/١.

(٢) رواه الطبراني في الكبير، عن إسحاق بن الحارث بلفظ قريب، ٤٠١٦. وأبو نعيم الأصبهاني: معرفة الصحابة، ٢٢١٤.



مسألة: [في شهيد المعركة]

والشهيد إذا قتل في المعركة فلا يُغسل، ويكفّن في ثيابه التي قتل فيها، ولا ينزع منه شيء إلا الخفّان والكمّة. فإن كان فوق الكمّة عمامة تُركت بحالها.

والشهيد إذا كان جنبًا فإنه يُغسل على قول أصحابنا؛ ليخبر روي عن النبي ﷺ: «أنه رأى شهيدًا على أيدي الملائكة تغسله بالماء؛ فسأل أهل بيته عنه فأخبروه أنه سمع هَيْعَةَ القتال في حال مُجامعته، فحمل سلاحه وخرج مُبادرًا إلى القتال فقتل»^(١)، والله أعلم | بصحة الخبر.

وإذا رفع الشهيد وبه رمق غسل وصلي عليه.

وأهل الحجاز لا يرون الصلاة على الشهيد إذا حمل من المعركة ميتًا، ولا الغسل. وأهل العراق يقولون: لا يغسل، ولكن يُصلى عليه.

ولا بأس بغسل الرجل الجنب إذا افتقر إليه.

والمقتول في المعركة لا يغسل؛ لأن النبي ﷺ قال: «دم المقتول في سبيل الله يفوح مسكًا يوم القيامة»^(٢)، وفي هذا من الأخبار كثير في دم الشهداء. ومن قتل في غير المعركة فليس هذا سبيله.

والشهيد الذي غسلته الملائكة قيل: هو حنظلة بن عامر الأنصاري، قتل يوم أحد.

غيره: قيل: غسلت الملائكة حنظلة بن أبي عامر الأنصاري، - وفي موضع: أنه حنظلة بن عامر -؛ وذلك أنه خرج يوم أحد فأصيب؛ فقال

(١) وقد سبق ذكره وسيأتي تخريجه قريبًا أيضًا.

(٢) رواه أحمد، عن جابر بمعناه، ر١٣٦٧٤. وابن الجعد في مسنده، مثله، ر١٢٨٧.

رسول الله ﷺ: «هذا صاحبكم قد غسلته الملائكة، فأنظروا ما شأنه؟»، فسئلت عن ذلك امرأته، فقالت: كان معي على ما يكون الرجل مع أهله، فأعجلته حطمة بلغته في المسلمين فخرج فأصيب، [فقال رسول الله ﷺ: «لذلك غسلته الملائكة»^(١)]. وفي ذلك يقول الأحوص بن مُحَمَّد بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح (حمي الدبر) وكان خال أبيه، شعراً:

غَسَلَتْ خَالِي الْمَلَائِكَةُ الْأَبَ رَأْرُ مَيْتًا أَكْرِمَ بِهِ مِنْ صَرِيحِ
وَأَنَا ابْنُ الَّذِي حَمَتَ ظَهْرَهُ الدَّبَّ رُقَيْلِ الْلِحْيَانِ يَوْمَ الرَّجِيعِ^(٢)

وقال الشاعر:

وذو العين منَّا والغسيل ومن حمى له الدبر لَحْمًا كان غير مترب^(٣)

ذو العين: هو قتادة بن النعمان [بن زيد] شهد^(٤) بدرًا والعقبة، وأصيبت عينه يوم أُحد فردها النبي ﷺ بيده عندما سَقَطت على خده، فكانت أصح من عينه الأخرى وأحسن، وكان لا يشتكيها إذا اشتكى عينه الأخرى.

والدبر: اسم يجمع الزنابير من النحل وغيرها، والجمع الدبور، رجع.

والذي حَمَتَه الدبر جدُّ الأحوص، وهو عاصم بن ثابت. وحنظلة كان خال أبيه، وكان يقال له: الغسيل. وفي الحديث عن النبي ﷺ: «رأيتُ الملائكة يغسلونه، وآخرين يَسْتُرُونَهُ».

(١) رواه ابن حبان في صحيحه، عن عبد الله بن الزبير بمعناه، ٧١٥١. والحاكم في المستدرک، نحوه، ٤٩٠٥.

(٢) البيت من الخفيف للأحوص الأنصاري، ذكره المبرد في الكامل (٣٢٩/١) بهذا اللفظ، وجاء في ديوانه بالموسوعة الشعرية بتقديم وتأخير وبعض الاختلاف.

(٣) لم نقف على من ذكر هذا البيت.

(٤) في (و): شهيد.



وحنظلة: هو الذي أراده أبو سفيان بن حرب بقوله، وقد صعد أُحُدًا فصاح: أين ابن أبي كبشة؟ أين ابن أبي قحافة؟ أين ابن^(١) الخطاب؟ الآن الأيّام دُول، والحرب سجال، وحنظلة بَحَنْظَلَة، ويوم أحد بيوم بدر؛ فقال النَّبِيُّ ﷺ لعمر: «أجبه»^(٢) فقال عمر: «لَا سِوَاءَ، قَتَلَانَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ»، فقال أبو سفيان: اعلُّ هُبْلُ ذِرْوَةِ الْجَبَلِ. فقال عمر: «الله أعلى وأجل». فقال أبو سفيان: لَنَا عَزَّى وَلَا عَزَّى لَكُمْ. ارجعوا إلى تمام الخبر من كتاب أعلام النَّبِيِّ ﷺ^(٣)، ومن كتاب الباهلي^(٤).

مسألة: [في أحكام القتلى]

وإن اعترض لصوص رجلاً فقتلوه، أو حمل الشهيد من المعركة أيضاً وفيه رمق حياة؛ فَإِنَّهُ يَغْسَلُ.

وقد غُسل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَانَ شَهِيدًا، وَإِنَّمَا جَاءَ الْأَثَرُ فِي الشَّهَدَاءِ الَّذِينَ يَلْقَوْنَ الْعَدُوَّ، ثُمَّ يُقْتَلُونَ فِي الْمَعْرَكَةِ؛ أَنْ أَوْلَيْكَ لَا يَغْسَلُونَ، وَيُدْفَنُونَ بِثِيَابِهِمْ الَّتِي عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ.

وقيل: قال بعض الصحابة: لا تغسلوا عني دمًا، ولا تنزعوا عني ثوبًا إلا

-
- (١) في النسخ: + أبي، وهو سهو، والتصويب من كتب السير والسنن.
 (٢) رواه أحمد، عن ابن عباس بمعناه من حديث طويل، ٢٤٧٨. والطبراني في الكبير، نحوه، ١٠٥٨٣. والبيهقي في دلائل النبوة، ١١٣٨.
 (٣) كتاب «أعلام النبي ﷺ»: نسبه ابن النديم في الفهرست (٢٧١/١)، والباباني في هدية العارفين (١٨٩/١): إلى أبي سليمان داود بن علي بن خلف الكوفي الأصبهاني، المعروف بالظاهري (ت: ٢٧٠هـ). ونسبه إسماعيل الأصبهاني في دلائل النبوة (١٣٧/١)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٦٠، ٤٥٠/٥) إلى أبي جعفر الكاتب أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة البغدادي.
 (٤) لم نجد من ذكر هذا الكتاب، ولعله يقصد بالباهلي أبا سعيد الأصبهاني، وقد وجدنا هذه الرواية في بعض كتب السيرة وبعض المسانيد.

الخفين، وارمسوني في الأرض رمسًا، فإنني رجلٌ مُحاجٌّ أحاجُّ يوم القيامة، يعني: أخاصم يوم القيامة.

ويوجد عن الشعبي: أنه قال في رجل قتلته لصوص: لا تغسلوه.

وقال سفيان: إذا قُتل الرجل مظلومًا لم يغسل. ونحن نُحِبُّ أن يغسل.

والصبيُّ الذي يولد ميتًا يغسل ويكفن، ولا يُصلَّى عليه.

ومن مات في السفينة فلم يقدرُوا على الأرض؛ فإنه يغسل ويكفن

ويجعل في الماء.

ومن اقتله عدوٌّ على ماله فإنه يغسل ويكفن.

ومن اُقتل في قتالٍ فأتى به وبه رمق حياة، فمكث ليلة أو يومًا أو بعض

يوم ثم مات؛ فإنه يغسل ويكفن.

ومن قتل في صناعة أو في قتال العدو، فأتى به وبه رمق الحياة فمكث

ليلة أو بعض ليلة؛ فإنه يغسل ويكفن.

وقال هاشم: من قتل فتكًا غسل، وإنما لا يغسل من قتل في الوقائع.

وقال موسى بن أبي جابر: القتل لا يغسل إلا أن يُقطع منه شيء، أو

يُقر بطنه، أو يجدع بالحديد، فإن شأوا أن يصبوا عليه الماء فلا بأس. وأمَّا

ما قطع وجدع وانبت فإنه يجمع ويدفن.

والميت إذا لم يكن ماء اجتزئ له بالتيثم. وكذلك المجدور الذي

لا يحتمل بدنه الغسل إذا مات، وخيف عليه إن غسل أن يتساقط لحمه؛ فإنه

يُجتزأ له بالتيثم.

[مسألة: في الغسل من غسل الميت]

ومن غسل الميت فلا غسل عليه، [و] المسلم أظهر من أن يُغسل منه.

فإنهم يُعيدون عليه الصلاة. ولو كان في اللحد صُلِّي عليه من فوق، فأما إذا سُدَّ عليهم بالطين ترك بحاله ولم يعيدوا.

[مسألة: في المَيِّتِ فِي السَّفَرِ]

ومن مات في السفر ولم يحضر ماء؛ فإنه يوجد في الكتب: أن يُيَمَّم كما يُيَمَّم للرجل للصلاة إذا لم يقدر على الماء. وإن قدر على الماء قريباً فأحبب إلينا أن يحمل إن لم يشق ذلك عليهم.

ومن غسل في سفر فالمأمور به أن يكون شيئاً من الصدر، فإن لم يجد فلا بأس إن شاء الله.

ومن اشترى من أرض الحرب غلاماً لم يدرك، فمات في السفر؛ فإنه يغسل ويكفن ويدفن.

[مسألة: في غسل المَيِّتِ]

قال ابن عباس: إذا غمزت بطن الرجل فارفع من ظهره ورجليه، وليكن على يدك اليسرى خرقة فأدخلها تحته فاغسل عنه ما خرج من القذر، ورجل يصب الماء حتى تنقيه، واغسل الخرقة عند كل عركة واغسله، ولا يكفأ على وجهه، ولتكن خرقة صرفة على جنبه تغسل كلما طهره حتى تغسله ثلاثاً. فإن ظهر منه شيء بعد ذلك من فرجه أو دم سائل فاغسله غسلتين مثل الأخيرين الثانية والثالثة، ثم ذره ولا تزدده على عشر غسلات^(١).

(١) في (و): «غير غسلان».



مسألة: [في بعض مستحبات الغاسل]

والمستحب للغاسل: أن يبدأ عند غسل المَيِّت بميامنه، والفرض في ذلك غَسْلة واحدة، والمأمور به ثلاث غسلات.

ولا ينظر الغاسل إلى عورته؛ لنهي النبي ﷺ «أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم»^(١)، وروى ذلك عنه جابر بن عبد الله.

مسألة: [في تنظيف المَيِّت]

ولا يُؤخذ من شعر المَيِّت ولا من أظفاره وإن كان فاحشاً، وإن فعل ذلك كان مُخْطئاً؛ لأنَّ الإنسان مَمْنوع عن التَّبَسُّط في جسد غيره إلاَّ بدليل يُوجبه ما يوجب التسليم له.

قال مُخالفونا: إِنَّهُ يُؤخذ من شعره وأظفاره، وتنقى أظفاره. ورووا في ذلك عن النبي ﷺ: «افعلوا به ما تفعلونه بعروسكم»^(٢)، ولم يرو ذلك أصحابنا، وقالوا: يُترك على حاله.

عن عائشة: حين سئلت عن المَيِّت يُسرح رأسه؟ فقالت: «تَنْصُون ميتكم». قولها: «تَنْصُون»: مأخوذ من الناصية. يقال: نَصوتُ الرجل أنصوه نَصْوًا إذا مددت بناصيته. فأرادت عائشة أن المَيِّت لا يَحْتَاج إلى تسريح الرأس، وذلك بمنزلة الأخذ بناصيته.

(١) رواه الربيع، عن ابن عباس موقوفاً بمعناه، ر٦٣٨. والطبراني في الأوسط، عن أبي هريرة بمعناه، ر٦٦٤٣. ولم نجد من رواه عن جابر بن عبد الله.

(٢) أخرجه ابن حجر في التلخيص الحبير، ر٧٤١، وقال: «هذا الحديث ذكره الغزالي في الوسيط بلفظ: «افعلوا بموتاكم ما تفعلون بأحيائكم» وتعقبه ابن الصلاح بقوله: بحث عنه فلم أجده ثابتاً، وقال أبو شامة في كتاب السواك: هذا الحديث غير معروف».

و«المحرم إذا غُسل لم يكفن إلا في ثوبه، ولا يُمس بطيبٍ، ولا يُخمر رأسه»^(١)؛ لِمَا روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ ذلك.

وأجمع الجميع أن الماء القراح وحده جائز لغسل الأحياء والأموات.

والمقتول في المعركة لا يغسل؛ لأن النبي ﷺ قال: «دم المقتول في سبيل الله يفوح مسكاً يوم القيامة»^(٢)، وفي هذا من الأخبار كثير في دمائه الشهداء. ومن قتل في غير المعركة فليس هذا سبيله.

وقال بعضهم: إذا ظهر من الميِّت شيء بعد ما فرغ من غسله غسل ذلك الموضع ولا يعاد غسله.

ويكره أن يغسل^(٣) الميِّت جالساً، ويكره أن يُمسك رأسه.

وبلغني أنه يقال: إنَّه إن كانت أظفاره طويلة وشاربه طويلاً أخذ منه. ويُستحب أن يتعاهد ذلك منه قبل الموت. وأصحابنا يكرهون فعل ذلك بالميِّت بعد الموت.

ويقال: إذا كان بالميِّت جُدريٌّ أو حصبةٌ غُسل بِخِرْقَةٍ نَظِيفَةٍ تُبَلُّ بِالْمَاءِ ثُمَّ يُتَبَعُ بِهَا جَسَدُهُ.

مسألة: [في إحداث الميِّت قبل تكفينه]

واختلف الناس في حكم الميِّت يُغسل ثم يُحدِّث قبل أن يدخل في أكفانه؛ فقال بعضهم: يعاد عليه الغسل ما أمكن.

(١) رواه الربيع، عن ابن عباس موقوفاً بلفظ قريب، ر٤٠٤.

(٢) رواه أحمد، عن جابر بمعناه، ر١٣٦٧٤. وابن الجعد في مسنده، مثله، ر١٢٨٧.

(٣) في (و) و(م): يجلس؛ ولعل الصواب ما أثبتنا.



وقال أصحابنا: يعادُ عليه الغسل خمس مرّات ثمَّ يُدرج في أكفّانه. وقال غيرهم: إذا غسل ثمَّ أحدث لم يُعد عليه الغسل ثانية، ويوضأ وضوء الصلاة. وقال آخرون: يُغسل الحدث وحده. والنظر يوجب عندي: أن يوضأ وضوء الصلاة؛ لأنَّ فرض غسله قد سقط عنهم بالغسلة الأولى، وإعادة الغسل عليه لا يلزمهم؛ لأنَّه فرض ثانٍ لا يجب إلّا بخبر يقطع العذر ويلزم العمل، والنبِيُّ ﷺ لم يفرّق بين الحيِّ والمَيِّت في الحرمة؛ فيجب أن يفعل فيه كما يفعل في المحدث الحيِّ^(١) إذا أحدث بعد سقوط الغسل عنه، والله أعلم.

مسألة: [في حكم غسل المَيِّت والشهيد]

قال أبو مُحمَّد^(٢): «وغسلُ المَيِّت فرض على الكفاية إذا قام بغسله البعض سقط عن البعض؛ لقول النبيِّ ﷺ: «اغسلوا موتاكم»، فهذا خطابٌ للمسلمين.

وكلُّ ميِّت من أهل الإسلام فواجب غسله بأمر النبيِّ ﷺ إلّا الشهيد، فإنَّ النبيَّ ﷺ خصّه من جملة موتى المسلمين، فأخرجه منهم بالنهي عن غسله، بقوله: «زملوهم في ثيابهم ودمائهم»^(٣).

والشهداء: هم الذين يُقتلون في الحرب، وليس كلُّ مقتول ظلماً فهو شهيد. وإن كان قد خالفنا كثير من مخالفينا، فزعم أن كلَّ مقتول ظلماً فهو شهيد، حتّى ذكروا أن الساقط من النخلة، أو من سقط عليه شيء فقتله؛ فهو شهيد. والشهيد عندنا هو المتفق عليه: من قُتل في حرب المسلمين مُحارباً معهم.

(١) في (و): بنعي.

(٢) في (م): «قال أبو عبد الله»، والصواب ما أثبتناه من الجامع لابن بركة، ١/٣٦٧ - ٣٦٨.

(٣) رواه الربيع، عن ابن عباس دون لفظ: «ودمائهم»، باب (١٥) في فضل الشهادة، ر ٤٥٩. وأبو نعيم في معرفة الصحابة، عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العدري بلفظه، ر ٣٥٧٧.

ومعنى قوله ﷺ: «زَمُّوْهُم فِي ثِيَابِهِمْ» أي: لفوهم بها، وكلُّ ملفوف مُرْمَلٌ.

فالشهداء لا يُغَسَّلون بالسُّنَّة^(١) الثابتة عن النبي ﷺ، والإجماع على ذلك. وبلغنا عن أبي بكر أنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح - وهو أمير على الجيش الذي بعثه إلى الروم -: لا تغسلوا عن الشهيد دمًا. والشهيد الذي لا يغسل هو الذي يقتل في المعركة، وأمَّا من حمل وبه رمق من حياة فإنه يغسل.

وكلُّ مقتول ظلماً فغسله واجب، إلا الشهيد الذي ذكرنا صفته.

وقال قوم: إنَّ الشهيد إذا تكلم في المعركة وأومأ أو أوصى ثم مات فإنه لا يُغسل؛ لَمَّا روي أنَّ سعد بن الربيع لَمَّا أُثخن بالجراح يوم أُحُد قال لبعض أصحاب النبي ﷺ: أبلغ مُحَمَّداً مِنِّي السلام، وقل له: إنَّ بي كذا وكذا من ضربة أصابت مِنِّي مَقَاتِلَ، وقل لأصحابي: لا عُدْرَ لكم عند الله إنَّ حَلْصَ إلى نبيكم وفيكم عين تَطْرَف^(٢)، ثمَّ مات ولم يغسله النبي ﷺ.

|| وفي خبر آخر: «أنَّ خارِجةَ بن زيد بن ثابت قال: لَمَّا كان يوم أُحُد بعثني رسول الله ﷺ في طلب سعد بن الربيع، فقال: إذا رأيته فأقرئه مني السلام وَقُلْ له: كيف تجدك؟ فنظرته فوجدته في القتلى جريحاً وبه رمق، فقلت له: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أنظرك له في الأحياء أم أنت في الأموات؟! فقال: أنا في الأموات. فقلت له: فإنه يسلم عليك. فقال: وعلى رسول الله السلام، أبلغه عني السلام وقل له: يقول سعد بن الربيع: جزاك الله

(١) في (و): «لأنَّ السُّنَّة».

(٢) في (و): نظرت.



خيرًا ما جرى نبيا عن أمته، وقل لقومي الأنصار: لا عذر لكم عند الله إن خالص إلى نبيكم وفيكم عين تطرف^(١)، ثم لم يرح حتى مات. فجئت إلى النبي ﷺ فأخبرته فلم يغسله النبي ﷺ»^(٢).

مسألة: [في غسل الشهيد والمَيِّت]

قال أبو مُحَمَّد: وَأَمَّا قول مُحَمَّد بن جعفر: إنَّ عمر كان شهيدًا، فإنَّ عمر غسل؛ فكيف يكون شهيدًا وقد غسل، و[كان] موته بعد أن طعن بثلاثة أيام. ثمَّ قال بعد هذا الأثر: إنَّ الذي جاء به الأثر: لا يغسل إلاَّ من قتل في المعركة.

قال أبو مُحَمَّد: وَيُسْتَحَبُّ الطَّيْبُ للمَيِّت، ويتبع مواضع السجود. وإذا مات الرجل وهو جنب؟ قال أبو مالك: قد أوجب أصحابنا غسلتين، غسلة من الجنابة، وغسلة لتطهير المَيِّت. وقال الأكثر: غسل واحد يكفي.

مسألة: [في حكم المَيِّت بعد موته]

واختلف النَّاسُ في حكم المَيِّت: هل هو نجس بعد الموت أو طاهر؟ فقال أصحابنا: هو نجس حتى يطهر. وقال بعض مخالفيهم: هو طاهر، وغسله ليس لأنه نجس، إنَّما هو عبادة على الأحياء. وروي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال: «المؤمن لا ينجس حيًّا ولا ميِّتًا»^(٣)؛ فإن كان الخبر صحيحًا فحلول الموت فيه لا ينقل حكمه عمَّا كان عليه قبل ذلك، والله أعلم.

(١) في (و): نظرت.

(٢) رواه الحاكم، عن خارجه بن زيد بن ثابت بمعناه، ر٤٨٩٤. والبيهقي في دلائل النبوة، ر١١٦٤.

(٣) سبق تخريجه في حديث: « لا تُنَجِّسُوا مَوْتَكُمْ... ».

مسألة: [ما يخرج من الميِّت بعد الصلاة عليه]

وإذا صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ^(١) فَإِنَّهُ يَغْسَلُ إِذَا قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ، وَلَا تَعَادُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضوءٍ. فَإِنْ هُمْ تَخَوَّفُوا عَلَيْهِ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِنْ هُمْ أَخَذُوا فِي غَسَلِهِ يَمِّمُوهُ بِالصَّعِيدِ، ثُمَّ أَعَادُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ. وَإِنْ دَفِنَ وَلَمْ يَغْسَلِ تَرَكَ وَلَمْ يَنْبَشِ.

فصل: [في غسل النبي ﷺ]

عن عبد الرحمن بن عمر عن أبيه قال: لَمَّا أَخَذَ الرَّهْطُ فِي غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَطَّلَعَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ - لَعْنَهُ اللَّهُ - مِنْ كَوَّةِ الْبَيْتِ فَقَالَ: مَا تَصْنَعُونَ، تَغْسِلُونَهُ؟ أَلَمْ يَكُنْ طَيِّبًا حَيًّا وَمَيِّتًا؟! فَأَجَابَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي تَالِبٍ مِنْ بَيْنِهِمْ: أَخْرَجَ، فَمَا نَفَعَلُ بِهِ إِلَّا مَا كَانَ يَفْعَلُ هُوَ بِمَوْتِي أُمَّتِهِ ﷺ.

عن عائشة: أَنَّ مَتَكَلَّمًا تَكَلَّمَ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: أَنْ اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ [وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] فَغَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ^(٢).

قيل: لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ النَّبِيِّ ﷺ ذَهَبُوا لِيَنْزِعُوا عَنْهُ قَمِيصَهُ، فَنَادَاهُمْ مَنَادٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ: «لَا تَخْلَعُوا الْقَمِيصَ»^(٣).

وعنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا غَسَلْتُمُونِي وَحَنَطْتُمُونِي وَكَفَّنْتُمُونِي فَضَعُونِي

(١) أي: إذا صَلَّى عليه ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مَا يَنْجِسُهُ.

(٢) أخرجه أبو داود، عن عائشة بمعناه من حديث طويل، باب في ستر الميت عند غسله، ٢٧٣٣. وأحمد، مثله، ٢٥١٠٢.

(٣) رواه الإمام زيد في مسنده، بلفظه، ١٩٢.

[على شفير قبوري، ثُمَّ اخرجوا عني ساعة]، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيَّ خَلِيلِي وَجَلِيسِي جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ...»^(١).

[مسألة: في تضيير شعر المَيِّت]

غيره: ومن مات وعليه جمّة فلا يسحج شعره ولا يفرّق، ولكن يسرّح كما هو، فإن فعله الغاسل وسرح من رأسه شعراً فلا يرده على رأسه. والشعر يرسل ويسرح كما فعله الغاسل ولا يضر.

واختلفوا في تضيير شعر المَيِّت؛ فقال الشافعي: يضر رأسها كلّها، ناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون ثمّ ألقيت خلفها. وقال غيره بذلك. وقال الأوزاعي: ليس مشط المَيِّت ثلاثة قرون بواجب، ولكن يفرّق شعرها ويرسل مع خديها.

[مسألة: في من أحرق نفسه متعمداً]

ومن ألقى نفسه في الحريق متعمداً لتأكله النار فإنّه آثم كافر؛ فلا يُصلّى عليه، فإذا أخرج من النار فإن أمكن غسله بالأيدي^(٢) غسل غسلاً، وإلا صبّ الماء [عليه] صبّاً، وإن كان صبّ الماء يضرّه تيمّم بالتراب.

[مسألة: في تطهير المَيِّت]

والمَيِّت لا يكون نجساً، فإنّما يطهر بالسنة القائمة، والإجماع على ذلك إلا الشهداء، وليس من طريق النجاسة يطهر، ولو كان ذلك لكان كلما يبس من الطهور كان نجساً؛ لأنّ العلة قائمة. بل المؤمن طاهر حيّاً وميتاً، والكافر

(١) رواه الحاكم، عن ابن مسعود من حديث طويل، ر٤٣٧٢. والطبراني في الأوسط، نحوه،

٤١٤٣. وتلك الصلاة غير صلاة الميت المتعلق بوقت ومكان.

(٢) في (و): بالأدري.

نَجَسَ إِذَا مَاتَ، وَإِذَا كَانَ مُشْرِكًا كَانَ نَجَسًا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَالْمَيِّتُ إِنْ أَمَكْنَ سَقْفَ غَسَّلَ تَحْتَهُ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَسَلَ كَمَا أَمَكْنَ تَحْتَ سَقْفٍ أَوْ غَيْرِ سَقْفٍ.

مسألة: [من هلك وليس له ماء يكفيه]

وَإِذَا هَلَكَ رَجُلٌ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ فِي مَوْضِعٍ لَا مَاءَ فِيهِ، وَخَلَّفَ قُوَّتَهُ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ، وَبِهِ نَجَاسَةٌ كَثِيرَةٌ [فِي جَسَدِهِ]^(١) وَثِيَابَهُ، وَالْمَاءُ الَّذِي فِي قُرْبَتِهِ لَا يَقُومُ بِغَسْلِ النِّجَاسَةِ، وَلَهُ بَنُونَ أَيْتَامٌ، وَالْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بَثْمَنٌ؛ فَإِنَّهُ يَغْسَلُ بِمَائِهِ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ وَكَفَنَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ الْمَاءُ كَانَ عَلَى مَنْ حَضَرَ دَفَنَهُ تَمَامَ غَسْلِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اغْسَلُوا مَوْتَاكُمْ»، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ لَهُمْ مَاءٌ غَيْرَ ذَلِكَ يَمِّمُوهُ لِمَا بَقِيَ، وَيَبْدَأُ بِغَسْلِهِ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ عَلَى مَا ذَكَرُوا مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ، فَإِنْ لَمْ يَجْزِهِ يَمِّمُوهُ بِالتُّرَابِ عَلَى بَعْضِ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ بَعْدَ فِرَاقِ مَائِهِ.

مسألة: [في الميِّت إذا عدم الماء]

وَإِذَا عَدِمَ الْمَاءَ لِلْمَيِّتِ وَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُمِّمُوهُ، وَلَا تَنَازَعُ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَمِّمُ إِلَّا بِالصَّعِيدِ - وَهُوَ التُّرَابُ - لَا غَيْرَهُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى إِجَازَةِ [غَيْرِ] ذَلِكَ، وَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالصَّعِيدَ دَفَنَ وَلَمْ يَمِّمْ بِغَيْرِ الصَّعِيدِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ عَدِمَ الْمَاءَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَغْسَلَ بِالنَّبِيذِ وَلَا بِمَاءِ الْوَرْدِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ.

(١) هذا التقويم من كتاب المصنّف للكندي، ج ٣١٠.



قال الحسن وعطاء: إذا عدم الماء والتراب انتظر بالمَيِّت ما دام يطمع فيهما، وإذا أيس من وجدان أحدهما دفن. وإذا لم يوجد الماء إلا بالثمن وكان للمَيِّت مال وجب أن يشتري له الماء الذي يغسل به من ماله باتفاق الأُمَّة. فإن لم يكن له مال وجب على المسلمين أن يشتروا له الماء إذا لم يجدوه إلا بالثمن. وإن قام به بعض سقط عن الباقيين. ولا يجوز أن يعدل به إلى التيمم مع وجدان الماء بالثمن.

والغريق في البحر يجب غسله، وليس وقوعه في البحر بمُجز عن غسله المأمور به.

وقد قال كثير من الناس: بأنَّ غسل المَيِّت الجنب تكفي غسلة واحدة. وقيل عن الحسن أنه قال: يغسل الجنب والحائض غُسْلَيْن. وقال سعيد بن المسيَّب والحسن: ما مات مَيِّت إلا أجنب.

مسألة: [في المَيِّت بين المماليك]

والمَيِّت إذا مات بين ظهراي العبيد المماليك ليس عليهم أن يغسلوه، ولا يصلُّون عليه ولا يدفنونه، ولو بقي بين ظهرايهم أيَّما لم يكفروا^(١) بتركهم له ولا يلزمهم ذلك. وقول النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَوْتَاكُمْ»^(٢)، إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ، وليس العبيد منَّا على الحقيقة، وإِنَّمَا هم مُضَافُونَ إِلَيْنَا؛ لقول

(١) الكفر هنا وفي غيره من مواضع المسائل الخلافية يعني به «كفر النعمة» أي: أَنَّهُ أَتَى بكبيرة من كبائر الذنوب التي توعدَّ عليها الله ورسوله بعذاب، ولا يعني به الكفر المخرج من الملة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في كثير من مواضع الكتاب، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٢) رواه ابن ماجه، عن جابر بن عبد الله بلفظه وزيادة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلُّ فيها على الميت ولا يدفن، ١٥٢٢، ص ٢١٧. والبيهقي في الكبرى، مثله، جماع أبواب التكبير على الجنائز، باب عدد التكبير في صلاة الجنائز، ٦٧٣١، ٣٦/٤.

الله **وَعَلَىٰ**: ﴿ **وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ** ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وإن كان اسم الرجال يجمعهم معنا، وليس هم من رجالنا في الحقيقة، ولذلك لم تجز شهادتهم. وقول الله تعالى: ﴿ **عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ** ﴾ (النحل: ٧٥) فليس يملكون لأنفسهم شيئاً، فيكون لهم فيه التصرف، ولَمَّا لم يكن لهم تصرف إلا بإذن ساداتهم لم يكن لازماً لهم ذلك، والله أعلم. إلا أن يكون ساداتهم مبيحين لهم ذلك، فإذا أباحوا لهم الإطلاق والتصرف من كل ما يريدونه من أمورهم فعليهم غسل هذا الميِّت إذا مات بين ظهرانيهم ودفنوه، والله أعلم.

وأما النساء فساقط عنهم فرض غسل الموتى ودفنهم مع وجود الرجال القادرين على ذلك؛ لأنهنَّ منهيات، وإنما سقط عنهنَّ غسل الذكور دون النساء.

وأما إذا كانت الميِّتة امرأة حرة صغيرة كانت أو كبيرة^(١)؛ فعلى النساء غسلهنَّ دون الرجال بإجماع المسلمين على ذلك، إذا كنَّ حاضرات قادرات على الغسل، مشاهدات للميت، إلا أن تكون المرأة ذات بعل وكان بعلها حاضرًا، أو جارية كان سيِّدها يطأها وكان شاهداً؛ فهذان بالخيار، إن شاء غسلا ميِّتهما، وإن شاء أمر النساء بغسلهما.

وإن عدم الرجال ولم يجد منهم أحد، وكان الميِّت ذكراً أو أنثى وحضرته النساء؛ فعليهنَّ غسله ودفنه بعد الاستطاعة لذلك.

وإذا مات الميِّت في محلة فلم يُدفن؛ لم يكفر أهل ذلك البلد إذا لم يدفنوه ويصلُّوا عليه، وإنما يكفر من علم أنَّه لم يُدفن وتركه؛ أولئك يكفرون.

(١) في النسختين: + «وأما النساء».



فصل: [في المَيِّت إذا مات في بلد]

وإذا مات المَيِّت في بلد، فلم يُغسل ولم يُصلَّ عليه ويُدفن؛ كفروا بعد علمهم بذلك والقدرة منهم على دفنه وغسله والصلاة؛ فهم بذلك كفّار بعد العلم والمعرفة بموته وتركه لهم، والله أعلم.

وأما إذا علم به بعضهم دون بعض، وكان في محلّة أو في موضع من البلد، فلم يغسلوه ولم يصلُّوا عليه؛ فإنّه ^(١) يكفر من علم بذلك وقدر عليه فلم يفعله.

وأما من لم يعلم من أهل ذلك البلد، أو من أهل ذلك الموضع؛ فليس على من لم يعلم كفراً، وواسع لهم عذر ذلك ما لم يعلموا أو تقوم عندهم الحجّة أنّ ذلك المَيِّت متروك لم يقبر فلم يقبروه وهم قادرون على فعل ذلك؛ فبذلك يكفرون، والله أعلم.

مسألة: [في أخذ الكراء على تجهيز المَيِّت ودفنه]

في المَيِّت إذا امتنع من علم به من الناس ألا يغسلوه ولا يحملوه إلى قبره، ولا يدفنه إلا بالكراء، أو اسع لهم ذلك أم لا؟

فالذي عندنا ونوجهه أنّ على الناس دفن موتاهم وغسلهم بلا عوض يكون لهم من ذلك؛ لأنّ ذلك واجب عليهم عند قدرتهم، والله أعلم.

إلا أن [لا] يكون لهؤلاء الذين مات المَيِّت بين ظهرانيتهم كفاية ولا قوت يرجعون إليه إذا اشتغلوا بهذا المَيِّت ودفنوه وحفروا قبره، وكان في مال المَيِّت سعة وفضل؛ فعندي أنهم يأخذونه من ماله بقدر عناهم، والله أعلم.

(١) في النسختين: + «يمكن لعله».

وإن لم يكن للميت مال فعليهم أن يغسلوه | ويحملوه | ويدفنوه، وإن كانوا أغنياء عن ذلك ولهم قوت يرجعون إليه فعليهم الضمان إن أخذوه، ولا يجب لهم أخذ شيء من ماله، والله أعلم. | وأمّا الصلاة على الميت فليس لهم عليها عوض كانوا أغنياء أو فقراء، والله أعلم.

فإن قال قائل: لم أوجبتم لهم الكراء | إذا لم يكن لهم كفاية، وكان عليهم الفرض أن يغسلوه أو يدفنوه؟

قيل له: ألا ترى أن الشاهد عليه فرض أداء الشهادة، وأجازوا له باتّفاقهم أخذ الكراء إذا كان بذهابه إلى الشهادة اشتغال عن معاشه، فقد أجازوا له أخذ الكراء من المشهود له؛ فلذلك قلنا: إن لهؤلاء الذين يقبرون الميت ويغسلونه إذا لم يكن لهم قوت أو كفاية لاشتغالهم بغسل الميت فلهم أن يأخذوا من ماله العوض، والله أعلم.

وإذا أعطى رجلاً عودًا ليطيب به الميت فلم يطيب، أو فضل منه فليرده إلى من سلّمه إليه. وإن أعطى ليطيب به الموتى فلا يرده إليه | ويطيب به الآخرين.

مسألة: [في نقل الميت]

ومن غير الكتاب^(١): اختلفوا في حمل الميت من بلد إلى بلد؛ فكرهت عائشة ذلك وغيرها. وسئل الزهري عن هذه المسألة؟ فقال: قد حمل سعد بن أبي وقاص^(٢)، وسعيد بن المسيّب من العقيق^(٣) إلى المدينة [فدفناه بها].

(١) انظر: الأوسط لابن المنذر، ٤٥١/٩ - ٤٥٥ (ش).

(٢) في (و): «بن العاص». والصواب ما أثبتنا من النسخة (م) كما في الأوسط لابن المنذر، ٤٥١/٩ (ش).

(٣) العقيق: هو الوادي الذي شقّه السيل قديمًا، وهو في بلاد العرب عدة مواضع، منها: العقيق الأعلى عند مدينة النبي ﷺ ممّا يلي الحرّة إلى منتهى البقيع وهو مقابر المسلمين، ومنها =



وقال ابن عيينة: مات ابن عمر هاهنا [يعني بمكة] فأوصى ألا يدفن بها وأن يدفن بسرف، فغلبهم الحرّ، وكان رجلاً باديًا. وقال قوم: [ويكرهه] حمل المَيِّت من بلد إلى بلد يُخاف عليه التغيُّر فيما بينهما^(١).

مسألة: [في المَيِّت في البحر]

وإذا مات الرجل في المركب غسل وكفن وجعل بين لوحين وُصِّلِي عليه، ثم رُمي في البحر؛ فلعلَّ بعض المسلمين إذا قَدَفه البحر يَجده فيدفنه. وإذا لم توجد له الألواح ورمي به في البحر فلا بأس، وهو قول الشافعي. واختلف في المَيِّت في البحر؛ فقال قوم: يُجعل في زنبيل ثم يقذف في البحر. وقال عطاء: يفعل به ما يفعل بالمَيِّت من الحنوط والكفن والصلاة، ويربط برجله شيء ثم يرمى به في البحر. وقال الشافعي: إن قدروا على دفنه، وإلا أحببت أن يجعلوه بين لوحين ويربطونهما ليحملاه إلى أن ينبذه البحر بالساحل؛ فلعلَّ المسلمين يَجِدوه فيدفنوه، وإن لم يفعلوا وألقوه في البحر رجوت أن يسعهم.

= العقيق الأسفل وهو أسفل من ذلك، ومنها العقيق الذي يجري مأوه من غوري تهامة، وأوسطه بحذاء ذات عرق. وقيل: العقيق: هو واد على ثلاثة أميال، وقيل: على ميلين من المدينة. عليه مال من أموال أهلها وهما عقيقان، أحدهما: عقيق المدينة وهو العقيق الأصفر وفيه بئر رومة، والعقيق الأحمر أكبر من هذا وفيه بئر عروة. وفي القاموس المحيط (عقق): كلَّ مسيل شقَّه ماء السيل، وهو بالمدينة وباليمامة وبالطائف وبتهامة وبنجد وستة مواضع آخر. انظر: المصباح المنير، (عقق). اليحصبي: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، مذيلاً بحاشية مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء للشمني، ٤٥/٢.

(١) في النسخ: «عن ابن عيينة: مات عمر فأوصى أن لا يدفن يشرف عليهم الجيش، وكان رجلاً باديًا يكره حمل المَيِّت من بلد إلى بلد يخاف عليه التغيُّر فيما بيننا؛ ولعلَّ الصواب ما أثبتناه من الأوسط لابن المنذر، ٣١٥٦، ٤٥١/٩ (ش).

وقال قوم: إن كان البحر الذي مات فيه الأغلب فيه أن تخرج أمواجه إلى ساحل المسلمين جعل به ما قال الشافعي، ولا يفعل به ما قال عطاء.

فصل: [في غسل النَّبِيِّ ﷺ]

عن قتادة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَسَلَهُ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ كَانَ يَصُبُّ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ.

[وقال] ابن عباس: اجتمع القوم لغسل رسول الله ﷺ وليس في البيت إلا أهله: عمه العباس وعليّ والفضل بن العباس وسلمة بن زيد وأسامة بن زيد وصالح مولى رسول الله ﷺ، فلما اجتمعوا لغسله أسنده إلى صدره وعليه قميصه، وكان العباس والفضل يقلّبونه على عليّ، وكان أسامة بن زيد وصالح يصبّان الماء وعليّ يُعَسِّله، ولم يُر من رسول الله ﷺ شيء ممّا يرى من الميّت، وهو يقول: بأبي [أنت] وأمي طبت حيًا وميتًا، وكان يغسل بالماء والسدر فكفنوه وصنع به مثل ما صنع بالميّت.

وفي هذا الحديث سنن كثيرة؛ منها: أنّه لا يحضر مع الغاسل إلا ثقة مأمون من أهل الميّت، وفي حضوره معونة ومنفعة.

ومنها: أنّه يغسل في قميص إن أمكن.

ومنها: أنّه يُجلس الميّت إن أمكن.

ومنها: أنّه يغسل مرّتين.

ومنها: أنّه يغسل بالماء والسدر.

ومنها: أنّه يغسل في البيت.

ومنها: أنّ الميّت يغسله من أهله من كان يُحسن، ولا يغسله الغريب إلا أن لا يُحسنوا الغسل، فليتمسوا له غاسلاً مأموناً عالمًا.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في غسل المَيِّت: «وَلِيْلِهِ أَقْرَبُ أَهْلِهِ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَلْيَلِيهِ مِنْكُمْ مَنْ تَرَوْنَ أَنَّ عِنْدَهُ حِطًّا مِنْ وَرَعٍ أَوْ أَمَانَةٍ»^(١).

[مسألة: في من يلي غسل المَيِّت وما يجب للغاسل علمه]

عن ابن عباس: أَنَّ رجلاً سأله فقال: إِنَّ أُمَّي ماتت وهي نصرانية، فقال: اشهدها وادفنها واتبع جنازتها، ولا تصل عليها، وهو قول جماعة من الصحابة، وهو قول الشافعي.

ويجب للغاسل أن يتعلم كيف غسل الشهيد والمحرم والمجدور والمحروقين والغريق والمقطع قطعاً قطعاً، ويكون معه علم بأدب الغسل ووجوبه، وقبيح لمن يغسل الموتى أن يكون جاهلاً بذلك.

[مسألة: في غسل المَيِّت وحنوطه]

وإذا أردت غسل المَيِّت | أدرجته في ثوب تستر به عورته، ثم | تبدأ بذكر اسم الله، ثم تغسل كفيك غسلًا نظيفًا ثلاثًا، ثم تقعد المَيِّت فتعصر بطنه عصرًا رقيقًا، ثم تبدأ بغسل كفيه ثم تنجيه | دبره وقبله ثلاثًا |، بعد أن تجعل في يدك خرقه؛ لئلا تلمس فرجه، وتغسل الخرقه عند عركه، وتغسل كل أذى كان به، ثم توضع وضوء الصلاة، وتجعل على إصبعك نفكة^(٢) وتجلبو بها أسنان المَيِّت ثم ترمي بذلك، ثم توضع ما ظهر وأنكر، | وتظهر | وتجعل على إصبعك نفكة لطيفة عند الاستنشاق فتخرج ما ظهر في مقدم الأنف، ثم تكمل وضوءه كأحسن الوضوء، فإذا أكملت وضوءه [سابقًا] غسلته بماء فرد، | تبدأ

(١) رواه أحمد، عن عائشة بلفظه، ٢٣٧٦٣.

(٢) النفكة: هو القطن في العرف العُماني.

بشق رأسه الأيمن على لحيته ويده وجنبه، ومِمَّا يلي ذلك من ظهره وصدرة، ثمَّ الشمال ومِمَّا يلي ذلك في جنبه وصدرة وظهره، ثمَّ رجله اليمين ثمَّ الشمال، يصب عليه كذلك كلَّ جانب ثلاثة أمواه، فإذا غسلته ثلاثًا ثلاثًا لسنَّة الغسل، وأجريت بيدك عليه ثلاثًا ثلاثًا، وتبدأ بالأيمن ثمَّ الأيسر على ما وصفت لك، فإذا عمَّمته الغسل صببت عليه الماء حتَّى يُنقى، تبدأ بشق رأسه الأيمن ثمَّ يده اليمنى، وما يلي ذلك من صدره وظهره، ثمَّ بشق رأسه الأيسر، ثمَّ يده اليسرى وما يلي ذلك في صدره وظهره، فإذا فرغت من غسله ففي آخر ما نقي عليه فيستحب أن يكون فيه شيء من الطيب ثمَّ تلبسه الحنوط وأدرجته في أكفانه في الحنوط. ||

والميت إذا فرغ من غسله حنط بقطن وذريرة، ويدخل ذلك في منخريه وعلى عينيه وفمه وأذنيه ودُّبره، ويطيب رأسه ولحيته بما شاء من الطيب، ويضمخ موضع سجوده ومفاصله وكفَّيه ومرفقيه وإبطيه وركبتيه وقدميه بذريرة وكافور، ويحشى أذنيه ومنخريه بالقطن والذريرة، ويحشى فيه حشوا رقيقًا، ويغطي وجهه بالقطن والذريرة، ويطيب الرأس والجسد بينه وبين القميص وبينه وبين الإزار، وليس هو فوق الإزار ولا فوق اللفافة شيء من الطيب والذريرة.

وروي [..] ^(١) أنه قال: يحشى من الميت خمسة مواضع بالقطن والحنوط: الأذنان والعينان والمنخران والفم والدبر والقبل، وأمَّا غير ذلك فلا.

فإن جاء من الفم والدبر ما يغلب القطن حشي بالطين الحرّ.

وآخر غسل الميت ما فيه كافور، ولا يُقلّم للميت ظفر، ولا يُجزّ له شعر، ولا يسرح، ولا يدهن، والقطن والحنوط يسكر منه مناسم الميت

(١) في (و): فراغ قدر كلمتين.

حَتَّى لَا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ كَانَتْ مَنَاسِمُهُ مَنطَلِقَةً، وَلَا بِأَسِّ
بِالْمَسْكِ لِلْحَيِّ وَالْمَيِّتِ.

وَإِنْ ذَرَّتْ عَلَى الْمَيِّتِ ذَرِيرَةً فَذَرَّهَا عَلَى جَسَدِهِ، وَلَا تَذَرِّ عَلَى
الْلَفَافَةِ شَيْئًا.

وَيُحْتَضُّ الْمَيِّتُ بِالْمَسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ وَالْعُودِ، وَمَا يَصْلَحُ لَهُ فِي
الْحَيَاةِ فَإِنَّهُ يَصْلَحُ لَهُ فِي الْمَمَاتِ، وَلَا يَمَسُّهُ بِالزَّعْفَرَانِ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَطِيبُ الطَّيِّبِ الْمَسْكَ»^(١).

وَاعْسَلِ الْمَحَلَّ بِمَا شِئْتَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَأَمَّا الْمَحْرَمُ فَلَا يُعْسَلُ بِشَيْءٍ مِنَ
الطَّيِّبِ، وَإِنَّمَا يُعْسَلُ بِالسِّدْرِ وَلَا يَمَسُّ طَيِّبًا، وَلَا يَلْبَسُ رَأْسَهُ.

وَالَّذِي يَجْعَلُ فِي فَمِ الْمَيِّتِ وَمِنْخَرِيهِ وَدُبْرِهِ وَأُذُنِيهِ [إِنَّمَا يَكُونُ] مَخَافَةً
الْحَدَثِ، وَإِنَّمَا تَدْخُنُ الثِّيَابَ.

وَالْحَنُوطُ يَبْدَأُ بِالْفَمِ ثُمَّ الْمِنْخَرِينَ، وَكُلَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَعَنْ مُوسَى: فِي الذَّرِيرَةِ تُجْعَلُ عَلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ؟ قَالَ: لَا نَعْرِفُ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الْحَوَارِيِّ: يُجْعَلُ الْحَنُوطُ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ.

أَنْسَ بِنَ مَالِكٍ: عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ حِينَ تَوَقَّيْتُ ابْنَتَهُ [زَيْنَبَ] قَالَ:
«اغْسَلُوهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ فَاغْسَلُوهَا خَمْسًا، فَإِنْ حَدَثَ بَعْدَ
ذَلِكَ شَيْءٌ فَاغْسَلُوهَا سَبْعًا، وَكُلَّ ذَلِكَ فَلْيَكُنْ وَتَرًا بِمَاءِ وَسَدْرِ، وَلْيَكُنْ آخِرُ
غَسَلَةٍ بِمَاءٍ فِيهِ كَافُورٌ»^(٢).

(١) رواه مسلم، عن أبي سعيد بلفظ قريب، باب استعمال المسك...، ٤١٨٢. والترمذي، عن

أبي سعيد، بلفظه، باب في ما جاء في المسك للميت، ٩١٢.

(٢) رواه الطبراني في الكبير، عن أم عطية بمعناه، ٢٠٦٠٨.

وقيل: يوضع على وجه المَيِّت القطن، وبين أصابع يديه ورجليه، ولا يوضع تحت إبطيه.

مسألة: [في استعمال المسك]

اختلف أهل العلم في استعمال المسك في حنوط المَيِّت؛ فرخص فيه جماعة، وكان ابن عمر يطيب المَيِّت بالمسك، وجعل في حنوط أنس صُرَّة من مسك أو مسك.

وروي أن عليًّا أوصى أن يُجعل في حنوطه مسك، وقال: هو فضل حنوط النبي ﷺ. ورأى ذلك مُحَمَّد بن سيرين ومالك وأنس والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق.

وقال ابن المنذر: وكذلك نقول في «أمر النبي ﷺ للمرأة أن تأخذ عند اغتسالها من الحيض فِرْصَةَ مُمَسَّكَةً»^(١)، دليل على طهارة المسك. مع ما روي أنه قال: «أطيب الطيب المسك»، الفِرْصَةُ: قطعة من قطن أو صوف. وروي عن عطاء والحسن ومجاهد أنهم كرهوا ذلك.

من غير الكتاب: اختلف قومنا في تغطية وجه المَيِّت عند غسله؛ فقال به بعضهم، وأباه كثير منهم، وقالوا: إنَّما يستر منه بعد وفاته ما كان عليه أن يستره في حياته، وهذا قول لَعْمَرِي جَمِيل.

وكذلك اختلفوا في أخذ شعره؛ وأكثرهم لا يرى ذلك.

واختلفوا في مضمضته واستنشاقه؛ فقال بذلك الشافعي.

واختلفوا في عصر بطنه، واتَّفَق القائلون به أن يُمسح مسحًا رقيقًا.

(١) رواه البخاري، عن عائشة بمعناه، باب غسل المحيض، ر ٣٠٤. وانظر: ابن المنذر في الأوسط، ذكر استعمال المسك في حنوط المَيِّت، ر ٢٩٣٣.



واختلفوا في عدِّ غسل المَيِّت؛ قال بعضهم: ثلاثاً. وقال بعض: ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعمائة. وقال بعض: ليس لغسل المَيِّت عندنا حدٌّ ينتهي إليه، لا يجزئ دونه ولا يُجاوز، ولكن يغسل فينقئ؛ هذا قول مالك. وقال بعض: يجزئ المَيِّت في الغسل كما يجزئ الجنب.

وعن ابن سيرين عن أم عطية قالت: توفيت ابنة النَّبِيِّ ﷺ فدخل علينا، فقال: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك - إن رأيتن ذلك - بماءٍ وسدرٍ، واجعلن في الآخرة شيئاً من كافورٍ، فإذا فرغتن فأذنيني»، فلما فرغنا آذناه فأعطانا حِقْوَهُ، فقال: «أشعرنها إياه»^(١) تعني: إزاره. قالت أم عطية: ظفرنا رأسها ثلاثة قرون، ناصيتها وقرنيها وألقيناها إلى خلفها.

مسألة: [في الحنوط وفي عصر المَيِّت]

و الحنوط والقطن يجعل في مناسم المَيِّت من الفم والمنخرين والعينين والأذنين والفرج، وأمّا غير ذلك فلا يُجعل شيء لا معنى له. وإن لم يُحنط ولم يُجعل فيه القطن فلا يكون ذلك نقصاناً لطهره، ولكن تركوا السُّنَّة المأمور بها في تحنيط المَيِّت.

وإذا ابتلي رجال بغسل امرأة ماتت معهم جاز لهم إن جعلوا الحنوط منها فيما لهم أن ينظروا إليه في حياتها من غير أن يمس ذلك، وأمّا غيره فلا.

وأمّا إن كانت مفاصل المَيِّت يابسة فلا يجوز أن يعصر ولا يلين، وإنّما يضم إلى بدنه ويشدّ بالأكفان، ولا يُحدث فيه حدثٌ يجب على من فعله

(١) رواه البخاري، عن أم عطية بلفظ قريب، باب غسل الميت ووضوئه بالماء...، ر ١١٧٥. ومسلم، مثله، باب في غسل المَيِّت، ر ١٥٥٧.

ضمان من دية الميِّت، وعلى من كسره الدية لذلك؛ لأنه فعل عامداً، إلا أن يكون من حيث يقبله انكسر خطأ فلا دية، وعلى العمد يلزمه الدية.

مسائل من الباب:

ومن دفن ولم يُغسل؟ قال أكثر أهل العلم: يُخرج فيغسل، وبه قال مالك والثوري، والشافعي قال: ما لم يتغير، وإن نسوا الصلاة لم يخرج ويُصلى على القبر. وقال أصحاب الرأي: إذا وضع في اللحد ولم يغسل ولم يُهل عليه التراب أخرج وغسل وصلي عليه، وإن كانوا نصبوا عليه اللبن وأهالوا عليه التراب لم ينبغ لهم أن ينبشوا من قبره.

واختلفوا في الاغتسال من غسل الميِّت؟ فقالت طائفة: لا غسل على من غسل ميِّتاً، وهو قول ابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن والنخعي، وبه قال الشافعي وغيره وأصحاب الرأي.

وروي عن عليّ وأبي هريرة قال: من غسل ميِّتاً فليغتسل، وبه قال سعيد بن المسيّب وابن سيرين والزهري.

واختلفوا في إخراج الولد الذي يتحرّك في بطن أمه الميتة^(١)؛ فعن مالك: أنه يعالج ذلك النساء ليخرجه من مخرج الولد. وكره شقّ بطنها لإخراج الولد أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن القاسم - صاحب مالك -، وقال إسحاق: لا يجوز ذلك. وحكي عن النضر بن شميل^(٢) أنه تعجّب ممن أمر بشقّه، وذكر أنه

(١) انظر هذه المسألة في: الأوسط لابن المنذر، ١٤٣/٩ (ش).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن (ت: ٢٠٣هـ): عالم بمعرفة أيام العرب محدث لغوي. ولد بمرّو (من خراسان) وانتقل إلى البصرة مع أبيه ثم عاد إلى مرّو فولي قضاءها. اتصل بالمأمون فأكرمه وقربه. وتوفّي بمرّو. له: «كتاب الصفات»، و«كتاب السلاح» و«المعاني» و«غريب الحديث» و«الأنواء». انظر: الزركلي: الأعلام، ٣٣/٨.



سمع الرعاة يقولون: ما من مولود في البطن إلا وتخرج روحه بخروج روح أمه. وكان سفيان الثوري لا يرى بأساً أن يشقّ البطن لإخراج الولد. وقال ابن المنذر: لا يحلُّ ذلك؛ لأنَّ كسر عظم المَيِّت ككسره وهو حيٌّ فيما جاء من الحديث.

مسألة: [في الغسل بين الزوجين]

والزوجان أولى ببعضهما بعض في المحيا والممات. وقد جاءت بذلك الأخبار عن العلماء وأهل الفضل. ووجدنا في الأثر: يرفع عن أبي نوح^(١) عن امرأة جابر بن زيد: أنه أوصاها أن تغسله، وقال: هي أحقّ بذلك من غيرها. وكان يرى أن الزوج أحقّ بغسل امرأته من غيره.

وبلغنا - والله أعلم - أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه: أمر امرأته أسماء بنت عميس^(٢) أن تغسله.

والموت لا يقطع بين الزوجين حكم الزوجية، قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) فأجرى الله - تبارك وتعالى - اسم الزوجية بينهما في الموت، والله أعلم.

(١) صالح بن نوح الدهان، أبو نوح (ت: ١٥٠هـ): عالم داعية فقيه عُمانى سكن البصرة. أخذ عن جابر بن زيد وغيره. وأخذ عنه: أبو عبيدة والربيع وغيرهما. وكان لا يفتي عندما يكون تلميذه أبو عبيدة حاضرًا، وهذا من تواضع العلماء. كان مرجع الإباضية في البصرة بعد جابر وضمام. وثقه ابن معين وابن حبان، ونقل عنه الدارمي حديثًا عن جابر. انظر: الدرجيني، طبقات، ٢/٢٥٤-٢٥٥. الشماخي، السير، ١/٨٢-٨٣. البوسعيدي، رواية الحديث، ٢٠٦-٢٠٨. معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب).

(٢) في (و): غميش. وفي (م): «سلمى بنت عميس»، وهي: أسماء بنت عميس بن معد بن تميم ابن الحارث الخثعمي (ت: ٤٠هـ): صحابية مهاجرة الهجرتين ومصليّة القبليتين. هاجرت مع زوجها جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة فولدت له ثلاثة ذكور، ثم تزوجها أبو بكر بعد وفاة جعفر في مؤته (٨هـ)، ثم تزوجها علي ومات بعده. انظر: ابن سعد: طبقات، ١/٣٠٦/٨. والزركلي: الأعلام، ١/٣٠٦/٨.

وبعد الزوجين فأولى بغسل الإناث من الرجال مع القدرة منهنّ على ذلك^(١)، والله أعلم.

فإن لم يُوجد الزوجان ولم يحضر أحد منهم، وكان الميّت أنثى أو ذكرًا وحضرتة النساء؛ فعليهنّ غسله ودفنه بعد الاستطاعة لذلك.

وأما الصلاة منهنّ عليه فقد اختلف المسلمون في ذلك؛ فقال قوم: يصلّين عليه. وقال آخرون: لا يصلّين عليه. والقول الأول أشيق إلى نفسي وأعدل عندي؛ لأنهنّ لَمَّا لزمهنّ غسله ودفنه مع عدم الرجال؛ لاتّفاقهم جميعًا أنّ ذلك عليهنّ، قلن: إن الصلاة عليهنّ واجبة، والله أعلم.

وأولى الناس بغسل الميّت وليّه من الرجال، أو يأمر من يغسله إذا كان الوليّ مسلمًا. هكذا قال المسلمون: إن أولى الناس بغسل الميّت وليّه، والله أعلم.

(١) هذه الفقرة في (و)، ولم توجد في النسخة (م)، وفيها نقص واضح.

باب ٢ في غسل النساء والخنثى والصبيان

قال الربيع: لا يغسل المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن، ولا المؤمنة الكافرة ولا الكافرة المؤمنة، ولكن إذا مات رجل ولم يكن أحد من المسلمين إلا رجال كفّار ونساء مؤمنات؛ غسله النساء المؤمنات من فوق الإزار، ولا ينظرن إلى عورته.

والرجل يغسل امرأته وتغسله، وهما أولى ببعضهما بعض في المحيا والممات.

وبعد الزوجين فالرجل أولى بغسل الرجل من نسائه وإن كنّ ذات محرم منه، إلا أن يكون رجل فالنساء يغسلنه إذا كنّ منه بمحرم، إلا الفرج فلا يمسّنه ولا ينظرن إليه.

وكذلك النساء أولى بعد الزوج بغسل المرأة من أبيها وولدها وأخيها. وإن لم يكن نساء غسلها من كان من هؤلاء، إلا الفرج فلا يمسّوه ولا ينظرون إليه.

وإن لم يكن إلا رجال صبّوا الماء عليها من فوق الثياب صبّا وصلوا عليها.

وإذا ابتلي رجال بغسل امرأة ماتت معهم جاز لهم إن جعلوا الحنوط منها فيما لهم أن ينظروا إليه في حياتها من غير أن يمس ذلك، فأما غيره فلا.

وذكر هاشم: أن الوهبيين أخبروه أن موسى بن أبي جابر رَضِيَ اللهُ تَوْفِيَّتْ أَخْتَهُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ [فَغَسَلَهَا، إِلَّا مَوْضِعَ الْفَرْجِ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ]، إِذْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نِسَاءٌ.

قال هاشم: وإن كن نساء غرايب كن هن أولى بذلك.

وقال مُسَبِّحٌ: يطهرن إذا لم يكن نساء، فإذا أراد طهر شيء من العورة لفّ على يده خرقة ثم أدخل يده من تحت الثوب. وأمّا هاشم فتحير في أمر العورة^(١)، ثم قال: إذا أراد غسل شيء منها هنالك صب الماء صباً من غير أن يمس العورة.

أو إن مرض | قال مُسَبِّحٌ: إنّه يقع في نفسي أنّه يجوز له في الحي ما يجوز له في الميت من ذلك إذا لم يكن نساء. وقال هاشم: إن جاز هذا في الحياة جاز في الموت. وقال: إن لم يدخل يده فتطهر المريضة لم يبق صب الماء شيئاً.

وإن مات رجل مع النساء ولم يكن رجل يغسله صبب عليه الماء صباً من فوق الثياب.

ومن مات في سفره وليس معه إلا نساء ليس هن له بمحرم، ومعهن رجل ذمي أو مشرك؛ فقول: يطهرنه النساء يصبب عليه صباً من فوق الثياب، ولا يطهره الذمي ولا المشرك.

وكذلك إذا مات المرأة مع الرجال، وليس معهم لها محرم | ولا امرأة | إلا ذمية أو مشركة؛ فإن الرجال يصبون الماء عليها من فوق الثياب، ولا تطهرها الذمية والمشركة.

(١) في (م): «وأمّا هاشم فيجيز في أمر غسل العورة».



وإذا غسلت المرأة جُمع شعرها في مؤخرها بين كتفيها.
ويجوز للنساء غسل الصبيِّ ما لم يكن في حدٍّ من يستحي ويستتر.
وكذلك الصبيَّة إن غسلها من الرجال ذو محرم منها، وهي عندي أشدَّ من
الصبيِّ، وغسل النساء لها أحبَّ إليَّ.
ويجوز للنساء غسل الصبيِّ الذي لا يستترن منه.

مسألة: [في غسل الخنثى للخنثى]

والخنثى إذا كان معه خنثى كانوا |أولى| بغسله، وإلا ذو محرم من النساء.
فإن لم يوجد ذو محرم من النساء فذو محرم من الرجال، ولا ينظرون إلى
الفرج، فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ضُبَّ عليه الماء صبًّا من فوق الثياب.

مسألة: [في إخراج الولد من الميتة]

وإذا ماتت المرأة والولد يتحرَّك في بطنها فلا يُخرَق بطنها ويُخرج الولد.
فإن خرق بطنها زوجها وأخرج الولد؟ قال أبو عبد الله: على من خرق بطنها
أرش ما أحدث فيها بمنزلة أرشها أن لو كانت حيَّة، وعليه الاستغفار ممَّا
صنع فيها.

مسألة: [في غسل المرأة، وموتها بين رجال]

وشعر المرأة يُجمع ثمَّ يوضع في رأسها ولا يسرح بالمشط، ولا بأس أن
يرسل ولا يعقد، وجمَّة الرأس ترسل.
وإذا غسل رأس المرأة بالغسل ودُلِّك بالماء حتَّى ينقَى ويلج الماء
أصول الشعر اكتُفي بذلك.

فإن خرج من شعر الميثة شيء غسل بالماء وردّ في شعرها. وإن سفوا شعرها أو أرسلوه فكلّ ذلك جائز إن شاء الله.

وإذا ماتت المرأة في سفر ولا نساء معها؛ فالزوج أحقّ بها من الأخ والعمّ والأنساب كلّهم، والأب أحقّ منهم في الصلاة.

وقال بعض الفقهاء: إن لم يكن من النساء إلا يهودية أو نصرانية علّمت فتغسل يدها ثمّ تغسل المرأة المسلمة إذا لم يكن إلا رجال وحضرها بحضرة رجل من المسلمين، ويصبّ عليها الماء صبّاً.

وقال هاشم: إذا مات رجل مع نساء لا رجل معهنّ؛ فليصبين عليه الماء صبّاً ويصلين عليه، ويكون أعلمهنّ بالسنة في وسط الصفّ عند الجنابة وتكبّر. قال: وقد قال من قال: ليس للنساء صلاة.

قال: وإذا ماتت المرأة مع الرجال صبّوا عليها الماء صبّاً وصلّوا عليها. والزوج أولى بالغسل من الابن والأب، وأمّا الصلاة فالأب أولى من الزوج. والزوج أولى من الابن.

وإذا ماتت امرأة مع رجال ليس هم منها بذي محرم صبّوا عليها الماء صبّاً، وإن كانت صبية فكذاك يفعلون. فإن كانوا منها بذي محرم غسلوها من فوق الثياب، وإذا جاؤوا إلى العورة لفّوا على أيديهم خرقة وغسلوها.

وكذلك إن كانت صبيّة فإن كانوا ممّن يحلّ نكاحها فهم إذا بمنزلة الغرباء، يطهّرونها مثل الغرباء.

وإذا ماتت المرأة مع رجال جاز لهم أن يجعلوا الحنوط فيها فيما لهم أن ينظروا إليه في حياتها، من غير أن يمسّ ذلك، فأما غيره فلا.



والمرأة الحائض تغسل ولدها صبيًا وجارية وغلماً.
ولا بأس بغسل المرأة الحائض الميِّت إذا افتقروا إلى ذلك.
والمرأة يغسلها النساء على قدر ما يغسل الرجل.
والحائض لا بأس أن تطهر الميِّت، وتغسل يدها أولاً.

فصل: [في غسل الزوجين بعضهما]

أجمع المسلمون على أن للمرأة أن تغسل زوجها، إلا ما ذكر عن حذيفة
أنه قال: لا يجوز لأحدهما أن يغسل صاحبه - يعني الزوج والزوجة - .

وجائز للرجل أن يغسل امرأته، والمرأة أولى بغسل زوجها، ووافق
أصحابنا على ذلك الشافعي، وخالفهم أبو حنيفة.

والدليل على صحة قول أصحابنا: أن علي بن أبي طالب غسل زوجته
فاطمة بنت رسول الله ﷺ فلم ينكر^(١) عليه ذلك أحد من الصحابة
ولا غيرهم، فلو لم يكن جائز لما فعله علي بابنة رسول الله ﷺ، ولما أمسك
الصحابة عن الإنكار عليه.

وروي عن عائشة أنها قالت: لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرناه ما غسل
رسول الله ﷺ إلا نساؤه.

وعن أبي بكر الصديق: أنه أمر امرأته أسماء [بنت عميس الخثعمية]
أن تغسله. وروي أن أبا موسى [الأشعري] غسلته امرأته. وروي أن أبا ذر
غسلته زوجته.

وروي أن جابر بن زيد أوصى زوجته أن تغسله.

(١) في (و): + ذلك.

فكلّ هذا يُدلُّ على صحّة ما قاله أصحابنا.

ودليل من النظر أيضًا: أنّ الزوجين أحقّ بالاطّلاع على أحدهما من غيرهما في حال الحياة وبعد الوفاة؛ لأنّهما يطّلعان من بعضهما بعض على ما لا يجوز لغيرهما الاطّلاع عليه، فهما أولى بذلك من غيرهما، والله أعلم. وبذلك يقول ابن عباس أيضًا، وقال: لا يصحّ أن يغسل المرأة غير زوجها في الحضر والسفر.

وكذلك المملوكة لا يغسلها إلا سيّدها إذا لم توجد امرأة ولا زوج.

مسألة: [في الغسل بين الزوجين]

قال الشيخ أبو مُحمَّد رَحِمَهُ اللهُ: وللزوجين أن يغسل كلّ واحد منهما صاحبه؛ لأنّ العصمة باقية بينهما بعد الموت، قال الله - جلّ ثناؤه -: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ (النساء: ١٢)، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ (البقرة: ٢٣٤)، والمدّعي لقطع العصمة بينهما بالموت مُحْتَاج إلى دليل، وقد روي أنّ أبا بكر الصديق رَحِمَهُ اللهُ غسلته زوجته. وروي أيضًا: أنّ جابر بن زيد أوصى أن تغسله زوجته، وروي أنّه هو الغاسل لزوجته، والله أعلم من كان الغاسل منهما لصاحبه. والموت لا يقطع بين الزوجين حكم الزوجية.

وقال في موضع: يقال: إنّ أبا بكر غسلته امرأته، ويقال: إنّّه هو الذي غسلها، والله أعلم بالأعدل من القولين.

وقال: الزوج أولى بغسل امرأته ولو كان معه ألف امرأة مثل آسية، ولا يتزوَّج بأختها إذا ماتت حتّى يواربها؛ لما ذكرنا من بقاء حكم الزوجية من جواز غسله لها ووطئه وسقوط الحدّ في وطئها عند من حرّمها، وأنّه

لا صدق عليه غير الذي كان أصدقها إيَّاه. ألا ترى إلى المطلقة البائن | لا يتزوَّج بأختها في بقيَّة عدَّتْها منه، ولو وطَّئها كان عليه الحدُّ ولزمه الصدق، ولو لم يكن له أن ينظر إلى شيء من محارمها.

وإذا كانت المطلقة البائن منه لا يتزوَّج بأختها مع بعد حالها منه؛ فكيف جاز أن يتزوَّج بأخت زوجته وحالها ما ذكرنا من بقاء الزوجية مع الموت.

[مسألة: الأولوية في الغسل]

والرجال أولى بغسل الرجال، والنساء أولى بغسل النساء؛ فإن لم يوجد للرجال رجال وللنساء نساء فذو المحرم يتولَّى ذلك من المرأة، ولا ينظر إلى الفرج ولا يمسه، وكذلك المرأة تتوقَّى ممَّن تغسله من الرجال ممَّن يحرم عليها نكاحه.

فإن امتحن رجال يموت امرأة بينهم في سفر، ولم يجدوا من يغسلها غيرهم؛ صبَّوا عليها الماء من فوق الثياب.

وقد أجاز الفقهاء في حال الضرورة مسَّ أبدان النساء اللواتي ليس هنَّ بمحارم لهنَّ إلا نفس الفرج. وقد ينبغي في هذا الموضع أن يغسل المرأة لأجل الضرورة والعدم على ما أعطوا في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وقال: قال مُحَمَّد بن جعفر: وقال بعض الفقهاء: إن لم يكن من النساء إلا يهودية أو نصرانية علَّمت فغسلت يدها، وتغسل المرأة المسلمة إذا لم يكن إلا الرجال؟

الجواب: أن الذميمة إذا حصلت منها طهارة جاز لها أن تغسل بحضرة مسلم يُعرِّفها حكم الغسل، ولا يجوز أن تكون أمينة للمسلمين فيما لم تكن تعتقد وجوبه في دينها، والله أعلم.

قال: والذي يوجبه النظر: أنّ حكم الصغار من الذكور حكم الكبار منهم، وحكم الصغار من الإناث حكم الكبار من النساء في الغسل، والله أعلم.

مسألة: [في المرأة إذا وجب عليها أكثر من غسل]

وإذا ماتت امرأة وقد طهرت من الحيض، والجنب؛ أجزأه غسل واحد؛ لأنّ غسل الميّت فرض على الأحياء، وغسل الحائض والجنب هو المتعبّد به في حال حياته، فلا ينتقل إلى غيره، والغسل من الجنابة والحيض والنّفاس يَجِبُ بالطهارة، والميّت قد زالت عنه الصلاة.

وإذا وجب على امرأة غسل من الجماع فلم تغسل حتّى حاضت، ولم تطهر من حيضها حتّى ماتت، أو طهرت من حيضها ولم تغتسل حتّى ماتت؟ فقال أبو مالك: على قول: إنّها تُغسل ثلاث غسلات: غسلًا للجماع، وغسلًا للحيض، وغسلًا لطهارة الميّت. قال: والاختلاف في هذه كالاختلاف في التيمّم.

مسألة: [في شقّ بطن الحامل، وتفريق شعر المرأة]

ولا يجوز شقّ بطن الحامل إذا ماتت، ومن شقّ بطنها فقد أخطأ؛ لأنّ الحمل لا يُعلم حقيقته، ولا يُشقّ بطنها ولا يُعلم أيكون أم لا يكون.

والمرأة يفرّق شعرها عند غسلها، كذلك في الرواية عن النبي ﷺ «أنّه سئل عن امرأة ماتت فأمر بتفريق شعر رأسها عند غسلها»^(١)، فقال فيما ذكر مُحَمَّد بن جعفر من إرسال شعر المرأة: إنّهُ يترك مرسلًا إن كانت ضفائرها قد حلّت، وإن كانت غسلت وضمفائرها لم تحلّ تركت أيضًا بحالها، والله أعلم.

(١) رواه الربيع، عن ابن عباس بلفظه، كتاب الجنائز، باب الكفن والغسل، ر ٤٧٧.



وكان الأوزاعي يقول: ليس مشط رأس المَيِّتة بواجب، ولكن يفرَّق شعرها ويرسل مع خدِّها - لعلَّه مع جسدها -، وذلك اختلاف بين مُخالفينا أيضًا.

مسألة: [في من يغسل الصبيان]

وقال: الذكر من الصبيان تغسله النساء ما كان في حدِّ الرضاع، وما بعد ذلك فالرجال أولى بغسله.

والرضيع تغسله النساء دون الرجال على أيديهنَّ، ذكرًا كان أو جارية ما لم يفظم، ويكفن في ثوب واحد؛ فمن أحب أن يزيده فليزده، ويُسْتَحَبُّ أن يكون الكفن وتراً؛ هذا ما لم يفظم، غلامًا كان أو جارية.

وأجمع كلٌّ من نحفظ عنه من أهل العلم: أنَّ المرأة تغسل الصبيِّ الصغير، واختلفوا في سنِّه؛ فقال الحسن: إذا كان فطيمًا أو فوقه سنًا. وقال مالك وأحمد: ابن سبع سنين، وقال الأوزاعي: ابن أربع أو خمس. وقال إسحاق: ثلاث إلى خمس. وقال: إذا كانت الجارية مثل ذلك غسلها الرجل. وقال أصحاب الرأي: تغسل المرأة الصبيِّ الذي لم يتكلَّم، ويغسل الرجل الصغيرة التي لم تتكلَّم.

مسألة: [في غسل المرأة]

قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حُبْلَى فَلَا يُعْصَرُ بطنُهَا»^(١).

(١) لم نجد ذكره بهذا اللفظ، وأخرجه البيهقي في سننه عن أمِّ سليم أمِّ أنس بن مالك بمعناه، ر. ٦٥٥٦.

وزوج المرأة أحقّ بغسلها في الحضر والسفر إن شاء، إذا لم يجد امرأة تغسلها، ولا يصلح للمرأة أن يغسلها غير زوجها من الرجال. والمملوكة لا يغسلها غير سيدها في السفر إذا لم توجد امرأة ولا زوج.

وإذا مات رجل عند نسوة ليس عندهنّ رجل ولا امرأته ولا جاريتة يَمَمَنه بالتراب، ويقمن صفاً واحداً ويصلين عليه، ويقتدين بامرأة تقوم وسطهنّ، ثمّ يدفنه في ثيابه، وإن قدر على رجل مشرك فيغسله.

ولا بأس أن يغسل الرجل الجارية الصغيرة، ويقال - والله أعلم - : إِنَّهُ «لَمَّا مات ابن النّبِيِّ ﷺ إبراهيم أمر أهله أن يغسلوه»^(١).

وفي السفر الرجال يغسلون الرجال، والنساء يغسلن النساء، ولا يغسل معهنّ رجل.

فصل: [في أمانة الغاسل]

عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتاً وأدى فيه الأمانة، وستر عمّاً يكون منه؛ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه»^(٢)، والأمانة: أن لا يُفشي عليه ما يكون منه عند ذلك.

أبو أمامة^(٣) عنه ﷺ قال: «من غَسَلَ ميتاً فكتم عليه أمره طَهَّره الله من ذُنُوبه».

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) سبق تخريجه في حديث: «ما من مسلم غسل ميتاً...».

(٣) كذا في (أ)، ولم نجد من أخرجه عن أبي أمامة؛ ولعلّ الصواب «عن أبي رافع»، كما جاء الحديث بمعناه في سنن البيهقي، ر ٦٩٠٠.

باب ٣ في الكفن

والبياض في الكفن أحب إلى الفقهاء.

وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «الْبَسُوا الْبِياضَ فَإِنَّهَا [أَطْهَرُ وَ] أَطْيَبُ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»^(١)، وقال ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُحْسِنَ كَفْنَ أَخِيهِ فَلْيَفْعَلْ»^(٢)، وكفن المَيِّت من رأس^(٣) المال.

وإن لم يكن له مال إلا كفنه وعليه دين يُحيط بكفنه؛ فطلب غرماؤه أخذ الكفن ويدفن عرياناً؟ فقيل: ذلك لهم. وقال أبو عبد الله: ليس لهم ذلك، ويكفن بثوب واحد وسط.

وقيل: فيمن مات ولا كفن له، وترك عشرة دراهم وعليه عشرة دراهم لرجل، فاشترى له كفن بعشرة دراهم؛ فإنَّ العشرة تكون بينهما بالحصة.

ومن لم يكن له إلا كفنه، وعليه دين يُحيط بكفنه، فطلب غرماؤه أن يأخذوا الكفن ويتوزعونه بينهم ويدفن عرياناً؛ أفليس ذلك لهم، ويكفن

(١) رواه الترمذي، عن سمرة بن جندب بلفظه، كتاب الأدب، باب ما جاء في لبس البياض، ٢٨١٠، ١١٧/٥. وقال: «هذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر». والنسائي، مثله، كتاب الجنائز، باب أي الكفن خير، ١٨٩٦، ٣٤/٤.
(٢) رواه الترمذي، عن أبي قتادة بمعناه، باب ما يستحب من الأكفان، ٩١٦.
(٣) في (و): سدس.

ويدفن. ومن أوصى أن يكفن بثوب له ثمن غال في جملة أكفانه، فكره ذلك الورثة أو بعضهم؛ فإنه يكفن به؛ لأن الكفن من رأس المال.

مسألة: [في من لم يجد كفنًا]

ومن كان عليه عشرة دراهم دينًا، فمات ولم يوجد له غير ذلك - عشرة دراهم-، ولا كفن له، ولم يوجد من يتصدق عليه بالكفن، ولا يوجد كفن بأقل مما ترك؛ فالدين أولى من الكفن، ويعطى صاحب الدين حقه ويدفن مُجَرَّدًا؛ فإن الله تعالى لا يسأله لِمَ دفن مُجَرَّدًا ولا يسأل من دفنه، وهو يسأل عن حقوق الناس.

مسألة: [في تكفين الميت]

ولا يكفن الميت من زكاة المسلمين ولا من العشور من الصدقات. وعن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ فَلِيَحْسِنَ كَفَنَهُ فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ»^(١).

ومن أعطي ثوبًا يكفن به ميتًا، فخرقه للحزامة؛ فذلك جائز.

مسألة: [في النباش]

والنباش توبته الاستغفار ولا يعود، ويرد الأكفان إلى أربابها إن عرفهم، فإن لم يعرفهم تصدق بها. وقيل: يجعلها في أكفان الفقراء. وأهل المدينة يسمون النباش: المختفي؛ لأنه يُخرج الأكفان ويُظهرها. يقال: اختفيت من فلان، إذا ظهرت له. واستخفيت: أي تواريت منه. والخفا: إخراجك الشيء الخفي [وإظهاره]، قال امرئ القيس:

(١) رواه البيهقي في الشعب عن أبي قتادة بمعناه، ر٨٩٦٥.

خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنَّ وَدُقُّ مِنْ سَحَابٍ مُرَكَّبٍ^(١)
 وَيُرْوَى: «[مِنْ عَشِيٍّ] مُجَلَّبٍ»^(٢)، يصف فرسًا. أخرج الجردان من
 جَحْرَتِهِنَّ مِنْ شِدَّةِ عَدُوِهِنَّ.

وقد قرئ: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آئِنَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (طه: ١٥) فمن قرأها ﴿ أُخْفِيهَا ﴾
 بالفتح يقول: أكاد أظهرها، ومن قرأ ﴿ أُخْفِيهَا ﴾ بالضم فإنه من الستر،
 وأخفى: ستر، وخفّي: أظهر.

والنباش: مشتقّ من الأنابيش وهي العروق، سُمّيت أنابيش؛ لأنها تُنبش،
 أي تُخرج من تحت الأرض. قال امرؤ القيس:

كَأَنَّ سِبَاعًا فِيهِ غَرْقَى عَشِيَّةٍ بِأَرْجَائِهِ الْقُضْوَى أَنَابِيشُ عُنْصُلٍ^(٣)
 وَالْعُنْصُلُ وَالْعَنْصَلُ (بالضمّ والفتح): بَصَلٌ بَرِّي يَعْمَلُ مِنْهُ خَلٌّ عِنْصَلَانٌ،
 وهو شديد الحموض لا يُقدر على أكله.

مسألة: [في خروج الكفن]

ومن توفي ولا كفن له فاشترى له ثوب بعشرة دراهم، وعليه لآخر قبل
 ذلك عشرة دراهم، وترك عشرة دراهم موضوعة؛ قال موسى بن عليّ: إنَّها
 تكون بينهما بالحصّة. وقال ابن محبوب: الكفن يكون من رأس المال، ومن
 كان عليه دين ولا مال له غير الكفن، فإنَّه يُكفن به ولا يعطى الغرماء.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس، ورد باللفظ المروي في: غريب الحديث لابن سلام،
 ٦٠/١. والحيوان للجاحظ، ١٣٠/٦. والعين، وتهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، (خفي).

(٢) في (و): مخلب، وفي (م): محلب؛ والتصويب من: جهرة أشعار العرب، ١٣/١. والأمالى
 للقالبي، ٢١٤/١. والمحكم والمحيط الأعظم، ولسان العرب وتاج العروس؛ (حلب).

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه، ص ٨. وجهرة أشعار العرب، ٨٨/١. وغريب
 الحديث لابن قتيبة، ٥٧/٢.

قال: وإن أوصى أن يُشترى له كفن بمئة درهم وليس له غير مئة دراهم، وعليه دين؛ فليشتر له بقدر ما يكفيه، والباقي للغرماء.

مسألة: [الصدق في الكفن]

وإذا مات رجال أو امرأة عند أرحامها فاشتروا لها كفنًا بثلاث أموالهما أو أقل أو أكثر في غيبة من الوارث؟ فأكثر الكفن عندنا ثلاثة أثواب: قميص وعمامة وسراويل؛ فما زاد على هذا فعليهم الغرم للورثة.

وإذا كان الميِّت عند غير وارثه؛ فينبغي القصد في ذلك، ولا يبالغ به إلى هذا كله. وكذلك إذا كان في ورثته أيتام.

قيل: فما حد الإسراف في الكفن؟ فقال: الله أعلم.

غيره: روي: «أن النبي ﷺ كفن في رِيْطَيْنِ وَبُرْدِ بَحْرَانِيٍّ»^(١)، وروي «أنه ﷺ كفن في ثوبين صَحَارِيِّين - من ثياب عُمان - وَبُرْدِ حَبْرَةَ»^(٢)، وروي أن عمر كفن في قميص رحله.

ولا يجوز للرجال أن يُكفَّنُوا في ثياب القُرِّ والحريِر.

وروت عائشة قالت: «أدرج الرسول ﷺ في حَبْرَةَ حَمْرَاءِ ثُمَّ أَخَذَتْ عَنْهُ»^(٣).

وعن موسى [بن علي]: أنه لا بأس بالحريِر للمرأة والصبِيِّ.

(١) رواه عبدالرزاق عن ابن المسيَّب معلقًا، ر٦١٦٥. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، عن أبي هريرة بلفظ قريب، وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح». والرِيْطَةُ: هي الملاءة إذا كانت قطعًا واحدة ولم تكن لِفَقَيْنِ، وقيل: الرِيْطَةُ كلُّ ملاءة غير ذات لِفَقَيْنِ كُلُّهَا نَسْجٌ واحد، وقيل: هو كلُّ ثوبٍ لِيْنٍ دَقِيْقٍ. والجمع رِيْطٌ وَرِيْاطٌ. انظر: لسان العرب، (ريط).

(٢) رواه ابن أبي شيبَةَ عن جعفر بن مُحَمَّدٍ عن أبيه بلفظ قريب، ر٤. وعبدالرزاق، مثله، ر٦١٦٧. والحَبْرَةُ: ثوب من قطن أو كتان يصنع باليمن.

(٣) أخرجه الهندي في كنز العمال عن ابن سعد من طريق ابن عَبَّاسٍ بمعناه، ر١٨٨٠٦.



مسألة: [الكفن من رأس المال]

قال الشيخ أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والكفن من رأس المال؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ في ميت مات بِحضرته فقال: «كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ»^(١)، فأضاف الملك إليه، وقد غلط من ذهب إلى أَنَّ الكفن من ثلث ماله.

وعن عليٍّ أَنَّهُ قَالَ: لا ميراث حتَّى يخرج ثَمَن الكفن من رأس المال.

مسألة: [في ضمان مُفسدِ الكفن]

ومن غسل مِيْتًا فأدرجه في أَكْفَانِهِ فوقع على الكفانة قطر من السقف الذي هو تحته، فدعا بمقراض وقصَّ موضع القطر؛ فإنه إن كان الكفن نجسًا غسل موضع النجاسة بالماء، وَأَمَّا بالمقراض فهذه بدعة ما سمعنا بها.

قال: ويلزم الرجل |ضمان| ما أفسد في الثوب للوارث، فإن جعله الوارث في كفن ميت كان أحبَّ إليّ.

ثمَّ قال: من الناس من يوسوس له الشيطان في قلبه بدعة فيقتدي بها، وَيَحْسَب أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ؛ كما قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف: ١٠٤).

مسألة: [في توبة النَّبَاشِ]

وإذا نبش الرجل ثيابًا وأراد التوبة؛ فإنَّه يوجد لأصحابنا أن يردَّها إلى الورثة إذا أراد التوبة.

وقال الشيخ: إنَّه يَجِب أن يردَّها إلى الأَكْفَانِ؛ لأنَّه حقٌّ لله تعالى.

(١) رواه مسلم، عن ابن عباس بلفظه من حديث طويل، ر ٢٩٤٨. وأبو داود، نحوه، ر ٣٢٤٠.

وفي الأثر: أَنَّهُ يَتُوبُ وَيُرَدُّ الْأَكْفَانُ إِلَىٰ أَرْبَابِهَا إِنْ كَانَ يَعْرِفُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُهُمْ تَصَدَّقْ بِهَا.

مسألة: [في الميِّت دون وصيَّة التجهيز]

ومن مات ولم يوص بوصيَّة، فاشتري له كفن وحنوط وعود وكافور من ماله؛ فَإِنَّ الْفَاعِلَ لِذَلِكَ كَالْمَتَطَوِّعِ بِشْرَائِهِ.

مسألة: [في الفاضل من كفن ميِّت]

ومن سأل الناس أن يدفعوا إليه في كفن ميِّت، فدفعوا إليه ففضل من الدراهم شيء أو جميعها وقد سبق إلى الميِّت من كَفَنَهُ؟

قال أبو مالك: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَىٰ مَنْ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فِيرُدُّهَا إِلَيْهِمْ، فَإِنْ قَبَلُوهَا مِنْهُ وَأَخَذُوهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذُوهَا سَأَلَهُمْ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي كَفْنِ مَيِّتٍ غَيْرِهِ، إِنْ كَانَ سَأَلَهُمْ لِمَيِّتٍ بَعِينِهِ. وَإِنْ كَانَ سَأَلَهُمْ فِي كَفْنِ مَيِّتٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهَا مَيِّتًا بَعِينَهُ أَوْ لَمْ يَجِدْهُمْ فَيَجْعَلَهَا فِي كَفْنِ مَيِّتٍ.

مسألة: [في تكفين الميِّت ودفنه]

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ كَفْنٌ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَكْفِنَهُ؛ أَشْهَدُ أَنَّهُ يَكْفِنُ الْمَيِّتَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، وَيَأْخُذُ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ قِيَمَةَ الْكَفْنِ. وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَىٰ ذَلِكَ وَكَفَّنَ الْمَيِّتَ بِرَأْيِ نَفْسِهِ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ |مال| الْهَالِكِ قِيَمَةَ الْكَفْنِ إِلَّا بِرَأْيِ الْوَرِثَةِ، وَأَمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ.

وقال بعض أصحاب الشافعي: إِذَا كَفَّنَ الرَّجُلُ مَيِّتَهُ فَأَكَلَهُ السَّبْعُ، أَوْ أَخْرَجَ مِنْ كَفْنِهِ فَعَرَفَ أَوْ أَكَلَهُ السَّبْعُ؛ فَإِنَّ لِلْوَارِثِ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفْنَ |مِيرَاثًا| بِإِجْمَاعٍ، وَإِنْ كَانُوا وَرِثَةً قَسَمَ بَيْنَهُمْ عَلَىٰ قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ.



قال: ولا اختلاف بينهم أَنَّ الوارث إذا كفن ميتة فسرق الكفن فليس عليه كفن ثان.

وقيل: إِنَّ كَفْنَ الْمَيِّتِ، والماء الذي يُطَهَّرُ به، | وأجرة تطهيره، | وأجرة حفر قبره، وأجرة الحاملين له، والقابرين له والدافنين؛ عليه كل ذلك من ماله.

قيل: وَأَمَّا السرير^(١) فليس يكون من ماله؛ لأنَّ الحاملين له يَحْمِلُونَهُ كيف شَاءُوا عَلَى سرير، أو عَلَى غير سرير.

قيل: والحنوط فلا يكون من ماله، | فَإِنْ فعلوا ذَلِكَ ضمنوه إِلَّا أَنْ يكون وارثًا فِي الحنوط أَنَّهُ من ماله | وهو أَشَدُّ من الماء والنعش.

قيل: وَأَمَّا الماء الذي يرشُّ عَلَى القبر فليس يُسْتَحَبُّ إِنْ لم يُوْخَذَ إِلَّا بالثمن أَنْ يكون من ماله إِلَّا بِأمر ورثته إِذَا كانوا بالغين، فَإِنْ فعل ذَلِكَ فلا ضمان عليه؛ لأنَّ الأثر قد جاء بذلك.

قيل: وكذلك المرأة قد جاء الأثر بأن يُجعل عليها النعش، فَإِنْ لم يكن ذلك إِلَّا من مالها لم يستحب ذلك، فَإِنْ فعلوا ذلك لم يكن عليهم ضمان.

وقيل فِي اللَّبَنِ الذي يُجعل عَلَى لَحْدِ الْمَيِّتِ: إِنَّهُ يكون من ماله.

وقيل: إِنَّ الجماعة الحاضرين للميت يفعلون ذلك ويخرجونه من مال الميت إِذَا كان وارثه يتيمًا أو غائبًا، ويجوز لهم ذلك من مال الغائب.

وعن بعض قومنا: فِي رجل جُمِعَ له فِي ثَمَنِ كَفْنِهِ شيء من اللباس، ففضل شيء من ثَمَنِ كَفْنِهِ؟ قال: يُرَدُّ عَلَى أربابه، فَإِنْ لم يعرف حقَّ كلِّ واحد كان بينهم بالحصص عَلَى قدر ما أخرجوا.

(١) فِي (و): السهم.

قال: ولا يجعل في أكفان الموتى؛ لأنَّهم إنَّما أعطوا في كفن ميِّت بعينه فلا يجوز أن يجعل في غيره، ولا يعطى ورثة الميِّت. فإن لم يقدروا على ردِّه إلى أربابه تصدَّقوا به. وإن كان أهل الميِّت فقراء فتصدَّق به عليهم جاز إن شاء الله.

ومن نسخة: ومن مات وله ورثة أغياب وحضر ولم يكن له كفن؛ فكفنه أحد ورثته من عنده، ثمَّ طلب ثمن الكفن؛ فأبى الورثة وقالوا: لم نأمرك أن تكفنه؟

فعن حيَّان^(١): أنَّه إنَّ أشهد أنَّه كفنه ليأخذ العوض من ماله كان له ذلك، وإن لم يُشهد لم يُحكَم له بذلك، ولم يقل فيها [مُحمَّد] بن المختار^(٢) شيئاً. ومن استعار ثوباً ليجعله على ميت، فنسي الثوب حتَّى دفن مع الميِّت؛ فقليل: إنَّه ينبش القبر ويخرج الثوب إن أمكن ذلك، وإلا كان على المستعير الضمان.

فإن كان كفنه غيره بلا أمره فكلاهما ضامنان، ولصاحب الثوب مطالبة أيهما شاء؛ فمن أراد منهما الخلاص فإنَّه يعطي قيمة نصف الثوب على قول. وقول: عليه أن يسلم قيمة الثوب كلّها، وله أن يرجع على صاحبه من الضمان بنصف ما سلّم. فإن سلم منهما قيمة الثوب كله فليس لصاحب الثوب أن يطالب الآخر بشيء، وليس له أن يأخذ حقه من موضعين.

(١) لا ندرى أي حيَّان يقصد، فمنهم: حيَّان الأعرج الجوفي (ق: ٢هـ)، وحيَّان بن حدير (ق: ١هـ)، وحيَّان بن عمارة (ق: ١هـ).

(٢) مُحمَّد بن المختار النخلي (ق: ٥هـ)، عالم فقيه من نخل. أخذ عن أبي الحسن البسيوي. وعنه أخذ سعيد بن قريش (ت: ٤٥٣). انظر: معجم أعلام إباضية المشرق، (ن. ت)



فإن أبا أحدهما من التسليم ما سلم شريكه من قيمة الثوب فله أن يأخذ من ماله سريرة حيث لا يعلم، ويُعلمه أنه قد استوفى خوفاً أن يموت فيوصي له به أو يموت فيعطيه الورثة من بعده.

مسألة: [مما يُخرج الكفن والحجّة]

وقال أبو الحسن رحمته الله: والكفن من رأس المال، فإذا كان عليه دين وليس له إلا كفنه فإنه يكفن بثوب أقل من الكفن، وللدّين بقية الكفن.

قال: ومختلف في الكفن والحجّة؛ من رأس المال أو الثلث، ونحن نقول: إن الكفن من رأس المال، والحجّة من الثلث. وروي عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه قال: «إن الميّت يُبعث في ثيابه التي يموت فيها»^(١).

مسألة: [في كفن الميّت]

ومن كفن ميّتا فلا يخرق من الثوب شيئاً، ويشدّ بخيط، وعرفت أنه لا يضمن إن خرق. وإذا فضلت خرقة من كفن الميّت فهي للوارث.

ومن هلك ولم يوص بـكفن وخلف ثوبين، ولا وارث له حاضر ولا وليّ، وكفن الهالك واحداً أجنبياً بثوبه؛ فلا شيء على من كفنه، وكفن الميّت من رأس ماله.

ومن أوصى في قضاء دينه ولم يوص بـكفن؛ فالكفن من رأس ماله، ولا مدخل للوصيّ فيه إلا أن يأمره بذلك ويوصي إليه.

(١) رواه أبو داود، عن أبي سعيد بلفظه، باب ما يستحب من تطهير ثياب الميّت، ر ٣١١٤، ١٩٠/٣. والبيهقي في الشعب، مثله، ٣٥٩، ٣٢٠/١.

وإذا كان الوارث يتيماً، وكان للهالك مال^(١)؛ أخرج من ماله كفنًا وكفنه به، إذا لم يكن له أولياء بالغون.

قال: والذي عرفت عن الشيخ رحمه الله في الأكفان أنه قال: لا تُحرق، ولم أره ألزم ضمانًا. وقال: لا نفع فيها فهي للميت؛ فعلى هذا لا يضمن الثياب من خرقها. وأمَّا الحنوط كذلك لا يمتنع منه عند الفعل، ولا ضمان على الغير في ذلك إذا لم يتعمد.

(١) في (م): وصي.

باب ٤ فيما يجوز^(١) ويُستحبُّ من الثياب للأكفان، وصفة تكفين الميّت

عن ابن عباس عن النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «الْبُسُوءَ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا [أَطْهَرُ
وَ]أَطْيَبُ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

وإن كفن الميّت في غير البياض جاز له ذلك بإجماع الأمة، ويُستحبُّ
أن يكفن الرجل في ثوبيه اللذين كان يصلّي فيهما. كذلك روي عن
النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ كَفَنَ فِي ثُوبَيْهِ اللَّذِينَ كَانَ يَصَلِّي فِيهِمَا»^(٢)، والله أعلم.

وكفن رسول الله ﷺ [في] ثوبين، وكان عليه قميص فترك عليه.

وقيل: كفن أبو بكر في ثوبيه وكانا لبيسين، فغسلا وكفن فيهما.

وقيل: كفن في مَصْرَيْنِ كان يلبسهما خَلَقَيْنِ، وقال لهما: اغسلوهما ثُمَّ
كفّنوني فيهما، فَإِنَّ الْأَحْيَاءَ أَحَقَّ بِالْجَدِيدِ.

وقيل: إِنَّهُ أَوْصَى فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: ادْفِنُونِي فِي ثُوبِي هَذَيْنِ، فَإِنَّهُمَا لِلْمُهْلِ
وَالْتَرَابِ. | وَقَالَ: إِنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا هُمَا لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرَابِ. | وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِ الْمِيمِ:
لِلْمُهْلَةِ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٣): وَالْمُهْلُ فِي شَيْئَيْنِ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ:
الصَّدِيدِ وَالْقِيحِ. | وَفِي غَيْرِهِ: دَرَدِيّ الزَّيْتِ لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ إِلَّا هَذَا. قَالَ أَبُو عُبَيْدِ:

(١) في (و): يجب.

(٢) لم نجد من خرّجه بهذا اللفظ.

(٣) في (و): «ابن عمر»؛ والتصويب من غريب الحديث لأبي عبيد، ٢١٨/٣.

في هذا الحديث: الصديد والقيح. والمهل في غير هذا: فلزُّ أذيب، والفلزُّ: جواهر الأرض من الذهب والفضة والنحاس وما أشبه ذلك.

ومنه حديث ابن مسعود: عن الحسن قال: سئل ابن مسعود عن المُهلِ؟ فدعا بفضة فأذابها فجعلت تلون وتميع، فقال: هذا من أشبه ما أنتم راؤون بالمهل، أراد تأويل هذه الآية: ﴿وَإِنْ يَسْتَعْشِرْوا يُغاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ﴾ (الكهف: ٢٩)، وقوله: «تميع»: تذوب، وكلّ ذائب مائع.

قال أبو عبيد: والذي أراد الناس من هذا الحديث من الفقه: أنّه لا بأس أن يكفن الميّت في الشفع من الثياب، ألا تراه يقول: «في ثوبي هذين». وفيه أيضًا أنه خلاف قول من يقول: «إنهم يتزاورون في أكفانهم»، ألا تراه يقول: «فإنما هما للمهل والتراب»، ومِمّا يشهد على ذلك قول حذيفة حين أتى بكفنه ريطتين، فقال: «الحَيُّ أحوج إلى الجديد من الميّت، وإنّي لا ألث إلا سيرًا حتّى أبدل بهما خيرًا منهما، أو شرًّا منهما».

ومنه قول محمد بن الحنفية: «ليس للميّت من الكفن شيء، إنّما هو تكرمة للحَيِّ».

أبو عبيد: يروى في بعض الحديث أنّ أبا بكر قال لعائشة: في كم ثوب كفن رسول الله ﷺ؟ قالت: في ثلاثة أثواب، قال: «فأدفوني في ثوبي هذين مع ثوب كذا وكذا»؛ فعلى هذه الرواية يذهب معنى الشفع من الثياب.

وعن عائشة وجابر: «أنّ رسول الله ﷺ كُفِنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سُحُولِيَّةٍ^(١) لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ^(٢)، ومختلف في تكفينه.

(١) السُّحُولِيَّة: ثياب من سحولا باليمن. انظر: مسند الربيع.

(٢) رواه الربيع، عن عائشة بلفظ قريب، باب الكفن والغسل، ٤٧٤. وأحمد، عن عائشة، ر ٢٤١٥٩. والطبراني في الأوسط، مثله، ر ٢٠٦٤.



وفي خبر: «في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ يَمَانِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»^(١). وعن ابن عَبَّاسٍ: «ثلاثة أثواب: حلَّة حمراء وقميصه التي مات فيها». وعن علي: «أَنَّهُ كَفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ صُحَارِيِّينَ وَبِرْدَةٍ». وعن عليٍّ أَيضًا: «أَنَّهُ كَفَنَ فِي سَبْعَةِ أَثْوَابٍ». وقيل: «فِي ثَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ سَحُولِيَّيْنِ». والسَّحْلُ: الثوب الأبيض، قال طرفة:

فَدَالَتْ كَمَا ذَالَتْ وَلَيْدَةٌ مَجْلِسٍ تُرِي رَبَّهَا أَذْيَالَ سَحْلٍ مُمَدَّدٍ^(٢)

يعني: تبختر وليدة عرضت على أهل المجلس فأرخت ثوبها واهترت بأعطافها.

فقال: ماست وراست وماجت وذالت بمعنى واحد.

والسحل: الثوب، أي: ثوب أبيض ممدود أرسلته في الأرض ثم تبخترت. وقال الطوسي: السحل: الثوب الذي لم ينسج، وهو ممدود في النول، وأنشده:

كَأَنَّهُ مُسْحَلٌ بِالنَّيْرِ مَنُشُورٌ^(٣)

وقال ابن جعفر: السحل: الثوب الأبيض، والجمع: سُحُول.

وقال ابن عَبَّاسٍ: يكفي المَيِّت ثوب أو ثوبان أو ثلاثة وما تيسر، وليس فيه شيء معلوم، ولا يعمم ولا يحنط، ولا [لا] يُخَمَّر ولا تتبع جنازته مخمراً.

(١) رواه الترمذي في عن عائشة بلفظه، باب ما جاء في كفن النبي ﷺ، ٩١٧. وابن ماجه، مثله، ١٤٥٨.

(٢) البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٣) عجز بيت من البسيط للراعي النميري في ديوانه، ص ٨٤. وصدرة: «يهدي الضلول وينقاد الدليل به». وورد عجزه فقط في: تهذيب اللغة، اللسان؛ (ستي).

مسألة: [في ما يُستحبُّ في الكفن]

|| ويكفن المَيِّت فيما أمكن من الثياب، ويُستحبُّ غسلها، وإن كانت طاهرة وإن لم تغسل فلا بأس.

ويُستحبُّ في الكفن البياض، وأن يكفن الرجل ممّا كان يلبس، وإن كان ثوبان لفّ فيهما على يمينه أوّلاً، ثمّ على يساره بطول الثوب، وإن كان ثوب. وكذلك وإن كان قميص وردّ أو إزار كان الإزار نحو الصدر على القميص، وإذا كفن في قميص وسراويل ألبس القميص، وتكون السراويل قبل القميص على الصدر، وتشق السراويل وتدخل الرجلان كلتاهما في كم واحد، ولا يشد بالتكة.

وقيل: يكره للرجال والنساء الحرير في الكفن، ولا يكفن المَيِّت في شيء من الخزّ والقرزّ، وإنّما يجوز للمَيِّت القطن والكتّان والصوف، ولا يُعمّم الرجل.

عن إبراهيم عن رسول الله ﷺ [أنّه] كفّن حمزة في كساء من صوف. وقيل: إنّ عليّاً كان يستحبُّ في الأكفان الصوف.

ويكفن الرجل بثلاثة أثواب: إزار وقميص ولفافة، يبدأ بالقميص ثمّ الإزار ثم اللفافة، ويوزر الرجل فوق الثدين. وإن كفن بخمسة: فقميص وإزار ولفافتان وعمامة.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: ويعمّم. قال: وشهد أزهري بن عليّ يكفّن أباه ويعمّمه. قال: أفيرده على حلقه؟ قال: الله أعلم.

وإن كان للمَيِّت ثوبان جعلاً جميعاً في طوله، ثمّ لفّ فيهما، وإن كان له قميص أو ثوبان وإزار، فيأخذهما فوق الثدين ثمّ يخرج من تحت ظهره



حتَّى يردَّ إلى صدره فيغرز غرزًا آخر، كما يتَّزر الحيَّ بشقَّه الأيسر ثمَّ يردُّ على الأيمن، ولا يشدُّه كما يشدُّ الحيَّ على جنبه الأيسر، ولكن يردُّه من تحت ظهره حتَّى يخرج إلى صدره، فيغرز غرزًا عند ثنودته أو حيث بلغ، والإزار الذي تؤزر به يُجعل فوق القميص [و] فوق الثنودة، ويكفن في ثلاثة أثواب فوق ثوبين، فإن لم يقدر على ثوبين فثوب واحد يُجزئه.

ويجزئ الرجل من الأكفان ثوب واحد، والمأمور به ثلاثة أثواب. ويجزئ المرأة ثوب واحد، والمأمور به أربعة أثواب، وإن زاد على ذلك فلا بأس.

مسألة: [في أثواب الميِّت]

قيل: كفن حذيفة في ثوبين وعمامة. [وبعض] الناس: على ثلاثة أثواب، وكلُّه جائز إن شاء الله. وبلغنا أنَّ حمزة كفن في ثوب واحد. عن القاسم بن مُحَمَّد: أنَّ أبا بكر كفن في ثلاث أثواب^(١) أحدهما غسل.

مسألة: [في تكفين الميِّت وما يستحبُّ]

ولا يُكفن الميِّت من زكاة المسلمين، ولا من العشور من الصدقات. والرجل يكفن بما كان يلبس. و«كفن حمزة فيما بلغنا ببرة كانت له، فلم تغطَّه كُله فغطُّوا ما بقي منه بالإذخر» فيما بلغنا. وكذلك يستحبُّ الأكثر على الأكثر من الكفن من الرأس والأقلِّ ممَّا يلي الرجلين، ليكون إن قصر عن الميِّت كان النقصان ممَّا يلي الرجلين،

(١) في (و): كفافات؛ والتصويب من المستدرک للحاكم، ر٤٣٨٣، ٢٠٠/١٠. وهذه الرواية جاءت عن عائشة، ولم نجد لها عن القاسم.

اقتداءً بما فعل في حمزة لَمَّا نقص كَفَنه عنه، غُطِّي رأسه بالثوب، وُعْطِيَتْ رجلاه بالإذخر.

قيل: يدلُّ عَلَى أَنَّ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ۥ

مسألة: [في المحرم والثوب]

وإذا مات مُحْرِمٌ لم يُغَطَّ وجهه، ولم يُطَيَّبَ بالطيب.
وأخبرنا الوضَّاح بن عَبَّاس^(١): أَنَّهُ شَهِدَ أَبَاهُ كَفَّنَ فِي قَمِيصٍ ثُمَّ بَسَطَ
الإزار واللفافة جميعاً فلفَ فيهما. ولا بأس بالثوب المسبوغ بالعصفر.

مسألة: في كفن رسول الله ﷺ

قال أبو بكر: أَحَبُّ الأَكْفَانِ إِلَيَّ مَا كَفَنَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ.
او «كَفَّنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ». ويجزئ ما كفن في ثوب أو
ثوبين.

ولا يَكْفَنُ المحرم في قميص، ويكفَّنُ في ثلاثة أثواب يلفَ فيهنَّ،
ولا يلبس رأسه، ويكفَّنُ في ثوبيه أو قميص إن لم يكن منه غيرهما.
وقيل: الرجل يَكْفَنُ في ثوبين: إزار ورداء، أو ثلاثة أثواب: إزار ورداء
وقميص.

قلت: هل يَكْفَنُ الرجال والنساء بالمعصفرات، فأحبُّ ذلكَ إِلَيَّ ما تيسَّرَ
منه، وليست فيه سُئْتَةٌ، وقد كان المهاجرون يَكْفَنُونَ بالشعر والصوف،

(١) الوضَّاح بن عَبَّاس بن زياد (ق: ٤هـ): عالم جليل، من عقر نزوى. انظر: ابن ممداد، ص ١٢.
معجم أعلام إباضية المشرق (ن ت).



ويجعل على الشعر ما تيسر ممَّا لا يُخالف السُّنَّة. والثوب الأبيض أعجب إليَّ ممَّا سواه.

وقال موسى بن عليّ: إذا كان ثوبان فإنَّ نوزر المَيِّت بأحدهما ونلّفه في الآخر.

ولم يكن الربيع يرى للرجل عمامة ولا للمرأة خمارًا.

وللرجل قميص | وإزار | ولفافة، وللمرأة درع وإزار ولفافة.

وإذا كفنَّ الرجل في إزار ورداء بسطا جميعًا طولًا، أحدهما على الآخر، ثمَّ يلفَّ بالإزار، ثمَّ يلفَّ عليه اللفافة.

فإن كفنَّ في ثلاثة، ألبس القميص ثمَّ إزار على القميص فوق الثدين^(١) وتحت اليدين، ولفَّ باللفافة بعد ذلك.

وقيل: تكفنَّ المرأة في ثلاثة: درع وإزار ولفافة تكفيها^(٢).

وقال أبو عبد الله مُحَمَّد بن محبوب: وقال بعض المسلمين: وخمار وخرقة تكون تحت الإزار، تُؤخذ من الوركين إلى الركبتين.

وقال هاشم: إذا غسل المَيِّت ووضع في اللفافة، ثمَّ خرج منه شيء | من أسفله أو فمه أو أنفه فلا غسل عليه، ولكن يغسل ما خرج منه، ويُحشى بالقطن. وقال بشير بن مخلد^(٣): ثلاث مرَّات ثمَّ يُحشى.

(١) في (و): «اليدين خ الثدين». وفي (م): اليدين.

(٢) في (م): تجزئها.

(٣) بشير بن مخلد: عالم فقيه لعلَّه من علماء القرن الثاني بعُمان. له روايات وآراء فقهية في كتب الفقه. بيان الشرح ٣٥٧/٤٠. معجم أعلام إِباضِيَّة المشرق (ن. ت).

مسألة: [في تكفين من لم يجد]

ومن هلك ولم يترك من الكسوة إلا ثياب صوف، ولم يجد غيرها؛ كفن بها. وعن بعض الفقهاء أنه قال: لا يكفن الميت إلا في القطن والكتان والصوف. وأمّا المرأة إذا كفت في الحرير مصبوغاً أو غير مصبوغ فذلك جائز، فإن غسل المصبوغ فهو أحبُّ إلينا. وعن الربيع: أنه لم يكن يرى للرجل عمامة ولا للمرأة خماراً. وغيره: أوجب الخمار.

واستحبَّ بعض الفقهاء أن يُغسل كفن الميت على كلِّ حال، وليس ذلك بواجب، وكلِّ ما ثبت له حكم الطهارة في الثياب والماء فجائز استعماله للحيِّ والميت، والله أعلم.

وقيل: إن مصعب بن عمير استشهد يوم أحد فلم يترك غير نَمرة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجلاه خرج رأسه، فقال رسول الله ﷺ: «غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ، وَأَلْقُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ»^(١) «^(٢)».

مسألة: [في أنواع الكفن وعدده]

قال أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: والمستحبُّ والمأمور به للكفن البياض من الثياب للذكور والإناث؛ لِمَا روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الثِّيَابِ الْبَيْضِ أَلْسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ»^(٣).

(١) الإذخر: حشيشة طيبة الريح أطول من الثيل، وهو كهيئة الكمولان له أصل مندفن، وهي شجرة صغيرة ذفرة الريح. انظر: العين، (ذخر).

(٢) رواه البخاري، عن خباب بلفظه، كتاب المغازي، ر ٤٠٤٧، ١٢٧٦... وأبو داود، مثله، كتاب الوصايا، ٢٨٧٨.

(٣) رواه الربيع، عن ابن عباس بلفظه، كتاب الجنائز، باب الكفن والغسل، ٤٧١، ١٩٢/١. والترمذي، عن ابن عباس بمعناه، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الأكفان، ر ٩٩٤، ٣١٩/٣.



ولا يجوز الكفن للرجال إذا كان من القزِّ أو الحرير؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ وقد أخذَ قطعة من ذهبٍ وخرقة من حرير، وقال: «هذان مُحَرَّمان على رجالِ أمّتي مُحلَّلان لنسائِها»^(١)، وفي خبرٍ آخرٍ عنه ﷺ أَنَّهُ قال: «مَنْ لَبَسَهُمَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسَهُمَا فِي الآخِرَةِ»^(٢).

وقال: قال مُحَمَّدُ بن جعفر: وإن كان ثوب لَفَّ فيه على المَيِّتِ على يَمِينِهِ أَوْلاً ثُمَّ إلى يساره بطول الثوب، وإن كان ثوبان فكذلك.

وقال من قال: بل يوزر بواحد ويلفّ في الثاني، وكلّ ذلك جائز. وإن كان قميص ورداء كان الإزار نحو الصدر على القميص. وأمّا المرأة فتؤزر من تحت الدرع. وقيل: يكفيها إزار ودرع ولفافة. وإن لم يكن إلّا ثوب فيكفيها أن تلفّ فيه ويرسل شعرها ولا يعقد. قال^(٣): الجواب أنّ التكفين في الثوبين على الاختلاف الذي ذكره.

والمأمور به في الكفن للرجال إذا كان فيه سعة من عدد الثياب اقتصر منه على ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة؛ لِمَا روي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُنْفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ»؛ فلذلك قلنا: لا يتجاوز في عدد كفن الرجل فوق ما كُنْفَنَ به رسول الله ﷺ.

وأمّا السراويل والعمامة فلم يرد خبر - فيما علمنا - بإجازتهما في الكفن للرجال والنساء، إلّا السراويل فقد أجازوه في حال العدم؛ فَإِنَّهُ يستعمل نحوًا من صفة إزار الحيّ، والله أعلم.

(١) رواه الربيع، عن ابن عبّاس نحوه، باب الكفن والغسل، ٤٧١، ١٩٢/١. ورواه ابن ماجه، عن عبد الله بن عمرو بمعناه، باب لبس الحرير والذهب للنساء، ٣٥٧٩، ١١٩٠/٢.
(٢) رواه الطحاوي: شرح معاني الآثار، عن عقبه بن عامر الجهني بمعناه، كتاب الكراهية، باب لبس الحرير، ٢٥٢/٤. وأخرجه المناوي: فيض القدير، عن عقبه بلفظ قريب، ٣٦/٣.
(٣) في (و): «فإن».

مسألة: [في تضعيف الثياب على الميِّت وفي السراويل]

ويكره تضعيف الثياب على الميِّت وكثرتها؛ لِمَا روت عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ». ومن طريق غير هذا: «أَنَّهُ كَفَّنَ فِي ثَوْبَيْنِ».

والرجل يَكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، فَإِنْ زَادَ الْوَرِثَةُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ. فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَيَّتَامٌ فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ. وَتَفْتَقُ السَّرَاوِيلُ وَيَدْخُلُ الرَّجُلَانِ كِلْتَاهُمَا فِي كَمٍّ وَاحِدٍ إِنْ أَمَكْنَ ذَلِكَ، وَلَا يَشُدُّ عَلَيْهِ بِالتَّكَّةِ.

مسألة: [في عدد أثواب الكفن]

قال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: قيل: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ»، وقيل غير ذلك. وروى أَنَّهُ ﷺ قال: «الْبَيَاضُ مِنْ خَيْرِ لِبَاسِكُمْ، فَأَلْبِسُوهُ أَحْيَاءَكُمْ، وَكَفِّنُوا بِهِ مَوْتَكُمْ»^(١).

وروى «أَنَّهُ غُسِّلَ وَعَلِيهِ قَمِيصٌ، وَغُسِّلَ ثَلَاثًا، وَأُدْرَجَ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ كَفْنِهِ»^(٢). وقيل: «كَفَّنَ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ - إِزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَكَفَنٌ - فِي حَلَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ». وقيل: «إِنَّهُ كَفَّنَ فِي حَلَّةٍ يَمَانِيَّةٍ، ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ بَيْضٍ». وقيل: «إِنَّهُ كَفَّنَ فِي حَلَّةٍ يَمَانِيَّةٍ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ بَيْضٍ».

وعن عائشة قالت: «كُفِّنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ».

(١) رواه الربيع، عن ابن عباس بمعناه، كتاب الجنائز، باب الكفن والغسل، ر٤٧١، ١٩٢/١.

والترمذي، مثله، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الأكفان، ر٩٩٤، ٣١٩/٣.

(٢) رواه البيهقي في الكبرى، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ بِمَعْنَاهُ، بَابُ مَنْ يَكُونُ أَوْلَى

بِغَسْلِ الْمَيِّتِ، ر٦٤٤٩، ٣٩٥/٣. وذكره ابن عبد البر في التمهيد، مثله، ١٦١/٢.



والثوب السحيل: هو الذي لا يُبرَم غزله، أي: لا يُقتل^(١) طاقين. وقال بعضهم: السحل والسحيل: هو الثوب والحبل الذي على قوّة واحدة. ولا يعمّم الرجل، ولا تُخَمَّر المرأة. ويجزئ الرجل ثوب واحد، والمأمور به ثلاثة أثواب، وقيل: بقميص، ولا يعمّم، أو يؤزر ويسرول في كمّه.

مسألة: [في من وجد ميتاً في فلاة]

ومن وجد ميتاً في فلاة وعليه ثوبان أو ثلاثة أثواب | فجاز أن يكفنه فيهنّ؛ لأنّ المَيِّت يكفّن في ثلاثة أثواب إذا كان فيهنّ قميص، فإن لم يكن | قميص كفنه باثنين وحفظ واحداً للورثة. وإن كانت امرأة فإنّه يصبّ الماء عليها صبّاً من فوق الثياب، ولا يمسه ويدفنها على كلّ حال. فإن لم يصلّ على المَيِّت ولا كفنه ومضى وتركه؛ فقد قيل: من ترك المَيِّت ولم يصلّ عليه ولم يدفنه كفر إذا كان عنده أنّ ذلك المَيِّت لا يقوم به غيره فتركه. فإن رجع إليه ليصلّي عليه ويدفنه فلم يجده؛ فلا أعلم أنّ عليه غير التوبة من تركه إيّاه في الأوّل. وإن كان قد دفن فلا شيء عليه. فإن وجد عنده دراهم أو ثياباً تفضّل عن كفنه وهو لا يعرفه ولا يعرف بلده؛ فإنّه يكفنه بما يكفن فيه مثله، ويقبض الباقي ويحفظه لورثة المَيِّت، إن عرفهم دفعه إليهم، وإلّا أنفذه في الفقراء، وإن ترك ذلك أو دفنه كان عليه الضمان؛ لأنّه ضيّعه.

(١) في (م): يقبل.

في تكفين النساء والصبيان والخناشي

والخنثى تكفن في قميص وإزار وخمار ولفافة، ويجعل إزاره أسفل الثديين، ويجعل إزاره من تحت القميص.

وقال مُحَمَّد بن مَحْبُوب: يكره الحرير في الكفن للرجال والنساء. والمرأة تؤزر من تحت الدرع ثم الدرع ثم اللفافة.

فإذا كَفَّت المرأة بِخَمْسَةِ أَثْوَابٍ لَفَّفَ الْفَخْذَانِ بِخِرْقَةٍ يَضْمَانُ بِهَا، ثُمَّ الْإِزَارَ ثُمَّ الدَّرْعَ ثُمَّ الْخِمَارَ ثُمَّ اللفافة، وكذلك الصبية.

وإذا وجد للصبي إزار ولفافة شدَّ بهما جميعاً، إلا أن يكون سقطاً فتجزئه خِرْقَةً.

وقيل: تكفن المرأة مثل الرجل، وتؤزر من تحت الدرع من فوق اليدين، ويردّ فضله ويغرّز على صدرها كما يوضع للرجل.

والمرأة تكفن بنحو ما يكفن به الرجل. وتكفن المرأة في ثلاثة أثواب: إزار ودرع ولفافة، وما سوى ذلك فهو فضل يصنعه من يشاء، والخمار فضل إن صنعه أو تركته فلا بأس، وإزار المرأة من تحت الدرع.

ويكفي المرأة إزار ودرع ولفافة. ولا يُعقد شعرها ولكن يرسل.

والمرأة والرجل في الكفن سواء، يوضع القطن على وجوههم، ثم يلف على وجوههم باللفافة، ولا تُخزق المرأة.



مسألة: [على من يكون كفن المرأة؟]

وإذا ماتت المرأة وليس لها كفن أخذ الزوج بذلك، ولا تؤخذ هي بكفنه؛ لقول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٤).

وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «كفن المرأة على زوجها إذا مات»، والله أعلم.

وفي بعض الآثار: أنه إن لم يكن لها مال فكفنها على جميع ورثتها، والله أعلم. وهذا يدل على أن كنفها غير لازم لزوجها، وأنه من مالها، والله أعلم.

وفي ذلك اختلاف بين مخالفينا؛ فقال الشافعي^(١) وأحمد بن حنبل: الكفن من مالها. وقال مالك: كنفها على زوجها إذا لم يكن لها مال. وقال بعضهم: الكفن هو على الزوج وإن كان لها مال.

فصل: [في غسل بنت النبي ﷺ]

عن ليلى بنت قانف الثقفية^(٢) أنها قالت: «كنت فيمن غسل أم كلثوم - بنت رسول الله ﷺ - وكان أول ما أعطانا [رسول الله ﷺ] الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة، ثم أدرجت [بعد] في الثوب الأخير. [قالت: ورسول الله ﷺ جالس عند الباب معه كنفها يناولناها ثوبًا ثوبًا]»^(٣).

(١) في (م): الشعبي.

(٢) ليلى بنت قانف بن الحويرث بن الحارث الثقفية (ق: ١هـ): صحابية شهدت غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ، ووصفت ذلك فأتقنت. انظر: ابن حبان: الثقات، تر ١١٩٢، ٣/٣٦١. ابن عبد البر: الاستيعاب، تر ٤٠٨٦، ٤/١٩١٠. وقد أخرج الرواية ابن حجر في فتح الباري، ٣/١٢٨.

(٣) رواه أبو داود، عن ليلى بلفظه، باب كفن المرأة، ٢٧٤٥. وأحمد، مثله، ر ٥٨٨٤.

وقالت أم عطية: «إنه ﷺ أعطى النساء اللواتي غسلن ابنته حقه»، فقال: «أشعرنَهَا إِيَّاهُ»^(١).

وقال الأصمعي: الحقو: هو الإزار، وجمعه: حقيي. وقوله: «أشعرنَهَا إِيَّاهُ» أي: اجعلنه شعارها الذي يلي جسدها، وسمي شعارًا؛ لأنه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس، وجعل الأعشى الجلل شعارًا:

وَكُلَّ طَوِيلٍ كَأَنَّ السَّلِيَّ طَ فِي حَيْثُ وَاوَى الْأَيْدِيَّ الشِّعَارَا^(٢)

وهذا على القلب؛ لأن المعنى: بحيث وارى الشعر الأديم، ولكنهم يقولون هذا وأشباهه لسعة العربية.

مسألة: [في ما يكفن فيه ونوعه]

قال الشيخ أبو محمد رحمه الله: تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ.

وكذلك روي عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ دَفَعَ فِي كَفْنِ ابْنَتِهِ أُمَّ كُلثُومٍ خَمْسَةَ أَثْوَابٍ»^(٣). وقال: تكفن المرأة في خمسة أثواب: خمار وجلباب وقميص وإزار ولفافة، ولا تكفن في أقل من هذا إلا أن لا يمكن. وقد قال بعض الفقهاء بالسادس، أرجو أنه قال: عصابة، والله أعلم.

والمستحب خمسة على حكم استئثارها في الحياة. وبعض الفقهاء اختار أن تلف خرقه على فخذيها.

(١) سبق تخريجه عن البخاري، وذكره أيضًا الزمخشري في الفائق، ٩٦/١. وأبو عبيد في غريب الحديث، ٤٦/١ (ش).

(٢) البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. والعين، تهذيب اللغة؛ (شعر).

(٣) رواه الربيع، عن ابن عباس بلفظه، كتاب الجنائز، باب (١٨) الكفن والغسل، ر٤٧٣.



وأما مُخالفونا فجعلوا تلك الخرقه لها ثَفَارًا^(١) وسُمُوها: خرقه اللجام.
قال: ويُستحبُّ من الأكفان البياض من الثياب للرجال والنساء، وليس
بواجب.

والرجل لا يكفّن في الحرير؛ فمن فعل ذلك غلطًا فلا بأس عليه.
وإن كَفّن النساء بالحرير والإبريسم فجائز. وليس جائز ذلك للرجال
الأحياء منهم ولا الأموات.
وكفن الصبيّة التي لم تبلغ على نحو لباسها في حياتها، ولا بدّ من
لفافة، وسل عن ذلك.

وقال أبو الحسن: تكفن المرأة في أربعة أثواب: قميص ورداء وإزار
صفيق ولفافة. وقال: وثوب واحد يجزئ، وإن زاد على أربعة أثواب
فلا بأس.

مسألة: [من أين يخرج الكفن؟]

اختلف الناس في الكفن؛ فقال أكثر أهل العلم: يخرج من جميع
المال.

وفيه قولان [شاذان]: قول خلاص بن عمرو^(٢): إنّ الكفن من الثلث.

(١) في الأصل: تفارا، والصواب: ثفارا؛ وهو مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها.
كما جاء في المستحاضة تستثر أي أن تشدّ فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحتشي قطعًا
وتوثق طرفيها في تشده على طرفيها. انظر: النهاية، (ثفر). وابن سلام: غريب الحديث،
١٣٤/١.

(٢) خلاص بن عمرو الهجريّ (ت: ~ ١٠٠هـ): فقيه تابعي بصري. روى عن عليّ وعمار
وعائشة وأبي هريرة، وروى له الجماعة. انظر: الوافي بالوفيات، ٣٨٠/٤ (ش).

وقول طاووس: إِنَّ الكفن من جميع المال، وإن كان المال قليلاً فمن
الثالث^(١). قال ابن المنذر: ما علمتُ أن أحداً قال بهما.

وقال بعضهم: إن خُمِّرت المرأة أو لم تُخَمَّر فلا بأس به. وقال أبو مُحمَّد:
تُخَمَّر. وقال أبو الحسن: لا تُخَمَّر، والله أعلم بالصواب، والله أعلم.

(١) انظر: ابن المنذر: الأوسط، ١٣٩/٩ (ش).

باب ٦ في تشييع الجنائز

الجِنَازَة (بالكسر): السرير، والجِنَازَة (بالفتح): المَيِّت نفسه. قال:
 كَانَ مَيِّتًا جِنَازَةً خَيْرَ مَيِّتٍ غَيَّبْتُهُ حَفَائِرُ الْأَقْوَامِ^(١)
 وَيُسْتَحَبُّ الْمَشِيُّ خَلْفَ الْجِنَائِزِ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا إِلَّا مَنْ يَتَقَدَّمُ لِحَمَلِهَا.
 وقيل: إِنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ رَأَى رَاكِبًا خَلْفَ الْجِنَازَةِ؛ فَقَالَ: تَرْكَبُونَ وَمَلَائِكَةُ
 اللَّهِ يَمْشُونَ.

ويكره الكلام خلف الجنازة حتَّى يُصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ. وقال بعضهم:
 حتَّى يَدْخُلَ الْقَبْرَ. وقال بعضهم: حتَّى يَدْفِنَ، إِلَّا لِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ
 الْجِنَازَةِ.

ومن انصرف إذا صَلَّى فَذَلِكَ لَهُ، وَإِلَّا فَحَتَّى يَدْفِنَ الْمَيِّتَ.
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ خَلْفَ الْجِنَازَةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ»،
 وَكُلَّ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ حَسَنًا.

وعن بعض المسلمين: تَمَامُ الْجِنَازَةِ الْأَخْذُ بِأَكْتَافِهَا، وَالصَّمْتُ بِهَا.

(١) البيت من الخفيف للكميت بن زيد الأسدي يمدح النبي ﷺ في ديوانه. انظر: الموسوعة
 الشعرية. تهذيب اللغة، واللسان، وتاج العروس، (جنز).

وعن العلاء بن أبي حذيفة^(١): أن سائلاً سأل أبا عبيدة وهو يشيع جنازة. فقال أبو عبيدة: أنا في شغل عن كلامكم. وإذا مرّت الجنازة يقوم فُعود فإنّهم يجلسون على هيئتهم إن شاؤوا، وإن تبعوا الجنازة فهو أفضل.

مسألة: [في آداب تشييع الجنازة]

ومن مات والمقبرة عنه بعيدة فإنّه يُحمل على أعناق الرجال إلا أن يضعفوا، فإن ضعفوا عن حمله حملوه على دابة، والله أعلم.

ابن عباس قال [قال ﷺ]: «من مشى مع جنازة حتّى يصلّي عليها فله قيراط من الأجر، وإن قام عليها حتّى تدفن فله قيراطان، والقيراط: مثل جبل أحد»^(٢).

ومن طريق أبي هريرة عن النبيّ ﷺ: «مَنْ شَيَّعَ جَنَازَةَ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ انْتَضَرَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانٌ». قيل: وما القيراطان يا رسول الله؟ قال: «أصغرهما مثل أحد»^(٣).

قال ابن المبارك^(٤): في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة: ١٠٥) قال: الزحام على الجنائز.

(١) العلاء بن أبي حذيفة (ق: ٣هـ): عالم فقيه من نزوى. عاصر مُحَمَّد بن رياسة وغيره. له جواب إلى هاشم بن جهم. انظر: فواكه العلوم، ٢٤٣/١. معجم أعلام إباضية المشرق (ن.ت).

(٢) رواه مسلم، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، ٩٤٥، ٦٥٣/٢. والنسائي عن البراء بن عازب بلفظ قريب، ١٩٥٢، ١٩٧٠.

(٣) رواه أبو داود، عن أبي هريرة بمعناه، كتاب الجنائز، باب أفضل الصلاة على الجنائز وتشيعها، ٣١٦٨، ٢٠٢/٣.

(٤) عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي المروزي، أبو عبد الرحمن (١١٨ - ١٨١هـ): فقيه محدث، مجاهد تاجر، من سكان خراسان، توفي بهيت على الفرات منصوراً من غزو الروم. له: كتاب في الجهاد، والرقائق. انظر: الأعلام، ١١٥/٤.



ومختلف في السير بها؛ فروي أن النبي ﷺ قال: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ»^(١). وروي ذلك عن عمر وعثمان وأبي هريرة والشافعي. ويسرع بالجنائز سجية مشي الناس.

وروي عن ابن عباس أنه حضر جنازة ميمونة - زوج النبي ﷺ - فقال: «لا تزلزلوا وأرفقوا [بها] فَإِنَّهَا أَمَّكُمْ»^(٢). وقال: «إِنَّهَا لَا تَشِيْعُكُمْ وَإِنَّمَا تَشِيْعُونَهَا، فامش عن يمينها وعن شمالها». يعني: عن يسارها.

وقال حذيفة: رأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمام الجنازة، وقال: «إِنَّمَا فعلنا ذلك لضيق سكك المدينة، لقد علمنا أن فضل من مشى خلفها على أمامها كفضل المكتوبة على النافلة».

وعن سالم عن أبيه قال: «رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ»^(٤).

واختلف الشافعي وأبو حنيفة؛ فقال الشافعي: المشي أمام الجنازة أفضل. وقال أبو حنيفة: المشي خلفها أفضل، وبه يقول أصحابنا - رحمهم الله - . وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «الْجَنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ [وَلَا تَتَّبِعْ] وَلَيْسَ مَعَهَا مَنْ تَقَدَّمَهَا»^(٥).

(١) رواه البخاري، عن أبي هريرة بلفظه من حديث طويل، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، ر١٣١٥، ١٠٨/٢. ومسلم، مثله، باب الإسراع بالجنازة، ر٩٤٤، ٦٥١/٢.

(٢) رواه أحمد، عن ابن عباس بمعناه، ر٣٣١٧. والبيهقي في سننه، مثله، ر١٣٨١١. وذكره ابن المنذر في الأوسط بلفظه، ر٢٩٦٧، ١٦٠/٩ (ش).

(٣) في (و): «خلف»، وفوقها كلمة: «أمام».

(٤) رواه أبو داود، بسنده ولفظه، باب المشي أمام الجنازة، ر٢٧٦٥. والترمذي، مثله، ر٩٢٨.

(٥) رواه أبو داود، عن ابن مسعود بلفظه، كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، ر٣١٨٤، ٢٠٦/٣. والترمذي، بلفظ قريب، كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشي خلف الجنازة، ر٣٣٢/٣، ١٠١١.

كان ابن عباس والحسن - أو الحسين - قاعدين فمرت جنازة، فقام أحدهما وجلس الآخر. فقال الذي قام: والله إنك قد علمت بأن النبي ﷺ قد قام. وقال الآخر: إنك لتعلم أن رسول الله قد جلس.

وقالوا: إن النبي ﷺ شيع جنازة ماشياً ورجع راكباً. فسئل عن ذلك؛ فقال: «رأيت الملائكة تمشي فمشيت معهم، فلما ذهبت الملائكة ركبت»^(١).

وأوصى أبو هريرة عند موته ألا يشيعوه برنة ولا مَجمر، واغتنموا الخلوة، وأسرعوا المشي؛ فإن رسول الله ﷺ قال: «أسرعوا بالمشي على الجنازة، فإنما هو خير تُقدّمونه إليه، أو شرُّ تلقونه عن رقابكم»^(٢).

وفي خبر: «إن يكن خيراً تعجل إليه وإن يكن غير ذلك فبعداً لأهل النار»^(٣).

فيجب أن يُسار بالجنازة دون الخَبب، ولا يسرع بها إسراعاً عنيفاً. قال: والسنة بالجنازة أن يسرع بها دون الخَبب، ولا يُسرع بها فوق الخَبب.

قال: والسنة حمل جوانب السرير الأربع، ثم تطوع إن شئت. عن النبي ﷺ كان إذا شهد جنازة أخذ مقدّم السرير الجانب الأيمن فوضعه على عاتقه الأيسر، ثم الذي يليه من مؤخره، ثم دار موضع الجانب الأيسر على منكبه الأيمن، ثم الذي يليه من مؤخره.

(١) لم نجد من أخرج بهذا اللفظ.

(٢) رواه البخاري، عن أبي هريرة بلفظ قريب، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، ر ١٣١٥، ١٠٨/٢. ومسلم، كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، ر ٩٤٤، ٦٥١/٢.

(٣) رواه أبو داود، عن ابن مسعود بلفظه، باب الإسراع بالجنازة، ر ٣١٨٦. والترمذي، مثله، باب ما جاء في المشي خلف الجنازة، ر ١٠٢٧.



ويكره للمرأة أن تتبع الجنازة. عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى امْرَأَةً تَتَّبِعُ جَنَازَةً فَقَالَ: «لَوْ تَعَلَّمْ مَا عَلَيْهَا فِي مَشِيهَا مَا بَرَحَتْ خَطْوَةَ، فَأَمَرَ بِرَدِّهَا»^(١).

عن ابن عمر: أَنَّهُ رَأَى نِسْوَةً عِنْدَ جَنَازَةٍ، فَقَالَ: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ، فَإِنَّكُنَّ تَفْتِنَنَّ الْحَيَّ، وَتُؤْذِنَنَّ الْمَيِّتَ».

ولا يجوز للرجل إذا تبع الجنازة أن يقول: استغفروا الله له غفر الله لكم.

وعن بعض الفقهاء: - يقال إنه سعيد بن جبير -: كان في جنازة رجل، فقال رجل: استغفروا له غفر الله لكم؛ فنهاه مرّتين فلم ينته؛ فقال سعيد: لا غفر الله لك.

وَمِمَّا يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَ يَدَيْ السَّرِيرِ وَيَضَعُ جَانِبَ السَّرِيرِ عَلَى عَاتِقِهِ.

قالوا: عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فَلْيَنْصَرَفْ بِإِذْنِ أَرْبَابِهَا»^(٢).

عن أمّ سلمة - زوج النَّبِيِّ ﷺ - [أَنَّهُ] قَالَ: «أَحْسِنُوا الْكَفْنَ، وَلَا تُؤْذُوا أَمْوَاتِكُمْ بِالْعَوِيلِ، وَلَا بِالتَّزْكِيَةِ، وَلَا بِتَأْخِيرِ الْوَصِيَّةِ، وَعَجَّلُوا قَضَاءَ دِينِهِ، وَإِذَا حَفَرَ قَبْرَهُ فَأَعْمِقُوهُ وَوَسِّعُوهُ وَاعْزِلُوهُ عَنِ جِدْرَانِ السُّوءِ، وَلَا تُجَصِّصُوا الْقُبُورَ وَلَا تَبْنُوها، وَلَا تَخْطُوا وَلَا تَمْشُوا عَلَيْها، وَلَا تَتَّخِذُوا عَلَيْها الْمَسَاجِدَ، وَلَا يَصَلِّي أَحَدُكُمْ وَالْقَبْرُ أَمَامَهُ»^(٣).

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

وأمر بتسوية القبور، وكانوا يكرهون على الجنازة ثوبًا أو رقعة^(١) فيها تصاوير.

وقال بعضهم: يكره أن تجعل^(٢) على غاشية السرير ذريرة.

وقال سفيان: إن رأيت زحامًا فوجدت من يكفيك الجنازة فلا تدنو منها، فإن دنيت فإنك إلى الوزر أكثر مما تُؤجر.

وشيع الجنازة وامش إليها على التؤدة، وامش خلفها، وعليك السكينة والوقار، وعليك بالصمت إلا من ذكر الله، ولا تتكلم من أمر الدنيا شيئًا فإنك في طريق الآخرة.

وفي كتاب بني بيزن: وعن الذي يحمل الجنازة من أين يبدأ بها؟ قال: رأيناهم يحملون الجناز من حيث يليهم.

[مسألة: في ترتيب حمل الجنازة]

وفي ترتيب حمل الجنازة اختلاف بين الناس؛ فقال الأوزاعي: بأيّ الجوانب شئت فأبدأ. وقالت طائفة: ليس في ذلك شيء مؤقت، تُحمل من حيث شاء، وهو قول مالك.

ومختلف أيضًا في حملها بين العمودين؛ فأجازه قوم، وبه قال الشافعي وغيره. وكرهه قوم؛ وفيهم الحسن والنعمان وغيرهما.

وفي حديث عمران بن حصين أوصى عند موته: إذا مت فخرجتم بي

(١) في (م): مرفقة. والمرفقة: جمع مرافق، وهي: ما يرتفق عليه من مُتَكِلٍ أو مِخْدَةٍ. انظر: المعجم الوسيط، (رفق).

(٢) في (م): توضع.



فأسرعوا المشي، ولا تُهَوِّدوا بي كما تهوِّد اليهود والنصارى، أي: لا تمشوا مشياً رويداً.

والتهويدُ من المشي: الرويد، مثل الدبيب. وكذلك التهويد في المنطق: هو الساكن.

وقال الراعي:

وُخُوْدٌ مِّنَ اللَّاتِي تَسْمَعْنَ بِالضَّحَىٰ قَرِيضَ الرُّدَافِي بِالْغِنَاءِ الْمُهَوِّدِ^(١)

[مسألة: في النعش وأول من صنعه]

والنعش: سرير الموتى، وعند العامة: أنَّ النعش للنساء، والسرير للرجال. وقال النابغة:

أَلَمْ أَقْبِسْمْ عَلَيْكَ لِتُخَيِّرَنِي أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامِ^(٢)

وأول من صنع له النعش: زينب بنت جحش - زوج النبي ﷺ - حين ماتت، وكان النساء قبل ذلك يُحملن كما يُحمل الرجال، فلمَّا ماتت وكان ذلك في خلافة عمر، فقال عمر: واسوأته، تخرج أم المؤمنين على رؤوس الناس كما تخرج الرجال، فقالت أسماء بنت عميس: يا أمير المؤمنين، قد رأيت ما يصنع بأرض الحبشة، إن شئت صنعته؟ قال: نعم. فصنعت أسماء. فقال عمر: هذا خير وأستر.

(١) البيت من الطويل للراعي النميري في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. تهذيب اللغة، اللسان، (وخذ، هود). أبا العلاء: رسالة الصاهل والشاجح، ٦٩/١ (ش).

(٢) البيت من الوافر، للنابغة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. وجمهرة أشعار العرب، ٢١/١ (ش).

[مسألة: في اتباع الجنازة وحملها]

وفي أثر - أظنه عن أبي مُحَمَّد أَنَّهُ قال - : لا بأس أن يتبع الرجل الجنازة ثُمَّ يرجع ولم يحملها إذا لم يُحتج إليه في حملها، ولا وضوء على من حمل الجنازة، ولا في النزول في القبر.

ومن حمل الجنازة وهو على غير وضوء فلا بأس. ومن لم يحملها من المشيِّعين لها إذا لم يُحتج إليه في حملها فلا بأس.

ومن صَلَّى على جنازة؛ فليُنصرف بإذن أوليائها أو يقعد حتَّى يدفن.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: إذا خرج إنسان على الجنازة فله أن ينصرف بغير إذن أوليائها، وإن قعد حيث يدفن لم يكن له أن ينصرف - حتَّى يرشَّ الماء على القبر - إلا بإذن الوليِّ.

[مسألة: في ما يقال خلف الجنازة]

ويكره الكلام خلف الجنازة إلا ما كان من ذكر اسم الله والتسبيح والتهليل والتكبير، وجميع ما هو من ذكر الله، وذكر الموت، وذكر الآخرة.

وقال سعيد بن المَبْشُر: يكره الكلام في الجنازة إلا التسبيح والتكبير^(١) وما يعني فيهما.

وقال ابن محبوب: يكره عند خروج الناس على الجنازة حتَّى يخرج إلى القبر. وقال من قال: حتَّى يقع رش الماء.

وقيل: كلَّم الحسنَ البصريَّ رجلاً خلف جنازة؛ فقال: إنِّي في شغل.

(١) في (و): «إلا مِمَّن يسبح ويكبر».



وقيل: تمام الجنازة الأخذ بأكتافها والصمت فيها.

وقال الربيع: رأينا النساء يتبعن الجنائز والفقهاء يرونهن، فلم ينهوهن عن ذلك، ولو كرهوا لعابوا عليهن ذلك ولنهوا عنه، إلا أنهم يكرهون لهن ذلك في الريح الشديدة والمطر.

وقيل: لم يزل النساء يخرجن على عهد جابر بن زيد وغيره، فلم نسمع أحداً يقل لهن: «ارجعن مأزورات غير مأجورات».

وقد بلغني: عن عثمان بن مظعون حين قبض جاءت أمه فقامت على قبره، وهو من المهاجرين المرضيين فيهم؛ فقالت: «هنيئاً لك الجنة». فقال لها رسول الله ﷺ: «وما يدريك؟»^(١) ولم يقل لها: مأزورة غير مأجورة.

وقال ابن محبوب: رأيت رجلاً يكلم أبا عيسى الخراساني خلف جنازة وهو يرد عليه.

وقيل: يكره لأصحاب الدواب أن يتقدموا الجنازة. والماشي يتقدم ويتأخر إن شاء فعل ذلك.

قال مالك بن غسان^(٢): الذي يُعجبنا لمن أخذ الجنازة يحملها أن يقول: بسم الله وعلى ملة رسول الله. وإذا أراد أن يسلمها إلى غيره فلم نسمع في ذلك عن الفقهاء شيئاً؛ فالسكوت أولى به.

وعن جابر بن زيد قال: كان أنس بن مالك يذكر أن النبي ﷺ قال:

(١) رواه أحمد، عن ابن عباس بلفظ قريب، ٢١٦٢.

(٢) مالك بن غسان بن خليلد (ق: ٤هـ): عالم فقيه من نزوى. أخذ عن جماعة من العلماء كابن محبوب وأبنائه وغيرهم. وعنه أخذ: محمد بن روح وغيره.

«من حمل قوائم السرير الأربع حَطَّ اللهُ عنه أربعين كبيرة»^(١) يعني: أربعين ذنبًا^(٢).

مسألة: [متى يُتخذ النعش للصبيّة والسرير للصبيّ]

عن العلاء: لا يُتخذ على الصبيّة النعش ما كانت تُرَبِّي، فإذا دخلت وخرجت وانقطع عنها الرضاع اتّخذ عليها النعش.

وقال أبو عبد الله: إذا سترت عورتها اتّخذ عليها النعش.

وقال ابن محبوب: إذا استحى الصبيُّ حُمَلَ على السرير، وإن حمل قبل ذلك فلا بأس.

وقال أبو مُحمَّد: يُجعل النعش على الصبيّة إذا استحت من الرجال.

فصل: [في السير بالجنّازة]

ابن مسعود قال: سألتنا نبيّنا مُحمَّدًا ﷺ عن السير بالجنّازة؟ فقال: «السير دون الخبب، الجنّازة مُتَبوعَةٌ [وَلَا تَتَّبِعُ] لَيْسَ مِنْهَا مَنْ تَقَدَّمَهَا».

قال أبو موسى: مرّوا على رسول الله ﷺ بجنّازة رجلٍ وهم يسرعون

(١) أخرجه ابن حبان في المجروحين، عن عليّ عن ثابت عن أنس بلفظه وزيادة، ترجمة عليّ بن أبي سارة، ر٦٧٤، ١٠٤/٢. وابن الجوزي: العلل المتناهية، مثله، حديث في ثواب حمل الجنّازة، ١٤٩٩، ٨٩٨/٢.

(٢) هذه الرواية لا تصحّ عن الرسول ﷺ كما سبق تخريج ذلك، ولا يمكن أن يروها الإمام جابر لمخالفتها نصوص الكتاب ونصوص السُنّة الثابتة، وقواعد القرآن وأصول المذهب التي تقول بأنّ الكبائر لا تُكفّر إلّا بالتوبة، ومن العجب العجّاب أن يروها المشايخ ويقبلوها بهذا الوضع كما هي مخالفة للقواعد والأصول دون التعليق عليها.



بالمشي، وهو يتمخض على السرير مخض الزق؛ فقال ﷺ: «عليكم بالقصد في [المشي] بجنائزكم»^(١).

قيل: كان الناس يهرولون في الجنائز، فلما مات عثمان بن أبي العاص^(٢) [.] مشي في جنازه؛ فهو أول من مشي في جنازته^(٣).

وقال قوم: إنما أنتم متبعون فكونوا بين يديها أو خلفها أو عن يمينها أو عن شمالها.

وروي عن النبي ﷺ قال: «الراكب خلف الجنازة، والماشي حيث شاء منها»^(٤).

وقال عبد الله بن رباح الأنصاري^(٥): للماشي في الجنازة قيراطان، وللراكب قيراط.

وعن عليّ قال: خرج رسول الله ﷺ فرأى نسوة جلوساً؛ فقال: ما يجلسكن؟ قلن: ننتظر الجنازة. فقال: «هل تحملن فيمن يحمل؟» قلن:

(١) رواه البيهقي عن أبي موسى بلفظه، ر ٧٠٩٩.

(٢) في (و): «عمرو بن العاص»، وهو سهو؛ والتصويب من كتب الحديث.

(٣) كذا في النسختين، وبيان ذلك ما رواه أبو دواد في سننه (٢٧٦٨): «عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه: أنه كان في جنازة عثمان بن أبي العاص وكنا نمشي مشياً خفيفاً فلحقنا أبو بكر فرفع سوطه فقال: لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ نرمل رملاً».

(٤) رواه أبو داود بمعناه، كتاب الجنائز، باب المشي أمام الجنازة، ر ٣١٨٠، ٢٠٥/٣. وأحمد، نحوه، ر ١٨٢٠٦، ٢٤٩/٤.

(٥) في النسختين: «عبد الرحمن بن أزي»؛ والتصويب من مصنف بن أبي شيبة، ٢٠/٦٣. والأوسط لابن المنذر، ر ٢٩٨٣. وعبد الله بن رباح الأنصاري: روى عن أبي قتادة فارس النبي ﷺ، وأبي هريرة وعائشة. وروى عنه أبو السليل ضريب وقاتدة وثابت البناني. انظر: الرازي: الجرح والتعديل، ر ٢٤٣، ٥٢/٥.

لا. قال: «هل تغسلن فيمن يغسل؟». قلن: لا. فقال: «هل تُدلين فيمن يُدلي؟». قلن: لا. فقال: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»^(١).

مسألة: [فيما يكره خلف الجنازة]

قال الشيخ أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: اتَّفَقَ أصحابنا على تكريه الكلام خلف الجنازة إلا بما يكون طاعة الله تعالى، من قراءة القرآن والتسبيح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسؤال والجواب عن أمر الدين.

واختلفوا في جواز الكلام وإباحته بعد هذه الكراهية؛ فقال قوم: إلى أن يُصَلَّى على الميت. وقال قوم: حتى يضع في قبره. وقال آخرون: حتى يدفن ويرش على قبره الماء؛ وكل ذلك تعظيم للموت.

ويكره أن يسرع بالجنازة إسراعاً عنيفاً، ويكره أن يتقدم بالجنازة؛ لأنها متبوعة، والمستحبُّ هذا، فإن تبعها ركباً فلا بأس.

مسألة: [في آداب الجنازة]

ولا يجوز ترك الجنازة وتعطيل القيام بها وما يجب على المسلمين من فرض دفن موتاهم والصلاة عليهم إذا كان هنالك نوح وأصوات منكر لا يُمكن صرفها؛ فقد روي عن الحسن | ابن أبي الحسن | البصري صحب جنازة وخلفها نوح، فقال له رجل من أصحابه: يا أبا سعيد، أما تسمع لهذا المنكر؟! وهمَّ الرجل بالانصراف. فقال له الحسن: يا هذا، إن كان كلِّما سمعت منكراً تركت لأجله معروفاً ما أسرع ذلك في دينك.

ورأى ابن عباس نسوة وهو في جنازة فلم يرجع، وقال: لا أدع حقاً لباطل.

(١) رواه ابن ماجه، عن عليّ بلفظ قريب، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، ١٥٦٧.



وجائز أن^(١) تُحمل النساء على سرير الرجال، والرجال على سرير النساء إذا لم يُوجد غيره.

وروي عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ رأى جنازة يُسرعون بها؛ فقال: «لِتَكُنْ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ»^(٢).

وقد روى بعض: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنازة؛ فالله أعلم.

وروي عن عبدالرحمن بن أبيزى^(٣) أنه شهد جنازة فرأى أبا بكر وعمر يمشيان أمامها فقال [علي]: أما إنَّهُما ليعلمان أن المشي خلفها أفضل من أمامها كفضل صلاة الرجل في الجمع على صلاة واحدة، ولكنهما يسيران^(٤) ميسران يُحَبَّان أن ييسرا على الناس^(٥).

وعن النبي ﷺ أنه قال: «الْجَنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ وَلَا تَتَّبِعْ، لَيْسَ مَعَهَا مَنْ تَقَدَّمَهَا».

ومُختلف في اتِّباع النساء للجنائز، والركوب خلف الجنازة غير مُحَرَّم، إِلَّا أَنَّ الْمَشِيَّ أَفْضَلُ.

(١) في (م): وقيل.

(٢) رواه ابن ماجه، عن أبي موسى بلفظه، باب ما جاء في شهود الجنائز، ر ١٤٦٨. وأحمد، مثله، ر ١٨٨٦٤.

(٣) عبدالرحمن بن أبيزى الخزاعي (ق: ١هـ): مولى نافع بن عبدالحارث الخزاعي. أدرك النبي ﷺ وصلّى خلفه. وسكن الكوفة واستعمله عليّ على خراسان. أكثر رواياته عن عمر وأبي بن كعب، وقال فيه ابن عمر: «عبدالرحمن بن أبيزى مِمَّن رفعه الله بالقرآن». روى عنه ابنه سعيد وعبدالله ومحمد بن أبي المجالد. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب، ٢٤٨/١ (ش).

(٤) في (م): سهلان.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بمعناه، ر ١٦٦، ١٦٤/٣ (ش).

وروي عن ابن عباس أَنَّهُ قال: الراكب خلف الجنازة كالقاعد في أهله. وكذلك عن حذيفة. وقيل: عن الشعبي أيضًا. وقال بعض: إِنَّ الركوب غير مُحَرَّم، ولكنَّ الراكب لا أجر له. عن قيس بن عباد^(١) أَنَّهُ قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاثة: عند القتال، وعند الجنائز، وعند الذكر^(٢). وذكر الحسن: أَنَّهُم كانوا يستحبُّون خَفْضَ الصوت: عند الجنائز، وعند قراءة القرآن، وعند القتال.

مسألة: [في آداب الجنازة]

قال أبو الحسن: السُّنَّة حمل جوانب السرير الأربع، ثُمَّ تَطَوُّعُ إن شئت. ويكره الكلام في القبور وعلى الجنازة. وقال قوم: حتَّى يدفن. وقال قوم: حتَّى يضرب بالطين على القبر. وقال آخرون: حتَّى يُصَلَّى عليه. وأحب كراهية الكلام حتَّى يدفن.

والمشي خلف الجنازة أفضل، ولا يتقدَّمها إِلَّا من يريد حملها.

وروي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خرج على جنازة ماشياً ورجع راکباً».

ويكره أن تتبع النساء الجنائز؛ وروي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رأى امرأة تتبع جنازة فأمر بردّها». وعن أم عطية قالت: «نُهينا عن اتِّباعِ الجَنائِزِ [وَلَمْ يُعَزَمْ عَلَيْنَا]»^(٣).

(١) قيس بن عباد القيسي الضبعي (ت: ٩٠هـ): روى عن عليّ وعمر وأبي بن كعب وأبي ذر وعمار. وروى له الجماعة سوى ابن ماجه. انظر: الصفدي: الوافي بالوفيات، ٢٦٢/٧ (ش).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظه، ٢/١٣٩.

(٣) رواه البخاري، عن أم عطية بلفظه، باب اتِّباعِ النساءِ الجنائِزِ، ر ١١٩٩. ومسلم، مثله، باب نهى النساء عن اتِّباعِ الجنائِزِ، ر ١٥٥٥.



ولا يَجوز تشييع جنائز أهل الذمّة.

ومن حمل جنازة ميّت، فالتقاه عبد مملوك فأخذها من يده فسلمّها إليه؛ فلا يلزمه ضمان، وهذه عادة الناس، ما لم يقل له: تعال احمل.

فصل: [في معنى الجنازة والنعش وأنواعهما]

قال أبو ذكوان: أنشدني أبو عيسى الحنظلي^(١)، وكان شاعرًا فصيحًا:

وشيبني مرّ الجنائز بالضحى يردن إلى الحتف المفروق موردا
يردن ويهدّ بهنّ فوق أسرة عجال إلى دار البلاء موردا
وكلّ المطايا غيرها أب ركبها ويكسبن من بدء ويغرين عودا^(٢)

وقال || آخر:

وما حملت أيدي الرجال جنازةً ولا ضمت الأكفان مثل محمد^(٣) ||

يعني: النبي ﷺ.

ويقال أيضًا للسريز: جنازة بالفتح والكسر، ويقال لسريز الجنازة: الشرجع والإران، وهو أيضًا اسم تابوت كانوا يحملون فيه الموتى. وقيل: كانوا يحملون فيه ساداتهم خصيصة دون غيرهم. والإران في غير هذا الموضع: النشاط والمرح. قال طرفة:

أمون كألواح الإران نسأتها على لاحب كأنه ظهْر بُرْجِدِ^(٤)

(١) لم نجد من ذكره.

(٢) لم نجد من ذكر هذه الأبيات.

(٣) البيت من الكامل لم نجد من ذكره.

(٤) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه بالموسوعة الشعرية. وانظر: العين، جمهرة اللغة، (أرن).

الأمون: الناقة المأمونة العيوب. والإران: التابوت. واللوحه: الخشبة.
وقيل: خشب سرير الميِّت وصفائه. ونسأتها: زجرتها، وكذلك نصأتها.
وقيل: نسأتها: ضربتها بالمنسأة، وهي العصا. ويروى «نسأتها» يعني: نصأتها
قدمتها، ومعنى نسأتها: زجرتها.

والبرجد: كساء غليظ مخطَّط.

وقال في الشَّرْجَع:

وَسَارِيَةُ الْقَوْمِ فِي شَرْجَعٍ لِيَهْدِيَ إِلَى حُفْرَةٍ نَازِحَةٍ^(١)

وقال الخليل بن أحمد: الجِنَازَة نعش من خشبة الشَّرْجَع، والنحارير
يُنكرون فتح الجيم.

والجِنَازَة بالكسر: الشيء الذي ثقل على قوم واغتموا به. قال:

وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ أَكُونَ جِنَازَةً عَلَيْكَ وَمَنْ يَغْتَرُّ بِالْحَدَثَانِ^(٢)

قيل: كان أبو الدرداء إذا رأى جنازة قال: اغدي فإننا رائحون، أو روعي
فإننا غادون. وهذا مثل قوم لبيد:

وإنَّا وإخوانًا لنا قد تتابعوا لكَالْمُعْتَدِي وَالرَّايِحِ الْمُتَهَجِّرِ^(٣)

ولآخر:

نَرُوحُ كَمَا رَاحُوا وَنَعْدُو كَمَا غَدَوْا فَعَمَّا قَلِيلٍ لَا نَرُوحُ وَلَا نَعْدُو^(٤)

(١) البيت من المتقارب، لم نجد من نسبه. انظر: العين، (شرجع).

(٢) البيت من الطويل، لصخر بن عبيد الشريد. انظر: الشعر والشعراء، ٦٩/١. العين، اللسان،
التاج، (جنز).

(٣) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٤) البيت من الطويل ذكره ابن عساكر بلا نسبة في: تاريخ مدينة دمشق، ٢٨٦/٧٠.



وللفرزدق:

وَمَا نَحْنُ إِلَّا مِثْلُهُمْ غَيْرَ أَنَّنَا أَقْمًا قَلِيلًا بَعْدَهُمْ وَتَقَدَّمُوا^(١)
ويقال له: النعش أَيْضًا.

وقالت الخنساء بنت الشريد، أخت صخر:

وقَائِلَةٌ وَالنَّعْشُ قَدْ فَاتَ خَطْوَهَا لِتُدْرِكُهُ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى صَخْرٍ^(٢)
ويقال له: الحَرَجُ، والحَرَجُ؛ هو النعش، والنعش هو الحرج. قال امرؤ
القيس:

فإِذَا تَرَيْتَنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفُقُ أَكْفَانِي^(٣)
والقَرُّ: مَرَكَبٌ مِنْ مَرَكَبِ النِّسَاءِ. والقَرُّ: البارد. وقَرَّ الحديثُ فِي أذنه يَقْرُ
قَرًّا، والقَرُّ أَيْضًا: اليوم الثاني بعد النحر.

وكره كلٌّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَّبِعَ الْمَيْتَ بِنَارٍ تُحْمَلُ
مَعَهُ إِذَا حَمَلَ، وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَأَوْصَى بِهِ عَمْرٌ وَأَبُو
هَرِيرَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَغْفَلٍ^(٤) [ومعقل بن يسار وعائشة] وأبو سعيد
الخدري، وكره ذلك مالك.

(١) البيت من الطويل للفرزدق لَمَّا تَوَفِّي ابْنَهُ الصَّغِيرَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ التَفَتَ إِلَى النَّاسِ فَقَالَ.
انظر: الكامل للمبرد، ٣٢٧/١. والأغانى، ٤٤٨/٥ (ش).

(٢) البيت من الطويل للخنساء في ديوانها. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. العين، جمهرة اللغة،
(قرة، حرج).

(٤) في النسختين: مقبل، وهو خطأ؛ والتصويب من الأوسط لابن المنذر، ٢٩٣٩،
١٦٠/٩ (ش).

فصل: [في أجور حمل واتباع الجنائز]

عن عبد الرحمن أَنَّهُ قَالَ: من حمل جنازة مرّةً فله عشرة ألف حسنة، ومن حملها مرّتين فله عشرون ألف حسنة، ومن حملها ثلاث مرّات فله ثلاثون ألف حسنة، ومن حملها أربع مرّات فله أربعون ألف حسنة حقّها.

أبو هريرة: عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ أَرْبَعَةٌ قِرَارِيطٍ، وَكُلُّ قِرَارِيطٍ مِثْلُ أَحَدٍ»^(١).

وقال أبو هريرة: خُذُوا، مِنْ أَتَى أَوْلِيَاءَهَا فَعَزَّاهُمْ فَلَهُ قِرَارِيطٌ، وَإِنْ رَفَعَهَا فَلَهُ قِرَارِيطٌ، وَإِنْ صَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِرَارِيطٌ، وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى يَقْضَى دَفْنُهَا فَلَهُ قِرَارِيطٌ؛ فَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ قِرَارِيطٍ؛ فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍو قَالَ: فَكَمْ مِنْ قِرَارِيطٍ قَدْ فَاتَنَا.

أبو سعيد الخدري: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدَّمُونِي قَدَّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَبَقَ»^(٢).

(١) لم نجد من أخرجه بلفظ: «أربعة قرايط» وأكثر الرواة على قيراط أو قيراطين، وروى الطبراني في الأوسط (٩٢٩٢) «ثلاثة قرايط»، وروى البخاري (١٢٣٩) بلفظ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِرَارِيطٌ»، وعند مسلم (١٥٧٣) وغيرهما.

(٢) رواه البخاري، عن أبي سعيد بلفظه، كتاب الجنائز، باب قول الميت وهو على الجنائز قَدَّمُونِي، ١٣١٦، ١٠٩/٢. والنسائي، مثله، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنائز، ١٩٠٩، ٤١/٤.



[مسألة: في المشي بالجنابة]

وعن أبي بكرة قال: «رأيتنا مع النَّبِيِّ ﷺ وإِنَّا لَنَكَادُ [أَن] نَرْمِلُ بِالْجَنَابَةِ رَمَلًا»^(١). وَالرَّمْلُ: مَشِي دُونَ الْعَدُوِّ وَفَوْقَ الْمَشِيِّ، تَقُولُ: رَمَلَ الرَّجُلُ رَمَلًا.

النخعي قال: كان يقال: ابسطوا بالجنابة ولا تدبوا ديب اليهود والنصارى.

عن الحسن أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أزدحموا عَلَى الجَنَابَةِ فَلَا تَقْرَبْنَهُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَهُمْ.

ويكره التزاحم عَلَى التربيعة، وهو: حمل جوانب السرير الأربعة؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّخَوُّفِ عَلَى الْمَيِّتِ يَنْتَفِضُ لكَثْرَةِ مَا يَلْحَقُهُ.

قتادة قال: شهدت جنازة فيها أبو السَّوَّارِ^(٢) فآزدحموا عَلَى السرير؛ فَقَالَ أَبُو السَّوَّارِ^(٣) الْعَدَوِيُّ: أَتَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَوْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ إِذَا رَأَى مَحْمَلًا حَمَلَ، وَإِلَّا اعْتَزَلَ وَلَمْ يُوذِ أَحَدًا.

أبو هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَابَةُ عَنْ عَوَاتِقِ الرَّجَالِ فَاجْلِسُوا»^(٤).

(١) رواه الحاكم، عن أبي بكرة بلفظه، ر١٢٥٨، ٥٩١١. وابن حبان في صحيحه، ر٣١٠٩. والبيهقي في سننه، بلفظ قريب، ٢٢/٤(ش).

(٢) في النسختين: «في الأساورة»؛ والتصويب من المحلى لابن حزم، ٦٢٢، ١٧٨/٥. وأبو السوار هو: «حريث بن حسان العدوي» كما جاء في المحلى.

(٣) في (و): «ابن النعمان». وفي (م): «ابن السمان»؛ والتصويب من المحلى.

(٤) رواه أبو يوسف في الآثار، بلفظ قريب عن إبراهيم النخعي موقوفًا، ر٣٩٧، ٤٠٩/١(ش).

في الصلاة على المَيِّت

ومن سنن الإسلام: الصلاة على المَيِّت من بعد غسله وتكفينه.
وعن النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَوْتَاكُمْ». وفي خبر: «صَلُّوا عَلَى إِخْوَانِكُمْ»^(١).
وأجمع المسلمون على أَنَّ الصلاة على الجنائز بعد العصر والصبح [جائزة].
وقال هاشم: ثلاث يُكْفَرْنَ إِذَا تُرْكِنَ: صلاة الجماعة، وصلاة الجنائز،
والجهاد في سبيل الله؛ فإذا ترك الناس ذلك جميعًا كَفَرُوا، وإن فعل ذلك
بعض لم يكفروا.

وقيل: كانوا يكبِّرون على الجنائز ستًّا أو خمسًا أو أربعًا؛ فلمَّا تولَّى
عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: إن اجتمعتم اجتمع من بعدكم، وإن اختلفتم اختلفوا من
بعدكم؛ فاجتمع رأيهم على أربع تكبيرات.

وعن جابر بن عبد الله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «صَلُّوا عَلَى مَوْتَاكُمْ أَرْبَعِ
تَكْبِيرَاتٍ، اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ سِوَاءً»^(٢).

(١) من هذه العلامة (II) إلى مثلها - أي إلى نهاية «الباب الثاني عشر: باب في الصلاة على
القبر» - ساقط من النسخة (م).
(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.
(٣) رواه أحمد، عن جابر بلفظ: «كَبُرُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ»، ر ١٤٠٩٠.
والطبراني في الأوسط، عن جابر بمعناه، ر ٣٣٦٤.



مسألة: [صفة الصلاة على المَيِّت والدعاء له]

وإذا أردت الصلاة على المَيِّت؛ فقم حذاء صدر الرجل وقم حذاء رأس المرأة في الجنائز إذا كنت إمامًا، وتعدل الصفوف خلفك ثم تعتقد الصلاة على الجنائز، وتستقبل القبلة، ثم توجه توجيه الصلاة، وأكثر القول: إن توجيه صلاة الجنائز: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وتعالى الله»، ثم يكبر تكبيرة الإحرام، ثم يستعيد ثم يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يكبر الثانية ثم يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يكبر الثالثة ثم يحمد الله فيقول: «الحمد لله الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم، الحمد لله الذي يميت الأحياء ويحيي الموتى ويبعث من في القبور. الحمد لله الذي منه المبدأ وإليه الرجعى، وله الحمد في الآخرة والأولى»، ثم يصلي على النبي ﷺ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات.

وقال قوم: إنه يدعو بالآية ﴿ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةٌ وَعِلْمًا فَأَغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ وَقِهِمُ السَّعَاتِ وَمَنْ نَقِ السَّعَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿ (غافر: ٧-٩)، ثم يكبر الرابعة، ثم يسلم على من خلفه، يصفح بوجهه يمينًا وشمالًا، ولا يسمعه إلا من كان بقربه، ثم يحمل المَيِّت. هكذا عن أبي الحسن رَحِمَهُ اللهُ.

وعن أبي قحطان: ومن قام يصلي الصلاة على المَيِّت فيوجه توجيه الصلاة، أو يقول: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وتعالى الله»، ثم يكبر تكبيرة الإحرام، ثم يستعيد ثم يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يكبر الثانية ثم يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يكبر الثالثة ثم يحمد الله ثم يصلي على النبي ﷺ ويستغفر

لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات، وإن كان الميِّت له ولاية دعا له بما فتح الله [عليه] من الدعاء. واعلم أنَّ الدعاء على الميِّت غير محدود.

وكان بعضهم يقول: لا أحبُّ أن يكون لهذا الدعاء حدُّ معروف فيتَّخذ سنَّة، إلا ما فتح الله.

وفي بعض الآثار: أنَّه إن كانت للميِّت ولاية فإنَّه يقول: «اللَّهُمَّ إنَّ فلاناً عبدك وابن عبدك ابن أمتك، توفَّيته وأبقيتنا بعده، اللَّهُمَّ أبدل له داراً خيراً من داره، وقراراً خيراً من قراره، وأهلاً خيراً من أهله، وصعد روحه في أرواح الصالحين، واجمع بيننا وبينه في دار تبقى فيها الصحبة ويذهب عننا فيها النصب واللغوب».

ثمَّ يدعو لنفسه ما أراد، ثمَّ يكبر الرابعة ثمَّ يسلم على رسول الله ﷺ، وعلى من سلم عليه، ثمَّ يسلم على من خلفه تسليمه خفيفة يصفح بها وجهه يميناً وشمالاً، ولا يسمعها إلا من كان قُربه.

وإن كان الميِّت ممَّن لا يتولَّى فالصلاة واحدة، ولا يدعو له، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات، ويدعو لنفسه، ثمَّ يُكَبِّر الرابعة ويسلم.

وإن كان الميِّت طفلاً من أطفال المسلمين يتولَّاهم، وكان أبوه من أهل الولاية فيترحم عليه، ويقول: «اللَّهُمَّ اجعله لنا سلفاً وفرطاً^(١) وأجراً، ولا تحرمنا أجره، ولا تضلنا بعده»، ثمَّ يُكَبِّر الرابعة ويسلم.

وإن [كان] الطفل ممَّن لا تتولَّاه ولا تتولَّى والده؛ فاستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات، ثمَّ تُكَبِّر الرابعة وتُسلم.

قال أبو الحسن: وقالوا فيمن صلى على الميِّت فقال في التكبير الرابعة:

(١) في النسخ: قرضا؛ ولعل الصواب ما أثبتناه من كتب الفقه واللغة.



«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»، ولم يأت بغير ذلك إِنَّهُ لا شيء عليه. قال: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ.

قال: وَإِنْ كَانَ وَلِيًّا وَأَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ؛ ففِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ يُقَالُ: «اللَّهُمَّ نَحْنُ عِبَادُكَ بَنُو عِبَادِكَ وَبَنُو إِمَائِكَ، وَفُلَانُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ، تَوْقِيَّتُهُ وَأَحْيَيْتَنَا بَعْدَهُ. اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلا تَفْتِنْنَا بَعْدَهُ. اللَّهُمَّ أَحِقِّقْ بِنَيْبِهِ، وَأَبْدَلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَقَرَارًا خَيْرًا مِنْ قَرَارِهِ. اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ زَاكِيًّا فَزَكِّهِ، وَإِنْ كَانَ مَذْتَبًا فَاغْفِرْ لَهُ وَأَخْلِفْهُ فِي عَقْبِهِ، وَأَمِّنْ قَبْرَهُ وَعَظْمَ أَجْرِهِ وَنُورَهُ». ثُمَّ يُكَبَّرُ الرَّابِعَةَ ثُمَّ يَسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ثُمَّ يَسَلِّمُ] عَلَى مَنْ خَلْفَهُ.

قال: وَأَمَّا أَنَا فَأَحِبُّ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ عَلَى الْمَيِّتِ يَقُولُ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿١﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ (غافر: ٧، ٨)، قال: وَهَذَا يَجُوزُ عَلَى الْوَلِيِّ وَغَيْرِ الْوَلِيِّ.

وَالْمَيِّتُ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ أَنَّهُ وَلِيٌّ أَوْ غَيْرُ وَلِيٍّ؛ فَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُ: مَعَاشِرَ النَّاسِ، ادْعُوا لِهَذَا الْمَسْكِينِ الرَّحْمَةَ؛ فَمَنْ أَرَادَ السَّلَامَةَ فِي الدَّعَاءِ فَلْيَدْعُوا لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ.

مسألة: [في أحكام الجنائز]

والصلاة على الجنابة بالليل كالصلاة عليها بالنهار.

ومن سبقته الجنابة فليصل ما أدرك، وليبدل ما فاته. وقال أبو مُحَمَّدٍ: يعيد ما فاته؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيُصَلِّ مَا أَدْرَكَ وَلْيُبَدِلْ مَا فَاتَهُ»^(١).

(١) رواه الربيع، عن أنس بمعناه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في صلاة الجماعة والقضاء...، ٢١٧. ومسلم، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار...، ٦٠٢، ٤٢١/١.

ومن خاف فوت الجنابة تيمّم وصلّى ولو [كان] في القرية. وإن كان هو الذي يلي الصلاة عليها؛ فإن قدر على الماء فليتوضّأ، فإن لم يقدر عليه فليتييمّم ويصلّي على الجنابة الذي هو أولى بالصلاة عليها؛ فهو أولى بذلك. وإن مرّ شيء ممّا يقطع صلاة الفريضة على الجنابة لم يقطعها ذلك.

ومن انتقض وضوؤه وهو خلف الإمام على الجنابة فليتييمّم ويرجع يصلّي ما أدرك معهم ولا يبتدئ. وإن انتقضت صلاة الإمام بريح أو قهقهة أو دم تأخر أو قدّم غيره يتمّ الصلاة.

وإن صلّى بعد أن انتقض وضوؤه، أو كان على غير وضوء في الأصل؛ فأحبُّ إعادة الصلاة على الميّت ما لم يدفن.

وإذا حضرت صلاة مكتوبة وصلاة جنازة؛ فأيهما شاءوا فليبدؤا. فإن خشوا فوت المكتوبة إذا اشتغلوا بالجنابة فليبدؤا بالمكتوبة، ويصلّي على الميّت بعد صلاة العصر قبل الغروب، وبعد الفجر قبل الشروق.

وقيل: يبدأ بالجنابة ثمّ يصلّوا المغرب بعدها.

ولا يصلّي على جنازة وقد طلعت الشمس حتّى تطلع كلها.

وقد نرى في الكتب أن يبدأ بالجنابة قبل الصلاة، ولم نرهم يبدؤون إلّا بالصلاة.

وإذا حضرت صلاة المغرب والجنابة، فصلّيت المغرب؛ فصلّ على الجنابة بعد المغرب، وقبل أن تخاف فوت الوقت.

وإذا خافوا أن يتغيّر الميّت فلهم أن يبدؤوا بالجنابة إذا خافوا ألا يدركوا منه ما يحبّون، وإن خافوا أن يتغيّر في الحرّ الشديد يوم الجمعة صلّوا عليه وتركوا الجمعة.



وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُومَ عَلَى الْجَنَازَةِ مَا يَلِي الصَّدْرَ.

وقيل: يبدأ بالجنابة ثُمَّ الصلاة، ولم يشترط شيء. وقال مُحَمَّدُ بْنُ محبوب: يبدأ بالجنابة قبل الفريضة. وكذلك عن جابر بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومن حضر الجنابة وثيابه نَجَسَةً؛ فقد أجاز بعض الفقهاء أَنْ يَصَلِّيَ بِهَا. ومن سبقه الإمام في الجنابة ببعض الصلاة فليوجِّههُ ثُمَّ يقف حتَّى يُكَبِّرَ الإمام، فإذا كَبَّرَ معه وليس عليه إعادة ما سبقه.

وإن حمل قوم جنازة فقدموا الرِّجْلَيْنِ وَأَخْرَوا الرَّأْسَ نِسْيَانًا مِنْهُم، وَصَلُّوا عَلَيْهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلِمُوا بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ فَيَعْجَبُنِي - بِلا حَفْظٍ - إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ لَمْ يُدْفَنَ أَعَادُوا الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ دُفِنَ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَيُصَلِّي عَلَى الْمَيِّتِ فِي السَّفِينَةِ إِنْ شَاءُوا قِيَامًا، وَإِنْ شَاءُوا قَعُودًا، بِمَنْزِلَةِ الْمَكْتُوبَةِ، ثُمَّ يَقْذِفُ فِي الْبَحْرِ إِنْ خَافُوا أَنْ يَتَغَيَّرَ قَبْلَ أَنْ يَصِلُوا الْبَرَّ. فَإِنْ لَمْ يَتَخَوَّفُوا تَغْيِيرَهُ أَخْرَوْهُ حَتَّى يَأْتُوا بِهِ الْبَرَّ فَيَدْفِنُوهُ بِالسَّاحِلِ.

فإن هم قذفوه في البحر [و] لَمْ يَصَلُّوا عَلَيْهِ نِسْيَانًا أَوْ جَهْلًا؛ صَلُّوا عَلَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ النِّيَّاتَ وَيُعْطِي عَلَيْهَا مَا يُعْطِي عَلَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

وكذلك إِذَا كَبَّرُوا تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ قَذَفُوهُ فِي الْبَحْرِ؛ فَأَحَبُّ أَنْ يَعِيدُوا الصَّلَاةَ عَلَى النِّيَّةِ، وَعَلَى اسْمِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِلَّا بِكَمَالِهَا وَتَمَامِهَا، وَإِلَّا فَكَأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا.

وإذا صَلُّوا عَلَى الْجَنَازَةِ جُلُوسًا وَهُمْ يَسْتَطِيعُونَ الْقِيَامَ، وَالْإِمَامُ صَحِيحٌ؛ أَعَادُوا الصَّلَاةَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَلَّى الْعِيدَ جَالِسًا بغير ضرورة. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ

قد صَلَّى قائمًا عَلَى الجنازة، وصَلَّى بعض من خلفه جالسًا؛ فَإِن الصلاة قَدْ مضت، ولا إعادة عَلَى الجالس.

وإِذَا كان الإمام ومن خلفه عَلَى غير وضوء، وصلُّوا؛ فعليهم الإعادة. وَإِن كان الإمام عَلَى وضوء لم يُعيدوا الصلاة، دفن المَيِّت أم لم يدفن.

وإِذَا صلُّوا عَلَى الجنازة عَلَى حدِّ الركوع والسجود جهلاً لذلك؛ فليس ذلك بالصلاة، وعليهم الإعادة إِنْ لم يكن دفنوه، وَإِن دُفِن صلُّوا عليه.

وَإِن مات رجل في دار قوم، فخافوا عَلَى المَيِّت إِنْ أُخْرِج به أَنْ يُحرق أو يُقذف؛ صلُّوا عليه ودفنوه معهم.

وإِذَا مات رجل في منزل مَخافة، والقوم هاربون عَلَى ظهور دوابهم في حال لا يستطيعون النزول عنها، وخافوا تَغْيِير المَيِّت؛ فَإِن قَدروا عَلَى صعيدٍ فَيُيَمِّمونه، وَإِلَّا صلُّوا عليه ثُمَّ يُلْقونه، والله أُولى به.

وعن أبي عبد الله: يَجوز أَنْ تُصَلِّي المرأة عَلَى الجنازة بالنساء إِذَا لم يكن رجل، كان المَيِّت [رجلاً] أو امرأة، وتكون في [وسط] صفِّ النساء.

مسألة: [في حكم صلاة الجنازة، وما يجب فيها]

قال أبو مُحَمَّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: صلاة الجنازة فَرَض عَلَى الكفاية. وقال: صلاة الجنازة مع الإمكان فرض بالسُنَّة، ولا يَجوز تركها.

ومن صَلَّى بغير طهور عليها وهو إمام؛ فَإِنَّهُ يَأْثَم، وعليه بالتوبة.

وتاركها ودفن المَيِّت بلا صلاة مع الإمكان يَأْثَم من فعله.



ولا تجوز الصلاة للجنابة إلا بفاتحة الكتاب؛ لقول النبي ﷺ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ تُقْرَأْ فِيهَا فَاتِحَةُ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ»^(١)، فلم يَخْصَّ صلاة من صلاة، ولا مَخْرَج منها إلا بالتسليم؛ لقول النبي ﷺ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٢) يعني: الصلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب، وهذه صلاة، ولا يجوز إتيانها إلا بطهارة؛ [لقول النبي ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ» ... وإذا فات المصلي من صلاة الجنابة شيء أعاده]^(٣)؛ لقول النبي ﷺ: «فليصل ما أدرك وليبذل ما فاتته». وقال أصحابنا: الإعادة^(٤) عليه فيما فاتته.

مسألة: [في تراجع الولي عن الصلاة]

وإذا قال الولي: لا أصلي على الجنابة؛ فمَنْزَلته مع وليه على ما كان عنده قبل هذا القول؛ لأنَّ هذا فرض على الكفاية، فإذا قام به بعض سقط عن الباقي، ولا يلزمه شيء^(٥) بترك ما سقط عنه فرضه بفعل الغير ذنب، ولا نراه يحط من منزلته ما لم يجهل لزوم فرض الصلاة وعلى الجنابة فيقول: ليس على الكفاية فرض صلاة الجنابة، أو يحضر جنازة فيقول: ليس الصلاة على المَيِّت فريضة؛ فهذا هالك مخلوع بقوله هذا؛ لأنه جحد فرضاً من فرائض الشريعة فيهلك، واستحقَّ الخلع.

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب وجوب قراءة الفاتحة في كلِّ ركعة...، ٣٩٥، ٢٩٦/١. والترمذي، مثله، باب ومن سورة فاتحة، ٢٩٥٣، ٢٠١/٥. والخداج: غير التام.
(٢) رواه أبو داود، عن عليّ بلفظه، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، ٦١، ١٦/١. والترمذي، عن عليّ بلفظه، أبواب الطهارة، باب (٣) ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، ٩/١، ٣.

(٣) في النسخ سقط واضح، والتقويم من جامع ابن بركة، ٢٨٩/١.

(٤) في جامع ابن بركة: «لا إعادة عليه فيما فاتته»، ٢٨٩/١.

(٥) كذا في النسخ، ولعلَّ هذه الكلمة زائدة.

فصل: [قراءة الفاتحة في الجنائز]

إن سأل سائل فقال: من أين أوجبتم في صلاة الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب مرتين، ولم نجد صلاة تقرأ فيها فاتحة الكتاب مرتين؟

قيل له: لأننا وجدنا أن أقل الصلوات يقرأ فيها بفاتحة الكتاب مرتين، ولم نجد صلاة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب مرة واحدة، وأقل الصلوات ركعتان.

قال أبو حنيفة: لا قراءة في الصلاة على الجنائز.

وقال الشافعي: يقرأ بفاتحة الكتاب مرة، ولا تجوز الصلاة على الجنائز بغير فاتحة الكتاب؛ لقول النبي ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١) ولم يخص صلاة من صلاة، وقد سمى الصلاة على الميت صلاة، حيث قال: «صلُّوا على موتاكم»، وفي خبر آخر: «صلُّوا على إخوانكم».

وكان يقرأها ﷺ في صلاة الجنائز، وأمر بها أن تؤتى في الصلاة على الجنائز.

ومن طريق ابن عباس أنه ﷺ كان يقول: «يقرأ على صلاة الجنائز بفاتحة الكتاب»^(٢).

مسألة: [الصلاة على الجنائز في المقبرة والمساجد]

وجائز الصلاة على الجنائز في المقبرة، ولو استقبلها المصلّي. وكره ابن عباس وابن عمر الصلاة على الجنائز في المقبرة، ومنعوا من ذلك.

(١) رواه البخاري، عن عبادة بن الصامت بلفظه، باب وجوب القراءة للإمام...، ر ٧١٤.

ومسلم، مثله، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، ر ٥٩٥.

(٢) رواه الترمذي، عن ابن عباس بلفظ قريب، باب ما جاء في القراءة على الجنائز...، ر ٩٤٧.

وابن ماجه، مثله، باب ما جاء في القراءة على الجنائز، ر ١٤٨٤.



واختلف الشافعي وأبو حنيفة في الصلاة على الجنابة في المساجد؛ فأجاز ذلك الشافعي، واحتج بما روي عن عائشة: «ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل^(١) بن بيضاء إلا في المسجد». و[ما] روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^(٢).

وكره ذلك أبو حنيفة، ورأى الصلاة على المَيِّت تكون في الجَبَان، وإلى هذا يذهب أصحابنا - رحمهم الله - . وروي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فِي الْمَسْجِدِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^(٣).

فصل: [في قراءة الفاتحة على الجنابة]

عن أمّ شريك الأنصاريّة قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنابة بفاتحة الكتاب»^(٤)، فلا تجوز إلا بفاتحة الكتاب، وبذلك يقول ابن عباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبيد بن عمير^(٥)، وبه قال الشافعي. ويروى عن الحسن بن عليّ أنه قال: يقرأ في صلاة الجنابة بفاتحة

(١) في النسخ: سفيان، ولعلّ الصواب ما أثبتناه من رواية ابن ماجه (١٥٠٧)، والنسائي (١٩٤١)، وأحمد (٢٤٥٤٣) وغيرهم من طريق عائشة.

(٢) رواه أبو داود، عن أبي هريرة بلفظه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنابة في المسجد، ٣١٩١، ٢٠٧/٣. وأحمد، مثله، ١٠٥٦٨، ٥٠٥/٢.

(٣) رواه أحمد، عن أبي هريرة بلفظه: «...فَلَا شَيْءَ لَهُ»، ٩٤٨٧. وابن أبي شيبة، مثله، ١٦٧.

(٤) رواه ابن ماجه، عن أمّ شريك بلفظه، باب ما جاء في القراءة على الجنابة، ١٤٨٥.

(٥) عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر بن جندع بن ليث الليثي الجندعي المكي، أبو عاصم: قاض أهل مكة. قيل: ولد زمن النبي ﷺ، وقيل: رأى النبي ﷺ. روى عن: أبيّ بن كعب وابن عباس وابن عمر وغيرهم، روى عنه: عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار وغيرهما. انظر: المزي: تهذيب الكمال، تر ٣٧٣٠، ٢٢٣/١٩.

الكتاب ثلاث مرّات. وروي ذلك عن ابن سيرين وشهر بن حوشب^(١). قال الحسن البصري: أقرأ بفاتحة الكتاب في كلّ تكبيرة.

وعن ابن مخزّمة^(٢): أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ قَصِيرَةٍ، رَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ لَهَا قِرَاءَةٌ.

مسألة: [في حكم الجنّزة وأحكامها]

قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الصلاة على الجنّزة مُختلف فيها؛ قال قوم: فرض على الكفاية. وقال قوم: سنّة على الكفاية؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا عَلَيَّ مَوْتَاكُمْ».

وعند أصحابنا أَنَّ الصلاة على الجنّزة لا يقطعها شيء مِمَّا يقطع على المصلّي في غيرها، ولا يقطعها ما مرَّ أمام المصلّي.

ومن انتقض وضوؤه خلف الجنّزة جاز له التيمّم، وبعض لم ير ذلك.

وَلَا يُصَلِّي [على] الْمَيِّتِ بِثَوْبِ نَجَسٍ، فَإِنْ تَنَجَّسَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَعْلَمْ، فَلَمَّا حَضَرَ ذَكَرَ أَنَّهُ نَجَسٌ؛ صَلَّى بِهِ. وَمَنْ تَعَمَّدَ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِثَوْبِ نَجَسٍ فَلَا يَجُوزُ، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ.

(١) شهر بن حوشب الأشعري (١٠٠هـ): فقيه قارئ محدّث متروك الحديث. شامي الأصل. سكن العراق، وكان يتزوّجاً بزي الجند، ويسمع الغناء بالآلات. ولي بيت المال مدة. من الأمثال: «خريطة شهر» يضرب فيما يختزله القراء والفقهاء من خرائط الودائع وأموال الناس. انظر: الزركلي: الأعلام، ١٧٨/٣.

(٢) مخزّمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف الزهري القرشي، أبو صفوان، ابن مخزّمة (٥٤هـ): صحابي نسّاب. أسلم يوم الفتح، وكان النبي ﷺ يتّقي لسانه ويداربه بعد أن أسلم. عمّر طويلاً (قيل: ١١٥ سنة). وكفّ بصره في زمن عثمان، ومات بالمدينة. انظر: الزركلي: الأعلام، ١٩٣/٧.



إذا تنجَّس في الطريق، أو كان نجسًا ولم يعلم ثمَّ علم عند الصلاة؛ فقال قوم: يصلي [به]، وأبى آخرون.
فإن كانت صلاة فاسدة لم يلزمه شيء.

ومن كان غير متطهَّر؛ فمنهم من قال: يتيمَّم ويصلي. وقال قوم: إن انتقض طهره تيمَّم وصلى، وأما [أن] يجيء إليها بلا طهارة [و] يتيمَّم ويصلي فلا يجوز له. وأرجو أنه إذا خاف الفوت تيمَّم وصلى. وقال آخرون: إذا كان الماء لم يجز التيمم، فإن فاتته الصلاة فلا شيء عليه وقد صلى [على] المَيِّت غيره وأجزأ عنه.

فإن أدرك تكبيرة أو ثلاثًا، وسلَّم الإمام؛ فليتَمَّ التكبير ما لم يُرفع المَيِّت من موضعه. وإذا رفع المَيِّت سلَّم، ولا تكبير عليه وبدل في ذلك.

وإذا فرغت من الرابعة فسَلِّم على الرسول ﷺ وعلى من سلَّم الله عليه، ثمَّ يسَلِّم تسليمًا خفيفة يصفح بها وجهه يمينًا وشمالًا لا يسمعها إلا من كان قربه، ثمَّ يحمل المَيِّت.

وقال: يسَلِّم على الجنازة كما يسَلِّم في الصلاة.

والصلاة على المَيِّت في كلِّ وقت جائزة، إلا في ثلاثة أوقات - للنهي عن الصلاة فيها على المَيِّت وغير ذلك، ولا يدفن فيها الأموات -: عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وعند أصحابنا: في الحرِّ الشديد نصف النهار.

ويكره الصلاة على الجنازة منتعلًا على قول، ولا بأس بذلك.

فصل: [في الدعاء للميت، والصلاة على النبي ﷺ]

عن ابن عباس قالوا: كان عمر يقول على الميت: «هذا عبدك ابن عبدك ابن أمتك، إن تغفر له تغفر لفقير، وإن تؤاخذه تؤاخذه بتكفير، قد أصبح قد افتقر إليك، وأنت أرحم الراحمين».

عن النبي ﷺ قال: «إذا غسلتموني وعطّرتموني وكفنتموني فدعوني، فإنّ أول من يصلي عليّ ربّي»^(١)، ونقلت الكافة أنّهم كانوا يسمعون تكبيرة الملائكة على رسول الله ﷺ، ولم يصلّ عليه جماعة، بل صلوا عليه متفرقين؛ فدخل الناس عليه أرسالاً، حتّى إذا فرغن النساء دخل عليه الصّبيان، ولم يؤمّ عليه أحد، ثمّ دفن وسط الليل ليلة الأربعاء.

وروي أنّ النبي ﷺ دعا للميت في الصلاة عليه، فقال: «اللّهم إنّك خلقتها - يعني النفس - وأنت قبضت روحها، وأنت هديتها الإسلام، تعلم سرّها وعلانيتها، جنّناك شفّعاء فاغفر لها»^(٢).

وقال: وعن ابن عباس قال: لمّا حضرته ﷺ الوفاة جعل الناس يدخلون عليه زمراً زمراً فيدعون له ويصلون عليه، لم يجمعهم إمام.

وقالوا: لمّا أرادوا الصلاة عليه قال عليّ بن أبي طالب: تقدّم فصلّ عليّ نبيّك يا أبا بكر، فتقدم فصلّي عليه.

(١) رواه الطبراني في الكبير، عن وهب بن منبه عن جابر وابن عباس، ر ٢٦١٠. وفي تكملة الحديث تشبيهه وتّجسيم لا يصحّان ولا يليقان بالله تعالى، وقد فصلّ الله صلّاته على النبي ﷺ في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ...﴾.

(٢) رواه أبو داود، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب الدعاء للميت، ر ٢٧٨٥. وابن أبي شيبة، نحوه، ر ٢/٨٢.

باب ٨ في التكبير على المَيِّت

روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَّتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى آدَمَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ»^(١)، وقيل: لَمَّا أَرَادُوا الصَّلَاةَ عَلَى آدَمَ ﷺ قَالَ ابْنُهُ شَيْتٌ لَجَبْرِئِيلَ: تَقَدَّمَ أَيُّهَا الرُّوحَ الْأَمِينُ فَصَلِّ عَلَيْهِ. فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَنَا بِالسُّجُودِ لِأَبِيكَ مَعَشَرَ الْمَلَائِكَةِ فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَّا أَنْ يَأْتِمَّ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلِّ عَلَى أَبِيكَ.

قيل: وأمره أن يكبر عليه ثلاثين تكبيرة. وقال بعض العلماء: قال كبر عليه أربعًا، والله أعلم.

قال عبد الله بن عمر: وكبر أبو بكر على النَّبِيِّ أَرْبَعًا، وكبر عمر على أبي بكر أَرْبَعًا، وكبر صهيب على عمر أَرْبَعًا، وكبر الحسن بن عليّ على عليّ أَرْبَعًا، وكبر الحسين على الحسن أَرْبَعًا.

وعن ابن عباس: قالوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ [كان] يكبر على شهداء بدر ما بين تسع إلى خمس، وكان يكبر من استشهد.

قال: وكبر النَّبِيُّ ﷺ على ابنه إبراهيم أَرْبَعًا، وعلى النجاشي أَرْبَعًا حين مات.

(١) رواه الدارقطني، عن أبي بن كعب بمعناه، باب مكان قبر آدم ﷺ، ر ١٨٣٥. وأخرجه الهندي في كنز العمال: عن الشيرازي من طريق ابن عباس، ر ٤٢٢٨٢.

وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رَجُلٍ مَاتَ وَكَبَّرَ خَمْسًا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: اللَّهُ شَهِدَاءُ [كشهداء] بدر؛ كَأَنَّهُ يَبْتَدِرُ إِلَيْهِمْ. وَصَلَّى عَلَى رَجُلٍ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا وَكَبَّرَ أَيْضًا.

وعن ابن عباس قال: أمر رسول الله ﷺ بحمزة فسجى [ببرده] ^(١) ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ فَكَبَّرَ تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ أَتَى بِالْقَتْلِ يَوْضَعُونَ إِلَى حَمْزَةٍ فَيُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِ مَعَهُمْ، حَتَّى صَلَّى عَلَيْهِ اثْنَيْنِ وَتَسْعِينَ صَلَاةً.

قال أبو قحطان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قيل: كانوا يكبرون على الجنائز سبعمائة وخمسة وأربعين، فلما ولي عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: إن اجتمعتم اجتمع من بعدكم، وإن اختلفتم اختلفوا من بعدكم؛ فاجتمع رأيهم على أربع تكبيرات.

مسألة: [في الخطأ والنسيان في التكبيرات]

وإذا صَلَّى الإمام على الجنائز وكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ متواليات بلا قراءة ثُمَّ انصرف فليعد الصلاة ما لم يدفن، وكذلك فيما يجوز من نحو هذا. وإن كَبَّرَ الإمام ثلاثاً وانفتل كَبَّرَ من خلفه الرابعة. وقد بلغنا أَنَّ رجلاً كَبَّرَ على جنازة ثلاثاً، وكان موسى بن عليّ خلفه فكَبَّرَ الرابعة ورفع بها صوته، لعله أراد أن يدري به أن يشتهه الناس فيكبروا. ومن أثر: وإذا صَلَّى الرجل على الجنائز، فكَبَّرَ تكبيراً متتابعاً لم يقرأ فيه ولم يدع؛ فقد مضت صلاته، وخالف السنة.

وإذا كَبَّرَ الإمام أربعاً أو خمساً، ثُمَّ وهم فزاد فيه من التكبير؛ لم

(١) في النسخ: «بحمزة فسجوده»، والتصويب والتقويم من معاني الآثار للطحاوي (١/٢٩٠)، وأخرجه عن عبد الله بن الزبير، ولم نجد من أخرجه عن ابن عباس، وإسناده حسن.



يكن معه من خلفه بمنزلة من صَلَّى الظهر أربعاً فأوهم فذهب يزيد فلم يتابعه أحد.

قال أبو مُحَمَّد - فيما وجد عنه - : من كَبَّر ثلاثاً وانصرف ناسياً فليسَبِّح له الذين خلفه، فإن عرف فليرجع يكبِّر الرابعة ثُمَّ يسَلِّم، فإن لم ينتبه حتَّى تكَلَّمَ أو التفت إلى المشرق فليعيدوا الصلاة على الجنابة^(١).

وفي أثر: فإن غلط الإمام فكبَّر أقلَّ من أربع تكبيرات وسَلِّم؛ أعيدت الصلاة على المَيِّت وصَلِّي عليه.

مسألة: [في الاختلاف في تكبيرات الجنابة]

قال بعض أهل الخلاف: هو مُخَيَّر في التكبير بين أربع وخمس.
وروي أَنَّ ابن عَبَّاس: كَبَّر ثلاثاً وكبَّر أربعاً. وروي أَنَّ ابن مسعود: كَبَّر ستاً. وَأَنَّ عليَّ بن أبي طالب: كَبَّر سبعا. قيل: وأكثر التكبير سبع.
وعن جابر بن زيد أَنَّهُ كَبَّر ثلاث تكبيرات، وبذلك يقول أَنس. وقال ابن سيرين: إِنَّمَا كان التكبير ثلاثاً، فزادوا تكبيرة.

وقال المزني وابن حنبل: لا ينقص من ثلاث، ولا يزداد على سبع، وأكثر أهل العلم على أَنَّ التكبيرات أربع، وهو العمل. وقال قوم: يكبِّرون ما كَبَّر إمامهم، وروي ذَلِكَ عن ابن مسعود.

(١) لا ندري كيف يحكم الشيخ هنا بالنقض وإعادة الصلاة رغم ما في المسألة من خلاف بَيِّن، وقد ذكره من قبل وسيذكره في المسألة الآتية، ويذكر فيها أَنَّ جابر بن زيد صَلَّى بثلاث تكبيرات ولم يعد صلاته، ولو لم ير جواز ذلك وَأَنَّ المسألة اجتهادية لَمَا فعل ذلك أو سكت عن فعل ذلك، كما أَنَّ عمر بن الخطَّاب هو الذي جمع الناس على الأربع حتَّى لا يختلف الناس بعده، والله أعلم بالصواب.

مسألة: [في زيادة ونقصان التكبيرات]

قال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى شَهْدَاءِ بَدْرٍ أَرْبَعًا، وَعَلَى وَلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ أَرْبَعًا، وَعَلَى شَهْدَاءِ أُحُدٍ أَرْبَعًا، وَعَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا. وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ أَيَّامَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ.

وَمَنْ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ فَكَبَّرَ اثْنَانِ نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا؛ فَعَلِيهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَدْفَنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ غَلَطَ الْإِمَامُ فَكَبَّرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعٍ وَسَلَّمْ؛ أُعِيدَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ ذِي قَبْلِ كَمَا وَصَفْتَ لَكَ.

وَمَنْ أَدْرَكَ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَسَلَّمْ الْإِمَامُ فَلْيَتِمَّ التَّكْبِيرَ مَا لَمْ يَرْفَعْ الْمَيِّتَ مِنْ مَوْضِعِهِ. وَإِذَا رَفَعَ سَلَّمَ وَلَا يَكْبُرُ وَلَا يَدْفَعُ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ زَادَ الْإِمَامُ التَّكْبِيرَ أَوْ نَقَصَ فَلَا إِعَادَةَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْبُرُونَ مِنْ قَبْلِ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ أَجَازَ تَكْبِيرَ ثَلَاثٍ لَضَيْقِ الْوَقْتِ؛ فَفِي هَذَا لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ^(١).

(١) فِي (و): + « قَالَ النَّاسِخُ: وَجَدْتُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ أَمَرَ وَلَدَ الْمَهْلَبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ أَنْ يَكْبُرَ عَلَى أَبِيهِ ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ خَافَ غُرُوبَ الشَّمْسِ؛ فَقَالَ وَلَدُ الْمَهْلَبِ: إِنِّي أَخَافُ الْحِجَاجَ. فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ: قُلْ لَهُ: أَمَرَنِي جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ. رَجِعْ.»

في الصلاة على النساء والصبيان

قال أبو الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: في الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى [عَلَى] امْرَأة فقام عند وسطها، وكذلك الرجل. وعند أصحابنا: ما^(١) يستحب أن يقوم على جنازة الرجل مِمَّا يلي الصدر، وفي قيامه على جنازة المرأة قرب الرأس.

ومخالفونا مختلفون في ذَلِكَ؛ قال قوم: حيال الصدر رجلاً كان أو امرأة. وقال قوم: يقوم مِمَّا يلي صدر الرجل. وكان الحسن البصري لا يبالي أين قام من الرجل والمرأة.

قال: يستحب للإمام أن يقوم على جنازة المرأة مِمَّا يقرب الرأس، والرجل قرب الصدر.

مسألة: [في صفة الصلاة على النساء والصبيان]

واعلم أَنَّ الصلاة على النساء والصبيان والرجال واحدة وقد تقدّم ذكرها، إِلَّا أَنَّهُ يستحب الصلاة على الأطفال إذا كان آباؤهم من أهل الولاية أن يثني على الله ﷻ، ثُمَّ يكبّر ثُمَّ يقرأ الحمد، ثُمَّ يكبّر ثُمَّ يقرأ الحمد، ثُمَّ يكبّر ويصلي على النبي ﷺ، ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ويقول: «رَبِّي الذي يحيي ويميت وهو حيٌّ لا يموت، بيده الخير وهو على كلِّ شيء قدير.

(١) كذا في الأصل ولعلها زائدة.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَحْيَانِنَا وَأَمْوَاتِنَا وَشَهْدَائِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذُكُورِنَا وَإِنَاثِنَا الصَّالِحِينَ. اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِأَبْوَيْهِ خَلْفًا وَلَنَا سَلْفًا وَأَجْرًا وَذَخْرًا، وَنَضَّرْ بِهِ وَجْهَيْهِمَا، وَثَقَّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَضِلَّنَا بَعْدَهُ، ثُمَّ يَكْبُرُ الرَّابِعَةَ وَيَسَلِّمُ. وَأَيْضًا لِلصَّبِيِّ.

وإن كان المَيِّتَ طفلًا من أطفال المسلمين الذين يتولاهم، أو كان أبوه من أهل الولاية ترخَّم عليه، وقال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا سَلْفًا وَفَرْطًا^(١) وَأَجْرًا، وَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَضِلَّنَا بَعْدَهُ»، ثُمَّ يَكْبُرُ الرَّابِعَةَ وَيَسَلِّمُ.

وإن كان المَيِّتَ طفلًا مِمَّنْ لَا تَتَوَلَّاهُ وَلَا تَتَوَلَّى وَالِدُهُ فَاسْتَغْفِرْ لَذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، ثُمَّ سَلِّمُ. وَإِنْ كَانَ الطِّفْلُ مِمَّنْ لَا يَتَوَلَّاهُ فَقَدْ ذَكَرْنَا [حُكْمَهُ] فِيمَا تَقَدَّمَ.

وأيضًا: لِلصَّبِيِّ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا سَلْفًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا قَرْضًا، اللَّهُمَّ أَلْحِقْهُ بِنَبِيِّهِ»، و[قل] مَا يُصْلِحُ اللَّهُ لَكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ وَسَلِّمُ.

(١) في النسخ: قرضًا، ولعل الصواب ما أثبتناه من كتب الفقه واللغة.

باب ١٠ في ترتيب الجنائز إذا اجتمعت، والأولى بالصلاة عليها

وإذا وضعت^(١) الجنائز من الرجال قَدَّم نحو القبلة أقرؤهم وأفضلهم، كذلك في القبر.

وإن كان رجال وصبيان ذكران؛ كان الرجال ثُمَّ الصبيان، الأكبر ثُمَّ الأصغر.

وإن كان عبيد كان العبيد الذكران من بعد الصبيان الأحرار وإن كان العبيد بالغين.

وإن كان - أيضًا - نساء حرائر فَإِنَّهُ تكون النساء الحرائر من بعد العبيد الذكران، ثُمَّ الإمام من بعد النساء الحرائر. ويكون آخر جنازة ناحية الإمام، وأولهم ناحية القبلة، والصلاة على جميعهم واحدة.

والأولى بالصلاة على الجنازة: الأب ثُمَّ الزوج ثُمَّ الابن ثُمَّ الأخ ثُمَّ العم^(٢)، الأقرب فالأقرب. [و]إن لم يكن والدها حيًّا، وكان جدها لأبيها؛ فالجدُّ أولى بالصلاة عليها، ويقوم مقام أبيها.

وإن أوصى موصٍ أن يصلي عليه فلان أو لا يصلي؟ فأرى أن يصلي

(١) في (و): تعنت؛ ولعلَّ الصواب ما أثبتنا.

(٢) في (و): + «لعله ابن العم».

عليه من هو أولى بالصلاة على الجنابة، إلا أن يكون له من [لا] يلي الصلاة فيتقدم أو صياؤه^(١).

وإذا اجتمع جنائز النساء قدام أفضلهن، إلا قول منير فإنه يعترض بالجنائز فتصفت بين يدي الإمام، قال: وكذلك في جنائز الرجال. قال هاشم: ولم أسمع هذا القول إلا من منير.

والأولى بالجنابة أقربهم إلى الرحم إذا كان يحسن الصلاة.

وقال مُحَمَّد بن محبوب: إذا اجتمعت الجنائز قدام الرجال الأحرار ثم الصبيان ثم العبيد ثم النساء الحرائر ثم الصبايا الحرائر، ثم الإماء الصبايا من الحرائر يكن [مما] يلي الإمام. قال: وكلُّ صنف من هؤلاء يقدم ذوو الفضل منهم، فإن استوا قدام الأسنان، ويُقدم من الصبيان من كان والده أفضل في دينه.

وإذا هلك امرأة وصبي قدام الصبي ثم المرأة من خلفه.

وإن هلك رجلان قدام أفضلهما، فإن كانا فاضلين قدام أسنهما.

وإذا اجتمعا من جنائز النساء اثنتان فأكثر؛ فإنهن يوضعن بعضهن إلى جنب بعض، ثم يُصلّى عليهن جميعاً بأربع تكبيرات، ويقوم الإمام إلى آخرهن.

وقال الربيع: توضع الجنائز بعضها خلف بعض كعرف الديك، ويقدم الرجال وتؤخر النساء.

وقال: عن أبي عبيدة: يكون الرجال مما يلي القبلة والنساء مما يلي الإمام.

(١) في (و): + «وفي نسخة: إلا أن يكون له من يلي الصلاة فيتقدم ما أوصى به غيره».

وقال أبو المؤثر: الأولى بالصلاة: الأب ثم الزوج ثم الابن ثم الأخ ثم الأقرب فالأقرب.

قال ابن عباس: [...] قال بعضهم: الابن أولى من الأب.

وقال الفضل بن الحواري: ومن يلي الصلاة على الجنازة فله أن يقدم الصلاة عليها من لا يتولاه إن شاء.

وإذا حضر قوم في موضع جنازة، فأمر رجل منهم رجلاً بالصلاة عليها؛ [كان] الأمر غيره أولى بالصلاة. ومنه قال أبو إبراهيم: وإذا كان الولي يعرف أنه يكبر للأمر وفي نفس المأمور له إنمّا أمره برأي الولي فلا بأس. وإن كان شيء يرتاب فيه؛ فيجب ألا يصلي إلا برأي الولي.

وقال أبو الحواري: من حضر جنازة فدعي للصلاة عليها، وهو غير متوضئ وهم متوضئون، وليس فيهم من يحسن الصلاة غيره؛ فجائز له أن يتيمم ويصلي عليها بالتميم.

ومن دُعي لجنازة ليصلي عليها، فأبى ولي الجنازة وكره أن يصلي عليها؛ فلا يصل عليها إلا برأي ولي الجنازة.

وقال غيره: ومن أوصى إلى رجل يطهره ويكفنه ويصلي عليه، وله أولياء؛ فله ذلك دون الأولياء.

وقال مالك بن غسان: ومن قال في صحته وفي مرض موته: فلان في حرج من الله إن متُّ [ف]غسلني أو شيع جنازتي أو صلى عليّ أو وضعني في قبوري أو عزى بي، ثم مات، وكان هذا أولى الناس به؛ فلا نرى بأساً إن فعل شيئاً من ذلك؛ لأن فعل أبواب البرّ [لا يجوز النهي عنها]^(١)، وهو أولى منه.

(١) هذه الزيادة من منهج الطالبين للشقسي.

وكذلك إن كان غيره أولى بالميت منه، ثم أمره الولي أن يفعل شيئاً من ذلك ففعله؛ فليس عليه بأس إن شاء الله.

قال غيره: وسيّد العبد يصلّي على عبده دون ابن العبد وإن كان حرّاً. وإذا مات رجل بأرض الغربّة مع النساء فيهنّ أمّه أو أخته، ورجل غريب؛ فإنّه يصلّي عليه الغريب دون النساء، ويصلّين النساء خلفه. ومن كان والده أو ولده مشرّكاً ومات؛ فلا يصلّي عليه جنازته، ولا يقيم على قبره. وإذا أراد [أن] يمضي في جنازته ويدفنه فلا بأس.

مسألة: [في اجتماع الجنائز]

قال أبو محمّد: إذا اجتمعت الجنائز؛ فالرجال الأحرار، ثمّ الصبيان الأحرار، ثمّ الرجال من العبيد، ثمّ النساء الحرّات، ثمّ الصغار من النساء الحرّات، ثمّ الإمام، والمقدّم ممّا يلي القبلة، والمخلفون ممّا يلي الإمام.

وقال: لا تجوز الصلاة خلف الفاسق في الجنائز. فانظر في الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة في كلّ هذا تفسير لمعناه قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ١٢٤).

مسألة: [في الأولى بالصلاة على الميت، وصلاة النساء]

والأولى بصلاة الميت عندي: أفضل القوم؛ لقول النبي ﷺ: «ليؤمّ القوم أفضلهم»^(١)، وهذا الخبر مفهوم ولم يخصّ ﷺ صلاة من صلاة.

وقال أصحابنا: غير هذا.

(١) رواه الربيع، عن ابن عبّاس بمعناه، كتاب الصلاة ووجوبها، باب في الإمامة والخلافة في الصلاة، ٢٠٩، ٥٧/١. ومسلم، عن أبي مسعود بمعناه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ن أحق بالإمامة، ٦٧٣، ٤٦٥/١.



فإن اعتلّ معتل بقول الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: ٦) قيل له: قد يكون أولى بالميت من طريق الرحم عبداً أو ذمياً؛ فلا يكون به في الصلاة.

وإذا حضرت جنازة ولم يحضر إلا النساء؛ فمنهم من قال: يدفنه ولا يصلين عليه. ومنهم من قال: يصلين عليه. وقيل أيضاً: منهم من رأى يصلين عليه كما أنه لو عدم من يغسله من الرجال غسلته النساء. ومنهم من قال: لا يصلين عليه.

وعن الحسن: أن النساء لا يصلين على الرجال.

وعن بعض: أن النساء لا يتقدمن الرجال في صلاة. وإذا عدم من يغسله من الرجال غسلته النساء.

ومنهم من قال: لا يصلين عليه؛ لأنّ الغسل سنة.

وعن أبي الحسن: أن النساء لا يصلين على الرجال. وعن بعض: أن النساء لا يتقدمن الرجال لا في صلاة ولا في حياة ولا ممات.

وإذا أقرّ رجل من أولياء الميت رجلاً أن يصلّي على الميت، وولد الميت حاضر؛ فلا يجوز.

وأولى الناس بالصلاة على الميت أفضلهم جميعاً.

وقيل: توفيت فاطمة عليها السلام بين المغرب والعشاء، فحضرها أبو بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام، فلمّا وُضعت ليُصلّى عليها قال عليّ: تقدّم يا أبا بكر. قال: أتقدّم وأنت شاهد؟ قال: نعم، لا يصلّي عليها غيرك. فتقدّم أبو بكر وصلّى عليها، ودفنت ليلاً.

ومن أوصى أن يصلّي عليه رجل بعينه؛ ففيه اختلاف بين أصحابنا وبين

مُخالفينا أيضًا؛^(١) فقال بعض مخالفينا: من أوصى إلى رجل بعينه أن يصلي عليه بعد موته لم يكن هو أولى بالصلاة عليه من غيره، إلا أن يكون أقرأهم. وقال بعضهم: الوصيُّ أولى بذلك.

مسألة: [في صلاة العبد على ابنته الحرّة]

والعبد إذا حضر جنازة ابنته وهي حرّة؛ فإن شاء العبد تقدّم، وإن شاء أمر من يتقدّم للصلاة.

مسألة: [في ترتيب الجنائز]

قال الحسن: وإذا التقت الجنائز فيقدّم الأفضل من الرجال ممّا يلي القبلة، ثمّ الذي دونه، ثمّ المرأة خلفه، وكذلك في القبر، الرجل ممّا يلي القبلة، ثمّ المرأة. إلا أنّهم اختلفوا في تقديم الجنائز عند الصلاة؛ فمنهم من قال: يكون ذلك والأفضل ممّا يلي الإمام. وقال آخرون: يكون الأفضل ممّا يلي القبلة، والذي دونه ممّا يلي الإمام؛ فانظر في ذلك.

وإن مات عشرة أنفس في موضع واحد جاز له أن يصلي عليهم صلاة واحدة، ويكون الرجال ثمّ الصبيان ثمّ النساء.

وإن التقت الجنائز من الرجال والنساء؛ قدّم نحو القبلة أقرؤهم وأعلمهم وأفضلهم، وكذلك في القبر. فإن كان صبيان ذكراً كان الرجال ثمّ الصبيان ثمّ النساء.

وإن كان عبيد وإماءً كان الرجال الأحرار ثمّ الصبيان ثمّ العبيد الذكراً، ثمّ النساء الحرائر بعد العبيد، ثمّ الإماء بعد ذلك، ويصلي عليهم صلاة واحدة.

(١) في (و): + «قال بعض مخالفينا: من أوصى إلى رجل بعينه؛ ففيه اختلاف بيننا وبين مخالفينا».



مسألة: [في الأولى بالصلاة على المَيِّت]

والأولى بالصلاة على المَيِّت إذا حضر: الإمام وأمير الجيش؛ فإن لم يحضروا فالأب ثم الزوج ثم الابن ثم الأخ ثم الأقرب فالأقرب؛ لرواية عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَصْلِي بِإِذْنِ أَوْلِيَائِهَا»^(١). ومنه أَنَّ أصحابنا يستأذنون الأولياء، فإذا لم يكن رجال استأذنوا النساء. وبعض أصحابنا رأى الصلاة إلى القوم، يقدّمون من رضوا يصلي بهم في الجنائز كغيرها.

فإن تقدّم مصلّ فصلّى عليه بغير أمر من الخارجين ولا الأولياء؟ قال: هذا من الأئمة الخارجين؛ فكيف يجوز ذلك له [وقد] جعل نفسه في غير موضعها؟! فإن صلّى على المَيِّت لم يُعَدَّ عليه الصلاة مرّة أخرى.

وإذا لم يكن للمَيِّت وليّ من المسلمين [تقدّم] رجل يصلي عليه، وهو أيضًا الذي يلي دفنه، كذا عرفت عن بعض المسلمين.

مسألة: [في أحق النساء بالصلاة]

وأحقّ النساء بالصلاة الوالدة ثمّ البنت ثمّ الأخت ثمّ الأقرب فالأقرب. وأمّا الزوجة فليس لها في الصلاة إلاّ كغيرها من النساء ما كانت قرابة دونها؛ لأنّ الزوج إنّما قريب منزلته في حال الصلاة على المرأة بعد أبيها دون ولدها وأخيها من أجل أنّ الله تعالى جعله في منزلة الحياة في كتابه وسنّة نبيه إمامًا لها وقوامًا عليها في جميع أمرها، والزوجة ليس لها على زوجها ذلك ولا تكون قوامه عليه، وغيرها من القرابة أحق بالصلاة عليه وأولى به.

وفي كتاب: إذا حضر الذمّيّ جنازة أحد أولاده وهم مسلمون استؤذن في الصلاة عليها، والمسلمون يصلّون عليها؛ إنّما يستأذن في هذا الباب خاصة، وإنّما سائر الأرحام مثل الأخ أو غيره من أهل الذمّة، والله أعلم.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

باب ١١ فِيمَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتَى، وَمَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ

جاء الأثر عن الفقهاء من المسلمين: أَنَّهُ [من] كان من أهل الصلاة وهو أقلق لم يَخْتَن أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَلَا تَحِلُّ مَنَاقِحَتَهُ، وَلَا تَوَكَّلُ ذَبِيحَتَهُ، وَإِنْ مَاتَ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ حُدَّ فِي الرِّزَا فَإِنَّهُ يَدْفَنُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

وعن عليٍّ: إِذَا عَرَفْتُمُ الْجَنَازَةَ أَنَّهَا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، فَصَلُّوا عَلَيْهَا. وَإِذَا عَرَفْتُمُ أَنَّهَا مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ؛ فَلَا تَصَلُّوا عَلَيْهَا. وَإِنْ لَمْ تَعْرِفُوا أَيَّ ذَلِكَ هِيَ؛ فَصَلُّوا عَلَى، الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْهُمْ تَصَبُّهُ دَعْوَتِكُ.

ومن كان له والد أو ولد مشرك ومات فلا يُصَلَّى عليه ولا يقيم على قبره، وإن أراد أن يمضي خلف الجنابة فلا بأس.

[وعن أبي عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١): وَإِذَا أَسْلَمَ صَبِيٌّ ذَمِّيٌّ وَكَانَ يَصَلِّي إِلَيَّ أَنْ رَاهِقَ الْبُلُوغَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ الْبُلُوغِ؛ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ.

وَالصَّبِيِّ [إِذَا كَانَ] سَبِيًّا فَيَمُوتُ وَهُوَ فِي مَلِكِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ. وَمَنْ وَقَعَ مِنَ الصَّغَارِ فِي سَهْمِ مُسْلِمٍ، ثُمَّ مَاتَ؛ صَلِّيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حَكْمَهُ حَكْمُ الْعَبِيدِ.

(١) هذه الزيادة من: منهج الطالبين، ٤٢٧/٣ (ش).



ومن مات وهو في ملك مسلم ضلِّي عليه، وإن كانوا في أخذ الفيء لم يصلَّ عليهم، وبه يأخذ أبو أيُّوب.

والمولود إذا استهل ضلِّي عليه، واستهلاله أن تبين حياته بصياح أو غيره. والمولود إذا قالت القابلة: إنَّه خرج أوَّله حيًّا وآخره في الرحم لم يخرج حتَّى مات؛ فإذا لم يخرج من الرحم حتَّى مات لم يورث ولم يصلَّ عليه. يقال: قابِلَةُ المرأة وقبيلتها، وهي: التي تقبل الولد عند الولادة، والجمع القوابل. قال امرؤ القيس:

أصالحكم حتَّى تَبوؤوا بمثلها كصرخة حُبلى أسلمتها قبيلها^(١)

أراد: قابلتها. قال آخر:

فشبَّهت رأس الجنينة إذ طحا كسقط زندي بين أيدي القوابل^(٢)

والمَيِّت إذا وجد على الساحل أو في الصحراء أو في موضع من المواضع؛ فإن كان سالم الجوارح أو قد ذهب من جوارحه شيء وفيه رأسه بعد، وكان في دار الإسلام ضلِّي عليه. وإن كان قد ذهب رأسه وبقي البدن وحده؛ ضلِّي عليه أيضًا. وإن وجد الرأس وحده؛ ضلِّي عليه أيضًا. وإن ذهب الرأس وشيء من الجوارح لم يُصلَّ عليه. وإن كان في دار الحرب؛ لم يُصلَّ عليه.

وإن وجد فيه شيء من جوارحه غير الرأس، مثل يده أو رجله أو شبه ذلك؛ فلا يُصلَّى عليه.

(١) البيت من الطويل ينسب لأعشى بني قيس بن ثعلبة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

سيرة ابن هشام، ٣٠٩/١. الصحاح في اللغة، (قبل). ولم نجد من نسبه إلى امرئ القيس.

(٢) البيت من الطويل لم نجد من ذكره.

وإن كان في البحر، وكان يقاتل العدو وأنت تراه حتى ضرب ووقع في البحر وأنت تراه، ثم وجدته في الساحل أو الصحراء أو في موضع من المواضع؛ فإن كان سالم الجوارح، [أو] في جوارحه شيء وفيه رأسه، أو انقطع وذهب وبقي نصفه الذي فيه الرأس؛ فصل عليه. وإذا لم يكن فيه الرأس فلا تصل عليه. [و]إن وجدت النصف وقد ذهب بعض أعضائه فصل عليه إذا عرفته.

وإن وجد [من] الميِّت [النصف]^(١) الذي يلي الرجلين فلا يُصلَّى عليه، وإن صُلِّيَ عليه فحسن إن شاء الله^(٢).

فإن رأيتَهُ وهو يقاتل حتى ضرب فقطع نصفين، فوقع النصف في البحر، والنصف الذي ممَّا يلي الرجلين وقع معهم في المركب؛ فلا يُصلَّى عليه، وإن صُلِّيَ عليه فحسن، ولا أرى بذلك بأسًا.

والنغل إذا مات صُلِّيَ عليه. وقال الربيع: ولد الزنا يُصلَّى عليه، وهو خير الثلاثة.

وإنما قيل: هو شرُّ الثلاثة، وذلك أنه كان في رجل وامرأة فجرا فولدت منه ولدًا، ثم أسلما ولم يسلم ولدها؛ فقيل: شرُّ الثلاثة.

والمتلاعنان إذا ماتا وقد تلاعنا صُلِّيَ عليهما.

ومن اعتكف في مسجد فقتل ولم يُصلَّ عليه، ولم يعلم ابن من هو، فوجدت رأسه أو شيئًا منه قد عرفته؛ فاجمع ذلك وصلِّ على ما وجدت منه وادفنه.

(١) في (و): فراغ قدر كلمة، فوَّقه حرف: «م»، والتقويم من: منهج الطالبين، ٤٢٩/٣ (ش).

(٢) في (و): فراغ قدر كلمة، فوَّقه حرف: «م». والتقويم والإضافة من: منهج الطالبين، ٤٢٩/٣ (ش).



ومن وُجِدَ ميتًا فلا تُصلِّ عليه، إلا أن يولد حيًّا فيموت بعد ذلك فيصلي عليه.

ومن مات تحت الرجم بالبيّنة فلا يُصلَّى عليه. ولا بأس بالصلاة على من أقرَّ على نفسه تائبًا. ومن أقرَّ على نفسه بغير بيّنة، وأقيم عليه الحدِّ ومات؛ فإنه يُصلَّى عليه.

مسألة: [في الصلاة على المنافقين، وأولاد الزنا]

قال ابن عباس: قدفة عائشة جلدتهم النَّبِيُّ ﷺ فتابوا من ذلك، غير عبد الله بن أبيٍّ فإنه مات على نفاقه ولم تقبل توبته، وإنَّما يتقبل الله من المتقين، ولم يكن عبد الله من المتقين، ولم يتب توبة نصوحًا، وفيه نزلت: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا نَفَمٌ عَلَىٰ قَبْرِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (التوبة: ٨٤)، قال ابن عباس: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى على عبد الله بن أبيٍّ المنافق، وذلك قبل أن ينهى عن الصلاة على المنافقين.

قال النقاش^(١): لَمَّا تَوَفَّى عبد الله [بن أبيٍّ] جاء ابنه إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: «أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفَنُهُ فِيهِ وَصَلِّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ»، فأعطاه [النَّبِيُّ ﷺ] قَمِيصَهُ، فقال: «أَذِنِّي حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ»، فأذنه، فلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عَمْرٌ، فقال: «أَلَيْسَ اللَّهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ؟» [فَقَالَ: «أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ»]، فَصَلَّى عَلَيْهِ؛ [فَأَنْزَلَ اللَّهُ] هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا نَفَمٌ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾^(٢)، وله تَمَامٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ هَارُونَ، أَبُو بَكْرِ النَّقَاشُ (٢٦٦ - ٣٥١هـ)، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو بِلَفْظٍ قَرِيبٍ، بَابُ الْكِفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يَكْفِي... ر ١١٩٠. وَالتِّرْمِذِيُّ مِثْلَهُ، بَابُ وَمِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ، ر ٣٠٢٣.

وقال قائل من الفقهاء: إن لم تصلُّوا على أهل قبلكم فدعوهم لغيركم.
وقال: إنّما نهى الله نبيّه أن يصلّي على المنافقين إذا ماتوا على الكفر؛
قوله في سورة «براءة»: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾،
فأخبر عنهم فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: ٨٤) يعني: أنّهم كفروا
بتوحيد الله ومحمّد ﷺ. وأمّا من مات من أهل الكتاب من أهل التوحيد
والبغي؛ فللمسلمين أن يصلُّوا عليهم.

وأمّا ثلاث خصال من السنّة: الجهاد مع كلّ خليفة عدل، والصلوات مع
كلّ [بارّ وفاجر]، والصلاة على من مات من أهل القبلة؛ فإنّ صلاتكم عليه
سنّة، ولا تشهدوا على أهل القبلة بشرك، وجاهدوا مع [كلّ] بارّ^(١).

وقال عليّ بن أبي طالب: المولود من الزنا اصنعوا [به] ما تصنعون
بموتاكم.

وقال قتادة: كان فينا ابن زانية فعاش حميدًا وقُتل شهيدًا.

عن ابن عمر عن النّبِيِّ ﷺ: «أنّه صلّى على زانية ماتت في نفاسها»^(٢).

وقال الفقهاء: إذا خرج المولود من بطن أمّه في سبعة أشهر أو دون
ذلك؛ فلا يصلّي عليه ولا يورث، ولكن يغسل ويكفّن ويدفن.

فإن خرج من بطن أمّه حيًّا، ولو أنّه ولد زنا؛ فإنّه يصلّي عليه، وقد يقال:
هو خير الثلاثة.

وقال أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن محبوب: [الصلاة] على ولد الزنا

(١) في (و): + «وصلُّوا على من مات من أهل القبلة فإن صلاتكم عليه سنّة».

(٢) رواه البخاري، على سمره بن جندب بلفظ قريب، باب الصلاة على النفساء إذا ماتت، ١٣٣١،

١١٢/٢. ومسلم، مثله، باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه، ٩٦٤، ٦٦٤/٢.



أفضل من تركها، وَإِنَّمَا يَأْتِمُ مِنْ فِعْلِ [الزنا]، والفعل مُحَرَّمٌ، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤. والإسراء: ١٥. وفاطر: ١٨. والزمر: ٧).

قال أبو المؤثر: قد صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ على عبد الله بن أبيّ، ثُمَّ حَرَّمَ اللهُ عليه خاصة دون المؤمنين، وأحلَّ لسائر المؤمنين الصلاة عليهم.

مسألة: [في اختلاف من يُصَلَّى عليه]

وإذا ولدت يهوديّة من مصلٍّ، فخرج بعض الولد ثُمَّ مَاتَا؛ فليس عليهما صلاة؛ لأنَّ الولد لم يستهلَّ لَمَّا ماتت المرأة، ومات الولد في بطنها من قبل أن يخرج كَلَّهُ.

فإن خرج بعضه حيًّا ثُمَّ مات من بعد مَوْتِهَا، وَصَلِّيَ على الولد؛ قال أبو الحواري: أرجو ألا يكون بذلك بأس، وَإِنَّمَا تكون الصلاة على الولد، وذلك أَنَّهُ قيل: إذا مات مسلم ومجوسيّ، ولم يعرف هذا من هذا؛ غسلًا جميعًا ثُمَّ صَلِّيَ عليهما، وتكون الصلاة على المسلم.

غيره من أثر: ومن أكله السبع فذهب به، ولم يُقَدَّر عليه ولا على شيء منه؛ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عليه.

وإن قطعت يد رجل بالقصاص؛^(١) قيل: يُجْمَعُ ذلك ثُمَّ يُصَلَّى عليه.

وإن مات المسلم بأرض ليس فيها مسلم، وَوَلِيَّه الكَفَّار ودفنوه؛ فإنَّ للمسلمين أن يصلُّوا عليه، وَيُصَلِّيَ عليه وليُّه ومن حضره إذا علموا أَنَّهُ لم يصلَّ عليه. فإن [لم] يعلموا صَلِّيَ عليه أم لم يصلَّ عليه، ولا يدرون وَليَّه المسلمون أو الكَفَّار؛ لم يصلَّ عليه.

(١) في (و): + «ثُمَّ».

وعن قتادة عن عطاء^(١) عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ لَمَّا بَلَغَهُ موت النجاشي قال: «صَلُّوا عَلَيَّ أَخَ لَكُمْ مَاتَ بِغَيْرِ بِلَادِكُمْ»^(٢)، فَصَلَّى عَلَيْهِ رسول الله ﷺ وأصحابه، فصففنا خلفه صفوفًا. قال جابر: فكنت في الصفِّ الثاني أو الثالث. قال: وكان اسم النجاشي: مصحمة، ويروى: أصحمة وقيل: أصحم بن الحسن. قال: بلغنا ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ.

قتادة: عن بكر بن عبد الله «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَلَغَهُ مَوْتَ النَّجَاشِيِّ اسْتَغْفَرَ لَهُ»، قال: بلغنا ذلك.

وقال ابن عباس: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ عَلَى النَّجَاشِيِّ مَلِكِ الْحَبْشَةِ»، ومات بالحبشة؛ فبلغ ذلك النَّبِيَّ ﷺ وهو بالمدينة، فقام في المصلَّى وقام أصحابه واستقبل القبلة، وصلَّى عليه، وكَبَّرَ أَرْبَعًا.

وعن موسى قال: بلغنا أَنَّ مَوْسَى بْنَ أَبِي جَابِرٍ صَلَّى عَلَيَّ عَلَى الرَّبِيعِ بِإِزْكِي حِينَ بَلَغَهُ مَوْتَهُ بِالْبَصْرَةِ^(٣).

وفي كتاب: عن قتادة عن أبي هريرة قال: لا تصلِّي الملائكة على نائحة ولا مرثية. وبلغنا أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قال: لا حُرْمَةَ لَهَا.

مسألة: [في الصلاة على الميِّت مرتين]

ولا يجوز أن يصلِّي [على] الميِّت مرتين؛ لأنَّ الفرض قد سقط بالمرَّة الأولى، والثانية لو فعلت لكانت نفلًا، ولا يصحُّ التنفُّل بالصلاة على الميِّت. والإجماع أيضًا مانع من ذلك، أنَّه ليس لأحد أن يعيد الصلاة على الميِّت، والله أعلم.

(١) في (و): «وعن قطا بن عطا»، وهو تصحيف وتحريف بينان؛ والتصويب من كتب الحديث.

(٢) رواه أحمد، عن جابر بلفظ قريب، ر١٤٤٣٤، ر١٤٧٥٤. والبيهقي في سننه مثله، ٥٠/٤.

(٣) هذا الأثر يصرِّح بمكان وفاة الإمام الربيع في البصرة، ويخالف ما اشتهر عند بعض العُمانيين أنَّه توفي في بلدة غضفان بصحار أعلى ساحل عُمان.



مسألة: [في الصلاة على السقط، والطفل]

وإذا علم حياة السقط باستهلال أو غيره ضلِّي عليه؛ لقوله ﷺ: «صلُّوا على موتاكم»، والسقط من موتانا.

وإذا لم تعرف له حياة لم تلزمه الصلاة؛ لأنَّ من لم تُعلم له حياة لم يُسمَّ ميتاً، وذلك أنَّ الأصل أنَّ الروح لم تُنفخ فيه، وإذا كان كذلك لم تجب الصلاة عليه إلا بتيقن حياته.

وقال بعض: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ»^(١)، [و] يسأل عن هذا.

واختلف في إبراهيم بن النَّبِيِّ ﷺ؛ فقال قوم: إنَّه مات وهو ابن ثمانية عشر شهراً؛ فلم يصلَّ عليه^(٢). وقال قوم: بل صلَّى عليه.

قالت عائشة: «لَمَّا مَاتَ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى^(٣) عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَقَاعِدِ»^(٤)، وهو قول أهل العلم.

(١) رواه أحمد، عن المغيرة بن شعبة بلفظه، ١٧٤٦٨. وأبو داود، مثله، باب المشي أمام الجنائز، ٢٧٦٦.

(٢) رواه أبو داود، عن عائشة بلفظه، باب في الصلاة على الطفل، ٢٧٧٢.

(٣) كذا في الأصل، وهو ما رواه أبو نعيم عن ابن عباس (كنز العمال، ٣٥٥٥٥)، ولكن روى أبو داود غير ذلك في سننه من رواية عائشة: «مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بَنُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَهْرًا فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، باب في الصلاة على الطفل، ٢٧٧٢. ولم نجد من نسب إلى عائشة الصلاة عليه، والله أعلم.

(٤) رواه أبو داود، عن البهي بلفظه، ولم نجده عن عائشة، باب في الصلاة على الطفل، ٢٧٧٣. والبيهقي في الكبرى، مثله، ٦٥٨٠، ٩/٤.

مسألة: [إذا خرج الولد ميتاً]

قال أبو مُحَمَّد: إذا خرج الولد ميتاً؛ قال أصحابنا: يغسل ولا يُصَلَّى عليه، وكذلك قال أبو حنيفة، وأظنَّ الشافعي.

مسألة: [متى يُصَلَّى على الجنين؟]

النَّبِيُّ ﷺ قال: «اغسلوا موتاكم، وَصَلُّوا عَلَى موتاكم»، وهو من موتى المسلمين. وقال أبو مُحَمَّد: الجنين وهو الولد إذا ولد حيّاً وصاح صَلَّي عليه. وإن ولد ميتاً؛ فبعض قال: يُصَلَّى عليه. وقال أبو مُحَمَّد: يُصَلَّى عليه إذا خرج حيّاً أو ميتاً قد كمل خلقه، غسل وصلَّي عليه.

مسألة: [في من يُغَسَّل ويُصَلَّى عليه؟]

وإذا وجد رجل ميتاً أو مقتولاً جسداً بلا رأس؛ فَإِنَّهُ يغسل ويُصَلَّى عليه. وكذلك إن وجد رأسه وصدره غسل وصلَّي عليه. وإن وجد نصفه ممّا يلي الرجلين فلا يغسل ولا يُصَلَّى عليه ويدفن. وَإِنَّمَا يغسل ويُصَلَّى عليه ما وقع عليه اسم إنسان، و[ما] كان من الأعضاء لا يغسل ويدفن ولا يُصَلَّى عليه، مثل الرأس وغيره.

ولا يُصَلَّى على عضو من أعضاء المسلمين؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرنا بالصلاة على موتى المسلمين، فلا يجوز أن يُصَلَّى على ميت [في موضع] (١) ورد النهي عن الصلاة فيه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يرد بتخصيص صلاة من صلاة. وإذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى المشركين؛ قصد بالصلاة على قتلى المسلمين ودعا لهم.

(١) هذا التقويم من جامع ابن بركة، ٢٨٩/١.



والبغاة إذا قتلوا لم يُغَسَّلوا ولم يُصَلَّ عليهم، ولكن يدفنون لتواري جيفهم عن الناس.

مسألة: [في الصلاة على المصلوب]

وأوجب الصلاة على المصلوب من المسلمين ظلمًا، كذا وجدت عن بعض أصحابنا، والله أعلم.

ومن كتاب: المصلوب لا يُصَلَّى عليه، والله أعلم.

مسألة: [في الصلاة على أهل القبلة]

أمر النَّبِيِّ ﷺ بالصلاة على موتى المسلمين من الأطفال، ومن البله والمجانين، ولم يستثن منهم أحدًا؛ فالواجب إجراء العموم على ظاهره وعمومه [إلا] ما خصه دليل.

قال جابر: وَصَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وروي عن عمر من طريق لا يثبت «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى [عَلَى] عِظَامِ بِالشَّامِ»^(١). ومختلف في الصلاة [على] الأعضاء اختلافًا كثيرًا بين مُخالفينا.

(١) رواه ابن أبي شيبة عن جابر عن عامر، ر٤/١٥٨. وابن المنذر في الأوسط، مثله، ر٣٠٣٥، وذكر الاختلاف الواقع بين الفقهاء فقال: «...وكان الشعبي يقول: «يصلى على البدن»، وقال مالك: «لا يصلى على يد، ولا على رأس، ولا على رجل، ويصلى على البدن»، وكان الأوزاعي يقول: «في العضو يوجد، يوارى». قال أبو بكر: وأصحاب الرأي لا يرون الصلاة على الرِّجْلِ واليد يوجد، إذا لم يوجد البدن، وإذا وجد نصف البدن، وفيه الرأس، غسل وكفن، وصلي عليه عندهم. قال أبو بكر: لعل من حجة من رأى لا يصلى على العضو، أن يقول: رسول الله ﷺ صَلَّى الصلاة على الميت، والصلاة على الميت سُنة، ولا سُنة تثبت في الصلاة على بعض البدن، فيصلى حيث صَلَّى رسول الله ﷺ، ويقف عن الصلاة فيما لا سُنة فيه. ومن حجة من يرى الصلاة على العضو يوجد: أن حرمة المسلم =

وإذا اختلط المشركون بالمسلمين صَلَّى على الكلِّ، وينوي بالصلاة على المسلمين دون المشركين، وبذلك يقول الشافعي.

مسألة: [في الصلاة على المولود المستهل]

ولا يُصَلَّى على المولود حتَّى يستهلَّ خارجاً^(١)، وتعلم حياته، ولكن يلفَّ في خرقة نظيفة ويدفن بغير صلاة؛ لأنَّه كان ميتاً. وإنَّما تكون الصلاة على من مات بعد حياة كانت له، بعد خروجه من بطن أمه، قَلَّت الحياة أو كثرت.

مسألة: [في الصلاة على الطفل]

أجمع أهل العلم على أنَّ الطفل إذا عرفت حياته واستهلَّ صَلَّى عليه. واختلفوا فيه إذا لم تعرف حياته؛ فقال قوم: إذا لم يستهلَّ لم يُصلَّ عليه، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي. وقال قوم: يُصَلَّى عليه وإن لم يستهلَّ. وروي ذلك عن ابن عمر، وبه قال ابن سيرين وسعيد بن المسيَّب.

روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالطُّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ»^(٢). وروي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ صَلَّى عَلَيْهِ»^(٣).

والصَّبِيُّ يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِي يَدِ الْمُسْلِمِينَ.

= واحدة في كلِّ جسده، فإذا ذهب بعضه لم تذهب حرمة ما بقي، ويجب أن يفعل فيما بقي من بدنه من الغسل، والصلاة، والدفن سُنَّة الموتى، والله أعلم، ولا يثبت عن عمر، وأبي عبيدة ما روي عنهما.

(١) كذا في النسخ وفي المصنَّف للكندي (ج ٣١).

(٢) رواه الترمذي، عن المغيرة بن شعبة بلفظه وزيادة، باب ما جاء في الصلاة على الأطفال، ٩٥٢. وأحمد، مثله، ١٧٤٥٩.

(٣) رواه ابن ماجه، عن جابر بلفظه، باب ما جاء في الصلاة على العربي، ١٥٠٨، ٤٨٣/١. وابن أبي شيبة، مثله، ٣١٤٨٣-٣١٤٨٤، ٢٩٧/٦.



مسألة: [في الشهيد، ومن لا يُصَلَّى عليه]

قال أبو الحسن: ويُصَلَّى على البارِّ والفاجر من أهل القبلة. ومن قتل في المعركة شهيدًا لم يغسَّل، ولكن يُصَلَّى عليه.

والشهداء إذا خرجوا من معركة الحرب وبهم رمق حياة غسَّلوا وكفَّنوا، وإذا قتلوا في معركهم كفَّنوا في ثيابهم التي كانت عليهم بعد الصلاة ولم يغسَّلوا، ولا ينزع عنهم شيء إلا الخفَّين والكمَّة إن لم يكن عليها عمامة.

وإذا وجد بعض جسد الشهيد أو بعضه قد أكل وذهب غسل ما وجد منه وكفن وصليَّ عليه، وإن وجد الباقي من بعد ما صليَّ على ما دفن غسل وحنط وكفن ولم يصل عليه. وكذلك إن عرف أنَّه بدن مسلم في موضع قتلى المسلمين.

قال الربيع: إذا وجد القتل في المعركة جسده أو نصف جسده صليَّ عليه، ويدفن ولا يغسَّل، ويلفَّ ويجمع في ثوب، ويُصَلَّى عليه ويدفن.

ومن وجد ميتًا في أرض الإسلام ولا يعلم أمسلم هو أو مشرك؛ فالحكم على الأغلب: إن كان أهل الإسلام أكثر طهَّر وصليَّ عليه. وإن كانوا سواء نظر علامات الإسلام وأثر السجود في الجبهة والرجلين وقلم الأظفار والشارب وما يستدل به؛ فإن علم أنَّه مسلم صليَّ عليه بتلك العلامات ودفن، وإن علم أنَّه مشرك لم يطهَّر ولم يصلَّ عليه ولم يلحد، ولكن يُحفر له حفرة ويُسحب فيها كالجيفة، ويدفن، ولا يلحد له، ولا يُصَلَّى عليه، ولكن يدفن كما تُدفن الميتة إذا ماتت، هذا ما عرفت.

|| ومن قتل نفسه عمدًا كان كافرًا ولا يُصَلَّى عليه. وإن قتل نفسه خطأ فلا إثم عليه في ذلك، والصلاة عليه جائزة.

ومن ألقى نفسه في الحرق متعمِّدًا لتأكله النار؛ فَإِنَّهُ كافر، ولا يُصَلِّي عليه.

والزنجي إذا مات وهو بالغ مختون لم يصلَّ عليه^(١).

فصل: [في الرأس أكثر الإنسان]

يقال: إنَّ أكثر الإنسان في رأسه. وقال الشاعر:

إِذَا اخْتُمِلْتَ رَأْسِي فِي الرَّأْسِ أَكْثَرِي وَغُودِرَ عِنْدَ الْمُلتَمَى ثَمَّ سَائِرِي^(٢)

قيل: وَإِنَّمَا قال: «وفي الرأس أكثر» لأنَّ العقل في الرأس. وقيل: بل أراد أنَّ العين والأذن والأنف والفم في الرأس، وفيه يكون النظر والسمع والشمّ والنطق.

وقيل: إِنَّمَا جعله أكثر؛ لأنَّه يعرف وحده مفردًا من الجسد، ولا يعرف الجسد وحده مفردًا من الرأس.

مسألة: [في الصلاة على الأعضاء]

واحتجَّ من أوجب الصلاة على بعض الجسد بما روي: أَنَّ طائِرًا ألقى يدًا بمكَّة من وقعة الجمل فعرفت بالخاتم؛ فغسلها أهل مكَّة وصلُّوا

(١) كذا في النسخ، ولعلها دخيلة، فكيف لا يصلِّي على الزنبي «حتى إن كان بالغًا مختونًا؟! فهذا لم يقل به أحد، إلا أن يقصد بالزنبي غير المعروف لمنسوب لبلد الزنج، أو يعني به شيئًا آخر» الله أعلم به، أما أن يُمنع الصلاة عن مسلم مهما كان جنسه أو لونه أو بلده فهذا لا يصح أبدًا.

(٢) البيت من الطويل للشنفرى انظر: ديوان الشنفرى، ص ١٤. والعقد الفريد، ٩٨/١ والأغاني. ١٨٨/١٠.



عليها. وقيل: كانت كفَّ عبد الرحمن بن عتَّاب بن أسيد^(١). وقيل: إنَّها كانت كفَّ طلحة^(٢).

وعن أبي أيُّوب الأنصاري: أنَّه أتى برجلٍ رَجُلٌ مقطوعة فصلَّى عليها.

وعن أبي عبيدة: أنَّه صلَّى على رؤوس.

وعن عمر: أنَّه صلَّى على عظام بالشام.

وقال الشافعي: تجوز الصلاة على الميِّت الغائب بالبيِّنة. وقال

أبو حنيفة: لا تجوز. الحجَّة للشافعي في ذلك بالصلاة على النجاشي.

وإذا وجد بعض جسد الشهيد غسل وكفن وصلَّى عليه، وإن وجد

الباقي من جسده بعدما دفن وغسل وحنَّط وكفن لم يُصلَّ عليه، وذلك

إذا صحَّ أنَّه بدن مسلم في موضع قتلى المسلمين.

إذا مات ميِّت ولم يُصلَّ عليه حتَّى أكلته السباع، بل تبيَّنت عظامه؛

فإنَّها تُجمع ويُصلَّى عليها ويدفن.

(١) عبد الرحمن بن عتَّاب بن أسيد ابن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي:

أمه جويرية بنت أبي جهل التي كان عليٌّ عليه السلام خطبها، وكان عبد الرحمن مع عائشة في

وقعة الجمل، فقتل هنالك. وكان يقال له: يعسوب قريش، شبهوه بיעسوب النحل، وهو

أميرها، واتفقوا على أن يده احتملها طائر من وقعة الجمل، فألقاها بالحجاز فعرفوها

بخاتمه، فصلوا عليها ودفنوها. انظر: ابن حمدون: التذكرة الحمدونية، ٢٨/٣. النووي:

تهذيب الأسماء، ٣٥٣، ٤١١/١ (ش).

(٢) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن تميم، أبو مُحمَّد التيمي القرشي

(ت: ٣٦هـ): قتل يوم الجمل. البخاري: التاريخ الكبير، ٣٠٦٩، ٣٤٤/٤.

[مسألة: في الصلاة على الشهيد]

قال مخالفاً: إنَّ الشهداء من المسلمين الذين قتلوا في المعركة [لا] يُغسَّلون، ولا يُصلَّى عليهم. واحتجُّوا برواية عن جابر وأنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُصلِّ على شهيدٍ أحد، ولم يغسلهم»^(١)، وأَنَّ ﷺ قال في شهيدٍ أحد: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ»^(٢).

واحتجَّ منهم من احتجَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)؛ فالحيُّ لا يغسَّل ولا يُصلَّى عليه.

فإن قتل في غير معركة في حرب قتله القوة [كذا] وقتل قصاصاً، أو مات تحت هدم، أو في ثأر أو غرق أو سيل؛ غسَّل وصَلَّى عليه، وإن كانوا شهداء.

(١) رواه البخاري، عن جابر بمعناه، باب الصلاة على الشهيد، ر ١٣٤٣، ١١٥/٢. والترمذي،

مثله، باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد، ر ١٠٣٦، ٣٥٤/٣.

(٢) رواه البخاري، عن جابر بلفظه، باب الصلاة على الشهيد، ر ١٢٥٧. وأبو داود، مثله، باب

في الشهيد يغسل، ر ٢٧٣١.

باب ١٢ في الصلاة على القبر

ومن فاتته الصلاة على الجنازة؛ فعن قتادة عن الحسن: أنه يأتي القبر ويدعو ولا يُكَبِّر. وعن الربيع: مثل ذلك، وقال: بدل الصلاة الدعاء.

وفي كتاب بني بيزن: عن سعيد بن المسيّب أن أمّ سعد بن عبادة توقّيت ورسول الله ﷺ غائب؛ فلمّا قدم أتاه سعد فأخبره بذلك، وقال: إنّي أحبّ أن تُصَلِّيَ عليّ أمّ سعد؛ فصلّي عليها وقد مضى بذلك شهر. قال: [و]الله ورسوله أعلم.

وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف^(١): أنّ عجوزاً كانت تكنس المسجد ففقدتها رسول الله ﷺ، فقالوا: إنّها تشتكي، فقال: «إِذَا مَاتَتْ فَأَذِنُونِي»^(٢)، فماتت فدفنت ليلاً، [فَكَرَهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] قالوا: يا رسول الله، إنّها ماتت ليلاً فكرهنا أن نشقّ عليك؛ فانطلق في نفر من أصحابه فصلّي عليها. قال: الله ورسوله أعلم.

وجدت عن سعيد بن المسيّب: أنّ رسول الله ﷺ كَبَّرَ عليها أربعاً.

(١) أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، أبو أمامة (ت: ١٠٠هـ): ولد على عهد رسول الله ﷺ قبل وفاته بعامين فدعا له وسماه باسم جدّه أبي أمّه أبي أمامة سعد بن زرارة وكناه بكنيته. من كبار التابعين بالمدينة. وتوفّي أبو أمامة بن سهل وهو ابن نيف وتسعين سنة. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب، ٢٧/١ (ش).

(٢) رواه مالك في الموطأ، عن أبي أمامة بمعناه، ر ٤٧٧. وعبد الرزاق، نحوه، ر ٦٥٤٢.

وقال ابن عباس: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَوْلَاةِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَمَا دَفِنَتْ بِشَهْرٍ، وَصَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ مَلِكِ الْحَبْشَةِ.

مسألة: [في الصلاة على الميّت مرتين]

ولا تجوز الصلاة على الميّت مرتين، ولا على قبر؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ من طريق أبي سعيد: «لا يُصَلَّى إِلَى قَبْرِ وَلَا عَلَى قَبْرِ»^(١).

عن عليّ: أَنَّهُ دَعِيَ إِلَى جَنَازَةِ فِجَاءٍ وَقَدْ فَرَّغَ النَّاسُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِنْ سَبَقْتُمُونِي فِي الصَّلَاةِ لَمْ تَسْبِقُونِي فِي الدُّعَاءِ، ثُمَّ وَقَفَ فِدَعَاً وَلَمْ يَصَلِّ. وَلَوْ جَازَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ لَصَلَّى عَلَيْهَا وَلَمْ يَجْتزِ بِالدُّعَاءِ.

وعن عبد الله بن سلام: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى جَنَازَةِ عَمْرٍ بَعْدَمَا ضَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَهُ عَلِيٌّ، وَجَعَلَ الْقَبْرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ، وَوَقَفَ وَدَعَا وَلَمْ يَصَلِّ.

مسألة: [في حجة الصلاة على الميّت مرتين]

فإن احتجّ محتجّ: بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أُمَّ سَعْدٍ بَعْدَ شَهْرٍ، وَعَلَى قَبْرِ مَسْكِينَةٍ بَعْدَمَا دَفِنَتْ لَيْلًا؛ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ بِدَلِيلِ مَا رَوَى عَنْهُ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلُوا، [أَلَا لَا أَعْرِفَنَّ مِنْ فِيكُمْ] مَيِّتَ مَا دَمْتُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ [إِلَّا أَذْنَتُمُونِي بِهِ فَإِنَّ صَلَاتِي عَلَيْهِ رَحْمَةٌ]»^(٢)، وَبَدِيلِ الْإِجْمَاعِ أَنْ لَا تَعَادَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ. وَيَجُوزُ أَيْضًا

(١) رواه الطبراني في الكبير، عن ابن عباس بلفظه، ر ١٢٠٠٢. ولم نجد من أخرجه عن أبي سعيد.

(٢) رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار، ر ٢٣٠٠، ٢٥٤/٦ (ش).



أَنَّ الصلاة الأولى كانت غير صحيحة، وإن لم تصحَّ الصلاة الأولى على المَيِّت [فيجب] إعادة الصلاة، وهذا حكم الصلوات الفاسدة كلّها، والله الموفق للصواب.

مسألة: [في الصلاة على القبر]

قال أبو مُحَمَّد: اختلف أصحابنا في الصلاة على القبر؛ فأجازها بعضهم، ولم يجزها آخرون.

وحجّة من أجازها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النجاشي وهو بالحبيشة، بعد أن أتاه خبر موته بمدة طويلة، فجمع أصحابه بالمدينة وصلى عليه.

وحجّة من لم يجز الصلاة على المَيِّت بعد دفنه أَنَّ الصلاة على النجاشي كانت مخصوصة له، وهذا القول أشيق إلى نفسي، والنظر يوجهه. والذي عندي - والله أعلم - : أَنَّ النجاشي لم يكن صَلَّى عليه، ومن لم يُصَلِّ عليه فجاز أن يصلى [على] قبره؛ لأنَّ الصلاة على موتى المسلمين واجبة، فمن صَلَّى عليه من المسلمين فقد أسقط الواجب عن من لم يصَلِّ عليه لقيام بعض بذلك؛ لأنَّ صلاة الموتى وجوبها على الكفاية. وإذا سقط الفرض لم يبق الكلام إِلَّا في النفل، ولم يرد خبر يجوز أَنَّ صلاة النفل على القبور، ولا أجمع الناس على ذلك، والعمل على ما عليه الناس اليوم؛ إذ الإجماع تقدم في ذلك، ولا خبر يقطع العذر بوجوبه.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الصلاة لا تجوز على القبر إذا كان قد صَلَّى على المَيِّت أَنَا وجدنا الأمة جميعًا يسافرون إلى قبر رسول الله ﷺ زائرة له من كلِّ وطن ونازح، على مشقّة السفر، وعظم المؤنة، مع الرغبة وطلب

الفضل من الله والثواب على ذلك، ومع ذلك فلا يصلون على قبر رسول الله ﷺ إذا وصلوا إليه، ولو كانت الصلاة جائزة على القبر لكان قبره ﷺ أحق القبور بذلك وأوفر أجراً على الصلاة. فلما أجمعوا على ترك ذلك، واقتصروا على الدعاء؛ علمنا أن قبر غيره أولى بأن لا يجوز عليه بعد أن يدفن، وبالله التوفيق.

مسألة: [في الصلاة على الميّت بعد دفنه]

قال أبو الحسن^(١): صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ، وَمَاتَ فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ. وَرَوَى أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ أَنْ دُفِنَ؛ فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ [أجاز] الصلاة على القبور. وأكثر أصحابنا لا يجيزون الصلاة على القبر، ولو جاز ذلك لكان كل من وصل إلى قبر النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ.

وعندنا لا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمَّا دُفِنَ أَرَادَ عَثْمَانُ أَنْ يَخْرُجَهُ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ جَائِزًا عَلَى الْقَبْرِ لَمْ يَكُنْ لِنَبَشِهِ مَعْنَى. أَوْلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى [جنازة] لَمْ يَعِدْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا، وَلَا يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ.

وقال: فيما يوجد في الأثر أن موسى بن أبي جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَى الرَّبِيعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمَّا بَلَغَهُ مَوْتُهُ بِالْبَصْرَةِ، إِنْ هَذَا شَيْءٌ غَيْرٌ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقُبُورِ مُخْتَلِفُونَ، إِلَّا أَنْ هَؤُلَاءِ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ حِينَ مَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ وَالنَّبِيِّ بِالْمَدِينَةِ.

(١) انظر: البسيوي: الجامع، ص ٣٦١.



مسألة: [في الصلاة على الغائب]

لم يُجز أبو حنيفة الصلاة على الغائب، وأجاز ذلك الشافعي واحتجَّ بصلاة النَّبِيِّ ﷺ مع معاوية الليثي^(١) حين مات في أرض غائبًا، وبصلاته - عليه الصلاة والسلام - على النجاشي حين مات بأرض الحبشة. وإلى قول الشافعي ذهب أصحابنا في هذا، وبالله التوفيق.

ومن أثر: واختلف في الصلاة على القبر؛ فإن وجدت الميِّت موضوعًا فصلَّ عليه إن أردت، وبالله التوفيق. ||

(١) معاوية بن معاوية الليثي المزني (ق: ١هـ): مات على عهد النبي ﷺ فصلَّى عليه غيبًا. قال أنس بن مالك: نزل جبرائيل على النبي ﷺ فقال: «يا مُحَمَّد، مات معاوية بن معاوية المزني أتحتب أن تصلِّي عليه؟» قال: «نعم». فضرب بجناحيه فلم يبق أكمة ولا شجرة إلا قد تضععت فرفع سريره حتَّى نظر إليه فصلَّى عليه وخلفه صفان من الملائكة كلَّ صف سبعون ألف ملك، فقال: «يا جبرائيل بم نال معاوية هذه المنزلة؟» قال: بحب: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقراءته إياها جاثيًا وذاهبًا وقائمًا وقاعدًا وعلى كلِّ حال. وفي الخبر نظر. انظر: ابن حجر: الإصابة، ١٠٥/٣ (ش).



باب ١٣ في دفن المَيِّت

ودفن المَيِّت فرض على الكفاية.

ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يقال دفن أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الليل.

ويقال: إن ابن مسعود توفِّي بالمدينة على عهد عثمان، ودفن بالليل، وصَلِّي عليه في الليل.

وعن شريح: أَنَّهُ كان يدفن ولده بالليل إذا ماتوا.

وإذا وضع المَيِّت في قبره أَضْجَع على يَمِينِهِ ووجهه إلى القبلة، ويقول الذي يضعه: بِسْمِ اللَّهِ، وعلى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. وإذا كان من أهل الولاية قال: اللَّهُمَّ افسح له في قبره، ونور له في جدِّته، وألحقه بِنَبِيِّهِ، وثبته بالقول الثابت في قبره كما ثبتته في الدنيا.

عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كان أَوَّلَ ما قدم بالمدينة كان لا يجلس حتَّى توضع الجنازة»^(١) يعني: حتَّى يوضع المَيِّت في القبر ثُمَّ يجلس بعد، ثُمَّ إِنَّهُ

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، ولم نجد من رفعه إلى النبي ﷺ، وَإِنَّمَا جاء في ذَلِكَ اختلاف كبير بين أهل العلم، ذكر مسلم في صحيحه (ر١٥٩٧): «عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أَنَّهُ قال: رأني نافع بن جبير ونحن في جنازة قائمًا وقد جلس ينتظر أن توضع الجنازة، فقال لي: ما يقيمك؟ فقلت أنتظر أن توضع الجنازة؛ لِمَا يحدث أبو سعيد الخدري. فقال نافع: فإن مسعود بن الحكم حدثني عن علي بن أبي طالب أَنَّهُ قال: قام رسول الله ﷺ ثُمَّ قعد».



جلس بعد ذلك قبل أن يضع وجلسنا، وكان يؤخذ بالأخير من أمر الرسول ﷺ .

ويقال: إذا وضعت الجنازة عن أعناق الرجال فأجلس إن شئت.

وكان بعضهم: يكره أن يزيد في القبر أكثر مما أخرج منه، يعني: من حفرته.

وقيل: إذا وضع المَيِّت في اللحد يقول: بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ - أو سنة رسول الله -، ثم يدعو له.

وقيل: يضعه «بسم الله - أو بالله - وعلى ملة رسول الله ﷺ»، منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى».

وقيل: نظر النبي ﷺ إلى خلل في القبر من اللبن وغيره فأمر بسدّه، فقيل: يا رسول الله، أينفع المَيِّت؟ قال: لا، ولكن تطيب نفس الحيّ.

وقال بعض الفقهاء: بادروا بالمنافق إلى حفرته؛ فإنه عمود من أعمدة جهنم بينكم.

وروي عن النبي ﷺ قال: «لا تدفنوا موتاكم ليلاً»^(١).

وقال ﷺ: «لكل شيء باب، وباب القبر مما يلي الرجلين»^(٢).

وروى ابن عمر أن النبي - أو عن أبي هريرة -: «أن مسكينة دفنت ليلاً على عهد النبي ﷺ».

وروى أبو ذر عن النبي ﷺ: «دفن رجلاً ليلاً»^(٣).

(١) رواه ابن ماجه، عن جابر بمعناه، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها...، ر ١٥١٠.

(٢) رواه الطبراني في مسند الشاميين، عن النعمان بن بشير بمعناه، ر ٩٨٥.

(٣) رواه أحمد، عن أنس بمعناه، ر ١٢٠٥٩. والدارقطني، نحوه، ر ١٨٦٥.

عن عمر عن عائشة قالت: ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساجي في أوّل الليل ليلة الأربعاء.

وأتفق الشافعي وأبو حنيفة على جواز دفن الميّت ليلاً.

|| قيل: يعقوب أوصى أن يدخل قبره من ناحية رجله. ||

وروي أنّ عمر بن الخطّاب أوصاهم: إذا وضعتُموني في لَحدي فأفضوا بخدي إلى الأرض.

يقول: رمسته أرمسه ودمسته أدمسه، ودفنته أدفنه، وهو واحد.

أبو قحطان: وقيل: لكلّ بيت باب، وباب القبر من ناحية الرجلين.

وإذا وضع الميّت في قبره قطعت الحزائم، ولا يخرج عن وجهه، ويخرج عن خده الأيمن.

وعن جابر بن عبد الله: أنّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «صَلُّوا عَلَى مَوْتَاكُمْ أَرْبَع تَكْبِيرَاتٍ، اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ سِوَاءً».

ويجوز أن يقبر عدّة أنفس في قبر واحد إذا لم يكن إلّا ذلك. ويكون الرجل من ناحية القبلة.

والمرأة الميّتة يضعها في قبرها أهلها، وأولياؤها أحقّ بها من غيرهم. وإن دخل غيرهم فلا بأس.

أخبرنا هاشم بن غيلان: أنّ موسى بن أبي جابر كان يأمر بالميّت إذا وضع في لَحده أن يكشف له عن عينه اليمنى وحدها حتى تنظر^(١) إلى الأرض.

(١) في (م): تظهر.



وروي: أن عمر أرسل إلى أزواج النبي ﷺ يشاورهنَّ في زينب من يدخلها في قبرها، فبعثنَ إليه: يُدخلها في قبرها من كان يراها في حياتها.

فصل: [ما يصنع بالمَيِّت]

قال: شكوا المسلمون إلى النبي ﷺ يوم أُحد ما لقتلاهم من الجراحة والمُثَلَّة؟ فقال: «زَمَلُوهم بثيابهم، واحفروا لهم واجعلوا الاثنين والثلاثة في القبر الواحد، وقَدِّمُوا إلى القبلة أكثرهم قرآنا»^(١)، وكانوا يجعلون لَحْدَيْن، لَحْدًا من قِبَل المشرق ولَحْدًا من قِبَل المغرب، والضريح بينهما، ويستقبلون بهما القبلة، فجعلوا حمزة وحنظلة بن الراهب في قبر [واحد].

فبلغني أن قبرهما كان على شفير وادٍ فصرَّ بقبرهما الماء، فكتب صاحب المدينة إلى معاوية بذلك، فأمر أن ينش عن قبرهما ويحَوِّلهما عن ذلك، فنش عنهما، وذلك بعد أربعين سنة من قتلهما، فأخرجوا وأطرافهما كأنهما ماتا بالأمس، فأصابت النباش أُصبع حمزة - أو حنظلة - فأدمت.

قال بعض: أحبُّ إذا أدخلت المرأة القبر أن يكون ابنها وزوجها في حال دفنها في الوسط منها.

ويكره أن ينظر في القبر إذا ستر بالتراب، ولا نقض على وضوء من فعل ذلك.

مسألة: [في المشرك وأهل الذمَّة]

وعن أبي عبد الله قال: ولا يُدفن المشرك في قبور المسلمين.

(١) رواه أبو داود، عن هشام بن عامر بمعناه، باب في تعميق القبر، ر ٢٨٠٠. والترمذي، نحوه، باب ما جاء في دفن الشهداء، ر ١٦٣٥.

وقال الربيع: إذا ماتت امرأة نصرانية | تحت مسلم دفنت في مقابر للنصارى، ويلى النصارى دفنها، ويحضرها ولدها ويقوم عليها. واختلف قومنا في ذلك؛ فروى بعضهم: أن عمر دفنها في مقبرة المسلمين. وقال قوم: تقبر في مقبرة ليست للمسلمين ولا للنصارى. وقال قوم: تدفن مع أهل دينها.

[مسألة: في وضع الميّت في القبر]

وإذا وضع الميّت في القبر قال الذي يضعه: «بسم الله | وعلى الله |، وعلى ملّة رسول الله. اللهم افسح له في قبره، وألحقه بنبيّه، ولا تحرمنا أجره، ولا تفتنّا بعده، واكفنا فقده». وقل: «اللهم أخلفه في أهله، وبارك لهم في موته، واكفهم فقده».

وقال مُحَمَّد بن محبوب: إذا وضع الميّت في لَحده قطعت الحزائم ولا يُخرج عن وجهه.

والميّت إذا | جفّ | فلم ينل رأسه التراب؛ قال أبو إبراهيم: أرجو أن لا بأس أن يوسّد حجراً إن شاء الله. قال: ولم أعلم أن إخراج الثوب عن وجهه في اللحد لا بدّ منه، وإنّما قالوا: تُحلّ عنه الحزائم، والله أعلم بِالْحَقِّ.

وإذا جعل عليه اللّين | أو الصخر | وسّد اللحد ثمّ وقع هنالك عيب من هدم أو غيره؛ فلا أحسب أنّهم يرجعون يُخرجونه بعد ذلك.

وقال الربيع: المرجوم والمرجومة لا يُخرجان من حفرتهما. قال: ويُجعلان في الحفرة إلى النحر وأيديهما في الحفرة.



وإذا وُجد من القتيل في المعركة جسده أو نصف جسده صُلِّي عليه ودفن، ولم يغسَل ويَلَف، وتُجمع العظام في ثوب ويُصَلَّى عليه ويدفن.

وقال أبو قحطان: إذا مات مُحرم في الحِلِّ دفن في الحِلِّ أَحَبَّ إلينا، وإن مات في الحرم دفن في الحرم أَحَبَّ إلينا. ولو دفن المحرم في الحرم كان حسنًا إن شاء الله.

قال رسول الله ﷺ: «إذا مات المَيِّت في أوَّل النهار فلا يَقِيل إِلَّا في قبره، وإذا مات في آخر النهار فلا يَبِيت إِلَّا في قبره»^(١).

وإذا دفن مَيِّت فانهدمت سقيفة من سقائفه فليس لهم نبشه، والتسوية عليه إذا كانوا قد هالوا عليه التراب، إِلَّا أن يكون أوَّل ما رُدُّوا به من التراب. فإن نسوا فيه شيئًا فليس لهم أن ينشوه.

قال: وقد بلغني أن المغيرة بن شعبة قال: كنتُ آخر الناس عهدًا برسول الله ﷺ، وذلك أَنَّهُ! قيل: لَمَّا وضع الرسول ﷺ في القبر ألقى خاتمه فيه حيلة منه، ثُمَّ قال: خاتمي نَسِيته، فاستأذَنهم فأذَنوا له فأخذ خاتمه.

وإذا مات مشرك من أهل الذمَّة مع رجل مسافر؛ فَإِنَّه يدفنه ولا يجعل وجهه إلى القبلة.

وقال مالك بن غَسَّان^(٢): إذا وضع المَيِّت في لحدِّه لم يُحَسَّر منه إِلَّا خُدُّه الأيمن الذي يكون عليه التراب، ولا يُحَسَّر عن فَمه ولا صدره، ولكن تُرَخِي حزائمه التي مَحْزوم بها.

(١) رواه الطبراني في الكبير، عن جابر بمعناه، ر ١٣٣٧٥.

(٢) مالك بن غسان بن خليلد (ق: ٤هـ): عالم فقيه من نزوى. أخذ عن جماعة من العلماء كابن محبوب وأبنائه وغيرهم. وعنه أخذ: مُحَمَّد بن روح وغيره.

وإذا وضع ثلاثة نفر ميّتا في قبره؛ فليس ينبغي لِمَن دخل القبر أن يخرج منه قبل أن يوارى الميّت في لَحده. فإذا واروه في لَحده^(١) فليخرج من أراد.

مسألة: [في أولاد المسلمين من أهل الذمّة]

وإذا مات يهوديّة وقد خرج نصف ولدها والولد يصيح، ثُمَّ مات وأبوه مسلم؛ [فقد] قال مُحَمَّد بن محبوب: إِنَّهُ يَدْفَن كما هو فيها، ولا يُصَلَّى عليه. وإذا مات نصرانية وهي حامل من مسلم؛ فلا أرى النصرى أولى بها ما لم يخرج الولد من بطنها، فإن خرج الولد | من بطنها | حيًّا أو ميّتا فوالده أولى به، والنصرى أولى بصاحبته، والله أعلم.

مسألة: [في ما يدفن مع الميّت، ومن ينزله قبره]

وإذا دفن قوم رجلاً ومعه دراهم وعليه ثياب؛ فالذي عندنا أَنَّهُمْ إن تعمّدوا لذلك فدفنوه وعليه ثياب أكثر من كفته ومعه دراهم لزمهم الضمان، والله أعلم.

وإذا مات امرأة فأمر وليّها رجلاً أجنبيًّا أن يطأطئها في قبرها؛ فإن كان هذا الأجنبي ثقة أمينًا جاز له أن يطأطئها في قبرها بأمر وليّها. وقد قالوا لا يؤتمن على المرأة في قبرها إلاّ الثقة، أو يكون غير ثقة فيكون معه أحد من أوليائها.

وعن وائل: أَنَّهُ يَجُوز للرجل أن يدخل امرأة ليس | هو | بمحرم لها قبرها. قال: إذا كان معه ذو محرم لها كان الولي عند أسفلها، وكان الآخر عند رأسها.

(١) في (و): قبره.



مسألة: [في أحكام التائب]

ومن أقرّ بالقتل فقتل تائبًا؛ فَإِنَّهُ يَغْسَلُ وَيَكْفَنُ وَيَحْتَضُّ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ. وَأَمَّا الْمُنْكَرُ الَّذِي تَقُومُ عَلَيْهِ الْبَيْنَةُ؛ فَإِنَّهُ يَغْسَلُ وَيُدْفَنُ وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ.

فإن لم يكن للممترِّ التائب أولياء؛ فأحبَّ أن يصلُّوا عليه ولا ينصرفوا عنه ويدعوه بغير صلاة. فإن لم يوجد له من يدفنه بغير جعل^(١)؛ فأحبَّ أن يدفن، ولا يُدع في مصرعه خيفة [عليه] من السباع^(٢)، ويحتسب عليه من يدفنه، أو يستأجر له من يدفنه، ولا يُعطى ذلك عليه من بيت مال الله.

مسألة: [في القيام للجنزة]

عُبادَةُ بن الصَّامِت قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَعَ جَنَازَةً لَمْ يَقْعُدْ حَتَّى يَوْضِعَ الْمَيِّتَ فِي اللَّحْدِ»، فَعَرَضَ لَهُ حَبْرُ الْيَهُودِيِّ، فَقَالَ: «هَكَذَا نَصْنَعُ». قَالَ: فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «خَالِفُوهُمْ»^(٣).

أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: مَرَّ بِجَنَازَةٍ عَلَى |عَهْدِ| رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «قَوْمُوا فَإِنَّ الْمَوْتَ فَرَعَ»^(٤).

وَعَنْ عَلِيِّ قَالَ: إِنَّمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً ثُمَّ لَمْ يَقْمِ بَعْدَ^(٥). وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقَامُ. وَمِنْهُمْ: مَنْ خَيَّرَ بَيْنَ الْقِيَامِ

(١) في (و): + «وَلَمْ يُعْطَ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ».

(٢) في (م): «جِيْفَةٌ لِلْسَّبَاعِ».

(٣) رواه أبو داود، عن عُبَادَةَ بَلْفِظٍ قَرِيبٍ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ، ٣١٧٦، ٣/٢٠٤. وَالتِّرْمِذِيُّ، بَلْفِظُهُ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ، ١٠٢٠، ٣/٣٤٠.

(٤) رواه ابن أبي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظُهُ، ٣/١٥٩. ١١٩٠٦.

(٥) في (م): ثُمَّ لَمْ يَعُدْ.

والقعود. ومنهم من قال: لا يقام، وهو قول عروة ومالك والشافعي. وقال: القيام لها منسوخ.

مسألة: [في تعجيل دفن الميّت]

ويجب على أهل الميّت تعجيله وإخراجه ودفنه؛ لما روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى طَلْحَةَ بْنَ الْبَرَاءِ ^(١) يَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ، فَادْنُونِي بِهِ وَعَجَّلُوا؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ» ^(٢).

وقال عطاء وابن سيرين: وأحبّ على أهل الميّت إخراجهم، فإنّ كرامة الميّت تعجيل إخراجه.

قال الشيخ أبو مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ: وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ دَفْنِ الْمَيِّتِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي بِحَبْسِ جِيْفَةِ مُسْلِمٍ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ».

وفي الرواية: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ إِذَا أَرَادُوا دَفْنَ الْمَيِّتِ، وَعِنْدَ وَضْعِهِمْ إِيَّاهُ فِي قَبْرِهِ لَمْ يَجْلِسُوا حَتَّى يُدْفَنَ؛ كَلَّ ذَلِكَ تَعْظِيمَ مِنْهُمْ لِلْمَوْتِ، حَتَّى مَرَّ بِهِمْ حَبْرٌ مِنْ أَحْبَارِ الْيَهُودِ وَفِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَاهُمْ وَهُمْ قِيَامٌ، فَقَالَ: هَكَذَا نَفْعَلُ بِمَوْتَانَا، «فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ

(١) طلحة بن البراء بن عمير بن وبرة الأنصاري: صحابي جليل، له حلف في بني عمرو بن عوف. لقي الرسول ﷺ غلاماً فكان يلصق به ويقبل قدميه ويقول: مرني بما أحببت يا رسول الله، فلا أعصي لك أمراً، فسر به رسول الله ﷺ وأعجب به. مرض ومات فصلّى رسول الله ﷺ على قبره ودعا له. انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى، ٣٥٣/٤. ابن عبد البر: الاستيعاب، ٢٣٠/١ (ش).

(٢) رواه أبو داود، عن الحصين بن حوح بلفظه، باب التعجيل بالجنائز وكرامية حبسها، ٢٧٤٧.



يَجْلِسُوا»، ولعلَّ ذلك كان منه ﷺ ليخالفهم في فعلهم؛ لئلاً يتوهَّموا أَنَّهُ اقتدى بهم، والله أعلم.

وكذلك روي عنه ﷺ «أَنَّه كان إذا قَلَمَ أَظْفِيرَه دَفَنَهَا»^(١)، فبلغه أَنَّ بعض اليهود قال: قد اقتدى بنا مُحَمَّد في هذا الفعل؛ فروي أَنَّهُ كان بعد ذلك يَنثرها يُمْنَةً وشَأْمَةً، والله أعلم.

والإنسان مُخَيَّر إذا وضع المَيِّت في قبره بين القعود والقيام، إن شاء قام وإن شاء قعد؛ للخبر الذي قَدَّمناه.

ولا يُدْفَن المَيِّت في ثلاث ساعات نهى النَّبِيُّ ﷺ عن دفن المَيِّت فيهنَّ: عند طلوع قَرْن الشمس حتَّى يَنْفصلَ، وعند غروبها حتَّى تغيب، ونصف النهار عند استوائها في كبد السماء حتَّى تزيغ؛ لِمَا روى عن النَّبِيِّ ﷺ بعض أصحابه أَنَّهُ قال: «نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عن الصلاة في ثلاث ساعات من النهار، وأن نقبر فيهنَّ موتانا»^(٢)، وذكر هذه الأوقات.

مسألة: [وضع المَيِّت في القبر]

ويُستحبُّ لِمَنْ وسَّع عليه وكان موسرًا أن يوضع تحته في قبره مضرَبَةٌ أو غيرها من شيء لَيِّن؛ لِمَا روي عن النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّه أُلْقِيَتْ تحته قَطِيفَةٌ في قبره»^(٣).

|| وكان الشافعي: يرى أن يوضع تحت رأس المَيِّت وسادة في لحده ||.

(١) لم نجد من رفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا هو موقف عن مجاهد ومُحَمَّد. انظر: ابن أبي شيبة عن مُحَمَّد، ر ٥١. والطبراني في الأوسط، ر ٦١٠٠.

(٢) رواه مسلم، عن عقبه بن عامر الجهنني بمعناه، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، ر ٨٣١، ٥٦٨/١. وأبو داود، مثله، باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها، ر ٣١٩٢، ٢٠٨/٣.

(٣) رواه مسلم، عن ابن عَبَّاس بمعناه، باب جعل القטיפه في القبر، ر ٩٦٧، ٦٦٥/٢. والطبراني في الكبير، مثله، ر ١١٨٩٤، ٣٢٦/١١.

وإذا أُلْحِدَ الْمَيِّتَ حَرَّفَ عَلَى جنبه الأيمن، فإن لم يستوَ ورجع على قَفَاهُ فَإِنَّهُ يُرَكِّزُ وراءه حَتَّى لَا يَنْقَلِبَ عَلَى جنبه الأيمن، فإذا أُدْخِلَ لِحْدَهُ فَلَترخى حزائمه، وليخرج عن عينه اليمنى.

وقال: إِنَّ الْمَيِّتَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ حَلَّتْ عَنْهُ الْعَصَائِبُ وَحَدَّهَا، وَيَتْرَكُ بِحَالِهِ مَلْفُوفًا.

ويوجد عن موسى بن أبي جابر: أَنَّهُ يُكْشَفُ الثَّوْبُ عَنْ عَيْنِ الْمَيِّتِ اليمنى ليعاين بها عند المساءلة منكراً ونكيراً.

وقال: ودخول الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ فريضة بكفاية، إذا فعله بعض انهدم عن بعض.

ومن قَيَّدَ عبده فمات العبد بقيده، فلم يَجِدْ من يقطع القيد؛ فجائز أن يدفن بقيده.

مسألة: [في من وجد بفلاة، والصلاة على بعضه]

وإن مرَّ قوم في فلاة فوجدوا فيها مَيِّتًا قد خلا له أَيَّام، وقد أكل الدوابُّ بعضه؛ فلا يَجُوزُ لَهُمْ تركه ويدفنوه. فإن لم يَقْدِرُوا عَلَى غسله وَلَا عَلَى حفر قبره لصعوبة الأرض | وَقَلَّ الْمَاءُ؛ فَيُيَمَّمُونَهُ وَيَجْعَلُونَ عَلَيْهِ | حجارة حَتَّى تواريه. وإن ذهب أَعْضَاؤُهُ، مثل يده أو رجله أو شيء منها، أو ذهب بعض جسده؛ فليدفن.

قيل له: فَإِنِّي سَمِعْتُ أَنَّهُ إِذَا^(١) ذهب من أَعْضَائِهِ شيء ولم يُمكن أن يُيَمَّم رَدَّ عَلَيْهِ التراب؟ فقال: حسن إذا رَدَّ عَلَيْهِ التراب، وَلَا يَصَلِّي عَلَى عَضْوٍ واحد إن بقي منه، وَأَمَّا الرَّأْسُ فَلَأكْثَرَ [أَنَّهُ] يُصَلِّي عَلَيْهِ.

(١) في (م): + «لحدو».



مسألة: [في ستر المَيِّت بثوب]

و[يُجعل] الثوب على قبر المرأة وعلى نعشها؛ لئلا تُرى لها جثّة تصف بها. وأمّا الرجل فليس له ذلك، ولا يُجعل على قبره ثوب، وليس هو بسنّة ولا فريضة. قيل له: فإنّ الناس يستعملون الثوب على قبر الرجال؟! فقال: لعَلَّهم يَجْزَعُونَ مِنَ الْمَيِّتِ فَيَجْعَلُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ حِجَابًا لَا يَرُونَهُ.

واختلف في نشر الثوب على القبر^(١)؛ فكره قوم ذلك للرجل، وأوجبوه للمرأة. وقال قوم: لا بأس | به | لهما جميعًا. وقال قوم: للمرأة أوكد من الرجل. والمَيِّت إذا وضع في قبره؛ قال موسى بن أبي جابر: تَخْرُجُ عَيْنُهُ الْيَمْنَى. وقال أبو مُحَمَّد: ترخى عنه العصائب وحدها.

ومن وضع ميتًا في قبره، فضاق^(٢) اللحد فدفعه رجاء أن يَجُوزَ فَانْكَسَرَ منه شيء من أعضائه؛ فلا دية عليه.

مسألة: [في دفن المَيِّت لَيْلًا، وفي مَيِّت البحر]

وجائز أن يقبر المَيِّت لَيْلًا أو نَهَارًا. وجائز أن يدفن المَيِّت لَيْلًا؛ لأنّ الله تعالى لم يَحْظُرْ دَفْنَهُ لَيْلًا وَلَا رَسُولَهُ، وَلَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حَظَرِ ذَلِكَ؛ فَمَنْ ادَّعَى فِي ذَلِكَ تَحْرِيمًا فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ. وقد دفنت مسكينة لَيْلًا، وأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ فَآتَى قَبْرَهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا - فيما روي - ولم ينكر ذلك على فاعله، وكان في تركه الإنكار دليل بين على أنّ الدفن بالليل غير مَحْظُور؛ لأنّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَرَى مِنْكَرًا إِلَّا غَيْرَهُ.

(١) في (و): + «على الثوب لعلّه على القبر».

(٢) في (م): + «في».

وذكر عكرمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفِنَ لَيْلًا، وَدَفِنَ عَلِيَّ فَاطِمَةَ لَيْلًا، وَدَفِنَ شَرِيحَ ابْنَتِهِ لَيْلًا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا مَنْ ذَكَرَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الدَّفْنَ بِاللَّيْلِ.

وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَحْرِ أَوْ غَرِقَ وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى دَفْنِهِ فِي الْبَرِّ؛ غَسَلَ وَكَفَّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَأَلْقَى فِي الْبَحْرِ وَجَعَلَ فِي رِجْلِهِ شَيْءَ ثَقِيلٍ لئَلَّا يَطْفُو عَلَى الْمَاءِ، وَلَا نَعْلَمُ فِي إِلْقَائِهِ فِي الْبَحْرِ خِلَافًا إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى الْبَرِّ.

وَمَنْ عِلِمَ بِالْغَرِيقِ فِي الْبَحْرِ مِنَ النَّاسِ؛ فَعَلِيهِ إِخْرَاجُهُ إِنْ قَدَرَ وَغَسَلَهُ وَتَكْفِينَهُ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجْزِي وَقُوعُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْغَسْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

مسألة: [في دفن عدة موتى في قبر واحد]

وَجَائِزٌ أَنْ يَدْفَنَ عِدَّةٌ فِي قَبْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَلِكَ، وَيَقَدَّمُ الْأَفْضَلُ وَيَكُونُ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ ثُمَّ الْمَرْأَةُ. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْخِلَافِ: لَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا أَجَازَ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَا رِجْلَانِ قَدِمَ أَفْضَلُهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَقِيلَ: حَامِلُ الْقُرْآنِ ثُمَّ الْآخَرَ. وَقِيلَ: التَّقْدِيمُ أَبَدًا إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْقِبْلَةِ، يَكُونُ الَّذِي خَلْفَ الْأَفْضَلِ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ.

وَرَوَى أَنَّ يَوْمَ أَحَدٍ كَانُوا يَقْبُرُونَهُمْ وَاحِدًا وَاثْنَيْنِ وَأَكْثَرَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْفَنَ اثْنَانِ فِي قَبْرِ، يَقَدَّمُ الرَّجُلُ فِي الْقِبْلَةَ وَتَوَخَّرَ الْمَرْأَةُ، وَيَقَدَّمُ الْكَبِيرُ وَيَتَوَخَّرُ الصَّغِيرُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: وَإِذَا قَبِرَ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ وَامْرَأَةٌ حُرَّةٌ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ؛ فَالْعَبْدُ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَالْقَبْرِ.

وقيل: إنَّ عليًّا حثًّا على يزيد بن المكفَّف (١) ثلاثًا (٢). وروي عن ابن عبَّاس: أَنَّهُ لَمَّا دَفَنَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَثًّا عَلَيْهِ التُّرَابَ، قَالَ: هَكَذَا يَدْفَنُ الْعِلْمَ.

او كان الشافعي يرى الحثي من على شفير القبر بيده ثلاثًا.

ولا أعلم على من فعله شيئًا. وعلى بعض القول: يخرج عن عينه اليمين ما يلي الأرض، وعلى قول: أَنَّهُ لَا يَكْشِفُ عَنْهُ شَيْءًا.

عن عبد الله بن ثعلبة (٣): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «زَمَلُوهُمْ»، وَجَعَلَ يَدْفَنُ فِي الْقَبْرِ الرَّهْطَ، وَقَدَّمُوا أَكْثَرَهُمْ قَرَأْنَا.

وَمِمَّنْ أَجَازَ دَفْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ.

وَلَمْ أَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا أَبَاحَ أَنْ يُوَضَعَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ رَجُلًا وَامْرَأَةً.

عَنْ عِثْمَانَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَلَّى الرَّجُلَ فِي قَبْرِهِ قَالَ: «اسْتَعْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ» (٤).

-
- (١) يزيد بن المكفَّف النخعي: لم نجد من ترجم له.
- (٢) لم نجد من ذكر «ثلاثًا»، بل جاء بلفظ: «أربعًا»، كما في مصنف ابن أبي شيبة (٥/١٢٣) ومصنف عبد الرزاق (٦٣٩٨)، وفي سنن البيهقي وبعية الحارث وغيرها.
- (٣) عبد الله بن ثعلبة بن صغير (ويقال: ابن أبي صغير) العذري (ت: ٨٩هـ): حليف لبني زهرة، يكنى أبا مُحَمَّدٍ. وُلِدَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ. وَتَوَفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَيْهِ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ زَمَنَ الْفَتْحِ. رَوَى عَنْهُ ابْنُ شَهَابٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٢٦٣/١ (ش)
- (٤) رواه أبو داود، عن عثمان بلفظه، باب الاستغفار عند القبر للميت...، ٢٨٠٤. والحاكم، مثله، ١٣٢٠.

مسألة: [في حرمة الميِّت، وفي موت الذمِّي]

ومن أَحَدَرَ ميِّتًا فِي لَحْدِهِ، وجعل السقائف عليه فسقطت سقيفة فتركها عليه؛ لم يلزمه ضمان إذا لم يتعمَّد لإسقاطها، وقد أساء فِي تركها عليه إن كان يقدر على رفعها عنه من القبر، والله أعلم.

وإذا حمل جماعة ميِّتًا ليقبروه، فوقع من أيديهم فكسرت يده أو رجله؛ فلا يلزمهم شيء إذا لم يتعمَّدوا.

فإن دفنوه فِي التراب ولم يجعلوا عليه سقائف؛ فلا يجوز لهم، وقد خالفوا السُّنَّة.

ومن فعل ذلك وأراد التوبة فتوبته أن يدين بما يلزمه ويندم على ما فعل، ويعتقد ألا يعود لمثله، ويستغفر ربّه بلسانه.

ولا يجوز أن يطرح الميِّت ولا يجعل عليه سقائف، ويدكّ التراب عليه دكًّا، ولا يفعل هذا بأموات المسلمين، وهذا خلاف ما جاءت به السُّنَّة فِي دفن أهل الإسلام، إنَّمَا ذَلِكَ لأهل الذمَّة، وأمَّا أهل الإسلام فيلحد لهم ويبيِّن لهم إلا من عذر مانع، فالله أولى العذر فِي ذلك لمن لم يمكنه ذلك.

وإذا كان يهوديٍّ ومسلم فِي مفازة فمات أحدهما؛ فإن كان الميِّت هو اليهوديٍّ وكان حيث تؤذي المسلمين جيَّفْتُهُ حفر المسلم له حفيرة وسحبه فيها ودفنه. وإن كان حيث لا يؤذي المسلمين فتركه فلا شيء عليه.

وإن كان الميِّت هو المسلم فلا ثواب لليهوديٍّ كيف فعل بالمسلم.

وإذا مات يهوديٍّ مع المسلمين، ولم يكن يهود مثله عنده يقبرونه؛ فلا يطهَّر ولكن يحفر له حفيرة ثمَّ يسحب ويلقى فيها كالجيفة التي توارى فِي التراب.



وإذا مات |مسلم| عند يهود فقبروه، ثُمَّ وصل إلى قبره جماعة من المسلمين؛ فأقول: إِنَّهُ إذا قبر ودفن في التراب تركوه بحاله ولم يخرجوه من القبر.

مسألة: [في قتلى البغاة]

وقتلى البغاة لا يُصَلَّى عليهم، ولا يلزم المسلمين شيء من أمورهم إِلَّا من كان مثلهم، فمن شاء فعل بهم. فإن لم يكن إِلَّا مسلمون عندهم بغاة قتلوا فَإِنَّهُمْ يدفنون على كلِّ حال توارى جيفهم، ولا تلزم الصلاة عليهم؛ لأنَّه قد قيل في الباغي: يقتل ولا يُصَلَّى عليه.

مسألة: [في موت المرأة بين رجال]

وإذا ماتت امرأة في بلد لا نساء فيه، وفيه رجال قليل، أو كانت امرأة غريبة فوجدت في تلك القرية بعد يوم وقد بيست، فحملوها وحفروا لها قبراً، ولم يكن أحد يغسلها، ولم يصلَّ عليها، ثُمَّ دفنوها بجملة ما كان عليها من ثيابها؛ فَإِنَّهُمْ لا يُعذرون بذلك إذا لم يصلُّوا عليها وقد كفروا إِلَّا أن يتوبوا، فعليهم في [تَرْك] هَذِهِ الصلاة التوبة والندم. وَأَمَّا الغسل فقد كان يجب عليهم أن يفيضوا الماء عليها من فوق الثياب على بعض القول. وقول آخر: تُيَمَّم بالصعيد. وعليهم التوبة من تَرْك هذه الصلاة والندم، وَأَمَّا الثياب فقد كَفَّنُوهَا بثيابها.

وإذا لم يكن للمرأة وليٌّ أمر المسلمون رجالاً يصلُّي عليها، وهو أيضاً الذي يلي دفنها؛ هكذا عرفت من بعض المسلمين.

وعن وائل: أَنَّهُ يَجوز للرجل أن يدخل المرأة قبرها وليس هو بِمَحرم لها، فإن كان معه ذو مَحرم لها كان الوليُّ عند سفنها.

مسألة: [في الكلام خلف الجنازة ووقته]

ويكره الكلام خلف الجنازة إلا بذكر الله، وعند دفن الميّت [أيضاً]، إلا لمن يدفنه من طلب طين أو لبن أو سقائف و[ما في] معناه لدفن الميّت.

واختلفوا فيه متى يتكلم؟ قال قوم: إذا قُضيت الصلاة. وقال آخرون: حتّى يُضرب عليه الطين، وذلك أيضاً دُفُنْ، والله أعلم. وقال آخرون: حتّى يدفن، إلا بذكر الله وأمر بطاعته فذلك لا تكرهه فيه.

مسألة: [في صفة إدخال الميّت القبر]

يوجد عن أهل العلم: أنّ أهل الميّت عند دفنه يبدأ برأسه فيُخرجه من السرير، ثمّ يَمُرُّ على يديه، فإذا وضع في اللحد فيستحبّ للذي يضعه أن يقول: «بسم الله وبالله وعلى ملّة رسول الله»، وما ذكر من أسماء الله فحسن، وإن لم يذكر ذلك فلا شيء عليه.

ولا يجوز أن يقبر الميّت في غير لحد ولا ضريح عندنا، إلا أن لا يمكن ذلك ولا يجد إليه سبيلاً، فيقبره كما أمكن، والله أعلم.

واختلف قومنا في صفة إدخال الميّت القبر^(١)؛ قال قوم: يُسَلَّ [سلاً] من قبَل رجل القبر، وبه قال الشافعي والنخعي وابن عمر وأنس بن مالك وغيرهم.

وقال قوم: يؤخذ من قبل القبلة معترضاً، روي ذلك عن عليّ وابن الحنفية.

(١) انظر هذه الأقوال في الأوسط لابن المنذر، ٤٠٤/٩ (ش).



وقال مالك: لا بأس أن يُدخَلَ المَيِّت من نحو رأس القبر أو رجله أو وسطه.

فصل: [في دفن الأنبياء]

عن ابن جريج عن أبيه^(١) قال: شكّوا في قبر النَّبِيِّ ﷺ، فقال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُحَوَّلُ عَنْ مَكَانِهِ، وَيُدْفَنُ حَيْثُ يَمُوتُ» فنَحَّوا فراشه فحفروا [له] موضع فراشه^(٢).

وفي رواية أخرى: أَنَّهُ سَأَلَ ﷺ: أَيْنَ تَدْفَنُ؟ فَقَالَ ﷺ: «نَحْنُ الْأَنْبِيَاءُ نَدْفَنُ حَيْثُ نُقْبَضُ»^(٣).

عن أبي مدرك الأشجعي^(٤) قال: كان عمر إذا سَوَّى عَلَى المَيِّتِ [قبره] قال: «اللَّهُمَّ أَسْلِمِهِ إِلَيْكَ الْأَهْلَ وَالْمَالَ وَالْعَشِيرَةَ، وَذَنْبَهُ عَظِيمٌ فَاغْفِرْ لَهُ»^(٥).

قيل: أوصى قيس أن يدخل قبره من ناحية رجله.

(١) ابن جريج هو: أبو الوليد (أبو خالد) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (٨٠-١٥٥هـ)، سبقت ترجمته في الجزء الأول.

(٢) رواه ابن أبي شيبة بسنده ولفظه، ر٢/٤٢. وأحمد، بمعناه، ر٢٧.

(٣) رواه ابن ماجه، عن ابن عباس بلفظ: «مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ يُقْبَضُ»، باب ذكر وفاته ﷺ، ر١٦١٧. والبيهقي في دلائل النبوة، مثله، ر٣٢٣٤.

(٤) أبو مدرك كثير بن مدرك الأشجعي (ق: ٢هـ): كوفي. روى عن عمر مرسلًا وعن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد. روى عنه: منصور بن المعتمر وحسين وأبو مالك الأشجعي. انظر: الرازي: الجرح والتعديل، ٨٧٥، ١٥٧/٧ (ش).

(٥) هذه الرواية ذكرها عبد الرزاق في مصنفه، ر٦٥٠٥. والبيهقي في سننه، ٥٦/٤ (ش).

قيل لُحْدَ آدَمَ ﷺ فِي غَارِ أَبِي قَبَيْسٍ، يُقَالُ لَهُ: غَارُ الْكُثْرِ^(١).

وقيل: من ولد آدم أوّل ميّت هابيل قتله أخوه قابيل، فبعث الله غراباً فوق على الحجر الذي دمع به، فجعل يمسح الدم عن الحجر بمنقاره، فبعث الله غراباً من السماء فأقبل يهوي حتّى وقع بين يدي الغراب الأوّل، فوثب الغراب الأوّل على الغراب الآخر فقتله، ثمّ جعل يحفر بمنقاره ويبحث برجليه، ثمّ اجتراه الغراب حتّى واره، وابن آدم ينظر إلى أخيه فندم على ما صنع به. فقال: ﴿يَوَيْلَيَّ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (المائدة: ٣١)، فلم يواره واحتمله هارباً | به | حتّى أتى وادياً من أودية اليمن في شرقي عدن، وبلغ الخبر إلى آدم ﷺ، فأقبل فوجده قتيلاً والأرض قد نشفت دمه فلعنها، ومن أجل لعنته لا نشفت الأرض دماً بعد دم هابيل إلى يوم القيامة، وأنبت الشوك زماناً للعنة آدم.

ثمّ إن آدم حمل ابنه على عاتقه يدور به في البلاد أربعين عاماً لا تجفّ دموعه ثمّ دفنه، وكان أوّل نسمة دفنت في الأرض. وفيه وفي إبليس - لعنه الله - نزلت: ﴿رَبَّنَا ارْزُقْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ بَجَعَلَهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ (فصلت: ٢٩) الآية، تعني: قابيل؛ لأنّه أوّل من سنّ القتل، وكلُّ مقتول إلى يوم القيامة له فيه شرك.

قيل: إذا وضع العبد على شفير قبره يوحى الله تعالى إلى الملائكة: «يا | ملائكتي، انظروا عبدي، ليس ساعة أحوج منه إليّ من ساعته هذه».

(١) في (م): الكبير.



فصل: [في ذكر الموت]

عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّه حثَّا في القبر ثلاث حثيات»^(١).

وعن البراء بن العازب قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فلمَّا دنا من القبر أسرع فحثَّا عليه، ثُمَّ بكى حتَّى بلَّ الثرى من دموعه، ثُمَّ قال: «إخواني، لِمِثل هذا اليوم فأعدُّوا»^(٢).

فصل: [في قتلى المشركين، وقتلى أحد]

وللرجل مواراة قريه من المشركين، ولا يُصَلِّي عليه؛ لِمَا روي عن عليٍّ، قال: لَمَّا مات أبو طالب أتيت النَّبِيَّ ﷺ، فقلت: إِنَّ عمَّكَ الشيخ الضالَّ قد مات. قال: «فانطلق فواره ولا تُحدث شيئًا حتَّى تأتيني». قال: فانطلقت فواريته. قال: فأمرني فاغتسلت ثُمَّ أتيتُه فدعا لي.

عن ابن عبَّاس أنَّ النَّبِيَّ ﷺ خرج مُعارضًا لجنازة أبي طالب، وقال: «وصلتك رحم، [وجزيت خيرًا يا عمَّ]»^(٣).

وفي خبر: أَنَّهُ ﷺ قال لعليٍّ: «قُم إلى هذا الضالِّ فأغسله وكفنه وواره ولا تصلِّ عليه»^(٤).

هشام بن عامر^(٥) قال: أتت الأنصار النَّبِيَّ ﷺ يومَ أُحُد، فقالوا:

-
- (١) رواه الشافعي في مسنده بمعناه، كتاب الجنائز والحدود، ٣٦١/١.
 (٢) رواه الطبراني في الأوسط، عن البراء بلفظه، ٢٦٨٨. والبيهقي في سننه وشعبه، مثله، ١٠١٥١.
 (٣) رواه عبدالرزاق عن ابن عبَّاس بمعناه، ر ٩٩٣٠. والبيهقي في دلائل النبوة، نحوه، ٦٣٧.
 (٤) رواه عبدالرزاق عن أبي إسحاق ببعض معناه، ر ٩٩٣٥. والبيهقي، نحوه، ٣٠٥/١ (ش).
 (٥) هشام بن عامر بن أمية الحسحاس بن مالك بن عامر بن النجار الأنصاري (ت: ٦٠هـ):
 كان يسمى في الجاهلية شهابًا فغير رسول الله ﷺ اسمه فسماه: هشامًا، واستشهد أبوه يوم =

يا رسول الله، أصابنا قرح وجهد فما تأمرنا؟ فقال: «احفروا وأوسعوا وأعمقوا واجعلوا الاثنتين والثلاثة في القبر الواحد، وقدموا أكثرهم قرآناً»^(١).

وعن جابر بن عبد الله: أن قتلى أحد حملوا من مكانهم فنادى مُنادٍ رسول الله ﷺ: «أَنْ رُدُّوا الْقَتْلَى إِلَى مَضَاجِعِهِمْ»^(٢).

فصل: [في وفاة النبي ﷺ]

قيل: لَمَّا قُبِضَ رسول الله ﷺ قال عمر: والله لا أسمع أن أحداً يقول: إن رسول الله ﷺ قبض إلا ضربته بسيفي هذا؛ فأمسك الناس. ثُمَّ قال لسالم: انطلق إلى صاحب رسول الله ﷺ فادعه. قال سالم: فأتيت أبا بكر وهو جالس في المسجد وأنا أبكي، فلَمَّا رَأَى قال: قُبِضَ رسول الله ﷺ؟ فقلت: إن عمر يقول: لا أسمع أن أحداً يقول قُبِضَ رسول الله ﷺ إلا ضربته بسيفي. فقام معي حتَّى [أتى النَّبِيَّ ﷺ] فأكَبَّ عليه ثُمَّ قال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠). قالوا: يا صاحب رسول الله انصلي عليه؟ قال: نعم. قالوا: كيف نصلي عليه؟ قال: يدخل قوم فيكبُّون [ويدعون] ثُمَّ يخرجون [ويجئ آخرون]. قالوا: يا صاحب رسول الله ﷺ أيدفن رسول الله؟ قال: نعم. قالوا: أين يدفن؟ قال: «في المكان الذي قبض الله فيها روحه، فإنَّ الله رَجَّلَ لم يقبض روحه إلا في مكان طيب، ثُمَّ أمرهم فغسلوه»^(٣).

= أحد، وسكن هشام البصرة ومات بها. وروى له مسلم والأربعة. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب، ٤٨٨/١. الوافي بالوفيات، ٤١٦/٧ (ش).

(١) رواه أبو داود، عن هشام بن عامر بلفظ قريب، باب في تعميق القبر، ر ٢٨٠٠. والترمذي، مثله، باب ما جاء في دفن الشهداء، ر ١٦٣٥.

(٢) رواه أحمد، عن جابر بلفظ قريب، ر ١٣٦٥٣. والترمذي، نحوه، باب ما جاء في دفن القتيل في مقتله، ر ١٦٣٩.

(٣) رواه النسائي، عن سالم بن عبيدة بمعناه، ر ٧١١٩، ٢٦٤/٤. والرواية في الأوسط لابن المنذر بتفصيل أكثر، ٤١/٩ (ش).



ابن عَبَّاسٍ عن أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ يُقْبَضُ»^(١).

فصل: [في سنن الدفن]

روي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقِفُ عَلَى الْقَبْرِ إِذَا فَرَّغَ مِنْهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ نَزَلْ بِكَ صَاحِبَنَا وَتَرَكْ الدُّنْيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَنِعْمَ الْمَنْزُولُ بِهِ أَنْتَ. اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ، وَلَا تَبْتَلِيهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ. اللَّهُمَّ نَوِّرْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَالْحَقِّهِ بِنَبِيِّهِ»^(٢).

سُنَّةُ الرَّومِيَّةِ^(٣): وَهَمَّ قَوْمٌ مِنَ الْكُفَّارِ، إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ | الْمَيِّتَ دَفَنُوهُ وَدَفَنُوا مَعَهُ سِلَاحَهُ وَثِيَابَهُ وَآلَتَهُ، حَتَّى آتَتْهُ إِذَا كَانَ عَاشِقًا لِزَوْجَتِهِ أَوْ لِغَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ أَوْ لِغُلَامِهِ دَفَنُوهُ مَعَهُ حَيًّا، كَفَرًا بِاللَّهِ | مِنْهُمْ | وَجَاهِلِيَّةً فِيهِمْ.

مَاتَ ابْنُ لِلْفَرَزْدَقِ، فَلَمَّا دَفِنَ قَامَ عَلَى قَبْرِهِ وَسَوَّى عَلَيْهِ التُّرَابَ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا نَحْنُ إِلَّا مِثْلُهُمْ غَيْرَ أَنَّنَا أَقْمَمْنَا قَلِيلًا بَعْدَهُمْ وَتَقَدَّمُوا^(٤) وَدَفَنَ ابْنُ عَمْرٍ ابْنًا لَهُ وَضَحِكَ عِنْدَ قَبْرِهِ. فَقِيلَ لَهُ: أَتَضْحَكُ عَلَى الْقَبْرِ!؟ قَالَ: أَرَدْتُ | أَنْ | أَرْغَمَ الشَّيْطَانَ.

عَنْ بَعْضٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ عَمْرَ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ فِي مَصِيبَةٍ قَطًّا.

(١) رواه ابن ماجه، عن ابن عَبَّاسٍ عن أَبِي بَكْرٍ بَلْفِظُهُ، بَابُ ذِكْرِ وَفَاتِهِ ﷺ، ر ١٦١٧. وَبِالْبَيْهَقِيِّ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ، مِثْلُهُ، ر ٣٢٣٤.

(٢) لَمْ نَجِدْ مِنْ أَخْرَجِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ.

(٣) فِي (م): الرَّومِيَّةِ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوَيْلِ لِلْفَرَزْدَقِ لَمَّا تَوَفَّى ابْنَهُ الصَّغِيرَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى النَّاسِ فَقَالَتْ: انظُر: الْكَامِلُ، ٣٢٧/١. وَالْأَغَانِي، ٤٤٨/٥ (ش).

فصل: [في معنى الدفن]

يقال: دَفِنَ يَدْفِنُ دَفْنًا، والدفين: هو المدفون، مثل: جريح ومَجروح. وقال المتنبي:

لا يُعجِبَنَّ مَضِيْمًا حَسَنُ بَزَّتِهِ وهل يَرُوقُ دَفِينًا جَوْدَةُ الكَفْنِ؟^(١)

وقد ادْفَن. والدفين: الداء الذي لا يعلم به حتّى يظهر منه شَرٌّ وَعَرٌّ. ويقال للدفين: دفن وادْفَن. وقال زيد بن عمرو الطائي شعرا:

أَلَا مَنْ رَأَى قَوْمِي كَأَنَّ رِجَالَهُمْ نَخِيلٌ أَتَاهَا عَاصِدٌ فَأَمَالَهَا^(٢)

ويقال للدفين: الجنن، وكذلك الكفن: جنن، والقبر: جنن. وقال الأعمش:

وهَالِكِ أَهْلِ يُجَنُّونَهُ وَآخَرَ فِي قَفْرِهِ لَمْ يُجَنِّ^(٣)

يُجَنُّونَهُ: يدفنونه، وآخر لم يدفن. والأرض إذا لم تقبل الميّت ورمت به قيل: لَفَطَتْه.

فصل: [إغماض عيني الميّت عند موته]

وإغماض عيني الميّت عند موته مأمور به اتفاقاً؛ فقال بعض الناس: لأنّ ذلك أحسن له من فتحهما. وقيل: أحسنه إلى التذكرة. وقيل: خوفاً من دخول

(١) البيت من البسيط للمتنبي في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. الصبح المنبي عن حيثية المتنبي، ١١٧/١ (ش).

(٢) في (م): «عاصف» بدل «عاصد». البيت من الطويل ليزيد بن عمرو الطائي. انظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، ٢٩٦/١. العسكري: كتاب الصناعتين، ٤٠/١ (ش).

(٣) البيت من المتقارب للأعمش. انظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ١٣٨/٢ (ش). تاج العروس، (هلك).



شيء من الهوام فيهما؛ وأصل ذلك ثبوت الرواية عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«أَغْمَضُوا عَيْنِي أَبِي سلمة بن عبد الأسد»^(١).

وقيل: مأمور بإطباق فيه. وقيل: لأنَّه أحسن. وقيل: إشفافاً من دخول
شيء فيه، وقد فعله السلف. قال أبو العتاهية:

لَيْسَ اللَّيَالِي وَلَا الْأَيَّامُ تَارِكَةً	شَيْئًا يَدُومُ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى حَالِهِ
يَا بُؤْسَ لِلجَاهِلِ الْمَغْرُورِ كَيْفَ أَبِي	أَنْ يُخْطِرَ الْمَوْتَ فِي الدُّنْيَا عَلَى بَالِهِ
يَا مَنْ يَمُوتُ غَدًا مَاذَا اعْتَدَدْتَ لِكُرِّ	بِ الْمَوْتِ عِنْدَ غَوَاشِيهِ وَأَهْوَالِهِ ^(٢)

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) الأبيات من البسيط لأبي العتاهية في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

باب ١٤ في القبور وزيارتها، وما يكره لها وفيها | ومنها | وما لا يكره

ابن عباس عن عمر بن الخطاب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لُحِدَ لَهُ وَلَأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو. وقد يقال: إن لم يستطع اللحد فالشقّ جائز.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «أَلْحِدْ لَهُ - فِي قَبْرِهِ - [لِحْدًا]، وَنُصِبَ عَلَيْهِ اللَّبْنُ فِي قَبْرِهِ نَصَبًا (يقال: فِي لِحْدٍ وَلِحْدٍ - بفتح اللام وضمّها - وقيل: شفعاً ولأوترا)، وأدخل السرير من عرضه، وَرُفِعَ [قَبْرُهُ] مِنَ الْأَرْضِ نَحْوًا مِنْ شِبْرٍ»^(١).

وقالوا: لا بأس أن يسبح على قبر الرجل إذا دفن، ويسبح على قبر المرأة إذا دفنت، وكان بعضهم يكره أن يزداد في القبر أكثر ممّا أخرج من حفرته.

من الأثر: يكره أن يزداد على القبور غير ترابها وتطين القبور والألواح، وإلا فأمر مُحدث؛ فإن طين مخافة أن يدرس أو يخرب^(٢) أو وضعت عليه الألواح ليعرف فلا بأس.

ويكره أن يوضع على القبور الأجر والخزف، وكلّ شيء مسّته النار.

ويكره للرجل أن يخرج أرضاً من المقابر، ويكره أن يؤكل ما نبت على القبور.

(١) رواه ابن حبان في صحيحه، عن جابر بمعناه، ر ٦٧٦١. وأخرجه الزيلعي عن جابر بلفظ:

«ألحد ونصب عليه اللبن نصباً رفع قبره من الأرض نحو شبر». انظر: نصب الراية، ٣٠٣/٢.

(٢) في (م): يحرك.



ويكره صبّ الحصى على القبر من غير حفرته، وأمّا صبّ الماء على القبر فهو سنّة.

قال الثوري: رشّ الماء سنّة قديمة لا أحبّ تركها. ولا بأس أن يطين القبر.
وقال الفضل بن الحواري: ينبغي أن يمنع الناس من البناء على القبور.
وقال |محمّد بن |هاشم: البناء على القبور بالطين شيء أحدثه الناس.
وقال: إنّما جاءت السنّة أن يردّ في القبر ترابه.
وعن النّبِيِّ ﷺ أنّه لَمَّا مات عثمان بن مظعون جعل ﷺ بنفسه عند رأسه
صخرة، |وقال: |نعلم بهذا قبر أخي ويدفن إليه من مات من أهلي.

مسألة: [فيمن قَبِرَ إنسانًا في أرض غيره]

ومن قَبِرَ إنسانًا ميتا في أرض رجل بغير رأيه؛ فلصاحب الأرض أن يزرع على القبر، وهو أولى بماله؛ لأنّ الملك لم ينتقل عنه. ومنهم من قال: على الذي قبر |ضمان |قيمة لصاحب الأرض، ويدع القبر كما هو.

مسألة: [في رشّ القبر]

وإن لم يحضر ماء يصبّ على القبر فلا بأس. فإن حضر ولو قدر صاع ماء رشّ ذلك حيث بلغ. وإن أمكن الماء صبّ عليه |كله |.
وعن جابر قال: رُشّ على قبر رسول الله ﷺ.
وقيل: «إنّه ﷺ رشّ على قبر إبراهيم حصباء»^(١).

(١) في (و): «حصى ورملاً». وفي (م): «حصى حمراء»؛ والتصويب من رواية البيهقي في معرفة السنن والآثار، من طريق جعفر بن مُحمّد عن أبيه، ر ٢٣٢٤. والبيهقي أيضًا في السنن الكبرى (٦٩٨٤) وقال: «ورواه الواقدي بإسناد له عن جابر».

أبو هريرة قال: دَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ فَأَمَرَ بِقِرْبَةِ مِنْ مَاءٍ فَرَشَّتْ عَلَيْهِ.

وقال الربيع: يكره أن يزداد على القبر غير ترابه الذي أخرج منه.

مسألة: [فيما يكره فعله على القبور]

ويكره أن يذبح على القبر؛ لما روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ»^(١)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَنْحَرُ عَلَى قُبُورِ مَوْتَاهَا.

ويكره القعود على القبور، والمشى عليها، والتجصيص لها، والبناء عليها، وإظهار العمارة فيها؛ لما روي عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُ الْقُبُورِ مَا دُرِسَ»^(٢). وفي خبر: «خير قبوركم الدوارس». وفي خبر آخر: «خير القبور ما درست» يعني ذلك - والله أعلم -: ما ساوى الأرض ولم يشرف عليه بناء.

وروي عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَعْمِقُوا قُبُورَكُمْ لِنَلَّا تَرِيحَ عَلَيْكُمْ»^(٣).

واللحد أولى من الضريح؛ لما روي عنه ﷺ: «اللحد لنا، والضريح لغيرنا»^(٤).

(١) رواه أبو داود، عن أنس بلفظه، ر ٢٨٠٥. وابن حبان في صحيحه، مثله، ر ٣٢١٣.

(٢) أخرجه العجلوني بلفظ: «الدوارس»، وقال فيه: هذا مشهور على الألسنة وليس معناه بظاهره صحيحًا، فَإِنَّهُ يَسُنُّ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى الْقَبْرِ عِلَامَةٌ لِيَعْرِفَ فِيزَارُ... انظر: كشف الخفاء، ر ١٢٦٩، ٤٧٧/١.

(٣) لم نجد من ذكره بهذا اللفظ.

(٤) رواه أبو داود، عن ابن عباس بلفظ: «والشق لغيرنا»، كتاب الجنائز، باب في اللحد، ر ٣٢٠٨، ٢١٣/٣. والترمذي، مثله، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قول النبي ﷺ اللحد لنا...، ر ١٠٤٥، ٣٦٣/٣.



وروي أَنَّ عبد الله بن عمر مرَّ بقبر قد بني عليه بناء، فسأل عنه فقيل له: هذا قبر عبدالرحمن بن أبي بكر أَحَبَّتْ أخته عائشة أن تجعل عليه ظلًّا. فقال: قولوا لها: إِنَّمَا يظَلُّه عمله. فلمَّا بلغها ذَلِكَ، قالت: صدق عبد الله.

وقد كان بعض الفقهاء يكره المشي على القبور بالنعل؛ لرواية ذكرها عن النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّه أمر أصحابه بخلع النعال بين القبور»^(١). ويكره المشي فوق القبور، وَأَمَّا بين القبور فلا يضرُّ ذَلِكَ، ويكره بالنعل بين القبور.

والوطء على القبر يكره والجلوس عليه تأديبًا، وَأَمَّا كبس القبر حتَّى يرتفع فيكره أيضًا، وقد قيل: «خير القبور ما درس».

وروي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رفع قبره من الأرض قدر شبر»^(٢). ويكره أن ينظر^(٣) في القبر إذا ستر بالثياب.

وقيل: إن رسول الله ﷺ «نهى عن تجصيص القبور والبناء عليها»^(٤).

أولا يحلّ لأحد حفر القبور ولا نبشها، وهو آثم في ذَلِكَ. وإذا رفع فعلية التوبة وردّ ما حفر منها لا غير ذَلِكَ، إِلَّا أن يكون كسر من المَيِّتِ اعضو من ذَلِكَ فعلية الدية.

وإن برز المَيِّتِ [ف]قد ارتكب محرّمًا وعليه التوبة ودفن المَيِّتِ | على ما كان عليه.

(١) رواه أحمد، عن بشير بن الخصاصية بمعناه، ١٩٨٥٦. والنسائي، مثله، ٢٠٢١.

(٢) رواه البيهقي، عن جعفر بن محمد عن أبيه بلفظ قريب، ٦٩٨٤، ٤١١/٣.

(٣) في (م): يبصر.

(٤) رواه الترمذي، عن جابر دون «والبناء عليها»، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها، ١٠٥٢، ٣/٣٦٨. والطبراني في الأوسط، عن جابر بلفظه وزيادة، ٦١٤٥.

ويكره المشي على القبور، ومن اضطرَّ فلا شيء عليه.
ومن وطئ على القبر عند حمل الجنازة إذا لم يمكنه إلا ذلك لم
يضرّه، ويكره الوطء على القبر لغير حاجة.
وباب القبر من عند الرجلين من هنالك يدخل، ومنه يدخل من يدفن
المَيِّت، ومنه يدخل اللبن، والله أعلم.
ومن خرج من عند رأس المَيِّت فلا أعلم أنه يأثم إذا خرج وقد
ضرب عليه بالطين، إنَّما قيل: إذا وضع عليه الستر لا ينظر فيه، ويكون
ما يدفع من الطين واللبن يدخل من عند الرجلين، وكذلك المَيِّت يحدر
في قبره من عند رجله.
ولا يجوز أن يكسر على القبر آنية، سواء أمر بذلك المَيِّت أو لم
يأمر، وهذا من إضاعة المال، ومن فعل أثم إن كان ماله أتلفه، وإن كان
مال غيره ضمنه؛ لأنَّه [ورد] «النهي عن إضاعة المال»، والكسر على
القبر من ضياع المال، ولا نفع فيه يصل إلى المَيِّت ولا إلى الحيِّ.

مسألة: [في بعض أحكام القبر]

ولا يجوز لأحد أن يقوم على القبر إلا من يخدمه، وأمَّا من هو
خليٌّ فليخرج عن رأس القبر.
وصبَّ الماء على ظاهر القبر؛ قال بعض أهل العلم: أقلُّ ذلك صاع
من ماء يصبَّ على القبر ويرشُّ عليه، ولا يجوز الوطء على القبور.
ويكره أن يرفع القبر إلا بمقدار ما يعرف أنه قبر فيتقَى أن يمشى
عليه.



ويجوز أن يُصَلَّى عَلَى الجنازة في المقبرة ولو استقبلها، ولا يجوز أن يصَلِّي الفريضة في القبور، ويكره أن يستقبلها في الفريضة. ولا بأس أن يأتي قوم قبرًا فيطينونه.

مسألة: [في زيارة القبور]

ومن زار القبور للدعاء والاستغفار لهم والترحم عليهم وأن يحدث بهم موعظة فلا بأس بذلك. وقيل: كان يكره زيارة القبور. والميت لا يزار، إلا أن يكون أحد يريد بذلك تذكرة للموت وأمر الآخرة فجائز.

وقد جاء النهي عن زيارتها، وأخذ بذلك المتقدمون من أهل عُمان، وكرهوا زيارة القبور، ووجدنا إجازة ذلك، وجاءت الرواية أنه [قال ﷺ]: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فروروا إن شئتم ولا تقولوا هجرًا، فإن فيها عبرًا»^(١). وفي رواية أخرى: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فروروا فإن فيها تذكرة»^(٢).

ومن طريق أنس بن مالك قال: «نهى رسول الله ﷺ عن زيارة القبور، وعن لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وعن التبيد في الدباء والتقير والحتم والمزفت»، ثم قال ﷺ: «ألا إني قد كنت نهيتكم عن ثلاث ثم بدا لي فيهن؛ نهيتكم عن زيارة القبور ثم بدا لي أنها ترق القلب وتدمع العين وتذكر الآخرة فروروا ولا تقولوا هجرًا، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تأكلوها فوق ثلاث ليالٍ، ثم بدا لي أن الناس يتحفون ضيفهم

(١) رواه الربيع، عن ابن عباس بمعناه، باب (٢٠) في القبور، ر ٤٨١.

(٢) رواه أبو داود، عن ابن بريده بلفظه، ر ٢٨١٦.

وَيُخَبِّتُونَ لِغَائِبِهِمْ فَأَمْسِكُوا مَا شِئْتُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّيِّدِ فِي هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ فَاشْرَبُوا بِمَا شِئْتُمْ وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا فَمَنْ شَاءَ أَوْكَأَ سِقَاءَهُ عَلَىٰ إِثْمٍ^(١)،
والله أعلم.

وروت عائشة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢).

قيل: إِنَّ رَجُلًا كَثُرَ اضْطِرَابُهُ؛ فَقِيلَ لَهُ: وَيْحَكَ مَا تَصْنَعُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَنْبَشُ الْقُبُورَ، فَاسْتَوْحِشُ مِنْهَا النَّاسَ، فَقَالَ لَهُ النَّاسُ: إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ، وَيْحَكَ، فَمَا الَّذِي كُنْتَ تَرَى؟ قَالَ: مَا وَصَلْتُ إِلَىٰ إِنْسَانٍ إِلَّا وَجَدْتُ وَجْهَهُ قَدْ حُوِّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ، فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَىٰ الرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «زُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ»^(٣)، «وَعَسَّأُوا الْمَوْتَىٰ فَإِنَّهَا مُعَالِجَةُ الْأَجْسَادِ الْخَاوِيَةِ وَمَوْعِظَةٌ بَلِيغَةٌ»^(٤).

قيل لبعض الزهاد: ما أبلغ العظمت؟ قال: انظروا إلى محللة الأموات. فأخذه أبو العتاهية فقال:

وَعَظَّتْكَ أَجْدَاثٌ صُمَّتْ وَنَعَّتْكَ أَزْمِنَةٌ خُفَّتْ
وَتَكَلَّمَتْ عَنْ أَوْجُهِهِ تَبْلَىٰ وَعَنْ صُورِ سُبُتْ

(١) رواه أحمد، عن أنس بلفظه، ر ١٤٦٣٥.

(٢) رواه الربيع، عن جابر بن زيد بلفظه مرسلًا، باب الأخبار المقاطيع عن جابر بن زيد، ٩٨٠، ٢٦٥/٤. والبخاري، عن عائشة وغيرها بمعناه، باب الصلاة في البيعة...، ٤٣٦، ١٢٩/١. والنسائي، عن عائشة بلفظه، باب اتخاذ القبور مساجد، ر ٢٠٤٦، ٩٥/٤.

(٣) رواه ابن ماجه، عن أبي هريرة بلفظه، باب ما جاء في زيارة القبور، ر ١٥٥٨.

(٤) ذكره الماوردي بهذا اللفظ في: أدب الدنيا والدين، ص ١٥٢ (ش).



وأرثك قبرك في القُبُورِ^(١) وأنتَ حَيٌّ لم تَمُتْ
يا شامِتًا بمِيتي إن المِنية لم تَمِتْ
ولربِّما انقلب الشِمتات فحلَّ بالقومِ الشِمت^(٢)

مسألة: [فيمن تصرّف في غير أرضه]

ومن اغتصب أرضًا فبنى فيها مسجدًا، أو قَبَرَ فِيهَا أَحَدًا، ففي ذَلِكَ اختلاف؛ منهم من قال: | الأرض لصاحبها، ويهدم المسجد، وينسف القبر، ويستعمل أرضه؛ لأنَّه تعدَّى عليه.

ومنهم من قال: | يرجع على من فَعَلَ فِي أرضه وتعدَّى عليه فيأخذ منه قيمة أرضه؛ [لأنَّه] قد استهلكها.

وقال أبو الحسن: إنَّ القبر يترك بحاله، وعلى الغاصب لربِّ الأرض قيمة ذَلِكَ الموضع.

قال: وقد قيل: إنَّ لصاحب ذَلِكَ الموضع (الأرض) أن يزرع أرضه ولا يضرّه ذَلِكَ. وإن أخرج المَيِّت من القبر لم يجر له ذَلِكَ، والله أعلم.

وقال أبو المؤثر: إذا قبر أحد في أرض رجل بغير | إذنه | حكم عليه بقدر ما قبر فيه من أرضه.

ولا يفسل على القبر ولا يزرعه، ولا يمنع من أرضه أن يعمرها من أجل ظلم من ظلمه، كان الظالم حرًّا أو عبداً.

(١) في (و): الحياة، ولم نجد من ذكرها بهذا؛ والتصويب من كتب الأدب.

(٢) الأبيات من مجزوء الكامل لأبي العتاهية في ديوانه (الموسوعة الشعرية) مع بعض الاختلاف. انظر: سراج الملوك، ٩/١. الشعر والشعراء، ١٧٠/١ (ش).

ومن دخل بلدًا جاهلاً به ومات له ميت، فأراه رجل مقبرة؛ فإن لم يكن الرجل ثقة ولا كان هنالك تعارف يسكن إليه قلبه وهي بين الأموال لم يجز له أن يحفر فيها قبرًا حتى يعلم أنها جائز أن يقبر فيها الأموات. والأرض الموات بين القرى جائز له أن يقبر فيها.

وجائز للرجل أن يدفن في أرضه بأمره أو أمر وارثه، وليس لهم أن يزرعوا الأرض بعد [ن] تصير قبرًا؛ لأن ما نبت على القبر ليس لهم، [بل] ذلك للفقراء.

مسألة: [في قطع شجر وحمل لبن من المقابر]

ومن قطع من المقابر غافة يستظل بها الناس في المقابر؛ فإن كانت من الغاف النافع الذي يستظل به فهو آثم، وعليه التوبة وقيمة ذلك إن كان لها قيمة يفرقه على الفقراء؛ لأن ما كان من شجر في القبور أو نبت فيها كان للفقراء دون غيرهم، وإن لم يكن لها قيمة لم يلزمهم إلا التوبة. والشجر الثابت على القبور ثمرته للفقراء.

قيل: إن أعطى قيمته من لزمه تبعة من قبر؛ فإن كان الذي قبضه بحاله فليرده إلى موضعه، وإن كان قد تلف فليعط قيمته للفقراء.

قلت: فإن أعطى قيمته لورثة الميت هل يبرأ؟ فوقف.

قلت: وكذلك لو رده بعينه إلى الورثة هل يبرأ؟ فقال: لا يبرأ. وأعجبني أنا أنه يبرأ إذا قبضه الورثة، هكذا وجدت في بعض الأثر مكتوبًا.

ومن جعل أرضًا له على مقبرة يلبن منها لتلك المقبرة؛ فليس له أن يحمل من لبنها إلى مقبرة أخرى. فإن حمل من لبن هذه المقبرة إلى



مقبرة أخرى فليرد مثله. فإن وجد لبنًا في مقبرة لا يعلم أنه لها فلا يجوز أن يحمل منه شيئًا.

فصل: [في تعميق القبر وتدبينه]

روي أن عمر أوصى أن يعمق قبره قامة | وبسطة |.

وعن عمر بن عبد العزيز والنخعي أنهما قالا: يحفر للميت إلى السرّة. وقال مالك: أحب إلي أن لا يكون عميقًا | جدًّا | ولا قريبًا من أعلى الأرض.

وقال الشافعي: أحب أن يعمق قدر بسطة فلا يقرب نبشه ولا يظهر له ريح. ومن ألبن لبنًا للقبور فليس لأحد أن يأخذ على جهة القرض ليردّ بدله؛ لأنه ليس له ربّ معروف، والقرض لا يجوز إلا من مقرضٍ.

وإذا كان قرب مسجد لبن فأمر رجل رجلًا أن يحمل من ذلك اللبن لقبر، وكان هذا الرجل معهم | لم يتعرّض باللبن إلى أن غطّوا به ميتته ثمّ دفنوه ودفن معهم؛ فلا يلزمه شيء، إلا أن يعلم أنهم غاصبون فعليه الإنكار عليهم إن أمكنه. كذلك إن قال لهم: لكلّ بيت باب وباب القبر من ناحية الرجلين؛ ففعلوا ما أمرهم؛ فلا شيء عليه في هذا أيضًا.

[مسألة: في الدفن في المقبرة المملوكة]

ومن قبر ميتًا في مقبرة يقبر الناس فيها، ومن الناس من يدعيها ملكًا، وكانت مقبرة من الفيافي البراح مثل الموات؛ فذلك جائز، ولا يقبل قول من يدعي ما ليس في يده إلا بالصحة. وإن كان فيها آثار وعمار لم يجز لأحد أن يقبر فيها ميتًا.

وإذا كانت أرض لرجل يقبرون فيها الزنج أمواتهم بغير إذنه، فبدا له أن يفسلها؛ فعن مُحَمَّد بن محبوب قال ^(١): أَحَبَّ الإِمْسَاكَ عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَحْرَارًا فَعَلَيْهِمْ قِيَمَةٌ مَا أَفْسَدُوا مِنْ أَرْضِهِ.

مسألة: [في أذية الموتى]

ومن حفر قبرًا فهبطت المسحاة في الأرض فَوَقَعَتْ عَلَى عِظَامِ فَكَسَرَتْهَا، وَهُوَ يَحْفَرُ فِي مَقْبَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا؛ فَلَا يَلْزِمُهُ فِي الْخَطَأِ شَيْءٌ. فَإِنْ تَعَمَّدَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ إِنْ كَانَتْ عِظَامُ آدَمِيٍّ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ آدَمِيًّا فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ آذَى مَوْتَانَا كَمَنْ آذَى أَحْيَاءَنَا» ^(٢). وَقَالَ: «لَا يَتَغَوَّطُ أَحَدٌ فِي الْمَقَابِرِ فَإِنَّهُ مِمَّا يُؤْذِي» ^(٤).

مسألة: [في من قبر مع النبي ﷺ]

سئل الشيخ أبو مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ عَنْ عَائِشَةَ - رَحِمَهَا اللهُ -: أَهِيَ مَقْبُورَةٌ قِصْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الشَّيْخِينَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَحِمَهُمَا اللهُ - .

فصل: [في تسنيم قبر النبي ﷺ وصاحبيه]

قال الشافعي: يرفع القبر ويسطح. قال أبو حنيفة: يستم.

- (١) في (و): + «لا».
- (٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.
- (٣) في (و): + «لا يتوغط نسخة».
- (٤) رواه الطحاوي: شرح معاني الآثار، عن أبي هريرة بمعناه، باب الجلوس على القبر، ٥١٧/١، ٢٩٥١ر.



واقدا روي عن عليٍّ أَنَّهُ قَالَ: سَمَّتَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ ﷺ وَأُضْعَتْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ.

وقال إبراهيم: أخبرني من رأى قبر النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر ﷺ أَنَّهُ نَاشِئَةٌ عَنِ الْأَرْضِ مَسْمُومَةٌ. وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى قَبْرَ مَشْهَدٍ أُخِذَ أَنَّهَا مَسْمُومَةٌ.

عن عائشة أَنَّهُ قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دُفِنَ فِي بَيْتِي، ثُمَّ تَوَفَّى أَبُو بَكْرٍ فَدُفِنَ وِرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّهْوَةِ (١) وَرَأْسُهُ عِنْدَ كَتْفِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَوَفَّى عَمْرُ وَرَأْسُهُ عِنْدَ كَتْفِي أَبِي بَكْرٍ، وَجَعَلْتُ رِجْلَاهُ عِنْدَ الْجِدَارِ. وَعَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: فِي صِفَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ ﷺ هَكَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ رَأْسَ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ كَتْفِي النَّبِيِّ ﷺ، وَرَأْسَ عَمْرٍ عِنْدَ كَتْفِي أَبِي بَكْرٍ.

وَعَنِ الرَّوْذِبَارِيِّ (٢) هَذِهِ الصِّفَةُ		النَّبِيِّ ﷺ
أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	النَّبِيِّ ﷺ	أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
	عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) السَّهْوَةُ: بَيْتٌ صَغِيرٌ مُتَّخَذٌ فِي الْأَرْضِ، وَسُمِّكَهُ مُرْتَفِعٌ فِي الْأَرْضِ، يُشْبِهُ الْخَزَانَةَ الصَّغِيرَةَ، يَكُونُ فِيهَا الْمَتَاعُ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ أَرْبَعَةُ أَعْوَادٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ يُعْرَضُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَمْتَعَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هِيَ الْكُوَّةُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هِيَ شَبِيهَةٌ بِالرَّفِّ أَوْ بِالطَّاقِ يُوضَعُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ. وَقِيلَ: بَيْتٌ صَغِيرٌ يُشْبِهُ الْمِخْدَعُ. وَقِيلَ: هِيَ كَالصُّفَّةِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ الْبَيْتِ. وَقِيلَ: شَبِيهَةٌ دَخَلَتْ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ. انظر: شرح النووي على مسلم، ٣٩٣٧، ٢١٥/٧ (ش).

(٢) انظر هذه الصفات في: دلائل النبوة للبيهقي، ٣٢٣٨. وكتاب الشريعة لأبي بكر الأجرى، باب ذكر صفة قبر النبي ﷺ، ١٨١١.

[مسائل: متفرقات]

قال بعض مخالفينا: إذا عقر | عند القبر | لم يجز أكل المذبوح؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك من طريق أنس قال: قال ﷺ: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ».

وقال معاذ: المذبوح عند القبر ميتة في الإسلام.

وعن النبي ﷺ: «لأن أقعد على جمر فتحرق ثيابي - أو قال: جسدي - أحب إليّ أن أقعد على قبر»^(١).

وعن ابن عمر قال: لأن أطأ على رصف أحب إليّ أن أقعد على قبر. وكان الحسن إذا رأى رجلاً يمشي بين المقابر بنعلين زجره، وكان لا يدخل المقابر إلا حافياً.

وقال أبو عبيد^(٢): في حديث النبي ﷺ أنه رأى رجلاً يمشي بين القبور في نعلين، فقال: «يا صاحب السبتين، اخلع سبتيك».

وقال أبو عمرو [في النعال السبتية]: هي المدبوغة بالقرظ. وقال الأصمعي: هي المدبوغة. وقال أبو عبيدة: إنَّما ذكرت السبتية؛ لأنَّ أكثرهم في الجاهلية كان يلبسها غير مدبوغة إلا أهل السعة منهم. ألا ترى أنَّهم | كانوا | يمدحون الرجال بلبسها. قال عنترة يمدح رجلاً:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْدِي نَعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(٣)

(١) رواه مسلم، عن أبي هريرة بمعناه، باب (٣٢) النهي عن تخصيص القبر والبناء وعليه، ٩٧١، ٦٦٧/٢. وأبو داود، مثله، باب كراهية القعود على القبر، ٣٢٢٨، ٢١٧/٣.

(٢) غريب الحديث، ١٥٠/٢. والرواية أخرجه الهندي في كنز العمال عن أبي نعيم، من طريق بشير بن الخصامية، ٣٦٨٦٧، ٣٠١/١٣ (ش).

(٣) البيت من الكامل لعنترة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. غريب الحديث لأبي عبيد، ١٥١/٢. وقيل: النعال السبتية: هي مخلوقة الشعر.



أوقد زعم قوم: أن النعال السبئية هي هذه المحلوقة الشعرا.

وقول عنتره: «سَرَحَة»، السرحة: شجرة عظيمة. وقوله: «في سرحة» يريد على سرحة.

|| و«في» هاهنا بمعنى «على»، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: ٧١)، معناه: على جذوع النخل.

قال أبو إسحاق: وَإِنَّمَا كَانَتْ «في» بِمَعْنَى «عَلَى» هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْخَشْبَةِ مُسْتَطِيلًا فَقَدْ حَوَتْهُ وَصَارَ فِيهَا. والمعنى: كأن ثيابه في سرحة من طولها، والعرب تمدح الطول وتذم القصر. و«يُحْدَى»: يُلبس. و«نعال السبت» تقدّم تفسيرها. وقد زعم قوم أن يقال: السبت هي المحلوقة الشعر. «بِتَوَامٍ» أي: لم يولد مع هذا البطل آخر فيكون ضعيفًا.

أوأشد ابن الأعرابي:

تعلق في مثل السواري سيوفنا | وما بينها والكعب متًا تائف^(١)

|| ويروى: بَطْلٌ، يعني: هو بطل مرد والحفغن يرد [كذا] على قوله:

[رَبِّدِ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَتَا] هَتَاكَ غَايَاتِ التِّجَارِ مَلُوم^(٢)

والبطل: هو الشجاع، والفعل منه: بَطَّلَ يَبْطُلُ بَطَالَةً - بفتح الباء -، فهو بطل. ويقال: أجير بطلًا بين البطالة - بكسر الباء -، وهذه أفصح اللغات.

وقد تُفتح الباء والفعل منه أيضًا، بَطَّلَ يَبْطُلُ، ويقال من الفساد: بَطَّلَ يَبْطُلُ بَطَالًا وَبُطُولًا.

(١) البيت من الطويل لمسكين الدارمي (٨٩هـ) في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٢) البيت من الكامل لعنترة بن شداد في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. وابن قتيبة: المعاني الكبير، ١٠٥/١.

فصل: [في اتخاذ القبور]

وروي عن النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»^(١).

وعن أبي هريرة أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢).

وعن عمر: أَنَّهُ أَتَى قَوْمًا يَبْتَدِرُونَ مَسْجِدًا؛ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ. قَالَ: إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حَيْثُ اتَّبَعُوا آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ، مِنْ عَرَضَتْ لَهُ صَلَاةٌ فَلْيَصِلْ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنًا، كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

ابن عَبَّاسٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا السُّرُجَ وَالْمَسَاجِدَ»^(٣). وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٤).

وعنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «...وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ أُذِنَ لَهُ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمَّهِ»^(٥).

(١) رواه مسلم، بلفظه، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، ٩٧٢، ٦٦٨/٢. وأبو داود، مثله، باب في كراهية القعود على القبر، ٣٢٢٩، ٢١٧/٣.

(٢) رواه أحمد، عن أبي هريرة بلفظه، ٧٠٥٤. وأبو يعلى في مسنده، مثله، ٦٥٤٠.

(٣) رواه أبو داود، عن ابن عباس بلفظ قريب، باب في زيارة النساء القبور، ٢٨١٧. والترمذي، مثله، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ...، ٢٩٤.

(٤) رواه البخاري، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب الصلاة في البيعة...، ٤١٨. ومالك في الموطأ عن عمر بن عبد العزيز مرسلًا بلفظه، ١٣٨٧.

(٥) رواه أحمد، عن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ بلفظه من حديث طويل، ٢١٩٣٨. والترمذي، نحوه، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، ٩٧٤.



وقيل: إِنَّهُ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ - أَحْسَبُهُ - أَتَى رَسْمَ قَبْرِ أُمَّهِ فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَخَاطِبُهُ، ثُمَّ جَاءَ مُسْتَعْبِرًا، فَقَلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا رَأَيْنَا مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: «اسْتَأْذَنْتَ رَبِّي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّي فَأُذِنَ لِي، فَاسْتَأْذَنْتَهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ فَلَمْ يَأْذُنْ لِي»^(١)، فَمَا رَأَيْنَاهُ بَاكِئًا أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ مَثَدٍ.

فصل: [في ما تفضله العرب إذا مات أحد]

كانت العرب إذا مات المَيِّت منهم أقاموا على قبره حولًا ثم ينصرفون. ومنه قول لبيد:

إِلَى الْحَوْلِ، ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْنَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَزَ^(٢)

وقيل: لَمَّا مَاتَ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ^(٣) ضَرَبَتْ امْرَأَتُهُ عَلَى قَبْرِهِ فَسَطَّاطًا، وَأَقَامَتْ عَلَيْهِ حَوْلًا، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى بَيْتِهَا، فَإِذَا مَنَادُ يَنَادِي عَنْ يَمِينِهَا: هَلْ أَدْرَكُوا مَا طَلَبُوا؟ فَأَجَابَهُ مُجِيبٌ عَنْ شِمَالِهَا: بَلْ أَيْسُوا فَانْقَلَبُوا.

يقال: «فُسْطَاطٌ وَفُسْطَاطٌ، وَفُسْطَطَاطٌ وَفُسْطَطَاطٌ، وَفُسْطَاطٌ وَفُسَاطٌ، وَيَجْمَعُ: فُسَاطِيطٌ [وفسَاسِيطٌ]. قال: وينبغي أن يجمع^(٤) أيضًا فسَاسِيطٌ، ولم نسمعها».

وكان إذا مات صاحب ناقة عقلوها عند قبره وشدت عنقها إلى ذنبها فلا تغلف ولا تسقى حتى تموت، ويدفنون معه سلاحه. ويقال: يدفنون معه قوائم الفرس والناقة، فتلك الدابة تسمى البليّة.

(١) رواه مسلم، عن أبي هريرة بمعناه، باب استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه، ر ١٦٣٢. أحمد، مثله، ر ٩٣١١.

(٢) البيت من الطويل للبيد في ديوانه بالموسوعة الشعرية يخاطب ابنتيه. وانظر: الحماسة البصرية، ١/١١٣ (ش). والصحاح، وتهذيب اللغة، (عذر).

(٣) في (م): + «وفي نسخة: علي بن الحسين».

(٤) انظر: تهذيب اللغة، (فسط). وترتيب إصلاح المنطق، ١/٢٩٠ (ش).

قال | لبيد | شعراً:

يَأْوِي إِلَى الْأَطْنَابِ كُلِّ رَذِيَّةٍ مِثْلَ الْبَلِيَّةِ قَالِصًا أَهْدَامُهَا^(١)
يأوي: يرجع. والأطناب: الخيام، وقيل: الحبال التي تشدّ في طرف
الخباء. والرذية: المرأة المسكينة المهزولة. والأهدام: الخلقان من الثياب.
والرذايا: جمع رذية، وهي الناقة التي تركت لهزالها، وهو تمثيل، وإنّما يريد
به الأرامل. وأمر البليّة مشهور في العرب، والبليّة تعكس على قبر صاحبها.
والعكس والركس: هو أن يُشدّ رأسها إلى يديها، يقال: عكسها وركسها.
والعكاس والركاس: الحبل. وقال أبو عمرو: البليّة: التي تسكن عند
صاحبها، أي: تعقل عند قبره فلا تعلق ولا تسقى حتّى تموت، ورَبَّمَا حفر
للبلية، ورَبَّمَا أحرقت النار.

|| وأمر البليّة مشهور، فقد ذكرته العرب الشعراء، قال:

حَتَّى أَفِيءَ بِهَا تَدْمِي مَنَاسِمُهَا مِثْلُ الْبَلِيَّةِ مِنْ حَلِيٍّ وَمِنْ رَحْلِي^(٢)
وقال قوم: كانوا يعقلون ناقة الرجل عند رأسه، ويقولون: إذا قام من
قبره للبعث ركبها، وفيه قول الشاعر:
يا سعدُ إمّا أهلكنّ فإنّني أوصيك إنّ أخا الوصاة الأقرب
لا تتركنّ أباك يعثر خلفهم تعباً يخرّ على اليدين وينكب
واجعل أباك على بعير صالح واهي الخطيّة إنّه هو أقرب^(٣)

(١) البيت من الوافر للبيد في معلقته. انظر: القرشي: جمهرة أشعار العرب، ٤١/١ (ش). لسان
العرب، (رذي).

(٢) البيت من البسيط لربيعه بن مقروم الضبي في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٣) سبق تخريج هذه الأبيات في الجزء الثالث من هذا الكتاب في «مسألة في الفرق»، وتنسب
إلى جريبة بن أشيم الفقعسي يوصي ابنه. انظر: الحور العين للحميري، ص ١٨٧.



التمام في الجزء الأول^(١) من باب اختلاف المذاهب.

فصل: [في معنى الجص، وقصص في الموت]

قال أبو عبيد^(٢): «في حديث النبي ﷺ: «نهى عن تطيين القبور وتجصيصها أو تقصيصها»^(٣)، والتقصيص: هو التجصيص، وذلك أن الجص يقال له: القصة، يقال: قصصت القبور والبيوت: إذا جصصتها.

ومنه حديث عائشة حين قالت للنساء: «لا تغتسلن من المحيض حتى ترين القصة البيضاء». وهو في باب الحيض أيضًا.

وبلغنا عنه ﷺ أنه قال: «ما وقف الواقفون هذا موقف أفضح من قبر»^(٤).

ويُستحب لمن وقف على قبر أن يقول: «اللهم زدني إيمانًا وتسليمًا». وقيل: إنَّ القبر ينادي كلَّ يوم أنا موضع الوحدة، أنا منزل الوحشة، أنا مسكن الدود.

روى القتيبي^(٥): أنَّ خالد بن سنان لَمَّا حضرته الوفاة قال لقومه: إذا دفنت [فإنَّه] سيجيء عانة من حمير يقدمها غير أقمري يضرب قبري بحافره، فإذا رأيتم ذلك فانبشوا عني فإنِّي سأخرج فأخبركم [بجميع ما هو كائن بعد

(١) كذا في النسخ «الجزء الأول»؛ والصواب أن يقول: «في الجزء الثالث»، وهو ما جاء في: «باب ٢١: في شيء من اختلاف الفرق والمذاهب والأقوال».

(٢) غريب الحديث، ص ٢٧٧.

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وسبق مثله في حديث: «نهى عن تجصيص القبور...» من هذا الجزء.

(٤) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٥) القتيبي: نسبة إلى ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. وهذه الرواية ذكرها عند ترجمته لخالد بن سنان بن غيث في كتابه المعارف، ١٤/١ (ش).

الموت وأحوال البرزخ والقبر]. فلَمَّا مات رأوا ما قال، وأرادوا أن يُخرجوه فكره ذلك بعضهم فقالوا: نَخَافُ أَنْ نُسَبَّ بِأَنَا نَبِشْنَا عَنْ مَيِّتٍ لَنَا، وَأَتَتْ ابْنَتَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتَهُ يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١)، فقالت: كان أبي يقول ذا^(١). وروى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ذَلِكَ نَبِيِّ أَضَاعَهُ قَوْمُهُ»^(٢).

كان أبو زبيد الطائي يُنَادِمُ الْوَلِيدَ بْنَ عَقْبَةَ، وَالْوَلِيدُ يَوْمَئِذٍ يَتَوَلَّى الْكُوفَةَ، فَمَاتَ الْوَلِيدُ، فَجَاءَ أَبُو زَبِيدٍ [بَعْدَ غَيْبَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ] فَأَخْبَرَ بِوَفَاتِهِ، فَقَالَ: ادْنُونِي عَلَى الْقَبْرِ؛ فَلَمَّا دَلَّ عَلَى قَبْرِهِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَأَنْشَأَ يَقُولُ:

يَا هَاجِرِي إِذَا جِئْتُ زَائِرَهُ مَا كَانَ مِنْ عَادَاتِكَ الْهَاجِرُ
يَا صَاحِبَ الْقَبْرِ السَّلَامُ عَلَى مَنْ حَالَ دُونَ لِقَائِهِ الْقَبْرِ^(٣)

يقال: هجره يهجره هَجْرًا وَهَجْرَةً وَهَجْرَانًا، وَبِهَذَا سَمَّى الْمُهَاجِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ هَجَرُوا بِلَادَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَالهِجْرَةُ: الْبَعْدُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ. وَيُقَالُ: هَذَا أَهْجَرَ مِنْ هَذَا، أَي: أَبْعَدَ مِنْهُ، وَالهُجْرُ: الْكَلَامُ الْقَبِيحُ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ أَطَاً عَلَى جَمْرَةٍ حَتَّى تَطْفَأَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطَاً عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ. وَقَالَ: لِأَنَّ يَقْعُدُ أَحَدَكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرَقُ ثِيَابُهُ وَمَا كَانَ مِنْ جَسَدِهِ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَطَاً عَلَى قَبْرِ أَوْ يَقْعُدَ عَلَيْهِ.

وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «كَرِهْتُ لَكُمْ خِصَالًا، أَلَا فَاجْتَنِبُوهَا؛ مِنْهَا: الضَّحْكُ فِي الْقُبُورِ، وَعَنْ مَشِيِّ الرَّجُلِ فِي قَبْرِ»^(٤)، وَقَالَ: «مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٥).

-
- (١) هذه رواية المعارف، وفي (و): «فقلت: إن أبي يقرأ هكذا». وفي (م): «يقرأ هكذا».
- (٢) رواه الحاكم، عن سماك بن حرب بلفظه، ٤٤٨/٩ (ش).
- (٣) البيتان من السريع، لأبي زبيد حرملة بن المنذر الطائي (ت: ٤١هـ) في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. الأغاني، ٣/٣٤٠ (ش).
- (٤) في (م): «ونهى عن نبش الرجل من قبر».
- (٥) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.



وقال سفيان: إِيَّاكَ وكلام اللغو في المقابر، وأكثر من قول: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وسبحان الله، والحمد لله، ولا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ولا تبرز على المقابر ولا تطأ قبرًا، واكسر المساجد التي تبنى على المقابر؛ فَإِنَّهُ كان يؤمر بكسرهنَّ وهو مكروه.

وقد كرهوا تطيين القبور، وأن تجعل فيها ترابًا غيره، وأن تجعل مربعًا. مُحَمَّدُ بن شرحبيل^(١): أَنَّ رجلاً أخذ قبضة من تراب قبر سعد بن معاذ الأنصاري يوم دفن ففتحها فإذا هي مسك.

قال: كان عثمان إذا وقف على قبر بكى حتَّى تبتلَّ لحيته؛ ف قيل له: تذكر [الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَلَا تَبْكِي وَتَبْكِي]^(٢) من هذا؟ قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ الْقَبْرَ أَوَّلُ مَنَازِلِ الْآخِرَةِ، فَإِنْ نَجَا مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَيْسَرُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْجُ مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَشَدُّ مِنْهُ»^(٣).

كان أحمد بن الحارث^(٤) يقول: كم من مقبور نادم، وكم من مقبور غانم. يقال: «القبر روضة من رياض الجنة للمؤمن، وحفرة من حفر النار للكافر»^(٥).

قال النَّبِيُّ ﷺ: «ما من ليلةٍ إِلَّا ينادي مناد: يا أهل القبور، من تغبطون اليوم؟ فيقولون: أهل المساجد؛ لأنَّهم يصومون ولا نصوم، ويصلون

(١) مُحَمَّدُ بن شرحبيل: من بني عبد الدار. روى عن أبي هريرة. وروى عنه: يزيد بن عبد الله بن قسيط ويزيد بن خصيفة وغيرهما. وفيه اختلاف. انظر: ابن حجر: الإصابة، ١٥٩/٣ (ش).

(٢) بياض في النسخ قدر خمس كلمات، والزيادة من كتب الحديث.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه، عن هانئ مولى عثمان بلفظه، باب ذكر القبر والبلى، ر ٤٢٥٧. وأحمد في مسنده، مثله، ر ٤٢٥.

(٤) كذا في (و)، وفي (م): أحمد بن حرب.

(٥) رواه الترمذي، عن أبي سعيد بلفظ قريب، ر ٢٣٨٤. والطبراني، عن أبي هريرة مثله، ر ١٢٠٥. وكلاهما بسند ضعيف.

ولا نصلي، ويذكرون ولا نذكر»^(١). وقال النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الْمَنْزِلُ الْقَبْرِ
لِمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ»^(٢).

فصل: [في معاني القبر]

الْجَدْتُ وَالْجَدْفُ وَالرَّمْسُ وَالْقَبْرُ [وَالْبَيْتُ وَالضَّرِيحُ وَالرَّيْمُ وَالرَّجْمُ
واحد]، يقال: رمسته فأنا أرمسه رمسًا، وأصل الرمس التراب، وأنشد:
كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ^(٣)
وَالْمَلْحَدُ وَاللَّحْدُ سِوَاءِ.

قال الشاعر [في الجدث]:
هَبْ أَنْتَ كَدَّ مَلَكْتَ الْأَرْضَ طَرًّا ودان لك العباد فكان ماذا
أَلَسْتَ تَصِيرُ فِي جَدَثٍ وَيَجْثُو عليك ترابه هذا ثم هذا^(٤)
وقال في الجدث [أيضًا]:
لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالْأَهَاضِبِ^(٥)

(١) ذكره الغزالي في الإحياء، ٥٤/٢ (ش). وأخرجه العجلوني في كشف الخفاء وقال: «قال القاري: لم يوجد له أصل»، ٢٢٣٣. وهو كذلك؛ لأنَّ المؤمن لَمَّا يرى ما أعدَّ الله له من النعيم وهو جزء ما كان يجتهد من أجله في دنيا التعب والفتن كيف يتمنى الرجوع إلى ذلك العنت؟! ولا نجد شيئًا في كتاب الله يدلُّ على ذلك ولو للحظة، بل نجدهم ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (آل عمران: ١٧٠).

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) البيت من الطويل للنابعة الذبياني في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٤) لم نجد من ذكرهما بهذا اللفظ، وقد جاء في عقلاء المجانين (٢٥/١)، (ش) بلفظ:

«فَعَدَّكَ قَدَّ مَلَأْتَ الْأَرْضَ طَرًّا ودان لك العباد فكان ماذا
أَلَسْتَ تَمُوتُ فِي قَبْرِ وَيَحْوِي تراثك بعد هذا ثم هذا»

(٥) البيت من الطويل ينسب لصخر الغي الهذلي في ديوانه (٥١/٢). انظر: الموسوعة الشعرية، العين، جمهرة اللغة، اللسان؛ (وزي، منو).



وَالْمَنَى (بفتح الميم): الموت، وَالْمُنَى (بضم الميم): من التمني.
 || والجدث: القبر. ويوزى له: يقاس له على قدره ||.
 والأهاضب: جمع هضبة، والهضبة: الصخرة الراسية.
 والضريح: الشقّ في وسط القبر، واللحد: في جانبه. وَأَصْبَار القبر:
 نواحيه.

والرمس: القبر. قال:

أَفُولُ وَنِضْوِي وَاقِفٌ عِنْدَ رَمْسِهَا عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ وَالْعَيْنُ تُسْفَحُ^(١)
 وكل شقّ في الأرض فهو خدّ وخطّ وأخدود، ومنه قول الشاعر:
 وَخُطًّا بِأَطْرَافِ الْأَسِنَّةِ مَضْجَعِي وَرُدُّوا عَلَيَّ عَيْنِي فَضَلَ رِدَائِيَا^(٢)
 أي شقًا لي قبرًا.

عن ابن عمر أَنَّهُ قَالَ: يكره أن يكثر مسّ قبر النَّبِيِّ ﷺ.

فصل: [ما يقال عند المقابر]

إذا نظرت إلى المقابر فقل: «السلام عليكم يا أهل القبور من المؤمنين
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات. اللهم ارحم المستقدمين منّا
 والمستأخرين منّا، أنتم لنا سلف ونحن لكم تبع، وإنّا بكم للاحقون، وإلى ما
 صرتم صائرون. وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، سبيلًا لا بد منه».

وقيل: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا أتى على أهل المقابر قال: «السلام عليكم يا أهل

(١) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٢) البيت من الطويل لقيس بن الملوّح (مجنون ليلي) في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.
 والعقد الفريد، ٣٤٧/١ (ش).

القبور، أنتم لنا سلف ونحن لكم تبع، نسأل الله لنا ولكم المغفرة^(١). وكان أيضًا من قوله إذا مرَّ بهم: «سلام عليكم أهل دار مؤمنين، وإنا بكم لاحقون، غفر الله لي ولكم، وتجاوز عني وعنكم».

فصل: [ما يقال عند المقابر]

قيل: وقف عليّ على قبر النبي ﷺ فقال: «إنَّ الحزن لقبيح إلاّ عليك، وإنَّ الصبر لجميل إلاّ عنك»، ثمَّ أنشد يقول:

ما فاض دمعي عند نازلةٍ إلاّ جعلتك للبكا سببا
فإذا ذكرتك سامحتك به مني الجفونُ ففاضَ منسكبا^(٢)

وفي الحديث: أنَّ النبيّ ﷺ دخل المقابر فقال: «السلام عليكم، أصبتم خيرًا بجيلًا، وسبقتم شرًّا طويلاً»^(٣)، معناه: أصبتم خيرًا كثيرًا ضخمًا. والجيل: الضخم.

فصل: [في معاني القبر وما يتعلق به]

قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَاقْبَرَهُ﴾ (عبس: ٢١)، قيل: جعله ذا قبر يوارى فيه، وسائر الأشياء تلقى على وجه الأرض. يقال: أقبره: إذا جعل له قبرًا، وقبره: إذا دفنه.

(١) رواه الترمذي، عن ابن عباس بمعناه، باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر، ر١٠٥٣، ٣٦٩/٣. والطبراني في الكبير، ر١٢٦١٣، ١٠٧/١٢.

(٢) البيتان من أحد الكامل للإمام عليّ بن أبي طالب في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية مع اختلاف في بعض الألفاظ. وابن منقذ: البديع في نقد الشعر، ص ٤٤ (ش).

(٣) ذكره ابن قتيبة في غريب الحديث، ٢٢٠/١، والزمخشري: الفائق، ص ٢٢ (ش). وأخرجه الهندي في كنز العمال (ر٤٢٥٩٤)، عن أبي نعيم وابن عساكر من طريق الجهدمة امرأة بشير بن الخصاصية عن بشير.



قال الثوري: يقال: مَقْبَرَةٌ وَمَقْبَرٌ وَمَقْبَرَةٌ وَمَقْبَرَةٌ. يُقال: أنشَره الله ونشَره. وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾^(١) ثُمَّ نَكْسُوها لِحْمًا. قال أبو عبيد: نشر المَيِّت فهو ناشر، أي حي. ومن ذلك قول الأعشى:

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(٢)

وأشد الرياشي لعبد الله بن ثعلبة:

لِكُلِّ أَنْاسٍ مَقْبَرٌ بِفَنَائِهِمْ فهم يَنْقُصُونَ والقُبُورَ تَزِيدُ
فَمَا إِنْ تَزَالَ دَارُ قَوْمٍ قَدْ أُخْرِبَتْ وَقَبْرٌ بِأَفْنَاءِ البُيُوتِ جَدِيدِ
هُمُ جَيْرَةُ الأَحْيَاءِ أَمَّا مَحَلَّهُمْ فدانٍ وَأَمَّا المُلتقى فَبَعِيدِ^(٣)

ويقال: لَحَدت القبر وألحدته لَحْدًا. قال بشر بن أبي خازم:

ثوى فِي مَلْحَدٍ لا بَدَّ مِنْهُ كفى بالموت نأيا واغترابًا^(٤)

ويقال: جنت المَيِّت وأجنتته: إذا دفنته وواريته. سَمِّي القبر جِنِينًا؛ لأنَّه يَغطِّي المَيِّت.

والرجم: القبر، والجمع الأرجام. قال كعب بن زهير:

أنا ابن الذي لم يُخزني فِي حياتِهِ ولم أُخزِهِ لَمَّا تَعَيَّبَ فِي الرَّجَمِ^(٥)

(١) هذه القراءة (بضمّ النون والراء المهملة) من قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم.

انظر الكشف والبيان للثعلبي، ٤٨/٢ م. تفسير البحر المحيط لابن حيان، ٤١/٣ (ش).

(٢) البيت من السريع للأعشى في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية، والجلس الصالح والأنيس الناصح، ٤٤/١ (ش).

(٣) الأبيات من الطويل، تنسب لعبد الله بن ثعلبة الحنفي. انظر: العقد الفريد، ٣٤٢/١. زهر الأكم في الأمثال والحكم، ٢٥٤/١ (ش). الصحاح في اللغة، (قبر).

(٤) البيت من الطويل لبشر بن أبي خازم. انظر: ابن الشجري: مختارات شعراء العرب، ٢٧/١. السيوطي: المزهر، ٣٤٨/١ (ش).

(٥) البيت من الطويل لزهير في ديوانه، ص ٦٥. انظر: الصحاح في اللغة، (رجم).

أوقد تأؤله [بعض] على النياحة والقول السيء فيه، من قول إبراهيم:
﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾، يعني: لأقولن فيك ما تكره.

وإنما أراد ابن مقبل تسوية القبور بالأرض، ولا يكون تسنيماً مرتفعاً، وكذلك
حديث الضحاك حين أوصى: «ارمسوا قبوري رمسا»، وأما حديث موسى بن
جلجعة أنه شهد دفن رجل فقال: «جمهروا قبره» وإنما أراد أن يجمع التراب عليه
جمعاً، ولا يطين ولا يصلح، وهو من جماهير الرمل، واحداها: جمهور.
قال ذو الرمة:

خليلي عوجاً من صدور الرواحل بجمهور حزوي فابكيا في المنازل^(١)
في حديث عبيد بن عمير: «إن أهل القبور يتوگفون الأخبار، فإذا مات
الميت سألوه: ما فعل فلان، وما فعل فلان؟» وقوله: يتوگفون: يتوقعون،
والتوگف: التوقع^(٢).

ويقال للقبر: جدث وجدف ورِيم.

[فصل: في معنى الرجم، وقصة أبي رغال]

وفي حديث عبد الله بن معقل: «لا تُرجموا قبوري»^(٣) أي: لا تجعلوا^(٤) عليه
الرجم، والرجم والرجم: الحجارة [الضخام]، وكانوا يجعلونها على القبور.
ومن ذلك الرجم، وهي التي يرمى بها المرجوم. قال جرير يهجو الفرزدق:
إذا مات الفرزدق فارجموه كما ترمون قبر أبي رغال^(٥)

(١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه، ص ٤٩١.

(٢) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد، ٣٥٦/٤.

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٤) في (م): لا تعلوا.

(٥) البيت من الوافر للفرزدق في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.



وأبو رغال: هو الذي يُرجم قبره الحُجَّاج، معروف، وهو من ثقيف، ويقال بالغين المعجمة مكسور الراء [رغال]، وقال مسكين الدارمي:
وأرجمُ قَبْرُهُ في كلِّ عامٍ كَرَّجَمِ النَّاسِ قَبْرَ أَبِي رِغَالٍ^(١)
وقال النميري:

والذي كان يكتنى برغالٍ جعلَ اللهُ قَبْرَهُ شَرًّا قَبْرًا^(٢)

وأبو رغال: [هو] الذي يرمم الناس قبره إذا أتوا مكة. وكان وجهه - فيما زعموا - صالح النبي ﷺ على صدقات الأموال فخالف أمره وأساء السيرة، فوثب عليه ثقيف واهوا قسي بن مئنه فقتله قتلاً شنيعاً، وإنما فعل به ذلك لسوء سيرته في أهل الحرم؛ فقال غيلان بن سلمة وذكر قسوة أبيه على أبي رغال: نحن قسي وقسا أبونا.

وقال عمر بن الخطاب لغيلان بن سلمة حين أعتق عبيده وجعل ماله في رتاج^(٣) الكعبة: لئن لم تزجج في مالك ثم مت لأرجمن قبرك كما رجم قبر أبي رغال، وكلاماً غير هذا [قد كلمه به]^(٤).

|| وقيل: أبو رغال: هو ثقيف وكان عبداً لصالح النبي ﷺ، فبعثه إلى أهل الحجاز يدعوهم إلى الدين فبلغهم بغير ما أرسل به وأحل لهم الفواحش، فبلغ ذلك صالحاً ﷺ فبعث إليه من يقتله فمات قبل أن يأتيه رسول صالح، فدفن فلفظته الأرض ثم دفن فلفظته الأرض، فبلغ ذلك صالحاً ﷺ فأمر أن

(١) البيت من الوافر لمسكين الدارمي في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. والحيوان، ٣٤/٢ (ش).

(٢) البيت ينسب للحكم بن عمرو البهراني. انظر: الجاحظ: الحيوان، ٣٣/٢ (ش).

(٣) الرتج والرّتاج: هو الباب العظيم، وقيل: هو الباب المغلوق، وقد أرتج الباب إذا أغلقه إغلاقاً وثيقاً. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد، ٣٢٥/٤. اللسان، (رتج).

(٤) انظر هذه الروايات في: الجاحظ: الحيوان، ٣٣/٢ - ٣٤ (ش).

يرجم قبره بالحجارة، فالحُجَّاج يرمونه، وقبره دون اليسار إلى العراق ممَّا يلي المدينة بموضع يقال له: العميرة.

قال ابن الكلبي: كان ثقيف عبدًا لصالح النَّبِيِّ ﷺ فأبق منه. وقد قيل في ذلك:

إِنَّ ثَقِيفًا كَانَ غَدَارًا هَرَبَ لَصَالِحِ ذَاكَ النَّبِيِّ الْمُتَجَبِّ (١)

والحديث عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَى الطَّائِفِ مَرَّ عَلَى قَبْرِ أَبِي رِغَالٍ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ، أَبَقَ مِنْ صَالِحٍ، وَكَانَ عَبْدًا لِصَالِحٍ» (٢)، فَلَمَّا رَجَعَ لَعَنَهُ وَرَمَاهُ. وَقَالَ: هَذَا قَبْرُهُ وَفِيهِ عَصَا مِنْ ذَهَبٍ، فَايْتَدِرُهَا الْمُسْلِمُونَ فَأَخَذَ الْعَصَا مِنْ قَبْرِهِ. ||

فصل: [قصص في أهل المقابر وحكم بالغة]

ذكر عن بعض العرب أَنَّهُ خَرَجَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَوَكَّلَ أَخَاهُ عَلَى زَوْجَتِهِ، فَدَعَتْهُ زَوْجَةُ أَخِيهِ إِلَى نَفْسِهَا فَأَبَى ذَلِكَ وَهَجَرَهَا وَزَجَرَهَا عَمَّا حَاوَلْتَهُ مِنْهُ، فَلَمَّا قَدِمَ أَخُوهُ دَخَلَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ تَبْكِي. قَالَ: مَا يَحْزِنُكَ وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ بِسَلَامَتِي؟ قَالَتْ لَهُ: وَكَيْفَ لَا أَحْزَنُ وَأَنَا مَذْخَرْتُ وَأَنَا أَكْبَرُ عَلَى نَفْسِي. قَالَ لَهَا: وَمَنْ فَعَلَ بِكَ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ.

فَهَجَرَ أَخَاهُ وَلَمْ يَكَلِّمِهِ، ثُمَّ إِنَّهُمَا خَرَجَا إِلَى الْحَجِّ وَهُمَا مُهْتَجِرَانِ، فَلَمَّا صَارَا بِوَادِي الدَّوْمِ مَاتَ الْأَخُ الْمَكْذُوبُ عَلَيْهِ، وَحَجَّ الْآخَرُ، فَلَمَّا رَجَعَ مِنْ حَجِّهِ مَضَى عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ لَيْلًا | فَلَمْ يَسَلِّمْ [عَلَيْهِ]، فَأَنَاخُوا قَرِيبًا مِنْهُ فَسَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ شِعْرًا:

(١) البيت من الطويل لم نجد من ذكره.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، روى معناه البيهقي عن عبد الله بن عمرو، ١٥٦/٤ (ش).



أجـدك تمضي الدّوم ليلاً ولا ترى عليك لأهل الدّوم أن تتكلّمَا
وَفِي الدّومِ ثَاوٍ لَوْ ثَوَيْتَ مَكَانَهُ وَمَرَّ بُوَادِي الدّومِ حَيًّا لَسَلَمَا^(١)

قال: فارتاع الرجل وصحبته لما سمعوا | من هذا القول | واستشعروا
ذعرًا، فلمّا وفد وأخبر امرأته، وقال لها: اصدقيني؟! فأخبرته الصحيح فتركها،
وخرج إلى قبر أخيه فلم يزل يبكي عليه حتّى مات في القبور.

|| قال عليّ بن أبي طالب: وقفت على المقابر فقلت: يا أهل الوحشة
والغربة والوحدة والتوبة، لقد غافصكم^(٢) الموت، وغابكم الفوت، فسكنتم
بالعراء، وبانكم عن الأولياء، لا من قبيح تنهون عنه، ولا في حسن تريدون،
استكملتم الآجال، وتقلّدتُم الأعمال، جفاكم الأهل والأولاد، ودعاهم عن
زيارتكم الشغل، ألهتهم عنكم الفانية فذهلوا بها عن الباقية. أمّا دياركم فقد
خربت، وأمّا مساجدكم فقد عطلت، وأمّا وصاياكم فقد تركت، وأمّا أماناتكم
فقد ضيعت، وأمّا الورثة فقد تساهموا في ميراثكم، وتقاسموا في أموالكم،
سعدوا بما به شقيتم، ونعموا بما به كدحتم، وأطلقوا عقد ما أكدتم، وفرقوا
ما جمعتم؛ فهذا خبر ما عندنا، فما خبر ما عندكم؟ ثمّ قال: لو أنّ القوم أذن
لهم بالكلام لقالوا: وجدنا خير الزاد التقوى والزهادة في الدنيا.

كان مالك بن دينار يتمثل بهذين البيتين:

زرنا القبور فسَلَمْنَا فما رجعت لنا الجواب ولكن زدن أحزانا
ومن يَزُرُهِنَّ يرجع من زيارتها وقد رأى من يقين الموت تبياناً^(٣)

(١) البيتان لم نجد من نسبها. وقد ذكر القصة بمعناها صاحب: عيون الأخبار، ٤٠٧/١ (ش).
(٢) غافَصَ الرجلَ مُغَافِصَةً وَغِفَافًا: أَخَذَهُ عَلَى غَرَّةٍ فَرَكِبَهُ بِمَسَاءَةٍ. انظر: لسان العرب، (غفص).
(٣) البيتان من البسيط ينسبان للمعافى بن نعيم. انظر: ابن الجراح: الورقة. مختصر تاريخ
دمشق، ١٩٨/٧ (ش).

وكان يخرج إلى القبور في خميس على حمار فيقول شعراً:
 ألا حَيِّ القبورَ ومن بهنَّه وجوه في القبورِ أجْهَنَّه
 فَلَوْ أَنَّ الْقُبُورَ سَمِعْنَ صَوْتِي إِذَا لِأَجِينِي من وجدِهِنَّه
 ولكنَّ القبورَ صمتنَ عني... فأبْتُ بحسرةٍ من عندهِنَّه^(١)
 ثُمَّ يبكي وبكِي.
 آخر:

لربَّما غوفص ذو عزة أصحَّ ما كان ولم يسقم
 يا واضع الميِّت في قبره كَلَّمَكَ الْقَبْرُ فَلَمْ تَفْهَمْ^(٢)
 ويروى: «المَيِّت فلم تفهم».
 وجد مكتوباً على قبر شعراً:
 قَهَزْنَا مَنْ قَهَزْنَا فصرنا عبرة للناظرينا^(٣)
 وعلى آخر:

مَنْ أَمَلَ الْبَقَاءَ وَقَدْ رَأَى مَصَارِعَنَا فَهُوَ مَغْرُورٌ^(٤)

فصل: [ابن دينار وقصة القبور الخمسة]

قال: وقال مالك بن دينار: خرجت في بعض طرقات البصرة إذ جرت في الطريق على مقبرة، وإذا أنا بخمسة من قبور متوالية، فدنوت على أول قبر منها، وإذا عليه لوح منصوب مكتوب عليه أسطر، وهي هذه الأبيات^(٥):

- (١) الأبيات من الوافر لم نجد من نسبها. انظر: عيون الأخبار، ٢٤٩/١ (ش)
- (٢) البيتان من السريع لمحمد بن أبي العتاهية. انظر: معجم الشعراء، ١١٧/١ (ش).
- (٣) البيت من المجتث لم نجد من نسبها. انظر: سراج الملوك، ١٠/١ (ش).
- (٤) البيت من الكامل، ذكره الماوردي في أدب الدنيا والدين، (ص ١٥٣) ولم ينسبه.
- (٥) انظر: العقد الفريد، ٤٣٥/١. الرياض النضرة في مناقب العشرة، ١٥٦/١ (ش).



يا غائبًا ما يؤوب من سفره
يا قرّة العين كنت لي أنسا
شربت كأسًا أبوك شاربه
تشربه والأنام كُلهم
قد حكم الموت في العباد فما
عاجله جمامه على صغره
في طول ليلي نعم وفي قصره
لا بدّ من شربه على أثره
من كان في بدوه وفي حضره
يطيق عبد يزيد في عمره

قال ثمّ انطلقت إلى القبر الثاني، فإذا عليه لوح مكتوب عليه شعراً:
نُفُوسٌ فِي الدُّنْيَا وَنَحْنُ نَعِيبُهَا
وَمَا نَحْسِبُ السَّاعَاتِ تَقْطَعُ مَدَّةً
فَحَتَّى مَتَى حَتَّى مَتَى وَإِلَى مَتَى
كَأَنِّي بَرَهْطِي يَحْمِلُونَ جَنَازَتِي
فَكَمْ ثَمَّ مِنْ مُسْتَرَجِعٍ مُتَوَجِّعٍ
وَنَادِبَةٍ تَدْعُو بِوَيْلٍ وَإِنِّي
وَإِنِّي لَمَمَّنْ يَكْرَهُ المَوْتَ وَالبُلَى
فِيهَا هَادِمُ اللِّذَاتِ مَا مِنْكَ مَهْرَبٌ
رَأَيْتِ المُنَايَا قَسَمْتَ بَيْنَ أَنْفُسٍ
كَأَنِّي بِنَفْسِي فِي القِيَامَةِ واقِفٌ
وقَد حَذَّرْتَنَاهَا لَعَمْرِي خُطُوبُهَا
بَلَى إِنَّهَا فِينَا سَرِيعٌ دَيْبِهَا
يَدُومُ طُلُوعُ الشَّمْسِ لِي وَغُرُوبُهَا
إِلَى حَفْرَةٍ يُحْثِي عَلَيَّ تَرَابُهَا
وَباكِيةٌ يعلو عَلَيَّ نَحِيبُهَا
لَفِي غَفْلَةٍ عَن صَوْتِهَا مَا أَجِيبُهَا
ويعجبني رُوحُ الحَيَاةِ وَطِيبُهَا
تُحَاذِرُ نَفْسِي مِنْكَ مَا سَيَصِيبُهَا
وَنَفْسِي سَيَأْتِي بَعْدَهُنَّ نَصِيبُهَا
وقَد فاضَ دَمْعِي حِينَ تَعطَى كِتَابُهَا^(١)

قال ثمّ انطلقت إلى القبر الثالث وإذا عليه لوح مكتوب عليه هذه الأبيات:
نسيت القيامة وأهوالها
وغرتك دنياك حين ظننت
وغرتك نفسك آمالها
بجهلك أنك تبقى لها

(١) الأبيات من الطويل تنسب لأبي العتاهية في ديوانه (الموسوعة الشعرية) مع كثير من الاختلافات. انظر: الموسوعة الشعرية. ابن أبي الدنيا: الزهد، ٢٣٦، ص ٢٣٧. التعازي والمراثي، ٧٧/١. تاريخ دمشق، ٧٣/٥٥ (ش).

ألا قل لنفسك في سرّها
ليوم عبوس لدى صيحة
وتنفطر الأرض من نفخة
ترى الناس سكرى بلا قهوة
تسير الجبال كسير السحاب
تسير الجبال وغار البحار
عروس تزفّ على هودج
ودالّهم لها أجرد أمرد
ذنوبك في اللوح محفوظة
تصفي لذي العرش أعمالها
تشيب الكهول وأطفالها
وزلزلت الأرض زلزالها
ولكن ترى العين أهوالها
وأخرجت الأرض أثقالها
بما أنّ ربّك أوحى لها
ويا من بالسير أوحى لها
يقوم الزمام ويحدو لها
وأنت بلا شك حمالها^(١)

قال: ثمّ انطلقت إلى القبر الرابع فإذا عليه لوح منصوب مكتوب عليه
هذه الأبيات:

أَيَّةُ نَارٍ قَدَحَ الْقَادِحُ
لِلَّهِ دُرُّ الشَّيْبِ مِنْ وَاغِظِ
يَأْبَى الْفَتَى إِلَّا اتَّبَاعَ الْهَوَى
والموت بحر هائل موجّه
بادر فما في الموت من علة
من تاجر لله فذاك امرؤ
لا ينفع الإنسان في قبره
وَأَيُّ جِدِّ بَلَغَ الْمَازِحُ
وَنَاصِحٍ لَوْ قُبِلَ النَّاصِحُ
وَمَنْهَجُ الْحَقِّ لَهُ وَاضِحٌ^(٢)
يزهل في تياره السابح
ورح لما أنت له رائح
سبق الله المتجر الرابع
إِلَّا التَّقَى وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ

(١) هذه الأبيات لم نجد من ذكرها بهذا اللفظ.

(٢) الأبيات من السريع تنسب لأبي نواس في ديوانه مع بعض الاختلاف. انظر: الموسوعة الشعرية. ولم نجد من ذكر الأبيات الآتية بهذا اللفظ إلا البيت الأخير المنسوب لعبد الله بن المبارك.



قال: ثُمَّ انطلقت إلى القبر الخامس وإذا عليه لوح منصوب مكتوب عليه
هذه الأبيات شعراً:

يُحَيِّاَ بِالسَّلامِ كُلِّ غَنِيٍّ قَوْمِ	وَيُبْخَلُ بِالسَّلامِ عَلىَ الْفَقيرِ
ويوسع في المجالس إذ رأوه	ويُحَيِّاَ بِالتَّحِيَّةِ كالأَميرِ
أليس الله ربَّهما جميعاً	إذا ماتا وصارا في الحفيرِ
إذا كان الثرى هذا وهذا	فما فضل الغني على الفقيرِ
أناس لو كشف الطير عنهم	لما عرف الكبير من الصغيرِ
ولا من كان يلبس ثوب صوف	ولا البدن المنعم بالحريرِ
أرى أهل المقابر إن تولوا	بنوا تلك المقابر بالصخورِ
أبوا إلا مباحاة وفخرا	على الفقراء حتى في القبور ^(١)

فصل: [ما وجد على قبر ابن محبوب]

وجدت على قبر الشيخ مُحَمَّد بن محبوب: «بسم الله الرحمن الرحيم،
اللهم صل على مُحَمَّد رسولك. هذا قبر القاضي مُحَمَّد بن محبوب القائم لله
في عباده بحقه، والباسط فيهم بعدله، دعاه فأجده^(٢)، يا ربِّ جُد له بالفوز
إنك رؤوف رحيم».

|| عبد الله بن المبارك: أَنَّ امْرَأةً قالت لعائشة: اكشفي عن قبر النَّبِيِّ ﷺ.
فكشفت لها عنه، فبكت حتى ماتت ||.

(١) هذه الأبيات لم نجد من ذكرها هكذا كاملة، ووجدنا بعضها تنسب لهاني بن توبة، كما
في إصلاح المال لابن أبي الدنيا، ص ٤٤٨ (ش). وانظر: لسان العرب، (حمد).

(٢) في (م): «فيهم عدله وبعده شيء ذاهب وآخره».

فصل: [في معنى حديثين]

قال أبو عبيد^(١): في حديث النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يَتَوَكَّفُونَ الْأَخْبَارَ، فَإِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ سَأَلُوهُ: مَا فَعَلَ فُلَانٌ؟ [فيقول: صالح. فيقول: ما فعل فلان؟ فيقول: ألم يأتكم؟ فيقولون: لا. فيقولون: إنا لله وإنا إليه راجعون، سلك به غير طريقنا]»^(٢)، وقوله: «يتوَكَّفون»: يتوَقَّعون، والتوَكَّف: التوقُّع.

|| قيل في قول النَّبِيِّ ﷺ [في] أهل القبور: «وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»: معناه: إذ شاء الله؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْكَ فِي لِحَاقِهِ بِهِمْ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ: شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ.

فصل: [قصة أرطاة مع ابنه الميِّت]

مات ابنٌ لأرطاة بن سهية المري - من غطفان - يقال له: عمرو، فأقام على قبره حولاً، يأتيه كلُّ غداة فيقول: [يا عمرو]، إن أقمت حتى أمسي، هل أنت رائحٌ معي؟! فيبكي وينصرف، ويأتيه بالعشي فيقول: يا عمرو، إن أقمت حتى أصبح، هل أنت غاد معي؟! ويبكي وينصرف، فلمَّا كان في رأس الحول تمثَّل شعر لبيد بن ربيعة:

إلى الحول ثمَّ اسم السَّلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

ثمَّ ترك ابنه وقال:

وقفت على قبر ابن ليلي فلم يكن وقوفي عليه غير مبكى ومجزع

هل أنت ابن ليلي إن نظرتك رائحٌ مع القوم أو غادٍ غداة تئذ معي؟

في أبيات طويلة^(٣).

(١) غريب الحديث، ٣٥٦/٤.

(٢) رواه البيهقي في شعبه، عن عبيد بن عمير بلفظ قريب، ٩٠٠٥.

(٣) تمامها من أمالي الزجاجي، ١٦/١. والتعازي والمراثي، ١٣/١، ٣٥ (ش):



فصل: [في البكاء]

واستشهد زيد بن الخطّاب باليمامة، وحضره رجل من بني عدي بن كعب، فرجع إلى المدينة، فلمّا رآه عمر دمعت عيناه، وقال: «خلقت فريداً ثاوياً وأتيتني»، وكان عمر بعد ذلك يقول: «ما هبت الصبا إلا وجدت نسيم زيد». وقال عمر لمتمم بن نويرة أنشد من بيتك في أخيك مالك، وأنشد:

لَعَمْرِي وما دَهْرِي بتأبين مالك ولا جَزَعٌ ممّا أصاب فأوجعاً
[لقد كفن المَنهالُ تحت ثيابه فتّى غيرَ مبطانِ العَشِيّاتِ أروعاً
حتى بلغ إلى قوله:

وكنا كندمانِي جذيمة حقبَةً من الدهر حتّى قيل بن يتصدعا
فلمّا تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلةً معاً^(١)
حتى أتى على آخرها.

فقال عمر: لو كنت أحسنُ أن أقول كما قلت لبكيت [أخي] زيداً. فقال متمّم: «ولا سوانا أمير المؤمنين، لو صرع أخي مصرع أخيك ما بكيته». فقال عمر: ما عزّاني أحد أحسن ممّا عزّيتني.

قال: لمّا قَبِرَ عليّ بن أبي طالب فاطمة عليها السلام تمثّل على قبرها بهذين البيتين شعراً:

= «فلو كان لبي حاضراً ما أصابني
فما كنت إلا والهّا بعد فقدها
إذا لم تجده تنصرف لطياتها
على الدهر فاعتب إنّه غير معتب
(١) البيتان من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. العقد
الفريد، ١/٣٥٤. الأغاني، ٤/٢٢٦(ش).

وإن افتقادي واحداً بعد واحدٍ دليل على ألا يدوم خليل
لكل اجتماع من خليلين فُرقةٌ وإن بقائي بعدهم لقليل^(١)

قيل: دخلت عائشة على أبيها أبي بكر الصديق وهو يجود بنفسه،
فتمثلت تقول:

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرت يوماً وضاقت بها الصدور^(٢)

فأفاق فقال: يا بُنيّة، ألا قلت كما قال الله **وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ**
ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿ق: ١٩﴾. ثم قال لها: إذا أنا مت فعندي للمسلمين جرد
قطيفة وناضح وعبد أسود؛ فابعثي به إلى الخليفة بعدي. فلما مات سلمته إلى
عمر، فلما قبض قال: رحم الله أبا بكر، لقد أتعب من بعده إتعباً شديداً.
فأنشد أبو بكر الصديق مرثية لبيد في أخيه جعفر بن ربيعة:

لعمري إذا كان المخبر صادقاً لقد رزئت في سالف الدهر جعفر
أخاً لي، أما كل شيء سألته فيعطي، وأما كل ذنب فيغفر^(٣)
قال أبو بكر: ذلك رسول الله ﷺ.

ولمالك بن دينار:

أتيت القبور فناديتها أين المعظم والمحتقر
وأين المدلُّ بسلطانه وأين المزكى إذا ما افتخر

(١) البيتان من الطويل ينسبان إلى علي بن أبي طالب في ديوانه مع بعض الاختلاف. انظر:
الموسوعة الشعرية. العقد الفريد، ٣٤٥/١ (ش).

(٢) البيت من الطويل ينسب إلى حاتم الطائي في ديوانه مع بعض الاختلاف. انظر: الموسوعة
الشعرية. العقد الفريد، ٣٤٠/١، ٧٦/٢ (ش).

(٣) البيتان من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه مع بعض الاختلاف. انظر: الموسوعة الشعرية.
الحماسة البصرية، ١٠٧/١ (ش).



وأين الملبى إذا ما دعا وأين المذل إذا ما قدر^(١)
قال: فنوديتُ ولا أدري أحداً.
شعر:

تفانوا جميعاً فما مُخبر وماتُوا جميعاً وماتَ الخبير
فِيَا سَائِلِي عَنْ أَنْاسٍ مَضُوبَا أما لك فيما مضى مُعتبر
تَرُوحُ وَتَعْدُو بِنَادِي الرَّدَى وتمحي محاسن تلك الصور^(٢) ||

فصل: [في كأس الموت]

قال أبو العتاهية:

ألا للموت كأس أيّ كأس وأنت بكأسه لا بدّ حاسي
إلى كم والمعاد إلى قريب يذّكر بالمعاد وأنت ناسي
وكم من عبرة أصبحت فيها يلين لها الحديد وأنت قاسي
وما كلّ الظنون تكون حقاً ولا كلّ يدع الصواب على القياس^(٣)

في ذكر الموت

يقال: «أطلى الرجل» أي: مالت عنقه لموت أو غيره. قال الشاعر:
تركتُ أباكُ قد أطلّى ومالتُ عليه القشعمان من النُصور^(٤)

(١) الأبيات من المتقارب، تنسب إلى مالك بن دينار. انظر: ابن قتيبة: عيون الأخبار، ٢٤٩/١ (ش). ابن عساكر: تاريخ دمشق، ٤١٦/٥٦.

(٢) الأبيات من السريع، ذكرها مع اختلاف في الترتيب: ابن قتيبة: عيون الأخبار، ٢٤٩/١ (ش). وابن عساكر: تاريخ دمشق، ٤١٦/٥٦.

(٣) الأبيات من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه مع بعض الاختلافات.

(٤) البيت من الوافر نسبه الزمخشري في المستقصى، (ص ١١٤) (ش) إلى ربيعة الأسدي بلفظ: «رأيت أباك»، وينسب عجزه لمهلهل بن ربيعة في ديوانه بالموسوعة الشعرية. ولم ينسب في: حياة الحيوان الكبرى، ١٠٧/٢ (ش). الصحاح في اللغة، (طلاً).

ويقال: قاد الرجل يقود قودًا، إذا مات. ويقال: أشعب الرجل، إذا مات أو فارق فراقًا لا يرجع. وسميت المنية شعوبًا؛ لأنها تفرّق.

ويقال: أ مات الرجل، إذا مات له ابن أو بنون. ويقال: مات، إذا مات هو.

ويقال: فاض الميِّت يفيض فيضًا، ويفوض فيضًا، رواه الأصمعي^(١).

وأنشد لرؤبة:

[والأسدُ أمسى جَمْعُهُمْ لُفَاطًا] لا يَدْفِنُونَ مِنْهُمْ مَنْ فَاظًا^(٢)

قال: ولا يقال: فاضت نفسه ولا فاطت، وحكاها غيره.

وقال أبو عبيد: إِنَّهَا لُغَةٌ لِبَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ، وَأَنْشَدَ:

تَجَمَّعَ النَّاسُ وَقَالُوا عُرْسٌ فَفَقِئْتُ عَيْنٌ وَفَاضَتْ نَفْسٌ

فَأَنْشَدَهُ الْأَصْمَعِيُّ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ وَطَنَ الضَّرْسِ^(٣).

[وقف أعرابي على الحسن وهو يعظ جلساءه، فقال: يا أعرابي! ما

أظنك تعلم شيئًا مما نحن فيه، فأنشأ يقول]^(٤):

مهما جهلت فقد علمت ————— ت بأنني بشر أموت

والناس في طلب الغنى ————— وغناهم من ذاك قوت

شادوا لغيرهم وبا ————— دوا والقبور هي البيوت

فقال الحسن: لأنت أفاقه من الحسن.

(١) جاء في تهذيب اللغة: «وقال ابن السكيت: يقال فاظ الميِّتُ يفيضُ فيظًا ويفوظ فوظًا، كذا رواها الأصمعي».

(٢) البيت ينسب لرؤبة، وقيل: للعجاج. انظر: جمهرة اللغة، تهذيب اللغة، (فاظ).

(٣) في (و): «إنَّما وطن الناس الضرس»، والتصويب من: تهذيب اللغة، (وفض).

(٤) في (و) و(م): «وأنشد بعض الأعراب الحسن البصري»، مع اختلاف في طفيف في بعض الأبيات، والإضافة والتصويب من: ابن عبد البر: بهجة المجالس، ٢٤٠/١ (ش).



قيل: مكتوب على دار بالكوفة بالإزورد شعراً^(١):

قيامه من مات في موته وإخماد ما شاع من صيته
تري المرء يجزع من أن يموت لعلّ السّلامة في فوته
وكم أزعج الحرص من حافظ وإلى الصّين والرّزق في بيته
ويفنى ويقبر آماله وآمال سوف إلى ليته^(٢)

|| قال عليّ بن أبي طالب: «أنا بيضة البلد» يريد المديح، ومنه بيضة الإسلام، وبيضة القبة: أعلاها ||.

وكذلك الصومعة لأبي العتاهية:

كم قد سمعنا قيل مات وماتا صور كسين لمن قبرن رفاتا
هيهات لا أرجوه من سكن الثرى حتّى القيامة لا ترى هيهات
البين كل البين بين مودع سكن القبور وجاور الأموات
سبحان من هو للجميع مشّت سبحان من هو يجمع الأشتات^(٣)

وله أيضاً:

وَاختلّفنا في المقدّرات وسوّى الله في الموت بيننا فاستوينا
كَمْ رَأَيْنَا مِنْ مَيِّتٍ كَانَ حَيًّا وَوَشِيكًا يُرَى بِنَا مَا رَأَيْنَا^(٤)

|| وله أيضاً ||:

ما لنا نأمن المنيا كأنّا لا نراهنّ يهتدين إلينا

(١) في (م): + «لأبي العتاهية».

(٢) الأبيات من المتقارب لمحمود الوراق في ديوانه مع اختلاف في بعض الألفاظ. انظر:

الموسوعة الشعرية. ابن عبد البر: بهجة المجالس، ١/٢٧ (ش).

(٣) هذه الأبيات لم نجد من ذكرها بهذا اللفظ.

(٤) البيتان من الخفيف لأبي العتاهية في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

عَجَبًا لِامْرِئٍ تَيَقَّنَ أَنَّ الـ
مَوْتَ حَقًّا فَقَرَّ بِالْعَيْشِ عَيْنًا^(١)
وله أيضًا:

فأصبح لي في الموت شغل عن الصُّبا
إذا أنا لم أشغل بنفسي فنفس من
سأَمْضِي وَمَنْ بَعْدِي فَغَيْرُ مُخَلَّدٍ
لعمرك ما الدنيا بدارٍ لأهلها
إذا لم يكن فضلي يصون أمانتي
وفي الموت شغل شاغلٌ لذوي العقل
من الناس [أرجو] أن يكون بها شُغلي
كما لم يُخَلَّدَ كلٌّ من قد مضى قبلي
ولو عقلوا كانوا جميعًا على رجلٍ
وديني وعرضي ما حييت فما فضلي^(٢)

وروي أن رجلاً قال: يا رسول الله، إنني أكره الموت. قال: «ألك مال». قال: نعم. قال: «قدم مالك فإن قلب كل امرئ عند ماله»^(٣).

قال سليمان بن عبد الملك لأبي حازم: ما لنا نكره الموت؟! قال: لأنكم خربتم آخرتكم وعمرتم دنياكم، فكرهتم أن تنتقلوا من العمران إلى الخراب. وقال العلاء بن المسيّب: ليس قبل الموت شيء أشد منه، وليس بعد الموت شيء إلا والموت أهون منه.

|| وفرّق بعض المسلمين العلماء بين النفس والروح؛ قال الفراء: معنى الآية: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ قال: قد قيل في ﴿يَتَوَفَّى﴾: إنه يُنِيم، وقيل: هو الموت. وأختار أن يكون من النوم؛ لقوله تعالى: ﴿فِي مَسْكُ الْتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الزمر: ٤٢).

- (١) البيتان من الخفيف لأبي العتاهية في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.
- (٢) الأبيات من الطويل لأبي العتاهية في ديوانه دون البيت الأخير الذي لم نجد من ذكره. انظر: الموسوعة الشعرية.
- (٣) أخرجه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، ٣٢٢٩، وقال: «لم أقف عليه».



وقال رسول الله ﷺ عن موت الفجأة، فقال: «رَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ وَأَخْذَةٌ لِلْكَافِرِ»^(١).

وفي حديث آخر: قيل له: مات فلان. قيل: «أليس كان معنا آنفًا؟»، قالوا: بلى. قال: «سبحان الله، كأنها إخذة على غضب، [المحروم من حرم وصيته]»^(٢).

فصل: في البكاء على الأميِّت

قول النبي ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ وَخَرَقَ وَسَلَقَ»^(٣).

قوله ﷺ: «حَلَقَ» كان نساء الجاهلية تحلق الرؤوس، وتعدد المرأة سنة. ومنه قول الخنساء:

وَلَكِنِّي رَأَيْتُ الصَّبْرَ خَيْرًا مِنْ التَّلْعِينِ وَالرَّأْسِ الْحَلِيقِ^(٤)

أي: المحلوق. وكنَّ يحلقن رؤوسهن^(٥)، ويلبسن النعال عصابهن.

وقوله ﷺ: «خَرَقَ» يعني: شقَّ الثياب عند المصيبة. و«السلق»: رفع الصوت بالولولة والنحيب.

قيل لأعرابي: ما بال مرأيتكم أجود؟ قال: لأننا نقولها وأكبادنا تحترق. وفي عمر [بن الخطاب] حين قيل له: إنَّ النساء قد اجتمعن يبيكين على

(١) رواه أحمد، عن عائشة بلفظ: «رَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ وَأَخْذَةٌ أَسْفَ لِفَاجِرٍ»، ٢٣٨٩١. والبيهقي في شعبه، مثله، ر ٩٨٥٧.

(٢) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، عن أنس بلفظه، ر ٤٠١١.

(٣) رواه أبو داود، عن أبي موسى بلفظ قريب، باب في النوح، ٢٧٢٣. وأحمد، بلفظه، ر ١٨٨٥٩.

(٤) البيت من الوافر للخنساء في ديوانها مع اختلاف في بعض اللفظ. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٥) في (و): + «لعلَّ شعورهن».

خالد بن الوليد، فقال: وما على نساء بني المغيرة أن يسفنن دموعهنَّ على أبي سليمان ما لم يكن نَقْعٌ وَلَا لَقْلَقَةٌ.

فأمَّا النقع فقد اختلف فيه؛ فقال قوم: صنعة الطعام في المأتم. وقال بعضهم: النقع: وضع التراب على الرأس، يذهب إلى النقع وهو الغبار. وقال بعضهم: النقع: شقّ الجيوب. وقال بعضهم: النقع: رفع الصوت، وهو قول أكثر أهل العلم، وهو أشبه بالمعنى. ومنه قول لبيد:

فَمَتَى يَنْقَعُ صُرَاخُ صَادِقٍ يَحْلِبُوهُ ذَاتَ جَرَسٍ وَزَجَلٍ^(١)

يعني: رفع الصوت. يقول: متى ما سمعوا صارخاً أجلبوا الحرب. يقول: جمعوا لها.

وأمَّا القلقلة: فشدّة الصوت، ولم يسمع فيها اختلاف.

فصل: [في من هو أحقّ بالبكاء، والصبر عليه]

قال بعضهم^(٢): شهدت رجلاً في طريق مكّة معتكفاً على قبر، وهو يرّدّد شيئاً ودموعه تكفّت من لحيته، فدنوت منه لأسمع ما يقول، فجعلت العبرة تتحول بينه وبين الإبانة.

فقلت له: يا هذا! فرفع رأسه [إليّ] وكأتمّ هبّ من رقدة. فقال: ما تشاء؟ فقلت: أعلى ابنك تبكي؟ قال: لا.

قلت: فعلى أبيك؟ قال: لا، ولا على نسيب ولا على صديق، ولكن على من هو أخصّ ممّن ذكرت.

(١) البيت من الرمل للبيد بن ربيعة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٢) انظر القصة في: الكامل في اللغة والأدب، ٣٢٧/١ (ش).



[قلت: أَوَيْكُونُ أَحَدٌ أَخَصَّ مِمَّنْ ذَكَرْتُ؟] قال: نعم، من أخبرك عنه، إِنَّ هَذَا الْمَدْفُونُ كَانَ عَدُوًّا لِي، مِنْ كَانَ بَاتَ يَسْعَى [عَلَيَّ] فِي نَفْسِي وَمَالِي وَوَلَدِي، فَخَرَجَ إِلَى الصَّيْدِ أَيْسَرُ مَا كَانَ مِنْ غِبْطِهِ وَأَكْمَلَ مَا كَانَ مِنْ صَحَّتِهِ، فَرَمَى ظِيًّا فَقَصَدَهُ، فَذَهَبَ لِيَأْخُذَهُ فَإِذَا هُوَ قَدْ أَنْفَذَهُ حَتَّى نَجَمَ سَهْمُهُ مِنْ صَفْحَةِ الظَّبْيِ، [فَعَثَرَ] فَتَلَقَّى بِفَوَادِهِ ظَبَّةَ السَّهْمِ، فَلَحِقَهُ أَوْلِيَاؤُهُ فَانْتَزَعُوا السَّهْمَ فَإِذَا هُوَ وَالظَّبْيِ مَيْتَانِ، فَنَمَى إِلَيَّ خَبْرَهُ، فَاسْرَعْتُ إِلَى قَبْرِهِ مَغْتَبِطًا بِفَقْدِهِ، فَإِنِّي لَصَاحِكُ السَّنِّ؛ إِذْ وَقَعْتُ [عَيْنِي عَلَى صَخْرَةٍ، فَرَأَيْتُ عَلَيْهَا كِتَابًا، فَهَلَمَّ فَاقْرَأَهُ، وَأَوْمَأَ إِلَى الصَّخْرَةِ، فَإِذَا عَلَيْهَا] شعر:

وما نحن إلا مثلهم غير أننا أقمنا قليلاً بعدهم وتقدموا

فها أنا والله أبكي على نفسي. قال: أشهد أنك تبكي على من بكائك عليه أحق من النسيب والصديق.

قال الأصمعي: فمررت بمقبرة وإذا أنا بفتاتين تبكيان على قبر، وكنت حديث عهد بموت امرأتي الرباب فأنا أبكي لبكائهما، فمرَّ بهما أعرابي على ناقة عجفاء عليه أثواب متخرقة؛ فقال: علام تبكيان هذا البكاء؟ فقالتا: على أخ لنا ميت لو رأيت له لم تكلمنا. فقال: الصبر أجمل والعزاء أمثل، والجزع لا يردّ الفأث.

فلما رأهما تلتفتان إلى قوله حوّل وجه ناقته عنهما وهو يقول شعراً:

فإنّ تصبّراً فالصّبّبرُ خيرٌ مغبّةٍ وإنّ تجزّعاً فالأمرُ ما تريان^(١)

وأشار بيده إلى القبور. فلما سمعت ذلك سلوت.

(١) البيت من الطويل، لم نجد من نسبه. انظر: ابن عبد البر: بهجة المجالس، ٢٥٣/١ (ش).

فصل: [في قوله وَعَجَلَ] : ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ﴾ [

قوله وَعَجَلَ : ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ﴾ (الدخان: ٢٩)؛ ذهب قوم مذهب العرب في قولهم: بكته الريح والبرق؛ فكأنه يريد أن الله وَعَجَلَ حين أهلك فرعون وقومه وأهله وأغرقهم وأورث منازلهم وجناتهم غيرهم لم يبك عليهم باك، ولم يجزع عليهم جازع، ولم يوجد لهم فقد.

وقال آخرون: فما بكى عليهم أهل السماء ولا أهل [الأرض] فأقام السماء والأرض مقام أهليها، كما قال الله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (يوسف: ٨٢) أي: أهل القرية.

وقال وَعَجَلَ : ﴿ حَتَّى نَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ (مُحَمَّد: ٤) أي: تضع أهل الحرب السلاح.

وقال ابن عباس: لكل مؤمن باب في السماء يصعد فيه عمله وينزل منه رزقه، فإذا مات بكى عليه الباب وبكت آثاره في الأرض ومصلاه الذي يصلي فيه، والكافر لا يصعد له عمل ولا يبكي عليه باب في السماء ولا أثر في الأرض.

فصل: [في البكاء والهجر]

الزهري: قال لَمَّا رَجَعَ المسلمون من أُحُدِ أقامت الأنصار البواكي على قتلاهم، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «لَكِنْ غَابَ عَنْ حَمْزَةَ الْيَوْمِ [بَوَاكِيهِ]»^(١)، فأرسلت الأنصار نساءهم إلى دار حمزة فبكينه، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «مه، لا صوت يلدمن نحرًا، ولا يشققن جيبيًا، ولا يدعون ويلاً، ولا يخمشن وجهًا،

(١) رواه ابن ماجه، عن ابن عمر بمعناه، باب ما جاء في البكاء على الميت، ر ١٥٩١، ٥٠٧/١. وأحمد، مثله، ر ٤٩٨٤، ٥٥٦٣، ...، ٤٠/٢.



ولا يقلن هجرًا»^(١)، فجعل النساء يذكرن فضلهم في الإسلام وأيامهم ومناقبهم، ونهى يومئذ عن النياحة.

قوله ﷺ: «لا يلدمن نحرًا»؛ اللدم: ضرب المرأة صدرها وجيدها في النياحة. والالتدام: فعلها بنفسها. يقول: لدمت صدرها الجناية والجراحة والكدم.

وقال ذو الرمة يصف الحمار والأتن:

رَباعٌ لها مُذْ أوزقَ العودُ عندهُ خُمَاشاتُ ذَحْلِ لا يُرادُ امْتِثالُها^(٢)

أي: اقتصاصها. يقال: امثل فلان من فلان، أي: اقتص منه.

وقوله: «لا تقلن هجرًا»: قول الخنا. والهجر - أيضًا -: الهديان [و]المبرسم دأبه وشأنه. ومنه قوله تعالى: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ (المؤمنون: ٦٧) أي: تهذون؛ كأنه جعل حديثهم هذيانا.

وعن قتادة: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ تتكلمون بالبهتان والشرك في حرم الله، وعند بيته. وكذلك عن عكرمة أنه قرأها: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ أي: تشركون، وعلى هذه القراءة أكثر القراء يفتحون التاء ويضمون الجيم. وقرأها نافع بضم التاء ﴿تَهْجُرُونَ﴾ وكسر الجيم من الهجر، وهو السب والكلام القبيح، وكذا قرأ ابن عباس. وأمَّا الهجر (بفتح الهاء) فهو من القطيعة؛ يقال: هجر يهجر هجرًا وهجرةً وهجرانًا، وبها سمي المهاجرون؛ لأنهم هجروا بلادهم إلى رسول الله ﷺ. والهجر: البعد من مكان إلى مكان آخر. ويقال: التَّهْجُرُ: التشبُّه بالمُهَاجِرِينَ. ويَتَمَوَّلِي: يتشبه بالموالي. ويقال: هذا الطريق أهجرت من هذا، أي أبعد منه. والهجر: الكلام القبيح. ||

(١) رواه ابن أبي شيبة، عن زيد بن أسلم بمعناه، ر ١٢/١٩٣.

(٢) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (ص ٥٣٣). انظر: الموسوعة الشعرية. واللسان، (خمش، مثل). والبيت شاهد لكلمة «يخمشن» في الحديث، ولم يذكر المؤلف شرحًا لهذه الكلمة: فلعله وقع سقط في النسخ، والله أعلم.

باب ١٥ في عذاب القبر ومنكر ونكير

في قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، يثبّتهم بالخير والعمل الصالح، ﴿وَفِي الآخِرَةِ﴾ (إبراهيم: ٢٧) في القبر؛ هذا قول قتادة.

وقال الضحّاك: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بقول: لا إله إلا الله، ﴿وَفِي الآخِرَةِ﴾ إذا سئل في القبر؛ وذلك أنّ رسول الله ﷺ خرج في جنازة فأنتهى إلى القبر فجلس، وجلس القوم إليه؛ فقال ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حُمِلَ عَلَى سَرِيرِهِ إِلَى قَبْرِهِ، فَأَدْخِلَ الْقَبْرَ فَأَتَاهُ مَلَكَانِ فَقَالَا لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وما دينك؟ [وَمَنْ نَبِيِّكَ؟] فيقول: الله ربِّي وديني الإسلام ونبيِّي مُحَمَّدٌ؛ فيقولان له: صدقت، هكذا كُنتَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ يَفْتَحَانِ لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا وَجَدَ رِيحَهَا، قَالَ: هَذِهِ النَّارُ الَّتِي لَوْ كُنتَ كَذَّبْتَ بِهَا أُدْخِلْتَ هَذِهِ النَّارَ، وَلَكِنَّكَ صَدَّقْتَ بِهَا وَعَمَلْتَ لَهَا، قَالَ: ثُمَّ يَفْتَحُ لَهُ بَابَ إِلَى الْجَنَّةِ حَتَّى إِذَا عَرَفَ مَا فِيهَا وَعَرَفَ أَنَّهَا الْجَنَّةُ، قِيلَ لَهُ: مَصِيرُكَ إِلَيْهَا. فيقول: دعوني أبشّرُ أهلي. فيقال: كما أنت. ثُمَّ يَضْرِبُ عَلَى أُذُنِهِ [فيقولان: نَمَ كَنُومَةَ الْعُرُوسِ] [الذي لا يوقظه إِلَّا] أَحَبَّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَيَفْتَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ بَابَ إِلَى الْجَنَّةِ مَدَّ بَصَرِهِ يَأْتِيهِ مِنْ رُوحِ الْجَنَّةِ وَرِيحَهَا^(١).

(١) رواه الترمذي، عن أبي هريرة بمعناه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، ر ١٠٢٧.



وَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِذَا دَخَلَ لَحْدَهُ أَجْلَسَهُ الْمُنْكَرُ وَالنَّكِيرُ ثُمَّ يَظْهَرُ لَهُ مِنْهُمَا
الْغُلْظَةُ فَيَنْتَهَرَانِهِ وَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيِّكَ؟ فَيَقُولُ:
لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ: لَا دَرَيْتَ، هَكَذَا كُنْتَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ يَضْرِبَانِهِ بِمِرْزَبَةٍ (١)
مِنْ حَدِيدٍ لَوْ أَصَابَتْ جَبَلًا لَارْفَضَّ (٢) مَا أَصَابَ مِنْهُ، فَيَصِيحُ عِنْدَ ذَلِكَ
مِنْهَا صَيْحَةً لَا يَبْقَى مِنْهَا شَيْءٌ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا سَمِعَهَا إِلَّا الثَّقَلَيْنِ
الْإِنْسَانَ وَالْجَنَّةَ، وَلَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ شَيْءٌ إِلَّا لَعْنَهُ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلْعَنُهُمُ
اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ (البقرة: ١٥٩)، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ مِنَ الْجَنَّةِ بَابٌ حَتَّى يَعْلَمَ
أَنَّهَا الْجَنَّةُ وَيَرَى مَا فِيهَا، فَيَقَالُ لَهُ: هَذِهِ الْجَنَّةُ الَّتِي لَوْ صَدَّقْتَ بِهَا كَانَ
مَصِيرُكَ إِلَيْهَا، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ فَيَرَى مَقْعَدَهُ فِيهَا وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ
سَمُومَهَا | لَا يَغْلِقُ |، وَيَقَالُ لَهُ: نَمِ نَوْمَةَ اللَّدِيغِ لَا يَجِدُ طَعْمًا لِلنَّوْمِ، ثُمَّ
يُطَبَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلَاعُهُ (٣)، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُثَبِّتُ
اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٤)،

(١) في الأصل: بمِرْزَبَةٍ؛ والتصويب من كتب الحديث واللغة. والمِرْزَبَةُ وَالْإِزْرَبَةُ: عُصْبَةٌ مِنْ
حَدِيدٍ، وَالْإِزْرَبَةُ الَّتِي يُكْسَرُ بِهَا الْمَدْرُ. وَالْمِرْزَبَةُ: بِالتَّخْفِيفِ الْمَطْرُوقَةُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ
لِلْحِدَادِ. انظر: لسان العرب، (رزب).

(٢) ارفض: زال من مكانه. وازفض الدَّمْعُ اذِفِضًا: سَالَ وَتَفَرَّقَ وَتَنَابَعَ سَيْلَانُهُ وَقَطْرَانُهُ. وَقِيلَ: إِذَا
انْهَلَّ مُتَفَرِّقًا. الْارْفِضَاضُ مِنَ الشَّيْءِ: تَفَرُّقُهُ وَذَهَابُهُ. انظر: انظر: لسان العرب، (ارفض).

(٣) لم نجد من أخرج به هذا اللفظ؛ مع ما فيه من علامات الضعف التي تحتاج إلى توقف
ونظر، وقد روي ببعض ألفاظه مفرقًا في كتب الحديث، منها: ما رواه ابن أبي شيبه في
مصنفه، عن أبي هريرة، كتاب الجنائز، في نفس المؤمن كيف تخرج ونفس الكافر؟،
١١٨٤٩. ومنه الحديث السابق أيضًا.

(٤) لا يعني النطق بلا إله إلا الله كالألفاظ يرددها الإنسان ويلوكها اللسان، وإنما المقصود بها
الوفاء بمعناها بالتوحيد الخالص لله تعالى المتمثل في إخلاص العبودية لله وحده
والامتنال لأوامر المصطفى ﷺ في الأقوال والأفعال، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا
إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

﴿وَفِي الآخِرَةِ﴾ يعني: في القبر إذا سئل عنها؛ فمن ثبتته الله في الدنيا بلا إله إلا الله في عمل صالح فمات عليه ثبتته الله في القبر إذا سئل عنها، ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ (إبراهيم: ٢٧) من صرّف الكافر عن لا إله إلا الله فلا يقولها.

فصل آخر: [في سؤال الملكين]

كان جابر بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره يذكرون عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ وَسُوِّيَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْمَعُ نِعَالَ الْقَوْمِ حِينَ يَنْصَرِفُونَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُمِلَ مِنْ بَيْتِهِ فَرُوحُهُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ ثَانِيَةً يَأْتِيَانِهِ مَلَكَانِ أَصْوَاتُهُمَا كَالرَّعْدِ الْقَاصِفِ، وَأَبْصَارُهُمَا كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ، فَيَقْعَدَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: يَا هَذَا، مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا قَالَ: اللَّهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي. فَيُقَالُ لَهُ: عَلَى هَذَا حَيِّتْ وَعَلَيْهِ مِتَّ وَعَلَيْهِ تَبِعْتَ، فَاَنْظُرْ عَنْ شِمَالِكَ، فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ [فِي قَبْرِهِ] إِلَى النَّارِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: كَانَ هَذَا مَنْزِلُكَ لَوْ عَصَيْتَ اللَّهَ، فَأَمَّا إِذْ قَدْ أَطَعْتَهُ فَاَنْظُرْ عَنْ يَمِينِكَ، فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ فِي قَبْرِهِ إِلَى الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ بَرْدٌ مَنزِلِهِ وَلَذَّةٌ فَيُرِيدُ أَنْ يَنْهَضَ، فَيُقَالُ لَهُ: لَمْ يَأْتِ أَوْأَنْ نُهَوِّضِكَ، نَمْ سَعِيدًا، نَمْ نَوْمَةَ الْعَرُوسِ، فَمَا شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى أَهْلِ وَمَالٍ وَإِلَى جَنَّةِ النَّعِيمِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ كَافِرًا أَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ - يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ - فَيَقُولُ: كُنْتُ أَقُولُ [فِيهِ] كَمَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا بَالَيْتَ، عَلَى هَذَا عِشْتَ، وَعَلَيْهِ مِتَّ، وَعَلَيْهِ تَبِعْتَ؛ اَنْظُرْ عَنْ يَمِينِكَ، فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا كَانَ مَنْزِلُكَ لَوْ أَطَعْتَ اللَّهَ، فَلَمَّا عَصَيْتَهُ [فَاَنْظُرْ] عَنْ شِمَالِكَ، فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى جَهَنَّمَ، فَيَرَى مَقْعَدَهُ فِيهَا، فَيَدْخُلُ سَمُومًا عَلَيْهَا [عَمٌ] وَأَذَاهُ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَمَا



شَيْءٌ أَبْعَضُ عَلَيْهِ مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى الْعَذَابِ»^(١).

فالناس في المِحنة رَجُلَان: رجل يقول: الله ربِّي، ورجل يقول: لا أدري.
فمن قال: «أنا أدري» فهو مؤمن، ومن قال: «لا أدري» فهو كافر.

عن النَّبِيِّ ﷺ في قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾: «يثبته في القبر عند هول المساءلة»^(٢).

فصل آخر: [في سؤال الملكين]

قال أبو عبد الله: قيل: إذا أُدخِلَ المَيِّتُ في قبره أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لهما: منكر ونكير، يَخْطَّان الأرض بأنيابهما ويشقَّانها بشفاهما، أصواتهما كالرعد القاصف، وأبصارهما كالبرق الخاطف، في يد كل واحد منهما مرزبة من نار، فيأتيان القبر فيضربانه بمرزبتيهما، فينصدع القبر فيأتيان إليه فيرفعانه، فيمسك كل واحد منهما| بعضه، ويردّ الله تعالى إليه الروح فيهزّانه هزًّا شديدًا، ويقولان له: من إلهك؟ فإن كان مُوجِبًا لِقائه ألقى الله حجّته بما أتبع رضاه في الدنيا، فيقول: الله إلهي. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول الإسلام ديني. قيل: فيفتح له باب إلى النار فينظر إلى أغلالها وأنكالها وسلاسلها وقطرانها وما أعدّ الله لأهلها فيها، فيقال له: انظر ما صرف الله عنك لَمَّا أطعته في الدنيا. ثُمَّ يفتح له باب من أبواب الجنة فينظر إليها وإلى أثمارها وأنهارها ومنازلها وما أعدّ الله لِمَن أطاعه فيها، فيقال له: انظر إلى منزلك فيها، ثُمَّ يقول له الملكان: نَم نومة العروس إلى يوم القيامة.

(١) رواه الربيع في مسنده عن جابر بن زيد معلقًا بألفاظ قريية، ٩٨٢.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

قال أبو مُحَمَّد: كان زياد بن مثوبة^(١) يقول في هذا الحديث: يقولان له: ارقد رَقْدَةَ العروس.

قال أبو عبد الله: فإن كان كافرًا إذا سألاه: من إلهك؟ فيقول: لا أدري. فيقولان: من نبيك؟ فيقول: لا أدري. فيقولان: من إمامك؟ فيقول: لا أدري. فيقولان: ما دينك؟ فيقول: [ما أدري، فيقولان له]: لا أدري. ثُمَّ يَفْتَحُ | له باب من أبواب الجنة فينظر إلى أنهارها وأشجارها وما أعدَّ الله لِمَنْ أطاعه فيها، فيقولان له: انظر ما حرَمَكَ [الله] لِمَا ارتكبت من معصية الله. ثُمَّ يَفْتَحُ | له باب من أبواب النار، فينظر إلى سلاسلها وأغلالها وأنكالها وما أعدَّ الله لِمَنْ عصاه فيها، ويقولان: انظر إلى مقعدك منها، فيضربه الملكان بِمِرْزَبَتِهِمَا حتَّى يَدْخُلَ ذِقْنَهُ فِي بَدَنِهِ، فيقولان له: | انم | نومة المتولولين إلى يوم القيامة، فيصيح صيحة يسمعها جميع أهل الأرض إلا الثقلين.

وقال: | إنَّ المؤمنين تجد أرواحهم لذة الجنة من النعيم | وهم | في قبورهم قبل دخولهم الجنة.

قال: وأرواح الكفار في سجين. | وقيل: | إن سجين | واد من أودية النار. وقال من قال: الوادي الذي في حضرموت يُسمَّى - لعله - برهوت، وهو واد موحش مظلم كما شاء الله خلقه.

فصل: [في عذاب القبر]

عائشة قالت: دخلت علينا يهودية فوهبت لها طيبًا، فقالت: أبارك الله من عذاب القبر. قالت: فوقع في نفسي من ذلك، فلمَّا جاء رسول الله ﷺ قالت:

(١) زياد بن مثوبة، أبو صالح (حي في: ٢٣٧هـ): عالم فقيه من عقر نزوى. عاصر الإمام غسان وروى عنه أشياء في سياسته. كان من المقدمين في مبايعة الإمام الصلت بن مالك (٢٣٧هـ). له: آثار وروايات مثورة. انظر: دليل أعلام عُمان، ص ٧١. الفارسي: نزوى عبر الأيَّام، ص ٩٨.



يا رسول الله، ألقبر عذاب؟ قال: «نعم، إنهم ليعذبون في قبورهم عذاباً تسمعه البهائم»^(١).

زيد بن ثابت: عن النبي ﷺ أنه قال: «إن هذه [الأمّة] تُبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا [لذعوث الله أن يُسمعكم من عذاب القبر الذي أسمعته، ثم أقبل علينا بوجهه الكريم فقال: «أعوذ بالله من عذاب النار»^(٢).

وعنه ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة الدجال»^(٣).

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ليلة الجمعة وقاه [الله] فتنة القبر»^(٤).

مسألة: [في الاختلاف في عذاب القبر وسؤال الملكين]

عن ابن عباس: أن العذاب يرفع عن أصحاب القبور فيما بين النفختين، فإذا نفخ في الصور النفخة الأخرى قاموا فحسبوا أنهم كانوا نياماً؛ فذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس: ٥٢).

وعن النبي ﷺ أنه تعوذ بكلمات فيها: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٥).

- (١) رواه أحمد، عن عائشة بلفظه، ر ٢٣٠٤٨. والنسائي، باب التعوذ من عذاب القبر، مثله، ر ٢٠٣٩.
- (٢) رواه مسلم عن زيد بلفظ قريب جداً، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار...، ر ٥١١٢.
- (٣) رواه الربيع، عن ابن عباس بلفظ قريب، كتاب الأذكار، باب في الدعاء، ر ٤٩٠، ١٩٨/١. والبخاري، عن عائشة، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، ر ٨٣٢، ٢٢٧/١.
- (٤) رواه الترمذي، عن عبد الله بن عمرو بمعناه، باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، ر ١٠٧٤، ٣٨٦/٣. وأحمد، مثله، ر ٦٥٨٢، ١٦٩/٢.
- (٥) رواه البخاري، عن سعد بن أبي وقاص بلفظه وزيادة، ما يتعوذ من الجبن، ر ٢٦١٠. وأحمد، مثله، ر ١٥٠٠.

وقد وردت الأخبار بصحة^(١) عذاب القبر عن رسول الله ﷺ، وإن جهلنا كيف ذلك، وبالله التوفيق، والله قادر على عذاب القبر، فمن شاء عذب. وقد يوجد في الدعاء أن يُسأل الله ويستعاذ به من الكفر والفقر، وعذاب القبر، وموقف الخزي في الدنيا والآخرة.

وقد اختلف الناس في عذاب القبر اختلافاً كثيراً، وقولنا قول المسلمين، ولا يعجز الله شيء من ذلك.

وأما منكر ونكير فقد يوجد في الآثار عن ابن عباس وجابر بن زيد وموسى بن أبي جابر، ولم يصح لاختلاف الأخبار فيه، والله أعلم بذلك.

و[أما] عذاب القبر فيه أيضاً الاختلاف؛ فمنهم من قال: إن المنافع يُعذب في القبر.

وقال آخرون: هم في البرزخ، ولا عذاب عليهم إلى يوم القيامة.

وقال قوم: إن عذابهم في القبر تملأ عظامهم أفزاع وأهوال، كما يرى النائم في منامه.

(١) هنا يذكر الشيخ صحة الأخبار في عذاب القبر ثم يذكر الاختلاف الصارخ في ثبوته بعد قليل، وهذا الاختلاف نابع من الظنون في ثبوت هذه الأخبار؛ لأنها مسألة غيبية، والمسائل الغيبية تفيد العلم اليقيني، وهذا العلم لا يثبت إلا بنص محكم قاطع من كتاب الله وهذا لم يرد، أو رواية من سُنَّه المصطفى صحيحة متواترة وهذه أيضاً لم تثبت، رغم كثرتها؛ فيبقى الحكم في أن نكل الأمر إلى الله تعالى؛ لأنَّ المسألة لا تتعلق بمصير الإنسان النهائي، وإنما هي مرحلة انتقالية لا يعلمونها إلا الله، ولو علم الله في ذكرها فائدة لبيئتها وفضلها كما فضل كل ما يتعلق بالوعيد بآيات كثيرة ومواقف واضحة جليئة، ولكن تركها للرواة والقصاصين أن ينسجوا حولها ما يشاؤون كما يشاؤون فيشغلون الناس بها عن الاهتمام عما يجب التفكير فيه وما ينتظرهم من مصير أبدي إما جنة أو نار، ومهما كان من أمرها فهي بداية بالجزء الأخرى ومُلحقة به قال تعالى: ﴿فَمَنْ ذُحِّخَ عَنِ النَّكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ (آل عمران: ١٨٥)، وهذا ما سيؤكدده الشيخ أبو الحسن فيما بعد.



قال أبو الحسن: وأحبّ قول من قال: إنَّ عذابهم في الآخرة بالنار، كما قال الله تعالى: ﴿ **فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ** ﴾ (الشورى: ٧).

وقد قيل: إنَّ المؤمن | يكون | قبره روضة من رياض الجنة، وقبر الكافر حفرة من حفر النار، والله أعلم. وقال الله تعالى: ﴿ **وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ (السجدة: ٢١). والعذاب الأكبر: هو عذاب النار في الآخرة، والعذاب الأدنى: هو الجوع في الدنيا^(١)؛ فهذا قولنا.

وقال في منكر ونكير: الله أعلم قد قال بذلك بعض الفقهاء؛ فمن مات مؤمناً أدخل قبره مؤمناً، ويُبعث مؤمناً، وأدخل الجنة.

ويقال: المؤمن إذا حضره الموت شهدته الملائكة فيسلمون عليه، ويمشون مع جنازته، ويصلون عليه مع الناس، والله أعلم.

ويقال: إنَّه إذا وضع في قبره أجلس فيُسئل: من ربك؟ فيقول: الله ربِّي. ويقولون: من نبيك؟ فيقول: مُحَمَّدٌ نَبِيِّي. ويقولون: ما شهادتك؟ فيقول: شهادتي لا إله إلاَّ الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسول الله، يكون ذلك خالصاً له، فيوسَّع له في قبره ولحده.

والكافر يُبسط له عند الموت [بالوان] العذاب فيضرب في وجهه ودبره، وذلك أنَّه يَجحدهم عند الموت، فإذا أدخل قبره قالوا: من ربك؟ فلم يرجع إليهم شيئاً. وإذا قيل له: من الرسول الذي بُعث؟ لم يهتد له ولم يرجع شيئاً. وإذا قيل له: ما شهادتك؟ عميت عليه الأنباء فيُضَيِّق عليه قبره، وتُملأ عليه الأرض ضيقاً.

(١) وكل ما فيه المشقة والعنت كالمصائب والفتن والأمراض التي يتعرض لها بسبب إعراضه وغفلته عن ذكر الله، أو للابتلاء والتمحيص.

فصل: [في عذاب المنافقين]

قال ابن عباس: في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ ^١ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ (التوبة: ١٠١)، قال: سنعذبهم في الدنيا في قبورهم، ثمَّ يردون إلى عذاب عظيم.

وقال الحسن^(١): أمَّا عذابهم في عاجل الدنيا: أخذ صدقات أموالهم وهم كارهون لإخراجها. وأمَّا الثانية: فإنَّهم يعذبون في قبورهم، ثمَّ يردون إلى عذاب عظيم.

فصل: [في الاستدلال لعذاب القبر]

عن ابن قتيبة: قد صحَّ الخبر عن رسول الله ﷺ في عذاب القبر؛ فإن احتجَّ مُحتجَّ مخالف بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ (النمل: ٨٠)، ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمَسْمُوعٍ ^٢ مِّنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ (فاطر: ٢٢)؛ فليس هذا من هذا بشيء، إنَّما أراد - جلَّ وعزَّ - في الموتى هاهنا الجهَّال، وهم أيضًا أهل القبور، يعني بذلك: لا تقدر على إفهام من جعله الله جاهلاً، ولا تقدر على إسماع من جعله الله أصمَّ عن الهدى، وفي صدر هذه الآيات دليل على ما نقوله؛ لأنَّه قال - جلَّ ذكره -: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى ^٣ وَالْبَصِيرُ ﴾ (فاطر: ١٩) يعني بالأعمى: الكافر، وبالْبَصِيرُ: المؤمن. ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا ^٤ النُّورُ ﴾ (فاطر: ٢٠) يعني: الإيمان والكفر، ﴿ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴾ (فاطر: ٢١) يعني: الجنَّة والنار، ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ يعني الأحياء: العقلاء، والأموات: الجهال، ثمَّ قال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمَسْمُوعٍ ^٥ مِّنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ (فاطر: ٢٢)، يعني بأنك لا تسمع الجهلاء فإنَّهم موتى في القبور، ومثل هذا كثير في القرآن.

(١) في (و): «أبو الحسن».



قال أبو مُحَمَّد: ونَحْنُ نقول: إِنَّهُ إذا جاز في المعقول وصَحَّ في النظر بالكتاب والخبر أَنَّ الله - جلَّ ذكْره - يبعث من في القبور بعد أن تكون الأجساد قد بليت والعظام قد رمت؛ جاز أيضًا في المعقول وصَحَّ في النظر وبالكتاب وبالخبر أَنَّهُمْ يعذبون بعد الممات في البرزخ. وَأَمَّا الكتاب فَإِنَّ الله - جلَّ وعزَّ - يقول: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ (غافر: ٤٦) فَهُمْ يعرضون بعض الممات على النار غُدُوًّا وعشيًّا قَبْلَ: يوم القيامة، وبعد يوم القيامة يدخلون أشدَّ العذاب.

قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩). وهذا شيء خصَّ الله - تبارك وتعالى - به شهداء بدر - رحمهم الله - خرجوا عند جعفر الطيار هم الحياة يثبتون^(١)؛ فإذا جاز أن يكون هؤلاء الشهداء أحياء عند ربِّهم يرزقون، وجاز أن يكونوا مستبشرين؛ فلم لا يجوز الذين حاربوهم وقتلوهم أحياء في النار يعذبون؟! فإذا جاز أن يكونوا أحياء فلم لا يجوز أن يكونوا يسمعون؟! وقد أخبر بذلك رسول الله ﷺ وقوله الْحَقَّ.

وعن عائشة قالت: كانوا يبيكون على يهودي؛ فقال النَّبِيُّ ﷺ: «[وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ] إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ [بِذَنْبِهِ]»^(٢).

فصل: [في الملكين وعذاب القبر]

احتجَّ من قال بمنكر ونكير بقَوْلِ الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَمَتَنَا اثْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا أَثْنَتَيْنِ﴾ (غافر: ١١)؛ فقالوا: الموتة الأولى: التي توقع بهم في الدنيا بعد الحياة،

(١) هكذا في النسخ؛ ولعلَّ عبارة: «خرجوا عند جعفر الطيار هم الحياة يثبتون» مقحمة من مكان آخر، والصواب حذفها، كما هو كذلك في مصنف الكندي (ج ٣١) وفي منهج الطالبين (ج ٤) أيضًا، والله أعلم.

(٢) رواه أحمد، عن عائشة بلفظه، ر ٢٣٣٥٥.

والحياة الأولى: إحياء الله إياهم في القبر لمساءلة منكر ونكير، والموتة الثانية: إماتة الله إياهم بعد المساءلة، والحياة الثانية: إحياء الله إياهم للبعث.

وقال قوم: هو كقوله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ تُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ (البقرة: ٢٨)، فالموتة الأولى: كونهم نُطفًا في أصلاب آبائهم؛ لأنَّ النطفة ميتة، والحياة الأولى: إحياء الله إياهم من النطفة، والموتة الثانية: إماتة الله إياهم بعد الحياة، والحياة الثانية: إحياء الله إياهم للبعث.

وقال قوم: ﴿ تُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ في القبر، ﴿ ثُمَّ تُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ يوم القيامة.

وقال قوم: إنَّ عذاب القبر ليس بدائم، وإنَّه يزول عنهم.

واحتجَّ من أنكر عذاب القبر بقول الله - جلَّ وعزَّ -: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (المؤمنون: ١١٢، ١١٣)، قال: لو كان هؤلاء الكفار أحياء في قبورهم ما قالوا: لبثنا يومًا أو بعض يوم؛ فهذا يدلُّ على أنَّه لا حياة لهم في القبر بعد موتهم، والله أعلم.

وروي عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ وَكَانَ يَتْلُو الْقُرْآنَ فِي حَيَاتِهِ دَخَلَ الْقُرْآنَ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ، فَيُؤْتَى عَنْ يَمِينِهِ فَيَجَادِلُ عَنْهُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ يُؤْتَى مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ فَيَجَادِلُ عَنْهُ، ثُمَّ يُؤْتَى عَنْ يَسَارِهِ فَيَجَادِلُ عَنْهُ، ثُمَّ يُؤْتَى مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ فَيَجَادِلُ عَنْهُ؛ فَلَا يَزَالُ يَجَادِلُ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْهُ الْعَذَابُ»^(١).

وعند اليهود: أنَّ عذاب القبر لا بدَّ للصالح والطالح؛ وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَسَبْعَةَ أَيَّامٍ.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ. وإذا صح فلا يكون هذا إلاَّ للذي كان يتبع أوامره وينتهي عن نواهيه.

باب ١٦ في الموت والمَيِّت وأحكامهما

هو الموت والموتان والموات، ويسمى الموت المَنَا (بفتح الميم)، وكذلك المنيّة، والمنيا جماعة. قال الشاعر:

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍ لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَا إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالْأَهَاضِبِ^(١)
يقال: مَيِّتٌ بِالتَّخْفِيفِ، وَمَيِّتٌ بِالتَّثْقِيلِ، وَالتَّخْفِيفُ لِمَا مَضَى، وَالتَّثْقِيلُ
لِمَا يَسْتَقْبَلُ، وَلَا يُقَالُ لِلْمَسْتَقْبَلِ إِلَّا مَيِّتٌ (بِالتَّثْقِيلِ)؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ
مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠) أَي: إِنَّكَ سَتَمُوتُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّثْقِيلِ؛
لَأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ويقال: مات يَمُوت وَيَمَات مَوْتًا. ويقال: موت مائت، كما يقال: شعر
شاعر، فمن قال: مِتَّ قال: يَمَات، وقال: مِتَّ ومُتَّ.

والموتة: شبه الجنون يعتري الإنسان. ومُوتة (بالهمز): أرض قتل بها
جعفر بن أبي طالب عليه السلام.

والموتة: الواحدة من الموت، والميتاء: الطريق العامر.
ورجل موتان الفؤاد، وامرأة موتانة: إذا كان غير ذكي. وأماتت الناقة
فهي مُميت ومُميّنة، إذا مات ولدها. وكذلك المرأة^(٢)، وجمعها: مَمَاويت.

(١) البيت من الطويل ينسب لصخر الغي الهذلي في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. ولم
ينسبه صاحب العين، (المنان).

(٢) يطلق على المرأة «مميّنة» عند المشاركة إذا مات زوجها. كما هو مشهور في كتب الفقه والله أعلم.

وَحَانَ مِنَ الْحَيْنِ؛ يُقَالُ: حَانَ الرَّجُلُ يَحِينُ حَيْنًا، أَي: هَلَكَ، وَقَدْ حَانَتْ وَهِيَ تَحِينُ حِينُونَةً. وَالْحَيْنُ: الْقَدْرُ، وَهُوَ الْمَوْتُ^(١).

وَالْإِقْعَاصُ: الْمَوْتُ السَّرِيعُ. قَالَ النَّابِغَةُ:

لَمَّا رَأَى وَاشْتَقَّ إِقْعَاصَ صَاحِبِهِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى عَقْلِ وَلَا قَوْدٍ^(١)

وَاشْتَقَّ: اسْمُ كَلْبٍ.

وَيُقَالُ: هَلَكَ الرَّجُلُ يَهْلِكُ هَلَكًا وَهُلُوكًا وَهَلَكَةً وَمَهْلَكَةً.

قَالَ: امْرُؤُ الْقَيْسِ:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئِهِم يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلُ^(٢)

وَيُقَالُ: أَذْهَبَ فِيمَا هُلُكٌ وَإِمَّا مُلْكٌ، أَي: إِمَّا أَنْ تَمْلِكَ وَإِمَّا أَنْ تَمُوتَ. قَالَ

امْرُؤُ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا^(٣)

وَيُقَالُ: فَاضَتْ نَفْسُ فُلَانٍ، أَي: خَرَجَتْ. وَيُقَالُ: أَفَاطَ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَفَاطَ هُوَ

نَفْسَهُ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو [بَنُ الْعَلَاءِ]: يُقَالُ: فَاطَ الْمَيِّتَ، وَلَا يُقَالُ: فَاطَتْ نَفْسَهُ،

وَلَا فَاضَتْ. وَقَدْ قِيلَ بِذَلِكَ جَمِيعًا.

يُقَالُ: مَاتَتِ الْمَرْأَةُ بِجُمُعٍ وَجِمْعٍ: إِذَا مَاتَتْ وَوَلَدَهَا فِي بَطْنِهَا، فَإِنْ مَاتَتْ

وَهِيَ بَكْرٌ لَمْ تَتَزَوَّجْ قِيلَ: هِيَ بِجُمُعٍ وَجِمْعٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلْعُذْرَاءِ بِجُمُعٍ

وَجِمْعٍ. وَقَالَتِ الدَّهْنَاءُ ابْنَةَ مَسْحَلٍ - امْرَأَةَ الْعَجَّاجِ - [لِلْعَامِلِ] حِينَ نَشَزَتْ:

أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنِّي مِنْهُ بِجُمُعٍ وَجِمْعٍ: [أَي] عُذْرَاءٌ لَمْ يَفْتَضِّنِي.

(١) البيت من البسيط للنابغة في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. وانظر: جمهرة اللغة بلا نسبة، (قود). وتاج العروس بنسبة، (وشتق).

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. والعين، (أو).



|| ويقال: خَرَّ الرجل يَخِرُّ [وَيَخِرُّ]، إذا مات، ومنه حديث حكيم بن حزام: «[أبايعك]»^(١) أَلَا أُخِرَّ إِلَّا قَائِمًا»، أي: لا أموت إِلَّا ثَابِتًا عَلَى الْإِسْلَام. وكلَّ من ثبت على شيء فهو قائم. منه: قائم على ماله، أي: ثابت على صلاحه. ويقال: قاد الرجل يقود قودًا، إذا مات ||.

ويقال: يقاد القوم، إذا مات بعضهم في أثر بعض، وتقادَعُوا وتتابَعُوا: كلَّ ذلك بِمعنى واحد.

ويقال: مات الرجل وقضى وفارق وفاظ. قال: ابن عمرو:

[إِنَّ لَهُمْ مِنْ وَقَعْنَا أَقْيَاطًا] وَنَارَ حَرْبٍ تُسْعِرُ الشَّوَاظَا^(٢)

[وَالْأَزْدَ أَمْسَى شِلْوُهُمْ لُفَاظًا] لَا يَدْفِنُونَ مِنْهُمْ مِنْ فَاظَا^(٣)

ويقال: نفقت الدابة تنفق نفوقًا. وقال [الشاعر]:

نفق البغل، وأودى سرجه فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَرْجِي وَالْبِغْل^(٤)

وقال [آخر]:

وإذا مات منهم ميِّتٌ لَا تَقْل: مات، ولكن قل: نفق^(٥)

[وبعد: فما وجدنا كلبًا وثب على صبيِّ فعقره من تلقاء نفسه، وإنه ليرتد عليه وهو في المهدي، وهو لحم على وضم، فلا يشمُّه ولا يدنو منه، وهو أكثر خلق الله تعالى تشمًُّا واسترواحًا؛ وما في الأرض كلبٌ يلقي كلبًا غريبًا إِلَّا شمَّ كلَّ واحدٍ منهما است صاحبه، ولا] في الأرضِ مَجُوسِيٍّ يَمُوتُ فَيُحْزَنُ عَلَى

(١) التقويم من: تهذيب اللغة، (خر).

(٢) البيت من الرجز ينسب إلى رؤبة وقيل للعجاج. انظر: جمهرة اللغة، اللسان، (قيظ، شوظ).

(٣) البيت من الرجز ينسب إلى رؤبة وقيل للعجاج. انظر: تهذيب اللغة، جمهرة اللغة، (فاض، فاظ).

(٤) البيت من الرمل لم نجد من نسبه. انظر: العين، وتهذيب اللغة...، (نفق).

(٥) لم نجد من ذكر هذا البيت فيما بين أيدينا من المصادر وقد سبق ذكرهما في الجزء الثالث من الضياء.

موتِهِ ويحمل إلى النار [الناؤوس] إِلَّا بعد أن يُدنى منه كلبٌ يشمُّه، فإنه لا يخفى عليه في شمِّه عندهم، أَحْيِي هو أم مَيِّتٌ؛ للطائفةِ حِسِّه، وأنه لا يأكل الأحياء. فأما اليهود فإنهم يتعرّفون ذلك من الميِّت بأن يدهنوا أسنَّته، [ولذلك قال الشاعر وهو يرمي ناسًا بدين اليهودية:

إذا مات منهم مَيِّتٌ مَسَّحُوا اسنَّتهُ] بُدْهِنِ وَحَقُّوا حَوْلَهُ بِقِرَامٍ^(١)
|| ويقال: تَنَبَّلَ البعير، إذا مات. قال ابن الأعرابي: وتَنَبَّلَ الإنسان أَيْضًا، وكذلك الطير وكلُّ شيء مات ||.

فصل: [في ذكر هازم اللذات]

قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: ١٨٥. والأنبياء: ٣٥)، وقال رَجُلٌ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلْدِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٦، ٢٧).

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «آخر ما أتاني جبريل ﷺ، فقال: يا مُحَمَّد، عِشْ ما شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ، وَأَحِبْ ما شِئْتَ فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ، وَاَعْمَلْ ما شِئْتَ فَإِنَّكَ مَلَاقِيهِ»^(٢).
وعنه ﷺ: «كفى بالموت واعظًا، و[كفى] بالعبادة شغلًا، وكفى باليقين غنى»^(٣).

وعنه ﷺ أنه قال: «أكثرُوا من ذكر هازم اللذات عند كلِّ شهوة، فَإِنَّ ذَكَرَ الموت يذهب الشهوات»^(٤).

(١) تقويم هذا النص من: الحيوان للجاحظ، ١١٣/١ (ش).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط، عن عليّ بلفظ قريب، ٥٠٠٢. والبيهقي في شعبه، عن جابر بلفظه، ١٠١٤٤.

(٣) رواه أحمد في الزهد، عن عمّار بن ياسر بلفظه مع تقديم وتأخير، ٩٩٣. والبيهقي في شعبه، مثله، ١٠١٦٠.

(٤) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، وقد روى شطره الأوّل الترمذي، عن أبي سعيد، كتاب =



وعنه عليه السلام: «أَكْبَسَ أُمَّتِي مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(١)،
وفي خبر آخر: «فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

وعنه عليه السلام: «عَلَيْكُمْ بِكَثْرَةِ ذِكْرِ الْمَوْتِ؛ فَإِنْ كُنْتُمْ أَغْنِيَاءَ زَهَدْتُمْ، وَإِنْ
كُنْتُمْ فَقَرَاءَ اسْتَغْنَيْتُمْ»^(٢). وفي رواية: «اذْكُرُوا الْمَوْتَ فَإِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ فِي
كَثِيرٍ إِلَّا قَلِيلٌ، وَلَا فِي قَلِيلٍ إِلَّا كَثِيرٌ»^(٣).

وعنه عليه السلام: «اسْتَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ، فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ فِي ضَيْقٍ
إِلَّا وَسَّعَهُ اللَّهُ، وَلَا ذَكَرَهُ فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا عَلَيْهِ»^(٤). قيل: يا رسول الله، وما
هازم اللذات؟ قال: «الموت».

ابلغني أَنَّهُ يَذَرُّ عَلَى النُّظْفَةِ مِنَ التُّرْبَةِ الَّتِي يَدْفَنُ فِيهَا الْمَوْلُودُ. وقيل:
يَجْعَلُ فِي سُرَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: مِنْ أَشْعَرَ قَلْبِهِ ذِكْرَ الْمَوْتِ كَثْرَ عِنْدَهُ
قَلِيلًا، وَقَلَّ عِنْدَهُ كَثِيرًا.

وقيل: ذَكَرَ الْمَوْتَ حَيَاةَ الْقَلْبِ، وَتَرَكَ التَّفَكُّرَ وَذَكَرَ الْمَوْتَ يَقْسِي الْقَلْبَ.
قال الربيع: مَا فَارَقَ ذِكْرَ الْمَوْتِ قَلْبِي سَاعَةً وَاحِدَةً إِلَّا فَسَدَ عَلَيَّ قَلْبِي.
وقال عليه السلام: «مَنْ عَدَّ غَدًا مِنْ أَجَلِهِ فَقَدْ أَسَاءَ صُحْبَةَ الْمَوْتِ»^(٥).

= صفة القيامة، ر ٢٤٦٠، ٦٣٩/٤. والنسائي، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب كثرة ذكر الموت، ر ١٨٢٤، ٤/٤.

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٤) رواه الطبراني في الكبير، عن أبي هريرة بلفظه، ر ١٣٥٥. وابن حبان في صحيحه، مثله، ر ٣٠٥٥.

(٥) رواه البيهقي في الشعب، عن أنس بلفظه، ر ١٠١٧٠.

وعن النَّبِيِّ ﷺ كان يقول: «أَكْبَسَ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرَهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنَهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا [قبل أن ينزل به]»^(١).

وقيل: إِنَّهُ كَانَ ﷺ يقول: «ليس شيء أشدَّ عليَّ من خصلتين، هما اللتان عملتا فيَّ: كيف خروج روحي من بدني، ووقوفي بين يدي ربِّي؟»^(٢). وكان عند موته - فيما بلغنا - يصفأُ مرَّةً ويحمازُ أخرى من شدَّة الموت.

وقيل: كانت ابنته فاطمة إذا عتته السكرة تقول: واكرباه لكربك يا أبتاه!. فيقول لها: «يا بنية، لَا كَرْبَ عَلَيَّ أَيْبِكَ بَعْدَ الْيَوْمِ يَلْقَاهُ»^(٣).

وقيل: عن موسى - أو غيره من الأنبياء ﷺ -: كيف وجدت الموت؟ قال: «كالشاة تدحس وهي حيَّة».

وقيل: غصَّة من غُصَصِ الْمَوْتِ أَشَدُّ عَنْ ثَلَاثِمِائَةِ ضَرْبَةٍ بِالسَّيْفِ، كُلِّ ضَرْبَةٍ قَاتِلَةٌ فِي حُرِّ الْوَجْهِ»^(٤).

قيل: لَمَّا حَضَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ الْوَفَاةَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ عَائِشَةُ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَتَمَثَّلَتْ بَيْتَ مِنَ الشَّعْرِ:

لَعَمْرُكَ مَا يَغْنِي الثَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

فَأَفَاقَ وَقَالَ: يَا بِنِيَّةَ، لَا تَقُولِينَ هَذَا، وَلَكِنْ قُولِي: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾ (ق: ١٩).

قال ابن عباس: أفضل الذكر ذكر الموت؛ فاذا ذكر الموت ساعة وساعة.

(١) رواه الطبراني في الأوسط، عن ابن عمر بلفظ قريب، ر ٤٨٢٧.

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) رواه ابن ماجه، عن أنس بلفظ قريب، باب في ذكر وفاته ﷺ ودفنه، ر ١٦١٨.

(٤) حُرُّ الْوَجْهِ: الْحُدُّ، وَمِنْهُ يُقَالُ: لَطَمَ حُرًّا وَجْهَهُ. انظر: اللسان، (حرر).

قال: جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: «ما لي لا أُحِبُّ الموت؟» فقال: «ألك مال؟» قال: نعم. قال: «قَدِّمه». قال: لا أستطيع. قال: «فإنَّ قلب المرء معلقٌ مع ماله، فإنَّ قَدِّمه أَحَبُّ أن يتقدَّم، وإنَّ آخِرَه أَحَبُّ أن يتأخَّر»^(١).

وعنه ﷺ: «من عمَّر ستِّين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر»^(٢).

وقد بلغنا: أنَّه قبض ﷺ وهو ابن ثلاث وستِّين سنة.

وقيل: كان بعض إذا صار له أربعين سنة طوى فراشه.

وعنه ﷺ: «معتك المنايا ما بين الستِّين إلى السبعين»^(٣).

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «لو تعلم البهائم من الموت مثل الذي تعلمون ما أكلتم منها سميًّا أبداً»^(٤)، والله أعلم.

وفي الزبور: «عجباً لمن أيقنَ بالموت كيف يضحك»^(٥).

فصل: [في ملك الموت]

قال: يقول ملك الموت لأهل البيت إذا قبض أحدهم: «إنَّ لي فيكم عودة وعودة حتَّى لا يبقَى منكم أحد». والعودة: عودة مرَّة، والعودد تشية الأمر عوداً بعد بدء، [يقال] ^(٦): بدأ ثمَّ عاد.

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد، عن عبد الله بن عبيد بمعناه، ر ٦٣٤.

(٢) رواه أحمد، عن أبي هريرة بمعناه، ر ٨٨٨٣.

(٣) رواه البيهقي في شعبه، عن أبي هريرة بلفظه، ر ٩٨٨٧. والقضاعي في الشهاب مثله، ر ٢٤٢.

(٤) رواه القضاعي في الشهاب، عن أم صبيبة الجهنية نحوه، ر ١٣١٥. وأخرجه العجلوني في

كشف الخفاء (٢٠٩٧): «رواه البيهقي في الشعب والقضاعي عن أم حبيبة الجهنية مرفوعاً».

(٥) رواه البيهقي في الزهد الكبير، عن ابن عبَّاس مرفوعاً بلفظه، ر ٥٥١.

(٦) التقويم من: تهذيب اللغة، (عود).

وملك الموت إذا حضر لقبض أرواح بني آدم تَصَوَّرَ عند ذلك على قدر الأعمال الصالحة والطالحة.

وقيل: في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ كما استقام المهاجرون والأنصار ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ يُرِيدُونَ عند الموت ﴿أَلَّا تَخَافُوا﴾ يريد من الموت ولا يمًا بعده، ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾ على ما خلّفتم من أهل ولا أولاد، وأنا خليفتم عليهم، ﴿وَأَبشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (فصلت: ٣٠).

كان قتادة يقول: إنَّما خلق الله تعالى الموت ليعرّف نفسه ويذلّ به عباده. وفي تفسير ابن عباس: يقال [خلق] الموت في صورة كبش أملح لا يَمْرٌ بشيء، | ولا يجد ريحه شيء | ولا يطاءً على شيء، ولا يضع أثره على شيء إلا مات.

وعن ابن عباس قوله تعالى: ﴿قُلْ يَنفِقْ لَكُمْ مَلِكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ (السجدة: ١١) قال: إنَّ ملك الموت جُعلت له الدنيا مثل راحة اليد لصاحبها، يأخذ منها ما أحبّ في غير عناء ولا مشقّة، أو مثل الشيء الذي بين يدي الإنسان؛ فملك الموت يقبض أرواح العباد من مشارق الأرض ومغاربها، ومعه أعوان من ملائكة الرحمة، ومن ملائكة الغضب؛ فإذا قبض نفساً مؤمنة دفعها إلى ملائكة الرحمة، وإذا قبض روحاً^(١) كافرة دفعها إلى ملائكة الغضب فضربوا وجهه ودُبّرته وذلك قوله: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبُرَهُمْ﴾ (مُحَمَّد: ٢٧).

وكان ابن عباس يقول: الموت غير الملك، والموت يدخل في الجسد؛ فإذا فاضت النفس قبضها الملك فدفعها إلى أعوانه.

(١) في (م): «نفساً».

وعن النَّبِيِّ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الدُّنْيَا لِمَلِكِ الْمَوْتِ كَالطَّسْتِ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، فَهَلْ يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ!؟»^(١).

يقال: إِنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِمَلِكِ الْمَوْتِ: كَيْفَ تَسْتَطِيعُ قَبْضَ الْأَنْفُسِ عِنْدَ الْوَبَاءِ، هَاهُنَا عَشْرَةُ آلَافٍ، وَهَاهُنَا كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ مَلِكُ الْمَوْتِ: تَرْقَى إِلَيَّ الْأَرْضَ حَتَّى تَكُونَ كَأَنَّهَا بَيْنَ فِخْذَيْي، فَأَحَاوَلْتُ مِنْهَا كَذَا وَكَذَا.

فصل: [في وجوه الموت]

الموت على أوجه: موت نفس، وموت عبرة، وموت جهل، وموت نوم، وموت همود^(٢)، وموت فقر.

فَمَوْتُ النَّفْسِ: معروف، وهو قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: ١٨٥). والأنبيا: (٣٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠).

وموت العبرة: قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ (البقرة: ٢٥٩).

وموت الجهل: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾، قيل: العلماء والجهال.

وموت النوم: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ (الزمر: ٤٢).

وموت الهماذ: قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمْ أُمَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ (يس: ٣٣)، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾ (الحج: ٥).

وموت الفقر: قول النَّبِيِّ ﷺ: «الفقر [الموت] الأحمر»^(٣)، ومنه الحديث

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور، عن ابن أبي حاتم من طريق زهير بن محمد بمعناه، ٥٤٠/٦.

(٢) في (و): هول.

(٣) ذكره الهندي في كنز العمال (١٧١١٢)، عن ابن النجار من طريق عبد الله بن أبي أوفى.

المروي عن موسى عليه السلام أَنَّهُ سَأَلَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي إِمَاتَةِ رَجُلٍ كَانَ يُؤْذِيهِ؛ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: أَنِّي قَدْ أَمَّتُهُ؛ فَلَمَّا كَانَ | الْيَوْمَ الثَّانِي وَجَدَهُ مُوسَى عليه السلام جَالِسًا يَسْفُ خَوْصًا؛ فَعَجِبَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: يَا رَبِّ، أَلَمْ تُعَلِّمْنِي أَنَّكَ أُمَّتِي؟! قَالَ: نَعَمْ، وَقَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ. فَقَالَ: يَا رَبِّ، فَكَيْفَ هَذَا؟ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى: «يَا مُوسَى، إِنِّي قَدْ أَفْقَرْتَهُ، وَمَنْ أَفْتَقَرَ فَقَدَ مَاتَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ، هَذَا مَعْنَاهُ لَا اللَّفْظَ بَعِينَهُ، وَأَنَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْغَفُورَ الرَّحِيمَ.

ومن ذلك قول لبيد:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاخَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا كَاسْفًا لَوْنُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(١)

فصل: [في وجهي الوفاة]

الوفاة على وجهين: وفاة نوم^(٢)، ووفاة ميت.

قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ (آل عمران: ٥٥) أي يقول: قابضك من العالم بغير موت، فرفع الله عيسى حيًّا ثُمَّ نَزَلَهُ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يُمَيِّتُهُ؛ كَذَا فِي التَّفْسِيرِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) البيتان من الخفيف لعدي بن الرعاء الغساني في ديوانه (الموسوعة الشعرية) بلفظ: «... ذليلاً... سَيِّئًا بِالْأَلْفِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ». وجاء بلفظ المؤلف في كل من: معجم الأدباء، وخزانة الأدب، وسمط اللالي وغيرها.

(٢) في (و): وجه، ولعل الصواب ما أثبتنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ٦٠).

(٣) نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان وقع فيه اختلاف كبير وتخبّط بين المفسرين عجيب، بين مؤيد ومعارض من خلال إشارات عامة في القرآن موهمة لذلك، ولا يوجد نص صريح من كتاب عزيز ولا ثابت من سنة في ذلك؛ فافتتن الناس واشتغلوا به كما افتتن أهل الكتاب به من قبل فثاهوا، ولا يزالون في ريبهم يترددون، والله المستعان.



فصل: [في أوجه الأجل]

الأجل في القرآن على ثمانية أوجه مختلفة المعاني: قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾ يقول: أجل الدنيا وموتها.

وقوله: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ ﴾ (الأنعام: ٢) يعني: أجل الآخرة.

وقوله: ﴿ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقَاضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ (الأنعام: ٦٠) يقول: أجل الموت.

وقوله: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ (الأعراف: ٣٤) أجل العذاب.

وقوله: ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (الرعد: ٢) يعني: مجاري

الشمس والقمر.

وقوله: ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (الحج: ٥) يعني: في

الولادة.

وقال في البُدن: ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (الحج: ٣٣) إلى أن تُقَلَّدَ

فلا تُحلب ولا تتركب.

﴿ وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكُنُّوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾ (البقرة: ٢٨٢): إلى محلّه.

وَأَمَّا قول موسى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ ﴾ (القصص: ٢٨) يعني: الثمان أو

العشر.

فصل: [أحوال المحتضرين]

قيل: قال حذيفة عند موته في جوف الليل: أي ساعة هذه؟ قيل: ساعة كذا.

قال: أعوذ بالله من صباح إلى النار، لا تُغَالُوا في تكفيني؛ فإنه إن يكن لصاحبكم

خير عند الله - تبارك وتعالى - أبدل بأكفانه خيرًا منها، وإلا سُلَّتْ سلاً سريعاً.

وَلَمَّا احتضر معاذ بن جبل دمعت عينه، فقيل له: مم تبكي وقد حضرك

من أمر الله - تبارك وتعالى - ما ترى؟ قال: إنني لا أبكي أسفاً على دنياكم هذه، ولكن أبكي على ظمأ الهواجر وقيام الليل، وعلى طريق مهیضة لا أدري | إلى الجنة | يؤخذ بي أم إلى النار.

لبعضهم شعراً:

بكيته وقل ما يغني البكاء وداء الموت ليس له دواء
فلو كان البكاء يرد ميتاً لبكى أهله البلد الخلاء
وقصّر أيها الرجل المعنى فليس لِمَا تَرَى إِلَّا العزاء^(١)

[فصل: في الموت وفعل الإنسان]

الموت خلق من خلق الله، كما قال **عَلِيٌّ**: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ (الملك: ٢)، يقال: مات فلان وهو يموت موتاً، وأماته الله، والله - تبارك وتعالى - مميت الأحياء ومحیی الموتى.
وقال: أصله مَيُوتٌ مثل: فَيُعِلُّ^(٢)، ثُمَّ أدغموا الواو في الياء.
والميتة في النحر: ما لم يدرك ذكاته.
والميتة: الموت بعينه، تقول: مات فلان ميتة سوء.
والموتة: الجنون.

يقال: وقع في المال مَوْتَان، إذا وقع في النعم والمواشي الموت.
ومَوْتَان: الأرض التي لم تعمر بعد.
والمأموت: المعروف؛ تقول: هذا مَأْمُوت، أي: معروف. قال: ما وهال ومأموت وهول [كذا]. موموت ومأموت بمعنى واحد.

(١) الأبيات من الرجز لم نجد من ذكرها.

(٢) في النسخ: «صقيل»، ولعل الصواب ما أثبتناه لاستقامة المعنى.



|| وقال عبيد بن الأبرص:

وَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يَوْوُبُ وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يَوْوُبُ^(١)

الإياب: الرجوع، قال الله **وَعَلَيْكُمْ**: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ (الغاشية: ٢٥) ||.

عن ابن عباس: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «من قَدَّمَ ثلاثة من صلبيه لم يبلغوا الحنث كان لوالدهم من الأجر - إذا كانوا مسلمين - ما لا يعلمه إلا الله تعالى»^(٢).

ويقال: الإنسان له ثلاثة أخلَاء: أهله وماله وعمله؛ فأوَّل ما يفارقه من أخلائه أهله [وماله] عند دخوله في قبره، وعمله يدخل معه في قبره، يقول له عمله: أنا أهون الأخلَاء عليك في حياتك ضيَّعتني، وأنا لا أفارقك في قبرك. وقيل: إنَّ الإنسان عليه ثلاثة أجزاء: فجزءٌ لله، وجزءٌ لنفسه، وجزءٌ للودود والتراب.

وقيل: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٣).

وعن النَّبِيِّ ﷺ قال: «من أصاب مالا من حلال وأدى زكاته، فورثه عقبه؛ فكلُّ شيء يصنع ورثته من الحسنات فله مثل ذلك، من غير أن ينقص^(٤) من أجورهم شيء»^(٥). وروى عنه ﷺ أنه قال: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ». وعنه **عَلَيْكُمْ** أنه قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يَبْعَثُ فِي أَكْفَانِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا»^(٦).

(١) البيت من مخلع البسيط لعبيد بن الأبرص في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٢) رواه أحمد، عن عمرو بن عَبَسَةَ بمعناه من حديث طويل، ر ١٩٩٦٦.

(٣) رواه مسلم، عن أبي هريرة بلفظ قريب، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ١٦٣١، ١٢٥٥/٣. وأبو داود، مثله، باب ما جاء في الصدقة عن الميت، ٢٨٨٠، ١١٧/٣.

(٤) في (م): ينقطع.

(٥) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في الأهوال، عن أبي العالية موقوفاً بمعناه، ٢١٧.

فصل: [في معرفة قدر الأشياء]

قال حاتم الأصم: أربع لا يعرف قدرها إلا أربعة: قدر الشباب لا يعرفه إلا الشيخ، وقدر العافية لا يعرفها إلا أهل البلاء، و|قدر الصحة لا يعرفه إلا المريض|، وقدر الحياة لا يعرفه إلا أهل الموت. وفي نسخة: إلا من يموت. وقال معاذ: كُنَّا ننهي أن نتنظر موتانا ساعة من ليل أو نهار.

وعن الأحنف قال: ثلاث لا أناة لهنَّ معي: الصلاة إذا حضر وقتها حتَّى أصليَّها، وميَّتي إذا مات أن أواريه، وأيَّمي إذا جاء كفُّها أن أزوجهَا. وقال الأحنف: موت الأب هلك بعد ملك، وموت الأمّ باب من البرِّ لا يُستدرِك، وموت الأخ كسر ظَهر وقطع جناح، وموت الأخت عورة سُتِرت ومؤنة كفيت، وموت الولد صدع في القلب لا يلتئم. ومن المَكْرُمات دَفنٌ^(١) البنات، وموت الأهل عرس جديد.

فصل: [في المكتوب على الخلق]

قال الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ (لقمان: ٣٤)، أرايت من لا بدّ أن يبرح في البصرة أليس يشهد أنّه يموت بالبصرة. وقال ابن عبّاس: إنّ الله - تبارك وتعالى - إذا أراد أن يقبض روحًا بأرض من الأراضي جعل الله إليها حاجة، أو أرسل إليه أخ في حاجته. وقال النَّبِيُّ ﷺ: «إنَّها آجال مضرّوبة، وآثار مبلوغة، وأرزاق مقسومة»^(٢).

(١) في (و): كتب فوق كلمة «دفن» كلمة «أموت».

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه، عن أم حبيبة بمعناه، ر٣٠٣١. وأبو يعلى الموصلي في مسنده، مثله، ر٥١٩٢.



وقال ابن مسعود: يكتب على المخلوق في بطن أمه ست خصال: رزقه، وأجله، وأثره، ومصيبته، والشقوة، والسعادة.

مسألة: [من أجل المقتول ظلماً]

قال من قال: إنّه من قُتل مظلوماً فإنّه مات بغير أجله؛ فسبحان الله، أما يعلمون أنّ القتل هو الموت، كما قال الله تعالى ليحيى بن زكريا عليه السلام: ﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم: ١٥)، فقتل يحيى مظلوماً، [أي]: قتل فمات. أرايت لو أنّ رجلاً قال يوم يموت فلان وامرأته طالق ثلاثاً؛ فقتل فلان مظلوماً؛ فهل بانت منه امرأته؟

فاعلموا - رحمكم الله - أنّ القتل موت، والقتل والموت مكتوبان على بني آدم في اللوح المحفوظ، وذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ (النبا: ٢٩)، ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌّ﴾ (القمر: ٥٣)، وغير ذلك في القرآن.

فصل: [في أحب وجوه الموت ولقاء الله]

قال جابر بن زيد: ما وجه أحب إليّ من وجه أموت فيه من قتل في سبيل الله، فإن أخطأني ذلك ففي حج بيت الله، فإن أخطأني ذلك أكون أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله؛ ثم تلا هذه الآية: ﴿وَأَخْرُونَ يَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (المزمل: ٢٠).

عن عائشة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». فقيل: يا رسول الله، فكلنا يكره الموت. فقال: «إنّما ذلك عند موته إذا بُشِّرَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ ومغفرته أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ فَأَحَبَّ

اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ [وَسَخَطِهِ] كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(١).

قال رجل للحسن: يا أبا سعيد، طرقتني طارق لم ينقب لي جداراً، ولم يفتح لي باباً؟ فقال: أما إن له عودة فكونوا منه على حذر. (يعني: ملك الموت).

وقيل: إن رجلاً قال: يا أبا سعيد، إننا نرى أكثر من يموت من الناس في بعض السنين؟ فقال: ما يغلط بأحد. ثم قيل له بعد ذلك: يا أبا سعيد، إننا نرى إلى قلة الجنائز في هذه الأيام؟ قال: فلا يبقى أحد.

وقال زيد بن أسلم: لقد بلغني أنه كانت تَمْضِي أربعمئة سنة ولا يسمع بجنازة.

مسألة: [في مصير الأرواح]

اختلف في أرواح المؤمنين والكافرين إذا ماتوا؛ نقول كما جاء في كتاب الله تعالى: إن أرواح المؤمنين في أيدي ملائكة الرحمة الذين يقبضون أرواح المؤمنين، وأرواح الكافرين في أيدي ملائكة الغضب الذين يقبضون أرواحهم. ويقال في الأخبار: إنه ربما يرى على الموتى ضوء ساطع؛ والله أعلم ما ذلك.

مسألة: [في الجنابة على الميت]

عن النبي ﷺ أنه قال: «من آذى موتانا كمن آذى أحيانا». وعن الربيع: أن من قطع رأس رجل ميت كمن قطعه حيًا.

(١) رواه البخاري، عن عبادة بلفظ قريب، باب من أحب لقاء الله...، ٦٠٢٦. ومسلم، عن عائشة مثله، باب من أحب لقاء الله...، ٤٨٤٥.



وقال أبو مُحَمَّد: من قطع رأس ميت أو عضوًا من أعضائه كان عليه دية ذلك العضو ودية المَيِّت؛ لأنه أَرَشُ الجرح، ودية الإنسان. وقال: كل شيء من المَيِّت مثل الحي من الجروح وقطع الأعضاء.

وسئل عن شعر المَيِّت: أهو حرام؟ فوقف عن إباحته أنه حلال، ولا أعلم أنه حرام.

وقال: من زنى بامرأة ميتة؛ فعليه الحد والصداق، وإن كان محصنًا فالرجم.

وقال أبو معاوية: من نكح امرأة مسلمة وهي ميتة أو نصرانية أو يهودية؛ فعليه مهرها، ويُجلد الحد تامًا، إلا أن تكون امرأته فإنه لا حد عليه ولا مهر إلا المهر الأول.

وإن وطئ أمة ميتة لغيره؛ فعليه الحد، ولا مهر عليه، وتطرح ولايته إن كان وليًا للمسلمين، إلا أن يتوب ويرجع. وإن كانت الأمة له أو كان زوجها لها؛ فلا حد عليه ولا مهر، ويستغفر ربّه، ولا تطرح ولايته.

قال أبو عبد الله في الذي وطئ الميتة: فالمهر عليه، والعقر لورثتها، ولزوجها منه الميراث.

وقال أبو قحطان: من وطئ امرأته وهي ميتة؛ فلا حد عليه ولا مهر، وقد أساء، وإن كان في ولاية طرحت ولايته.

فصل: [في حضور الموت]

روي عن جابر بن زيد أنه قال: إذا حضرتم الميت فاقروا عنده سورة الرعد، فإن ذلك تخفيف عن الميت وعنكم.

قيل: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ ﷻ عِنْدَ رَأْسِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «يَا مَلِكَ الْمَوْتِ، ارْفُقْ بِصَاحِبِي فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ». فَقَالَ مَلِكُ الْمَوْتِ ﷻ: «طَبَّ نَفْسًا وَقَرَّ عَيْنًا، [وَأَعْلَمَ] أَنِّي بِكُلِّ مُؤْمِنٍ رَفِيقٌ، وَأَعْلَمُ يَا مُحَمَّدُ أَنِّي لِأَقْبِضُ رُوحَ ابْنِ آدَمَ، فَإِذَا صَرَخَ صَارِخٌ مِنْ أَهْلِهِ قُمْتُ فِي نَاحِيَةِ الدَّارِ وَمَعِيَ رُوحُهُ فَقُلْتُ: [مَا هَذَا الصَّارِخُ؟] وَاللَّهِ مَا ظَلَمْنَاهُ وَلَا سَبَقْنَا أَجَلَهُ وَلَا اسْتَعْجَلْنَا قَدْرَهُ، وَمَا لَنَا فِي قَبْضِهِ مِنْ ذَنْبٍ، فَإِنْ تَرْضَوْا بِمَا يَصْنَعُ اللَّهُ تَصْبِرُوا تُؤَجَّرُوا، وَإِنْ تَجَزَعُوا وَتَسْخَطُوا تَأْتُمُوا وَتُؤَزَّرُوا، وَمَا لَكُمْ عِنْدَنَا مِنْ عُثْبَى، وَإِنَّ لَنَا عِنْدَكُمْ بَعْدَ عَوْدَةٍ وَعَوْدَةً، فَالْحَدْرُ الْحَدْرُ. وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَا مُحَمَّدُ شَعْرٌ وَلَا مَدْرٌ، بَرٌّ وَلَا بَحْرٌ، سَهْلٌ وَلَا جَبَلٌ، إِلَّا وَأَنَا أَتَصَفَّحُهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ حَتَّى لَأَنَا أَعْرِفُ بِصَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ، وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ لَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَقْبِضَ رُوحَ بَعُوضَةٍ مَا قَدَرْتُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْأَمْرُ بِقَبْضِهَا»^(١).

الثوري: كان يتمثل ببيتين في حياته، وكان بيننا هو أطيب نفسا والناس حوله، حتى أخرج الرقعة فينظر ما فيها فيدعهم ويهيم على وجهه، وهما:

يا نفس إن العيش كدر صفوه ذكر المنية والقبور الهول
وهبة دهر ما تزال ملمة فيها فجائع مثل وقع الجندل^(٢)

(١) رواه الطبراني في الكبير، عن الحارث بن الخزرج عن أبيه بلفظ قريب، ر٤٠٧٥. وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، مثله، ر١٩٨٩.

(٢) البيتان من الكامل، ذكرهما أبو نعيم في حلية الأولياء (١٣٥/٣) بلفظ:

«أظريف إن العيش كدر صفوه ذكر المنية والقبور الهول
دنيا تداولها العباد ذميمة شبيت بأكره من نقيع الحنظل»

أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَدْعُونَ أَحَدَكُمْ بِالْمَوْتِ لِضُرِّ مَسِّهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلُّ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»^(١).

قيل لأعرابية: ما كانت علة ابنك؟ قالت: كونه، أي: للموت كان.

وقيل للحسن: إن فلاناً بالنزع! قال: هو بالنزع مُذ ولدته أمه.

عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ»^(٢). وعنه ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُبْعَثُ فِي أَكْفَانِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا».

مسألة: [في شق بطن الحامل]

ولا يجوز شق بطن الحامل؛ لأن الله تعالى حرّم علينا التبسط في أبدان المسلمين في حال حياتهم وبعد وفاتهم، والمسلمون مُجتمعون على من شق بطن الميت فهو عاص لله مستحق للعذاب عاجلاً وأجلاً؛ فمن ادّعى أنّ ظهور أعلام الحمل مبيحة لشق بطن المرأة فإنه محتاج إلى دليل، وقد قال بذلك كثير من مخالفينا.

وقد سئل عن ذلك بعضهم؛ فقال: لا يُشق بطنها [حتى] يُخرجه الله إن شاء، [و] ينتظر بها ما دام حيّاً.

(١) رواه البخاري، عن أنس بلفظ قريب، باب الدعاء بالموت والحياة، ٦٣٥١، ٢٠٠٧/٧. وأبو

داود، عن أنس بلفظ قريب جداً، باب في كراهية تمني الموت، ٢٧٠٢.

(٢) رواه الترمذي، عن عبدالله بن بريدة عن أبيه بلفظ قريب، باب ما جاء أن المؤمن يموت

بعرق الجبين، ٩٠٤. وأحمد، عن ابن بريدة بلفظه، ٢١٨٨٦.

فصل: [في صفة الموت]

ابن عباس^(١) في صفة الموت: [ما رأيتُ] يقيئاً لا شكَّ فيه أشبه بشكِّ لا يقين فيه [من الموتِ]. ول بعضهم في هذا المعنى شعر:
وَلَمْ نَرَ مِثْلَ الْمَوْتِ حَقًّا كَأَنَّهُ إِذَا مَا تَخَطَّتُهُ الْأَمَانِي بَاطِلٌ^(٢)

فصل^(٣): [في أهل القلب]

عن عروة بن الزبير: عن عائشة قالت: لَمَّا أمر رسول الله ﷺ بالقتلى في يوم بدر أن يُطرحوا في القليب، طُرحوا فيه إلا ما كان من أمية بن خلف فإنه كان سميناً فانتفخ في درعه فملاها، فذهبوا ليحرِّكوه فتزايَل فأقروه وألقوا عليه التراب والحجارة ما غيَّبه، فلَمَّا ألقوهم في القليب وقف عليهم رسول الله ﷺ فقال: «يا أهل القلب، هل وجدتم ما وعدكم ربُّكم حقًّا؟ فإنِّي وجدت ما وعدني ربِّي حقًّا». فقال له أصحابه: يا رسول الله، أنكلم قومًا موتى؟ قال: «لقد علموا ما وعدوا حقًّا». قالت عائشة: والناس يقولون: لقد سمعوا ما قلت لهم! وإنَّما قال [لهم] رسول الله ﷺ «لقد علموا».

عن أنس بن مالك قال: سُمع رسول الله ﷺ في جوف الليل وهو يقول: «يا أهل القلب، يا عتبة بن ربيعة، يا شيبه بن ربيعة، يا أمية بن خلف، يا أبا جهل بن هشام، فعَدَد من كان معهم في القليب؛ هل وجدتم ما وعدكم ربُّكم حقًّا، فإنِّي قد وجدت ما وعدني ربِّي حقًّا؟» فقال المسلمون:

- (١) كذا في (و) و(م)، ولم نجد من نسبه لابن عباس، بل ينسب إلى الحسن البصري. انظر: البيان والتبيين، ٤٦٨/١. العسكري: الصناعتين الكتابة والشعر، ٣٠٩/١.
(٢) البيت من الطويل ينسب لعبد الله بن المعتز. انظر: الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص ١٥١. الطرطوشي: سراج الملوك، ١٠/١ (ش).
(٣) انظر: هذا الفصل كاملاً مع تصرف طفيف، في السيرة لابن هشام، ص ٦٣٨ - ٦٤٠.



يا رسول الله، تنادي قومًا قد جيئوا؟! قال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوني». ثم قال لأهل القليب: «بئس عشيرة النبي كنتم لنبيكم، كذبتُموني وصدقتني الناس، وأخرجتُموني وآواني الناس، وقاتلتُموني ونصرني الناس». ثم قال لهم: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًا؟!» للمقالة التي قال.

قال حسان بن ثابت في أبيات له:

يُنَادِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا قَدَفْنَاَهُمْ كَبَاكِبَ فِي الْقَلِيبِ
أَلَمْ تَجِدُوا كَلَامِي كَانَ حَقًّا وَأَمْرُ اللَّهِ يَأْخُذُ بِالْقُلُوبِ؟
فَمَا نَطَّقُوا، وَلَوْ نَطَّقُوا لَقَالُوا صَدَقْتَ وَكُنْتَ ذَا رَأْيٍ مُصِيبٍ^(١)

قال^(٢): وَلَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالقتلى يوم بدر أن يلقوا في القليب أخذ عتبة بن ربيعة فسحب إلى القليب، فنظر النبي ﷺ - فيما بلغنا - في وجه أبي حذيفة بن عتبة فإذا هو كئيب قد تعير، وكان أبو حذيفة بن عتبة قد أسلم وهو يومئذ من أصحاب النبي ﷺ؛ فقال له النبي ﷺ حين نظر إلى وجهه «يا أبا حذيفة، لعلك [قد] دخلك من شأن أبيك شيء؟!» - أو كما قال ﷺ - . فقال: لا، والله يا رسول الله ما شككت في أبي ولا في مصرعه، ولكنني كنت أعرف من أبي رأيًا وجلماً وفضلاً، فكنت أرجو أن يهديه ذلك إلى الإسلام، فلمَّا رأيت ما أصابه، وذكرت ما مات عليه من الكفر بعد الذي كنت أرجو له أحزنني ذلك. فدعا له رسول الله ﷺ بخير وقال له خيرًا.

(١) البيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. وانظر: سيرة ابن هشام، ص ٦٤٠.

(٢) أي: ابن إسحاق في كتاب السيرة لابن هشام، ص ٦٤٠ - ٦٤١.

فصل: [فيما يفعله الحي بالميت]

ويغمض عينا الميت برفق عند مفارقة روحه من جسده، ويشدّ على لحي الميت الأسفل لينضمّ فوه ولا يبقى مفتوحًا، ويسجّي بثوب. وروت عائشة «أن النبي ﷺ سجّي عليه بثوب».

وقيل: «دخل النبي ﷺ على أبي سلمة وقد شقّ بصره فأغمضه»^(١) وشدّ لحيه الأسفل لينضمّ فوه ولا يبقى مفتوحًا. وذكر أنّ جبرائيل أغمض آدم ﷺ، وصلى عليه الملائكة خلفه.

[مسألة: في أحوال الفرقى والموتى]

وقيل: «إنّ الغريق من الرجال يظهر مستلقيًا على قفاه، ومن النساء منكبًا على وجهه.

ويقال: إنّ الرجل إذا قتل وسقط على وجهه فإذا انتفخ [انتفخ] غُرْمُولُه^(٢) على تلك الصفة وقام وعظّم، فقلبه عند ذلك [على] القفا، فإذا جاءته الضبع لتأكله فرأته على تلك الحال ورأت غُرْمُولُه على تلك الصفة استدخلته وقضت حاجتها ووطرها من تلك الجهة، ثمّ أكلت الرجل بعد أن يقوم ذلك عندها أكثر من سِفَادِ الدِّيخ.

والدِّيخ^(٣): ذكر الضبع العرقاء. ويقال: إنّها تجد عند تلك الحال حركة وصياحًا وهيجانًا لا تجده عند سِفَادِ الدِّيخ [لها]^(٤).

(١) رواه مسلم، عن أم سلمة بلفظه، باب في إغماض الميت، ر ١٥٢٨.

(٢) الغُرْمُول: يطلق على العضو التناسلي للفرس والحمار غالبًا.

(٣) في (و): «من السِفَادِ الذليج لعلّه الذبيح والذليج»، وكله تصحيف؛ والتصويب من كتاب الحيوان للجاحظ، ٤٣٣/١ (ش).

(٤) انظر: الجاحظ: الحيوان، ٤٣٣/١ (ش).



قيل: إِنَّ الْحَبَّةَ الَّتِي تَقَعُ عَلَى شَدَقِ الْمَيِّتِ هِيَ: النُّطْفَةُ الَّتِي خَلَقَ مِنْهَا،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعن سعيد بن المسيَّب: أَنَّهُ مَا مَاتَ مِيتَ إِلَّا أُجْنِبَ.

وعن جابر بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْغَرِيقَ يُتْرَبَّصُ بِهِ
يَوْمًا وَلَيْلَةً»^(١).

أبو سعيد الخدري عن النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يَعْرِفُ مَنْ يَحْمِلُهُ وَمَنْ
يُعَسِّلُهُ وَمَنْ يُدْلِيهِ فِي قَبْرِهِ»^(٢).

وعن أنس أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «[إِنَّ] الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ
أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ»^(٣).

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «اغسلوا موتاكم، ولقنوهم عند سكرة الموت بِالْحَقِّ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤).

ويقال^(٥): إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَانَ بْنِ [عَفَّانَ، ابْنَ] بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ: إِثْمًا
مَاتَ مِنْ نَقْرٍ دِيكَ كَانَ فِي دَارِ عُمَانَ، نَقَرَ عَيْنَهُ فَكَانَ سَبَبَ مَوْتِهِ.

(١) أخرجه ابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة، عن جابر بن عبد الله بمعناه، ر ٣٤، ٤٦٠/١.

(٢) رواه أحمد، عن أبي سعيد بلفظه، ر ١٠٥٧٤. والواقع في هذه الروايات محتاج إلى النظر والتوقف ولا تثبت إلا من أدلة قطعية؛ فمن أين له أن يعرف ذلك وقد فارق الحياة؟ وهكذا حال كثير من الروايات التي جاءت في هذا المعنى. وقد أشفق الألباني عليه حين وضعه في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» (١٤١/٧).

(٣) رواه أبو داود، عن أنس بلفظه، باب المشي في النعل بين القبور، ر ٢٨١٢.

(٤) رواه مسلم، عن أبي سعيد بمعناه، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، ر ٩١٦، ٦٣١/٢.

والطبراني في الكبير، عن ابن عباس بمعناه، ر ١٣٠٢٤، ٢٥٤/١٢.

(٥) انظر جنائيات الديكة في: الحيوان للنجاحظ، ١١٤/١ - ١١٥ (ش).

وقيل: إن ديكًا آخر أقبل إلى رأس زيد بن عليّ وهو مُلقَى في صحن دار يوسف بن عُمر حتّى دخل في ذؤابته، ثمّ أقبل ينقر دماغه وعينه؛ فقال رجل من قريش لِمَن حضر ذلك من الخدم:

اطرُدُوا الدِّيكَ عن ذؤابة زيد طالَمَا كان لا تَطْأهُ الدَّجَاجُ^(١)

«وإذ ضُربت عُنق الرجل وألقى في الماء لم يرسب، وقام في جوف الماء وانتصب، ولم يلزم القعر ولم يظهر، وكذلك يكون إذا كان مضروب العنق، كان الماء جاريًا أو ساكنًا، حتّى إذا خفّ وصار فيه الهواء، وصار في معنى الزقّ المنفوخ انقلبَ وظهَرَ بدنه كله وصار مستلقيًا، كان الماء جاريًا أو [كانَ] قائمًا، فوقوفه وهو مضروب العنق، شَبَّيه بالذي عليه طباعُ الحيّة والعقرب؛ فإنَّ العقرب إذا ألقىتها في ماء عُمر لم يطفُ ولم ترسب، وبقيت في وسط عمق الماء لا يتحرّك منها شيء.

والعقرب من الحيوان الذي لا يسبح، وأمّا الحيّة فإنّها [تكون] جيّدة السباحة إذا كانت من اللواتي تنساب وتزحف قدمًا. فأما أجناس الأفاعي اللواتي تسيّر على جنب فليس عندها في السباحة طائل.

والمضروب العنق يكون في | عمق | الماء قائمًا، والعقرب على خلاف ذلك.

وإذا غرقت المرأة رسبت، فإذا انتفخت وصار في بدنها ريح وصارت [في معنى] الزقّ طفاً بدنها وارتفع، إلاّ أنّها تكون مُنكبّة ويكون الرجل مستلقيًا»^(٢).

(١) البيت ذكره الجاحظ في الحيوان، (١١٤/١)، والمبرد في الكامل، ٣٠٤/١ (ش) ولم ينسبها.

(٢) انظر: الجاحظ: الحيوان، ٤٢٤/١ (ش) مع تصرفات طفيفة.

باب ١٧ في البكاء على المَيِّت، والاستغفار له، والترحم عليه

جائز البكاء على المَيِّت لا من طريق النوح، والقول المحرّم، وقد بكا النَّبِيُّ ﷺ على ولده إبراهيم.

وروى جابر بن عبد الله الأنصاري «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ ابْنَهُ وَهُوَ يَجُود بِنَفْسِهِ فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ فَبَكَى»، فقال له عبد الرحمن - أظنه ابن عوف -: «أَتَبْكِي وَتَنْهَانَا عَنِ الْبُكَاءِ؟». فقال: «إِنَّمَا أَبْكِي رَحْمَةً لَهُ، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجْرَيْنِ: [صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ] حَمْسٍ خُدُودٍ، وَشَقِّ جُيُوبٍ، وَرَنَةِ شَيْطَانٍ»^(١).

وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ طَرِيقِ |عمر أو عبد الله بن عمر - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»^(٢)؛ فهذا الخبر غير موافق لكتاب الله، ولا يوجب صحته النقول^(٣)، ولا يرد ورود الأخبار التي ينقطع العذر بصحتها؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ

(١) رواه الترمذي، عن جابر بلفظ قريب، باب ما جاء في الرخصة في البكاء...، ٩٢٦. والبيهقي في شعبه، نحوه، ٩٨٠٤.

(٢) رواه الربيع، عن ابن عمر بلفظ: «...يبكاء الأحياء»، باب (٢٠) في القبور، ٤٨٣. والبخاري، عن ابن عمر بلفظه، باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، ١٢٢٦، ١٢٤٢... ٤٣٢/١.

(٣) في (م): العقول.

أُخْرَى ﴿ (الأنعام: ١٦٤. والإسراء: ١٥. وفاطر: ١٨. والزمر: ٧)، وقال جلّ ذكره:
﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ (العنكبوت: ٤٠) ^(١).

وإن كان الخبر صحيحًا فوجه التأويل فيه - والله أعلم - : أن ما أمر به
المَيِّت من الفعل المحرّم عليه فهو يعدّب بذلك البكاء المنهي عنه والفعل
الذي لا يجوز.

ووجه آخر: أن النساء كنّ يبكين موتاهنّ بعد مجيء الإسلام بما كنّ
يبكين موتاهنّ في الجاهلية من المدح لهم بذلك من الأفعال التي كانوا
يأتونها ويشرفون بها عندهم.

فقيل: إن النبي ﷺ مرّ بامرأة وهي تبكي على ميّت وهي تقول: أنت
الذي أغرت علي بنى فلان وعلى ديارهم فقتلت أبطالهم، وكذا وكذا من
الأفعال القبيحة في الإسلام؛ فقال ﷺ: «لا تبكي بهذا، فإن الميّت يعدّب
بهذا البكاء الذي هو عندك مدح» ^(٢)، والله أعلم.

فصل: [في البكاء على الميّت]

عن أبي يزيد المدني ^(٣) قال: اجتمع ابن عمر وابن عباس في جنازة
رافع بن خديج ^(٤) فسمعا صوت باكية، فقال ابن عمر: إن صاحبكم شيخ

(١) وهذا الإشكال مر على عائشة في عهدا فردّت على ابن عمر كما جاء عند الربيع معقبًا على
ذلك الحديث: «قالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنّه لم يكذب ولكنّه نسي أو
أخطأ، ولعلّه إنّما سمع من رسول الله ﷺ ما قال حين مرّ بيهوديّة ماتت وأهلها يبكون عليها
فقال: «إنهم ليبكون عليها وإنّها لتعدّب في قبرها»». انظر: مسند الربيع، ٤٨٣، ص ١٩٥.

(٢) ذكره ابن بركة في جامعه بلفظه، ٢٩٠/١.

(٣) أبي يزيد المدني: لعلّه خالد بن يزيد الهادي كما في الكبير للطبراني وغيره.

(٤) رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسي الحارثي (٧٤هـ): صحابي عريف قومه =



كبير، وإنه لا طاقة له بعذاب الله، وإن المَيِّت ليؤذى بقول هذا الحيِّ.

فقال ابن عباس: رحمك الله يا أبا عبد الرحمن، أما إنك وأباك لتقولان ذلك، وكتاب الله عليكم يقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿١﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٢﴾﴾ (النجم: ٤٣، ٤٤)، وأنه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴿٣﴾﴾، والله أجل وأعدل من أن يؤخذ هذا المَيِّت بقول هذا الحيِّ.

وقال ابن محبوب: بلغنا قول ابن عمر، وقول ابن عباس عدل من كتاب الله ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴿٣﴾﴾.

وقيل: إن قول ابن عباس بلغ عائشة فقالت: صدق ابن عباس، الله أجل وأعدل من ذلك.

قيل عن النبي ﷺ: «إن الله ليزيد الكافر عذابًا يبكاء أهله عليه»؛ يقال: إن معنى ذلك - إن صحَّ - أنهم كانوا يوصون بالبكاء عليه والنياحة والندبة فعذبوا بذلك؛ لأنه ذنب. وقد قال ﷺ: «من سنَّ سنَّةً فعُملت من بعده كان عليه وزرُّها ووزر من عمل بها»^(١).

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَنَكُتِبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ ﴿١٢﴾﴾ (يس: ١٢): ما حدث من الأفعال تأسياً بهم^(٢)، وفي شعر الجاهلية ما يدلُّ على أنهم كانوا يوصون بذلك. قال طرفة:

= بالمدينة. شهد أحدًا والخندق. توفي في المدينة متأثرًا بجراحه. له ٧٨ حديثًا. انظر: الزركلي: الأعلام، ١٢/٣.

(١) رواه مسلم، عن المنذر بن جرير عن أبيه بمعناه، باب (٢٠) الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة، ر ١٠١٧، ٧٠٥/٢. والنسائي، عن المنذر بن جرير عن أبيه بلفظ قريب، باب التحريض على الصدقة، ٢٥٥٤، ٧٦/٥.

(٢) في النسختين: بأسنانهم؛ ولعلَّ الصواب ما أثبتنا.

إِذَا مُتُّ فَانْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَيَّ الْجَيْبَ يَا ابْنَةَ مَعْبُدٍ^(١)
وقال آخر:

إِذَا مُتُّ فَاعْتَادِي الْقُبُورَ وَسَلِّمِي عَلَى الرَّمْسِ أَسْقَيْتِ السَّحَابَ الْعَوَادِيَا^(٢)

ومثل هذا كثير في شعر الجاهلية، وهذا من فعل المعاصي، والله تعالى لا يعاقب ميتاً ويزيد في عذابه بفعل غيره، وهو يرى من ذلك الفعل لا يعلق به. حديث سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ»^(٣).

فصل: [في معاني البكاء]

البُكَاءُ: يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، يُقَالُ: بَكَى الرَّجُلُ يَبْكِي بُكَاءً وَبُكْيًا بِالْمَدِّ وَالْقُصْرِ.
قال: الشاعر:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءَ وَلَا الْعَوِيلُ^(٤)

فجاء بهما جميعاً، والعويل: من الصياح والبكا يقال: قد عَوَّلَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَعْوَلٌ، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ.

فإن مُدَّ البكاء ذهب به إلى معنى الصوت؛ لأنَّ جميع الأصوات على هذا البناء ممدود، ومن قصر ذهب به إلى معنى الحزن.

ويقال: رثيتُ المَيِّتَ أرثيه رثاية. ويقال: أرمسُ المَيِّتَ وأرمسته فهو مرموس. والرمس: التراب، وهو مِمَّا يحثى على القبر، يقول: رمسنا القبر

(١) البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية، اللسان: (قوم).

(٢) البيت من لمالك بن الربيع (ت: ٦٠هـ) في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٣) رواه ابن أبي شيبة، عن أبي هريرة بمعناه، ر ٨/١٩٧. والنسائي، مثله، ١٩٨٦.

(٤) البيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.



بالتراب. والرّمس: | تراب | تحمله الريح فترمّس بها الآثار، أي تعفوها، والرياح الروامس. وكلّ شيء نُثر عليه التراب فهو مرموس. قال لقيط بن زرارة:
يا ليت شعري اليوم دختنوس إذا أتاها الخبِر المرموس
أتخلق القرون أم تميّس لا بل تميّس أنها عروس^(١)

قوله: «أتخلق القرون» يعني: قرون شعرها، وكان نساء العرب يحلقن شعورهن في المصائب. ومنه قول الخنساء:
ولكنني رأيت الصبر خيراً من التعلين والرأس الحليق^(٢)
وأما القرون بفتح القاف، فهو الذي يجمع بين التمرتين في الأكل.

فصل: [في تعزية الحي]

حكى أنّ هشام بن عبد الملك لمّا ثقل [في مرضه الذي مات فيه] بكى عليه ولده. فقال له هشام: جاد لكم هشام | بالدنيا وجُذتم عليه بالبكاء، وترك لكم ما كسب وتركتم عليه ما اكتسب، ما أسوأ حال هشام إن لم يغفر الله له. فأخذ هذا المعنى محمود الوراق فقال:

تمتّع بمالك قبل الممات وإلا فلا مال إن أنت متّما
شقيت به ثم خلفته لغيرك، بُعداً وسُخفاً ومقتاً
فجادوا عليك بزور البكا وجذت عليهم بما قد جمعتا
وأوهبتهم كل ما في يدك وخلوك رهناً بما قد كسبتا^(٣)

- (١) البيتان من الرجز للقيط بن زرارة. انظر: العين، وتهذيب اللغة، (رمس).
(٢) البيت من الوافر للخنساء في ديوانها. انظر: الموسوعة الشعرية مع بعض الاختلاف. المعاني الكبير، ١١٧/١. المحكم والمحيط الأعظم، (حلق)، ٥/٣.
(٣) الأبيات من المتقارب لمحمود الوراق في ديوانه (الموسوعة الشعرية). انظر: أسامة بن منقذ: لباب الآداب، ٣٧/١ (ش).

وقيل في الحكم: كثرة مال الميّت تعزي ورثته عنه. فأخذ هذا المعنى ابن الرومي وزاد عليه فقال:

بَقَيْتَ مَالَكَ مِيرَاثًا لِرِثِهِ فَلَيْتَ شِعْرِي مَا بَقِيَ لَكَ الْمَالُ؟!
الْقَوْمُ بَعْدَكَ فِي حَالٍ تَسْرُهُمْ فَكَيْفَ بَعْدَهُ حَالَتْ بِكَ الْحَالُ؟
مَلُّوا الْبُكَاءَ فَمَا يَبْكِيكَ مِنْ أَحَدٍ وَاسْتَحْكَمَ الْقَيْلُ فِي الْمِيرَاثِ وَالْقَالَ
مَالَتِ عَنْكَ دُنْيَا أَقْبَلْتَ لَهُمْ وَأَدْبَرْتَ عَنْكَ، وَالْأَيَّامُ أَحْوَالُ^(١)
ولأبي العتاهية:

يَا بَاكِي الْأَمْوَاتِ إِنَّكَ مَيِّتٌ فَاجْعَلِ بَكَاءَكَ إِنْ بَكَيْتَ عَلَيَا
لَا تَبْكُ غَيْرَكَ وَابْكُ نَفْسَكَ إِنَّهَا أَوْلَى النُّفُوسِ بِذَاكَ مِنْ عَيْنِيكَ^(٢)
وله:

مَا لِلْمَقَابِرِ لَا تُجِيءُ بٌ إِذَا دَعَاهُنَّ الْكَيْبُ
حُفْرٌ مُسَقَّفَةٌ عَلَيَّ هِنَّ الْجَنَادِلُ وَالْكَثِيبُ
فِيهِنَّ وَلِدَانٌ وَأَطْفَالٌ فَالٌ وَشُبَّانٌ وَشَيْبُ
كَمْ حَبِيبٍ لَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِفُرْقَتِهِ تَطِيبُ
غَادَرْتُهُ فِي بَعْضِهِنَّ مُخْلَدًا وَهُوَ الْحَبِيبُ
وَسَلَوْتُ عَنْهُ وَإِنَّمَا عَهْدِي بِفُرْقَتِهِ قَرِيبُ^(٣)

(١) الأبيات من البسيط تنسب لابن الرومي عند ابن منقذ. وفي الموسوعة الشعرية وبهجة المجالس نسبت لمحمود الوراق. انظر: أسامة بن منقذ: لباب الآداب، ٣٨/١. ابن عبد البر: بهجة المجالس، ٢٤٤/١ (ش).

(٢) البيتان من مجزوء الكامل لم نجد من ذكرهما.

(٣) الأبيات من مجزوء الكامل لأبي العتاهية في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.



مسألة: [في البكاء على المَيِّت]

والبكاء على المَيِّت قد قيل: لا بأس به.

وقد روي عن رسول الله ﷺ قال: «لَكِنَّ حَمْرَةَ لَا بَوَاكِي لَهُ»^(١) حَتَّى مَرَّ
بنساء الأنصار يبكين على موتاهنَّ قال ﷺ: «لَكِنَّ حَمْرَةَ لَا بَوَاكِي لَهُ» وكان
قتل يوم أحد. فأمر سعد بن معاذ النساء أن يبكين على عمِّ الرسول ﷺ،
فخرجن يبكين عليه، وبدر إليهنَّ النَّبِيُّ ﷺ فأرسل إليهنَّ: «أَنْ قَدْ أَعْدَرْتُنَّ
وَقَدْ آسَيْتُنَّ بِأَنْفُسِكُنَّ»^(٢).

وعن عائشة | قالت: | لَمَّا أَتَى نَعِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ
وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ عَرَفْنَا فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَزْنَ، وَأَنَا أَطَّلَعُ مِنْ ظَهْرِ
الْبَابِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ قَدْ كَثُرَ
بُكَاءُهُنَّ. وَفِي رِوَايَةٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ النِّسَاءَ قَدْ كَثُرَ بُكَاءُهُنَّ. فَأَمَرَهُ أَنْ
يُنْهَاهُنَّ. قَالَتْ: فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُطْعَمَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ
ثُمَّ جَاءَنَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ، إِنَّهِنَّ قَدْ عَلَبْنَا. قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَسْكُتِهِنَّ، فَإِنْ أَبَيْنَ فَاحْثُ
فِي وَجُوهُنَّ التُّرَابَ»^(٣) قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: أَبْعَدُكَ اللَّهُ فِيمَا تَرَكْتَ
نَفْسِكَ، وَلَا أَنْتَ مَطِيعُ رَسُولِ اللَّهِ.

قالت: وعلمت أنه لا يقدر على أن لا يحثو في أفواههنَّ التراب.

(١) رواه ابن ماجه، عن ابن عمر بلفظه، باب ما جاء في البكاء على المَيِّت، ر ١٥٨٠.
وأحمد، مثله، ر ٥٣٠٧.

(٢) رواه البيهقي في دلائل النبوة من حديث طويل، عن حمئة بنت جحش بمعناه،
ر ١١٩٢، ٣/٣٦٣.

(٣) رواه أحمد، عن عائشة بلفظ قريب، ر ٢٣١٧٧. وابن حبان في صحيحه، نحوه، ذكر الزجر
عن نياحة النساء، ر ٣٢١٤.

وفي الرواية: لَمَّا تَوَفَّى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فَنَاحَتْ عَائِشَةُ وَعَمَّتْهَا أُمُّ فُرُوءَةُ ابْنَتُ أَبِي قِحَافَةَ، قَامَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَنَهَاہُنَّ وَمَنَعَهُنَّ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وقيل: قيل لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النِّسَاءَ قَدْ اجْتَمَعْنَ بِيَكِينِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ. فقال: «وما على نساء بني المغيرة أن يسفنن من دموعهنّ على أبي سليمان ما لم يكن نَقْعٌ وَلَا لَقْلَقَةٌ». وفي رواية: «يسفنن من دموعهنّ وهنّ جلوس».

وَأَمَّا النَّقْعُ: رَفْعُ الصَّوْتِ. | وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرِيدُ عَمْرٌ بِالنَّقْعِ وَضِعَ التَّرَابِ عَلَى الرَّأْسِ، وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرَ. وَأَمَّا اللَّقْلَقَةُ: فَشِدَّةُ الصَّوْتِ. |

فصل: [في وجوه البكاء على الميّت]

وَأَمَّا الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ عَلَى وَجْهِهِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقَعَ عَلَى الْبَاكِي بِالْغَلْبَةِ وَاجْتِنَاقِ الْعِبْرَةِ الَّذِي لَا يُطِيقُ مِنْ ابْتِلَايِهِ بِهِ عَلَى دَفْعِهِ، كَالضَّحْكِ فِي الصَّلَاةِ الَّذِي لَا يَرِيدُهُ الْمَصَلِّيُّ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ؛ فَالْبَاكِي عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

ومنه: ما يكون الباكي لِعَمِّ لِحْقِهِ أَوْ لِحِزْنِ وَضِيقِ صَدْرِهِ؛ فَيَكُونُ فَرَجُهُ فِي بُكَائِهِ، | وَجَلَاءَ قَلْبِهِ |، وَاسْتِرَاحَةَ بَدَنِهِ، وَخُرُوجَ الْكَرْبِ مِنْ صَدْرِهِ؛ فَهَذَا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ لَا حَرَجَ وَلَا إِثْمَ.

ومنه: ما يكون بكاءه يَدْعُو إِلَى التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ لِلَّهِ - جَلًّا وَعِلًّا -، وَالتَّذَكُّرِ لِلذُّنُوبِ السَّالِفَةِ فِيمَا مَضَى مِنْ أَيَّامِهِ، وَيَرْغِبُهُ ^(١) فِي الْمَسَارَعَةِ لِفِعْلِ الْخَيْرِ وَإِتْيَانِ الصَّالِحَاتِ، وَيَزْهَدُهُ فِي إِتْيَانِ الْمَعَاصِي، وَيَذَكِّرُهُ نَزُولَ الْمَوْتِ

(١) في (م): ويدعيه.



به وحلوله في قبره؛ فالباكي على هذه الصفة يكون بكاؤه من أفضل طاعته لربّه، ويقربّه من حاله ويحبّبه إليه، ويرفع منزلته لديه، وعندها ينال العبد رضوانه ومغفرته؛ لقول الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ * أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿ (البقرة: ١٥٦، ١٥٧).

فمن امتحن صبره بمصيبة فسلم أمره إلى الله، وصبر لقضاء الله وقدره، وفوض أمره إلى الله رجاء لثوابه ورغبة فيما عنده، ومسارعة إلى ما أعد الله لأهل طاعته؛ فهذا البكاء من أفضل ما ندب إليه، وأفضل الصبر عند أول المصيبة؛ لما روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى»^(١)، يعني - والله أعلم - : عند أول المصيبة .

وإمّا أن يكون بكاؤه مستعظماً لمصيبته، مُنْكَرًا لِمَا نَزَلَ بِهِ، كَارِهًا لذلك على سبيل الإنكار، يرى أَنَّهُ قَدْ دَهِيَ بِمَا لَمْ يَسْتَحِقَّ الْاِمْتِحَانَ بِمِثْلِهِ، غير راض به ولا مسلماً لقضاء خالقه؛ فبكاؤه هذا من أعظم معاصيه، ومِمَّا يَسْتَحِقُّ بِهِ السُّخْطَ مِنْ رَبِّهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرَ مُتَّبِعٍ لِكِتَابِهِ، وَلَا مُقْتَدٍ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا - .

فصل: [في الصراخ على الموتى]

ولا يجوز شيء من الصراخ على الموتى ولا على غيرهم فيما لا عذر فيه.

(١) رواه البخاري، عن أنس بلفظه، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة الأولى، ١٢٣٦، ١٢٥٣. ومسلم، مثله، كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند أول الصدمة، ١٥٨٥.

وقيل: الصراخ مُحَرَّم كتحریم كثرته؛ لأنَّ النهي ورد فيه عامًّا بقوله ﷺ: «صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ، وَمَلْعُونٌ مَنْ اسْتَمَعَهُمَا: صَوْتُ مِزْمَارٍ عِنْدَ نَعْمَةٍ، وَصَوْتُ مُرْتَةٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ»^(١)؛ فهذا نهي يقع على تحريم قليل الصراخ وكثيره.

مسألة: [في الصراخ وما ينكر معه]

وقال أبو الحسن رَحِمَهُ اللهُ: لا يجوز الصراخ على المَيِّت لتشهير موته بذلك. وقد جاء في بعض الآثار: أَنَّ بعض الأئمة يعزِّر على الصراخ النساء. وجاء النهي والوعيد في صوت المرنة عند المصيبة، إِلَّا أَنَّهُ قد بلغني عن بعض قال: يصيح ثلاثة أصوات لِيُعْلَمَ موت المَيِّت، والله أعلم بذلك. ولا يُنَاح ولا يَلطم ولا يُنَدب على المَيِّت، ولا يبكي بالمرأشي. وقد جاء النهي عن النائحة. وروي في الباب ما يَدُلُّ على نهيهِ. وقد روي عن عمر أَنَّهُ قال: «إِنَّ المَيِّتَ يَعْدَبُ بصياح الحيِّ وبكاء الحيِّ».

ووجدت في الأثر: لا تَوذوا موتاكم بالعويل والتزكية، ولا يصاح على جنازة وحين تبرز ولا إذا مرَّت، ولا حين تقبر. ومن صاح أو لطم أو ناح فهو منكر، والإنكار واجب على القوام بالأمر، وسائر الناس ينكرون بالقول | إن رجوا | أن يقبل منهم، وإلَّا أنكروا بقلوبهم. والإنكار بالصوت^(٢) على الأئمة وأمرائهم لا غيرهم، والله أعلم بذلك.

(١) رواه الربيع، عن ابن عبَّاس بلفظ قريب، باب (٤١) في المحرمات، ٦٣٦. وأخرجه الهيثمي: مجمع الزوائد، من طريق أنس بلفظ قريب، عن البزار ورجاله ثقات، ١٣/٣.
(٢) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب: «بالسوط».



فصل : [في النائحة]

قال رسول الله ﷺ: «النَّائِحَةُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] عَلَى طَرِيقِ [بَيْنِ] الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، سَرَابِيلُهَا مِنْ قِطْرَانٍ، وَتَغْشَى وَجْهَهَا النَّارُ إِذَا لَمْ تَتُبْ»^(١).

وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ: الطُّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَالنِّيَاحَةُ»^(٢). ويقال: عن قول النائحة: واه | واه |، كلمة بالسريانية، تفسرها بالعربية: ارضينا بقضاء الله |، ارضينا بقضاء الله ﷻ.

مسألة : [في النوح والبكاء]

والنوح مِمَّا يَنْكُرُ. وقال مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ وَسَعِيدُ بْنُ مَحْرُزٍ: إِنَّ النُّوحَ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ وَتَأْخُذَ عَلَيْهَا غَيْرَهَا يَتَجَاوَبَانِ، كَذَلِكَ النُّوحُ.

وعن مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِمَامَ حَضْرَمُوتَ كَانَ يَحْبِسُ عَلَى صِرَاحِ النِّسَاءِ الْحَرَائِرِ^(٣).

وقال: وليس ينبغي أن يقعد مع الباكية والنائحة، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ. ويقال: عنه وزر.

وروي عن النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ لَعَنَ النَّائِحَةَ»^(٤).

وقال مُحَمَّدُ بْنُ مُسَبِّحٍ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَحْبُوبٍ وَبِشِيرَ بْنَ الْمَنْذَرِ فِي

(١) رواه الطبراني في الكبير، عن أبي أمامة بلفظه، ر ٧٧٢٣.

(٢) رواه البخاري، عن ابن عباس ببعض لفظه، ر ٣٥٦١. وأحمد، بمعناه، ر ٢١٨٢٩. وعبد الرزاق عن أبي مالك الأشعري بلفظ قريب، ر ٦٦٨٦.

(٣) في (و): + «نسخة: الأحرار». وهو ما في النسخة (م): «الأحرار».

(٤) رواه الربيع، عن ابن عباس بمعناه، باب (٤١) في المحرمات، ر ٦٣٦.

جنازة، فأنت^(١) نائحة فتمثلت بيت من الشعر، فتكلم مُحَمَّد بن محبوب فقام إليها بشير بنفسه، فقال وارث بن مسدد^(٢): أنا أكفيكها فطردها. وقيل عن الحضارم: إنَّ الإمام بحضرموت كان يرسل إلى أهل الميِّت يتعاهد ألا يكون بواكي.

فصل: [في بكاء عمر وعائشة على النبي ﷺ]

قيل: إنَّ أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ طرَح نفسه على النبي ﷺ لَمَّا مات صائِحًا ليقبَّله، ويقول: «وَأَنْبِيَاءَهُ، وَاحِبِّيَاءَهُ، مَا أَطِيبَ رِيحِكَ حَيًّا وَمَيِّتًا، ذُقْتَ الْمَوْتَ الَّتِي لَا بَدَّ مِنْهَا، وَلَا مَوْتَ عَلَيْكَ بَعْدَ الْيَوْمِ».

وقيل: كان من أكثرهم بكاء عليه يومئذ وأشدَّهم جزعًا عليه عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقيل: كانت عائشة تقول في بكائها على النبي ﷺ: «بِأَبِي مَنْ لَمْ يَنْمَ عَلَى الْوَثِيرِ وَلَمْ يَشَبَعْ مِنْ خُبْزِ الشَّعِيرِ».

الوثير: الفراش الوطيء من كلِّ شيء، وطئته وطأً، فهو وثير.

فصل: [في موت الصالحين]

إنَّ أبا بكر قبَّل رسول الله ﷺ بعدما مات ثلاث قُبُل، فقال في الأولى: «وَأَنْبِيَاءَهُ»، وفي الثاني: «وَإِخْوَانِي»، وفي الثالثة: «وَاصْفِيَاءَهُ».

عائشة قالت: «جلست أبكي عند رأس رسول الله ﷺ، فقال:

(١) في (م): فبانة.

(٢) وارث بن مسدد (ق: ٣هـ): لم نجد من ترجم له، ويظهر أنَّه من أعلام القرن الثالث الهجري، عاصر ابن محبوب وابن المنذر وابن المسيب وغيرهم. انظر: الكندي: بيان الشرع، ١٦/١٦.



«ما يبكيك؟ إن كنت تريدن اللحوق بي يكفيك من الدنيا مثل زاد الراكب، ولا تجالسي الأغنياء»^(١).

وفي الحديث: إنَّ جبرائيل نظر إلى ملك الموت عَلَيْهِ السَّلَامُ باكيًا، فقال: ما أبكاك يا ملك الموت؟ قال: فرغ عني مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقيل له: ما من شيء إلا وهو يبكي على المؤمن إذا مات، وتبكي عليه دابته وطريقه ومدخله ومخرجه، وتبكي عليه السماء والأرض. وتقول: ما لي لا أبكي على من كان يضع جبهته على بقاعي، ويكثر ذكر الله في فجاجي؛ فبعزة ربِّي ما في بطني ولا على ظهري أحب إلي منك، ولا أضربك، ولا نستعين عليك اليوم جهدك.

وقيل: قَالَتْ أُمُّ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ حِينَ احْتَمَلَ نَعْشُهُ وَهِيَ تَبْكِيهِ شِعْرًا:
وَيَلُّ أُمَّ سَعْدٍ سَعْدًا صَرَامَةً وَمَجْدًا
وَسَيِّدًا [مُعَدًّا] سُدَّ بِهِ مَسْدًا^(٢)

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ بَاكِيَةٍ تَكْذِبُ إِلَّا بَاكِيَةَ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ»^(٣).

وكان سعد | رجلًا بادئًا، فلمَّا حملة الناس وجدوا له خِفَّةً. فقال رجل من المنافقين: والله إن كان لبادئًا، وما حملنا من جنازة أخف منه. فبلغ ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ [لَهُ] حَمَلَةٌ غَيْرِكُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ اسْتَبَشَرْتُ الْمَلَائِكَةَ بِرُوحِ سَعْدٍ وَاهْتَرَّتْ لَهُ الْعَرْشُ»^(٤).

وقيل: لَمَّا مات عثمان بن مظعون قالت أخته: فديت من خرج من الدنيا

(١) رواه ابن السني في القناعة، عن عائشة بلفظه، ٥٨.

(٢) الأبيات من المنسرح. انظر: أبا العلاء: رسالة الصاهل والشاجح، ٩٥/١ (ش).

(٣) رواه الطبراني في الكبير، عن أم سعد بلفظه، ٥١٩١.

(٤) انظر هذه الرواية والأخبار في: سيرة ابن هشام، ٢٥١/٢.

وما عليه ذنب. فقيل: قال النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْ أَيْتَهَا الْمَرْأَةُ، لَعَلَّهُ دَخَلَ فِيهَا لَا يَعْنِيهِ، أَوْ بِخَلِّ بِمَا لَا يَعْنِيهِ»^(١). قيل: ثُمَّ قَالَ عِنْدَهَا: «لَا تَزْكُوا أَحَدًا».

امسألة | : [في الترحم على الفساق]

ولا يجوز الترحم على الفساق، ولا ينبغي للمسلم أن يفعل ذلك، فإنَّ الله تعالى قال لنبيه ﷺ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ (التوبة: ٨٤). وقال الله ﷻ: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠).

فصل: [في الاستغفار للمشركين]

سفيان بن عمرو^(٢) قال: لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا طَالِبٍ وَغَفَرَ لَكَ، وَاللَّهِ لَا أَدْعُ لَكَ الْإِسْتِغْفَارَ حَتَّىٰ أَنْهَىٰ»^(٣)؛ فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسْتَغْفِرُونَ لِأَبَائِهِمْ حَتَّىٰ نَزَلَتْ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾ (التوبة: ١١٣) الآية^(٤).

قال: استغفر لأبيه فنزلت: ﴿وَمَا كَانِ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ (التوبة: ١١٤) الآية^(٥). قيل: لَمَّا مَاتَ عَلَىٰ كُفْرِهِ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ فَتَبَرَأَ مِنْهُ.

(١) لم نجد من أخرج بهذا اللفظ.

(٢) سفيان بن عمرو السلمي (ق: ١هـ): كان أحد من ثبت على إسلامه، وعذل قومه على الردة وخطبهم خطبة بليغة فشتومه، وأنشد له في ذلك شعراً، فلما رأى أنهم لا يطيعونه رحل عنهم إلى المدينة فأقام بها. انظر: ابن حجر: الإصابة، ٤٨٩/١ (ش).

(٣) رواه الترمذي، عن أنس بمعناه، كتاب الزهد؛ باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، ٢٣١٦..

(٤) وتماها: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.

(٥) وتماها: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾.

عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ قال ابن عباس: إنَّ نبيَّ الله ﷺ سأل [عن] أيِّ أبويه كان أحدث به عهدًا؟ فقالوا له: أمك. قال: فأيتكم مكان قبرها لعليّ أستغفر لها؛ فإنَّ إبراهيم قد استغفر لأبويه وهما مشركان! (١) قالوا: أيضًا نحن نستغفر لآبائنا ولبنينا وعمنا وأهلنا، فانطلق نبيُّ الله فأقام على قبرها، فإذا جبرائيل ﷺ قد أتاه، فوضع يده على صدرِ النبيِّ ﷺ فقال: يا مُحَمَّد، ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾. ثمَّ قال: ﴿ وَمَا كَانِ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَاهَا إِيَّاهُ ﴾ قال: يعده أن يُسلم؛ فلمَّا مات كافرًا علم أن لا توبة له فتبرَّأ منه إبراهيم، ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾.

قال الحسن: الأواه: الرحيم. قال مجاهد: الأواه: الموقن بالجنة بلغة الحبشة. قال الكلبي: الأواه: الدعاء. وقال الكلبي أيضًا: الأواه: الذي يذكر الله في حال الخلوة حيث لا يراه أحد من الناس. قال ابن مسعود: الأواه: المتضرع إلى الله في صلواته؛ فكلَّ ذلك قد كان في إبراهيم ﷺ.

(١) نحو هذه الرواية جاء بها مقاتل في تفسير تلك الآية، وهذه من الروايات التي يبعد صحتها عن النبيِّ ﷺ، وتردها رواية مسلم في صحيحه (١٦٢٢) عن أبي هريرة قال: «زار النبيُّ ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت». ورواها أبو داود وغيره من أصحاب السنن. ومن العجيب تداول هذه الأفكار ولم نجد من ذكرها من الصحاح، ولا أدري من أين جيء بها، أو كيف يذكرها الرواة ولم يقدروا على تمحيصها، أو هي من صورة لتبرير الآية وتفسيرها حسب ما يمكن أن يقع حتَّى تنزل تلك الآيات، ثمَّ أتى الناس يكررونها دون وعي، وكلَّ العجب في ذكرها مع ضعفها دون التعليق عليها؟! والله المستعان.

عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ أكبَّ على عمِّه أبي طالب وهو باخر رمق، فقال: «يا عمَّاه، أنت أعظم الناس عليَّ حقًّا - لعلَّه يعني من المشركين - وأنت ميت، فقل كلمة واحدة تحلَّ لي بها الشفاعة [لك] عند الله يوم القيامة». فقال: يا ابن أخي، لولا أن قريشًا ترى أنني إنَّما قلتها جزعًا من الموت لقلتها، فلمَّا أبى عليه تركه، وكبَّ عليه العباس فجعل يحرضه عليها، فرآه يحرك شفثيه؛ فقال العباس: يا رسول الله، قد قالها أخي. قال رسول الله ﷺ: «لم أسمعها منه، غير أنني سأستغفر له حتَّى أنهى عن ذلك». فقال المسلمون أيضًا: نحن نستغفر لأبائنا وقرابتنا فأنزل الله تعالى:

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ ﴾ الآية.

وقوله: ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ... ﴾ (التوبة: ٨٠) الآية^(١).

فقال رسول الله ﷺ: «أسمع الله تعالى قد رخص لي في السبعين، فسوف أستغفر لهم أكثر من سبعين مرَّة لعلَّ الله يغفر لهم»^(٢). فأنزل الله تعالى الآية: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (المنافقون: ٦).

(١) وتامها: ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾.

(٢) لم نجد من ذكر هذه الروايات بهذا اللفظ والتفصيل، وإنَّما ذكر بعضها السمرقندي في بحر العلوم، وهي من التفسيرات والتأويلات التي لا تليق بشخص النبي ﷺ، وكأنه لا يفهم العربية في ذكر العدد سبعة أو سبعين، أو كأنه يعاند الله تعالى في هذه المسألة وفي بعض المسائل، ويصور بعض المفسرين والرواة بهذه التفاسير والأخبار وكأنَّ الرسول ﷺ أرحم على العباد من ربِّ العباد، فتعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.



فصل : [فيما يستحسن من الرثاء]

قيل: قالت فاطمة عند موت أبيها ﷺ شعراً:

حقّ على من شمّ تربة أحمد أن لا يشمّ مدى الزمان غواليا
ضُبت عليّ مصائب لو أنّها ضُبت على الأيام عدن لياليا^(١)

وَمِمَّا يَسْتَحْسَنُ مِنَ الْبُكَاءِ | [ما] قالت الخنساء في أخيها:

ألا يا صخرُ لا أنساكَ حتّى أفارِق مُهَجَّتِي وَأزور رمسي
فلولا كثرة الباكين حولي على أحبّ إليهم لقتلت نفسي
وما يكون مثل أخي ولكن أعزّي النفس عنه بالتأسي
يُدكّرني طلوع الشمسِ صخرًا وأذكّرهُ لكلِّ غروبِ شمسٍ^(٢)

تعني: إغارته على الناس.

وَمِمَّا يَسْتَحْسَنُ قَوْلَ بَثِينَةَ فِي جَمِيلٍ:

وإنّ اصطباري عن جميلٍ لساعةً من الدهر ما جاءت ولا حان حينها
سواءً علينا يا جميلُ بن معمرٍ إذا متّ بأساء الحياة وليئها^(٣)

(١) البيتان من الكامل لفاطمة الزهراء في ديوانها (الموسوعة الشعرية) مع بعض الاختلاف.

انظر: الصفوري: نزهة المجالس ومنتخب النفايس، ١/٣٢٧ (ش).

(٢) الأبيات من الوافر للخنساء في ديوانها مع اختلاف في الترتيب وبعض العبارات. انظر:

الموسوعة الشعرية. البصري: الحماسة البصرية، ص ٩١ (ش).

(٣) الأبيات من الطويل لبثينة بلفظ: «وإن سلوي عن جميل». انظر: الأصبهاني: الزهرة،

١/١٤٤. والسراج القارئ: مصارع العشاق، ١/١٢٩ (ش).

ومن القول المليح في المرثية قول العتبي^(١):

سليمان والله الذي أنا عبده لقلبي عليلٌ ما بقيت حزين
تفاضك دهرٌ فاقتضاك بدينه وللدَّهر في نفسي^(٢) عليّ ديون
فقرت عيونٌ كنت شمل جفونها وجادت بحزنٍ بالدماء عيون
[فليس على دهرٍ مُجِيرٌ إذا عدا بكره، ولا خلقٌ عليه معين]
دفت بكفِّي بعض نفسي فأصبحت لها دافنٌ من نفسها^(٣) ودفين
فلله ما أعطى^(٤) والله ما حوى وأحر بأمرٍ كائنٍ سيكون
[فيا فجعة الدُّنيا بمن شبت بعده فسَيان مضمونٌ به وضمنين]^(٥)

فصل: [في البكاء والنوح على الميِّت]

قال أبو سفيان محبوب: كانت امرأة من المسلمين | فاضلة | مات أخ لها
وكان مُخالفاً، فحزنت عليه فقال | ولد | ابنها: يا أمّه، لو استغفرت له عسى
كان يُذهب عنك بعض الكلال الذي تجدين. فقالت: يا بنيّ، إن استغفاري
له يضرني ولا ينفعه.

عن أمّ عطية قالت: بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نوح، فما وقى
منّا إلا أمّ سلمة.

(١) محمد بن عبید الله بن عمرو، أبو عبد الرحمن الأموي (ت: ٢٢٨هـ): أديب كثير الأخبار
حسن الشعر، من أهل البصرة ووفاته فيها. من مؤلفاته: «أشعار النساء اللاتي أحبين ثم
أبغضن»، و«أشعار الأعراب». انظر: الأعلام، ٢٥٩/٦.

(٢) في (م): أهلي.

(٣) في (م): بعضها.

(٤) في (م): أبقى.

(٥) الأبيات من الطويل لمحمد بن عبید الله العتبي (ت: ٢٢٨هـ) في ديوانه. انظر: الموسوعة
الشعرية. المبرد: التعازي والمراثي، ٤٨/١ (ش).



عن أنس: أن رسول الله ﷺ أتى بصبيّة ونفسها تتقعقع كأنّها في شنّ، فقال: «فلله ما أعطى، والله ما أخذ»، ودمعت عيناه. فقال سعد بن عباد: أو لم تنه عن البكاء؟ فقال: «إنّما هي رحمة يجعلها الله في قلوب عباده، وإنّما يرحم الله من عباده الرحماء»^(١).

مسألة: [في ولاية الوالدين والاستغفار لهما]

ومن لم يعرف حال والديه من أهل الولاية أو أهل البراءة؛ فإنّهما معه على الولاية، إلى أن يصحّ أنّهما من أهل البراءة.

الدليل على ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١١٤)، هكذا عن أبي محمّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعن أبي قحطان: أنّهما إن كانا من أهل الولاية تولّاهما، واستغفر لهما في حياتهما وبعد وفاتهما، وذلك حقّ لله يجب لهما، وإن كانا من أهل العداوة برئ منهما وحرمت عليه محبّتهما، ولم يحلّ له أن يستغفر لهما في حياتهما ولا بعد وفاتهما. وإن لم يتبيّن له أمرهما أمسك عنهما وعن ولايتهما وعن عداوتهما، وكان أمرهما إلى الله ﷻ.

وقال أبو الحسن: ومن كان لا يعرف من والديه إلّا الجميل، وليس لهما معرفة بالدين والورع الكامل؛ فجائز له أن يستغفر لهما أو يسترحم عليهما في حياتهما ولا يجوز له ذلك فيهما بعد موتهما، وإنّما يجوز للوليّ والمسلم

(١) رواه أحمد، عن أسامة، في أميمة ابنة زينب، ر ٢٠٧٨٠. والبيهقي في سننه، مثله، ٦٩/٤ (ش). ولم نجد من رواه عن أنس.

كما قال الله تعالى؛ فكلّ من لا يُتَوَلَّى | لا | يُدعى له برضا الله؛ لأنّ رضاه هو الجنّة، فلا يُدعى له بذلك.

وقالوا: لا يدعى له بالمغفرة، وذلك عندنا ينصرف إذا صرفه الداعي لمعنى؛ لأنّ | المغفرة | ستره.

وقال أبو مُحمَّد^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: من لا ولاية له ففي الترحّم عليه بنية يُحضرها المترحم اختلاف؛ منهم من قال: بإجازة ذلك. وقال من قال: يصرف النية إلى أنّ الله قد رحمه لَمَّا أخرجه حيًّا؛ لأنّ الرحمة توجد أنّها رسالة النَّبِيِّ ﷺ إلى الخلق، فإنّها رحمة من الله ﷻ. ويقال: الليل والنهار من رحمة الله تعالى أيضًا.

فصل: [في بكاء السماء والأرض على المؤمن]

ابن عباس: في قول الله ﷻ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ (الدخان: ٢٩) قال: فإنّ المؤمن له باب في السماء يصعد منه عمله وينزل منه رزقه، وإذا مات بكى عليه من في السماء وأثره في الأرض ومصلاًه. والكافر إذا مات لم يبك عليه باب في السماء ولا أثر في الأرض.

عن النَّبِيِّ ﷺ: أنّه قال: «ما مات امرؤ بأرض غربة فغابت عنه [فيها] بواكيه، إلّا بكت عليه السماء والأرض»^(٢). [ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾] الآية: [ثم قال: «إنما لا يبكيان على الكافر»] الآية.

عن عليّ وعطاء قال: بكاء السماء حمرة أطرافها.

(١) في النسختين: «وقال مُحمَّد بن [فراغ قدر كلمة]»، والتصويب من: منهج الطالبين، ٤٦٠/١ (ش).

(٢) أخرجه الطبري بسنده عن شريح بن عبيد الحضرمي بمعناه، والتقويم منه. انظر: تفسير الطبري، ٣٥/٢٢.



ثعلب: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ قال: موضع يسجدون، وموضع ارتفاع عملهم.

مسألة: [في البكاء على المَيِّت]

ولا يجوز أن يقال لِمَيِّتٍ لا ولاية له: اللَّهُمَّ اصْحَبْهُ السَّلَامَةَ فِي سَفَرِهِ. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ﴾ (الأنبياء: ٤٣).

وجائز البكاء على المَيِّت؛ لما روي عن النَّبِيِّ ﷺ حين نظر إلى ابنه إبراهيم وهو يجود بنفسه ففاضت عيناه، فقال له عبد الرحمن: أتبكي يا رسول الله وأنت تنهانا عن البكاء؟ فقال: «إني لم أنه عن البكاء، إنما نهيت عن النوح، وعن صوتين أحمقين فاجرين: صوت نغمة لهو ولعب ومزامير | عند نغمة |، وصوت عند مصيبة خمش وجوه، وشقّ جيوب، ورنّة شيطان، | إنما هذه رحمة، ومن لا يرحم لا يُرحم»^(١).

فصل: [في تسمية النوائح]

سمّيت النوائح نوائح؛ لأنّ بعضهنّ يقابل بعضًا، أخذ من قولهم: الجبّان يتناوحان [أي: يقابل أحدهما صاحبه]، وتناوحت الرياح: تقابلت. قال لبيد:

وَيُكَلَّلُونَ إِذَا الرِّيحُ تَنَاوَحَتْ خُلْجًا، تُمَدُّ شَوَارِعًا أَيَّتَامَهَا^(٢)

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن عبد الرحمن بن عوف بلفظ قريب، ر ١٩٦. والبخاري في مسنده، ر ٨٩٧. والبيهقي في سننه، ٦٩/٤ (ش).

(٢) البيت من الكامل للبيد في معلقته. انظر: العين، وتهذيب اللغة، (نوح). ابن الأباري: الزاهر، ١٤٨/١. جمهرة أشعار العرب، ٤١/١ (ش).

ويقال: نائح، [ونوائح] ونائحون في الجمع، وناحة ونوح؛ [يقال: قوم] نوح: أي باكون.

قال صخر الغي:

[وذكرني بُكايَ على تليدٍ حمامةً مرَّ جاوبتِ الحماما
تُرَجُّعُ مُنْطِقًا عَجَبًا وأوفتُ كنائحةً أتت نوحًا قياما]^(١)
والتليد: ما ورث من الآباء.

فصل: [في بكاء الأمهات]

جاءت أم حارثة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، أخبرني عن ابني حارثة أين هو؟ إن يكن في الجنة لم أبك ولم أحزن، وإن يكن في النار بكيت ما عشت في الدنيا؟ فقال النبي ﷺ: «يا أم حارثة، إنها ليست بجنة واحدة ولكنها جنان، وإن حارثة في الفردوس الأعلى»^(٢). قال: فانصرفت وهي تضحك، وتقول: بخ بخ لك يا حارثة، بخ بخ يا حارثة.

ومثل هذا قول الخنساء حين سألتها عمر رضي الله عنه: ما أقرح ماقي عينيك يا خنساء؟ فقالت: كثرة البكاء على صخر. فقال: إنه في النار. فقالت: ذلك أطول لبكائي عليه، يا أمير المؤمنين.

وقيل: إنه قال لها: ما أقرح ماقي عينيك؟ قالت: كثرة بكائي على سادات

(١) في (و) فراغ قدر سطر ولعله البيتان اللذان يريد ذكرهما. وفي (م) فراغ قدر كلمة. وتقويم هذه الفراغات من: الزاهر للأنباري، ١/١٤٨-١٤٩.

(٢) رواه البخاري، عن أنس بمعناه، باب من أتاه سهم فقتله، ر ٢٥٩٨. وأحمد، عن أنس بلفظ قريب، ر ١١٨٠٤.



مضر. قال: يا خنساء، إِنَّهُمْ فِي النَّارِ. قالت: ذاك أطول لعويلي عليهم. فقالت: كنت أبكي لصخر على الحياة، فأنا اليوم أبكي له من النار^(١).

معنى الخنساء: الخنس، هو انخفاض قِصبة الأنف وَعَرَض الأرنبة. والبقرة خنساء، والترك خنس؛ قال لبيد:

خَنَسَاءٌ صَيَّعَتِ الْفَرِيرَ فَلَمْ يَرِمْ عُرَضَ الشَّقَائِقِ طَوْفُهَا وَبُعَامُهَا^(٢)

وفي الحديث: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُوَسَّوِسُ إِلَى الْعَبْدِ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ خَنَسَ»^(٣) أي: انقبض عنه، والخنوس: الانقباض.

فصل: [في الاتعاظ]

قيل: وصل رجل إلى مالك بن دينار فقال: يا مالك بن دينار، عطني. فقال: أبواك ماتا؟ فقال الرجل: نعم. فقال: ذلك حسبك بهما موعظة.

قيل - والله أعلم - : إِنَّهُ إِذَا مَاتَ [الرجل] نودي من السماء: يا ابن آدم، تركت الدنيا أم الدنيا تركتك؟ فإذا جعل على المطهرة نودي: يا ابن آدم، أين نفسك القويّة ما أضعفك؟ فإذا جعل على النعش نودي: يا ابن آدم، قتلت الدنيا أم الدنيا قتلتك؟ فإذا سير به نودي: يا ابن آدم، ورثت الدنيا أم الدنيا ورثتك؟.

وقال الأزدي: بلغني أَنَّ دَاوُدَ^(٤) الطائِي مَرَّ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ وَهِيَ تَبْكِي وتقول: يا أخاه، ليت شعري بأيّ خَدِّيك بدأ البلى؟ فصعق مكانه.

قال: معاوية بن أبي سفيان قال لعبيد بن سارية: أيّ شيء أعجب رأيته

(١) انظر: ابن قتيبة: عيون الأخبار، ٢٤٧/١. المبرد: التعازي والمراثي، ص ١٨ (ش).

(٢) البيت من الكامل للبيد في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. العين، (خنس).

(٣) رواه ابن أبي شيبة، عن ابن عباس بمعناه، ر ٥/٢٩٩. والحاكم، نحوه، ر ٣٩٥٠.

(٤) في (م): راقد.

في الجاهلية؟ فقال: إني نزلت بحَيٍّ من قضاة فخرجوا بجنابة رجل من عُذرة يقال له: حُرَيْث [بن جبلة]؛ فخرجت معهم حتَّى إذا واره في حفرتَه تنحَّيت^(١) جانبًا عن القوم وعيناي تذرِفان؛ فنظرت إلى رجل عند رأسه يضحك، فجرى على لساني أن تمثَّلت بأبيات | من | شعر كنت أرويها قبل ذلك بزمان، وهي:

فأستقدِّرِ الله خيرًا وارضينَّ به وبينما العسر إذا دارت مياسير
وبينما المرء في الأحياء مُغتبطًا إذ صار في الرَّمس تعفوه الأعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحيِّ مسرور^(٢)

قال: وإلى جانبي رجل يسمع ما أقول، فقال: يا عبد الله، هل لك علم بقائل هذه الأبيات؟ قلت: لا والله، ولكنِّي أرويها منذ زمان. قال: والذي تحلف به إنَّ قائلها لصاحبنا الذي دَفَّناه، وهذا الذي يواروه قرابته أسرُّ الناس بموته، وإنك لغريب تبكي عليه كما وصفه، فتعجَّبت لِمَا ذكره في شعره والذي صار إليه من قوله، كأنَّه ينظر إلى مكاني من جنازته.

فقال معاوية: «إنَّ البلاء موكَّل بالمنطق» فأرسلها مثلاً.

(١) في (و): انتبذت.

(٢) الأبيات من البسيط تنسب إلى حُرَيْث بن جبلة العُدري. انظر: العقد الفريد، ٣٢٣/١. السجستاني: المعمران والوصايا، ص ١٦ (ش).

باب ١٨ في القول | عند المصائب | والاسترجاع | والتعازي [والترحم]

يقال: مصائب ومصاوب. ويقال: رمض الله مصيبته يرمضها رمضًا، أي: جبرها.

ويقال: عزَّيته، أي: صبرته. قال ابن عباس: في قول الله **وَعَجَلْ**: ﴿وَلَنْبَلُونَكُمْ﴾ يعني: المؤمنين **بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ** ﴿البقرة: ١٥٥﴾ على أمر الله في المصائب، بشرهم بالجنة ثم نعتهم فقال: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ **أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ** ﴿البقرة: ١٥٦، ١٥٧﴾.

وذلك إنَّما نزلت في السورة التي ذكر فيها التغابن ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ يقول: من بلاء في نفس أو في جهد أو في مال أو غير ذلك، ﴿إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يقول: فإذن الله تلك المصيبة، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ (التغابن: ١١) يعني: الاسترجاع بقول: إنا لله وإنا إليه راجعون. يقول الله **وَعَجَلْ**: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ الذين صبروا على أمر الله عند المصيبة ﴿صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ من العذاب ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ بالاسترجاع عند المصيبة.

فصل: [في التعزية]

عزَّ أبو بكر عمر - رحمهما الله - في طفل له فقال: عوّضك الله منه ما عوّضه منك.

وكان أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِذَا عَزَى رَجُلًا، فَقَالَ: لَيْسَ مَعَ الْعِزَاءِ مُصِيبَةٌ، وَلَا مَعَ الْجِزَعِ فَائِدَةٌ، وَالْمَوْتُ أَهْوَنُ مَا قَبْلَهُ وَأَشَدُّ مَا بَعْدَهُ، وَادْكُرُوا فَقَدْ رَسُلَ اللهُ ﷺ تَصْغُرُ مَصِيبَتِكُمْ، وَيَعْظُمُ اللهُ أَجْرَكُمْ.

وَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لِلْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ عَزَّاهُ عَنْ ابْنِ لَهُ: إِنْ صَبَرْتَ جَرَى عَلَيْكَ الْقَدْرُ وَأَنْتَ مَا جُورَ، وَإِنْ جَزَعْتَ جَرَى عَلَيْكَ الْقَدْرُ وَأَنْتَ مَا زُورَ. فَذَكَرَ أَبُو تَمَامٍ ذَلِكَ فَقَالَ:

وَقَالَ عَلِيٌّ فِي التَّعَاذِي لِأَشْعَثٍ وَخَافَ عَلَيْهِ بَعْضُ تِلْكَ الْمَآثِمِ
أَتَصْبِرُ لِلْبَلَاةِ عِزَاءً وَحَسْبَةً فَتُؤَجَّرَ أَمْ تَسْلُو سُلُوكَ الْبَهَائِمِ^(١)

قِيلَ: لَمَّا تَوَفَّى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَجَاءَ النَّاسُ يَعْزُونَهُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ رَجُلٌ بِشِمَالِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: آجَرَكَ اللهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ عَمْرٌو: يَا عَبْدِ اللهِ، أَشْرَ بِيَمِينِكَ. فَقَالَ قَائِلٌ لِعَمْرٍو: سَبِحَانَ اللهِ، أَمَا فِي مَوْتِ عَبْدِ الْمَلِكِ مَا يَشْغَلُكَ عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ عَمْرٌو: [لَا]، مَا فِي مَوْتِ [عَبْدِ] الْمَلِكِ مَا يَشْغَلُنِي عَنْ نَصِيحَةِ الْمُسْلِمِ^(٢).

فصل: [في التعزية]

وَلَا يُعَزَّى أَحَدٌ عِنْدَ الْمَقَابِرِ.

وَإِيَّاكَ وَكَلَامَ اللَّغْوِ فِي الْمَقَابِرِ.

وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يَقْعُدَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَيُعَزِّي، وَقَالَ: «ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ

الجاهلية»^(٣).

(١) البيتان من الطويل لأبي تمام في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية.

(٢) انظر: الزمخشري: ربيع الأبرار، ص ٤٧٠ (ش).

(٣) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.



فصل : [في التعزية والاسترجاع والصبر]

وقال عليّ لَمَّا تَوَفَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : جاء آت يسمعون حسّه ولا يرون شخصه. فقال: السلام عليكم [ورحمة الله وبركاته] ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: ١٨٥، والأنبياء: ٣٥)، إِنَّ [فِي] اللَّهِ عَزَاءَ مِنْ كُلِّ مَصِيبَةٍ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَدَرْكًا مِنْ كُلِّ فَائِتٍ، فَبِاللَّهِ فَتَّقُوا، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا وَاحْتَسِبُوا، فَإِنَّ الْمَصَابَ مِنْ حُرْمِ الثَّوَابِ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: أَتَدْرُونَ | مِنْ هَذَا؟ [هذا] الْخَضِرَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] (١).

سعيد بن جبير: لم يعط الاسترجاع غير هذه الأمة، ألا سمعت إلى قول يعقوب: ﴿يَأْسَفُنِي عَلَى يُوسُفَ﴾ (يوسف: ٨٤)، ولم يقل: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾. وقيل: في قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ (المعارج: ٥) إِنَّ الصَّبْرَ [هُوَ] الَّذِي لَا شَكْوَى فِيهِ وَلَا بَثٌّ.

وعن أنس عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَا صَبَرَ مَنْ بَثَّ» (٢).

وفي قول الله تعالى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠).

عمرو بن حزم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ عَزَّى أَخَاهُ بِمَصِيبَةٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ حُلْلِ الْكِرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٣).

عن عبد الله بن عمرو قال: بَيْنَمَا نَحْنُ [نَمْشِي] مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ بَصَرَ بِامْرَأَةٍ لَا نَظْنَ أَنَّهُ عَرَفَهَا، فَلَمَّا تَوَسَّطَ الطَّرِيقَ وَقَفَ حَتَّى انْتَهَتْ إِلَيْهِ، فَإِذَا هِيَ

(١) تقويم هذه الفقرة من رواية الطبراني في الكبير، عن عليّ من حديث طويل بلفظ قريب، ٢٨٢١. والبيهقي في دلائل النبوة، نحوه، ر٣١٤٥، ٣٢٥٠.

(٢) رواه أبو نعيم في أخبار أصبهاني، عن أنس بلفظه، ر٤٠١٧٨.

(٣) رواه الطبراني في الدعاء، عن عمرو بن حزم بلفظه، ر١١٢٧. والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ر٢٣٣٨.

فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ يَا فَاطِمَةُ؟»
قَالَتْ: أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ فَعَزَّيْتُهُمْ فِي مَيَّتِهِمْ. فَقَالَ: «لَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمْ
الْكُدَى^(١)» فَقَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَكُونَ بَلَغْتَهَا مَعَهُمْ، وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكَرُ فِي ذَلِكَ
مَا تَذْكَرُ. قَالَ: «لَوْ بَلَغْتَهَا مَعَهُمْ مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكَ»^(٢).

عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^(٣).

وحدث أبو بكر وعمر على التعزية وغيرها.

عن أم سلمة قالت قال: رسول الله ﷺ: «إِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ، فَلْيَقُلْ:
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي فَاجْرِنِي فِيهَا وَأَبْدِلْ لِي
بِهَا خَيْرًا مِنْهَا»^(٤). ويقال في التعزية: أجزكم الله غير ممدود.

قال: وهلك ابنُ لِعُونِ بن عبد الله بن عتبة فكتب إليه عمر بن عبد العزيز:
«أما بعد؛ فإننا أناس من أهل الآخرة سكنا الدنيا، أموات أبناء أموات؛
فالعجب من ميّت يكتب إلى ميّت يعزيه عن ميّت، والسلام».

وكان عمر^(٥) - أظنه - إذا عزّى مصابًا قال: اصبر ليحكم الله ربك.

قال: وأمر عبد الملك بن مروان غاسل ولده إذا فرغ من جهازه أن
يؤذنه له، فأذنه فكشف عن وجهه، وقال: الحمد لله الذي يقتل أولادنا
ونحن نُحِبُّه.

(١) في (م): البكا. والكُدَى في اللغة: هي القبور.

(٢) رواه أحمد، عن عبد الله بن عمرو بلفظ قريب، ٦٢٨٦. والنسائي، مثله، باب النعي، ١٨٥٧.

(٣) رواه الترمذي، عن ابن مسعود بلفظه، باب ما جاء في أجر من عزّى مصابًا، ٩٩٣. وابن
ماجه، مثله، باب ما جاء في ثواب من عزّى مصابًا، ١٥٩١.

(٤) رواه أحمد، عن أم سلمة بلفظه، ١٥٧٥٠. وأبو داود، باب في الاسترجاع، ٢٧١٢.

(٥) في (م): «ابن عطية».



كان يقال: الاستكانة الجلوس في البيت بعد المصيبة.

الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «لم يؤت الناس خيراً من الصبر والعافية»^(١).

وقال عروة بن الزبير وقد مات ولده مُحَمَّد وقطعت رجله من الأكلة، وهو شيخ كبير: «وعزَّتْكَ، لئن كنت ابتليت لطال ما عافيت، وإن كنت أخذت لطال ما أعطيت».

وَلَمَّا شَخَّصَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِقَيْتَهُ قَرِيشَ وَالْأَنْصَارَ يَعْزُونَهِ فِي ابْنِهِ وَرَجُلِهِ. فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا صَنَعَ إِلَيَّ، وَهَبَ لِي سَبْعَةَ بَنِينَ فَمَتَّعَنِي بِهِمْ مَا شَاءَ، ثُمَّ أَخَذَ وَلَدًا وَتَرَكَ لِي سِتَّةً. وَوَهَبَ لِي سِتَّةَ جَوَارِحَ، فَمَتَّعَنِي بِهِنَّ مَا شَاءَ، ثُمَّ أَخَذَ وَاحِدَةً وَأَبْقَى لِي خَمْسًا، يَدِينُ وَرَجُلًا وَسَمْعًا وَبَصْرًا.

ولبعضهم:

لَا تُطِلُّ الْحُزْنَ عَلَى فَائِتٍ فَقَلَّمَا يُجِدِي عَلَيْكَ الْحَزْنَ
سَيَّانٍ مَحْزُونٌ لِمَا قَدْ مَضَى وَمُضْمِرٌ حُزْنًا^(٢) لِمَا لَمْ يَكُنْ^(٣)

ولآخر:

تَعَزَّ بِحَسَنِ الصَّبْرِ عَنِ كُلِّ هَالِكٍ فِي الصَّبْرِ مَسَلَاةُ الْهَمُومِ الْوَلَوَّامِ
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَصْبِرْ عَزَاءً وَحِسْبَةً سَلُوتٌ عَلَى الْأَيَّامِ مِثْلَ الْبِهَائِمِ^(٤)

(١) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٢) في (م): «ومظهر حزن»، وهو اللفظ المذكور في الموسوعة الشعرية.

(٣) البيتان من السريع، ينسب لمحمود الوراق في ديوانه بالموسوعة الشعرية. انظر: ابن عبد البر: بهجة المجالس، ٣٥/٢. ابن أبي الدنيا: أدب الدنيا والدين، ص ٣٦٣ (ش).

(٤) البيتان من الطويل لمحمود الوراق في ديوانه مع بعض الاختلاف. انظر: الموسوعة الشعرية. ابن حبان: روضة العقلاء، ٥٦/١. ابن عبد البر: بهجة المجالس، ٢٥١/١ (ش).

آخر:

لا بدّ من فقد ومن فاقد هيهات ما في الناس من خالد
كُنِ الْمُعَزَّى لَا الْمُعَزَّى بِهِ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْوَاحِدِ^(١)

فصل: [في الصبر على المصائب]

عن النَّبِيِّ ﷺ: «القبر ستر عن الكروب، وعون عن الخطوب»^(٢).

وقال ابن عباس: أفضل العُدَّة الصبر على الشدَّة.

وقال في الحكم: من أحبَّ البقاء فليعدِّ للمصائب قلبًا صبورًا.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أُعْطِيَ فَشَكَرَ، وَابْتُلِيَ فَصَبَرَ، وَظَلَمَ فَاسْتَغْفَرَ، وَظَلِمَ فَغَفَرَ» [ثُمَّ سَكَتَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَهُ؟ قَالَ]: «أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ»^(٣).

وقال بعض البلغاء: عند انسداد الفرج قيِّدوا^(٤) مطالع الفرج.

ولعثمان بن عفان:

خَلِيلِي لَا وَاللَّهِ مَا مِنْ مُلِمَّةٍ تَدُومُ عَلَى حَيٍّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَإِنْ نَزَلَتْ يَوْمًا فَلَا تَخْضَعَنَّ لَهَا وَلَا تُكْثِرِ الشُّكُوى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتْ
فَكَمْ مِنْ كَرِيمٍ قَدْ بُلِيَ بِنَوَائِبِ فَصَابِرَهَا حَتَّى مَضَتْ وَاضْمَحَلَّتْ^(٥)

(١) البيتان من السريع لأبي فراس الحمداني في ديوانه. انظر: الموسوعة الشعرية. الثعالبي: يتيمة الدهر، ص ١١ (ش).

(٢) لم نجد من أخرجه بهذا اللفظ.

(٣) رواه الطبراني في الكبير، عن سَخْبَرَةَ بلفظه، ر ٦٤٨٢. والبيهقي في شعبه، مثله، ر ٤٢٥٩.

(٤) كذا في النسختين وفي: الكشكول للعالمي، (ص ٤١٦): «تَبْدُو»

(٥) الأبيات من الطويل تنسب لعثمان بن عفان في: أدب الدنيا والدين، ص ٣٦٧. والفرج بعد الشدة للنوحي، ٣٦٢/١ (ش). وتنسب لعلي بن أبي طالب في ديوانه، (الموسوعة الشعرية).



وقد قيل: شرُّ لا يدوم خير من نعيم لا يدوم.

حكى: أن الرشيد حبس رجلاً ثم سأل عنه بعد زمان؟ فقال للموكل [به]: قل له: كل يوم يمضي من نعمتك يمضي من بؤسي مثله، والأمر قريب والحكم لله. فأخذها بعض الشعراء فقال:

لَوْ أَنَّ مَا أَنْتُمْ فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ حَسِبْتُ مَا أَنَا فِيهِ دَائِمًا أَبَدًا
لَكِنِّي عَالِمٌ أَنِّي وَأَنْكُمْ سَنَسْتَجِدُّ خِلَافَ الْحَالَتَيْنِ [غَدًا] ^(١)

وقال أنوشروان: إن أحببت أن لا تغتم فلا تقتن ما به تهتم ^(٢). وأخذ بعض الشعراء فقال:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ سُوءِ فِعْلِهِ يُكَدِّرُ مَا أُعْطِيَ وَيَسْلُبُ مَا أَسَدَى
فَمَنْ سَرَّهُ أَنْ لَا يَرَى مَا يَسُوءُهُ فَلَا يَتَّخِذُ شَيْئًا يَخَافُ لَهُ فُقْدًا ^(٣)

وحكى: أن أعرابية دخلت من البادية فسمعت صوارخ في دار، فقالت: ما هذا؟ فقالوا: مات لهم ميت. فقالت: ما أراهم إلا من ربهم يستغيثون، وبقضائه يتبرمون، وعن ثوابه يرغبون. [وأشدت] لامرأة من العرب:

أَيُّهَا الْإِنْسَانُ صَبْرًا إِنَّ بَعْدَ الْعُسْرِ يُسْرًا
كَمْ رَأَيْنَا الْيَوْمَ حُرًّا لَمْ يَكُ بِالْأَمْسِ حُرًّا

(١) البيتان من البسيط لعلي بن بسام البغدادي (ت: ٣٠٢هـ) في ديوانه. (الموسوعة الشعرية). وانظر: أدب الدنيا والدين، ص ٣٦٩ (ش).

(٢) في (و) و(م): شيئًا. والتصويب من: أدب الدنيا والدين، ص ٣٦٨ (ش).

(٣) البيتان من الطويل لعبيد الله بن عبد الله بن طاهر. انظر: الثعالبي: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص ٢١٢ (ش). وذكره صاحب أدب الدنيا والدين، ص ٣٦٨ (ش) ولم ينسبه.

مَلَكَ الصَّبْرَ فَأَضْحَى مَالِغًا خَيْرًا وَشَرًّا
اشْرَبَ الصَّبْرَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّبْرِ أَمْرًا^(١)

وقيل في منشور الحكم: «من ضاق صدره اتسع لسانه».

وقيل: المصيبة بالصبر أعظم المصيبتين إن بقيت لم يبق الهم^(٢).

اعن كعب الأحبار أنه مكتوب في التوراة: من أصابته مصيبة فشكى إلى الناس فإنما يشكو ربه.

أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ»^(٣).

فصل: [في التصبر والمواساة]

قيل: «إِنَّ أبا أيُّوبَ الكاتبَ حبسَ خمسَ عشرةَ سنةً حتَّى ضاقتَ حيلُه وقلَّ صبرُه، فكتبَ إلى بعضِ إخوانه يشكو ذلكَ؛ فكتبَ إليه شعراً:

صبراً أبا أيُّوبَ صبر مبرح وإذا عجزت عن الخطوب فمن لها
إنَّ الذي عقد الذي انعقدت به عقد المكاره فيك يملك حلها
صبراً فإنَّ الصبر يعقب راحة ولعلها أن تنجلي ولعلها

(١) الأبيات من مجزوء الرمل للخبز أرزي في ديوانه (الموسوعة الشعرية). وانظر: أدب الدنيا والدين، ص ٣٧٥ (ش).

(٢) في (و): «المصاب من بقي». وفي (م): «المصاب بالصبر أعظم المصيبتين»؛ والتصويب من المحاسن والمساوي للبيهقي، ١/١٧٤ (ش).

(٣) رواه الترمذي، عن أنس بلفظه، باب ما جاء في الصبر على البلاء، ٢٣٢٠. وابن ماجه، مثله، باب الصبر على البلاء، ٤٠٢١.



فأجابه أبو أيوب يقول:

صَبَّرْتَنِي ووعظتني وأنا لها وستنجلي بل لا أقول لعلها
ويحلها من كان صاحب عقدها كرمًا به إذ كان يملك حلها
فما لبث في السجن [بعد ذلك] إِلَّا أَيَّامًا ثُمَّ أَطْلُقُ تَكَرَّمًا^(١).

ولغيره شعرًا:

[وكلُّ الحادِثاتِ] وَإِنْ تَنَاهَتْ فَمَوْضُوعٌ بِهَا الْفَرْجُ الْقَرِيبُ^(٢)

ويقال: أَسِيَ الرجل يَأْسَى أَسَىً. وأسوت الجرح إذا عالجتَه. والأسي: الطبيب، والأساة الجمع، وهم المتطبِّبون. وآسيت الرجل: إذا صَبَّرْتَه وَعَزَّيْتَه تَأْسِيَةً. والأسي: الحزن، والأسي: العزاء. وقد تعزَّى فلان وتأسَّى وتسلى. وسلوت عن كذا يسلو: إذا نبا قلبك عنه.

ويقال: رجَّع فلان عند المصيبة، وقال: لا أعرف استرجع. قال الشاعر:
وَرَجَّعْتُ مِنْ عِزْفَانِ دَارٍ كَأَنَّهَا بَقِيَّةُ وَشَمٍ فِي مَتُونِ الْأَشْجَعِ^(٣)
الأشجاع: عصب ظاهر الكفِّ، والواحد شجع.

مسألة: [فيما يستحبُّ عند المصيبة]

والمستحبُّ للمصاب بمصيبة الموت أن يقول ما روت أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ، فَلْيَقُلْ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ،

(١) انظر: المستطرف في كل فن مستظرف، ٣٠٤/١ (ش).

(٢) البيت من الوافر يُنسب لعللي في ديوانه بالموسوعة الشعرية. وقيل: لحسان (في الحماسة البصرية، ١١٤/١)، وقيل: لأبي تمام (في الكشكول، ٢٠٠/١). وقيل: لأبي حاتم (في أمالي القالي، ٢٧٥/١) (ش).

(٣) البيت من الطويل لجريير في ديوانه بالموسوعة الشعرية مع بعض الاختلاف. وانظر: الصحاح في اللغة، (رجع).

اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي فَأَجْزِنِي فِيهَا وَأَبْدِلْ لِي بِهَا خَيْرًا مِنْهَا»^(١).
ويُستحبُّ أيضًا تعزية أهل البيت لعظيم الأجر في ذلك.
وكذلك يستحبُّ لجار المَيِّتِ وقرابته أن يتَّخذوا لورثته من أهل المصيبة طعامًا؛ لما روي من طريق عبد الله بن جعفر أنَّه لَمَّا جاء نعي جعفر، قال النَّبِيُّ ﷺ لبعض أهله: «اصنعوا لآل جعفر طعامًا فقد أتى ما قد شغلهم»^(٢)، وليس ذلك بواجب بالإجماع.

مسألة: [في العزاء]

وبلغنا عن بعض المسلمين كان يتخطَّى صفوف الرجال حتَّى يعزِّي قرابات المَيِّتِ ويدع من لقي|. وبعض قال: إنَّه حسن ليعرف الناس أرحامهم.
وينبغي للمسلم أن يتبع أثر المسلمين قبله.
وقال مالك بن غسان: إنَّ المَيِّتِ يعزَّى به أهل قراباته من قبل أبيه وأمه، ويعجبنا أن يكون ذلك إلى أربعة آباء^(٣) من قبل الأب والأم، كما قالوا في صلة الرحم إلى أربعة آباء^(٤).

تعزية | لوليِّ المسلم | المَيِّتِ

تقول: يا فلان، عظمَ اللهُ أجرك، وجبر مصيبتك، وغفر لِمَيِّتِكَ، ونور له في قبره، وبيّض وجهه، وألحقه بنبيِّه مُحَمَّدٌ ﷺ، وثبته بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

(١) رواه أحمد، عن أم سلمة بلفظه، ر ١٥٧٥٠. وأبو داود، مثله باب في الاسترجاع، ر ٢٧١٢.
(٢) رواه أبو داود، عن عبد الله بن جعفر بمعناه، باب صنعة الطعام لأهل الميت، ر ٢٧٢٥.
والترمذي، نحوه، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، ر ٩١٩.

(٣) في (و): أيام.

(٤) في (و): أيام.



تعزية المنافق^(١)

ومن لا ولاية له يقول: عظم الله أجرك [وجبر مصيبتك، ويصرف المعنى لغيره]^(٢)؛ فإنه يقول: أحسن الله العزاء، وأفرغ عليك الصبر؛ فهذا سبيل الأولين والآخرين. يقال هذا القول على سبيل الإخبار.

تعزية قومنا

ومن عزّاهم بكلام فيه الولاية ونوى ذلك بعض من حضره ممّن عنده له ولاية فذلك جائز. ويقال لهم أيضًا: جبر الله مصيبتكم، وأحسن عزاءكم.

وإذا عزّوا ودعّوا؛ يقال لهم: سمع الله قولكم، ولا يقال لهم: آمين، ولا استجاب لكم. وإنّما يقال ذلك للوليّ من المسلمين. وقد قيل: إنّه جائز أن يقال للوليّ وغيره: عظم الله أجرك.

والتعزية في الأصل: أن يؤمر المعزّي بتقوى الله والصبر.

وإذا عزّي الوليّ وقيل له: عظم الله أجرك، وجبر مصيبتك؛ فإنه يقال لهم: استجاب الله لكم، وغيره من هذا الكلام إذا كانوا له أولياء.

ويعزّي من لا يتولّاه [بقوله]: جبر الله مصيبتك، وعظم الله أجرك، ويضمّر في قلبه ما يستحقّه عند الله. ويقال له: آجرك الله، يعني: أجر الدنيا.

(١) في (و): فراغ قدر ثلاث كلمات.

(٢) في النسختين: فراغ قدر خمس كلمات؛ ولعلّ الصواب ما قوّمناه من جامع البسيوي،

تعزية أهل الذمّة

يقال له: رزقك الله الصبر على فقد من واريته، وأعطاه أوفر من أعطى أحداً | من أهل ملّته، وَإِنَّمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ عَلَى مُصِيبَتِكَ أَفْضَلَ مَا أَعْطَى أَهْلَ مِلَّتِكَ.

وعن شبيب بن شيبه^(١) أَنَّهُ عَزَى رَجُلًا [يهودياً] عَنْ مُصِيبَةِ مَيْتٍ لَهُ؛ فَقَالَ: أَعْطَاكَ اللَّهُ وَعَجَّلَ عَلَى مُصِيبَتِكَ أَفْضَلَ مَا أَعْطَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ مِلَّتِكَ.

فصل: [في أجر التعزية وما يقال فيها]

ابن مسعود عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

[..]^(٢) جابر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ عَزَى مُسَلِّمًا لِمُصِيبَتِهِ كَسَبِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَدَاءً يَكُونُ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»^(٣).

وعن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اسْتَرْجَعَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ جَبَرَ اللَّهُ مُصِيبَتَهُ»^(٤).

[عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَابًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ - أَوْ كَشَفَ سِتْرًا - فَإِذَا النَّاسُ يُصَلُّونَ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَلَى مَا رَأَى مِنْ حُسْنِ حَالِهِمْ رَجَاءً أَنْ يَخْلُفَهُ اللَّهُ فِيهِمْ بِالَّذِي رَأَوْهُمْ]^(٥)؛ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّمَا أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَتَعَزَّ بِمُصِيبَتِهِ بِي عَنْ

(١) في (و): «سعيد بن شيبه»، وفي (م): «أسيب بن شيبه»؛ والتصويب من ربيع الأبرار للزمخشري، ص ١٧٨ (ش).

(٢) في (و): فراغ قدر كلمتين. وفي (م): فصل.

(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي عمرة شيخ من بني تميم بمعناه، ٦٠٧٢.

(٤) رواه الطبراني في الكبير، عن ابن عباس بلفظه، ١٢٨٥٢.

(٥) في (و): فراغ قدر خمس كلمات. والزيادة من ابن ماجه.



المُصِيبَةِ الَّتِي تُصِيبُهُ بِغَيْرِي، فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي لَنْ يُصَابَ بِمُصِيبَةٍ بَعْدِي
أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنْ مُصِيبَتِي»^(١).

في مسائل داود عليه السلام: «إلهي ما لِمَنْ عَزَى حزينًا؟ قال: ألبسه لباس
التقوى»^(٢) [وأرديه رداء الإيمان]^(٣).

كتب الله - تبارك وتعالى - على عباده الفناء، وجعل مصيرهم إلى الموت
الذي ختم الله أعمارهم، ليخلص لهم البقاء الذي لا فناء بعده؛ فقال الله وَعَلَيْكَ
لنبيّه مُحَمَّدٌ ﷺ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠)؛ فحقيق على من عرف
الله - تبارك وتعالى - أن يستسلم لأمره ولا يعتب عليه في قضائه، ويقبل
عليه ولا يسأله عن ما أمره، ولا يراجعه فيما قدره؛ فإنه ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ
وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٣).

يروى^(٤): ربط الله بالصبر على قلبك، وأنس بالعزاء من وحشتك، وأغناك
بالصبر بحسن العزاء، ولا أنساك مصيبتك بأعظم منها، ولا حرمك جزيل
الثواب عليها، وكان لك الأجر لا بك، والعزاء لك لا عنك، فعوضك الله
بحسن العزاء عنه حسن الخلف منه.

يروى^(٥): وهب الله لك من عزائه من يهون من رزيتك، وألهمك من الرضى
ما يضاعف به ثوابك، وأعظم أجرك في مصيبتك، وأحسن فيها مثوبتك،
وعجل منها عوضك، وأتاك من عاجل حسن الخلف ما تحتويه مصيبتك.

(١) رواه ابن ماجه، عن عائشة بلفظه، باب ما جاء في الصبر على المصيبة، ر ١٥٨٨.

(٢) في (و): + «خ العزاء».

(٣) في (و): فراغ قدر كلمتين، والزيادة من: حلية الأولياء، ٢/ص ٤٧١ (ش). والرواية فيها عن

موسى عليه السلام وليست عن داود عليه السلام.

(٤) في (م): أخرى.

(٥) في (م): أخرى.

مسألة: [في أبيات في التعزية]

قال الدولابي^(١): إن رجلاً قال لعمر بن عبد العزيز يعزيه في عبد الملك شعراً:

تعزّ أمير المؤمنين فإنّه لما قد ترى يُعزّي الصغير ويولد^(٢)
ولآخر:

يُعزّي المُعزّي ثمّ يمضي لشأنه ويبقى المعزّي في أحزّ من الجمر
ويسلو العزّي عن قليل كغيره ويبقى المعزّي عنه في وحشة القبر^(٣)

كتب تميم الداري إلى صديق له يُعزيه فقال:

تعزّ عن الصديق وعزّ عنه فإنّك سوف تلحق بالصديق
ولا تأس على ميّت تولّى فإنّك عن قليل في الطريق^(٤)

فصل: [في وصيّة ذي القرنين]

قال^(٥): لَمَّا مرض ذو القرنين في رجوعه من طريق دعا وزيره، فقال:
اكتب لي كتاباً إلى أمّي. فكتب كتاباً إلى أمّه رومية بنت بسطاس:

(١) في النسختين: «المدائني»؛ والتصويب من كتاب الكنى والأسماء لمُحمّد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي (ت: ٣١٠هـ)، ر ٥٠٠٠٤.

(٢) البيت من الطويل، لرجل من الأعرابي يعزي فيه عمر بن عبد العزيز في ابنه. انظر: الدولابي: الكنى والأسماء، ر ٥٠٠٠٤، ٢٥٠/٤ (ش).

(٣) البيتان من الطويل نسبهما الزمخشري للأمر بن نصر بن أحمد عند وفاة أخيه أبي الأشعث، (ربيع الأبرار، ص ٤٣٧). وابن حبان نسبها لمُحمّد بن إسحاق الواسطي، (روضه العقلاء، ص ٥٧ (ش). ولم نجد من ذكر البيت الأول.

(٤) البيتان من الوافر، لم نجد من ذكرهما.

(٥) لعله يقصد به ابن أبي الدنيا في كتابه: الاعتبار وأعقاب السرور لابن أبي الدنيا، ٦٢، ص ٦٣.



«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، من الإسكندر رفيق أهل الأرض بيدنه قليلاً، ورفيق أهل السماء بروحه طويلاً، إلى أمّه الضعيفة الحبيبة، التي لم تُمتّع بقربه في دار الغرور، وهي مجاورته [عما قليل في] دار القرار.

[يا أمّته يا ذا الحلم]؛ أقسمت عليك برحمتي وودي [وولادتك إياي] إلا استمعت لكلامي بتذكّر وتفهم.

يا أمّ، هل وجدت لشيء قراراً ثابتاً وأجلاً دائماً؟!

ألم تَرَي أن الشجر كيف تهتزّ أغصانها فتخرج ثمارها ويلتف ورقها، ولا يلبث أن يتهشم الغصن ويتساقط الثمر ويتناثر الورق؟!

ألم تَرَي إلى النهار المضيء كيف تلحقه ظلمة الليل في مكانه؟!

ألم تَرَي إلى القمر أبهى ما يكون ليلة البدر فيعتريه الكسوف؟!

ألم تَرَي إلى شهب النيران المتوقّدة بقرب ما تخدم؟!

ألم تَرَي إلى الماء الصافي العذب ما أسرعه إلى التكدّر الذي يعلوه ويعتريه؟!

يا أمّ، هل رأيت مُعطيّاً لا يأخذ، ومُقرضاً لا يتقاضى، ومستودعاً لا يستردّ وديعته؟!

يا أمّ، إن كان أحد بالبكاء حقيقاً فلتبك السماوات على نجومها^(١)، ولتبك البحار على مائها] ولتبك الأرض على أولادها، [والنبت الذي يخرج منها] وليبك الجوّ على طائره، وليبك الإنسان على نفسه التي تموت في كلّ [ساعة وعند كلّ] طرفة، [وفي كلّ همّ وقول وفعل، بل على ما

(١) في (و): غيومها، والصواب ما جاء في (م) كما في الاعتبار: تاريخ دمشق لابن عساكر

بيكي الباكي لفقد ما فقد، أكان قبل فراقه آمناً لذلك من فقده؟ أم هو لِمَا بقي باق له لبكائه والحزن عليه؟ أو هو باق بعده؟ فإن لم يكن هذا ولا هذا فليس للباكي على ذلك دليل يتبع، ولا قائد يهدي.

يا أمّته، إنّ الموت لم يبعثني من أجل أنّي كنت عارفاً أنّه نازل بي؛ فلا يبعثك الحزن، فإنك لم تكوني جاهلة بأني من الذين يموتون.

يا أمّته، إنّني كتبت كتابي هذا وأنا أرجو أن تعزّي به ويحبس موقعه منك، ولا تُخلفني ظنّي، ولا تحزني روعي.

يا أمّته، إنّني قد علمت يقيناً أن الذي أذهب إليه خير من مكاني الذي أنا فيه، أظهر من الهموم والأحزان والسقم والنصب والأمراض، فاغتبطني لي مذهبي، واستعدي في إجمال الشاء عليّ...

يا أمّته، السلام في هذه الدار قليل زائل، فليكن عليك وعلي في دار الأبد السلام الدائم، فتفكّرني بتفهّم ورغبة بنفسك أن تكوني شبه النساء في الجزع، كما كنت لا أرضى أن أكون شبه الرجال في الجزع والاستكانة والضعف، ولم يكن ذلك يرضيك منّي، ومات^(١).

تمّ ما وجدته من الكتاب.

(١) هذه الزيادة لتمام الفائدة من كتاب: الاعتبار وأعقاب السرور لابن أبي الدنيا، ٦٦، ص ٧٩ - ٨٠. وقد ذكر هذه الوصيّة: ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٣٥٩/١٧ - ٣٦٠. وابن الجوزي في المنتظم، ص ٦٥(ش).





الجزء السابع

تَتِمَّةُ كِتَابِ الصَّلَاةِ: أَنْوَاعُ الصَّلَوَاتِ وَأَحْكَامُهَا

- ٧ **باب ٢٨: في صلاة العُرَيَّانِ**
- ٧ مسألة: [في صلاة العرأة]
- ٨ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة العريان]
- ١٠ مَسْأَلَةٌ: [في من كان بين العرأة له ثوب]
- ١٠ مَسْأَلَةٌ: [في من كان عاريًا في فلاة]
- ١١ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة العُرَاة جماعة]
- ١١ فصل: [في صلاة العريان]
- ١٣ **باب ٢٩: في صلاة السكران**
- ١٤ فصل: [في معنى السكر]
- ١٥ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة السكران]
- ١٦ **باب ٣٠: في صلاة المجنون**
- ١٧ **باب ٣١: في صلاة الأعجم**
- ١٨ **باب ٣٢: في صلاة الأصمِّ**
- ١٩ **باب ٣٣: في صلاة الجاهل**
- ٢٠ **باب ٣٤: في صلاة الممنوع عن إتمام الصلاة بالعجز وغيره**
- ٢١ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المكروه]
- ٢١ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المحبوس]

٢٣ مَسْأَلَةٌ: [في الممنوع من الصلاة]

٢٥ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المحتاج]

باب ٣٥: في اختلاف صلاة المصلي في صلاته لاختلاف أحواله وأوقاته..... ٢٦

٢٦ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة من ارتفع عنه العذر]

٢٧ مَسْأَلَةٌ: [في الأمة التي تعتق وهي في الصلاة]

٢٧ مَسْأَلَةٌ: [في القيء والرعاف]

٢٨ مَسْأَلَةٌ: [في ابتداء صلاة من انتفى عنه العذر]

٢٩ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المعذور]

باب ٣٦: في صلاة المرضى..... ٣٠

٣٢ مَسْأَلَةٌ: [في حد المريض]

٣٣ مَسْأَلَةٌ: [في تكبير المريض للصلاة]

٣٤ مَسْأَلَةٌ: [فيمن لم يقدر على شيء ثم قدر عليه]

٣٥ مَسْأَلَةٌ: [في صفة صلاة المريض]

٣٦ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المريض]

٣٧ مَسْأَلَةٌ: [في إمامة المريض]

٣٧ مَسْأَلَةٌ: [في جمع المريض للصلوات]

٣٩ مَسْأَلَةٌ: [فيمن لا يقدر على أن يأتي كل صلاة في وقتها]

٣٩ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المرعوف ومن لم يَزَقْ دمه]

٤٠ مَسْأَلَةٌ: [في الرعاف ومن به دم لم يمكنه غسله]

٤٢ مَسْأَلَةٌ: [في المغمى عليه]

٤٢ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المصاب]

٤٣ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المبتلى بالتقطير]

٤٣ مَسْأَلَةٌ: [في الصلاة كما أمكن]

٤٤ مَسْأَلَةٌ: [في نزول ماء العين]



- باب ٣٧: في صلاة الخوف، والحرب** ٤٥
- مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الخائفين] ٤٥
- باب: في صلاة الحرب ٤٦
- مَسْأَلَةٌ: [صفة صلاة الحرب] ٤٧
- مَسْأَلَةٌ: [في سُنَّةِ صلاة الحرب] ٤٨
- مَسْأَلَةٌ: [الوتر في صلاة الحرب] ٤٩
- مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الضَّرَبِ والطَّعَانِ والمَسَايِفَةِ] ٤٩
- مَسْأَلَةٌ: [في صفة صلاة الحرب] ٥١
- مَسْأَلَةٌ: [في عدد انعقاد صلاة الخوف] ٥١
- مَسْأَلَةٌ: [وقوع صلاة الخوف] ٥٢
- مَسْأَلَةٌ: [في أنواع صلاة الحرب] ٥٢
- مَسْأَلَةٌ: [في الثياب الجائز في صلاة الحرب] ٥٣
- فصل: [في انتفاء صلاة الخوف] ٥٤
- مَسْأَلَةٌ: في صلاة الخوف أيضًا ٥٤
- باب ٣٨: في صلاة الكسوف** ٥٥
- مَسْأَلَةٌ: [في الخسوف والكسوف] ٥٦
- مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الخسوف والكسوف] ٥٧
- فصل: [في أحكام الخسوف والكسوف] ٥٩
- باب ٣٩: في صلاة الزلزلة** ٦٢
- باب ٤٠: في صلاة الاستسقاء** ٦٣
- فصل: [في استسقاء عمر] ٦٨
- مَسْأَلَةٌ: [في الاستسقاء بالاستغفار أو بالصلاة وصفتها] ٦٨
- مَسْأَلَةٌ: [في صفة صلاة الاستسقاء] ٦٩
- فصل: [دعاء الاستسقاء] ٦٩

باب ٤١: في صلاة الضحى ٧١

٧٢ فصل: [في فضل صلاة الضحى]

٧٣ مَسْأَلَةٌ: [في فضل صلاة الضحى]

٧٤ مَسْأَلَةٌ: [سُنَّةُ صلاة الضحى ووقتها]

٧٥ مَسْأَلَةٌ: [الاختلاف في الضحى وركعاته]

باب ٤٢: في صلاة التطوع وهي النافلة ٧٦

٧٧ فصل: [في النوافل وفضلها]

٧٩ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام صلاة التطوع]

٨١ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة النفل]

٨١ مَسْأَلَةٌ: [التوجيه في التطوع]

٨٢ مَسْأَلَةٌ: [في ركعات صلاة التطوع]

٨٣ مَسْأَلَةٌ: [في كيفية صلاة التطوع]

٨٣ مَسْأَلَةٌ: [أفضل صلاة التطوع]

٨٥ مَسْأَلَةٌ: [من دخل في النفل ثم نقضه]

٨٥ مَسْأَلَةٌ: [في النفل قبل وبعد الوتر وغيرها]

٨٦ مَسْأَلَةٌ: [في من أتى بالنفل على غير وجهه]

باب ٤٣: في قيام الليل ٨٧

٩٠ فصل: [الترغيب في صلاة الليل]

٩٠ فصل: [في فضل قيام الليل]

٩١ فصل: [فيمن ضعف عن القيام]

٩٢ مَسْأَلَةٌ: [في أي صلاة الليل أفضل]

٩٣ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام صلاة الليل]

باب ٤٤: في صلاة التراويح ٩٤

٩٤ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة التراويح وبدائها]



- ٩٥ فصل: [في جمع الناس على التراويح].
- ٩٦ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة التراويح جماعة].
- ٩٦ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام صلاة التراويح].
- ٩٨ مَسْأَلَةٌ: [أفضل القيام].
- ٩٩ مَسْأَلَةٌ: [إمامة الناس في القيام].
- ٩٩ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام التراويح].
- ١٠٠ مَسْأَلَةٌ: [في الصلاة خلف من يصلي القيام].
- ١٠٠ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة غير الفرض جماعة].
- ١٠٢ **باب ١: في فضل صلاة الجمعة**
- ١٠٥ **باب ٢: [على كم تجب الجمعة]**
- ١٠٦ **باب ٣: من تجب عليه الجمعة ومن لا تجب**
- ١٠٧ مَسْأَلَةٌ: [في وجوب الجمعة].
- ١٠٧ مَسْأَلَةٌ: [في وعيد تارك الجمعة، وأنواع العذر].
- ١٠٧ مَسْأَلَةٌ: [على من تجب الجمعة، وفرائضها].
- ١١٠ مَسْأَلَةٌ: [في وجوب الجمعة].
- ١١٤ **باب ٤: ما يستحب من اللباس وغيره في يوم الجمعة**
- ١١٧ **باب ٥: الأذان يوم الجمعة**
- ١٢٠ **باب ٦: فيمن تجوز صلاة الجمعة خلفه ومن لا تجوز، وبدلها**
- ١٢٣ فصل: [في تأخير الولاية للجمعة].
- ١٢٤ مَسْأَلَةٌ: [فيمن شك في الجمعة].
- ١٢٦ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة الجمعة خلف الجابرة، ومن يقوم بها].
- ١٢٨ مَسْأَلَةٌ: [فيمن يقوم بالجمعة].
- ١٢٩ مَسْأَلَةٌ: [فيمن حضر الجمعة في غير موضعها].

- مَسْأَلَةٌ: [في التخلف عن الجمعة فوق الثلاث] ١٢٩
 مَسْأَلَةٌ: [فيمن فسدت عليه الجمعة] ١٣٠
 مَسْأَلَةٌ: [في الصلاة خلف العادل، وفيمن انتقضت جمعته] ١٣٠
 مَسْأَلَةٌ: [في تقديم الإمام غيره للجمعة] ١٣٠

باب ٧: في الخطبة والصلاة ١٣٢

- مَسْأَلَةٌ: [في وقت صلاة الجمعة، وأدائها] ١٣٦
 مَسْأَلَةٌ: [في انعقاد الجمعة وأحكامها] ١٣٧
 مَسْأَلَةٌ: [في أحكام الجمعة] ١٣٨
 مَسْأَلَةٌ: [الخطبة شرط لصلاة الجمعة] ١٣٩
 مَسْأَلَةٌ: [في شرط القيام في الخطبة] ١٤٠
 مَسْأَلَةٌ: [في الفرض الذي لا تقوم الجمعة إلا به] ١٤١
 فصل: [في طول الصلاة وقصر الخطبة] ١٤٢

باب ٨: ما يجوز للإمام والمأموم في صلاة الجمعة، ويستحب فيها لهما، وما يكره لهما ١٤٣

- مَسْأَلَةٌ: [في المستحب للخطيب، وما ينهى عنه المأموم] ١٥٠
 مَسْأَلَةٌ: [في رخص الجمعة] ١٥٦
 مَسْأَلَةٌ: [فيما يستحب للخطيب، ويكره للمأموم] ١٥٦
 مَسْأَلَةٌ: [في الكلام حال الخطبة] ١٥٧
 مَسْأَلَةٌ: [في أحكام الخطيب والمأموم] ١٥٨

باب ٩: في المضي إلى الصلاة، ومن فاتته أو فاتته شيء منها ١٦١

- مَسْأَلَةٌ: [في إدراك بعض الجمعة] ١٦٢
 مَسْأَلَةٌ: [في ترك الجمعة أو إدراك بعضها] ١٦٥
 مَسْأَلَةٌ: [فيمن صلى الظهر ثم حضر الجمعة] ١٦٦



- ١٦٧ مَسْأَلَةٌ: [في وجوب السعي للجمعة]
- ١٦٨ مَسْأَلَةٌ: [في أقلّ عدد تصحّ به الجمعة]
- ١٦٨ مَسْأَلَةٌ: [من أدرك من الجمعة ركعة]
- ١٦٨ فصل: [في الاغتسال والتبكير للجمعة]

باب ١٠: في صلاة الإمام وولاية المسافر والمقيم والمحبوس والعبء

- ١٧٠ **والمرأة يوم الجمعة**
- ١٧١ مَسْأَلَةٌ: [فيمن حضر الجمعة ممّن لا تجب عليه]
- ١٧٢ مَسْأَلَةٌ: [الجمعة بالمصر]
- ١٧٢ مَسْأَلَةٌ: [في العائدين من سفر يوم الجمعة]
- ١٧٢ مَسْأَلَةٌ: [أحكام الإمام في الجمعة]
- ١٧٦ مَسْأَلَةٌ: [في المَصْرِ ووجوب الجمعة على المقيم دون المسافر]
- ١٧٧ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المسافرين الظهر يوم الجمعة]
- ١٧٧ مَسْأَلَةٌ: [ليس على الإمام جمعة في سفر]

باب ١١: في صلاة الجمعة أيضًا، والقراءة فيها

- ١٧٨ مَسْأَلَةٌ: [في الجاهل والشاكّ والعاجز في الجمعة]
- ١٧٩ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام الجمعة]

باب ١٢: في صلاة السفر

- ١٨٧ مَسْأَلَةٌ: [في القصر على المسافر وحده]
- ١٨٧ مَسْأَلَةٌ: [في الموضع الذي يجب فيها القصر]
- ١٨٨ مَسْأَلَةٌ من الأثر: [في جمع الصلاتين في السفر]
- ١٨٩ مَسْأَلَةٌ: [في حالات قصر المسافر]
- ١٩٠ مَسْأَلَةٌ: [في نيّة الجمع والقصر وحدّ السفر]
- ١٩٠ مَسْأَلَةٌ: [الرخصة في تقصير الصلاة]

- ١٩١ مَسْأَلَةٌ: [في الجمع بين الصلاتين]
- ١٩٣ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام السفر]
- ١٩٤ مَسْأَلَةٌ: [في الجمع وحدّ السفر]
- ١٩٦ مَسْأَلَةٌ: [في العمران وما يقطعه]
- ١٩٨ مَسْأَلَةٌ: متى يقصر الرجل إذا أراد سفرًا؟]
- ١٩٩ مَسْأَلَةٌ: [في تعديّ الفرسخين]
- ١٩٩ مَسْأَلَةٌ: [في نيّة المسافر وصلاته]
- ٢٠١ مَسْأَلَةٌ: [في اتّخاذ الأوطان]
- ٢٠٣ مَسْأَلَةٌ: [في مجاوزة الثلاثة الأيام]
- ٢٠٤ مَسْأَلَةٌ: [في جمع المسافر المقيم]
- ٢٠٥ مسائل منشورة من الباب
- ٢١٠ مَسْأَلَةٌ: [متفرّقات في السفر]
- ٢١٢ مَسْأَلَةٌ: [فيمن خرج في طلب حاجة]
- ٢١٣ مَسْأَلَةٌ: [في فساد إحدى الصلاتين في الجمع]
- ٢١٣ فصل: [في أقلّ السفر والإقامة]
- ٢١٤ مَسْأَلَةٌ: [في اتّخاذ الوطن وصلاة المسافر]
- ٢١٦ مَسْأَلَةٌ: [في القصر وأحكام الجمع]
- ٢١٦ مَسْأَلَةٌ: في صلاة المسافر

باب ١٣: في صلاة الإشكال

- ٢١٨ مَسْأَلَةٌ: [فيمن أشكل عليه موضع التمام والقصر]
- ٢٢٠ مَسْأَلَةٌ: [من شكّ في دخول وقت الصلاة فصلّى]
- ٢٢١ فصل: [في معنى الإشكال]

باب ١٤: في صلاة المرأة والعبد والصبّي في السفر

- ٢٢٤ مَسْأَلَةٌ: [في سفر الطاعة والمعصية]



- ٢٢٤ مَسْأَلَةٌ: [المتابعة في الصلاة]
- ٢٢٥ مَسْأَلَةٌ: [المتابعة في الصلاة]
- باب ١٥: في صلاة البادي في السفر** ٢٢٦
- ٢٢٧ مَسْأَلَةٌ: [في أحكام السائح والبدوي والراعي]
- باب ١٦: في صلاة الإمام إذا عقد له وعمّاله** ٢٢٩
- باب ١٧: في صلاة الجمع في اليوم المطير وغيره** ٢٣١
- ٢٣٢ مَسْأَلَةٌ: [في أصحاب الجمع]
- ٢٣٣ مَسْأَلَةٌ: [في جمع المستحاضة والمريض]
- ٢٣٣ مَسْأَلَةٌ: [في الجمع]
- ٢٣٤ فصل: [في الجمع من غير عذر]
- ٢٣٤ فصل: [أدلة الجمع في المطر]
- باب ١٨: في الاستسقاء** ٢٣٦
- ٢٣٦ مَسْأَلَةٌ: [في حكم الاستسقاء ومشروعية]
- ٢٣٨ مَسْأَلَةٌ: [في صفة الاستسقاء]
- باب ١٩: في قيام شهر رمضان** ٢٤٠
- ٢٤٣ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة التراويح جماعة]
- ٢٤٤ مَسْأَلَةٌ: [في بداية التراويح وعددها]
- ٢٤٥ مَسْأَلَةٌ: [في اختلاف الصلاتين]
- ٢٤٥ فصل: [في جمع عمر للناس في التراويح]
- باب ٢٠: في صلاة العيدين** ٢٤٧
- ٢٤٩ مَسْأَلَةٌ: [في ثبوت هلال العيد]

- ٢٥٠ مَسْأَلَةٌ: [في خطبة العيدين]
- ٢٥٣ مَسْأَلَةٌ: [في تكبيرات العيدين]
- ٢٥٥ مَسْأَلَةٌ: [في خطبة العيدين وغيرها]
- ٢٥٧ مَسْأَلَةٌ: [في تكبيرات العيد]
- ٢٥٧ مَسْأَلَةٌ: [من زاد أو ترك شيئاً في العيدين]
- ٢٦٢ مَسْأَلَةٌ: [في بعض أحكام العيدين]
- ٢٦٣ مَسْأَلَةٌ: [في أقل ما يجزئ في العيدين]
- ٢٦٦ مَسْأَلَةٌ: [في حكم صلاة العيدين ومشروعيتها]
- ٢٦٨ مَسْأَلَةٌ: [في حكم صلاة العيد وصفته ووقته]
- ٢٧٠ مَسْأَلَةٌ: [مخالفة السنّة في العيدين]
- ٢٧١ مَسْأَلَةٌ: [في وقت العيد]
- ٢٧٢ فصل: [في ذهابه ﷺ ورجوعه إلى العيد]
- ٢٧٣ [مسائل: في بعض أحكام العيدين]
- ٢٧٥ تكبير أيام التشريق

باب ٢١: في صلاة المسافرين والعبيد والنساء والصبيان في العيد

- ٢٧٧ مَسْأَلَةٌ: [في صلاة المرأة العيد]
- ٢٨٠ مَسْأَلَةٌ: [في خروج النساء للعيد]
- ٢٨٠ مَسْأَلَةٌ: [فيمن يخرج للعيد]



الجزء الثامن

كتاب أحكام الجنائز

٢٨٥	باب ١: في غسل المَيِّت
٢٨٥	فصل: [في مشروعية غسل المَيِّت]
٢٨٦	مسألة: [في وجوب غسل المَيِّت]
٢٨٦	فصل: [معنى الغسل وحقيقة الموت]
٢٨٧	فصل: [في كيفية غسل المَيِّت]
٢٨٩	مسألة: [في صفة غسل المَيِّت وإزالة ما يخرج منه]
٢٩٠	مسألة: [في صفة غسل المَيِّت أيضًا]
٢٩٢	مسألة: [فيما يخرج من المَيِّت، ومن يغسله]
٢٩٣	مسألة: [في غسل المَيِّت ومن يتولَّى غسله]
٢٩٥	فصل: [في غسيل الملائكة]
٢٩٥	مسألة: [في المُحْرَم]
٢٩٦	مسألة: [في غسل المَيِّت الجنب]
٢٩٧	مسألة: [في شهيد المعركة]
٢٩٩	مسألة: [في أحكام القتلى]
٣٠٠	مسألة: [في الغسل من غسل المَيِّت]
٣٠١	مسألة: [فيمن غسل بماء نجس]
٣٠٢	مسألة: [في المَيِّت في السفر]
٣٠٢	مسألة: [في غسل المَيِّت]
٣٠٣	مسألة: [في بعض مستحبات الغاسل]
٣٠٣	مسألة: [في تنظيف المَيِّت]
٣٠٤	مسألة: [في إحداث المَيِّت قبل تكفينه]
٣٠٥	مسألة: [في حكم غسل المَيِّت والشهيد]
٣٠٧	مسألة: [في غسل الشهيد والمَيِّت]

- ٣٠٧ مسألة: [في حكم المَيِّت بعد موته].
- ٣٠٨ مسألة: [ما يخرج من المَيِّت بعد الصلاة عليه].
- ٣٠٨ فصل: [في غسل النبي ﷺ].
- ٣٠٩ مسألة: [في تضيف شعر المَيِّت].
- ٣٠٩ مسألة: [في من أحرق نفسه متعمداً].
- ٣٠٩ مسألة: [في تطهير المَيِّت].
- ٣١٠ مسألة: [من هلك وليس له ماء يكفيه].
- ٣١٠ مسألة: [في المَيِّت إذا عدم الماء].
- ٣١١ مسألة: [في المَيِّت بين الممالك].
- ٣١٣ فصل: [في المَيِّت إذا مات في بلد].
- ٣١٣ مسألة: [في أخذ الكراء على تجهيز المَيِّت ودفنه].
- ٣١٤ مسألة: [في نقل المَيِّت].
- ٣١٥ مسألة: [في المَيِّت في البحر].
- ٣١٦ فصل: [في غسل النبي ﷺ].
- ٣١٧ مسألة: [في من يلي غسل المَيِّت وما يجب للغاسل علمه].
- ٣١٧ مسألة: [في غسل المَيِّت وحنوطه].
- ٣٢٠ مسألة: [في استعمال المسك].
- ٣٢١ مسألة: [في الحنوط وفي عصر المَيِّت].
- ٣٢٢ مسائل من الباب
- ٣٢٣ مسألة: [في الغسل بين الزوجين].

باب ٢: في غَسَلِ النِّسَاءِ وَالخَنَائِي وَالصَّبِيَّانِ ٣٢٥

- ٣٢٧ مسألة: [في غسل الخنثى للخنثى].
- ٣٢٧ مسألة: [في إخراج الولد من الميتة].
- ٣٢٧ مسألة: [في غسل المرأة، وموتها بين رجال].
- ٣٢٩ فصل: [في غسل الزوجين بعضهما].



- ٣٣٠مسألة: [في الغسل بين الزوجين]
- ٣٣١مسألة: الأولوية في الغسل]
- ٣٣٢مسألة: [في المرأة إذا وجب عليها أكثر من غسل]
- ٣٣٢مسألة: [في شقّ بطن الحامل، وتفريق شعر المرأة]
- ٣٣٣مسألة: [في من يغسل الصبيان]
- ٣٣٣مسألة: [في غسل المرأة]
- ٣٣٤فصل: [في أمانة الغاسل]

باب ٣: في الكفن ٣٣٥

- ٣٣٦مسألة: [في من لم يجد كفنًا]
- ٣٣٦مسألة: [في تكفين الميت]
- ٣٣٦مسألة: [في النَّبَّاش]
- ٣٣٧مسألة: [في خروج الكفن]
- ٣٣٨مسألة: [القصد في الكفن]
- ٣٣٩مسألة: [الكفن من رأس المال]
- ٣٣٩مسألة: [في ضمان مُفْسِدِ الكفن]
- ٣٣٩مسألة: [في توبة النَّبَّاش]
- ٣٤٠مسألة: [في الميت دون وصية التجهيز]
- ٣٤٠مسألة: [في الفاضل من كفن ميت]
- ٣٤٠مسألة: [في تكفين الميت ودفنه]
- ٣٤٣مسألة: [مِمَّا يُخْرَجُ الكفنُ وَالْحَجَّةُ]
- ٣٤٣مسألة: [في كفن الميت]

باب ٤: فيما يجوز ويُستحبُّ من الثياب للأكفان، وصفة تكفين الميت ٣٤٥

- ٣٤٨مسألة: [في ما يُستحبُّ في الكفن]
- ٣٤٩مسألة: [في أثواب الميت]
- ٣٤٩مسألة: [في تكفين الميت وما يستحبُّ]

- مسألة: [في المحرم والثوب] ٣٥٠
 مسألة: [في كفن رسول الله ﷺ] ٣٥٠
 مسألة: [في تكفين من لم يجد] ٣٥٢
 مسألة: [في أنواع الكفن وعدده] ٣٥٢
 مسألة: [في تضعيف الثياب على الميت وفي السراويل] ٣٥٤
 مسألة: [في عدد أثواب الكفن] ٣٥٤
 مسألة: [في من وجد ميتاً في فلاة] ٣٥٥

باب ٥: في تكفين النساء والصبيان والخنثى

- مسألة: [على من يكون كفن المرأة؟] ٣٥٧
 فصل: [في غسل بنت النبي ﷺ] ٣٥٧
 مسألة: [في ما يُكفَّن فيه ونوعه] ٣٥٨
 مسألة: [من أين يخرج الكفن؟] ٣٥٩

باب ٦: في تشييع الجنائز

- مسألة: [في آداب تشييع الجنازة] ٣٦٢
 مسألة: [في ترتيب حمل الجنازة] ٣٦٦
 مسألة: [في النعش وأول من صنعه] ٣٦٧
 مسألة: [في اتباع الجنازة وحملها] ٣٦٨
 مسألة: [في ما يقال خلف الجنازة] ٣٦٨
 مسألة: [متى يتخذ النعش للصبيّة والسرير للصبي] ٣٧٠
 فصل: [في السير بالجنازة] ٣٧٠
 مسألة: [فيما يُكره خلف الجنازة] ٣٧٢
 مسألة: [في آداب الجنازة] ٣٧٢
 مسألة: [في آداب الجنازة] ٣٧٤
 فصل: [في معنى الجنازة والنعش وأنواعهما] ٣٧٥
 فصل: [في أجور حمل واتباع الجنازة] ٣٧٨
 مسألة: [في المشي بالجنازة] ٣٧٩



- باب ٧: في الصلاة على المَيِّت** ٣٨٠
- مسألة: [صفة الصلاة على المَيِّت والدعاء له] ٣٨١
- مسألة: [في أحكام الجنائز] ٣٨٣
- مسألة: [في حكم صلاة الجنازة، وما يجب فيها] ٣٨٦
- مسألة: [في تراجع الولي عن الصلاة] ٣٨٧
- فصل: [قراءة الفاتحة في الجنازة] ٣٨٨
- مسألة: [الصلاة على الجنازة في المقبرة والمساجد] ٣٨٨
- فصل: [في قراءة الفاتحة على الجنازة] ٣٨٩
- مسألة: [في حكم الجنازة وأحكامها] ٣٩٠
- فصل: [في الدعاء للمَيِّت، والصلاة على النبي ﷺ] ٣٩٢
- باب ٨: في التكبير على المَيِّت** ٣٩٣
- مسألة: [في الخطأ والنسيان في التكبيرات] ٣٩٤
- مسألة: [في الاختلاف في تكبيرات الجنازة] ٣٩٥
- مسألة: [في زيادة ونقصان التكبيرات] ٣٩٦
- باب ٩: في الصلاة على النساء والصبيان** ٣٩٧
- مسألة: [في صفة الصلاة على النساء والصبيان] ٣٩٧
- باب ١٠: في ترتيب الجنائز إذا اجتمعت، والأولى بالصلاة عليها** ٣٩٩
- مسألة: [في اجتماع الجنائز] ٤٠٢
- مسألة: [في الأولى بالصلاة على المَيِّت، وصلاة النساء] ٤٠٢
- مسألة: [في صلاة العبد على ابنته الحرّة] ٤٠٤
- مسألة: [في ترتيب الجنائز] ٤٠٤
- مسألة: [في الأولى بالصلاة على المَيِّت] ٤٠٥
- مسألة: [في أحق النساء بالصلاة] ٤٠٥

باب ١١: فيمن يُصَلَّى عليه من الموتى، ومن لا يُصَلَّى عليهم منهم..... ٤٠٦

- ٤٠٩.....مسألة: [في الصلاة على المنافقين، وأولاد الزنا]
- ٤١١.....مسألة: [في اختلاف من يُصَلَّى عليه]
- ٤١٢.....مسألة: [في الصلاة على المَيِّتِ مرَّتَيْن]
- ٤١٣.....مسألة: [في الصلاة على السقط، والطفل]
- ٤١٤.....مسألة: [إذا خرج الولد ميِّتًا]
- ٤١٤.....مسألة: [متى يُصَلَّى على الجنين؟]
- ٤١٤.....مسألة: [في من يُغَسَّل ويُصَلَّى عليه؟]
- ٤١٥.....مسألة: [في الصلاة على المصلوب]
- ٤١٥.....مسألة: [في الصلاة على أهل القبلة]
- ٤١٦.....مسألة: [في الصلاة على المولود المستهل]
- ٤١٦.....مسألة: [في الصلاة على الطفل]
- ٤١٧.....مسألة: [في الشهيد، ومن لا يصَلَّى عليه]
- ٤١٨.....فصل: [في الرأس أكثر الإنسان]
- ٤١٨.....مسألة: [في الصلاة على الأعضاء]
- ٤٢٠.....مسألة: [في الصلاة على الشهيد]

باب ١٢: في الصلاة على القبر..... ٤٢١

- ٤٢٢.....مسألة: [في الصلاة على المَيِّتِ مرَّتَيْن]
- ٤٢٢.....مسألة: [في حجَّة الصلاة على المَيِّتِ مرَّتَيْن]
- ٤٢٣.....مسألة: [في الصلاة على القبر]
- ٤٢٤.....مسألة: [في الصلاة على المَيِّتِ بعد دفنه]
- ٤٢٥.....مسألة: [في الصلاة على الغائب]

باب ١٣: في دفن المَيِّتِ..... ٤٢٦

- ٤٢٩.....فصل: [ما يصنع بالمَيِّتِ]
- ٤٢٩.....مسألة: [في المشرك وأهل الذمَّة]



- ٤٣٠ [مسألة: في وضع المَيِّت في القبر]
- ٤٣٢ [مسألة: في أولاد المسلمين من أهل الذمّة]
- ٤٣٢ [مسألة: في ما يدفن مع المَيِّت، ومن ينزله قبره]
- ٤٣٣ [مسألة: في أحكام التائب]
- ٤٣٣ [مسألة: في القيام للجنّازة]
- ٤٣٤ [مسألة: في تعجيل دفن المَيِّت]
- ٤٣٥ [مسألة: وضع المَيِّت في القبر]
- ٤٣٦ [مسألة: في من وجد بفلاة، والصلاة على بعضه]
- ٤٣٧ [مسألة: في ستر المَيِّت بثوب]
- ٤٣٧ [مسألة: في دفن المَيِّت ليلاً، وفي ميِّت البحر]
- ٤٣٨ [مسألة: في دفن عدّة موتى في قبر واحد]
- ٤٤٠ [مسألة: في حرمة المَيِّت، وفي موت الذمّي]
- ٤٤١ [مسألة: في قتلى البغاة]
- ٤٤١ [مسألة: في موت المرأة بين رجال]
- ٤٤٢ [مسألة: في الكلام خلف الجنّازة ووقته]
- ٤٤٢ [مسألة: في صفة إدخال المَيِّت القبر]
- ٤٤٣ فصل: [في دفن الأنبياء]
- ٤٤٥ فصل: [في ذكر الموت]
- ٤٤٥ فصل: [في قتلى المشركين، وقتلى أحد]
- ٤٤٦ فصل: [في وفاة النبي ﷺ]
- ٤٤٧ فصل: [في سنن الدفن]
- ٤٤٨ فصل: [في معنى الدفن]
- ٤٤٨ فصل: [إغماض عيني المَيِّت عند موته]

باب ١٤: في القبور وزيارتها، وما يكره لها وفيها | ومنها | وما لا يكره ٤٥٠

- ٤٥١ [مسألة: فيمن قَبِرَ إنساناً في أرض غيره]

- ٤٥١ مسألة: [في رشّ القبر]
- ٤٥٢ مسألة: [فيما يكره فعله على القبور]
- ٤٥٤ مسألة: [في بعض أحكام القبر]
- ٤٥٥ مسألة: [في زيارة القبور]
- ٤٥٧ مسألة: [فيمن تصرّف في غير أرضه]
- ٤٥٨ مسألة: [في قطع شجر وحمل لبن من المقابر]
- ٤٥٩ فصل: [في تعميق القبر وتلبينه]
- ٤٥٩ مسألة: [في الدفن في المقبرة المملوكة]
- ٤٦٠ مسألة: [في أذية الموتى]
- ٤٦٠ مسألة: [في من قبر مع النبي ﷺ]
- ٤٦٠ فصل: [في تسنيم قبر النبي ﷺ وصاحبيه]
- ٤٦٢ [مسائل: متفرقات]
- ٤٦٤ فصل: [في اتّخاذ القبور]
- ٤٦٥ فصل: [في ما تفعله العرب إذا مات أحد]
- ٤٦٧ فصل: [في معنى الجصّ، وقصص في الموت]
- ٤٧٠ فصل: [في معاني القبر]
- ٤٧١ فصل: [ما يقال عند المقابر]
- ٤٧٢ فصل: [ما يقال عند المقابر]
- ٤٧٢ فصل: [في معاني القبر وما يتعلّق به]
- ٤٧٤ فصل: [في معنى الرجم، وقصة أبي رغال]
- ٤٧٦ فصل: [قصص في أهل المقابر وحكم بالغة]
- ٤٧٨ فصل: [ابن دينار وقصة القبور الخمسة]
- ٤٨١ فصل: [ما وجد على قبر ابن محبوب]
- ٤٨٢ فصل: [في معنى حديثين]
- ٤٨٢ فصل: [قصة أرطأة مع ابنه الميّت]
- ٤٨٣ فصل: [في البكاء]



- ٤٨٥ فصل: [في كأس الموت]
- ٤٨٥ في ذكر الموت
- ٤٨٩ فصل: في البكاء على المَيِّت
- ٤٩٠ فصل: [في من هو أحقّ بالبكاء، والصبر عليه]
- ٤٩٢ فصل: [في قوله ﷺ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾]
- ٤٩٢ فصل: [في البكاء والهجر]

باب ١٥: في عذاب القبر ومنكر ونكير

- ٤٩٤ فصل آخر: [في سؤال الملكين]
- ٤٩٧ فصل آخر: [في سؤال الملكين]
- ٤٩٨ فصل: [في عذاب القبر]
- ٤٩٩ مسألة: [في الاختلاف في عذاب القبر وسؤال الملكين]
- ٥٠٢ فصل: [في عذاب المنافقين]
- ٥٠٢ فصل: [في الاستدلال لعذاب القبر]
- ٥٠٣ فصل: [في الملكين وعذاب القبر]

باب ١٦: في الموت والمَيِّت وأحكامهما

- ٥٠٨ فصل: [في ذكر هاذم اللذات]
- ٥١١ فصل: [في ملك الموت]
- ٥١٣ فصل: [في وجوه الموت]
- ٥١٤ فصل: [في وجهي الوفاة]
- ٥١٥ فصل: [في أوجه الأجل]
- ٥١٥ فصل: [أحوال المحتضرين]
- ٥١٦ فصل: [في الموت وفعل الإنسان]
- ٥١٨ فصل: [في معرفة قدر الأشياء]
- ٥١٨ فصل: [في المكتوب على الخلق]

- مسألة: [من أجل المقتول ظلماً] ٥١٩
- فصل: [في أحبّ وجوه الموت ولقاء الله] ٥١٩
- مسألة: [في مصير الأرواح] ٥٢٠
- مسألة: [في الجناية على الميّت] ٥٢٠
- فصل: [في حضور الموت] ٥٢١
- مسألة: [في شقّ بطن الحامل] ٥٢٣
- فصل: [في صفة الموت] ٥٢٤
- فصل: [في أهل القلب] ٥٢٤
- فصل: [فيما يفعله الحيّ بالميّت] ٥٢٦
- [مسألة: في أحوال الغرقى والموتى] ٥٢٦

باب ١٧: في البكاء على الميّت، والاستغفار له، والترحم عليه ٥٢٩

- فصل: [في البكاء على الميّت] ٥٣٠
- فصل: [في معاني البكاء] ٥٣٢
- فصل: [في تعزية الحيّ] ٥٣٣
- مسألة: [في البكاء على الميّت] ٥٣٥
- فصل: [في وجوه البكاء على الميّت] ٥٣٦
- فصل: [في الصراخ على الموتى] ٥٣٧
- مسألة: [في الصراخ وما ينكر معه] ٥٣٨
- فصل: [في النائحة] ٥٣٩
- مسألة: [في النوح والبكاء] ٥٣٩
- فصل: [في بكاء عمر وعائشة على النبي ﷺ] ٥٤٠
- فصل: [في موت الصالحين] ٥٤٠
- مسألة: [في الترحم على الفساق] ٥٤٢
- فصل: [في الاستغفار للمشركين] ٥٤٢
- فصل: [فيما يستحسن من الرثاء] ٥٤٥



- ٥٤٦ فصل: [في البكاء والنوح على الميّت]
- ٥٤٧ مسألة: [في ولاية الوالدين والاستغفار لهما]
- ٥٤٨ فصل: [في بكاء السماء والأرض على المؤمن]
- ٥٤٩ مسألة: [في البكاء على الميّت]
- ٥٤٩ فصل: [في تسمية النوائح]
- ٥٥٠ فصل: [في بكاء الأمهات]
- ٥٥١ فصل: [في الاتعاط]
- باب ١٨: في القول عند المصائب والاسترجاع والتعازي والترحم** ٥٥٣
- ٥٥٣ فصل: [في التعزية]
- ٥٥٤ فصل: [في التعزية]
- ٥٥٥ فصل: [في التعزية والاسترجاع والصبر]
- ٥٥٨ فصل: [في الصبر على المصائب]
- ٥٦٠ فصل: [في التصبر والمواساة]
- ٥٦١ مسألة: [فيما يستحب عند المصيبة]
- ٥٦٢ مسألة: [في العزاء]
- ٥٦٢ تعزية الولي المسلم | الميّت
- ٥٦٣ |تعزية المنافق|
- ٥٦٣ تعزية قومنا
- ٥٦٤ تعزية أهل الذمة
- ٥٦٤ فصل: [في أجر التعزية وما يقال فيها]
- ٥٦٦ مسألة: [في أبيات في التعزية]
- ٥٦٦ فصل: [في وصية ذي القرنين]

